قام الطالب بتنفيذ التوجيهات والتصحيحات اللازمة ،،

لجنة المناقشة

أ . د . حسين محمد نصار

أ . د . سيد تقي عبد السيد

أ . د . أحمد مكي الأنصاري

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا - فرع اللغة

٢٢٤

شرح كتاب سيبويه

لعلي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤)

المجلد الأول

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف

إعداد الطالب
محمد إبراهيم يوسف شيبة

إشراف
الأستاذ الدكتور
أحمد مكي الأنصاري

الجزء الأول
١٤١٤ - ١٤١٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

بتزويد مكتبة مركز البحث العلمى بالجامعة بصورة من هذه النسخة النادرةِ . فجزاه اللّٰه عن العلم وأهلِه خيرَ الجزاء .

وقد سارعتُ إلى اغتنامِ هذه الفرصةِ الثمينةِ وَجَعلتُهُ موضوعَ رسالتى فى الدكتوراه؛ لعلى أكونُ بذلكَ قَدْ أسهمتُ مع المسهمينَ فى خدمةِ لغتنا العريقةِ بوجهٍ عامٍّ ، وفى خدمة كتابِ سيبويهِ بالذات ، ذلك الكتاب الذى قال عنه أسلافُنا : إنه قرآنُ النحوِ (١)

ومن أهم الدوافع التى دفعتنى لاختيار هذا الموضوع إلى جانب ماتقدم :

١– أهمية شروح كتاب سيبويه عموما لما لها من قيمة علمية كبيرة إذ تتصل بأقدم كتاب وصل إلينا فى الدراسات النحوية .

٢– أن شرح الرمانىِّ ليس ككل الشروح ، لأنه يمتاز بمنهجٍ فريد بين شروح الكتاب؛ وهو بناؤه على الأسئلة والأجوبة (٢).

٣– البحث عن وجه الحقيقة فى تضاربِ الآراءِ حول نحو الرمانىِّ (٣).

٤– أن رسالتى فى الماجستير كانت بحثاً فأردت أن تكون فى الدكتوراه فى مجال التحقيق ؛ لكى أستفيد من المنهجين ، ويضاف إلى ذلك أن الماجستير كانت متصلة بالنحو الكوفى حيث كانت بعنوان (النحو الكوفى فى شرح القصائد السبع لأبى بكر بن الأنبارى « ت ٣٢٨ هـ ») فأردت أن تكون الدكتوراه متصلةً بالنحو البَصْرىِّ لعلى أجمع بين الحسنيين بعون الله وتوفيقه .

هذا وقد أشار علىَّ بعضُ الأساتذة الأفاضل أن أكتفِيَ بتحقيقِ نصفِ هذا المجلد، وقال فيما قال : إنه كافٍ جداً لرسالة الدكتوراه (النصف والنصف كثير ...)،ولكنى صممت على تحقيق المجلد كلّه – فأخرج هذين الجزأين الكبيرين بعد أن أرهقنى إرهاقاً

---

(١) ينظر مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى (ت ٣٥١) ، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، (القاهرة – دار نهضة مصر ، ١٣٩٤هـ) ، ص ١٠٦ .

(٢) ينظر قسم الدراسة ص٤٩.

(٣) من ذلك ما ذكره الدكتور مازن المبارك من أن الرمانى كان معقد النحو وعْر الأسلوب بينما يخالفه فى ذلك الدكتور الدميرى. وسيأتى التفصيل فى ص١٧فما بعدها.

لا مزيد عليه، غير أنني لست آسفاً على هذا الإرهاق المضنى،بل إننى سعيد به غاية السعادة؛ ليكتمل به تحقيق شرح الرمانىِّ مع المجلّداتِ الأخرى التى حقّقها الدكتورُ الدميرى جزاه الله خيرَ الجزاء .

ونظراً لشمول الدراسات السابقة عن الرمانىِّ وبخاصة الدراستان اللتان قام بهما كلٌّ من : الدكتور مازن المبارك فى كتابه (الرمانىِّ النحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه) ، والدكتور المتولى الدميرى فى أثناء تحقيقه المشار إليه ... نظرا لذلك أوجزت الحديث عن الرمانىِّ وعن منهجه فى الشرح إلا مادعت الحاجة لتوضيحه .

وكان اعتمادى فى التحقيق على نسخة وحيدة ؛ لأن الشرح له نسخة واحدة فقط مكتملة وهى نسخة (داماد) . وهناك نسخة أخرى ناقصة من أولها ، وهى نسخة (فيض الله) ، والذى ينقصها هو المجلد الأول الذى قمت بتحقيقه ، وهو موضوع الرسالة ، وهناك جزء آخر فى مكتبة (ڤينا) يحتوى على الثلث الأخير فقط من هذا الشرح .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يشتمل على مقدمة وقسمين :

أما القسم الأول فهو مختص بالدراسة ، ويتكون من توطئة وفصلين .

- أشرتُ فى التوطئة إلى ما حَظِىَ به سيبويه وكتابُه من دراساتٍ فى القديم والحديث ، كما أشرت إلى الدراساتِ التى حَظِىَ بها الرمانىُّ ، وذَيَّلْتُ ذلك بسرد مصادر ترجمته التى وقفتُ عليها .

وجعلتُ الفصلَ الأول لدراسة المؤلِّف حياة ومماتا .

- كما جعلتُ الفصلَ الثانىَ لدراسة هذا المجلد بالذات دراسةً موضوعيةً شاملة .

وأما القسم الثانى فهو مختصٌّ بالنص تحقيقا وتعليقا .

وقد ختمتُ قسمَ الدراسةِ بتلخيصِ أهمِّ النتائجِ التى انتهى إليها البحثُ ثم بيان بعض الخطواتِ الخاصَّة التى اتبعتُها فى التحقيق ، وكان من بينِ تلك الخطواتِ محاولةُ تيسير النصِّ بوضع أرقامٍ للفقرات ليمكن عن طريقها إرجاع الفقراتِ والعبارات المتناثرة إلى نظائرها (١).

(١) ينظر قسم الدراسة ص٨ فما بعدها. كما ينظر على سبيل التمثيل الأبوب ٢، ١٩، ٢٩، ٣٦، ٤٨، إلى غير ذلك لأن هذا المسلك سائد في النص كلِّه.

وبعدُ فاللّهُ جلَّ شأنهُ هو العليمُ بما بذلتُ فى هذا البحثِ من جهدٍ ومثابرة ، وصبرٍ ومصابرة ، وما لقيتُ من عناءٍ ومعاناةٍ أضعافَ ماكنتُ أتوقع ؛ وذلك لأنَّ كتابَ سيبويه صعبٌ كما هو معلوم ، ومما زاد الصعوبة أنَّ الشارحَ هنا هو الرمانىُّ ، ومن المعلوم للجميع أن شرح الرمانىِّ ليس من السهل اليسير .

ومما ضعف هذه الصعوبات عندى أيضا أنى جئتُ إلى الرمانىِّ بعدَ أنْ سبقنى إلىٰ تناوله أستاذان قديران ، قدما فيه دراساتٍ جديرةً بالإعجابِ والتقدير ، فكان لزاماً علىَّ أنْ أكونَ فى مستوىٰ المسؤلية ، وأنْ أعرضَ البحثَ عرضا يليقُ بهذا المستوى الرفيع ؛ لهذا بذلتُ كلَّ ما أملكُ من جهد وزمن . فما وفقتُ فيه فبتوفيقه تعالىٰ ، وما قَصَّرَ عنه رأى ولم تدركْه عزيمتى فعزائى فيه أنِّى بذلتُ أقصى ما فى وُسْعِى ولا يكلِّف اللّهُ نفسا إلاَّ وسعَها ، وعلَىٰ كلِّ حال أرجو من اللّهِ العلىّ العظيم أنْ يجعلَ عملِى فيه خالصاً لوجهِهِ الكريم إنَّه جوادٌ برٌّ رحيم .

ويطيب لِى هنا أنْ أذكرَ بالاعتزازِ والتقدير والشكرِ العميق شيخىَ الكبيرَ الأستاذَ الدكتور / أحمد مكىّ الأنصارِى الذى منحِنى كثيراً من جهده العظيم مُضحيا بوقتِهِ الثمين ، وصحتِّه الغالية حيث منحِنى نظامَ الإشرافِ المفتوحِ فقد كانَ يقضِى معى الساعاتِ الطوالَ فى مدارسةِ النصِّ للتغلب على كلّ مايعترضنى من مشكلاتٍ أو صعوبات ، فكانت توجيهاتُه القيمة وأراؤه السديدةُ ، وغزارةُ علمِه ، وخبراتُه الطويلةُ أكبرَ عونٍ علىٰ تحقيق هذا الشرح المتميِّز فى الشَّكْلِ والمضمون ، ومِشْعلا يُنير لِى مَسَالِكه الْوَعْرة وطرائقَه الملتوية ، كَمَا أمدَّنِى من مكتبته الخاصَّة بِكُلّ مايتصلُ بالبحث . كلُّ ذلك مع تواضع جم ، وأخلاقٍ عالية ، وروحٍ علمية فذَّة تتمثل فى طرحِ آرائِه الناضجة مع آراءِ طلابه الشادين علىٰ بساطٍ واحد دون تمييز أو تحيُّز ؛ ليغرسَ فيهم حرِّيَةَ الْفِكر ونشدانَ الحقّ والحقيقة .

وأهمُّ ما لمستُه منه أَنَّه يبذلُ كُلَّ ذلك وأكثرَ منه وهو دائما يرجو به رضوانَ خالقِهِ . فأسألُ اللّهَ أن يسعدَه فى الدارين الدنيا والآخرَة . وأن يجزيَه عنى خيرَ الجزاء .

كما يطيبُ لِى أنْ أذكرَ بكل إكبارٍ وتوقير القائمين علىٰ جامعة أمِّ القرى ، وعلىٰ كلّيةِ اللغة العربية وعلى قسم الدراساتِ العليا ، وأشكرَهم جميعاً على حسنِ الرعاية والاهتمام

بطلاب الجامعة ، وبخاصَّةٍ طلاب الدراساتِ العليا ، وعلى الدعم المتواصل ، والتشجيع المستمر والمتابعةِ الجادَّة ، مع توفيرِ كلِّ ما منْ شأنِه الارتقاء بالعلمِ وطُلّابِه ، فجزاهمُ اللّهُ عن العلمِ والعلماءِ خيرَ الجزاء .

كما أتقدَّم بالشكر والامتنان إلى القائمين عَلىٰ معهدِ اللغة العربية على إتاحتِهم لِي الفرصةَ فى مواصلةِ دراستى العليا ، وعلى ماالقيتُه منهم منَ الرعايةِ الفائقةِ والمشاعرِ النبيلةِ والروح الأَخويَّة ، فجزاهم الله خيرَ الجزاءِ .

وإنْ أنْسَ لا أنْسَ فضلَ كلِّ منْ أسدى إليَّ معروفا ، أو قدَّمَ لِي عوناً أو مساعدةً سواء بالرأى والمشاركة أمْ بالحثِّ والمتابعة من أساتذةٍ أجِلّاء ، وَزُمَلاءَ أعزاءَ ، وأصدقاءَ أوفياءَ ، وأسألُ الله أنْ يسدِّدَ عَلَىٰ طريقِ الْخَيرِ خُطانا جميعا ، وأنْ يوفِّقنا لمرضاتِه والفوزِ بجنّاتِه إنَّه سميع مجيب .

وفى الختام أحمدُ اللّهَ أولا وآخرا، وظاهرا وباطنا، على توفيقى فى إتمامِ هذا العملِ فهو أهلُ الثناء والحمد .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الباحث

محمد بن إبراهيم بن يوسف شيبة

١٤١٤/١٠/١٢هـ

القسم الأول : الدراسة

ويشتمل على ما يلي :

- توطئة

- الفصل الأول : المؤلف

- الفصل الثاني : الشرح

توطـئـة:

لما كان سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠) أشهر شخصية فى النحو العربى على الإطلاق رأيت من المحتم علىّ منهجيًا ألاّ أتعرض للتعريف به ، لأنه أشهر من أن يُعَرَّف ؛ حيث سبقنى إلى هذا الميدان علماء أجلاء قديمًا وحديثًا من الشرق والغرب على السواء ، فكفونى مؤونة الحديث عنه ، غير أن ذلك لا يحول بينى وبين التنويه ببعض ما كتب عنه. فمن ذلك على سبيل المثال : سيبويه إمام النحاة فى آثار الدارسين خلال اثنى عشر قرنا ، لكوركيس عواد(١)، وسيبويه إمام النحاة ، لعلى النجدى ناصف(٢)، وكتاب سيبويه وشروحه ، للدكتورة خديجة الحديثى(٣) ، وشواهد الشعر فى كتاب سيبويه للدكتور خالد جمعة (٤) إلى غير ذلك(٥).

أما أبو الحسن الرمانى شارح الكتاب فهو يتطلب منى وقفة مناسبة على الرغم مما كتب عنه من دراسات قيمة متعددة ما بين مسهبَة وموجزة(٦). وأهمها فى نظرى تلك الدراسة التى

---

(١) بغداد – المجمع العلمى العراقى ، ١٣٩٨هـ.

(٢) القاهرة – عالم الكتب ، ط ٢، ١٣٩٩هـ.

(٣) بغداد – دار التضامن ، ط ١ ، ١٣٨٦هـ.

(٤) الكويت – دار العروبة ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ.

(٥) ينظر فهرست الكتب النحوية المطبوعة ، للدكتور عبد الهادى الفضلى، (الأردن – مكتبة المنار ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ) فقد ورد فيه من ذلك ما يقارب ثلاثين كتابًا وهى متفرقة فيه ، وقد تتبعتها واستخرجتها ، لكن إيثارًا للإيجاز أكتفى بذكر أرقامها وهى : ٢٣ ، ٥٦، ٧٨، ٩٠ ، ٤٧٣، ٤٨٧، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٧١ – ٥٧٤، ٥٨٢ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧، ٦٣٠ ، ٦٥٥، ٦٥٧، ٧٣٨، ٧٣٩ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٨٤ ، ١١١٥، ١١٢٣، ١١٣٦، ١١٤٩، ١٢٤٥.

وهناك بحوث ألقيت فى المؤتمر العالمى الذى أقيم بإيران منذ عشرين عامًا تقريبًا بمناسبة العيد الألفى لسيبويه ومنها بحثان قيمان للدكتور صلاح الدين المنجد يشتملان على كل ما يتعلق بسيبويه من المؤلفات المطبوعة والمخطوطة على السواء . حدثنى بذلك أستاذى الدكتور أحمد مكى الأنصارى.

(٦) من تلك الدراسات :

أ – مقدمة الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى لتحقيق كتاب : معانى الحروف للرمانى (جدة – دار الشروق ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ).

ب – مقدمة إبراهيم السامرائى لتحقيق كتاب : رسالتان فى اللغة منازل الحروف والحدود ، للرمانى ، (عمان – دار الفكر ، ١٩٨٤م).

جـ – مقدمة محمد خلف الله والدكتور محمد زغلول سلام لتحقيق ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ، =

قام بها الدكتور المتولى الدميرى[١] ومن قبلها الدراسة التى قام بها الدكتور مازن المبارك[٢].

وقد تناول الدكتور الدميرى شخصية الرمانى ، ومنهجه فى شرح الكتاب كما قام بتحقيق الشرح ما عدا المجلد الأول منه ، حيث ظنه مفقوداً وليس له وجود ، ولهذا بدأ بتحقيق المجلد الثانى فما بعده. وقد أخرج منه الجزء الأول من قسم الصرف[٣].

وكذلك فعل الدكتور مازن المبارك من قبل ، فقد عالج فى رسالته شخصية الرمانى ومنهجه فى الشرح غير أنه لم يحقق إلا بعض النماذج فقط ، كما أنه ظن أيضاً أن المجلد الأول مفقود . و سيأتى توضيح ذلك فى أثناء الكلام عن نسخ الشرح[٤].

ومن كل ما سبق يتضح أن المجلد الأول وهو موضوع بحثى هذا لم يتناوله أحد من قبل. وكان من فضل الله علىّ أن وجدته بعد اليأس من العثور عليه ، فاكتمل بذلك شرح الرمانى على الكتاب وكانت أمنية عزيزة على الباحثين والدارسين المهتمين بتراثنا العربى العريق.

ونظرا لشمول تينك الدراستين وشبه استقصائهما لحياة الرمانى ومنهجه فى شرح الكتاب، سأوجز الحديث عنه ، وعن منهجه إلا ما دعت الحاجة لتوضيحه إمَّا لفكرة عنَّت لى وإما لوقوفى على أشياء لم أجدها عند الأستاذين الفاضلين ، فرأيت أن من الأفضل إثباتها ، لكى تكتمل الصورة من جميع جوانبها. ولا أظن ذلك منهما من باب القصور أو التقصير ولكن ربما

= للرمانى والخطابى وعبد القاهر الجرجانى ، (مصر - دار المعارف ، ط ٣ ، ١٩٧٦م).

د - مقدمة الدكتور فتح الله صالح على المصرى لتحقيق كتاب الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى للرمانى، (مصر - المنصورة - دار الوفاء ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ).

هـ- الرمانى وشرحه ، ضمن كتاب (سيبويه وشروحه للدكتورة خديجة الحديثى ، ص ١٩٣ - ٢١٤).

و - وممن عرض للرمانى أيضا أسعد أطلس فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ، مجلد ٢٥ ص٨٣

ز - ومنهم أيضا نعيم الحمصى فى المجلة نفسها ، المجلد ٢٨ ص ٦٢ .

(١) وهى بعنوان : « شرح كتاب سيبويه لأبى الحسن الرمانى « الدراسة » (مصر - مطبعة السعادة ، ١٤٠٨هـ).

(٢) وهى بعنوان : « الرمانى النحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه » (بيروت - دار الكتاب اللبنانى ، ١٩٧٤م).

(٣) عنوانه : شرح كتاب سيبويه ، لأبى الحسن الرمانى (٢٩٦ - ٣٨٤) قسم الصرف الجزء الأول ، (مصر - مطبعة التضامن ، ١٤٠٨هـ)

(٤) ينظر قسم الدراسة ، ص٣٨ .

كان من قبيل الإيجاز.

وهناك دراسة أخرى مهمة ، وهي حول جهود الرماني البلاغية وأثرها على تطور الفكر البلاغي في القرن الرابع الهجري ومابعده مع ترجمة كتابه (النكت في إعجاز القرآن) إلى اللغة الإنجليزية، قام بها الدكتور عوض معيوض الجميعي ضمن رسالته للدكتوراه التى تقدم بها إلى قسم دراسات الشرق الأوسط بجامعة (أنديانا) بالولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام ١٩٨٧م ، كما أخبرني سعادته بذلك ، ولم أتمكن من الإفادة من هذه الدراسة لأنها لم تنقل بعد إلى اللغة العربية

وقبل الانتقال إلى الحديث عن الرماني ومنهجه أود أن أورد في الهامش ما استطعت العثور عليه من مصادر ترجمته ليرجع إليها من أراد التوسع(*)

(*) وهي حسب الترتيب لوفاة مؤلفيها :

(١) طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، (مصر : دار المعارف ، ١٩٧٣م)، ص ١١٩ - ١٢٠.

(٢) الفهرست ، لمحمد بن إسحاق النديم (ت ٣٨٠ أو ٤٣٠)، تحقيق رضا المازندراني ، (دار المسيرة - ط ٣، ١٩٨٨م) ، ص ٦٩ ، ٢١٨ هـ ، ٢٢١.

(٣) الإمتاع والمؤانسة ، لأبي حيان التوحيدي (ت ٤٠٠) ، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، (بيروت -دار مكتبة الحياة ، ١٣٧٣هـ) ، جـ ١ : ١٣٣.

(٤) فرق وطبقات المعتزلة ، للقاضي عبد الجبار بن أحمد (ت ٤١٥) ، تحقيق الدكتور علي سامي النشار ، والأستاذ عصام الدين محمد علي ، (مصر - ١٣٧٢هـ) ، ص ١١٦-١١٧.

(٥) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ، تأليف كل من : أبي القاسم البلخي (ت ٣١٩) ، والقاضي عبد الجبار (ت ٤١٥) ، والحاكم ، الجشمي (ت ٤٩٤) ، تحقيق فؤاد سيد، (تونس - الدار التونسية ، ١٣٩٣هـ)، ص ١٣٣.

(٦) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ، لأبي المحاسن ، المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري (٤٤٢) ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو ، (الرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - ١٤٠١هـ)، ص ٣٠.

(٧) تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، للخطيب البغدادي : أبي بكر أحمد بن علي (ت ٤٦٣) ، (بيروت - دار الكتاب العربي) ، جـ ١٢: ١٦-١٧.

(٨) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف ، لابن ماكولا علي بن هبة الله (ت٤٧٥)، تصحيح وتعليق عبد الرحمن المعلمي اليماني ، (بيروت - محمد أمين دمج، ط ٢)، جـ٤: ١٢٥.

(٩) الأنساب ، للسمعاني : أبي سعيد عبد الكريم بن محمد (ت ٥٦٢)، تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني ، (بيروت - محمد أمين دمج) ، جـ ٦: ١٦٠.

(١٠) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، لابن الجوزي : أبي الفرج عبد الرحمن بن علي (ت٥٦٧)، حيدر آباد - الدكن - مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ط ١ ، ١٣٥٩هـ)، جـ٧: ١٧٦.

....

---

(١١) فهرست ما رواه عن شيوخه أبو بكر : محمد بن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥)، (طبعة بإشراف : فرنستكة قداره زيدين وخليان طرغوه ، عن طبعة مطبعة قومش بسرقسطة ، ١٩٨٣م) ، ص ٣١٦.

(١٢) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، (دار نهضة مصر ، ١٩٦٧م) ، ص ٣١٨.

(١٣) الكامل في التاريخ ، لعز الدين بن الأثير الجزري (ت ٦٣٠) ، (بيروت - دار صادر ودار بيروت ، ١٣٨٦هـ)، جـ ٩: ١٠٥-١٠٦ .

(١٤) اللباب في تهذيب الأنساب ، لعز الدين بن الأثير الجزري (ت ٦٣٠) ، (بيروت - دار صادر) ، جـ ٢: ٣٦.

(١٥) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لعلي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، (القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٧١هـ) ، جـ ٢: ٢٩٤.

(١٦) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأحمد بن محمد بن خلكان (ت ٦٨١) ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، (بيروت - دار الثقافة ، ١٩٧١م) ، جـ ٣: ٢٩٩.

(١٨) المختصر في أخبار البشر ، لإسماعيل بن علي أبي الفداء (ت ٧٣٢) ، (المطبعة الحسينية المصرية ، ط ١، ١٣٢٥هـ)، جـ ١: ١٢٩.

(١٩) دول الإسلام في التاريخ ، لمحمد بن أحمد : أبي عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨) ، (حيدر آباد ، الدكن : دائرة المعارف النظامية ، ط ١، ١٣٣٧هـ) ، جـ ١: ١٨٢.

(٢٠) العبر في خبر من عبر للذهبي أيضاً، تحقيق فؤاد سيد، (الكويت - ١٩٦١م)، جـ٣ :٢٥.

(٢١) سير أعلام النبلاء ، له أيضاً، تحقيق أكرم البوشي ، (بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ١، ١٤٠٣هـ)، جـ ١٦ : ٥٣٣.

(٢٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، له أيضاً ، تحقيق علي محمد البجاوي ، (بيروت - دار المعرفة) ، جـ ٣: ١٤٩.

(٢٣) مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، لليافعي : عبد الله بن أسعد (ت ٧٦٨) ، (بيروت - مؤسسة الأعلمي ، ط ٢، ١٣٩٠هـ) ، جـ ٢: ٤٢٠.

(٢٤) البداية والنهاية ، لإسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤) ، تحقيق علي شيري ، (بيروت - دار إحياء التراث العربي ، ط ١، ١٤٠٨هـ). جـ١١: ٢٥٨.

(٢٥) النجوم الزاهرة ، ليوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت ٨٧٤) ،(طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب) ، جـ ٤: ١٦٨.

(٢٦) البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧) ، تحقيق محمد المصري ، (دمشق - وزارة الثقافة ، ١٣٩٢هـ)، ص ١٦٠.

(٢٧) لسان الميزان ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) ،(حيدرآباد - الدكن ، مطبعة دائرة المعارف ، ١٣٣٠هـ)، جـ ٤: ٢٤٨.

....

(٢٨) بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، لعبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى (ت٩١١)، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، (دار الفكر ، ط ٢، ١٣٩٩هـ)، جـ ٢: ١٨٠.

(٢٩) طبقات المفسرين ، للسيوطى أيضاً، (طهران ، ١٩٧٦٠م) ، ص ٢٤.

(٣٠) المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، له أيضاً، تحقيق محمد جاد المولى ، وعلى البجاوى ، ومحمد أبى الفضل إبراهيم ، (مصر - عيسى البابى الحلبى وشركاه) ، جـ ٢: ٤٦٧.

(٣١) طبقات المفسرين ، لمحمد بن على الداودى (ت ٩٤٥) ، تحقيق على محمد عمر ، (مصر - مكتبة وهبة ، ط ١، ١٣٩٢هـ)، ص ٤١٩.

(٣٢) مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم ، لأحمد مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة (ت ٩٦٨) ، تحقيق كامل بكرى ، وعبد الوهاب أبى النور ، (القاهرة - دار الكتب الحديثة ، ١٩٦٨م) ، ص ١٧٥.

(٣٣) كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبد الله حاجى خليفة (ت١٠٦٧)، (بيروت - دار العلوم الحديثة) ، حـ ١: ١١١، ٤٤٧، ٥٧١، ٦٣٥، ٢ :١٣٩٧، ١٤٢٧، ١٧٢٩، ١٧٩٣، ١٩٧٧.

(٣٤) شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، لعبد الحى بن العماد الحنبلى (ت ١٠٨٩) ، (بيروت - دار الكتب العلمية) ، جـ ٣: ١٠٩.

(٣٥) أبجد العلوم ، لصديق بن حسن القنوجى (ت ١٣٠٧هـ) ، (بيروت - دار الكتب العلمية)، جـ ٣: ٤٧.

(٣٦) روضات الجنات ، لمحمد باقر الخونسارى (ت ١٣١٣) ، تحقيق أسد الله إسماعليان ، (طهران : المطبعة الحيردية ، ١٣٩٠هـ)، جـ ٥: ٢٣٠ - ٢٣١.

(٣٧) إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون ، لإسماعيل باشا بن محمد (ت ١٣٣٩)، (بيروت - دار العلوم الحديثة)، جـ ٢: ٢٦٨، ٢٧٧، ٢٨٢، ٣٠٤، ٣٢٧، ٣٥٠.

(٣٨) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، له أيضاً ، (بيروت - دار العلوم الحديثة)، جـ ٢: ٦٨٣.

(٣٩) تاريخ الأدب العربى ، لبروكلمان (ت ١٣٧٥) ، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار (ت١٣٨٣هـ)، (مصر - دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٧٧م)، جـ ٢: ١٨٩.

(٤٠) الأعلام ، لخير الدين بن محمد الزركلى (ت ١٣٩٦هـ)، جـ ٤ : ٣١٧.

(٤١) معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، (بيروت - دار إحياء التراث العربى ، ومكتبة المثنى)، جـ ٧ :١٦٢ - ١٦٣.

الفصل الأول: المؤلف

ويشتمل على المباحث التالية:

١- اسمه ونسبه

٢- مولده ونشأته

٣- شيوخه

٤- تلاميذه

٥- عقيدته

٦- هو والمنطق

٧- الرماني بين المدح والقدح

٨- وقفة مع الفارسى

٩- مؤلفاته

١٠- وفاته

المبحث الأول : اسمه ونسبه

هو على بن عيسى بن على[١] بن عبد الله[٢] الرمانى ، وكنيته أبو الحسن ويعرف أيضاً بالإخشيدى[٣]، وبالوراق[٤]، وبالجامع[٥] وبالبغدادى[٦] غير أنه اشتهر بالرمانى. وهى على الأرجح إلى قصر الرمان بواسط[٧]. وهى مدينة عمرها الحجاج (ت٩٥) مابين عام ٨٤-٨٦ هـ وسميت واسطَ لتوسطها بين البصرة والكوفة[٨]. ولذا أرجح أن هذه النسبة كانت لوالده ثم انسحبت عليه، لأن مولده ووفاته على ما سيأتى في بغداد، كما أن مسكنه كان بها في سوق العطش[٩] كما سيأتى أيضاً في مبحث عقيدته.

ومما يؤكد ما ذهبت إليه ما جاء على لسان أحد تلاميذه حيث قال عنه : « المعروف بابن الرمانى»[١٠].

---

(١) سقط هذا الاسم من نسبه فى نزهة الألباء، ص٣١٨، والبداية والنهاية جـ ٣٥٨:١١.

(٢) جاء فى البداية والنهاية السابق (عبيد الله).

(٣) ينظر معجم الأدباء، جـ٧٤:١٤، وبغية الوعاة، جـ١٨٠:٢، وطبقات المفسرين للداودى، ص٤٢٠، ومفتاح السعادة ص١٧٥، وأبجد العلوم، جـ٤٧:٣.

(٤) ينظر طبقات النحويين، ص١٢٠، والمراجع المذكورة فى التعليق السابق.

(٥) ينظر فرق وطبقات المعتزلة، ص١١٦.

(٦) ينظر طبقات النحويين، ص١٢٠.

(٧) ينظر معجم البلدان، لياقوت الحموى (ت٦٢٦)، (بيروت - دار الكتاب العربى)، جـ٣: ٦٦-٦٧، واللباب، جـ٢: ٣٦، ٣٧، والقاموس المحيط، للفيروزبادى (ت٨١٧)، (بيروت - مؤسسة الرسالة ط٢، ١٤٠٧هـ)، ص١٥٥٠ (رمن)

(٨) ينظر معجم البلدان ، جـ٥: ٣٤٧-٣٤٨. و (واسط) فى العصر الحاضر إحدى محافظات العراق، تقع جنوب محافظتى (بغداد) و (ديالى) كما هو مثبت فى أطلس العالم لمجموعة من المؤلفين (بيروت - مكتبة لبنان) ص٣٧.

(٩) قال عنه ياقوت: «كان من أكبر محلة ببغداد بالجانب الشرقى بين الرصافة ونهر المعلى. . . وهذاه كله الآن لاعين ولا أثر، ولا أحد من أهل بغداد يعرف موضعه» معجم البلدان، جـ٣: ٢٨٤.

(١٠) ينظر معجم الأدباء، جـ١٤: ٧٤.

المبحث الثاني: مولده ونشأته

أجمعت المصادر على أنه ولد في بغداد غير أنها اختلفت في تاريخ مولده، فمعظمها يثبت أنه سنة (٢٩٦) ست وتسعين ومائتين، وذكر بعضها أنه سنة (٢٧٦) ست وسبعين ومائتين(١). وبعضها الآخر ذكر أنه سنة (٢٧٤) أربع وسبعين ومائتين(٢).

والراجح في نظري هو التاريخ الأول، لما سيأتي من أنه توفي سنة (٣٨٤) أربع وثمانين وثلاثمائة وعمره (٨٨) ثمان وثمانون سنة، لأنه إذا طرح العمر من تاريخ الوفاة كان متسقاً مع ذلك التاريخ، وهو عام (٢٩٦هـ).

أما عن نشأته الأولى فلم تسعفنا المصادر بشئ عنها ولا عن أسرته إلا ما ذكر من أن أصله من (سر من رأى)(٣). كما أنها لم تذكر عن حياته العامة إلا الشئ القليل ومن أهم ذلك أنه كان منقطعاً للتدريس والتأليف(٤)، وكان يعيش عيشة الرضا والقناعة بالرزق اليسير(٥).

---

(١) ينظر معجم الأدباء، جـ ١٤ : ٧٤ ، وبغية الوعاة، جـ٢: ١٨٠، والمزهر، جـ٢:٤٦٧ وطبقات المفسرين للداودي، ص٤٢٠، ٤٢١، ومفتاح السعادة، ص١٧٥.

(٢) ينظر أبجد العلوم، جـ٣: ٤٧.

(٣) ينظر إنباه الرواة، جـ٢: ١٩٦، ووفيات الأعيان جـ٣: ٢٩٩، وسير أعلام النبلاء، جـ١٦: ٥٣٤ وشذرات الذهب، جـ٣: ١٠٩، وأبجد العلوم جـ٣: ٤٧.

(٤) ينظر الإمتاع والمؤانسة، جـ٣: ١٥٨.

(٥) ينظر فرق وطبقات المعتزلة، ص١١٦.

المبحث الثالث : شيوخه

من أبرز شيوخه الذين ذكروا فى مصادر ترجمته؛ أبو إسحاق الزجاج[١] (ت٣١١)، وأبو بكر بن السراج[٢] (ت ٣١٦)، وابن دريد[٣] (ت٣٢١)، وأبو بكر بن الإخشيد، المتكلم[٤] (ت٣٢٦).كما ورد فى الشرح في أكثر من موضع قول الرماني: «وسألت ابن السراج» أو « فقلنا له»[٥].

وقد وجد الدكتور الدميرى فى أثناء تحقيقه للشرح ما يفيد أنه أخذ عن كل من أبى بكر بن شقير (ت٣١٧)، وابن مجاهد (ت٣٢٤)[٦].

ووجدت إضافة إلى أولئك ما يفيد أنه أخذ عن أبى بكر الحلوانى؛ لأنه جاء فى صدر كتاب (شرح أشعار الهذليين)[٧] ما يلى: « رواية أبى الحسن على بن عيسى بن على النحوى عن أبى بكر بن محمد الحلوانى عن السكرى».

ولما كان الحلوانى هو الشيخ الذى لم يذكره أحد ممن عرض لدراسة الرمانى فى العصر الحديث رأيت أن أفرده بالترجمة دون غيره ممن تناولهم الباحثون الفضلاء من قبل. وقد وجدت أنه من العلماء المغمورين حيث لم أعثر له على ذكر فى كتب التراجم التى اطلعت عليها إلا فى تاريخ بغداد وإليك أهم ما جاء فيه :[٨]

هو أبوبكر أحمد بن محمد بن عاصم الحلوانى، سكن بغداد وأخذ عن جماعة من العلماء منهم: أبو العباس المبرد (ت٢٨٦) وأبو سعيد السكرى (ت٢٧٥؟) وقد وصف بأنه كان ثقة ومن أهل الفهم والأدب عالماً بالأنساب. توفى سنة ٣٣٣هـ.

---

(١) ينظر تاريخ العلماء النحويين، ص٣٠، وسير أعلام النبلاء، جـ١٦: ٥٣٤، وطبقات المفسرين، للسيوطى، ص٢٤، وبغية الوعاة، جـ٢: ١٨٠، ومفتاح السعادة، ص١٧٥.

(٢) ينظر طبقات النحويين، ص١٢٠، تاريخ العلماء النحويين، ص٣٠، وتاريخ بغداد، ج١٢: ١٦، والإكمال، جـ٤: ١٢٥، والأنساب جـ٦: ١٦٠، ونزهة الألباء، ص ٣١٨، ومعجم الأدباء، جـ١٨: ١٩٨.

(٣) ينظر المراجع المذكورة فى التعليق السابق باستثناء الأول والأخير، كما ينظر المنتظم جـ٧: ١٧٦، والكامل فى التاريخ، جـ٩: ١٦٠، واللباب، جـ٢: ٣٧، وإنباه الرواة، جـ٢: ٢٩٤.

(٤) ينظر الفهرست، ص٢٢١. وفرق وطبقات المعتزلة ص١١٦، وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص١٣٣، ومعجم الأدباء، جـ١٤: ٧٤.

(٥) ينظر التحقيق، باب ١٩: ١٧ و ٥٦ :٦

(٦) ينظر شرح كتاب سيبويه (الدراسة)، ص٣٨، كما ينظر الرمانى النحوى، ص٣٠٥.

(٧) صنعة أبى سعيد السكرى (ت٢٧٥)، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ومراجعة محمود محمد شاكر (القاهرة - دار العروبة، ١٣٨٤هـ).

(٨) جـ٥ :٧٦ .

المبحث الرابع : تلاميذه

من أشهر تلاميذ الرماني أبو حيان التوحيدي على بن محمد (ت٤٠٠) الذى كان يبالغ فى تعظيمه(١) ومنهم ابن الدقاق على بن عبيد اللّه (ت٤١٥) الذى قرأ عليه كتاب سيبويه قراءة تفهم وأخذ بذلك خطه عليه وانتفع الناس به(٢) حيث خلفه فى التدريس بعد وفاته نحو ثلاثين سنة(٣).

وقد حاول الدكتور الدميرى استقصاء تلاميذه فى كتب التراجم فأحصى منهم تسعة عشر(٤) ولم أجد فيما اطلعت عليه إضافة إلى ذلك إلا ما ذكره الصيمرى صاحب كتاب التبصرة فى أكثر من موضع أن علىّ بن عيسى شيخُه، نحو قوله:«هذا قول شيخنا أبى الحسن علىّ بن عيسى النحوى»(٥) ورجح الدكتور فتحى على الدين أن المراد به على بن عيسى الرمانى. وهو ما أميل إليه. لمماثلة التعليل الذى ذكره الصيمرى لتعليلات الرمانى فى الشرح من ذلك قول الصميرى فى أثناء الحديث عن حركة الهمزة فى (ال) «قال شيخنا أبو الحسن على بن عيسى النحوى:لما كان دخولها على الحرف نادراً أعطى من الحركات نادراً»(٦). وجاء فى الشرح «... وأما (صرورة) فلا يثنى ولا يجمع، لما فيه من المبالغة التى تقتضى أن يجرى على طريقة واحدة، لتضمنه معنى المبالغة، لأن كل مبالغة تقتضى أن تكون نادرة فى المعنى، فيجب اللفظ أن يكون على مشاكلة المعنى فى أنه نادر لا يصرف»(٧).

وقال الصيمرى: «قال أبو الحسن على بن عيسى: ... لا يعطف على الموضع إلا بعد تمام الكلام، لأنه حمل على التأويل، والحمل على التأويل قبل التمام فاسد»(٨).

وجاء فى الشرح « والعطف على الموضع لا يصلح إلا بعد تمام الكلام لأنه حمل على التأويل»(٩).

---

(١) ينظر البصائر والذخائر تحقيق د. إبراهيم الكيلانى، (دمشق-مكتبة أطلس، ١٩٦٤م)، جـ١: ١٧٠ - ١٧١، والإمتاع والمؤانسة، جـ١: ١٣٣، ومعجم الأدباء جـ٨: ١٩١، ١٤: ٧٦، وسير أعلام النبلاء، جـ١٦: ٥٣٤.

(٢) معجم الأدباء، جـ١٤: ٥٧، ٧٨.

(٣) ينظر تاريخ العلماء النحويين، ص٣١.

(٤) ينظر شرح كتاب سيبويه للرمانى (الدراسة)، ص٤٣ - ٥٠ وينظر الرمانى النحوى، ص٦٧ - ٧٠ فقد أحصى منهم الدكتور المبارك اثنى عشر.

(٥) التبصرة، تحقيق الدكتور فتحى علىّ الدين، (مكة - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمى، ط١، ١٤٠٢هـ) جـ١: ١٣٥.

(٦) نفسه، ص٤٤٠.

(٧) الشرح، المجلد٢، لوحة ١٥٧ ب (نسخة داماد) وسيأتى وصفها فى الكلام عن نسخ الشرح.

(٨) التبصرة، جـ١: ٢١١.

(٩) الشرح، المجلد٢، لوحة ٢٠٥ ب (نسخة داماد).

المبحث الخامس : عقيدته

عرف الرماني باعتزاله لم يخالف في ذلك أحد من المترجمين[١]. وذكر أنه كان يصرح به في تفسيره الذي اشتهر به[٢]. وكان يدعو إلى اعتناق هذا المذهب كما سيأتي، وله مؤلفات فيه، من بينها كتاب (صنعة الاستدلال) في سبعة مجلدات، وكتاب (مقالة المعتزلة)[٣]. وأما عن تعرضه له في المجلد الذي بين يديّ فلم يتضح لي إلا في ثلاثة مواضع لمحت فيها نفي صفات عن الله تعالى، حيث أورد في أحدها آية جاء فيها ذكر اليدين مضافتين إلى الله تعالى فحمل التثنية فيها على المبالغة كما قيل ذلك في (لبيك)، كما ورد في الموضعين الآخرين ما يفيد نفي العلم والابتلاء.[٤]

أما الذي اختلف فيه فهو تشيعه فقد نقل عن بعض تلاميذه أنه قال: «وممن ذهب في زماننا إلى أن علياً عليه السلام أفضلُ الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من المعتزلة أبو الحسن علي بن عيسى النحوي المعروف بابن الرماني»[٥].

وقال عنه بعض المترجمين: «وكان يتشيع ويقول: علي أفضل الصحابة»[٦]. وقال عنه أيضاً: «معتزلي رافضي»[٧].وذُكِرَ له حول ذلك مؤلفات منها كتاب (تفضيل علي)[٨].

غير أن ابن النديم المعاصر للرماني ذكر - فيما نقله عنه ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) - «أنَّ مصنفاتِهِ في التشيع لم يكن يقول بها، وإنما صنفها تَقِيَّةً؛ لأجل انتشار مذهب التشيع في ذلك الوقت وذكر له مع السريّ الرفاء حكاية مشهورة في ذلك»[٩].

والحكاية المشار إليها هي أنه « كان السري الرفاء جاراً لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني بسوق العطش، وكان كثيراً ما يجتاز الرمانيَّ وهو جالس على باب داره فيستجلسه ويحادثه ويستدعيه إلى أن يقول بالاعتزال. وكان سري يتشيَّع فلما طال ذلك عليه أنشد:

---

(١) ينظر مثلاً: الفهرست ص٢٢١، وفرق وطبقات المعتزلة ص١١٦، وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص١٣٣، وتاريخ بغداد جـ١٢: ١٦، ونزهة الألباء ص٣١٨ ومعجم الأدباء جـ١٤: ٧٤، وسير أعلام النبلاء جـ١٦: ٥٣٣.

(٢) ينظر فرق وطبقات المعتزلة ص١١٦، والنجوم الزاهرة جـ٤: ١٦٨.

(٣) ينظر إنباه الرواة جـ٢: ٢٩٥، ٢٩٦، وسير أعلام النبلاء جـ١٦: ٥٣٤.

(٤) ينظر التحقيق، الأبواب : ١٣:٧٢، ٣:٤٢، ٥:٤٦، ومما هو معروف أن من مذهب أهل الاعتزال نفي جميع الصفات عن الله عز وجل. ينظر الفرق بين الفرق، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت٤٢٩)، تحقيق الشيخ محمد محيي عبد الحميد، (بيروت - دار المعرفة)، ص١١٤.

(٥) معجم الأدباء جـ١٤: ٧٤.

(٦) سير أعلام النبلاء جـ١٦: ٥٣٤٣.

(٧) ميزان الاعتدال جـ٣: ١٤٩.

(٨) ينظر إنباه الرواة جـ٢: ٢٩٦.

(٩) لسان الميزان جـ ٤ : ٢٤٨ بتصرف يسير.

أقـــارعُ أعـــداءَ النبى وآلِهِ — قـراعـاً يفل البـيضَ عندَ قـراعِـهِ
وأعلـمّ كلَّ الْعِلْمِ أنَّ وليـهـم — سيُجزَىْ غداةَ البعثِ صاعاً بصاعِه
فـــلا زال من والاهـم في علـوِّه — ولا زال من عـاداهـم فى اتضـاعِـه
ومـعـتـزلىٌّ رام عــزل ولايتى — عن الشـرف العـالى بهم وارتفـاعِـه
فمـا طاوعتنى النفس فى أن أطيعَه — ولا أذَنَ القـرآن لى في اتبـاعِـه
طبـعـت على حب الوصـى ولم يكنْ — ليُنقلَ مطبـوعُ الهـوى عن طبـاعِـه»[(١)]

وما ذكره العسقلانى عن ابن النديم لم أعثر عليه فبى نسخة الفهرست التيى وصلت إلينا، ولعله مذكور فى نسخة أخرى[(٢)]. وما أكثر اختلاف النسخ كما هو معلوم للجميع.

والراجح عندى أن الرماني لم يكن متشيعاً بدليل ما ورد فى قصيدة السرى الرفاء من أن الرمانى كان يدعوه إلى ترك التشيع حين قال:

ومعتزلى رام عزل ولايتى ... البيت.

---

(١) الفهرست ص٢١٨ (تكملة).

(٢) ينظر الفهرست، ص٦٩، ٢٢١ حيث عرض ابن النديم لذكر الرمانى فى الموضع الأول مع النحويين وعرض له فى الموضع الثانى مع المتكلمين حيث قال: « ... ونحن نذكر فى هذا الموضع أسماء كتبه فى الكلام فمن ذلك...» ولم يذكر شيئاً.

المبحث السادس : هو والمنطق

برع الرماني في عدد من العلوم من بينها المنطق. ونقل عنه أنه لم يلتزم بالمنطق المتداول فقد قال أبو حيان التوحيدي (ت٤٠٠):«أما على بن عيسى فعالى الرتبة في النحو...والمنطق وعيب به، إلا أنه لم يسلك طريق واضع المنطق، بل أفرد صناعة، وأظهر براعة»(١). وله فيه تآليف(٢)، غير أنه لم يصل إلينا حتى يُعرف الجديد الذي أحدثه. وربما كان من مخالفته تفريقُه بين (الموضوع والمحمول) و (المسند والمسند إليه) حين قال: «والفرق بين المسند والمسند إليه وبين الموضوع والمحمول أن الموضوع والمحمول مطلق، ليس فيه اشتراك، فله فضيلة بهذين الوجهين، والمسند والمسند إليه فضيلة بوجهين غير هذين وهما: الإشعار بانعقاد المعنى بهما حتى لا يجوز أن ينفك أحدهما عن الآخر كما لا ينفك المسند والمسند إليه من أصل واحدٍ في الاشتقاق وهو الإسناد.

والوجه الآخر: أنه أعرف؛ لأن المسند بمنزلة الخبر. والحديث الذي يسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم هو المسند إليه، فكأنه قيل: الحديث والمحدث عنه، وليس معناه المبتدأ والخبر إذ هو أعم وإنما المبتدأ والخبر ضرب منه»(٣).

في حين نجد عند غيره أن المسند إليه والمسند يقابلان الموضوع والمحمول، يقول التهانوي(ت بعد ١١٥٨): المفردان من القضية... يسميهما المنطقيون موضوعاً ومحمولاً، والمتكلمون ذاتاً وصفة، والفقهاء محكوماً عليه ومحكوماً به، والنحويون مسنداً إليه ومسنداً»(٤).

واشتهر عن الرماني أنه كان يمزج النحو بالمنطق(٥)، وقد ورد في الشرح ما يؤكد ذلك شكلاً ومضموناً، غير أنه من حيث الشكل لم يكن بصورة كبيرة إذ أنك لا تجده يستعمل تعبيرات المنطقيين واصطلاحتهم إلا قليلاً نحو استعماله (أعم العام)(٦)، و (الغالب

---

(١) الإمتاع والمؤانسة، جـ١: ١٣٣.

(٢) ينظر إنباه الرواة : جـ٢:٢٩٦.

(٣) التحقيق، باب ٢:٣.

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق الدكتور لطفي عبد البديع وترجم نصوصه الفارسية الدكتور عبد المنعم محمد حسين (القاهرة - وزارة الثقافة، ١٣٨٢هـ) جـ٢:٣٢٩ - ٣٣٠ .

(٥) ينظر نزهة الألباء ص٣١٩، ومعجم الأدباء جـ١٤: ٧٤، والبلغة، ص١٦٠، والبغية جـ٢: ١٨١، وطبقات المفسرين للداودي، ص٤٢٠، ومفتاح السعادة، ص ١٧٥.

(٦) ينظر التحقيق، باب ١٢: ٢، ٦، ٧، ١٨ : ٢، ٤.

واللازم)(١)و (العلة الوضعية)(٢)، و (الموضوع والمحمول) كما تقدم فى النص السابق(٣)، إلى غير ذلك(٤).

أما من حيث المضمون فإن النزعة المنطقية واضحة فى الشرح كل الوضوح وإليك بعض النماذج التى يتمثل فيها شئ من ذلك المزج وهى:

١– قوله فى أثناء الحديث عن (ظن) وأخواتها: «وإنما اختص العلم بأنه يجوز أن يكون متعلقه معنى الجملة ؛ لأنه يصلح لأعمِّ العامّ، وهو الحاضر والغائب ، والموجود والمعدوم ، ومعنى المفرد ومعنى الجملة ، فَلَمَّا صَلَحَ لذلك أجرى عليه ، وأمّا الظن والحِسبانُ فيقاربان معنى العلم ، لأنّه قوة المعنى فى النفس ، والعلم على الثقة بالمعنى فى نفس العاقل ، والقوة تقارب الثقة ، فلذلك أجرى الظن مجرى العلم. وقد يعمل على الظنّ فى كثير من الأشياء إذا شذ طريق العلم. و(زعمت) من المحتمِل بمنزلة (ظننت) أو(علمت) فلذلك أجرى مجراهما. ورؤية العين لا تتعدى إلاّ إلى مفعول واحد ، لأنّها تخص بعض الأجناس دون بعض. ويختص ذلك الجنس إذا كان على حالٍ مخصوصة كرؤية الشخص واللون والحركة الحاضرة دون ما غاب فلما كانت الرؤية تختص ولا تقع إلاّ من وجه واحد لم تتعد إلاّ إلى واحد. ولما كانت رؤية القلب بمنزلة العلم تعدت إلى اثنين»(٥).

---

(١) التحقيق ، باب ١٠: ٥.

(٢) نفسه، باب ٣١: ٣١.

(٣) نفسه، باب ٧١: ٩.

(٤) ينظر ما سيأتى فى النصوص التالية بعد قليل كما ينظر الرمانى النحو، ص٢٢٩، وشرح كتاب سيبوية، للرمانى (الدراسة) ص٢٠٥.

هذا وقد أورد فى كتابه الحدود كثيراً من المصطلحات النحوية والمنطقية التى يرى أن النحو محتاج إليها، وما هذا الرأى إلا ناتج عن مزجه بين النحو بالمنطق، و إليك مقتطفاً من ذلك الكتاب وهو قوله: «باب الحد لمعانى الأسماء التى يحتاج إليها فى النحو وهى: القياس، والبرهان، والبيان، والحكم، والعلة و الاسم، والفعل، والحرف، والإعراب، والبناء، والتغيير، والتصريف، والغرض، والسبب، والمعرفة والنكرة،...» الخ. حيث أورد حوالى تسعين حداً من هذا النمط ثم أعقبها بحدود أخرى أطلق عليها حدود الموصولات وهى أيضاً على طريقة الحدود السابقة من حيث الخلط بين المصطلحات النحو والمنطقية. ينظر رسالتان فى اللغة، ص ٦٥–٦٦، ٧٥.

(٥) التحقيق، باب ١٢: ٢ .

٢-وقوله: «و(أما) (شككت فيه) فلا يتعدى كما يتعدى (ظننت)؛ لأنّ الشك لا يجرى مجرى العلم فى القوة وإنّما هو مما يستوى فيه النقيضان فى المنزلة ، فلم يتعد، وصار بمنزلة الدخول فى الشىء الذى لا يتعدى ؛ لأن الشك دخول بين النقيضين على طريق الوقف فلم ينفذ إلى واحد منهما على مقتضى معناه فلهذا لم يتعد إلا بحرف جر»(١).

٣- وقوله: «ومعنى كلام الأخفش (ت٢١٥) فى امتناع الجرّ من الفعل ، من قوله ﴿لأنّ الأفعال أدلة وليست الأدلة بالشىء الذى تدل عليه ، وأما (زيد) و(عمرو) فهو الشىء بعينه وإنما يضاف «إلى الشىء بعينه لا إلى ما يدلّ عليه﴾ . فينبغى أن يقدم لتفسير هذا ما يُبِين عنه ، وهو أن الدلالة على وجهين : دلالة تصريح ودلالة تضمين . فدَلالة التصريح هى التى يوضع فيها اللفظ لمعنى ينبئ عنه من جهة الوضع . ودَلالة التضمين هى التى تنبئ عن المعنى من جهة انعقاده بمعنى آخر لا من جهة الوضع . مثال ذلك دلالة (ضارب) على نفس الضارب من جهة الوضع لينبئ عنه على طريق العلامة الموضوعة له ، ويدلّ على المضروب ليس من هذه الجهة ولكن من جهة انعقاد معنى الضارب به من حيث لا يصحّ إلاّ به ، فيختلف الحكم فى هذين المعنيين من اختلاف وجه الدلالة، إذ كانت إحداهما من جهة وضع اللفظ ، والأخرى من جهة انعقاد المعنى بمعنى غيره . ولدلالة التصريح عشرة أحكام لا تجرى على دلالة التضمين ، والعلّة فى جميعها واحدة ، وهو أنه لا يضاف إلى المعنى فى دلالة التضمين ، ولا يثنى ، ولا يجمع ولا يكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا معرفًا بالألف واللام ، ولا مخبراً عنه ، ولا موصوفًا ، ولا مصغّراً، ولا منسوبًا إليه ، وكلّ ذلك ظاهر فى معاملة (الضارب) ، فإذا أضفت فقلت : غلام الضارب ، فلم تضف إلى (المضروب) ، وكذلك إذا ثنيت فقلت : الضاربان ، أو جمعت فقلت : الضاربون ، أو جعلته فاعلاً فقلت : جاء نى الضارب ، أو مفعولاً فقلت : ذممت الضارب ، أو معرفًا فى قولك: الضارب ، أو مخبراً عنه فى قولك : الضارب من شأنه كذا وكذا ، أو موصوفًا فى قولك : الضارب المرجوم ، أو مصغراً فى قولك : ضويرب ، أو منسوبًا إليه فى قولك : ضاربىٌّ . فكل هذه المعانى [لا] ترجع إلى المضروب ، وإن دلّ (ضاربٌ) عليه»(٢).

---

(١) التحقيق، باب ١٢: ١٠.

(٢) نفسه، باب ٢: ٩.

هذا ومن أبرز ما يتجلى فيه المزج اعتماده على العقل اعتماداً كبيراً في عرض المسائل، وسيره على منهج واحد في جميع الشرح، وتدرجه من العام إلى الخاص، ومن الكليات إلى الجزئيات والإكثار من التعليلات[1] وإغراقه في القياس [2].

وقد عرض لبيان ذلك كل من الدكتور المبارك [3] والدكتور الدميري[4] غير أنهما اختلفا في أثر استعمال المنطق في الشرح فقد رأى الدكتور المبارك «أنه كان في كثير من نصوصه شرحاً محتاجاً إلى الشرح؛ لأنه أكثر تعقيداً من الكتاب نفسه»[5]. ويقول في موطن آخر: «والحق أن الرماني معقّد النحو، وعر الأسلوب، وأن المنطق لم يكن في نحوه وسيلةَ إيضاح وتقريب، ولكنه كان قالباً توضع المادة النحوية أو تصاغ وفق متطلباته»[6].

أما الدكتور الدميري فيقول: «أرى أن اصطناع الرماني للمنطق في شرحه هذا كان على ما ينبغي أن يكون وما نرجوه منه، إذا كان بحق - وسيلةَ إيضاح واستيعاب معاً، وأنه قد أدى دوره وآتى ثماره..»[7].

ومع احترامي لما توصل إليه الأستاذان الجليلان فإن الأمر في نظري ليس بالصعوبة التي صورها الدكتور المبارك كما أنه ليس بالوضوح والاستيعاب الذي ذكره الدكتور الدميري، لأن الدكتور الدميري نفسَه يقول في موضع آخر: «كأني بالرماني يطلب من قارئه أن يكون على مستوى معين من الفهم، ودرجة خاصة من الدقة والملاحظة»[8]. وهذا يتعارض إلى حد ما مع قوله : كان بحق وسيلة إيضاح ، والذي أراه أن أسلوبه مع مزجه بين النحو والمنطق يختلف عن أسلوب أهل عصره من أمثال السيرافي والفارسي وابن جني، ولايعني ذلك أنه وعر أو مستغلق(٩) وإنما غاية الأمر أنه يحتاج – كما وصف الدكتور الدميري – إلى قارئ على درجة كبيرة من الدقة والفهم مع التخصص في مجال الدراسات النحوية .

وإلى جانب ذلك لابد من التمرس بأسلوب الرجل ، فللإلف دور كبير كما هو الشأن عند الدكتور الدميري الذى كثرت معايشته له مما جعله يراه واضحاً كل الوضوح، بينما لم يلتصق به

---

(١) يتجلى جميع ذلك في كل باب من أبواب الشرح.

(٢) ينظر نفسه باب ٢: (١٦)، (٢١)، (٢٣ - ٢٧)، و(٢٤: ١٣)، (٣١: ٣١)، و (٤١: ٣١)، و (٢:٤٦)

(٣) ينظر الرماني النحوي، ص ٢٢٧ - ٢٤٠.

(٤) ينظر شرح كتاب سيبويه (الدراسة)، ص١٩٧ - ٢١٩.

(٥) الرماني النحوي، ص٢٣٨.

(٦) نفسه، ص٣٣٥، وينظر ص٣٤١.

(٧) شرح كتاب سيبويه (الدراسة)، ص٢١٣.

(٨) نفسه، ص١١٩.

(٩) قد يوجد في بعض الفقرات في الشرح عدم اتساق غير أن ذلك راجع إلى السقط في أثناء النسخ ويمكن الاهتداء إليه بالدربة والإمعان في السياق .

الدكتور المبارك كلّ الالتصاق فرآه وعر الأسلوب معقداً، ونتيجة لذلك أثبت عدداً من المرئيات عنه لم تكن مطابقة للواقع فى مجملها مما جعل الدكتور الدميرى يؤاخذه عليها(١).

وهناك أمر لم أر الدكتور الدميرى تعقبه فيه، وذلك الأمر هو أن الدكتور المبارك يتهم الرمانى بعدم الدقة فى نقل ما يرويه عن سيبويه، ومثل لذلك بمثالين، غير أن المثالين، مع تقديرى له، ليسا مطابقين للواقع، وسأناقش كلامه عن أحدهما وأكتفى بالإحالة إلى الآخر(٢).

أما الذى سأناقشه فقد أوقعه فيه تحريفٌ لم يلحظه حيث قال: « ولو أننا ذهبنا فى الاستقصاء أكثر من ذلك لوجدنا الرمانى فى بعض المواضع غير دقيق فى نقل ما يرويه عن سيبويه، ومن ذلك مثلاً قوله: (وتقول: قد مررت برجل أم إمرأة، فأجاز سيبويه هذا فى أم المنقطعة، وحقها أن يستأنف الكلام بعدها؛ لأنها بمنزلة بل أكذا، فعطفها على المفرد شذوذ فى القياس إذا كانت منقطعة وإنما الجيد فيها الاستئناف، كقولهم: إنها لإ بل أم شاء..كأنه قيل أم هى شاء..)(٣). على حين أن سيبويه لم يقل ذلك، وإنما قال: (وأما قولهم: أمررت برجل أو امرأة؟ إذا أردت معنى أيهما مررت به فإن (أم) تشرك بينهما كما أشركت بينهما أو)(٤). فكانت (أم) معتمدة عنده على استفهام لا كما ذكر الرمانى...»(٥).

والحقيقة أن ما نفاه المبارك عن سيبويه موجود فى الكتاب قبل النص السابق الذى نقله وقد حُرِّفت فيه (أم) إلى (أو) وهو قوله: «والمبدل أيضاً قولك: قد مررت برجل أو امرأة» ولم يرد هذا التحريف عند الرمانى فقال فى السؤال: «وهل يجوز قد مررت برجل أم امرأة» وكذا فى الجواب كما رأيت.

أما النص السابق الذى أورده المبارك فإنه يشمله قول الرمانى المتصل بكلامه المتقدم وهو «...كأنه قيل أم هى شاء فأما إذا كانت معدولة بالألف فهى عطف على المفرد...والمعادلة قد أشركت فى الاستفهام، وليس كذلك المنقطعة، وإنما هى على جهة الاستدراك، فالمنقطعة بمنزلة (بل)والألف».

---

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه للرمانى (الدراسة)، ص١٥٤، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٨، ٢١٩.

(٢) ينظر الرمانى النحوى، ص٣٠٧ – ٣٠٨ والكتاب، جـ٣: ١٤، ١٦= (٤١١:١). والشرح ، المجلد ١٠٢:٢ (فيض الله) ، ٣: ٣٢٤ (داماد).

(٣) الشرح ، المجلد ٢: ٥٨ (فيض الله)، ١٣٩:٢ (داماد).

(٤) الكتاب، جـ١: ٤٤٠ = (٢١٩:١).

(٥) الرمانى النحوى، ص ٣٠٦.

المبحث السابع : الرماني بين المدح والقدح

لقد كان أبو الحسن رحمه الله في القمة من حيث العلم والدين والأخلاق ذكر ذلك عنه معظم من تحدثوا عنه غير أن هناك قلة غضت من شأنه وحطت من مكانته.

وإليك أهم ما جاء عنه مدحاً وقدحاً:

أولاً : المدح :

ذُكر عنه أنه كان ذا دين ثخين وعقل رزين متصفاً بالصلاح والتقوى والمروءة وأنه كان عالي الرتبة، ومن كبار النحويين وأحد الأئمة المشاهير. فقد كان إماماً في علم العربية وعلامة في الأدب في طبقة السيرافي (ت٣٦٨) والفارسي (ت٣٧٧). وكان وعاءً من أوعية العلم، ومتفنناً في علوم كثيرة[١]. ومن تلك العلوم تفسير القرآن، والقراءات ، والفقه ، والأصول ، والكلام والمنطق ، والنجوم ، إلى جانب النحو، واللغة، والبلاغة، والعروض.

ومما يؤكد ذلك تنوع مؤلفاته التي تربو على المائة في مجالات شتى[٢].

ثانياً : القدح :

١- قال عنه البديهي (ت٣٨٠): «...إني مع وزني له ونظري إليه واستكثاري منه في عنفوان شبيبتي لم أقطع على كفره حتى راجعت العلماء في أمره، فقال المتكلمون: ليس فنه في الكلام فننا، وقال النحيون: ليس شأنه في النحو شأننا. وقال المنطقيون : ليس ما يزعم أنه منطق منطقاً عندنا وقد خَفِي أمره على عامة من ترى»[٣].

وقد بين أبو حيان التوحيدي (ت٤٠٠) سبب هذا الهجوم المشين والتنكر للجميل من التلميذ لشيخه حين قال: «وإنما هاجه على هذا التثليث اختلافُه إلى يحيى بن عدى المنطقي...»[٤]. ويحيى بن عدى المذكورمن نصارى اليقوبية كما ذكر ابن النديم[٥]، وقد ألَّف

---

(١) ينظر الفهرست، ص٦٩، والإمتاع والمؤانسة، جـ١: ١٣٣، وتاريخ بغداد، جـ١٢: ١٦، ونزهة الألباء، ص٣١٨، ومعجم الأدباء، جـ١٤: ٧٤، ووفيات الأعيان، جـ٣: ٢٩٩، والعبر، جـ٣: ٢٥، وسير أعلام النبلاء، جـ١٦: ٥٣٥، ومرآة الجنان جـ٢: ٤٢٠.

(٢) ينظر الفهرست، ص٦٩، وإنباه الرواة، جـ٢: ٢٩٥-٢٩٦.

(٣) البصائر والذخائر، جـ١: ١٧.

(٤) ينظر المصدر نفسه.

(٥) ينظر الفهرست ص ٣٢٢

الرمانيُّ كتاباً في الرد عليه سماه (نقض التثليث على يحيى بن عدى)(١).

٢- «وقال بعض أهل الأدب: كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين فمنهم من لانفهم من كلامه شيئاً ومنهم من نفهم بعض كلامه... ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأما من لا نفهم من كلامه شيئاً فأبو الحسن الرماني. وأما من نفهم بعض كلامه..فأبو على الفارسى وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافى»(٢).

ويبدو لى أن هذا القائل من المتحاملين على الرمانى بدليل أن ما وصل إلينا من مؤلفاته ليس بالصورة التى نقلها ذلك القائل. وقد تناولت الحديث عن أسلوبه فى مبحث هو والمنطق فليرُجعْ إليه .

٣- قال الفارسى (ت٣٧٧) «إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرمانى فليس معنا منه شئ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شئ»(٣).

ونظراً لمكانة الفارسى سأقف مع مقالته الوقفة التالية فى المبحث الآتى :

---

(١) ينظر إنباه الرواة، جـ٢: ٢٩٦. وقد عرض لمقالة البديهى كل من الدكتور المبارك والدكتور الدميرى ففنداها وردا عليها. ينظر الرمانى النحوى، ص٦١ وشرح كتاب الرمانى (الدراسة) ص٨١.

(٢) نزهة الألباء، ص٣١٩، وينظر معجم الأدباء، جـ١٤: ٧٥.

(٣) نزهة الألباء، ص ٣١٩.

المبحث الثامن : وقفة مع الفارسي

لقد اختلف الباحثون في المراد من مقالة الفارسي السابقة، فرأى الدكتور عبد الفتاح شلبي أن المراد منها تجريد الرماني من النحو(١).

ورأى الدكتور مازن المبارك أن المراد بها «المنهج والطريقة»(٢) بينما يرى الدكتور الدميري أن ظاهرها إنكار المنهج و مؤداها تجريد الرماني من النحو(٣)، وهو بهذا يتفق مع الدكتور شلبي. وهذا ما أميل إليه، لأن النص واضح في إرادة هذا المعنى يتجلى في قوله: (فليس معه منه شئ). ولعل الذي دفع الدكتور المبارك إلى ذلك الموقف ما رآه عند الرماني من علم غزير في النحو العربي بحيث لا يصح إنكاره وحسب القارئ المنصف أن يطلع على شرحه لكتاب سيبويه ليرى مصداق ذلك.

ولعل سائلاً يسألني: إذا لم يعجبك توجيه الدكتور المبارك فكيف تعلل مقولة الفارسي مع ما ثبت لديك من أن الرماني كان على درجة عالية في النحو؟

والجواب أنني بعد التأمل الطويل هديت إلى رأي متواضع أتمنى أن يكون صواباً أو قريباً من الصواب، ويتلخص في أن الفارسيّ ربما قال تلك المقولة في وقت مبكر من حياة الرماني قبل أن يظهر نضجُه العقلي وقبل أن يبهر معاصريه بما قدم من نِتاج نحوي قيم جعله في طبقة السيرافي والفارسي ثم تغيرت الحال بعد ذلك. بدليل أن شرح الرماني على الكتاب ذلك الشرح المتميز في ميدان النحو شكلاً ومضموناً، قد جاء في سن متأخرة من حياته حيث

---

(١) ينظر أبو علي الفارسي (جدة-دار المطبوعات الحديثة، ط٢، ١٤٠٩هـ)، ص٥٩٢ وفيه «يريد أن يقول مورياً وملمحاً ...إن نحوه هو النحو وليس عند الرماني من النحو شئ».

(٢) الرماني النحوي، ص٨٥، وينظر ص٨١.

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه للرماني (الدراسة) ص٨٥ ـ ٨٧ وفيه «فمبلغ الشهادة من الصدق إنما هو إنكار المنهج ومبتغاها إنما هو تجريد الرماني من النحو رأساً».

أتم تأليفه بعد بلوغه سبعين عاماً(١). وهناك دليل آخر وهو أنه نقل عن الفارسي وأصحابه تفضيل الرماني على السيرافي ومن غير المعقول أن يفضل على السيرافي وليس معه من النحو شئ(٢).

تلك هي الفكرة التي هُديتُ إليها واسترحت لهاحتى لا اتهم الفارسي بظلم الرماني وإنكار ماله من فضل كبير في ميدان العلم وبخاصة في ميدان النحو بالذات.

ولا أريد أن أذهب بعيدا فأتهم الفارسي بالغيرة من الرماني، ومحاولة الحط من قدره بين علماء عصره. لا أريد أن أتهم أحداً من علمائنا العظماء بالأحقاد الشخصية، فهم - في نظري - فوق مستوى الشبهات إلى حد كبير.

ورب قائل يقول : لماذا نستبعد الضغائن الشخصية نتيجة الغيرة والمنافسة، وقد رأينا أمثال ذلك في هذه الحياة عبر القرون؟ .. وما حديث العيني (ت٨٥٥) والحافظ بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) عنا ببعيد(٣).

---

(١) ينظر ما سيأتي في مبحث تاريخ تأليف الشرح، ص ٣٧ .

(٢) ينظر معجم الأدباء، جـ٨: ١٤٧ ولعل مما يؤيد ما رأيته أن الرماني كان في بداية أمره يقرأ على الفارسي كما ذكر ذلك الفارسي نفسه حين قال «قرأ عليَّ بن عيسى الرماني كتاب الجمل وكتاب الموجز لابن السراج في حياة ابن السراج» المصدر نفسه، جـ٧: ٢٣٩.

(٣) من ذلك ما نقله صاحب مفتاح السعادة، جـ١: ٢٦٦ في أثناء ترجمة العيني حيث قال: «وكان بينه وبين شيخ الإسلام ابن حجر منافسة، ولما وقعت منارة المؤيدية... قال ابن حجر:

لجامع مولانا المؤيد رونق ... منارته بالحسن تزهو وبالزين

تقول وقد مالت عليهم: تمهلوا ... فليس على هدمي أضر من العين»

فرد عليه العيني بقوله:

منارة كعروس الحسن قد خليت ... وهدمها بقضاء الله والقدر

قالوا أصيبت بعين قلت ذا خطأ ... وإنما هدمها من خسة الحجر

ينظر حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين السيوطي، (ت٩١١)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (مصر-دار إحياء الكتب العربي، ١٣٨٧هـ)، جـ٢: ٢٧٢، وابن حجر العسقلاني «دراسة مصنفاته» للدكتور رشاد محمود عبد المنعم (بغداد - وزارة الأوقاف، ١٩٧٦م) جـ١: ١٧٨.

ومن قبل هذا وذاك كثير وكثير، ومنه على سبيل المثال فقط ما كان بين ابن دريد (ت٣٢١) ونفطويه[١] (ت٣٢٣).

ومن بعدهما أيضاً كثير وكثير، ومنه على سبيل المثال فقط ما كان بين السخاوى (ت٩٠٢) والسيوطى[٢] (ت٩١١) إلى آخر ما هنالك من منافسات سجلها لنا التاريخ فى كتب الطبقات ونحوها، ولكننى على الرغم من كل ذلك وعلى الرغم من اعترافى بأن النفوس البشرية يعتريها من الضعف أحياناً ما يخرجها عن جادة السلوك الإسلامى الأمثل... على الرغم من كل ذلك أميل إلى تبرئة العلماء الأجلاء كلما وجدنا إلى ذلك سبيلا، ومنهم أبو على الفارسى وقد وجدنا له المخرج المناسب وما دمنا قد وجدنا مخرجاً لحسن الظن فلماذا لا نستعمله من أسلافنا الأولين رضوان الله عليهم أجمعين؟ هذه هى فكرتى المتواضعة. ولا أزعم أننى أصبت كل الصواب وكل الذى أرجوه وأتمناه أن يكون لى أجر المجتهدين، أصابوا أم أخطأوا.

وخلاصة القول أن الرمانى النحوى أعلى قدراً من أن تخدشه كلمة من هنا أو من هناك، ولا يسعنا إلا أن نحسن الظن بعلمائنا ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً وقد وجدناه والحمد لله، ورحمة الله على الجميع.

ومعذرة إلى القارئ الكريم، لأنى مازلت أخطو فى أول الطريق والله المستعان.

---

(١) من ذلك ما جاء فى معجم الأدباء، جـ١: ٢٦٤ « وكان بين نفطويه وابن دريد مماظة فقال فيه لما صنف كتاب الجمهرة:

ابن دريد بقرة — وفيه لؤم وشره
قد ادعى بجهله — جمع كتاب الجمهرة
وهو كتاب العين إلا — أنه قد غيره

فبلغ ذلك ابن دريد فقال يجيبه:

لو أنزل الوحى على نفطويه — لكان ذاك الوحى سخطاً عليه
وشاعر يدعى بنصف اسمه — مستأهل للصفع فى أخدعيه
أحرقه الله بنصف اسمه — وصير الباقى صراخاً عليه

(٢) حيث وضع السخاوى للسيوطى « ترجمة مظلمة غالبها ثلب فظيع وسب شنيع...» فرد عليه السيوطى برسالة سماها «الكاوى لدماغ السخاوى». ينظر البدر الطالع، للشوكانى: محمد بن على (ت١٢٥٠)، (بيروت-دار المعرفة)، جـ١:٣٢٨، وينظر الضوء اللامع للسخاوى: محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢)، (مكتبة القدس ١٣٥٣هـ)، جـ٤: ٦٥-٧٠.

المبحث التاسع : مؤلفاته :

ترك الرماني مجموعة كبيرة من المؤلفات بلغت (١٠٣) مائة وثلاثة، فيما أحصي الدكتور مازن المبارك[١]، منها (٩٨) ثمانية وتسعون كتاباً ذكرها القفطى[٢](ت ٦٤٦).

وقد قمت بتتبع مصادر ترجمته لعلي أظفر بشئ من مؤلفاته لم أسبق إليه فوجدت أن الدكتور المبارك قام بتتبعها تتبع استقصاء فذكر الموجود منها وغير الموجود وما طبع من الموجود وذلك بعد تصنيفها إلي ثلاث مجموعات الأولي في علوم اللغة، والثانية في علوم القرآن، والأخيرة في العقائد والكلام. وقد زاد عليه الدكتور الدميرى في تصنيفه مجموعتين إحداهما تتعلق بكتب الفقه وأصوله والأخري ضم فيها كتباً متفرقة.

هذا وقد تمخض تتبعي عن عدة أمور منها:

١– ذكر من بين كتبه (الإيجاز فى النحو) كذا ورد اسمه فى الفهرست[٣]ومعجم الأدباء[٤]، وإنباه الرواة[٥]، وقد ذكر له صاحب هدية العارفين كتابا بعنوان (الإيجاز فى شرح الإيضاح لأبى على)[٦]. ويبدو لى أن العنوان السابق اختصار للعنوان الأخير ومع ذلك لا أستبعد أن يكون كلٌّ منهما عنواناً لكتاب مستقل. وعلى كل حال يظهرلى من العنوان الأخير أن الرمانى لم يكن يحمل فى نفسه شيئاً تجاه معاصره الفارسى (ت٣٧٧) وإلا لما أقدم على شرح كتابه، ولعل مما يؤيد ذلك ما تقدم[٧] من أن الفارسى وأصحابه كانوا يفضلون الرمانى على السيرافى.

٢– وجود بعض الكتب المفقودة، من ذلك :

أ : العثور على المجلد الأول من شرح كتاب سيبويه، وسيأتى توضيح ذلك فى الحديث عن النسخ.

---

(١) ينظر الرماني النحوى، ص٨٦–١٠٣.

(٢) ينظر إنباه الرواة جـ٢: ٢٩٥–٢٩٦.

(٣) ينظر ص٦٩.

(٤) ينظر جـ ١٤ : ٧٥.

(٥) ينظر جـ٢: ٢٩٥.

(٦) ينظرجـ ١ : ٦٨٣ .

(٧) ينظر ص ٢٢

ب : العثور على قطعة من شرح الأصول لابن السراج وتقع فى (٣٢) اثنتين وثلاثين لوحة، ومسطرتها (٤١) واحد وأربعون سطراً. وتوجد منها صورة على (ميكروفيلم) فى مكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى برقم (٥٠٦) ومصدرها مكتبة سليم آغا بتركيا برقم (١٠٧٧). وقد سجل الطالب نصار حميد الدين هذا المقدار موضوعاً للماجستير بإشراف الدكتور محسن سالم العميري بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ومن المنتظر أن تناقش قريباً إن شاء الله.

٣- من بين كتبه المطبوعة كتاب (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى)(*)، ومن الملاحظ على هذا الكتاب أن مصادرترجمة الرمانى التى اطلعت عليها لم تذكره باستثناء هدية العارفين للبغدادى (ت ١٣٣٩هـ) وقد طبع ثلاث طبعات كان آخرها بتحقيق الدكتور فتح الله صالح المصرى، ولم يشر المحقق إلى تلك الملاحظة، كما أنه لم يقم بتحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه ولم أجد فى الكتاب ما يؤيد نسبته إلى أبى الحسن الرمانى، أو ينفيها عنه لأنه عبارة عن فصول يورد المؤلف فى كل فصل كلمتين ويورد مرادفاتها نحو قوله: «فصل السرور والجذل: السرور والجذل والغبطة، والبهجة، والفرح، والارتياح، والاغتباط، والاستبشار»[1]. وهكذا الكتاب كله.

٤- من بين كتبه كتاب (معانى الحروف) كذا ذكر فى كل من نزهة الألباء[2]، ومعجم الأدباء[3]، والبلغة[4] والبغية[5]، وطبقات المفسرين للداودى[6]، ومفتاح السعادة[7]، بينما ذكر فى إنباه الرواة بعنوان (الحروف)[8]. وتوجد ثلاث نسخ متباينة عن الحروف كلها تحمل اسم الرمانى منها نسختان حققتا، والثالثة ما تزال خطية. أما الخطية فهي تقع فى خمس ورقات، وتشمل الحروف كلَّها من الألف إلى الياء وهى محفوظة فى المكتبة المركزية بجامعة أم القرى برقم (١/١٧٦٥) وعنوانها (معانى الحروف للإمام على بن عيسى الرمانى) وخط العنوان

(*)ذكر الدكتور سيد تقى عبد السيد أنه قابل محقق الكتاب وأخبره بأنه عثر على نسخة جاء العنوان فيها هكذا (الألفاظ المترادفة والمتقاربة المعنى) بواو العطف وهو الأنسب .

(١) ص٥٧.

(٢) ص٣١٨.

(٣) جـ ١٤: ٧٥.

(٤) ص١٥٩.

(٥) جـ٢: ١٨١.

(٦) ص٤٢٠.

(٧) ص١٧٦.

(٨) جـ٢: ٢٩٥.

مخالف لخط المخطوطة. وأشك فى نسبة هذه النسخة إلى الرمانى لمخالفة خط العنوان لخط المخطوطة ولأنه لا يتجلى فيها أسلوب الرمانى وإليك نصاً منها: « الألف فى كلام العرب على اثنين وعشرين وجهاً: «ألف الأصل، وألف الوصل، وألف الفصل، وألف القطع، وألف الضمير، وألف التثنية، وألف الواسطة... وألف جمع الإناث. أما ألف الأصل في الأفعال مثل أتى يأتى، وألف الوصل مثل ألف انصر واكتب، وألف الفصل مثل ألف انصروا واكتبوا، وألف القطع مثل ألف أكرم وأنعم...»(١).

أما النسختان المحققتان : فالأولى منهما قد حققت أربع مرات(٢). ويبدو لى أنَّ هذه النسخة هى الوارد ذكرها في مصادر ترجمته المتقدمة، للأسباب التالية:

أ - جاء فى نهايتها «قرأ علىّ هذا الجزء أبو الحسن عمر بن أبى عمر السجستانى وكتب على بن عيسى بن على»(٣).

ب - مقاربة أسلوبها لأسلوب الرمانى فى الشرح من أمثلة ذلك حديثه عن (رويد)، حيث قال فى الشرح : «ومتصرف رويد على أربعة أوجه: اسم للفعل، وصفة، وحال، ومصدر...»(٤) وجاء فى هذه النسخة «ورويد تصرف على أربعة أوجه اسم للفعل..وصفة..وحال..وبمعنى المصدر»(٥).

والنسخة الثانية حققها أستاذى الدكتور عبد الفتاح شلبى بعنوان «كتاب معانى الحروف»، مع أن الموجود على النسخة الخطية (كتاب الحروف) (٦) و مع تقديرى واحترامى لأستاذى الجليل - أشك فى نسبة هذه النسخة للرمانى للأسباب التالية :

أ - عدم اتفاق أسلوبها مع أسلوب الرمانى ومثال ذلك أنه جاء فى النسخة عن (إذن) ما

---

(١) الورقة الأولى.

(٢) المرة الأولى بتحقيق محمد حسن آل ياسين. ضمن المجموعة الأولى من نفائس المخطوطات. ونشرها في المرة الثانية غلام مصطفى في مجلة الألسن الشرقية بلاهور عدد٢، مجلد٧، ص١٨-٤٣. نقلاً عن الرماني النحوى، ص٨٨. والمرة الثالثة بتحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبى ضمن كتاب معانى الحروف الآتى الكلام عنه. والمرة الأخيرة بتحقيق إبراهيم السامرائي ضمن كتاب رسالتان فى اللغة.

(٣) رسالتان في اللغة، ص٢٠.

(٤) التحقيق باب ٤٨:٥، ومما هو جدير بالذكر أن استعمال أوجه ووجوه مستعمل كثيراً فى الشرح كما أنه مستعمل كثيراً في هذه النسخة.

(٥) معانى الحروف، ص١٦٧، ورسالتان في اللغة، ص٥١.

(٦) يبدو أن المحقق آثر العنوان الذى ذكرته أكثر المصادر.

يلى : « وهى من الحروف التى تعمل مرة ولا تعمل أخرى، وعملها النصب فى الفعل خاصة، وهى جواب من قال: سأفعل. ولها ثلاثة أحكام : أن تقع مبتدأة فهذه عاملة، تقول من ذلك : (إذاً أكرمَك) ..والثانى أن تقع بين الشيئين لا يستغنى أحدهما عن الآخر فهذه لا تعمل شيئاً، وذلك نحو قولك : (زيد إذن يكرمُك)..والثالث أن تكون مخيّراً فى الإعمال والإهمال، وذلك إذا دخلت عليها الفاء أو الواو، نحو قولك : (فإذاً يكرمك)، (وإذاً يحسن إليك) وإن شئت نصبت...»(١).

فالقارئ لهذا النص سيجد فرقاً واضحاً إذا قارنه بما نقله السيوطى (ت ٩١١) عن الرمانى فى أثناء الكلام عن هذه الأداة وهو قوله : «إنما عملت عند وجود الشروط لقوتها معها، لأن كونها[مبتدأة] قوة لها لبناء الكلام عليها، وكونها داخلة على المستقبل قوة لها، لدخولها فى جملة أشكالها؛لأن أخواتِها (أن) و (لن) لا تعملان إلا فى المستقبل، وكون ما بعدها غيرّ معتمد قوةٌ لها، لأنه يخرجها عن أن تكون حشواً. فكل واحدٍ من هذه الشرائط كان يقتضى لها هذا الحكم فلما اجتمعت وجب أن تعمل ومن العرب من لا يعملها وإن اجتمعت فيها الشرائط»(٢).

ب - وجود نقول عن الرمانى تخالف ما في هذه النسخة، من ذلك قول المرادى (ت ٧٤٩) في أثناء الحديث عن (إمّا)في الجنى الدانى« وأستدل الرماني على أنها عاطفة بأن الواو للجمع وليست هنا كذلك، لأنا نجد الكلام لأحد الشيئين فعلم أن العطف لـ (إما) »

بينما جاء فى النسخة ما يلى « وليست (إمّا) من حروف العطف كما يذهب إليه بعض النحويين، يدلك على ذلك أنك إذا قلت : (رأيت إما زيداً وإما عمراً) أن تكون (إما) الأولى عاطفة أو الثانية ، فلا يجوز أن تكون الأولى حرف عطف ؛ لأن حرف العطف لا يبتدأ به ولا يجوز أن تكون الثانية ؛ لأن الواو حرف عطف ولا يجمع بين حرفى عطف ...» .

جـ - خلوها من المنطق كما ذكر ذلك محققها حيث قال :« قرأت هذا الكتاب فوجدت الرماني يخالف المنطق ويتجنبه شكلاً وموضوعا »(٣) والمعروف عن الرمانى ميله للمنطق (٤).

د - ذُكِرَ فيها أعلام متأخرون عن الرمانى (ت ٣٨٤) وهم ابن جنى (٥)(ت٣٩٢)

---

(١) ص١١٦. وفيه ص١١٧ «الاختيار عند البصريين أن تكتب (إذا) بالألف والاختيار عند الكوفيين أن تكتب بالنون».

(٢) الفتح القريب على مغنى اللبيب. (ميكروفيلم بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، برقم «٩٢١» لوحة «٣٧أ».

(٣) كتابه أبو على الفارسى، ص٥٩٣.

(٤) ينظر مبحث (هو والمنطق) المتقدم.

(٥) ينظر ص٧٨.

والربعي [١](ت ٤٢٠) والصيمري[٢] أحد تلاميذ الرماني حيث نقل عنه في كتابه التبصرة كما تقدم الإشارة إلى ذلك في أثناء الحديث عن تلاميذه [٣].

هـ - نقل السيوطي نصاً عن كتاب معاني الحروف لعلي بن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩) وهذا النص موجود في هذه النسخة مع اختلاف يسير اقتضاه النقل وإليك النصين :

أولاً النص الذي نقله السيوطي : « قال ابن مجاشع في كتابه (معاني الحروف) : زعم الكوفيون أن (أنْ) تكون بمعنى (لو) كما قالوا بذلك في (إن) المكسورة ، وذلك في قراءة من قرأ ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْواً لَاتَّخَذْنَاهُ مِن لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾[٤] . فيمن قرأ بفتح الهمزة [٥]، والبصريون يأبون ذلك » [٦].

ثانياً النص في النسخة حيث جاء في أثناء الحديث عن (أن) بعد تقدم ذكر الكوفيين «وزعموا أيضاً أنها تكون بمعنى (لو) قالوا ذلك في قراءة من قرأ : ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْواً لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا أَنْ كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾[٤] والبصريون يأبون ذلك » [٧].

وهذا يجعلني أميل إلى أن هذه النسخة لابن فضال المجاشعي وليست للرماني ومما يؤيد ذلك :

١ - أن للمجاشعي كتاباً عنوانه « شرح معاني الحروف » [٨].

٢ - الإشارة في بداية الكلام عن كل حرف في تلك النسخة إلى أنه من الهوامل أو من العوامل أو أنه من الحروف العوامل والهوامل . وذلك أن المجاشعي معنيٌّ بالعوامل والهوامل وله كتاب عنها غير هذا وردت منه نقول في تذكرة النحاة لأبي حيان[٩] (ت ٧٤٥) وهمع الهوامع للسيوطي (ت ٩١١)[١٠].

---

(١) ينظر ص٥٩، ٦٤.
(٢) ينظر ص٧٨.
(٣) ينظر ص ١١
(٤) من الآية (١٧) في سورة الأنبياء.
(٥) لم أعثر فيما اطلعت عليه من مراجع على من قرأ تلك القراءة.
(٦) الفتح القريب على مغني اللبيب (مخطوط) لوحة ٦٨ب.
(٧) ص٧٣ -٧٤ وجاء في ص٧٧ في أثناء الحديث عن (إنْ) «وزعموا أيضاً أنها تكون بمعنى لو قالوا ذلك في قوله تعالى...» الآية السابقة، فيبدو أن السيوطي صاغ الموضعين في نص واحدٍ.
(٨) ينظر معجم الأدباء، جـ١٤: ٩٢.
(٩) تحقيق : الدكتور عفيف عبد الرحمن ، (بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ) ص٤٣١.
(١٠) تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، واشترك معه في تحقيق الجزء الأول الأستاذ عبد السلام هارون ، (الكويت - دار البحوث العلمية ، ١٣٩٤ - ١٤٠٠هـ) ، (والطبعة الأولى بمطبعة السعادة بمصر، ١٣٢٧هـ) وقد وضعت الإحالة إليها بين قوسين) جـ ٤: ١٧٣ (٢:٢٥).

٣ - وأخيراً أقول ليس غريباً أن تحمل هذه النسخة اسم الرماني وهي ليست له فهناك الكثير من هذا القبيل مما هو معروف عند المحققين وأقرب مثال على ذلك أن كتاب الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للحسن بن أسد الفارقي (ت ٤٨٧) حملت إحدى نسخه الخطية اسمَ الرماني، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه إلى العنوان فجاء عنوانه (توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب . صنعة الرماني) وبناء على ذلك صدرت الطبعة الأولى عام ١٣٧٧هـ، وبعد عثور محققة على نسختين أُخريين تحملان العنوان واسم المؤلف الصحيحين أعاد طباعته ونشره منبهاً على الخطأ الذى أوقعته فيه تلك النسخة(١).

مؤلفاته النحوية :

نظراً لإيراد الأستاذين الفاضلين لكل ما أثر عنه من مؤلفات فى شتى المجالات أكتفى هنا بذكر كتبه المتعلقة بما أنا بصدده وهى مؤلفاته النحوية :

١- شرح كتاب سيبويه.(٢)

٢- نكت سيبويه.(٣)

٣- أغراض سيبويه.(٤)

٤- المسائل المفردات من كتاب سيبويه.(٥)

٥- المسائل والجواب من كتاب سيبويه.(٦)

٦- تهذيب أبواب كتاب سيبويه.(٦)

٧- شرح مسائل الأخفش الكبير والصغير (٣)

٨- شرح مختصر الجرمي(٣)(٧).

---

(١) ينظر الإفصاح، تحقيق سعيد الأفغاني، (بيروت - مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٠) ص ٣، ٣٤ - ٣٦.

(٢) ينظر ما سيأتى عنه فى الفصل الثانى.

(٣) ينظر الفهرست، ص٦٩، وإنباه الرواة، جـ٢: ٢٩٥.

(٤) ينظر التعليق السابق، وفهرست مارواه ابن خير، ص٣١٦.

(٥) ينظر الفهرست، ص٦٩، ومعجم الأدباء، جـ١٤: ٧٥.

(٦) ينظر إنباه الرواة، جـ٢: ٢٩٥.

(٧) ينظر معجم الأدباء، جـ ١٤: ٧٥، وبغية الوعاء، جـ٢: ١٨١. وطبقات المفسرين للداودى، ص٤٢٠، ومفتاح السعادة، ص١٧٦.

٩- شرح الألف واللام للمازنى.[١][٢]

١٠- شرح المدخل للمبرد.[١][٣]

١١- شرح المقتضب للمبرد.[٢]

١٢- الخلاف بين سيبويه والمبرد.[٤]

١٣- شرح الأصول لابن السراج.[١][٢]

١٤- شرح الموجز لابن السراج.[١][٢]

١٥- شرح الجمل لابن السراج.[٤][٥]

١٦- الخلاف بين النحويين.[٤]

١٧- الإيجاز فى النحو.[٦]

١٨- الإيجاز فى شرح الإيضاح.[٦]

١٩- معانى الحروف.[٦]

٢٠- المبتدأ فى النحو.[٤]

٢١- الحدود الأكبر والأصغر.[٧]

٢٢ ـ التصريف.(١)(٢)(٨)

٢٣ ـ الاشتقاق الكبير والصغير (١)(٣)(٩)

٢٤ ـ الألفات في القرآن الكريم(١)(٣)

---

(١) ينظر الفهرست، ص٦٩، وإنباه الرواة، جـ٢: ٢٩٥.

(٢) ينظر معجم الأدباء، جـ ١٤: ٧٥، وبغية الوعاء، جـ٢: ١٨١. وطبقات المفسرين للداودي، ص٤٢٠، ومفتاح السعادة، ص١٧٦.

(٣) ينظر معجم الأدباء، جـ١٤: ٧٥.

(٤) ينظر إنباه الرواة، جـ٢: ٢٩٥.

(٥) ينظر سير أعلام النبلاء، جـ١٦:٥٣٤، وطبقات المفسرين للسيوطى، ص٢٤، وطبقات المفسرين للداودى، ٤٢٠.

(٦) تقدم الكلام عنها قبل قليل.

(٧) البلغة، ص١٦١، وبغية الوعاة، جـ٢: ١٨١. وطبقات المفسرين للداودى، ص٤٢٠، ومفتاح السعادة، ص١٧٦. وقد وصل إلينا أحدهما ويبدو أنه الأصغر وهو مطبوع بتحقيق إبراهيم السامرائى، ضمن (رسالتان في اللغة) والرسالة الأخرى كتاب الحروف الذى تقدم الحديث عنه.

(٨) سير أعلام النبلاء ، جـ ١٦ : ٥٣٤ ،

(٩) تاريخ العلماء النحويين ص ٣١

المبحث العاشر : وفاته

تكاد تجمع المصادر على أنه توفى ببغداد سنة (٣٨٤) أربع وثمانين وثلاثمائة ، وحدد بعضها الوفاة بليلة الأحد الحادى عشر من شهر جمادى الأولى(١). وأنه دفن فى الشونيزية، عند قبر أبى على الفارسى (ت٣٧٧)، بالجانب الغربى من بغداد، وأنه توفى عن ثمان وثمانين سنة.(٢)

وقد شذ عن ذلك الإجماع مصدر واحد حيث ذكر أنه توفى سنة (٣٨٦) ست وثمانين وثلاثمائة.(٣) كما أن هناك مصدرين آخرين ذكرا تاريخاً ثالثاً لوفاته، وهو عام (٣٨٢) اثنين وثمانين وثلاثمائة لكنهما ضعفاه(٤).

والراجح فى نظرى ما أجمعت عليه أكثر المصادر لأن مما يؤيده أنه قد ذكر باليوم والشهر ومكان الدفن كما ذكر بعضهم أنه توفى وعمره (٨٨) ثمان وثمانون سنة وهذا يتفق مع ما تقدم ترجيحه فى ميلاده وأنه عام (٢٩٦)

---

(١) ينظر مثلاً : الفهرست، ص٦٩، وتاريخ بغداد، جـ١٢: ١٧، ومعجم الأدباء، جـ١٤: ٧٤، واللباب، جـ٢: ٣٧، وإنباه الرواة، جـ٢: ٢٩٤، وسير أعلام النبلاء، جـ١٦: ٥٣٤.

(٢) ينظر المنتظم، جـ٧: ١٧٦، والبداية والنهاية، جـ١١: ٣٥٨، والنجوم الزاهرة، جـ٤: ١٦٨.

(٣) ينظر تاريخ العلماء النحويين، ص٣١.

(٤) ينظر وفيات الأعيان، جـ٣: ٢٩٩. وشذرات الذهب جـ٣: ١٠٩.

وذكر أحد الباحثين أنه توفى سنة (٣٨٨) ثمان وثمانين وثلاثمائة ولم أجد هذا التاريخ فى المراجع التى رجعت إليها، ولعله سهو منه. ينظر رسالتان فى اللغة ص٦.

الفصل الثاني : الشـــرح

ويشتمل على المباحث التالية :

١– توثيق العنوان

٢– توثيق نسبة الشرح إلى المؤلف

٣– تاريخ تأليفه

٤– تجزئته

٥– نسخه الموجودة

٦– منهج المؤلف فيه

٧– المصطلحات التى استعملها

٨– شواهده

٩– موقفه من المسائل الخلافية

١٠– موقفه من سيبويه

١١– اتجاهه النحوي

أهم النتائج

عملى فى التحقيق

صور لنماذج من نسخ المخطوط

المبحث الأول : توثيق العنوان

جميع ما اطلعت عليه من كتب التراجم وغيرها تلك التى عرضت لذكر الشرح[١] ذكرته باسم (شرح كتاب سيبويه) ، وبعضها قد يختصر فيطلق عليه (شرح سيبويه) . ومن بين أصحاب تلك الكتب ابن النديم المعاصر للرمانى ، وشهاب الدين القرافى (ت٦٨٢) الذى نقل عنه نصوصاً كثيرة[٢] والفيروآبادي (ت٨١٧) الذى ذكر أن الشرح فى سبعين مجلداً[٣] مما يرجح أنه رآه .

هذا إلى جانب وصول ثلاث نسخ منه تحمل عنوان (شرح كتاب سيبويه)فى مواطن عديدة من أجزاء الشرح ، كما جاء فى ختام تلك النسخ جميعها : «تم شرح كتاب سيبويه» .

ولم يشذ عن ذلك إلا ابن سيده (ت٤٥٨) حيث ذكر فى مقدمة كتابه المخصّص أن من بيْن الكتب التى اعتمد عليها من كتب الرمانى : (المبسوطَ فى كتاب سيبويه)[٤]. ونقل ذلك عنه بروكلمان[٥] (ت١٣٧٥) .

وهذه التسمية تميل إلى ترجيحها النفس، غير أنه يحتمل أن يكون ابن سيده حين ذكرها لم يرد بها اسم الشرح وإنما أراد الإخبار والوصف بأنه مبسوط أى واسع وشامل، ويؤيد ذلك أنى لم أجد أحداً وافقه عليها . لذا أبقيت التسمية التى وردت على نسخ الشرح التي وصلت إلينا وذكرها كل من عرض لذكر الكتاب، وهى (شرح كتاب سيبويه).

---

(١) سيأتى ذكر تلك الكتب في هامش المبحث التالى.

(٢) ستأتى الإشارة إلى تلك النصوص فى هامش المبحث التالى أيضاً.

(٣) ينظر البلغة ، ص١٥٩.

(٤) ينظر الكتاب المذكور (بيروت – دار الآفاق الجديدة، مصور عن طبعة دار الطباعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٣٢١هـ) جـ١:١٣ .

(٥) ينظر تاريخ الأدب العربى ، جـ٢:١٩٠ .

المبحث الثاني : تحقيق نسبة الشرح إلى المؤلف:

يؤكد نسبة هذا الشرح إلى مؤلفه على بن عيسى الرمانى أمور عدة ، منها :

١ - وصول ثلاث نسخ من الشرح تنص فى ديباجة كثير من أجزائها على أنّه من إملائه[١] .

٢ - نَصُّ تلك النسخ فى ختامها على تاريخ انتهاء الرمانى من إملاء الشرح وأنه لليلتين بقيتا من رمضان عام ٣٦٩هـ وذلك فى حياة المؤلف حيث أنه توفى سنة ٣٨٤هـ .

٣ - ذِكْرُ أن للرمانى شرحًا على كتاب سيبويه فى عدد من كتب التراجم وفى مقدمتها الفهرست لابن النديم المعاصر للرمانى[٢] .

٤ - وجود نقول من الشرح فى كتب السابقين من ذلك :

أ - نقلُ ابن سيده (ت ٤٥٨) فى كتابه المخصص[٣] لأجوبة باب كامل بنصه مع تصرف يسير فى بعض الكلمات وذلك الباب هو (باب المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك إظهاره)[٤] . وإن كان ابن سيده لم يصرح بنسبته إلى الرمانى فى موضع النقل فإنه قد ذكر فى مقدمة كتابه المذكور أن من بين الكتب التى نقل منها (المبسوط فى كتاب سيبويه) للرمانى[٥] .

---

(١) ينظر ما سيأتى في وصف النسخ .

(٢) ينظر الفهرست ، ص٦٩ ، ومعجم الأدباء ، جـ ١٤ : ٧٥ ، وإنباه الرواة جـ٢ : ٢٩٥ ، وسير أعلام النبلاء ، جـ ١٦ : ٥٣٤ ، والبلغة ، ص ١٥٩ , وفيه « شرح كتاب سيبويه فى سبعين مجلداً ، وطبقات المفسرين للسيوطى ، ص ٢٤ ، وبغية الوعاه ، جـ٢ : ١٨١ ، وطبقات المفسرين للداودى ، ص٤٢٠ ، ومفتاح السعادة ، ص ١٧٦ ، وكشف الظنون ، جـ : ١٤٢٧ ، وإيضاح المكنون ، جـ٢ : ٣٠٤ ، وهدية العارفين ، جـ١ : ٦٨٣ .

(٣) ينظر النص المنقول فى جـ١٣ : ٢٣١-٢٣٤ .

(٤) وهو الباب الأخير فى التحقيق .

(٥) جـ١ : ١٣ .

ب - نقلُ شهاب الدين القرافى (ت ٦٨٢) لنصوص كثيرة من الشرح مع نصه فى كل مرة على (قال الرمانى فى شرح سيبويه)[(١)] .

ه - اتحاد الأسلوب بين الشرح وبعض مؤلفات الرمانى الأخرى وبخاصة شرح الأصول[(٢)] والجامع فى تفسير القرآن[(٣)] حيث إنها جميعا مبنية على طريقة الأسئلة والأجوبة.

---

(١) وذلك فى كتابه الاستغناء فى أحكام الاستثناء ، تحقيق الدكتور طه محسن (العراق - وزارة الأوقاف ، ١٤٠٢هـ) ومن مواضع تلك النصوص ما يلى :

موضع النص فى كتاب الاستغناء	موضعه فى نسخة فيض الله (المجلد الثالث)	موضعه فى نسخة داماد (المجلد الثالث)	موضعه فى النماذج المحققة فى كتاب (الرمانى النحوى)
(ص)	(ص)	(ص)	(ص)
١٢٠	٥٨ أ	٢٩٠ أ-٢٩٠ ب	٤٤٤-٤٤٥
١٣٧	٥٣ أ-٥٣ ب	٢٨٦ ب	٤٢٧-٤٢٩
١٥٢	٣٢ ب	٢٧٦ أ-٢٧٦ ب	٣٨٤
١٧٧-١٧٩	٢٩ ب-٣٠ أ	٢٧٤ أ-٢٧٤ ب	٣٧٤-٣٧٦
١٧٩-١٨١	٢٨ أ-٢٨ ب	٢٧٢ أ-٢٧٣ أ	٣٦٨-٣٧٠
١٨١-١٨٢	٣٢ ب	٢٧٦ أ	٣٨٤
١٨٢-١٨٣	٣٧ أ-٣٧ ب	٢٧٩ ب	٣٩٩-٤٠٠
١٨٣	٥١ أ	٢٨٤ ب	٤٢٠
١٩٥	٥١ أ-٥١ ب	٢٨٤ ب-٢٨٥ أ	٤٢١
١٩٥-١٩٦	٥١ ب	٢٨٥ ب	٤٢٣

وهناك مواضع أخرى فى الاستغناء أكتفى بالإحال إليها . تنظر الصفحات ، ٢٠١ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٨ ، ٣٣٢ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ .

ملحوظة : رقم فلم نسخة فيض الله فى مكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى هو (١٩١) ورقم فلم نسخة داماد فى المكتبة نفسها هو (٥٢٥) و(٧٣٧) و(٩٤٩) .

(٢) يوجد منه جزء مصور على ميكروفلم بمكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى برقم (٥٠٦) وأصله فى مكتبه سليم آغا بتركيا برقم (١٠٧٧). وينظر ما سيأتى فى ص ٥٩ .

(٣) يوجد نص منه فى كتاب الرمانى النحوى ، ص ٩٤ - ٩٦ , وينظر ما سيأتى فى ص ٥٠

٦ - وجود بعض المصطلحات الخاصة بالرمانى فى الشرح وفى بعض كتبه الأخرى[(١)] ، نحو: معتمد البيان ، ومعتمد الفائدة ، والزيادة فى الفائدة . وينظر عن هذه المصطلحات ما سيأتى فى موضعه[(٢)] .

٧ - وجود بعض المصطلحات المنطقية فى الشرح كالموضوع والمحمول[(٣)] وهذا مما أخذ على الرمانى من أنه كان يخلط النحو بالمنطق[(٤)] .

---

(١) ينظر كتابه الحدود ضمن كتاب (رسالتان فى اللغة) ص ٧٦ .

(٢) فى المبحث السابع.

(٣) ينظر ما تقدم في مبحث هو والمنطق في الفصل الأول.

(٤) ينظر تاريخ العلماء النحويين ، ص٣١ ، ونزهة الألباء ، ص٣١٩ ، ومعجم الأدباء ، جـ١٤: ٧٤ .

المبحث الثالث : تاريخ تأليفه

جاء فى ختام المخطوطات الثلاث التى وصلت إلينا أن الرمانى انتهى من إملاء شرحه يوم السبت لِلَيلتين بقيتا[1] من شهر رمضان سنة تسع وستين وثلاث مائة (٢٨/٩/٣٦٩هـ) ، ولم ترد أى إشارة إلى بداية تأليفه ، وغالب الظن أنه بدأه بعد عام ٣٦٢هـ لأنه كان فى هذا التاريخ مشغولاً بتأليف كتابه الجامع فى تفسير القرآن الكريم كما يفهم ذلك من كلام عز الدولة البويهى (ت٣٦٧) أمير العراق آنذاك حيث قال مخاطبا الرمانى فى ذلك العام : «...ولولا ما يبلغنى من ملازمتك لمجلسك وإكبابك على كتابك فى القرآن لَغَلَبْتُكَ على زمانك ...» .[2]

وأياً كان الأمر فإن لهذا التاريخ أهميةً من ناحيتين :

الأولى : أن الرمانى انتهى من إملائه وهو يبلغ من العمر ثلاثا وسبعين سنة حيث إن ولادته كانت عام ٢٩٦ هـ كما تقدم[3] .

الناحية الثانية : أنه ألفه بعد تأليف كتابه فى التفسير وهذا التفسير قد أولاه عناية كبيرة حتى قيل للصاحب بن عباد (ت٣٨٥) : «هلا صنعت تفسيراً ، فقال : وهل ترك لنا على بن عيسى شيئًا»[4]. وقد كان الرمانى معنيًا فى هذا الكتاب بإعراب القرآن ، قال التنوخى (ت٤٤٢) : «ومن تصنيفه كتابه الكبير فى معانى القرآن وشرح إعرابه»[5] .

وبناء على ذلك يتبين لنا أن تأليف الشرح كان فى قمة نضج الرمانى من الناحية العلمية.

---

(١) جاء فى نقل الدكتور مازن المبارك عن دير نبورج فى مقدمته الفرنسية لتحقيق كتاب سيبويه أن التاريخ فى نسخة الشرح فى (فينا) (لليلتين خلتا من شهر رمضان ...» ثم ذكر الدكتور المبارك فى موضع آخر أن التاريخ فى نسخة (فيض الله) هو يوم السبت لليلتين بقيتا من شهر رمضان ...الخ . ولم ينبه على الاختلاف بين التاريخين . ينظر الرمانى النحوى ص١٦١ ، ١٦٥ وقد نقل ذلك عنه الدكتور الدميري غير أنه لحظ الفرق بين التاريخين ولم يعلق على ذلك بشيء ، ينظر شرح كتاب سيبويه (قسم الصرف) جـ١:٥، ١٥هـ٤ .

والواقع أن التاريخ واحد وقد سها الدكتور المبارك أو ديرنبورج عند النقل . لأنه بالاطلاع على نسخة فينا تبين أنها موافقة لنسخة فيض الله وأن التاريخ فيها لليلتين بقيتا من شهر رمضان ...الخ .

(٢) الإمتاع والمؤانسة ، جـ٣:١٥٨ ، وينظر نفسه ص١٥١ فما بعدها .

(٣) ينظر ص ٩.

(٤) ينظر فرق المعتزلة وطبقاتهم ، ص١١٦ .

(٥) تاريخ العلماء النحويين ، ص٣٠-٣١ .

المبحث الرابع : تجزئته :

هناك عدة تجزئات للشرح منها :

١ - تجزئته إلى سبعة وستين جزءاً وهذه التجزئة وصلت فى نسختى (فيض الله) و(داماد) .

٢ - تجزئة الكتاب إلى خمسة مجلدات وهذه التجزئة وصلت أيضًا فى نسختى(فيض الله) و(داماد) .

٣ - تجزئة كل مجلد من المجلدات (٢ ، ٣ ، ٤) فى التجزئة السابقة وفى نسخة (فيض الله) فقط إلى قسمين . كما ذكر ذلك الدكتور مازن المبارك ولم يتضح لى هذا التقسيم من صورة(الميكروفلم)المحفوظ بمركز البحث العلمى بجامعة أم القرى .

٤ - تقسيم الكتاب إلى ثلاثة مجلدات وهذا التقسيم مأخوذ من نسخة (فينا) حيث ورد منها الجزء الثالث وهو يشمل الجزء الأخير من الشرح .

٥ - هناك تجزئة أشير إليها في نسخة (فيض الله) حيث جاء فى المجلد الثاني في ختام الجزء العشرين ص ١٤٦ب ما يلي : « هذا آخر المجلد الرابع وهو آخر العشرين من تجزئة الأصل ويتلوه فى المجلد الخامس الذى أوله الجزء الحادى والعشرون[١] ....».

وقد تتبعت بقية الأجزاء إلى آخر النسخة فلم أعثر على أى إشارة تحدد العدد الذى بلغته تلك المجلدات .

٦ - هناك تجزئة أخرى أشار إليها الفيروزآبادى (ت ٨١٧) حيث ذكر أن الشرح يقع في سبعين مجلداً[٢] وهذه التجزئة قريبة من التجزئة التى وصلت في نسختي (فيض الله) و(داماد) وهى سبعة وستون جزءاً .

---

(١) فى المخطوط (والعشرين).

(٢) ينظر البلغة ، ص ١٥٩.

المبحث الخامس : نســخه :

أ - أماكن وجودها :

موضوع هذه الرسالة ، كما هو معلوم ، تحقيق المجلّد الأول من الشرح ، وهذا المجلد كان يظن أنه مفقود[١]. وأنه لا يوجد من الشرح إلا نسختان ناقصتان ، وهما :

١ - نسخة مكتبة (فيض الله) باسطمبول في تركيا ، وهي مكونة من خمسة مجلدات ينقصها الأول ، وتحمل في تلك المكتبة الأرقام من (١٣٨٤) إلى (١٣٨٧) على الترتيب. وفي مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى صورة على(ميكروفلم)، تحمل الأرقام من (١٩٠) إلى (١٩٣) (نحو) على الترتيب ، كما أن في معهد إحياء المخطوطات بجامعة الدول العربية صورةً مماثلةً تحمل الأرقام من (٨٥ - ٨٨) وأَخَذَ منها مجمعُ اللغة العربية صورة ورقية توجد في مكتبته برقم (٨٣ نحو)[٢].

٢ - والنسخة الأخرى في المكتبة الملكية بـ (فينا) وتحمل رقمًا مؤقتا كما ذكر درنبورغ هو (٧٦٩)[٣] وتحتوي على الثلث الأخير من الشرح.

والواقع أنه توجد نسخة ثالثة كاملة ، عثر عليها الدكتور عبد الرحمن العثيمين في مكتبة (داماد إبراهيم باشا) في تركيا في صيف عام ١٣٩٧هـ [٤]، وقد زوّد مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بصورة على عدد من (الميكروفلمات) وبيانها كالتالي :

أ - تقع النسخة بكاملها في مصورتين :

١ - المصورة الأولى تحمل في المركز رقم (٩٤٩ نحو) وتبدأ من أول الكتاب وعدد لوحاتها (٤٥٧) لوحة [٥]. ويحمل أصلها في مكتبة(داماد) رقم (١٠٧٤).

٢ - المصورة الثانية تحمل في المركز رقم (٤٤٤ نحو) وتبدأ مادتها حيث انتهت المصورة الأولى

---

(١) ينظر الرماني النحوي ، ص١٦٣ ، وشرح كتاب سيبويه للرماني (قسم الصرف) ، جـ ١ : ٦.

(٢) ينظر المرجعان السابقان.

(٣) ينظر مقدمة الأستاذ عبد السلام هارون لتحقيق الكتاب (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢، ١٩٧٧م)، جـ ١: ٤٢ ، ٤٧.

(٤) ينظر تحقيقه لكتاب التخمير (شرح المفصل) للقاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧) (بيروت-دار الغرب الإسلامي. ط١، ١٩٩٠م) جـ١:٤٤٣هـ؟ .

(٥) كتب ضمن المعلومات عن هذه المصورة بالمركز :(جزء منه) ينظر فهرس النحو ، ص ٣١٧. وهي تحتوى على ثلاثة مجلدات كما سيأتي .

غير أنها تبدأ بترقيم جديد ، وعدد لوحاتها (٣٢٢) لوحة[١] . ويحمل أصلها رقم (١٠٧٥).

ب - هناك مصورات أخرى من هذه النسخة نفسها تحمل أرقامًا مستقلة ومادتها لا تخرج عن المصورتين السابقتين وبيانها كالتالي :

١ - فمما يدخل ضمن المصورة الأولى المصورات (٥٢٥) و(٧٣٧) و(٥٢٦) حيث إن المصورتين (٥٢٥) و (٧٣٧) تبدأ كل منهما من اللوحة الأولى إلى اللوحة (٢٤٨)[٢] بينما تبدأ المصورة (٥٢٦) من اللوحة (٢٥٣) إلى اللوحة (٤٥٧) ومجموعها يُكوّن صورة ثانية للمصورة الأولى .

٢ - ومما يدخل ضمن المصورة الثانية المصورة رقم (٩٤٧) وتبدأ من اللوحة (٢٢٢) وتنتهي مع نهاية المصورة الثانية باللوحة (٣٢٢)[٣].

ولا أعلم بعد ذلك عن نسخ أخرى للشرح ، وبناء عليه يكون المجلد المراد تحقيقه نسخة وحيدة ، لأنه مفقود من نسخة (فيض الله) كما أن نسخة (فينا) لا تحتوى إلا على الثلث الأخير من الشرح .

ب - وصف النسخ :

وبعد أن تحددت أماكن النسخ الموجودة أنتقل إلى وصفها :

أولاً : نسخة (فيض الله) :

هذه النسخة قد سبقني إلى وصفها كل من الدكتور مازن المبارك[٤] والدكتور المتولى الدميري[٥] ، وقد وفياها حقها ، غير أن لي بعض الملاحظات ظهرت من مقارنتها بنسخة (داماد) ومن هذه الملاحظات :

---

(١) كتب ضمن المعلومات عنها :(الجزء الرابع) ينظر فهرس النحو ، ص ٣٢٩. وهي تقابل المجلدين الرابع والخامس كما في نسخة (فيض الله) على ما سيأتي.

(٢) كتب ضمن المعلومات عنهما : (الجزء الأول) ، ينظر فهرس النحو ، ص ٣٢٥ - ٣٢٦ وكل منهما تضم المجلدين الأول والثاني .

(٣) كتب ضمن المعلومات عنها (جزء منه). ينظر فهرس النحو ، ص ٣١٧. وهي تحتوى على معظم المجلد الخامس.

(٤) ينظر الرماني النحوى ، ص ١٦١ - ١٩٥.

(٥) ينظر شرح كتاب سيبويه للرماني (قسم الصرف) ، جـ ١: ٦ - ١٧.

١ - لم يشر الدكتور المبارك إلا إلى جزء واحد من الأجزاء التى ضمها القسم الأول(١) من المجلد الثانى الذى هو أول مجلدات هذه النسخة . أما الدكتور الدميرى فقد أشار إلى أنَّ المجلد بقسميه يضم أحد عشر جزءًا وبنى على ذلك أن هذا المجلد يبدأ بالجزء الخامس عشر ولم يشر إلى بداية تلك الأجزاء وبخاصة التى ضمها القسم الأول(٢) وقد تتبعت تلك الأجزاء فوجدت أنّه لم يُذكر لها أرقام إلا مع بداية الجزء الحادى والعشرين فى الورقة (١٤٧) ، وبناء على ذلك فإن الحكم بأن المجلد الثانى يبدأ بالجزء الخامس عشر حكم ظنى لأن الجزء السابق للجزء الحادى والعشرين يضم (٦٨) لوحة ، بينما الأجزاء التى تقدمته والتى تلته تتراوح ما بين (١٥) و(١٦) لوحة(٣) ولذا أرجح أن يكون ذلك القدر مكونًا من أربعة أجزاء غير أن الناسخ أسقط الإشارة إليها وعليه يكون المجلد الثانى يبدأ بالجزء الثانى عشر ، ولعل مما يؤيد ذلك أن

---

(١) أما الأجزاء ابتداء من القسم الثاني إلى آخر الكتاب فقد نُص على معظمها في النسخة وقليل منها لم ينص عليه لكنه ظاهر إذ أنه إذا لم ينص على الجزء فإنه يستدل عليه بذكر البسملة في بدايته. وقد نبه الدكتور المبارك فى هامش فهرسته التى أثبتها لمواد الشرح إلى أقام تلك الأجزاء التي لم ينصّ عليها. ينظر الرماني النحوي ، الصفحات ١٦٧ - ١٩٤. أما الجزء الذي حدد من أجزاء القسم الأول فهو الجزء الحادي والعشرين ، ينظر ص ١٦٣.

(٢) أما القسم الثانى ، فظاهر من فهرسة الدكتور المبارك أنه يضم ثلاثة أجزاء حيث يبدأ بالجزء الثالث والعشرين وينتهي بنهاية الجزء الخامس والعشرين ، ينظر الرماني النحوي ، ص ١٧٠ - ١٧١.

(٣) مواضع تلك الأجزاء كالتالي :

الأول منها : يبدأ ببداية المجلد.

الثاني : يبدأ فى أثناء باب المصدر المؤكد للخبر ، ورقة ٢٢ .

الثالث : يبدأ فى أثناء باب الظروف ، ورقة ٣٧.

الرابع : يبدأ فى أثناء باب التوابع ، ورقة رقم ٥٢.

الخامس : يبدأ فى أثناء باب الصفة التى تعمل في سبب الموصوف، ورقة ٦٧.

السادس : يبدأ فى أثناء باب الصفة التى هى بمنزلة الفعل المقدم فى التوحيد ، الورقة (٨٠) وهو الجزء الذى يضم (٦٨) لوحة.

السابع : وهو الذي نص عليه في النسخة أنه الجزء الحادى والعشرون ويبدأ فى أثناء (باب حذف الظرف الذى هو خبر « إن » وأخواتها)، فى الورقة ١٤٨.

الثامن : يبدأ فى أثناء (باب « كم ») ، فى الورقة ١٦٢.

أما الأجزاء الثلاثة الباقية فيضمها القسم الثاني كما أشرت إلى ذلك في التعليق السابق.

مقابل تلك الأجزاء فى المجلد الثانى فى نسخة (داماد) يتراوح بين (٩) و(١٠) لوحات[١]. وأن المجلد الأول منها يشتمل على (١٠١) لوحة فيكون مناسباً لاشتمال الأحد عشر جزءاً الباقية .

ومما هو جدير بالذكر أن نسخة (داماد) قد أشير فيها إلى بداية الجزأين الثانى والثالث فى أول المجلد الأول ثم أسقطت الإشارات إلى الأجزاء حتى بداية الجزء الخمسين وسيأتى بيان ذلك حين وصفها .

٢ - ومن الملاحظات أن أبواباً من آخر أبواب الجزء الخامس والستين وأول أبواب الجزء السادس والستين تقدمت عن موضعها فجاءت مع أبواب الجزء الرابع والستين بين (باب حرف العلة الذى يعدل عن أفعلاء إلى فعلاء فى الورقة ١٢٧ من المجلد الخامس) و(باب الواو التى تبدل ياء رابعة فصاعدا فى الورقة ١٣٨).

والموضع الحقيقى لتلك الأبواب يأتى بعد (باب المعتل فى الجمع الذى على زنة مفاعل) وأول تلك الأبواب (باب التضعيف فى الورقة ١٢٨) وآخرها (باب المضاعف المقيس على نظيره فى الورقة ١٣٦).

وبناء على ذلك لا داعى للتعديل الذى أجراه الدكتور المبارك حيث عدل (الجزء السادس والستين) إلى (الجزء الخامس والستين) وعدل (الجزء الخامس والستين) إلى (الجزء السادس والستين)[٢] .

٣ - ومن الملاحظات أن الدكتور الدميري أشار إلى أن الجزء الثلاثين يتكون من (٥,٥)

---

(١) يبدأ الأول منها مع بداية المجلد في الورقة (١٠٦) .
ويبدأ الثانى فى الورقة (١١٥).
ويبدأ الثالث فى الورقة (١٢٤).
ويبدأ الرابع فى الورقة (١٣٤).
ويبدأ الخامس فى الورقة (١٤٥).
ويبدأ السادس فى الورقة (١٥٥) وهو هنا مكون من (٤٨) لوحة.
ويبدأ السابع في الورقة (٢٠٣).
ويبدأ الثامن في الورقة (٢١٢).

(٢) ينظر الرماني النحوى ، ص ١٩٣.

ورقات[١] والواقع أنه يزيد على (١٣) ورقة ، لأنه توجد أبواب منه قد تقدمت عن موضعها فجاءت بين أبواب الجزء الثامن والعشرين وقد أشار الدكتور المبارك إلى إقحام تلك الأبواب فى ذلك الموضع[٢] لكنه لم يحدد موقعها وهو الجزء الثلاثون .

٤ - ومن الأبواب التى جاءت فى غير موضعها بابان هما (باب النسب إلى ما آخره ألف رابعة أصلية) و(باب النسب إلى ما آخره ألف رابعة زائدة للتأنيث) حيث جاءا مع أبواب الجزء الثانى والأربعين بين (باب النسب إلى المركب فى الورقة ٢٩ من المجلد الرابع) و(باب النسب إلى المضاف فى الورقة ٣٢)[٣] .

وموضعهما الحقيقى قبل آخر باب فى الجزء الحادى والأربعين وهو (باب النسب إلى ما آخره ألف خامسة فى الورقة ٢١) .

٥ - ومن الأبواب التى جاءت فى غير موضعها أيضا (باب النفى الذى لا تغير فيه «لا» الاسم عن حاله التى كان عليها) فى الجزء الخامس والعشرين من المجلد الثانى حيث جاء بعد (باب النفى الذى ثبت فيه التنوين فى الاسم فى الورقة ١٢)[٤] وموضعه قبل (باب الاستثناء) فى الجزء نفسه ورقة ٢٥ .

٦ - وأخيرا هناك بعض الأبواب لم تشملها فهرسة الدكتور المبارك ولعلها سقطت سهوا وهي[٥] :

- (باب العطف) فى الجزء الثامن عشر من المجلد الثانى فى الورقة ٥٦، قبل باب البدل.
- (باب ما تمنع فيه ألف الندبة) فى الجزء الرابع والعشرين فى الورقة ١٩٦ من المجلد الثانى.
- (باب «أنَّ» التى تقع بعد «إلا») فى الجزء السابع والثلاثين فى الورقة ١٨٦ من المجلد الثانى .

---

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه (قسم الصرف) ، جـ ١ : ٨ - ٩.

(٢) ينظر الرماني النحوي ، ص ١٧٣.

(٣) وينظر الرماني النحوي ، ص ١٨٠.

(٤) وينظر المرجع السابق ، ص ١٧٢.

(٥) ينظر المرجع نفسه ، الصفحات التالية ، وهى بحسب ترتيب ذكر الأبواب : ١٦٨ ، ١٧١، ١٧٦ - ١٧٧، ١٨٠ ، ١٨١، ١٨٢، ١٨٩.

- (باب «إنّ» التى تدخل اللام فى خبرها) الورقة ١٨٩ فى الجزء نفسه والمجلد نفسه .
- (باب «إن» و«أن») الورقة ١٩٢ فى الجزء نفسه والمجلد نفسه .
- (باب تثنية المقصور الذى على ثلاثة أحرف) فى الجزء الثانى والأربعين الورقة ٣٩ من المجلد الرابع .
- (باب تحقير ما تثبت زيادته فى التحقير) فى الجزء الرابع والأربعين الورقة ٧٠ من المجلد الرابع .
- (باب تحقير الاسم الذى ثبت فيه البدل) فى الورقة ٥٥ فى الجزء نفسه والمجلد نفسه .
- (باب الحروف الزوائد) فى الجزء التاسع والخمسين الورقة ٤٦ من المجلد الخامس .

ثانيا: نسخة فينا :

وهذه النسخة لم يطلع عليها الدكتور المبارك[١] ولا الدكتور الدميرى[٢] وقد تمكنت بفضل الله من الاطلاع على محتواها فقد أخبرنى الدكتور عبد الرحمن العثيمين أثابه الله أنه توجد منها صورة على (ميكروفيلم) فى مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض فسافرت إلى هناك واطلعت عليها وطلبت منها صورة فلبّى القائمون على المكتبة طلبى وبعثوا إليّ صورة منها فجزاهم الله خيرا .

وهذه النسخة تحتوى على الثلث الأخير من الشرح كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وتقع فى (٢١٠) لوحات تشتمل كل لوحة على صفحتين وتحتوى الصفحة على (٢١) سطرا ومتوسط كلمات السطر (١١) كلمة ، وتحمل اللوحة الأولى العنوان مكرراً بخطين مختلفين ونصه هكذا : (الجزء الثالث من شرح كتاب سيبويه إملاء الشيخ أبى الحسن على بن عيسى الرمانى النحوى غفر الله ولجميع المسلمين) كما تحمل هذه اللوحة تملكات مضروب عليها وآثار أختام غير واضحة .

ومما ظهر لى من هذه التملكات ما يلى :

١ - (ثم انتقل من فضل الله فى ملك الفقير بهرام....)

---

(١) وكان مصدر معلوماته عنها مقدمة در نبرغ الفرنسية لتحقيق كتاب سيبويه. ينظر الرمانى النحوى، ص ١٦١-١٦٢.

(٢) وكانت مصدر معلوماته عنها مقدمة الأستاذ عبدالسلام هارون لتحقيق الكتاب والرمانى النحوى فى الموضع السابق . ينظر مقدمه شرح كتاب سيبويه (قسم الصرف) ، جـ ١ : ٥٠.

٢ – (ثم صار فى نوبة الفقير إليه إبراهيم بن محمد ....محرم ١٧٠٣) .

٣ – (ثم صار فى نوبة ...... سنة ١١٣٠) .

٤ – (دخل بملك إلياس بن جرجس ...) .

وجاء على اللوحة الأخيرة ما يلى :

(تم شرح كتاب سيبويه رحمه الله إملاء الشيخ الفاضل أبى الحسن على بن عيسى بن على النحوى أسعده الله وفرغ من إملائه فى يوم السبت لليلتين بقيتا من شهر رمضان سنة تسع وستين وثلاثمائة ، وفرغ من نسخه يجى بن على بن محلى السلمى الشافعى بمدينة دمشق فى العشر الثانى من شهر شوال سنة سبع وسبعين وخمسمائة . والحمد الله أولاً وآخراً والصلاة على رسوله المصطفى محمد وآله المرتضين وسلم تسليما وحسبى الله ونعم الوكيل) .

أما عن اللوحات الداخلية فإنها مكتوبة بخط مقروء فى مجمله مع وجود طمس لجمل وكلمات فى بعض اللوحات ، كما توجد عليها مقابلات تبدأ من اللوحة ١٣٧ وتتوالى بعد كل ثلاث لوحات تقريبا إلى اللوحة ١٧٣ .

كما أنها تخلو من ذكر الأجزاء التى توجد فى نسخة (فيض الله) وكذا نسخة (داماد) على ما سيأتى.

أما عن المادة التى تحتويها من الشرح فإنها تبدأ من باب الهمزة إلى آخر الشرح ويبدأ هذا المقدار فى نسخة(فيض الله)من اللوحة ١٢٨ فى المجلد الرابع إلى نهاية المجلد الخامس . ويبدأ فى نسخة(داماد)من اللوحة ٨٧ فى المجلد الرابع أيضا إلى نهاية الكتاب غير أن مادة الشرح فى نسخة(فينا)تختلف عن مادته فى النسختين الأخريين إذ أن الشرح كما سيأتى يقوم على أربعة محاور هى عنوان الباب ، والغرض منه ، وأسئلة الباب وأخيرا الجواب على الأسئلة.

وقد اكتُفى فى هذه النسخة بذكر الباب ثم الشروع فى الأجوبة بدون ذكر العناوين المشار إليها . مثال ذلك ما جاء فى أولها وهو «باب الهمز . الذى يجوز فى تحقيق الهمز ثلاثة أوجه....» الخ بينما تجد ذلك فى نسخة(فيض الله) و(داماد)على النحو التالى « باب الهمز . الغرض فيه أن يبين ما يجوز فى تخفيف الهمز مما لا يجوز . مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى تخفيف الهمز وما الذى لا يجوز ... ، والجواب : الذى يجوز فى تحقيق الهمز ثلاثة أوجه....» الخ .

بل إنه إلى جانب ذلك قد تُنقل الأجوبة بالمعنى ، مثال ذلك مجئ الجواب فى باب الإمالة فى المجلد الرابع اللوحة ٢٧٨ فى نسخة (فيض الله) واللوحة ١٧٠ فى نسخة (داماد) على النحو التالى «الجواب : الذى يجوز فى إمالة الألف إجراؤها على ذلك لسبب تصح معه الإمالة

يرجع إلى الكسرة أو ما هو بمنزلة الكسرة ولا تجوز الإمالة لفتحة أو ضمة أو ما هو بتلك المنزلة ؛ لأن المطلوب بالإمالة تعديل بالمشاكلة والإمالة تشاكل الكسرة ولا تشاكل الضمة ولا الفتحة فلذلك جازت الإمالة لأجل الكسرة ولم تجز لـ [أجل الفتحة والضمة] والأسباب التى تجوز لأجلها الإمالة ستة : الكسرة ، والياء، والانقلاب عن الياء، وشبه الانقلاب عن الياء ، وروم الكسرة فى (فاعلت) وإمالة الإمالة ، والأصل فى جميع ذلك الكسرة ...» .

بينما جاء فى نسخة(فينا) «والذى يجوز فى ذلك أن ينحى بالألف نحو الكسرة إذا كانت كسرة أو ما أشبهها مما يقتضى إمالة الألف كاقتضائها ، ولا يجوز إمالة لشىء من الحركات إلا الكسرة ، لأنها وإن اشتبهت من جهة أنها حركات فليس تشتبه من وجه مقتضى الإمالة بل تقتضى خلافها ، لأن الفتحة مع الألف تقتضى التفخيم المنافى للإمالة ليستمر اللسان بهما فى طريقة واحدة مع المشاكلة التى بين الألف والفتحة وليس كذلك سبيل الياء ، لأنها من جنس الكسرة ، فتقرب لها الألف بمثل ما تقرب للكسرة ، والأصل في الإمالة الكسرة وما أشبهها مما هو مجانس لها ومن مخرجها . والأسباب التي لأجلها تجوز الإمالة ستة : الكسرة وهي الأصل ، والياء، والألف المنقلبة من الياء ،والألف التى شبه المنقلبة من الياء ،وروم الكسرة في (فاعلت) وإمالة الإمالة ، وكل هذه الأسباب راجعة إلى الكسرة ...» .

وينظر أيضا الأبواب الخمسة التالية لباب الإمالة فكلها نقل بالمعنى . هذا ما تتبعته وقد تكون هناك مواضع أخرى .

وإلى جانب ذلك هناك أسقاط متعددة لا أدرى هل كانت متعمدة كما أُسقطت الأسئلة أم أنها سقطت سهواً . ومن مواضع تلك الأسقاط (باب جمع الثلاثي من غير زيادة) في اللوحة (٩) وينظر الباب فى المجلد الرابع في اللوحة ١٤١ من نسخة (فيض الله) واللوحة (٩٥) من نسخة داماد .

ومنها (باب المصدر الذى تجيء الصفة منه على فعلان) حيث لا يوجد ذكر لهذا الباب ، وموقعه بين اللوحتين (٣٩) و (٤٠) وينظر الباب في المجلد الرابع اللوحة (٢٠٥) من نسخة (فيض الله) واللوحة (١٣١) من نسخة (داماد) .

ومنها (باب مصدر الفعل المعتل اللام) فى اللوحة (٤٨) . وينظر الباب فى المجلد الرابع اللوحة (٢٢٢) من نسخة (فيض الله) واللوحة (١٤١) من نسخة (داماد) .

ويستنتج مما تقدم أن هذه النسخة مختصرة من الشرح اختصاراً مخلاً ولا تصلح أن تكون أصلاً يعتمد عليه في التحقيق ، وإن كانت أقدم النسخ الموجودة حيث إن تاريخ نسخها كما رأيت في عام ٥٧٧ .

ثالثاً : نسخة (داماد) :

تعد هذه النسخة هي النسخة الوحيدة الكاملة لشرح الرماني كما سلف به البيان، وتقع في خمسة مجلدات تشتمل على سبعة وستين جزءاً كما تقدم أيضاً، وقد جاء عنوان المجلد الأول كما يلي : (الأول من كتاب سيبوية لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني...).

وجاء في نهايته : (والحمد لله وحده وقد تم الجزء المبارك بحمد الله وعونه...)

وعنوان المجلد الثالث (الجزء الثالث من شرح كتاب سيبويه ...) الخ

وعنوان المجلد الرابع (الكتاب الرابع من شرح كتاب سيبويه ...)الخ

وأما المجلدان الثاني والخامس فلم يحملا عنواناً، ويبدو أنهما أسقطا اختصاراً كما أسقطت عناوين كثير من الأجزاء، حيث لم يذكر إلا عنوان الجزء الثاني في اللوحة (١٣) من المجلد الأول، ثم أشير إلى بداية الجزء الثالث باللوحة (٢٦) من المجلد نفسه، ثم أغفلت الإشارة إلى أرقام الأجزاء ولم تعلم بداياتها في بقية المجلد وكذا في المجلدين الثاني والثالث، ولم تبدأ الإشارة إليها إلا مع بداية الجزء الثاني والأربعين، حيث وجدت بسملة في بدايته دون ذكر رقمه، وذلك في اللوحة (٧١) من المجلد الرابع، واستمر الحال على ذلك إلى بداية الجزء الخمسين في اللوحة (١١٩) من المجلد نفسه حيث بدأ ذكر أرقام الأجزاء مع ذكر اسم الشرح واسم المؤلف واستمر إلى نهاية الشرح باستثناء الجزئين الحادي والخمسين والثاني والخمسين حيث اكتفى فيهما بالبسملة.

وخط النسخة نسخي حسن، ويوجد اختلاف فيه، ويبدو أن مرد ذلك راجع إلى اختلاف النساخ، ويظهر اختلاف الخطوط جلياً في المجلد الرابع في اللوحات : (١٠٠) و (١٢٠) و(١٣٠) و (١٦٠) و (١٧٠) و في المجلد الخامس في اللوحة (٢٦٣) .

وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة (٢٩ سطراً) في جميع صفحات المخطوط. وتوجد في جوانب الصفحات بعض التصحيحات ومعظمها في المجلد الأول وتقل في المجلدات الباقية. ولم يُشَر إلى مقابلات إلا في موضع واحد في المجلد الرابع لوحة (١٠) حيث جاء فيها (بلغ مقابلة على أصله).

ويبدو لي أن هناك سقطاً في بعض الصفحات لعدم اتساق الكلام كما في اللوحتين (٤٩)و(٥٠) في المجلد الأول، وهما في التحقيق باب (٨:٣٤) وباب (١٦:٣٥، ١٧)، واللوحة (٢٩٣-٢٩٤) في المجلد الثالث واللوحة (٧٠) في المجلد الرابع، واللوحة (٢٥١-٢٥٢) في المجلد

الخامس، كما يوجد فى اللوحة (٢٥٤) فى المجلد الثالث تقدم الجواب على المسائل.

وتاريخ خط هذه النسخة ذكر فى نهاية المجلدين الثانى والثالث، حيث جاء فى نهاية الثانى (وكان الفراغ من تعليق شرح كتاب سيبويه يوم الأربعاء المبارك ثانى عشر جمادى الأولى من شهور سنة ١٠٣٤). وجاء فى نهاية الثالث (وكان الفراغ من كتابته فى يوم الأربعاء المبارك عاشر شهر جمادى الثانية من شهور سنة أربع وثلاثين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم).

والنسخة مختومة بختمين مختلفين أحدهما أكبر من الآخر ويوجد الختم الكبير على غلاف المجلدين الأول والرابع وإلى جواره الختم الصغير كما يوجد الختم الصغير أيضاً فى ثنايا المجلدات الخمسة بمعدل ثلاث مرات فى كل مجلد ونص الختم الكبير هو (هذا أوقفه بأخلص النيات صاحب الخيرات والحسنات الصدر الأعظم والصهر الأفخم إبراهيم باشا يسر الله له بالخير ما يشاء وزير لحضرت السلطان الغازي أحمد خان خُلدت خلافته إلى انقراض الدوران) ونص الختم الصغير هو (نسخة وقفية داماد إبراهيم باشا بك). ولا يوجد تملكات أخرى غير ما ذكر.

ويبدو لى أن هذه النسخة ونسخة (فيض الله) منقولتان عن أصل واحد لاتفاقهما فى الأمور الآتية:

١- وجود حاشية لمحمد بن إبراهيم بن النحاس (ت٦٩٨) فى المجلد الرابع اللوحة (١٣٥أ) فى فيض الله و(٩١ب) فى داماد.

٢- وجود ورقة مقحمة فى الشرح وهى ليست منه وذلك بين الجزئين (٥٨) و (٥٩) فى المجلد الخامس.

٣- اتحاد خاتمة الشرح فيهما حرفياً مع اشتمالها على ترجمة للمؤلف مختصرة عن تاريخ بغداد.

ثم تفترقان بعد ذلك فى بعض الأمور وقد تقدمت الإشارة إليها فى أثناء الكلام عن نسخة فيض الله.

المبحث السادس : منهج المؤلف فيه

بدأ الرمانى شرحه بالدخول على الكتاب مباشرة دون أن يذكر مقدمة يبين فيها طريقة سيره فيه. وقد ورد فى أثناء الحديث إشارات يسيرة إلى شىء من منهجه، من ذلك أنه يرى ألايدخل فى النحو شىء لاعلاقة به إلا مادعت الضرورة إليه نحو قوله:« وإنما فسر معنى (لبيك وسعديك) فى باب من أبواب النحو لينكشف وجه إعرابه، ولولا ذلك لم يصح تفسير الغريب فى أبواب النحو، لأنه تخليط بإدخال صناعةٍ فى صناعةٍ غيرِها، وذلك لايصلح إلا أن يجرى على طريق النادر الذى لايعتد به، أو تقتضيه الصناعة بأمرٍ لازم فيه كالذى ذكرنا فى (لبيك وسعديك) » (١).

وقوله فى أثناء الكلام عن معنى (سبحان الله):« وإنما يذكر مثل هذا لئلا يستبهم شىء من المعانى التى يُحتاج إليها فى كتابنا هذا، لأنه كتاب شرح وتفسير»(٢)، لذلك لاتجد فى الشرح تعرضاً لشرح الكلمات الغريبة إلا فى النادر كما أنه لم يعرض للخوض فى الخلاف فى نسبة الأبيات إلى قائليها...

ومن تلك الإشارات إلى منهجة قوله :«وكل أصل نعقده فهو مستمر بالعلة المنعقدة بالحكم فيه»(٣)

وهناك أمور كثيرة لم يرد عنها شىء فى القسم الذى قمت بتحقيقه أهمها طريقته العامة فى تناول النص الذى يشرحه وهو نص سيبويه وتعرضه لمسائل الخلاف وموقفه منها إلى غير ذلك مما هو موضح فى موضعه (٤)

وهو إن لم يشر إلى منهجه العام فهو واضح، يلمسه القارىء فى أى باب من أبواب الشرح، وهو منهج متميز يرتكز على ركنين أساسيين هما:سرد أسئلة متوالية استنبطها مما

(١) التحقيق، باب ٧٢:١٥.

(٢) التحقيق، باب ٦٥:١١.

(٣) التحقيق، باب ٧٠:٣.

(٤) ينظر المباحث التاليه لهذا المبحث .

جاء فى نص سيبويه ثم يجيب عنها إجابات متوالية أيضاً وسيأتى توضيح ذلك .

وهو مسبوق إلى هذه الطريقة فقد ورد نموذج منها عند أبى القاسم الزجاجى ، (ت٣٣٧). فى كتابه الإيضاح فى علل النحو، لأن الكتاب لم يكن مبنياً على الأسئلة والأجوبة، وإنما جاء ذلك فى أحد الأبواب وهو (باب القول فى علل النحو)، حيث ذكر طرفاً من الأسئلة عن العلل الجدلية، وأشار إلى أنه سيورد بقيتها مع الأجوبة [١]غير أن ذلك لم يصل إلينا فى النسخة المحققة، ولعله فى نسخة أخرى.

هذا وقد رأيت ابن فضال المجاشعى. (ت ٤٧٩)، وهو بعد الرمانى . (ت ٣٨٤)، قد سار على طريقة الأسئلة والأجوبة فى كتابة(شرح عيون الإعرب)،[٢]وقد امتاز عن الزجاجى والرمانى معاً بأنه كان يورد سؤالاً واحداً فقط ويجيب عنه مباشرة، ثم ينتقل إلى سؤال آخر ويجيب عنه، وهكذا فى الكتاب كله من أوله إلى آخره.

وهذه الطريقة التى سار عليها المجاشعى أفضل من طريقة الرمانى، علماً بأن الرمانى نفسه قد سار عليها أى على طريقة السؤال المفرد والجواب المفرد بعده فى بعض مؤلفاته التى وقفت على نموذج منها وهو كتابه(الجامع فى علم القرآن)، ولاأدرى إن كان قد سار على هذه الطريقة فى الكتاب كله أو فى هذا النموذج فقط، حيث إن الكتاب لايزال مخطوطاً، ولم أتمكن من الاطلاع عليه كاملاً، وقد نقل ذلك النموذج منه الدكتور المبارك. [٣]

وممن سار على طريقة الأسئلة والأجوبة أيضاً شهاب الدين القرافى ، (ت ٦٨٢) فى مواطن كثيرة من كتابه الاستغناء فى أحكام الاستثناء[٤]

هذا ولم أشأ أن أجعل السير على هذا المنهج عند العلماء المتعاقبين من باب التأثر والتأثير، لأنها ليست طريقة ابتكارية، وإنما هى طريقة ميسورة يسهل الوصول إليها من أى شخص .

---

(١) ينظر الكتاب المذكور تحقيق الدكتور مازن المبارك،(بيروت – دار النفائس، ط ٢، ١٣٩٣هـ)، ص٦٥.

(٢) تحقيق الدكتور حنا جميل حداد،(الأردن – مكتبة المنار ، ط ١، ١٤٠٦هـ).

(٣) ينظر الرماني النحوي ، ص ٩٤–٩٦.

(٤) ينظر مثلاً من ص ٢٤٧ إلى ٥٠٣.

والمنهج العام عند الرماني الذى أشرت إلى أن القارىء يستطيع أن يلمسه فى جميع أبواب الشرح يتمثل فى تناول كل باب من أبواب سيبويه فى أربعة عناصر هى :

أ - ذكر عنوان الباب .

ب - بيان غرض سيبويه من عقده .

جـ - مسائل الباب (الأسئلة).

د - الجواب عن تلك المسائل .

وسأتكلم عن كل عنصر من هذه العناصر بإيجاز إلا مادعت الحاجة إلى توضيحه.

أ - عنوان الباب :

يبدو أن الرماني لم ترقه كثيرٌ من عناوين الكتاب فراح يغيرها دون أن يناقش سيبويه، أو يعترض عليه مع وجود مايمكن أن يعترض به عليه، نحو ماذكره الصفار (ت بعد سنة ٦٣٠)، عن (باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولايجوز لك أن تقتصر على واحد منهم، لأن المفعول ههنا كالفاعل فى الباب الأول الذى قبله فى المعنى)(١)حيث قال:"هذه الترجمة مشكل من غير وجه، فأول ذلك قوله :(ولايجوز أن تقتصر على مفعول واحد منهم دون الثلاثة)، وكان ينبغى أن يقول: دون الاثنين كما قال فى الاثنين:(ولايجوز أن تقتصر على أحدهما دون الآخر)(٢).ولم يقل:(دون الاثنين) فهذا إشكال. ثم اعتل للاقتصار الممنوع بعلة توجب الاقتصار، وذلك أنه قال:(إنما لم يقتصر على واحد لأن الأول كالفاعل فى الباب الأول)، وقد كان الفاعل يقتصر عليه، فينبغى أن يقتصر على الأول هنا. فهذا أيضاً إشكال، ثم إنّ قوله:(ولايجوز الاقتصار على واحد منهم) عموم لايدرى أىَّ واحد يريد. ثم لمأخذ فى الاعتلال إنما علل مع الاقتصار على الأول، فكان ينبغى له أن يقول بعد قوله:(دون الثلاثة)أما الأول فلأنه كذا، وأما الثانى فلأنه مبتدأ، وأما الثالث فلأنه خبر ، فالذى فيها من الفساد لايحصى كثرة فما ترى أيها

---

(١) الباب في الكتاب جـ١:٤١(١:١٩ بولاق)

(٢) ينظر نفسه ص ٣٩ =(١٨ط بولاق)

النحوى فيما ترى ؟»[١]

أما الرمانى فلم يعترض، وإنما غير العنوان بما يوافق مايدخل تحته فكان هكذا(باب الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة مفعولين)[٢].فالباب يتحدث عن نحو(أعلم محمد علياًسعيداً مسافراً) ومثله عند الرمانى(أكسى محمدٌ سعيداً علياً جبةً).

هذا مثال واحد من تغييرات عناوين الكتاب التى قد يظهر للقارىء أن الرمانى إنما غيره لأجل الاختصار غير أنه إذ أمعن النظر وجد أن التغيير لمقاصد أخرى إلى جانب الاختصار وقد تختلف من باب إلى آخر وقد ذكر الدكتور الدميرى عدداً من تلك المقاصد.[٣] ومنها مماهو موجود فى المجلد الأول أن الرمانى قد يؤثر المصطلح الذى جرى عليه العرف النحو ى فى زمانه، نحو(باب كان)و(باب الحال)و(باب التعجب)[٤] . ومنها أنه قد يغير العنوان لأنه يخالف سيبويه فيما عقد الباب من أجله نحو قول سيبويه(هذا باب منه استكرهه النحويون وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ماوضعت العرب»[٥]. بينما جاء عند الرمانى« باب المصدر الذى يصلح فى عطفه مالايصلح فى غيره»،[٦] وإذا قرأت هذا الباب وجدت الرمانى يخالف سيبويه حيث يقول:« واختلفوا فى هذا الباب على ثلاثه أوجه... فأجاز النحويون العطف،واستقبحه سيبويه... وأباه أبو عمر الجرمى، (ت ٢٢٥)... والصواب عندى مذهب النحويين»[٧]

هذه بعض النماذج ومن أراد المزيد يجده عندما يقارن بين عناوين الرمانى وعناوين

---

(١) شرحه على الكتاب (يوجد منه المجلد الأول على ميكروفيلم، بجامعة أم القرى- مركز البحث العلمي، برقم ٢٠٣، ومصدره مكتبة الخزانة العامة بالرباط، برقم٣١٧ق) ص ٥٨، وحُقق قسم منه فى رسالة للماجستير بعنوان (دارسة الجزء الأول من شرح الصفار على كتاب سيبويه مع تحقيق الأبواب الثمانية عشر الأولى)، إعداد منيرة محمد على حجازى،(جامعة القاهرة -كلية دار العلوم، ١٤٠٠هـ) ص ١٩٤.

(٢) ينظر التحقيق باب ١٣.

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه(الدراسة)، ص١٤٣ - ١٦٠.

(٤) ينظر التحقيق الأبواب :١٦، ١٧، ٢٢وتجد في هامش كل باب عنوان الكتاب الذي يقابل ذلك الباب

(٥) الكتاب، جـ١:٣٣٤=(١٦٧:١)

(٦) التحقيق، باب ٦٨.

(٧) نفسه،فقرة٣.

سيبويه المثبتة فى الهوامش. وقد بلغت أبواب المجلد الأول اثنين وسبعين لم يسلم من التغير منها إلا أحد عشر باباً وهناك باب عند سيبويه عنوانه (هذا باب ذكر معنى لبيك وسعديك وما اشتقا منه) لم يفرده الرمانى بعنوان مستقل وإنما جعله تابعاً للباب الذى قبله،[١]. وكذلك فعل السيرافى[٢]

ب – الغرض من الباب :

بعد أن يذكر الرمانى العنوان، سواء أقام بتغييره أم تركه كما ورد فى الكتاب ، يُعقبه بذكر غرض سيبويه من عقده فى عبارة موجزة، ومن الأغراض التى ذكرها فى المجلد الأول :

١ – قوله فى (باب علم ما الكلم من العربية):«الغرض فيه أن يبين الاسم من الفعل والحرف»[٣]

٢ – قوله فى (باب مجارى أواخر الكلم من العربية):«الغرض فيه أن يبين الإعراب من البناء»[٤]

٣ – قوله فى (باب المسند والمسند إليه):«الغرض فيه أن يبين مايصح به الفائدة من الكلام مما لايصح به فائدة»[٥]

٤ – قوله فى (باب اللفظ للمعانى):«الغرض فيه أن يبين مايصح أن يدل على المعانى المختلفة مما لايصح»[٦]

٥ – قوله فى (باب مايكون فى اللفظ من الأعراض):«الغرض فيه أن يبين المطرد من الشاذ لعارض فى الشاذ»[٧]

٦ – قوله فى (باب مايحتمل الشعر):«الغرض فيه أن يبين مايجوز فى ضرورة الشعر

---

(١) التحقيق باب ١٥:٧٢.

(٢) ينظر شرحه، جـ٢:١٠١ ب.

(٣) التحقيق، باب ١.

(٤) نفسه، باب ٢.

(٥) نفسه، باب ٣.

(٦) نفسه، باب٤.

(٧) نفسه، باب ٥ وتنظر الأبواب:(١٣)،(٦٢)،(٦٣).

خاصة من الإعراب والتصرف مما لايجوز»[(١)]

٧ - قوله فى (باب الفعل المتعدى إلى مفعول):«الغرض فيه أن يبين مايجوز فى الفعل المتعدى إلى مفعول من الإعمال مما لايجوز»[(٢)]

٨ - قوله فى (باب فى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين لايجوز فيه الاقتصار):«الغرض فيه أن يبين مايجوز فى الفعل المتعدى إلى مفعولين لايجوز فيه الاقتصار على أحدهما مما لايجوز»[(٣)]

٩ - قوله فى(باب إعمال الفعل مع شغله عن الاسم):«الغرض فيه أن يبين مايختار فى الفعل مع شغله عن الاسم من الإعمال مما لايختار»[(٤)]

وإنما ذكرت هذه الأمثلة لتنوع الغرض لأنى وجدت الدكتور الدميرى توصل فى دراسته إلى أن الرمانى التزم صيغة واحدة لصياغة الغرض حيث يقول:«وقد التزم الرمانى عند صياغة هذا الغرض تلك الصيغة المعينة التى أشرت إليها فى مطلع المسألة:(الغرض فيه أن يبين مايجوز فى «كذا »مما لايجوز)».[(٥)]، ولعله وجد ذلك فى المقدار الذى قام بتحقيقه، أما فى المجلد الذى بين يدى فالصيغة متنوعة كما رأيت ومن بينها تلك الصيغة التى أشار إليها وهى فى الكثرة تفوق الصيغ الأخرى.

وهذه الصيغة نفسها قد تكون لبيان مايجوز ومالايجوز على الإطلاق،[(٦)].وقد تكون لبيان

---

(١) نفسه، باب ٧.

(٢) نفسه، باب ١٠.

(٣) نفسه، باب ١٢.

(٤) نفسه باب ٢٦، وتنظر الأبواب:(٢٨)،(٢٩)،(٦٦).

(٥) شرح كتاب سيبويه(الدراسة)، ص١٦٣، وينظر الرمانى النحوى، ص١٩٨، وفيه«...الرماني يرى أن سيبويه قصد فى جميع أبواب الكتاب أن يبين مايجوز فيها مما لايجوز»

(٦) ينظر المثال المتقدم برقم(٨) كما تنظر الأبواب:(١٤-١٥)، (١٨)، (٢٠-٢١)، (٢٤)، (٢٦-٣٠)، (٣٢-٣٤)، (٣٦)، (٣٩)، (٤٣-٤٦)،(٤٩-٧٢).

مايجوز ومالايجوز فى الإعراب والتصرف ،[١]أو لبيان ما يجوز وما لايجوز في الأعمال والتصرف[٢].

جـ – مسائل الباب :

هذا هو العنصر الثالث من منهجه فى تناول كل باب من أبواب الكتاب ويتمثل فى طرح أسئلة متوالية تشمل الباب كلّه. وتكون تحت عنوان(مسائل هذا الباب).[٣] فإذا ماكان الباب طويلاً جعله على مجموعتين تكون الأولى تحت العنوان السابق ويجعل الثانية فى الغالب تحت عنوان (مسائل من هذا الباب أيضاً)[٤].وقد جعلهامرة تحت عنوان (باقى المسائل من هذا الباب)،[٥].وجعلها أخرى تحت عنوان(ومن مسائل هذا الباب أيضاً)[٦] وجعلها مرة ثالثه تحت عنوان (مسائل متصلة بهذا الباب)[٧] وهناك ثلاثة أبواب تجاوزت أسئلتها مجموعتين حيث بلغت فى أحدها ثلاثاً،[٨]. وفى الثانى أربعاً،[٩]. وفى الأخير خمساً.[١٠]

وقد يكون الأمر على العكس. وذلك أنه عندما يكون الباب قصيراً يعقبه بأسئلة الباب الذى يليه [١١]وقد يجمع فى بعض الحالات ثلاثة أبواب[١٢]ثم يجيب عنها بحسب ترتيبها غير

---

(١) ينظر المثال المتقدم برقم(٦) كما تنظر الأبواب :(١٦)، (٢٢)، (٢٥)

(٢) ينظر المثال المتقدم برقم (٧) كما تنظر الأبواب :(١١)، (١٧)، (١٩)، (٢٣)، (٣١)، (٣٥)، (٣٧-٣٨)، (٤٠-٤٢)، (٤٧-٤٨).

(٣) سقط هذا العنوان من ثمانية عشر موضعاً تنظر مواطنها في التعليق على الباب الأول من التحقيق .

(٤) تنظر الأبواب :١٧، ١٩، ٢٧، ٣٠، ٣١، ٣٥، ٣٧، ٤١، ٤٣

(٥) ينظر الباب:٣٢

(٦) ينظر الباب:٥٨ .

(٧) ينظر الباب:٥٦ .

(٨) ينظر الباب رقم(٥٢)

(٩) ينظر الباب رقم(٢٩)

(١٠) ينظر الباب رقم (٢).

(١١) تنظر الأبواب:(٥، ٦) و (٨، ٩) و (١٣، ١٤) و (١٥، ١٦) و (٢٠، ٢١).

(١٢) تنظر الأبواب (٦١-٦٣).

أنه عندما يبدأ فى الجواب لايشير إلى ذكر الباب الأول منها إلا فى النادر أما الثانى أو الثالث فإنه يذكرها بقوله(الجواب عن الباب الثانى)أو(الجواب عن باب «كذا»)(١)

أما عن طريقة طرح الأسئلة فإنه يبدؤها دائماً بفقرة يحددها الغرض، وحيث إنَّ الغالب فى الغرض هو بيان مايجوز فى كذا مما لايجوز فإن تلك الفقرة تكون على النحو التالى: (مالذى يجوز فى «كذا»؟ ومالذى لايجوز؟ ولم ذلك؟) فإذا مااختلف الغرض اختلفت تلك الفقرة تبعاً له،(٢)من ذلك أن الغرض فى(باب مجارى أواخر الكلم من العربية)(٣) هو بيان الإعراب من البناء وقد جاءت تلك الفقرة على النحو التالى: مالإعراب؟ وما البناء؟ وماقسمه الإعراب؟ وماقسمة البناء؟. وقد وجد كل من الدكتور المبارك والدكتور الدميرى فى دراستهما أن أسئلة كل باب من أبواب المجلد الثانى فما بعده تبدأ دائماً بالسؤال العام: مالذى يجوز... الخ،(٤) غير أن الأمر فى المجلد الأول على ماأوضحته، وهو عدم التزام تلك الصيغة .

وبعد ذلك يبدأ بتناول الباب مراعياً فى الأعم الأغلب معنى نص الكتاب وترتيبه فيضع لكل جزئية سؤلاً أو أكثر حسب ماتقتضيه حال تلك الجزئية، وقد ينتقل إلى طرح أسئلة على جزئية أخرى أو أكثر ثم يطرح سؤالاً أو أسئلة لها تعلق بجزئية سابقة وعندما يبحث القارىء عن الإجابة عنها بحسب ترتيبها لايجد لها إجابة فيظن أن الرمانى لم يجب عنها مع أن الإجابة عنها تتضمنها الإجابة عن الأسئلة السابقة المتعلقة بها. وهناك أسئلة على جزئيات لم ترد عنها إجابة فعلاً، وهناك فقرات من الأسئلة لم تأت عنها الإجابة بحسب ترتيبها، وأسئلة لم ترد عنها إجابة أصلاً، كما أن هناك أسئلة ليس لها مقابل فى نص سيبويه ، وهى نوعان: نوع متفرع من مسائل الباب وقد خصها فى الباب الأول فقط بمجموعة من الأسئلة أوردها عقب مسائل الباب ولم يفردها بعنوان مستقل غير أنه أشار إليها فى الجواب حيث قال بعد الانتهاء من الجواب عن أسئلة الباب:(والجواب عن مسائل التفريع) أما فى بقية الأبواب فإنها قليلة أو معدومة.

---

(١) تنظر الأبواب المشار إليها في التعليقين السابقين.

(٢) ينظر عن تنوع الأغراض ماتقدم فى العنصر السابق.

(٣) هو الباب رقم(٢) .

(٤) ينظر الرماني النحوي، ص١٩٩ وشرح كتاب سيبويه(الدراسة)ص١٦٦.

والنوع الثانى مبنى على تعليق الأخفش، (ت ٢١٥) على الكتاب وهو فى هذا النوع قد يشير إلى الأخفش وقد يغفله.(١)

وكما أنه توجد أسئلة ليس لها مقابل فى الكتاب توجد أيضاً جزئيات فى الكتاب لم تشملها الأسئلة فيما تبين لى وبالتالى لم يعرض لها فى الجواب (٢) وربما كان تركُه لذلك راجعاً إلى عدم أهميته فى نظره أو لأنه عرض له فى باب آخر، علما بأنه قديستدرك بعض الجزئيات التى تركها فيلحق لها أسئلة فى آخر الباب. (٣)

د - الجواب :

هذا هو العنصر الرابع وهو أهمها لأن مدار الشرح عليه وما الأسئلة إلا تمهيد وتوطئة لاستيعاب مسائلة وفهمها. وقد تقدم فى أثناء الكلام عن العنصر السابق ماله علاقة بهذا العنصر وذلك لأنهما عنصران مترابطان ترابطاً وثيقاً كما هو معلوم.

والذى يمكن أن أؤكده هنا هو أن الرمانى بعد أن ينتهىَ من طرح الأسئلة بالكيفية التى ذكرتُها سابقاً يبدأ فى الجواب، وقد يظن القارىء أنه سيجد لكلّ سؤال تقدم جواباً خاصاً به وبحسب ترتيبه، فإذا ما طبق الأجوبة على الأسئلة وجد نوعاً من الاختلاف وذلك أن الرمانى وإن كان يراعى فى الغالب الترتيب إلا أنه لم يُلزم نفسَه أن يضع لكل سؤالٍ جواباً مطابقاً له، لذلك تجده أحياناً يورد جواباً فى مقابل عدد من الأسئلة المتتالية، وأحياناً يورد جواباً لعدد من الأسئلة المتفرقة، وأحياناً يورد جواباً فى مقابل سؤال واحدٍ. وكل ذلك ليس له نظام يحدده.

---

(١) كل ماسبق ذكره مما لم يعلق عليه فى هذا العنصر تجده يتمثل تقريباً فى باب(ما) وهو الباب ١٩. وعن مايتصل بالأخفش أيضاً ينظر أسئلة باب ٧: (١٣، ١٦، ١٧)و ٣٣:٤ . وللفصل بين تلك الأنواع ينظر منهج التحقيق فى آخر هذا الفصل.

(٢) يقابل بين الكتاب والتحقيق في المواضع التالية وصفحات الكتاب مثبتة في هوامشها: باب ٢٤:١٢-١٣ و٢٧:٣-٤، ٥-٦، ١٤-١٥ و٣٠:٥-٦، و٣٢:٨-٩، و٣٣:١٩-٢٠، و٣٤:٧-٨، و٣٦:٥-٦، و٤٠:٦-٧، ١٤-١٥، و٤٤:٢-٣، ٤-٥، ٩-١٠، ١٠-١١، و٤٦:١١-١٢، و٥٢:٣٨-٣٩، و٥٥:٧-٨، ٥٦:٩-١٠، ١٦-١٧، و٦٥:٢١ - باب ٦٦ .

(٣) ينظر التحقيق باب ٢٩:٣٤.

والذى يساعد على معرفة الجواب عن تلك النوعيات من الأسئلة هو السياق حول الجزئية فى الأسئلة والأجوبة، ولابد في ذلك من اجتهاد القارئ، لأنه قد يختلف السياق فى بعض الأحيان بين الأسئلة والأجوبه بحيث تجد سؤالاً سياقه متصل بآخر فقرة فى الأسئلة بينما تجد جوابه متصلاً فى المعنى بأجوبة الفقرة التى تليها[١]وقد ترد فقرات فى الجواب لم يتقدم لها أسئلة غير أنها قليلة جداً [٢]

وفقرات الجواب تمتاز عن فقرات الأسئلة باستيفائها فى موضعها، ونادراً مايؤخر فى الإجابة شيئاً له تعلق بفقرة من الفقرات، وقد نبه على ذلك فى أحد المواضع حيث قال:« وسنبين وجه قول سيبويه فى هذا فى أخر الباب إن شاء الله تعالى».[٣]

أما إذا تقدم شىء له علاقة بالفقرة التى يتكلم عنها فإنه يكتفى بالإشارة إلى أنه قد سبق بيانه وذلك كثير عنده، نحو قولة(وقد بينا الفرق)، [٤] أو(للعلة التى بينا)[٥] أو (وقدبينا العلة فى ذلك)[٦]

والرمانى حريص على إيضاح المعنى وقد يستعين لتقريبه بضرب أمثلة من واقع الحياة العامة، نحو قولة:« والذى أخذ منه الفعل المصدر، لأنه دائر فى جميع تصاريف الفعل كما تدور تدور الفضة فى جميع الصيغ التى تصرف فيها»،[٧]وقوله:« .. ولهذا دليل بين، وهو أن النعمتين إذا استوتا فى المنزلة لم يجز أن يجب الشكر على إحداهما دون الأخرى، فإذا كانت إحداهما قد ندم عليها صاحبها-سقط الشكر عليها ولم يسقط عن النعمة الأخرى، لأنه قد حدث ماجعل العلة بمنزلة مالم يكن، كالذى بنى ثم هدم فلا يستحق الأجرة، فكذلك سائر علل الشاذ...»[٨] وقوله: «لأن المطرد بمنزلة المالك للشىء فى أن له أن يتصرف فيه التصرف الأتم، والنادر بمنزلة المستعير للشىء...»[٩]

---

(١) ينظر التحقيق باب ١٤:٢٧ ،١٥، و١:٥٥ ,٣.

(٢) ينظر نفسه باب ١٦:٤٠، ٦:٤١-٧.

(٣) نفسه، باب ٣:٢٧ ,١٦= [٣]، وينظر باب ١٥:١٢= [٥]، ١٦= [٩] .

(٤) نفسه، باب ٢٩:١٧.

(٥) نفسه، باب ٥:٣٣.

(٦) نفسه، باب ٤:٣٤

(٧) نفسه ، باب ٢:١.

(٨) نفسه باب ٤:٥.

(٩) نفسه، باب ٣١:٣١.

وقد يوضح المعنى عن طريق الاستعانة بالناحية البلاغية نحو قوله عن تقدير (ماجاءت حاتَك)بـ(ماصارت حاجتَك):«وإنما صلح هذا التقدير لما كان بين المخاطب والمتكلم من حديث الحاجة والمفاوضة فيما يدور فيها، فلما عاد لذكر السؤال عنها اقتضى ذلك الإيجاز واستعمال طريق الاستعارة، ليخرج الكلام إلى حد الإيجاز البلاغي عند الأحوال التى تقتضى مفهوم الكلام[1]». وقوله «وإنما جاز هذا للاتساع والإيجاز مع أنه قد يكون أبلغَ من الحقيقة، كما تكون الاستعارة تؤدى إلى النفس من عظم المعنى مالاتؤديه الحقيقة كقولك: هو الأسد شدةً وهو البحر جوداً».[2]

تعقيب:

أود فى ختام الحديث عن المنهج العام للرمانى فى شرح كتاب سيبويه أن أذكر بعض مواطن الاتفاق والاختلاف بينه وبين شرحه لكتاب الأصول لابن السراج (ت ٣١٦). الذى اتبع فيه المنهج نفسه كما سبقت الإشارة إليه،[3] وذلك من خلال المقدار الذى وصل إلينا منه.[4]

أ - العنوان :

سار المؤلف فيه من حيث التغيير على ماتجده فى شرح الكتاب، [5] بل إنه قد زاد على ذلك حيث استحدث أبواباً وفصولاً لم يذكرها صاحب الأصول.[6]

ب - الغرض :

لم يعرض له فى شرح الأصول كعنصر مستقل كما هو الحال فى شرح الكتاب ، حيث استعرضت جميع أبواب المقدار الموجود منه فلم أجد ذكراً للغرض فى بدايتها. وقد يذكره عرضاً فى أثناء الشرح نحو قوله:«... وإنما الغرض فى هذا الباب تبين أبنية الجموع من

---

(١) التحقيق باب : ١٧ : ١٨ .

(٢) نفسه، باب ٤٢ :١ وينظر باب ٩:٣، و٢٧ :١٠، و٢٩ :٢٠، و٥٨ :١.

(٣) ينظر مبحث تحقيق نسبة الشرح إلى المؤلف، ص٣٤.

(٤) ينظر مبحث مؤلفات الرماني، ص٩.

(٥) ينظر الأصول، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلى (بيروت - مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ)، جـ٢ :٤١٧-٤٢٧، ٣: ٢٦-٣٥. وشرح الأصول لوحة ٢٩٦-٢٩٨، ٣٠١-٣٠٣.

(٦) ينظر مثلاً بابي التصغير والنسب في الأصول،جـ٣: ٣٦-٨٤، وشرح الأصول، لوحة٣٠٣-٣١٧.

غيرها، للحاجة إلى ذلك فى معرفة مايجوز مما لايجوز فيما يأتى من الأبنية التى تشكل هل هى من أبنية الجموع أم لا فإذا وجد له النظير حكم بأنه من أبنية الجموع...»(١)

جـ - المسائل والأجوبة :

نظام المسائل والأجوبة فى شرح الأصول كنظامها فى شرح الكتاب بصفة عامة حيث قد يقسم أسئلة الباب الواحد إلى أكثر من مجموعة، وقد يوالى بين أسئلة أكثر من باب قبل الإجابة عنها،(٢) غير أنه يوجد لبس فى كثير من الأبواب حيث تذكر عناوين أبواب ولايذكر تحتها مسائل وتذكر أجوبة لم تتقدم عنها أسئلة ... ويبدو أن مرد كثير من ذلك إلى السقط والتكرار من ناحية، وإلى جهل الناسخ من ناحية أخرى، حيث إنه قد يجد كلمة أو عبارة فى أثناء الكلام مشابهة للعناوين فيجعلها عنوانا، نحو ماجاء فى قول الشارح : « واسم الجمع هو النادر الذى لايطرد به باب نحو...»(٣) فقد جعل الناسخ نهاية الكلام عند قوله (يطرد به) ثم جعل كلمة(باب) عنواناً مستقلاً وبدأ كلمة(نحو)بعدها من أول السطر.(٤)

ولاأريد أن أطيل فى وصف كل ماوقفت عليه، فهناك رسالة علمية لأحد طلاب الدراسات العليا فى جامعة أم القرى حيث يقوم حالياً بتحقيق ودراسة المقدار الموجود من شرح الأصول.(٥) وأهم مايمكن أن أختم به هذا التعقيب هو أن الرمانى فى شرح الكتاب كان أكثر تنظيماً ودقة من شرح الأصول .

---

(١) اللوحة٢٩٨ب.

(٢) ينظر مثلاً اللوحة ٣٠٣-٣٠٤ باب التصغير، واللوحة ٢٩٧-٢٩٨ أبواب العدد .

(٣) اللوحة٢٩٨ب .

(٤) وقد يكون الأمر على عكس ذلك بحيث يدمج العنوان مع الكلام ينظر اللوحات ٢٩٩أ فما بعدها.

(٥) ينظر ماتقدم في ص٢٥.

المبحث السابع : المصطلحات التي استعملها

الغالب فى استعماله المصطلحات البصرية المعروفة، وقد استعمل بعض المصطلحات الكوفيه، نحو الكناية[١] أى الضمير، والجحد[٢] أى النفى، والصلة[٣]أى الزيادة، ومالم يسم فاعله[٤]أى نائب الفاعل، والمجهول[٥] . أى ضمير الشأن. وإلى جانب ذلك استعمل بعض المصطلحات المنطقية، وقد تقدم إيراد طرف منها[٦]

وهناك تعبيرات استعملها ولم أجدها عند غيره وهى:

١ – الصفة المشبهة بالمشبهة ويقصد بها أفعل التفضيل [٧]

٢ – معتمد البيان ويقصد به الفاعل والمبتدأ، أوْ ماأصله مبتدأ[٨]

٣ – معتمد الفائدة ويقصد به فعل الفاعل والخبر أو ماأصله خبر[٩]

٤ – الزيادة فى الفائدة، وعرفه بقوله:«هو الذى يأتى بعد معتمد الفائدة مما فيه فائدة أخرى»، ومثل له بالحال.[١٠]

---

(١) ينظر التحقيق، باب ٢:٢٣.

(٢) ينظر نفسهباب ٤:١٨.

(٣) ينظر نفسه، باب ١:٤و٨:٧.

(٤) ينظر نفسهباب٩:٢.

(٥) ينظر نفسه، باب ١٧:١٠، و٢١:١، وينظر التفصيل عن هذه المصطلحات النحو الكوفي في شرح القصائد السبع ، الصفحات : ٦٦ ، ٩١ ، ١٠٠ .

(٦) ينظر مبحث هو والمنطق،ص١٤.

(٧) ينظر التحقيق، باب ١٩:٦، و٤١:٢، ٣، ٤٩.

(٨) ينظر نفسه ، باب ٣:٧، ٨، ٩، و٩:٤، و٢٥:٨، و٤٣:٨.

(٩) ينظر نفسه، باب ٣:٧، ٨، ٩.

(١٠) نفسه، الباب نفسه، الفقرات ٤، ٨، ٩.

٥ - الزيادة فى البيان، وعرفه بقولة «هو الذى يأتى بعد معتمد البيان مما هو معلوم عند المخاطب» ومثل له بالمفعول به(١).

٦ - الزيادة لتقويم المعنى،وعرفه بقوله:«هوالذى لو سقط من الكلام لانقلب المعنى كقولك: (زيد قائم بالتدبير) فهذا التقييد بقولك (بالتدبير) لتقويم المعنى، لأنك لو قلت:(زيد قائم) لانقلب هذا المعنى أنه منتصب وفى الآخر ينبىء عن تدبُّر تدبيراً مستقيماً وإن كان قاعداً» ومثل له أيضاً بـ(كان) و (ليت) و (رأى) العلمية.(٢)

تعقيب :

هذه العبارات التى لم أجدها عند غيره بعضها يصلح أن يكون مصطلحاً نحوياً، غير أنه لم يكتب له البقاء، ولهذا عبرت عنها بقولى:(تعبيرات لم أجدها عند غيره) وتحاشيت عامداً متعمداً أن أذكرها بلفظ المصطلحات لأنها لم تحسب فى المصطلحات النحوية التى دارت بين الدارسين. ومعلوم أن المصطلح يضعه البمتكر له أول مايضعه من تلقاء نفسه حسب ماعن له ، ثم يشيع بين الدارسين إن كان من المصطلحات التى كتب لها البقاء أو يندثر ولايستعمله أحد غير صاحبه الذى وضعه.

تلك هى الطبيعة التى نشأت بها المصطلحات، ولايتصور أحد أن كلَّ مصطلح من المصطلحات النحوية اجتمع له فريق من العلماء، وتداولوا فيما بينهم، ثم اتفقوا على وضع هذا المصطلح. وربما التبس على بعض الدارسين ماكان من وضع المصطلحات النحوية فى نشأتها الأولى ومانراه فى عصرنا الحاضر من اجتماع العلماء فى مجمع من المجامع اللغوية لكى يتفقوا على وضع مصطلح من المصطلحات فرق كبير بين هذا وذاك والله أعلم .

---

(١) التحقيق، الباب نفسه، فقرة ٤ ,٧.

(٢) نفسه، باب ٣:٤ ,٥ ,٦ ,٩.

المبحث الثامن : شواهده :

شواهده هى فى الأعم الأغلب شواهد الكتاب من آيات وقراءات وأحاديث وأقوال العرب من منثور ومنظوم، وقد يختلف عنه اختلافاً يسيراً بالزيادة أو الاختزال ونحوهما ولا غضاضة عليه فى ذلك؛ لأنه قد يزيد للإيضاح، وقد يختزل للإيجاز.. وإنما الغرض هنا بيان منهجه حيال تلك الشواهد، وإليك ذلك بإيجاز :

أ ـ الآيات :

قد يذكر آية فى السؤال ولا يعرض لها فى الجواب(١)،أو يذكرها فى الجواب ولم تتقدم فى السؤال(٢)، كما أنه قد يذكر آيات لم ترد فى الكتاب معززاً بها شواهد سيبويه(٣)، أو مستدلاً بها لرأى يراه هو(٤). وقد يغفل أحياناً آياتٍ وقراءاتٍ وردت فى نص الكتاب(٥)، وربما فعل ذلك لأنهالا تحتاج إلى تعليق فى نظره.

أما طريقة تناولها فمتنوعة، لكن الغالب فى ذلك هو قوله : (وما الشاهد فى قوله تعالى ...؟)، وقد يقول : (ما الفرق بين كذا وبين قوله تعالى...؟) أو (ما تأويل قوله تعالى...؟) أو (ما تقدير قوله تعالى...؟)، أو (ما دليل كذا من قوله تعالى...؟) أو (لم جاز فى قراءة بعضهم كذا...؟) وغير ذلك(٦).

ب ـ الأحاديث والآثار:

اتبع الرمانيُّ فى الاستشهاد بالحديث والآثار سيبويه(٧)، فقد عرض فى المجلد الأول

---

(١) ينظر التحقيق، باب ٥٢ : ٧.

(٢) نفسه، باب ١٩:٣٣.

(٣) نفسه ، باب ١٣:٤٣، ٢٩:٥٢

(٤) نفسه، باب ١ :٥، ٨ ، و٣:٦٨، و١٣:٧٢.

(٥) نفسه، باب ١٠:٣٧، و١٧:١٧، ١٩:٣٣، وتنظر صفحات الكتاب المثبتة في هوامش تلك المواضع.

(٦) نفسه، باب ٣٢:٤١، و٥:٥١، و٧:٤٢، ٨ و٧:٣٤، و٥:٤٦، ١٠، و ١٦:٣٥، و٢٠:٣٣.

(٧)نظراً لعدم تصريح سيبويه بلفظ (حديث) عند احتجاجه به اختلف الدارسون ما بين ناف لاحتجاجه به ومثبت. ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، للدكتورة خديجة الحديثي (العراق - وزارة الإعلام، ١٩٨١)، ص٥٠ فما بعدها.

لحديث وأثرين ذكرها سيبويه حيث أورد الحديث على أنه من قولهم (أى العرب)، وسكت عن الأثرين ولم يجاوزه الرمانى فى ذلك، حيث قال عن الحديث : «وما العامل فى قولهم : (سبوحاً قدوساً)»؟[١]

وقال عن أحد الأثرين : «وما الشاهد فى...وفى(ونخلع ونترك من يفجرك)؟»[٢] وقال عن الآخر: «وما حكم (لبيك وسعديك)»؟[٣]. وقد استشهد بحديث لم يرد فى الكتاب غير أنه لم يورده لناحية إعرابية وإنما أورده لناحية تتعلق بالمعنى حيث قال : «...وكذلك قوله :

أفى الولائم أولاداً لواحدة وفى العيادة أولاداً لعَلَّات

وهذا من دنئ الأخلاق وهو ضد ما وصف به النبى صلى الله عليه وسلم الأنصار فقال : (إنكم لتكثرون عند الفزع وتقلون عند الطمع)»[٤].

هذا كل ما وجدته فى المجلد الذى بين يدى من الأحاديث والآثار[٥]، وهو يمثل نسبة ضئيلة جداً بجانب الشواهد الأخرى.

جـ - أمثال العرب وأقوالها :

أورد الرمانى تبعاً لسيبويه كثيراً من أمثال العرب وأقوالها، وقد لا يفرق بين القول والمثل[٦]، ولا غضاضة فى ذلك، لأن كل مثل قول، ومعلوم أن كلا منها يصلح شاهداً نحوياً.

وقد يورد سيبويه أقوالاً على أنها أمثلة كغيرها من الأمثلة ويوردها الرمانى على أنها من

---

(١) التحقيق، باب ٦٥:١٩.

(٢) نفسه ، باب ١:٢٣

(٣) نفسه، باب ٧٢: [١].

(٤) نفسه، باب ٧١:٤.

(٥) هناك قول نسبه الرماني للعرب حيث قال : «وكم وجهاً يجوز في قولهم : (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شراً فشر». وأورده سيبويه علي أنه مثال، ينظر التحقيق باب ٥٢:٣.

وقد ذهبت الدكتورة خديجة الحديثي في موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص٧٢ إلى أنه حديث بناء علي قول ابن مالك فى شواهد التوضيح، تحقيق محمد عبد الباقي (بيروت عالم الكتب)، ص٧١: «...فمن النثر قول النبي صلى الله عليه وسلم (المرء مجزى بعمله إن خيراً فخير وإن شراً فشر)» غير أن محققه قال : لم أقف علي هذا الحديث.

(٦) ينظر التحقيق باب ٥٢:٢٥، ٣١، ٣٨، و٥٣:٦، و٥٥:١، ٨، و٦٦:٦، و٦٩:١١، و٧١:٣.

أقوال العرب[١]وهذا مما يحسب له . وقد يكون الأمر على العكس من ذلك بحيث ترد فى الكتاب على أنها من أقوال العرب ويوردهاالرمانى على أنها أمثلة [٢]، ولا ضير فى ذلك لأن كل قول يكون مثالاً وليس كل مثال يكون قولاً.

أما عن كيفية تناولها فبحسب ما يقتضيه الموقف، نحو قوله : (ما العامل في قولهم كذا؟)، أو (ما وجه قولهم كذا؟)، أو (ما تقدير المحذوف فى قولهم كذا؟)، أو (ما معنى المثل في قولهم كذا؟) أو (ما نظير هذا من قولهم كذا؟)[٣].

وقد يغفل في الإجابة بعض الأقوال الواردة في السؤال[٤]، وقد يذكر أقوالاً وأمثالاً لم ترد فى السؤال ولا فى نص سيبويه فى الباب الذى يعالجه[٥].

د ـ الشواهد الشعرية :

ذكر الدكتور المبارك أن الرمانى «كان يكتفى بإيرادها كما أوردها سيبويه دالاً على مواطن الشاهد النحوى والحجة فيه»[٦]. والحقيقة أنه قد يختلف عنه فى بعض الأحيان، فقد يورد شواهد لم يوردها سيبويه فى الباب[٧]، وقد ينسب شواهد لم تنسب فى الكتاب[٨]. وهذا مما يحسب له، وقد يختصر فيغفل نسبة شواهد منسوبة[٩]، وقد لا يتطرق إلى ذكر بعض الأبيات نهائياً[١٠].

---

(١) ينظر التحقيق باب ٢٧ : ٢ ، ٥٢ : ٣ .

(٢) ينظر نفسه، باب ٩:١٧، و٩:١٩، و١٠:٣٨، و١٣:٤٢، و٦:٥٣.

(٣) ينظر نفسه، باب ١٨:١٧ ، ٢٢ ،٢٨ ، ٢٩ ، و٢٤:٥٢ـ٢٦ ، ٢٨ـ٣٨، و٤:٥٥ ، ٥ .

(٤) ينظر نفسه، باب ١٠:٥٢.

(٥) ينظر نفسه، باب ١:٥٥ ، ٢.

(٦) الرمانى النحوى، ص٢٢٥، وينظر ص٢٧١.

(٧) ينظر التحـــقـــيق، باب ٣:٧، ٦، ٩، ١٣، ١٦، ١٧، و٦:١٧، و٤:١٨، و٨:١٩، و٧:٢٧، ١٦، و٦٠:٤١، ١٣:٤٣، و٢:٤٦، و١٦:٤٩، و٩:٥١، و٩:٥٨، ٨:٦٥.

(٨) ينظر نفسه، باب ٢١:٥٢، و٩:٦٠، و٩:٦٥.

(٩) ينظر نفسه، باب ١٤:٢٥، و٧:٢٧، و٢:٣٠، و١٩:٥٦، و٤:٥٩.

(١٠) ينظر نفسه، باب ١١:١٧-١٢، و٢١:٣٠، و٣١:٣٢، و٢٩:٤١، و١٣:٥٢ . كما تنظر صفحات الكتاب فى هوامش تلك المواضع.

أما عن طريقة تناولها فتكاد تكون واحدةً حيث يقول فى السؤال : (ما الشاهد فى قول الشاعر)، ثم يورد طرفاً من البيت لا يتجاوز به الشطر الأول فى الغالب، غير مراعٍ فى ذلك موضع الشاهد فى الجزء الذى يذكره من البيت. فإذا ما عرض له فى الجواب أورده كاملاً منسوباً أو غير منسوب بحسب ما ذكر فى السؤال ، ثم يبين موطن الشاهد فيه مع ذكر الخلاف إن وجد دون أن يتطرق إلى معانى الألفاظ الغريبة أو بيان معنى البيت إلا فى النادر[١]. وهكذا دأبه فى معظم الأبيات ولم يحد عن ذلك إلا قليلاً فقد يذكر القائل فى السؤال ويتركه فى الجواب[٢]، أو يورد البيت فى السؤال ولا يعرض له فى الجواب[٣]. أو يورده فى الجواب دون أن يتقدم فى السؤال[٤]، أو يكمل البيت فى الأسئلة[٥]، أويكتفى بجزء منه فى الجواب[٦]، أو يورده كاملاً لكن لا يبين وجه الاستشهاد به[٧].

---

(١) وهذا راجع إلى أن من منهجه عدمَ إدخال صناعة فى صناعة ينظر ما تقدم فى مبحث منهجه ص ٤٩

(٢) ينظر التحقيق، باب ٩:٣٢، ٧:٥٨.

(٣) ينظر نفسه، باب ١٥:٤٠.

(٤) ينظر نفسه، باب ٥:٣٤، ٢٣:٤١، ٥٦، و٤:٤٨.

(٥) ينظر نفسه، باب ١١:٥٢، ١٢، و٨:٥٣.

(٦) ينظر نفسه، باب ١:٧، ٣، ٤، ٧، و١٢:٥٦.

(٧) ينظر نفسه، باب ٦:٥٨.

المبحث التاسع : مسائل الخلاف وموقفه منها :

اهتم الرماني بذكر المسائل الخلافية الفردية، أما المسائل الخلافية المذهبية فلم يتطرق إلى ذكر الخلاف فيها، وإنما كان يأخذ بالرأى الذى يرتضيه دون أن يعزوه، وقد كانت الصبغة العامة على آرائه هى الصبغة البصرية والنادر منها يصطبغ بالصبغة الكوفية.

فمن المسائل التى أخذ فيها برأى البصريين : الأصل فى الأفعال البناء(١)، منع العطف على المضمر المجرور إلا بإعادة حرف الجر(٢)، منع العطف على ضمير الرفع المتصل إلا بعد توكيده(٣)، منع تقديم اسم الفعل عليه(٤)، تضعيف إعمال حرف الجر فى حال إضماره(٥)، منع الفصل بين المتضايفين(٦)، الأولى إعمال الفعل الثانى فى التنازع(٧)،منع وقوع التمييز معرفة(٨)، المصدر أصل للفعل(٩)، منع زيادة الياء فى (مفاعيل) إلا فى الضرورة(١٠)... ولا أريد أن أطيل فى ذكر هذا النوع من المسائل البصرية لأنها هى الصبغة الغالبة كما ذكرت آنفا.

أما المسائل التى أخذ فيها برأى الكوفيين فهى :

نيابة (ال) عن الضمير فى نحو (ضُرِبَ زيد اليد والرجل) أى يده ورجله(١١)، (كاد) لا

---

(١) ينظر التحقيق، باب ٢: ١٣، ٢٤.

(٢) نفسه، باب ٤٨: ١٢، و٤٩: ١١، و٥٩: ٢.

(٣) نفسه، باب ٤٨: ١٠.

(٤) نفسه، باب ٤٩: ١٦.

(٥) نفسه، باب ٥٢: ١٣

(٦) نفسه، باب ٣٧: ٢٥.

(٧) نفسه، باب ٢٣: ١.

(٨) نفسه، باب ٤١: ٣٨.

(٩) نفسه، باب ١: ٣ و٢: ٤٧.

(١٠) نفسه، باب ٧: ٨.

(١١) نفسه، باب ٣٦: ٢.

تدخل على الجملة الاسمية فليست من الأفعال الناسخة(١).

وهناك مسألة أجاز فيها المذهبين وهي (ذُهِب به مشيا) : حيث أجاز انتصاب (مشياً) بالفعل المذكور كما هو رأى الكوفيين، أو بتقدير فعل من لفظه : (يمشى مشيا) كما هو رأى جمهور البصريين(٢).

وقد ذكر الدكتور المبارك أنه تتبع المسائل التى أخذ فيها برأى الكوفيين فى الشرح وغيره فوجدها خمساً(٣). اثنتان فقط فى الشرح هما : (كى) تنصب بنفسها، الكاف فى(لولاك) موضعها رفع. أما الثلاث الباقية فهى : اسم (لا) النافية للجنس معرب منصوب بها، الخبر الجامد يتحمَّل ضميراً يعود على المبتدأ،(سوى)قد تخرج عن الظرفية. غير أن الدكتور الدميري وجد أن الرمانى فى الشرح يأخذ برأى البصريين فى تلك المسائل الثلاث كلها(٤).

وقد وجد الدكتور الدميرى نفسه أن الرمانى وقف مع الكوفين أيضاً فى ثلاث مسائل وجوّز المذهبين فى واحدة، (٥) ومن المحتمل أن يكون بعضها مما عثرت عليه أو عثر عليه الدكتور المبارك. وعلى كل حال فإن هذه المسائل تمثل نسبة قليلة جداً بجانب المسائل التى وافق فيها البصريين.

وإذا عدنا إلى المسائل الفردية فإننا نجده يصرح فيها بذكر الأطراف المتخالفة ذاكراً حجة كل طرف موضحاً موقفه فى الغالب بالترجيح وقد يجوز الوجهين أو يلتزم الحياد فى بعض الأحيان وإليك ذلك بإيجاز:

أولاً : بين سيبويه ونحوى واحد:

أ ـ بين سيبويه والفراء (ت٢٠٧): ومن الخلاف بينهما ما يلى :

---

(١) ينظر التحقيق، باب ٢١:٧.

(٢) نفسه، باب ٤٥:٩، ١٢.

(٣) ينظر الرمانى النحوى، ص٣١٧-٣٢١.

(٤) شرح كتاب سيبويه للرمانى (الدراسة)، ص٢٣٨، ٢٤٠-٢٤١.

(٥) نفسه، ص٢٣٧ ولم يوضح تلك المسائل بل اكتَفَى بالإحالة إلى رسالته للدكتوراه، جـ١:٢٨٩

١- منع سيبويه الإضافة فى (الحسن وجها) وأجازها الفراء، وقد رد الرمانى رأى الفراء[١].

٢- يرى سيبويه أن الإشارة فى (ظننت ذاك) إلى المصدر، ويرى الفراء أنها إلى المفعولين فى (ظننت زيداً منطلقاً)، وقد رد الرمانى رأى الفراء أيضاً[٢].

ب - بين سيبويه والأخفش (ت٢١٥): ومن الخلاف بينهما المسائل التالية وقد كان موقف الرمانى فيهما جميعاً مع سيبويه :

١- يرى سيبويه أن (لات) تعمل ويرى الأخفش أنها لا تعمل[٣].

٢- منع سيبويه العطف على معمولى عاملين وأجازه الأخفش[٤].

٣- (أأنت عبد الله ضربته) الوجه فيه الرفع عند سيبويه وعند الأخفش النصب[٥].

٤- (ما) التعجبية لا صلة لها عند سيبويه وعند الأخفش لها صلة[٦].

٥- (من رأيته) و (أيهم رأيته) جوابه بالرفع عند سيبويه والأخفش يجيز الرفع والنصب[٧].

جـ - بين سيبويه والمبرد (ت٢٨٦) :

١- آليتَ حبَّ العراقِ الدهرَ أَطْعَمُه   والحبُّ يأكُلُهُ فى القريةِ السوسُ

موطن الخلاف بينهما فى ناصب كلمة (حَبّ) فى البيت السابق حيث يرى سيبويه أنها منصوبة على نزع الخافض والتقدير : آليت على حب العراق، ويرى المبرد أنها منصوبة بفعل

---

(١) ينظر التحقيق، باب ١٦:٤١.

(٢) نفسه ، باب ٨:١٢.

(٣) نفسه ، باب ٦:١٩.

(٤) نفسه ، باب ١٧:١٩-٢٢.

(٥) نفسه ، باب ١:٢٩، ١٢.

(٦) نفسه ، باب ٩:٢٢.

(٧) نفسه ، باب ٦:٢٧.

محذوف دل عليه ما بعده والتقدير : آليت لا أطعم حب العراق. وأجاز الرمانى الوجهين[١].

٢- (نبئتُ زيداً) ، يرى سيبويه أن زيداً منصوب على نزع الخافض، ويرى المبرد أنه مفعول به للفعل (نبئت) مثل (أُعلِمتُ زيداً)، والرمانى يؤيد سيبويه معللاً ذلك بقوله : « لأن (نبأت) مما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين لا يجوز الاقتصار على المفعول الثانى[٢] »

٣ - فَإِنَّكَ لَا تُبالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ

« سيبويه يحمله على أنه جعل الاسم النكرة والخبر المعرفة ... وأبو العباس يخالفه فى هذا ويقول : إنَّ (كان) فيها ضمير معرفة وخبرها معرفة ». وقال الرمانى : « والذى عندى أن هذا لا يقدح فى مذهب سيبويه ، لأن (كان) مضمرة قد رفع فيها النكرة المذكورة بعد ألف الاستفهام ونصب المعرفة بتقدير : أكان ظبى أمَّك ...[٣]»

٤ – (أحد) التى للعموم فى النفى لا تستعمل فى الواجب عند سيبويه وأجاز ذلك المبرد، والرمانى يؤيد سيبويه [٤].

٥ – (ما مثلُ عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك)

لا يجوز عند المبرد لأنه عطف على معمولى عاملين وسيبويه يجيزه على تقدير ولا مثل أخيه[٥] ...

٦ - مشق الهواجرُ لحمَهن مع السرى حتى ذهبن كلا كلاً وصدورا

الخلاف فى نصب (كلاكل) « فحمله سيبويه على الحال وقدره على (ذهب قدماً) . . وفى البيت اسم جنس وقع موقع الحال ، وذهب أبو العباس إلى أنه تمييز بمنزلة (طبت بذلك

---

(١) ينظر التحقيق باب ١١: ٨ أ.

(٢) نفسه ، باب ١١ : ٨ ب

(٣) نفسه ، باب ١٧ : ١٥

(٤) نفسه ، باب ١٨ : ٤

(٥) نفسه باب ١٩: ٢٣

نفساً ... » وقال الرمانى : « وكلا القولين عندى محتمل ، وقول أبى العباس أسهل [(١)] »

٧ - وَلَا نقاتلُ بِالْعِصِّى   وَلَا نُرامِـى بالْحِـجَارة

إلا عُلالَةَ أَوْ بُـدَا   هَةَ قَارِحٍ نَـهْدِ الْجُـزَارَة

الخـــلاف بينـهمـا فى (إلا عـلالة أو بداهة قـارح) فـــسـيـبويه يجـعله على الفــصل بـ(أو بداهة) بين المضاف والمضاف إليه . ويرى المبرد أنه على حذف المضاف إليه ، والتقدير : إلا علالة قارح أو بداهة قارح ، وقال الرمانى : « يجوز أن يتداخل المذهبان من غير تحصيل لموجب كل واحدٍ منهما[(٢)] »

٨ - أنا ابنُ التاركِ البكرىِّ بِشْرٍ   عَلَيهِ الطيرُ تَرقبُهُ وُقوعاً

الخلاف فى جر (بشر) « فقال سيبويه حَمَلَه على المجرور، وقال أبو العباس : لا يجوز الجر فيه ، لأن البدل يقدر فيه الثانى فى موضع الأول . . .» وقال الرمانى : « والذى عندى أن الذى ذكره أبو العباس فى البدل على ما قال فى امتناعه ولكن يجوز ما قال سيبويه على أن يكون عطف بيان يجرى مجرى الصفة التى يعمل العامل فيها وهى فى موضعها [(٣)]»

د - بين سيبويه وابن السراج (ت ٣١٦) .

١ - قال الرمانى : « واختلفوا فى الاقتصار على أحد المفعولين فى الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة فى هذه ، فذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز الاقتصار فيه على أحد المفعولين ، وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز الاقتصار على المفعول الأول خاصة ، لأنه بمنزلة الفاعل فى الباب الذى قبله وهذا هو الصواب الذى لا شك فيه . . . [(٤)]»

٢ - يجوز اتصال ضمير النصب بـ (كان) وانفصاله عنها فتقول : كناهم، وكنا إياهم .

---

(١) ينظر التحقيق باب ٣٦ : ١٢

(٢) نفسه باب ٣٨ : ٧، ٨

(٣) نفسه ، باب ٣٩ : ٦

(٤) نفسه ، باب ١٣ : ٢

ويرى سيبويه أن الأصل الاتصال بينما يرى ابن السراج أن الأصل الانفصال ولم يبين الرمانى موقفه (١).

٣ - يرى سيبويه أن نحو (زيداً ضربته) الاختيار فيه الرفع مع جواز النصب وحمل على النصب قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ (٢) وابن السراج لم يرتض ذلك ، «لأنه لا يحمل القرآن على وجه ضعيف ، ويتأول النصب على أنه بدل مما المعنى مشتمل عليه ، إذ معنى ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ : [إنَّ كل شيء خلقناه بقدر] فيما يفهم من هذا الكلام » وقال الرمانى: « هذا الذى ذكره لا خلاف فى جوازه وحسنه ، والوجه الذى ذكره سيبويه أسبق إلى النفس(٣)»

٤ - (ضُرِبَ زيدٌ ظهرُه وبطنُه) يجوز فيه الرفع على البدل أو التأكيد ؛ لأنه بمعنى جميعه كما يجوز النصب على نزع الخافض . أما نحو (ضُرِبَ زيد اليدُ والرجلُ) فيجوز عند سيبويه تلك الأوجه إذا أريد أنه إذا ضرب اليد والرجل فكأنه ضرب جميعه ولم يجزه ابن السراج إلا على البدل(٤).

٥ - ناصب المنادى فى نحو (يا عبد الله) تقديره عند سيبويه :(يا أريد عبد الله) وخالف ذلك ابن السراج ويرى أن تقديره :(يا راد عبد الله)ثم أهمل هذا الفعل للاستغناء عنه بـ (يا) . وقال الرمانى : « وكلا المذهبين متوجه فى هذا الباب (٥)»

ثانياً :- بين سيبويه وأكثر من نحوى :

١ - فأصبحوا قد أعاد اللهُ نعمتَهُمْ إذ هُم قريشٌ وإذ ما مثلَهم بَشَرُ

---

(١) التحقيق ، باب١٧ : ٦

(٢) الآية (٤٩) فى سورة القمر

(٣) التحقيق باب ٣٤ : ٧

(٤) نفسه ، باب ٣٦ : ٣

(٥) نفسه ، باب ٥٦ : ٦ وينظر الشرح المجلد الثانى صـ ٢١٩ (نسخة داما د)

قال الرمانى : « فيه ثلاثة أقوال : الأول قول سيبويه أنه شاذ على تقديم الخبر ، الثانى: قول أبى العباس أنه على الحال لما تقدم الصفة على الاسم . . . والعامل محذوف ، كأنه قال : (ما فى الدنيا مثلهم بشر) ، الثالث : قول بعض المتأخرين أن الفرزدق لما استعمل لغة أهل الحجاز غلط بتوهمه أنهم يعملون (ما) فى تقديم الخبر كما يعملونها فى تأخيره (١) »

ولم يبن الرمانى موقفه .

٢ - فليس بآتيك منهيُّها ولا قاصرٍ عنك مأمورُها

يجوز فى (قاصر) الرفع والنصب « وفى جواز الجر خلاف فسيبويه والأخفش يجيزانه إلا أنهما يختلفان فى العلل. وأبو العباس وابن السراج لا يجيزان الجر رأساً ، لأن التأويل الذى ذكره سيبويه لا يسوغ عندهما ، ولا يجوز العطف على عاملين كما قال الأخفش فيه » وتأويل سيبويه « أن (المنهى) مقحم فيكون على تقدير : فليس بآتيتك الأمور ولا قاصرٍ عنك مأمورها . . . وترفع (مأمورها) بقاصر ارتفاع الفاعل بفعله . . . » ، ثم قال الرمانى والذى عندى أنه يجوز كما قال سيبويه ، وفيه ضعف لهذا التقدير الذى فيه بعد (٢) »

٣ - قال الرمانى : « واختلف النحويون فى تعدية (فَعِل) و(فعيل) ، فقال أكثر النحويين : إنه لا يتعدى . منهم الجرمى والمازنى وأبو العباس وابن السراج وقال سيبويه : يجوز أن يتعدى إذا كان معدولاً عن الصفة الجارية عن الفعل كما يتعدى (ضروب) المعدول عن ضارب . . . والأغلب على الباب مذهب النحويين ، وليس يمتنع ما قاله سيبويه ؛ لأنه لم ينكر أن يكون (فعل) و (فعيل) فى أكثر الكلام لا يتعدى (٣)»

٤ - وقال : « ويلزم من نصب (أزيداً مررت به) بهذا الفعل أن يجره ،لأن هذا الفعل لا يصل إلا بحرف جر هكذا ألزمه سيبويه » وقد أيد الرمانى سيبويه . وأصحاب الرأى المخالف لسيبويه هم الكوفيون (٤).

---

(١) التحقيق ، باب ١٩ : ٨

(٢) نفسه باب ١٩ : ١٧

(٣) نفسه باب ٣٠: ٨ ، ١٢

(٤) نفسه ، باب ٢٩ : ٣٤ مع الهامش .

٥ - (زيد لقيته وعمراً كلمته) « سيبويه يذهب على التخيير فى هذا . . . وغيره لا يجيز هذا التخيير . . . وهذا مذهب الزيادى (ت ٢٤٩) وغيره من النحويين » والرمانى يؤيد سيبويه (١).

٦ -(ظننت أنه منطلق) « سيبويه يذهب إلى أن خبر (أنّ) قد أغنى عن خبر الظن . . . وقال غيره : الخبر محذوف كأنه قيل : ظننت انطلاق زيد في زمان أو مكان » ولم يبين الرمانى موقفه والرأى الآخر ينسب للأخفش والمبرد (٢).

٧ - أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفاً كُمَيْتَا الْأَعَالِى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

« هذا عند سيبويه على (حسنة وجهها) وهو قوله (جونتا مصطلاهما) ؛ لأنه جعل الضمير فى (مصطلاهما) يعود إلى (جارتا صفا) . . . وقد خالف سيبويه فى هذا بعض النحويين المتأخرين وقال : إنما هو عائد إلى الأعالى » وقد أجاز الرمانى الوجهين مع وصف الرأى المخالف لسيبويه بالتعسف (٣).

٨ - إِنَّ الَّذِى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

« ذهب سيبويه إلى أن النون محذوفة . . . للاستخفاف وذهب غيره إلى أن (الذى) اسم مبهم يجوز أن يعود عليه ضمير الجماعة كما : يجوز فى (مَن) ، فقيل (دماؤهم) على هذا » ولم يبين الرمانى رأيه (٤).

٩ - المصدر الذى يصلح فى عطفه ما لا يصلح فى إفراده نحو (ويح له وتب) و(تبا له وويحا) سيبويه يستقحبه لعدم السماع والنحويون يجيزونه والجرمى يأباه

---

(١) التحقيق باب ٢٧ : ٢ ، ١٦

(٢) نفسه باب ٣١ : ٣٠ مع الهامش

(٣) نفسه ، باب ٤١ : ١٣

(٤) نفسه باب ٣٩ : ١٠

والرمـانى يؤيد النحويين [١].

ثالثاً : بين نحويين غير سيبويه :

١ - بين الخليل (ت ١٧٠) ويونس (ت ١٨٢) :

يرى الخليل أن (لبـيك) مـثنى ويرى يونس أنـه اسم واحـد بمنزلة (عليك) ، وقـد أيد الرمانى قول الخليل [٢].

٢ - بين الخليل وابن السراج وغيره :

« أجـاز الخليل (إياك نفسِك) على قـول بعـضـهـم (إذا بلغ الرجل السـتين فـإياه وإيا الشـواب) . وهذا لا يجـوز عند ابن السـراج وغيـره من النحـويين ، لأنـه شـاذ في القيـاس والاستعمال » والرمانى يؤيد ابن السراج والنحويين [٣].

٣ - بين الفراء والبصريين :

قال الرمـانى : « ولا يجوز أيضاً (الحسن وجه) ، لأنه ليس على الإضافة الحقيقية ولا على شبهـهابل هو على منافرتها . . . وقد أجازه الفراء على تقدير : (الذى هو حسن وجه) وليس يجوز عند أصحابنا لما بينا من خروجه عن حد الإضافة الحقيقية اللفظية [٤] »

٤ - بين الأخفش والنحويين :

« لا يجوز (هذا معطى درهماً زيدٍ) بإجماع . . . لأن هذا لا يجيزه أحدٌ من النحـويين إلاّ الأخفش » ولعله يقصد بالنحويين هنا البصـريين لأن الكوفيين يجيزون ذلك [٥].

---

(١) التحقيق باب ٦٨ : ٣

(٢) نفسه باب ٧٢ : ١١

(٣) نفسه ، باب ٥٤ :٨

(٤) نفسه ، باب ٣٩ : ٥

(٥) نفسه ، باب ٣٧ : ٢٢ مع الهامش .

٥- بين الأخفش والجرمى والمازنى :

« وتقول :(هم الضاربوك) و(هما الضارباك) ، فى الكاف خلاف على ثلاثة أوجه : فمذهب الأخفش أنها لا تكون إلا نصباً . . . وذهب أبو عثمان المازنى وأبو عمر إلى أنه لا يكون إلا فى موضع جر » وأجاز سيبويه الوجهين وأيده الرمانى [١].

٦ - بين المازنى وكثير من النحويين منهم سيبويه :

« مذهب المازنى فى تقديم التمييز أنه يجوز قياساً على الحال التى يعمل فيها فعل متصرف ، وهو خلاف مذهب سيبويه وكثير من النحويين» [٢].

(١) التحقيق ، باب ٣٩ : ١١

(٢) نفسه ، باب ٤١ : ٣٩ ، ٦٠

المبحث العاشر : موقفه من سيبويه :

إنّ الرمانى فى معظم أحواله كان يدور فى فلك سيبويه . وقد يخالفه فى بعض الأحيان غير أن هذا يعد من القليل إذا قيس بالكثرة الكاثرة التى نراه فيها منضوياً تحت لوائه . وإليك البيان :

أ - موافقته لسيبويه :

لقد رأينا فى مبحث مسائلِ الخلاف وموقفه منها أنه كان فى معظمها يقف إلى جانب سيبويه ولا أريد أن استرسل فى هذه المواقف بالذات لأنها هى الأصل وهى السائدة عنده(١).وهناك عنصر طريف يؤيد عنصر الموافقة لسيبويه وإن لم يصرح به الرمانى . ويتمثل هذا العنصر بأجلى معانيه فى إغضائه عن بعض المآخذ التى أخذت على سيبويه ، ومنها على سبيل المثال :

١ - علّلَ سيبويه قول العرب (أسطاع يُسطيع) بأنه على زيادة السين عوضاً من ذهاب حركة العين من (أطوّع يطوع) . وقد عورض بأنه لا يجمع بين العوض والمعوض إذ حركة العين لم تذهب وإنما نقلت إلى الساكن قبلها(٢).

٢ - قال سيبويه فى معرض الحديث عن إجراء القول مجرى الظن بعد البيت التالى :

أما الرحيلُ فدونَ بعد غدٍ ... فمتى تقولُ الدارُ تجمعنا

« وإن شئت رفعت بما نصبت » وقد نقل عن المازنى أنه غلطه فى ذلك (٣).

٣ - يجيز سيبويه الإلغاء فى (متى ظنك زيد ذاهب) ونقل عن المبرد أنه اعترض عليه لتقدم الظن على المفعولين (٤).

---

(١) وينظر الرمانى النحوى ، ص ٢٧٩ - ٢٨١ ، وشرح كتاب سيبويه للرمانى (الدراسة) ص ٢٣٣ .

(٢) ينظر التحقيق ، باب ٥ : ٩ مع الهامش .

(٣) نفسه ، باب ٣١ : ٢١ مع الهامش . والكتاب ، جـ ١ : ١٢٤ = (١ : ٦٥).

(٤) التحقيق، باب ٢٥:٣١.

٤ - قال سيبويه : « وأما ما تعدى المنهى إلى منهى عنه فقولك : حَذَرَكَ زيداً وحذارك زيداً . . .(١)» فرد عليه أبو العباس المبرد هذا اللفظ من وجهين :

أحدهما : أن قولك (حذرك) إنما هو (احذر) وقد جعله سيبويه نهياً . . . والوجه الآخر أنه وضع فى هذا الباب ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل وحذرك مأخوذ من الحذر فهو خارج من هذا الباب (٢)»

٥ - قال سيبويه : « هذا باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها . وإنما أضيفت ليكون المضاف بمنزلته فى اللام إذا قلت :(سقيا لك)لتبين من تعنى ، وذلك ويحك(وويلك وويسك وويبك ...)(٣)»

وقال السيرافى : « وقد اعترض فى مواضع من كلام سيبويه فى هذا الباب ، منها أنه قال : وإنما أضيفت ، يعنى أضيفت(ويلك وويسك وويبك)ليكون المضاف فيها بمنزلته فى اللام إذا قلت : سقيا لك ، ومن قوله : إن (لك) منصوبة بأعنى . . . (٤)»

٦ - قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء التى أخذت من الأفعال انتصاب الفعل . . . وذلك قولك : أقائماً وقد قعد الناس . . . فكأنه لفظ بقوله أتقوم قائماً . . . (٥)»

وقال السيرافى : « وهذا ينكره بعض الناس ؛ لأن لفظ الفعل لا يكاد يعمل فى اسم الفاعل الذى من لفظه ، وإذا جاء ذلك صرف إلى أنه مصدر لا اسم الفاعل ، كقولهم : قائماً، تريد قياماً ، هكذا قال أبو العباس المبرد (٦)»

---

(١) الكتاب ، جـ ١ : ٢٤٩ = (١ : ١٢٦) وينظر التحقيق ، باب ٤٩ : ٥ .

(٢) شرح أبى سعيد السيرافى (ت٣٦٨) مصور على ميكروفيلم بمركز البحث العلمى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة فى خمسة أجزاء، أرقامها كالتالى : (من ١٩٦-٢٠١ نحو) ، جـ٢ : ١٥٥أ وهامش الكتاب فى الموضع السابق (تحقيق هارون) .

(٣) الكتاب ، جـ ١ : ٣١٨ - ٣١٩ = (١ : ١٦٠) وينظر التحقيق الباب ٦٣ .

(٤) شرحه على الكتاب ، جـ ٢ : ٨٦ أ .

(٥) الكتاب ، جـ١ : ٣٤٠ = (١ : ١٧١) وينظر التحقيق .، باب ٧٠ : ١، ٤ .

(٦) شرحه ، جـ٢ : ٩٧ ب.

هذه بعض الأمثلة فقط [١]. ورب قائل يقول : لعل الرماني لم يطلع على هذه المآخذ فكيف تتهمه بالإغضاء عنها .

والجواب : أن هذا الاحتمال وارد بلا شك ولكن الاحتمال الآخر قائم أيضاً ، وهو الإغضاء عن كل هذه المآخذ أو بعضها على الأقل ، ولا غرابة فى ذلك فقد وجدت الرمانى يقدر سيبويه كل التقدير ومن هنا يتأتى الاحتمال الثانى مع أننى لم أقطع بفكرة الإغضاء منه ، وإنما أثرتها حينما وجدت هذه النماذج المتعددة كما رأيت آنفاً ، دون أن أتعمد إحصاءها أو استقصاءها ولكنها جاءت عفواً فى أثناء البحث .

ومما يؤيد رأيى فى وقوف الرمانى إلى جانب سيبويه وقوفاً واضحاً أنه قد يجد نصاً فى الكتاب يتعارض مع اتجاه سيبويه أو يمكن أن يؤخذ عليه ولكى يزيل تناقض سيبويه مع نفسه كان يلجأ إلى رد تلك النصوص بأنها مقحمة على الكتاب وليست منه . ومن ذلك ما يأتى مع ملاحظة أنه يعبر فى كل مرة بقوله : (وقع فى الكتاب)

١ - قال سيبويه : « وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس [٢] »

وقال الرمانى: «وما حكم (سوف أشرب ماء البحر أمس) ؟ ولم لا يكون محالاً كذباً كما وقع فى الكتاب ؟ ». ثم قال فى الجواب « وأما(سوف أشرب ماء البحر أمس) فهو محال ، لا يجوز فيه صدق ولا كذب ، لأنه ليس له معنى يمكن أن يعتقد وإنما خرج مخرج الخبر ، ولو كان خبراً فخبره على خلاف ما هو به لكان يمكن أن يعتقد باعتقاد معتقده على خلاف ما هو به وذلك يدل على بطلان من توهم أنه محال كذب . . . [٣]» وهو هنا لا يقصد إبطال رأى سيبويه؛ لقوله فيما سبق:كما وقع فى الكتاب .

٢ - وقال : « وأما ﴿كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾ [٤] ففيه خلاف . وقد وقع فى الكتاب على أن فى(كاد) ضمير مجهول يفسره ما بعده . . وقد قيل إنه ألحق بالكتاب وليس منه [٥]»

---

(١) وينظر التحقيق ، باب ٥٥ : ٨ ، ١٢ وشرح السيرافى جـ٢ : ٧٢ .

(٢) الكتاب ، جـ١ : ٢٦ = (١ : ٨) .

(٣) التحقيق، باب ٧:٦.

(٤) من الآية (١١٧) فى سورة التوبة. وينظر تخريج القراءة فى هامش التحقيق.

(٥) التحقيق، باب ٧:٢١.

٣ - وقال : « وقد وقع فى الكتاب أن فعل التعجب من (أعطى) فكان ابن السراج يقول : هو ملحق بالكتاب وليس منه » (١)

هذا مع العلم بأنه قد وردت نصوص لم تثبت نسبتها إلى سيبويه فيوردها على أنها من كلامه نحو قوله : « . . . ولهذا قال سيبويه : وهو عندنا غير جائز . . . » . وهذا القول لم يرد فى نسخة بولاق كما كما لم يثبته الأستاذ عبد السلام هارون فى تحقيقه ، وقال عنه السيرافى : وفى آخر هذا الباب قول لست أدرى لمن هو . (٢)

ب : مخالفته لسيبويه :

لم يكن احترام الرمانى لسيبويه ووقوفه إلى جانبه فى كثير من المسائل ليحجب رأيه ويطمس شخصيته، لأن تأييده له ليس لمجرد متابعته، وإنما كان لمتابعة الحق المؤيد بالحجة والبرهان، فهو إذا رأى الحق معه وافقه، وإذا رآه مع غيره أخذ به، وإذا لم يكن مع هذا أو ذاك أثبت ما يراه مدعماً بالأدلة ، كل ذلك مع الأدب وحسن العبارة وعدم التشنيع ، بل يلتمس لمخالفه مخرجاً ما وجد إلى ذلك سبيلاً وبخاصة مع شيخ العربية، ومما يؤكد ذلك قوله عنه: «فإن قال قائل : ولم حُمِلَ كلامه على هذا مع أن الإطلاق يقتضى خلافه ؟ قيل له : لأن علينا أن نتأول كلام أهل العلم على ما يصح ويجوز إذا احتمل ذلك الوجه ، وإن كان بحذف ، أو وضع كلام موضع كلام، ولا نحمله على الغلط وإن كان قد يجوز أن يقع مثله على جهة السهو من الإنسان (٣)»

لذا سنجده حينما يخالفه قد لا يصرح بمخالفته ، لأن مراده البحث عن الصواب فأنىّ وجده اتبعه وترك ما سواه . ومن المسائل التى خالفه فيها ما يلى :

١ - قوله : « واختلفوا فى الاقتصار على أحد المفعولين فى الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة فى هذه ، فذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز الاقتصار فيه على أحد المفعولين ، وذهب ابن السراج

---

(١) التحقيق ، باب ٢٢: ١٥.

(٢) نفسه ٣٢ : ٣١ مع الهامش .

(٣) الشرح ، المجلد الثالث ، ص ٢١٠أ (نسخة فيض الله) ص ٤٠٢ ب (نسخة داماد)

إلى أنه يجوز الاقتصار على المفعول الأول خاصة ، لأنه بمنزلة الفاعل فى الباب الذى قبله . وهذا هو الصواب الذى لا شك فيه ، لأن الاقتصار وترك الاقتصار إنما يجب من طريق المعنى ، فلما كان معنى المفعول فى (أعلمت زيداً) هو معنى الفاعل فى (علم زيد) وجاز الاقتصار على الفاعل فى علم زيد جاز الاقتصار فى (أعلمت زيداً) ، لأن المعنى واحد . . .»(١)

٢ - وقال فى (باب المصدر الذى يصلح فى عطفه ما لا يصلح فى غيره) نحو (ويح له وتب) و (تبا له وويحا) : « واختلفوا فى هذا الباب على ثلاثة أوجه . . . فأجاز النحويون العطف على السبيل الذى فسرنا . واستقبحه سيبويه ، لإهمال العرب لهذا المذهب ، ولم يمنع جوازه، وأباه أبو عمر الجرمي، لإهمال العرب له من غير قياس يوجب جوازه عنده، و الصواب عند ى مذ هب النحو يين ، لأن له شواهدَ كثيرةً تقتضيه . . . وأما من استقبحه لإهمال العرب فلا يلزم منه قبح ، لأنهم لم يهملوا للاستغناء عنه بما هو أولى منه نحو ماضى (يدع) . . . فإنما هو متروك لا علة تمنع من استعماله وله من القياس حسن فلا وجه لاستقباحه (٢)

ومن المواضع التى خالفه فيها دون تصريح (٣):

٣ - قال سيبويه : « وتقول : (ذهبتُ الشتاءَ) و (يُضْرَبُ الشتاءَ) ، . . . و(انطلقتَ الصيفَ) أجروه على جواب (متى) . . . ولم يرد العددَ وجوابَ (كم) (٤)»

وقال الرمانى : « وتقول : (ذهبتُ الشتاءَ) و (يُضْرَبُ الشتاءَ) ، و(انطلقتُ الصيفَ) فهو يحتمل أن يكون على (متى) وعلى (كم) (٥)» . وقد قال سيبويه قبل ذلك « وجميع ما ذكرت لك مما يكون على (متى) يكون مُجْرًى على (كم) ظرفاً وغير ظرف (٦)» .

---

(١) التحقيق ، باب ١٣ : ٢ .

(٢) نفسه ، باب ٦٨ : ٣

(٣) ويمكن أن يعد من هذا القبيل تلك المسائل المتقدمة التى لم يرتضها الرمانى وحمل نص سيبويه عنها على أنه مقحم على الكتاب.

(٤) الكتاب ، جـ ١ : ٢١٩ = (١ : ١١١)

(٥) التحقيق، باب ٤٣ : ٩ .

(٦) الكتاب ، جـ ١ : ٢١٨ = (١ : ١١١) وينظر التحقيق، باب ٤٣ : ٧ .

جـ : جواز الوجهين :

وهناك مواقف وقف فيها الرماني موقفاً وسطاً فأجاز الرأيين معاً ، رأى سيبويه ورأى الطرف الآخر وقد تقدم عدد من هذه المثل[١] .

وإليك طرفاً آخر منها :

١ – قال : « وعمل الفعل في المصدر أقوى من عمله في المفعول عند سيبويه ، لأنه أدل عليه بظهوره بعينه كقولك :(ضربت ضرباً) ، وليس كذلك المفعول في (ضربت زيداً) لأنه لا يدل عليه بعينه وإنما يدل عليه في الجملة فهو على ما يدل عليه بعينه أدل منه على ما يدل عليه بالجملة . وقد اعترض أبو العباس في هذا بأن (ضرب) يدل على (المضروب) بعينه فهما في هذا سواء ، والذي عندي أن هذا لا يفسد مذهب سيبويه ، لأن الغالب يجري مجرى اللازم ، والغالب فيما يفعل فيه من المفعول هو ما يدل عليه بعينه [٢]

٢ – وقال : « فأما (دخلت البيت) ففيه خلاف ، فسيبويه يذهب إلى أنه حذف منه حرف الجر ، وتقديره : (دخلت في البيت) وإلى هذا كان يذهب ابن السراج ويستدل على ذلك بالنظير والنقيض ، فنقيضه : (خرجت من البيت) ونظيره (غرت في الغور) ، وأما أبو عمر الجرمي فيقول : (دخلت البيت) متعد كـ (بنيت البيت) ، لاطراده في كل مدخول . . . .

والذي عندي أن أصل هذا الباب أن المتعدي هو ما دل على مفعول من جهة أنه لا يخلو منه... فـ(دخلت البيت) في الأصل متعد إلى ما قال أبو عمر إلا أنه في حكم الاستعمال قد أجري إلى غير المتعدي بدليل النقيض والنظير على ما بينا »[٣].

٣– وقال : «واختلف النحويون في تعدية (فَعِل) و (فَعِيل) فقال أكثر النحويين : إنه لا يتعدى..وقال سيبويه : يجوز أن يتعدى إذا كان معدولاً عن الصفة الجارية على الفعل...ووجه

---

(١) ينظر مبحث مسائل الخلاف وموقفه منها.

(٢) التحقيق ، باب ١٠ : ٥

(٣) نفسه، باب ١٠:١١.

الاعتلال لا متناع التعدى أن صفة (فَعِل) و(فَعِيل) إنما تقتضى البيان عما فى نفس الموصوف فقط وليس كذلك (فاعل) و (مفعل)...والذى عندى فى هذا أن ما قاله النحويون...صواب وأنه لا يتعدى شئ من ذلك..وليس يمتنع ما قاله سيبويه لأنه لم ينكر أن يكون (فَعِل) و (فعيل) فى أكثر الكلام لا يتعدى»[١].

---

(١) التحقيق، باب .١٢:٣.

المبحث الحادي عشر : اتجاهه النحوي :

يرى كل من الدكتور المبارك والدكتور الدميرى أن الرمانى كان بغدادىَّ المذهب، حيث قال الدكتور المبارك : «بغداديته : رأينا أن الرمانى كان يقول فى بعض المسائل برأى البصريين ويقول فى بعضها الآخر برأى الكوفيين... ولقد كان يكفى الرمانى...أن يأخذ منهما جميعاً حتى يكون بغدادياً على ما عرفنا من معنى البغدادية هذه ولكن الحقيقة أن الرمانى لم يقف عند عدم الميل إلى أحد المذهبين والأخذ برأيه وإنما تعدى ذلك إلى الاستقلال عنهما جميعاً والتفرد بالرأى من دونهما»(١).

وقال الدكتور الدميري : «...ومما سبق يتبين لناأن الرمانى كان من أصدق الأمثلة بين نحاة القرن الرابع الذين تمثلت فيهم سمات المدرسة البغدادية من حيث حرية البحث والاختياروالموضوعية في البحث والبعد عن حمى التعصب المذهبى»(٢).

ولم أجد فيما لدى ما يخالف ذلك بل إن هناك كثيراً من المواطن تؤيد بغداديته ومنها على سبيل المثال ما رأينا من استعماله المصطلحات الكوفية إلى جانب المصطلحات البصرية مع إضافته تعبيرات جديدة كما سلف به البيان، ومنها عدم خوضه فى المسائل الخلافية المذهبية وإنما كان كثيراً ما يأخذ بالرأى الذى يرتضيه دون أن يعرض للرأى الآخر حتى ولو بالإشارة، بل إنه قد يجيز المذهبين فى المسألة الواحدة كما تقدم.

وهكذا نرى الرمانى يمزج بين المذهبين البصرى والكوفى ويستعملها معاً، وما المدرسة البغدادية إلا مزيج من هاتين المدرستين مع إضافات جديدة(٣).

وإذا أردت أن أصنفه تصنيفاً مذهبياً حسب انتمائه كان لزاماً على أن أقول : إنه

---

(١) الرماني النحوى، ص٣٢١-٣٢٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه للرمانى (الدراسة) ص٢٣٧.

(٣) ينظر أبو زكريا الفراء، لأستاذنا الدكتور أحمد مكي الأنصارى (القاهرة ـ المجلس الأعلى لرعاية الفنون، ١٣٨٤هـ) ص٦٣، ٣٩٥.

بغدادى المذ هب بصرى النزعة، وذلك لأن المدرسة البغدادية ـ كما رآها أستاذنا الدكتور أحمد مكي الأنصارى(١) ـ تتمثل في الصور التالية :

أ – بغدادى المذهب بصرى النزعة لمن غلبت عليه النزعة البصرية.

ب – بغدادى المذهب كوفى النزعة لمن غلبت عليه النزعة الكوفية.

جـ – بغدادى المذهب متساوى النزعتين لمن تساوت عنده النزعتان البصرية والكوفية.

وصاحبنا يندرج تحت الصورة الأولى لما رأينا من أن معظم آرائه تصطبغ بالصبغة البصرية وقليل منها يصطبغ بالصبغة الكوفية(٢).

ومما يؤكد نزعته البصرية إلى جانب ما تقدم وصفه البصريين بأنهم أصحابه حيث يقول : «وليس يجوز عند أصاحبنا»(٣).

---

(١) ذكر ذلك فى مذكراته المقررة على طلاب الدراسات العليا العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة فى مادة (تاريخ النحو العربى).

(٢) ينظر ما تقدم فى مبحث مسائل الخلاف وموقفه منها.

(٣) التحقيق، باب ٣٩:٥.

أهم النتائج التى انتهى إليها البحث :

أود فى ختام الدراسة أن أضع بين يدى القارئ الكريم ملخصاً لأهم النتائج التى انتهى إليها البحث ، ولعلها من الإضافات الجديدة التى يمكن أن تضاف إلى صرح العلم المشيد وهى:

١- رجح البحث أن كتاب معانى الحروف (نسخة اسطنبول) المطبوع باسم الرمانى ليس له، وإنما هو لابن فضّال المجاشعى (ت ٤٧٩)[١] .

٢- الكشف عن مصطلحات جديدة استعملها الرمانى ولم يرها الباحث عند غيره من العلماء[٢] .

٣- مناقشة أبى على الفارسى فى مقولته المشهورة، والانتهاء منها إلى أنه كان يريد تجريد الرمانى من النحو، وقد رجح البحث أن ذلك كان فى وقت مبكر قبل أن ينضج الرمانى ويتبوأ مكانة عالية فى ذلك العصر[٣].

٤- العثور على بعض شيوخ وتلاميذ للرمانى لم يذكروا عند أحد من الباحثين الذين سبقوا إلى دراسته على الرغم من دقة هؤلاء الباحثين فى الإحصاء والاستقصاء[٤].

٥- أثبت البحث أن نسخة (فينا) لا تصلح أن يعتمد عليها فى التحقيق لأنها مشوشة ومختصرة اختصاراً مخلاً، ولم يشر إلى ذلك أحد فيما اطلع عليه الباحث. وقد وصل إلى هذه النتيجة بعد مقارنة النسخ مقارنة دقيقة[٥].

٦ ـ العثور على عدد من الأبواب وضعت في غير موضعها في مواضع مختلفة في نسخة (فيض الله) ، وقد تم بحمد الله تحديد مواضعها الحقيقية (٦)

٧ - كان من فضل الله على العلم والعلماء أن اكتمل تحقيق شرح الرمانى بإخراج المجلد الأول منه، وهو هذا الذى يراه القارئ بين يديه، بعد أن كان ميئوساً من العثور عليه حين اعتقد

(١) ينظر قسم الدراسة، ص ٢٥ فما بعدها.

(٢) ينظر نفسه، ص٦١ فما بعدها.

(٣) ينظر قسم الدراسة، ص ٢٠ فما بعدها.

(٤) ينظر نفسه، ص ١٠، ١١.

(٥) ينظر نفسه، ص ٤٤.

(٦) ينظر نفسه ، ص ٤٢ ـ ٤٣ .

من هو من خاصة المتخصصين فى الدراسات النحوية أنه مفقود[١]، فشكراً لله على هذا الفضل العظيم.

وهناك نتائج أخرى وتحقيقات لا تقل أهمية عن النتائج السابقة ، سيجدها القارئ فى ثنايا الرسالة وإيثاراً للإيجاز أكتفى بالإحالة إلى بعضها.[٢].

---

(١) ينظرقسم الدراسة، ص ٣، ٣٩.

(٢) من ذلك على سبيل المثال :

أولاً : فى الدراسة :

أ - أن الرمانى لم يكن متشيعاً، وإنما كان تأليفه فى التشيع تقية لأجل انتشار المذهب الشيعى فى عصره ينظر ص ١٢-١٣.

ب - وجود بعض كتبه المفقودة، وهى المجلد الأول من شرح كتاب سيبويه، وجزء من شرح الأصول لابن السراج، ينظر ص ٢٤، .

جـ - تنوع الأغراض عند الرمانى فى المجلد الأول من الشرح، بينما توصلت الدراسات السابقة إلى اتحاد الغرض عنده فى المجلدات الباقية. ينظر ص ٥٣ ــ ٥٥ .

د ــ وهناك استدراكات متعددة على بعض الدرسات السابقة عن الرمانىّ، منها :

١ ــ ماقيل عن وفاته إنها كانت سنة ٣٨٨هـ ، دون أن يقدم مايثبت ذلك ، ينظر ص٣١ هـ .

٢ ــ اتهام الرمانى بعدم الدقة فى نقل مايرويه عن سيبويه مع أن الرمانى برئ من ذلك ، ينظر ص ١٨ .

٣ ــ أن تاريخ الانتهاء من تأليف الشرح في نسخة (فينا) كان لليلتين خلتا من شهر رمضان عام ٣٦٨هـ مع أن الموجود عليها بالفعل هو (لليلتين بقيتا من شهر رمضان ...) كما فى النسختين الأخريين ينظر ص ٣٧ ه ١

٤ ــ أن المجلد الثانى من الشرح يبدأ بالجزء الخامس عشر ويترجح أنه يبدأ بالجزء الثانى عشر ينظر ص٤١ .

٥ ــ سقوط عدد من الأبواب من الفهرسة التى قام بها الدكتور مازن المبارك للشرح . وقد تم حصر تلك الأبواب وتحديد مواضعها . ينظر ص٤٣ــ ٤٤

ثانياً : فى التحقيق والتعليق :

أ - حذف ياء المنقوص المعرف بأل فى غير الوقف ليس خاصاً بالضرورة، لوروده فى مواضع عديدة فى القرآن الكريم تفوق عدد المواضع التى لم تحذف فيها الياء، ينظر هامش باب ١:٧. ص ١٦٤-١٦٥.

ب - وجود مسائل حكى النحويون الإتفاق على منعها مع جوازها عند بعضهم، ينظر باب ٥:٣٩، ١٦:٤١، كما ينظرباب ٨:١٢ (الهامش)، ١:١٣ (الهامش).

جـ - وجود نماذج لاختلاط نصوص كتاب سيبويه بتعليقات العلماء عليه، ينظر الأبوب : ٢٣:١٧، ٧:٢١، ١٥:٢٢، ١٧:٢٣، ٣١:٣٢م٢.

د - العثور على بعض التصحيفات والتحريفات فى طبعتى (بولاق وهارون)، ينظر هوامش الأبواب ٦:٣٤، ٢٥:٣٥م٢، ١:٧١.

عملى فى التحقيق :

كان عملى فى التحقيق حَسَب الأصول المرعية فى منهج التحقيق ، ولا أريد أن أطيل بذكرها، لأنها معلومة للجميع ، وسيجدها القارىء مطبقة بعون الله وتوفيقه فى أثناء التحقيق والتعليق .

وبما أن منهج المؤلف يتميز عن غيره من المناهج اقتضى الأمر اتباع بعض الخطوات الخاصة التى تساعد على توضيحه ، وذلك فى النقاط التالية :

أ - العناوين :

١ - اثبتُّ فى الهامش عناوين سيبويه التى لم يلتزم بها الرمانى ، أما العناوين التى لم يغيرها فقد اكتفيت بالإشارة إلى موضعها في الكتاب ، ولفائدة القارىء أثبت فى كلتا الحالتين موضع الباب فى كل من شرحى السيرافى والصفار على الكتاب .

ب - الأسئلة والأجوبة :

نظراً لعدم تطابق الأسئلة مع الأجوبة فى بعض الأحيان ، كما تقدم بيانه قمت بالخطوات التالية :

١ - اجتهدت فى تقسيم كل من الأسئلة والأجوبة إلى فقرات .

٢ - وضعت أرقاماً لفقرات الأسئلة تماثلها أرقام لفقرات الأجوبة ، ليسهل الرجوع إليها .

٣ - جعلت ترقيم الأجوبة هو الأساس فى التسلسل ، وجعلت ترقيم الأسئلة تابعاً له نظراً لاختلاف ترتيبها ، وكان المفروض أن يكون على عكس ذلك ، لأن الأسئلة هى السابقة ، ثم تأتى الأجوبة بعد ذلك غير أنى اضطررت إلى ذلك تيسيراً على القارىء .

٤ - وضعت أمام الأسئلة التى لها تعلق بفقرات سابقة أو لاحقة فى باب واحد أرقامَ تلك الفقرات بين معكوفين ، وكذلك الحال مع الأجوبة .

٥ - وضعت علامة استفهام بين معكوفين أمام الأسئلة التى لم ترد لها إجابة ، وإذا وجدت في الكتاب ما يقابلها أثبته فى الهامش .

٦ - تركت ترقيم فقرات الأجوبة التى لم تتقدم عنها أسئلة واكتفيت بوضع شرطة أمامها لتفصلها عما قبلها .

جـ - تقويم النص :

بما أن اعتمادى كان على نسخة وحيدة استعنت فى إضافة ما يستقيم به الكلام بتكامل عنصرى الأسئلة والأجوبة فى الشرح نفسه ، وذلك إما بأخذ الفاظ بعينها ، وإما بالاستنتاج من سياقها العام ، وقد وضعت ما أضفته بين معكوفين دون إشارة إلا عند الضرورة اكتفاء بالتنبيه عليه هنا ، وقد استعنت فى بعض الأحيان بنص سيبويه ، وفى هذه الحال أشير إليه فى الهامش تمييزاً له عن سابقه . كما أنه قد توجد كلمات أو عبارات لا تتناسب مع السياق ، وحينئذ أقوم بإثبات ما يقتضيه السياق وأشير فى الهامش إلى ما ورد فى المخطوط .

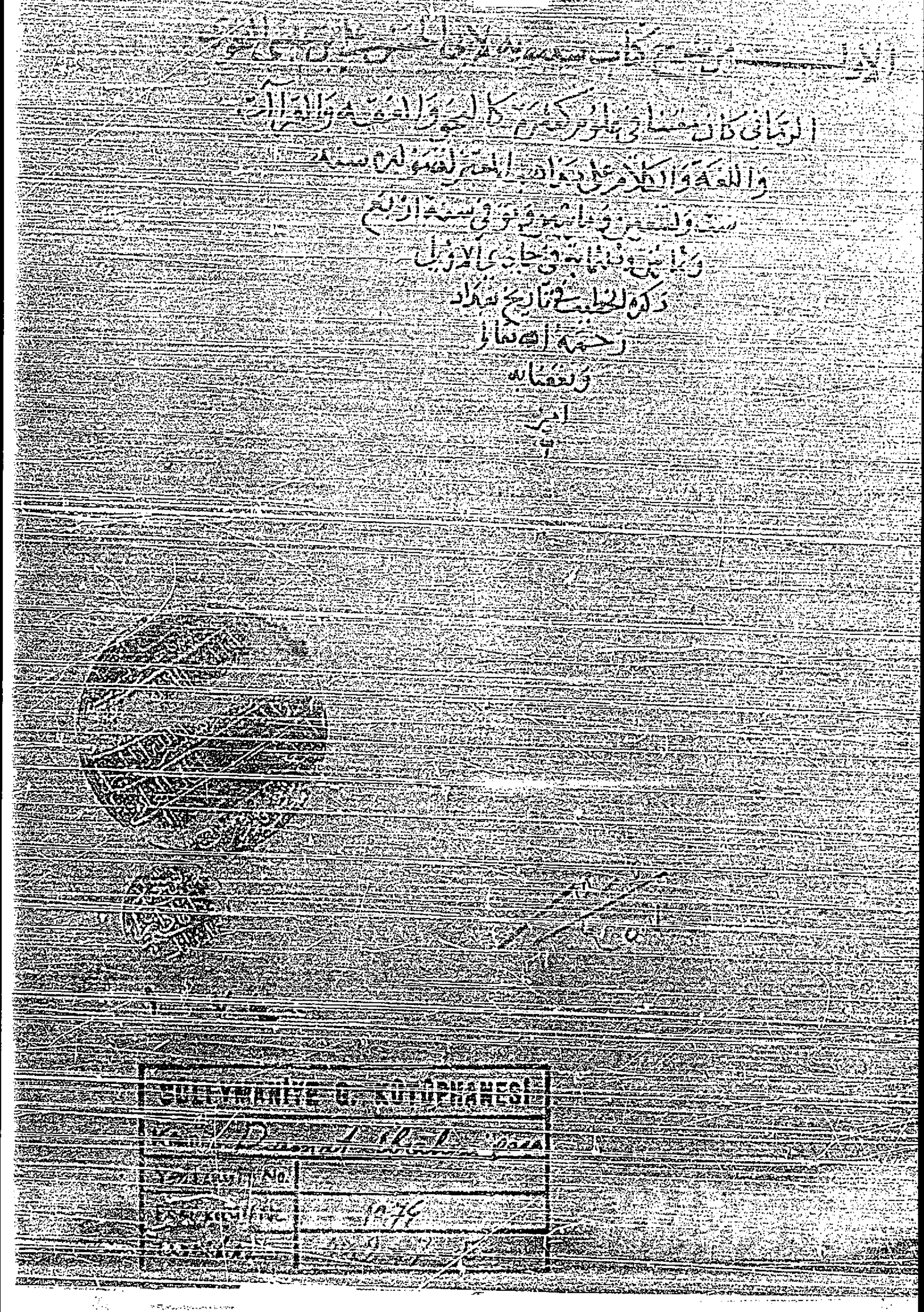
د - الإحالة إلى نصوص الكتاب :

لما كانت مسائل الشرح مبنية على نص كتاب سيبويه وقد يحتاج القارىء إلى الرجوع إليه فى كل مسألة ، وإثبات نصه فى الهوامش سيثقلها جداً ، لأن مقابل المجلد الأول من الشرح يساوى (٣٥٤) صفحة في تحقيق هارون و (١٧٨) صفحة فى طبعة بولاق ونظراً لتوافر نسخ الكتاب ، رأيت أن أكتفى بالإحالة فى الهامش إلى موضع كل فقرة فى الكتاب فى الطبعتين المشار إليهما ، وكنت أتمنى تحديد موضع كل فقرة بالأسطر ، ولكن لم يتأت لى ذلك ، لأن الرمانى كان يراعى فى معظم الأحيان المعنى العام للنص . وجعلت الإحالة فى هامش الجواب ، لأن مدار الشرح عليه . وهناك مسائل قليلة فى الشرح لم يكن لها مقابل فى الكتاب وقد جعلت تمييزها عن غيرها تركَها بدون النجمة التى تدل على الإحالة فى الهامش .

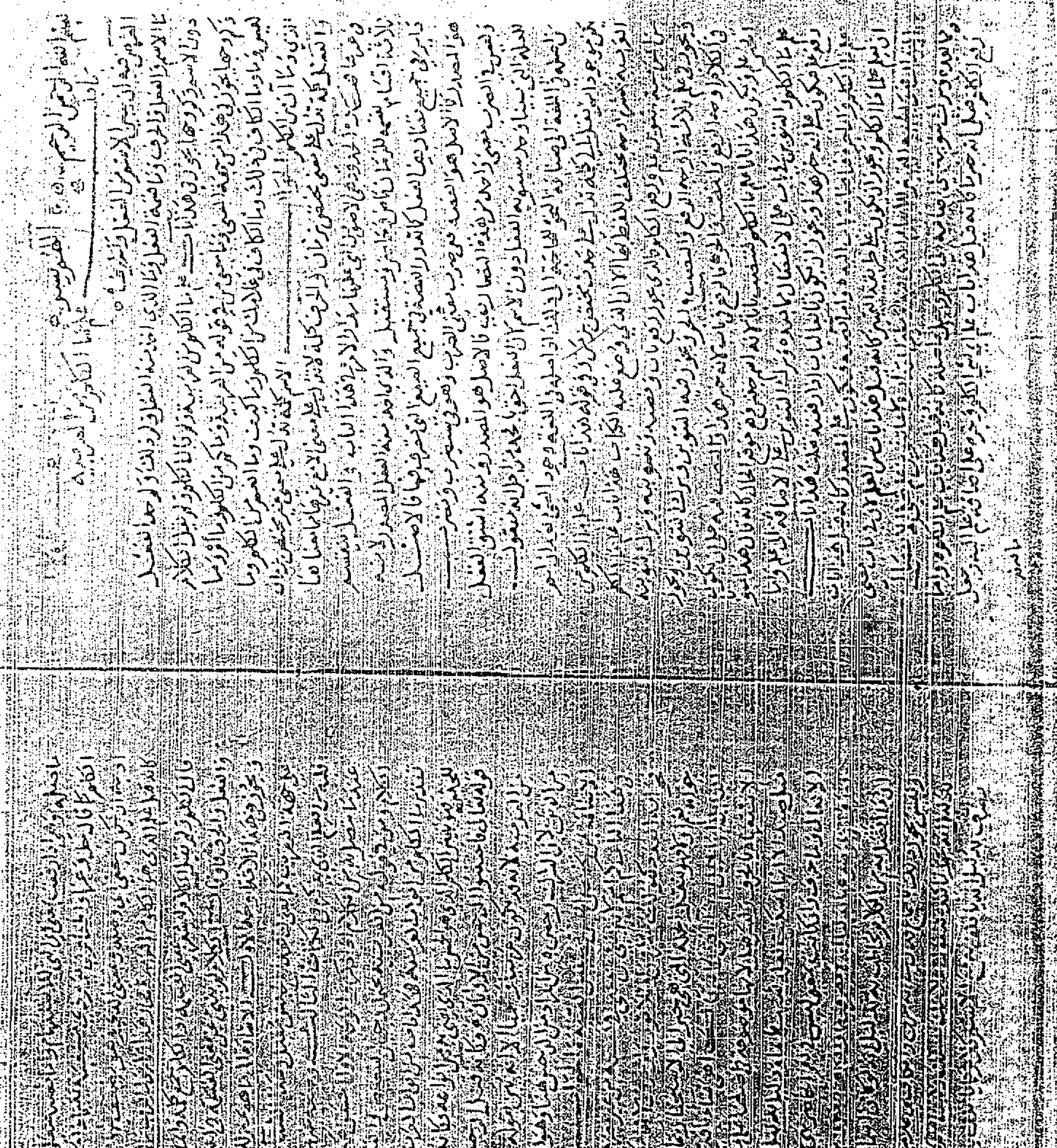
هـ - موضع تخريج الأبيات :

جرت عادة المؤلف على إيراد الأبيات كاملة فى الجواب مع بيان موضع الشاهد فيها ، غير أنه كان فى الأسئلة يكتفى بإيراد طرف من البيت دون أن يراعى موضع الشاهد مع أنه هو المقصود بالسؤال ، وكان من السهل علىّ أن أرجىء تخريج البيت إلى موضع إكماله فى الجواب ، لكن فضلت تخريجه فى هامش السؤال إراحة للقارىء الكريم حتى لا أقطع عليه سيره فى القراءة والرجوع إلى الجواب .

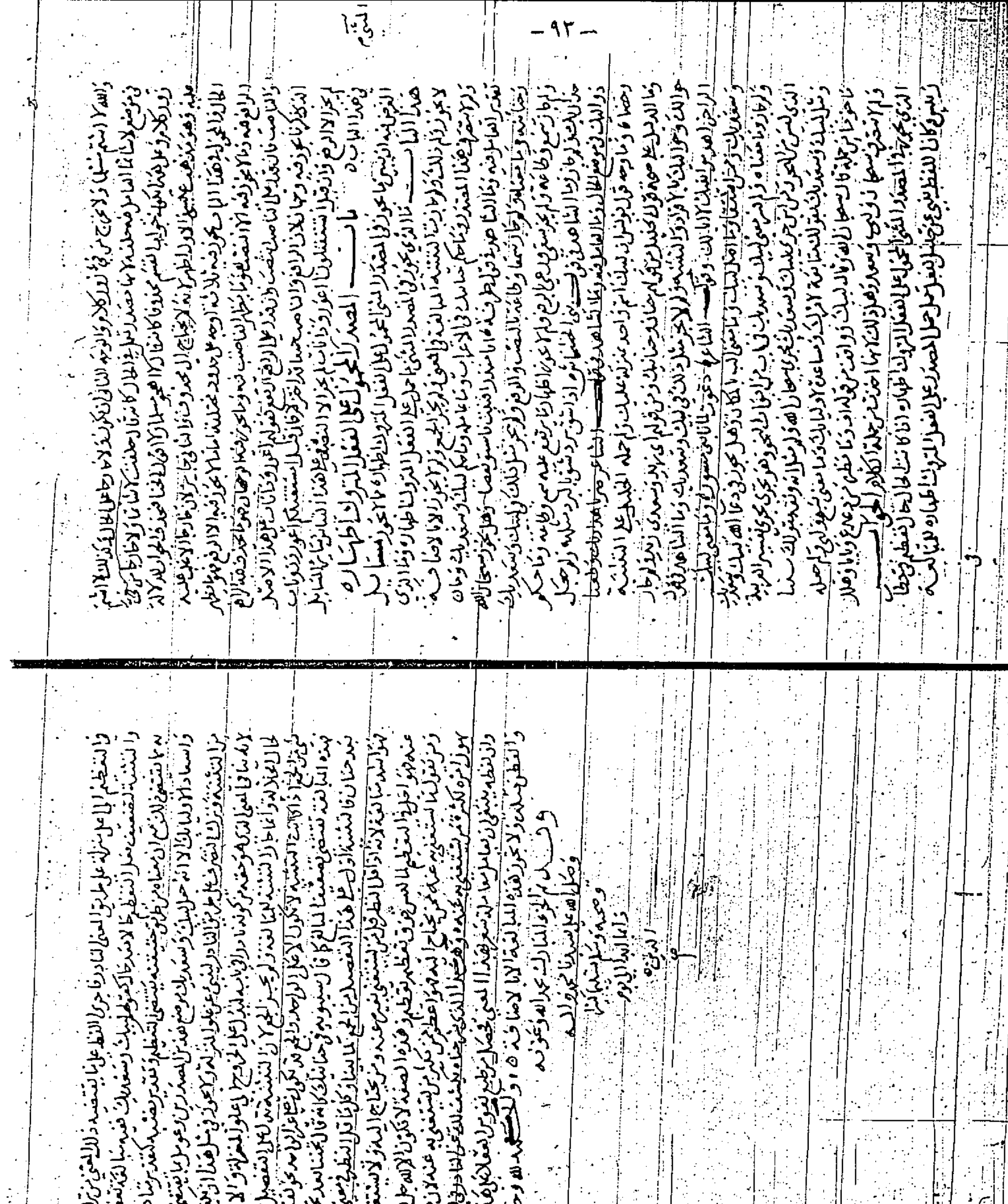
صور لنماذج من نسخ الشرح


الرماني كان متفننا في علوم كثيرة كالنحو والفقه والقراءة
واللغة والكلام على مذاهب المعتزلة ولد سنة
ست وتسعين ومائتين وتوفي في سنة اربع
وثمانين وثلثمائة في جمادى الاولى
ذكره الخطيب في تاريخ بغداد
رحمه الله تعالى
ونفعنا به
امين

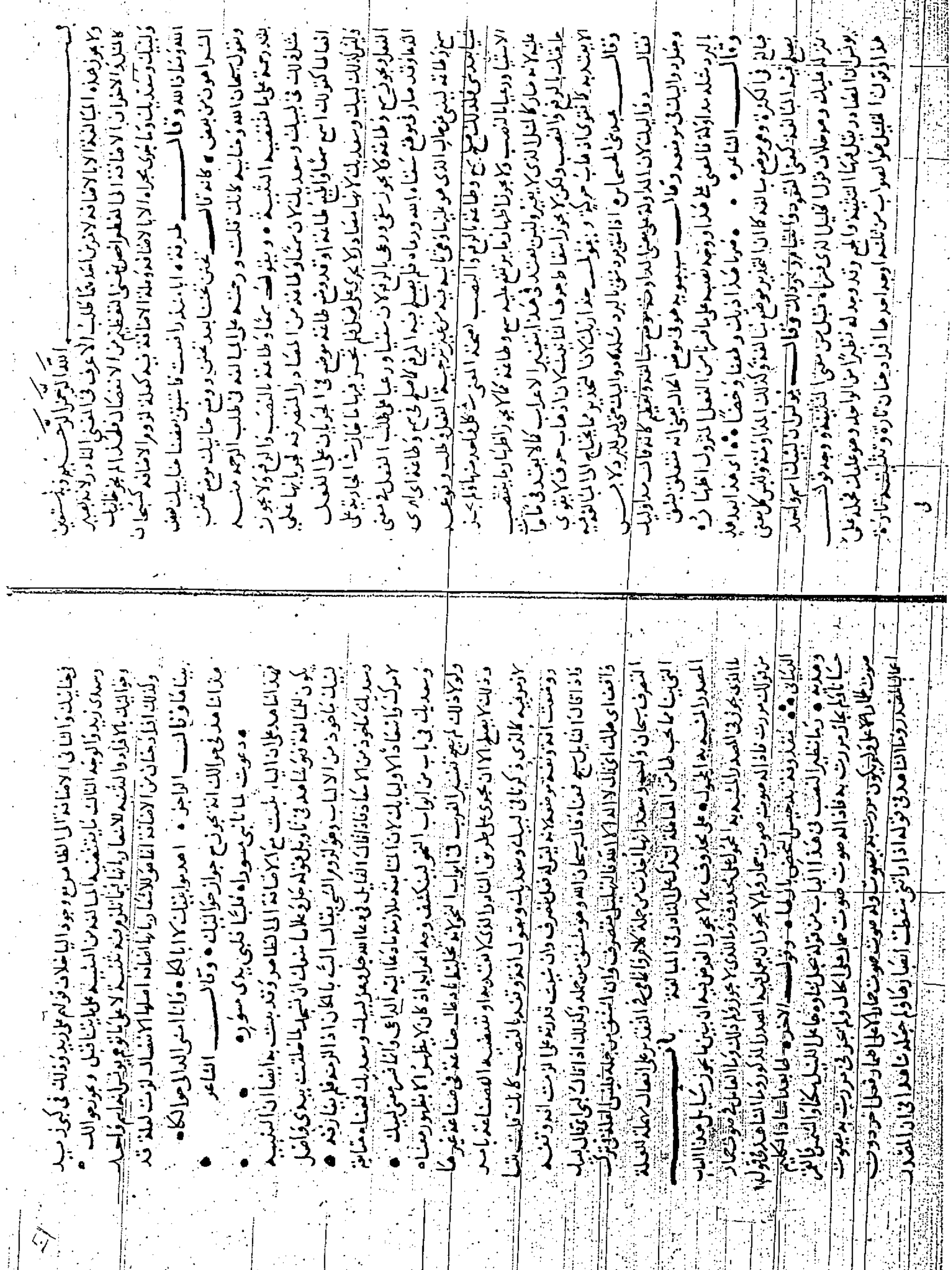
صورة غلاف المجلد الأول (نسخة داماد)



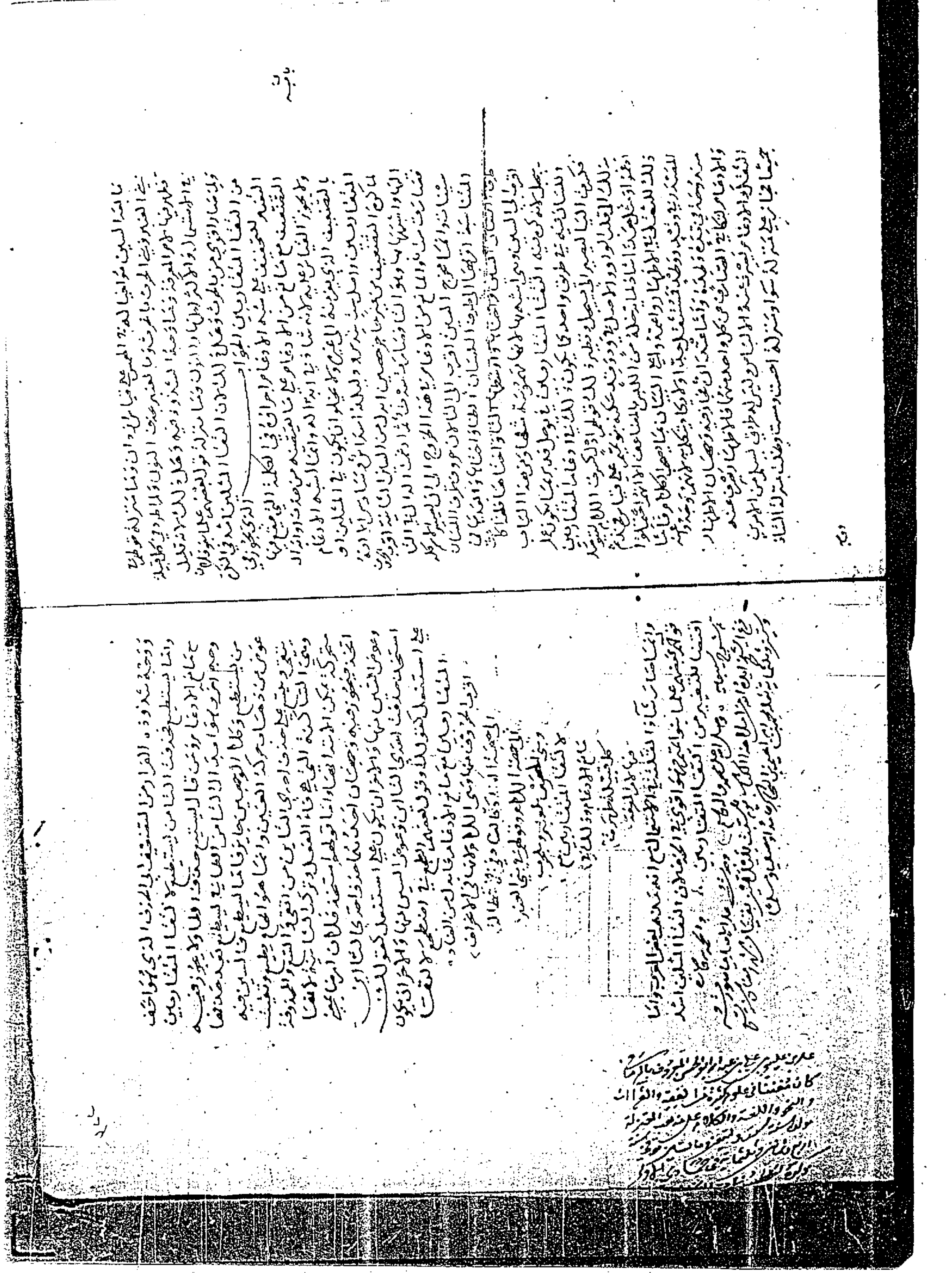
صورة اللوحة الأولى من المجلد الأول (نسخة داماد)



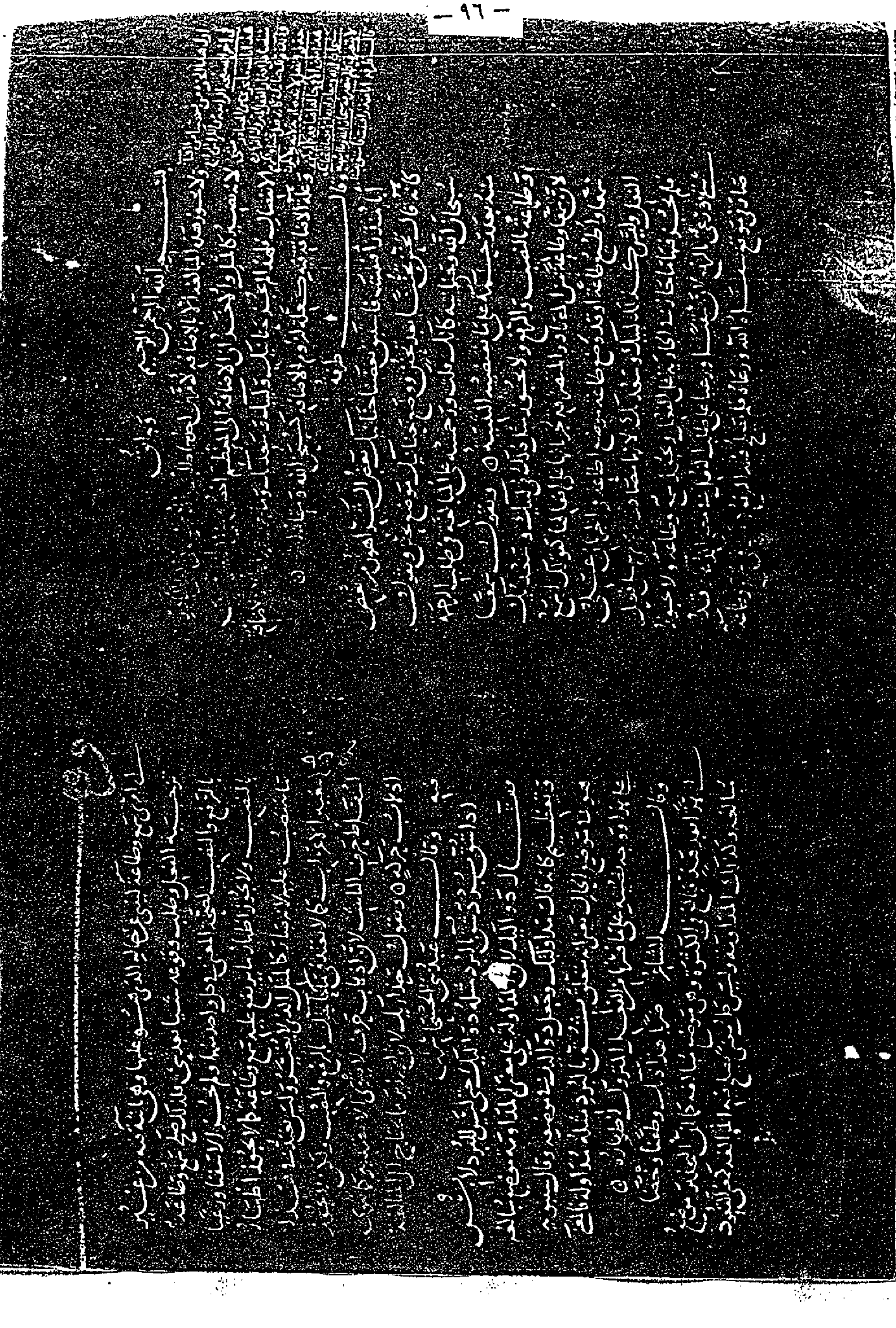
صورة اللوحة الأخيرة من المجلد الأول (نسخة داماد)



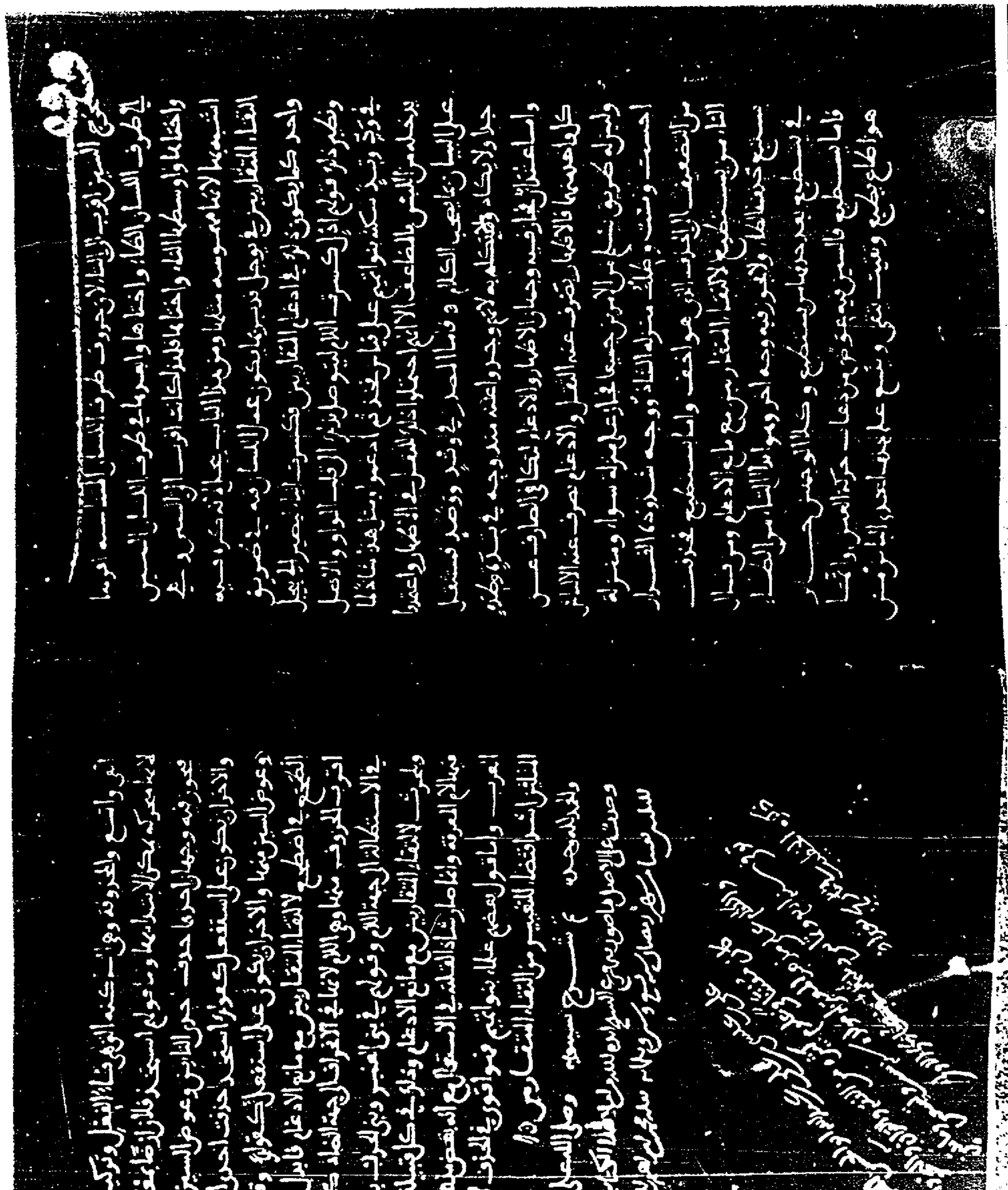
صورة اللوحة الأولى من المجلد الثاني (نسخة داماد)



صورة اللوحة الأخيرة من (نسخة داماد)



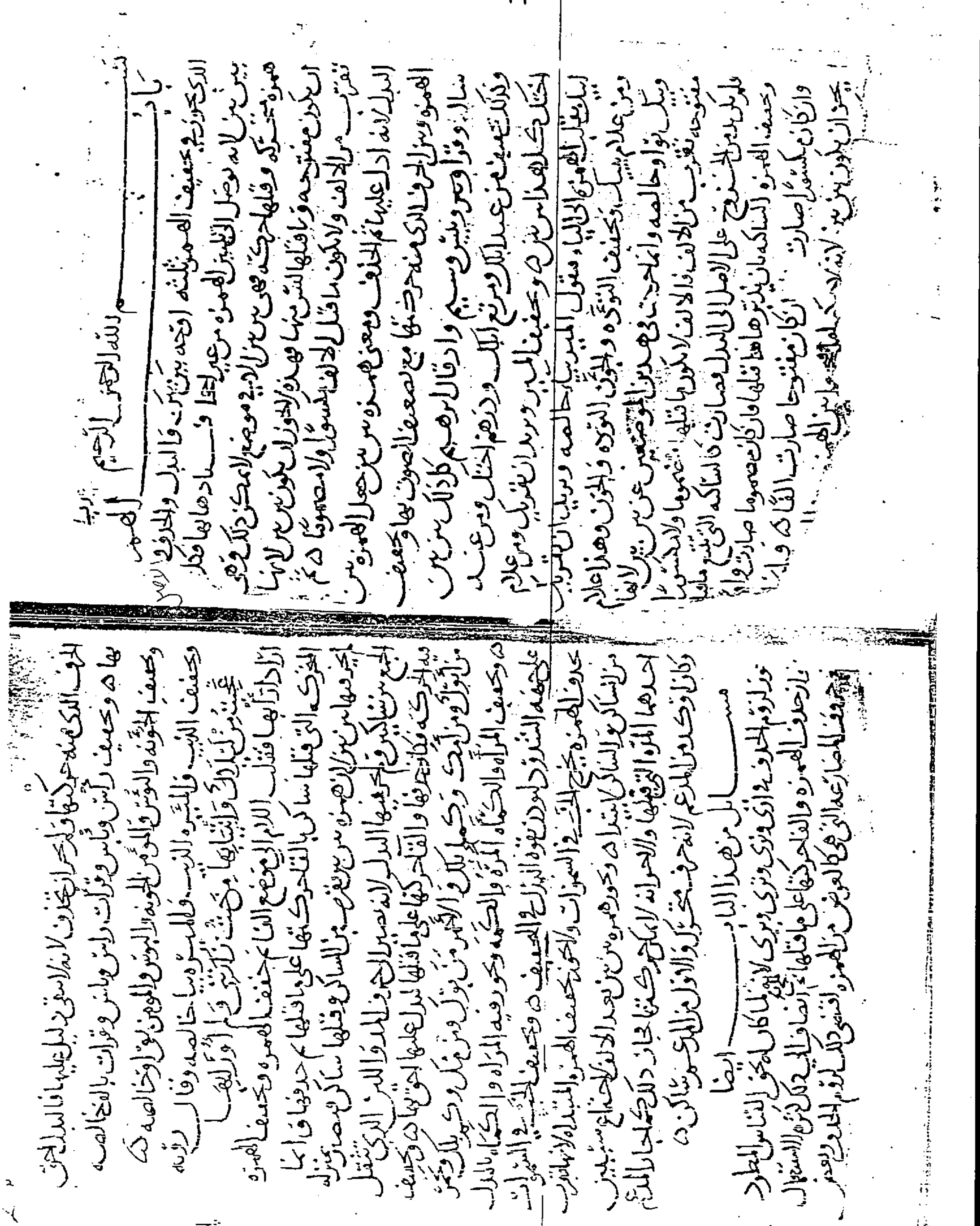
صورة اللوحة الأولى من المجلد الثاني (نسخة فيض الله)



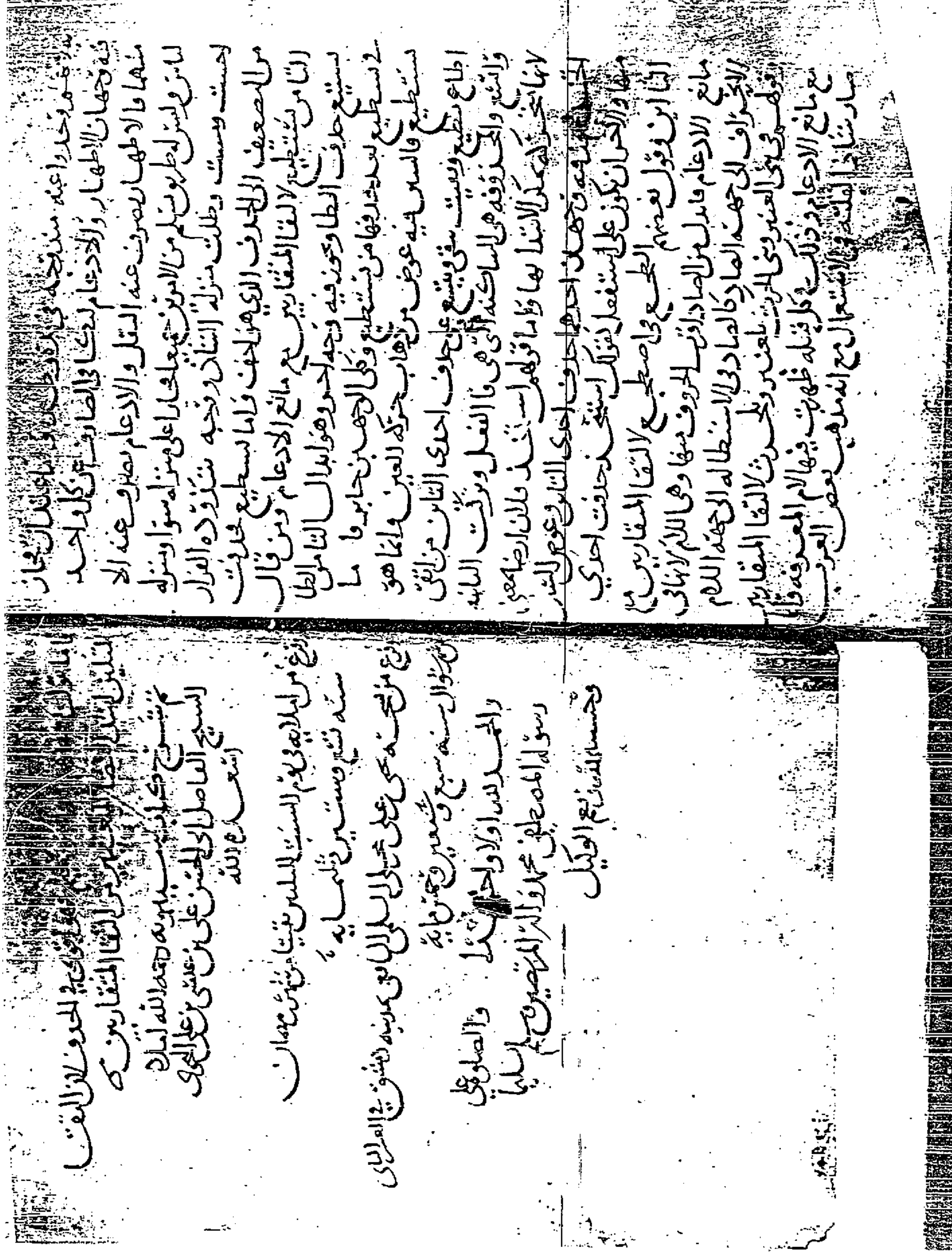
صورة اللوحة الأخيرة من (نسخة فيض الله)


الجزء الثالث عشر من شرح كتاب سيبويه
املاء الشيخ أبي الحسن علي بن عيسى بن علي
الرماني النحوي عفا الله عنه ونفع المسلمين

صورة الغلاف من (نسخة فينا)



صورة اللوحة الأولى من (نسخة فينا)



صورة اللوحة الأخيرة من (نسخة فينا)

القسم الثانى : النص المحقق

شــرح كتـاب سـيبـويــه

لعلي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤)

المجلد الأول

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

اللَّهُمَّ يسِّر

١- باب علم ما الكلم من العربية(١)

الغرض فيه : أنْ يبيّنَ الاسم من الفعل والحرف.

[مسائل هذا الباب](٢):

١ - ما الاسم والفعل والحرف ؟

٢ - وما قسمة الفعل ؟

٣ - وما الذى أخذ منه الفعل ؟ ولِمَ ذلك؟

٤ - ولِمَ حدَّ الفعل دون الاسم ؟

٥ - وكم وجهًا يجوز فى (هذا باب علم : ما الكلم من العربية؟)

٦ - ولِمَ قال : الكلم ، ولمْ يقلِ : الكلام ؟

٧ - وكم وجهًا يجوز فى (هذا) من جهة المعنى ؟

٨ - وما معنى (مِنْ) فى قوله : (مِنَ العربية)؟

٩ - وما (كم) من الكلم؟

١٠ - وما (أمْ) ؟

١١ - وما (ليس) ، و(ما)؟

١٢ - وما الكاف فى (ذلك)؟

١٣ - وما الكاف فى (غلامك) من الكلم؟

١٤ - وما (كيف)؟

---

(١) العنوان فى الكتاب « هذا باب علم ما الكلم من العربية» جـ ١ : ١٢ تحقيق هارون (٢:١ طبعة بولاق) والرمانى لايثبت كلمة (هذا) فى جميع الأبواب سواء أبقى العنوان أم غيرّه. وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٢ مخطوط (١ :٤٥ مطبوع)، بتحقيق د. رمضان عبد التواب ود. محمود فهمي حجازي ود. محمد هاشم عبد الدائم (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م). م؟

(٢) سقط هذا العنوان من ثمانية عشرة موضعًا من هذا المجلد تنظر الأبواب : ٣ - ١٦، ٣٣، ٥٢، ٦٦.

١٥ - وما (نَعَمْ)[١] من الكلم؟

١٦ - وما (الذى)؟

١٧ - وما (أنْ)[٢] من الكلم؟

الجـــواب :

١*-١ - الاسمُ كلمة تدلُّ على معنى غيرِ مختصٍ بزمان. والفعل كلمة تدل على معنى مختصٍ بزمان. والحرف كلمة لا تدلُّ على معنى إلاَّ مع غيرها مما معناها فى غيرها[٣]. فهذه الحدود هى الأصول التى عليها مدار الأمر فى هذا الباب .

٢*-١ - والفعل ينقسم ثلاثة أقسام - القسمة للزمان - ماض ، وحاضر، ومستقبل.

٣*-١- والذى أخذ منه الفعل المصدر[٤] ؛ لأنه دائر فى جميع تصاريف الفعل كما تدور

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٢ = (١:٢).

(١) فى المخطوط (أنعم) وما أثبته يقتضيه الجواب.

(٢) فى المخطوط (آن) وما أثبته يقتضيه الجواب.

(٣) هناك تعاريف مختلفة للاسم والفعل والحرف ينظر عنها المقتضب ، لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٦) ، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، (مصر - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ)، جـ ١ :١٤١ ، والأصول فى النحو ، جـ١:٣٦-٤١، والإيضاح فى علل النحو، ص ٤٨ - ٥٥ ، وشرح السيرافى (المطبوع) جـ ١ : ٥٢ - ٥٤ ، والصاحبى ، لأبي الحسين ، أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، (القاهرة - مطبعة عيسى البابى الحلبى ، ١٩٧٧م) ، ص٨٩-٩٥ ، وأسرار العربية ، لأبى البركات ، عبد الرحمن بن محمد الأنبارى (ت ٥٧٧) ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، (دمشق - المجمع العلمى العربي ، ١٣٧٧هـ) ، ص ٩ ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى (ت ٦١٦) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين ، (بيروت - دار الغرب الإسلامي ، ص ١ ، ١٤٠٦هـ)، ص ١٢١-١٢٨، ١٣٩-١٤٢، والأشباه والنظائر فى النحو ، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطى (ت ٩١١) ، (بيروت - دار الحديث ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ ، مصورة عن ط حيدر آباد بالهند)، جـ٢ : ٤ -١٤ ، ٤ : ١٣٧ - ١٣٩.

(٤) هذا هو مذهب البصريين أما الكوفيون فيرون أن المصدر مأخوذ من الفعل . ينظر الكتاب ، جـ١:١٢(١ :٢). والإيضاح فى علل النحو ص ٥٦ ، وشرح السيرافى ، جـ ١ : ٥٤(مطبوع) ، ودقائق=

الفضة في جميع الصيّغ التي تصرّف فيها. فالأصل هو المصدر كما الأصْلُ هو الفِضَّةُ ؛ ففي (ضَرَبَ) معنى الضرب، وهو في (سيضربُ)، و (تضربُ)، وليس في الضرب معنى واحدٍ من هذه التصاريف. فالأصل هو المصدر، ومنه اشتُقَّ الفعل للعلّة التي بيّنّا.

٤*-١ - وحدّ سيبويهِ الفعلَ(١) دون الاسم لأنّ الفعلَ أحقُّ بالحدّ من أجل أنّه منقولٌ عن أصله في اللغة إلى صناعة النحو للحاجة إلى ذلك، إذ أصله في اللغة وجود الشيءِ بعد أن لم يكن موجوداً ثم نقل إلى كلمةٍ تدلُّ على حدثٍ مختصٍّ بزمنٍ.

٥*-١ - وفي قوله: (هذا باب علمِ ما الكلم من العربية؟) عشْرةُ أوجهٍ يختلف اللفظ بها، إلاّ أن الذي وضع عليه الكتاب (هذا بابُ علمٍ ما الكلمُ من العربية) بتنوين (علم)، ورفع (الكلم). فالذي يجوز رفعُ (باب)، ونصبُه، وتنوينه، وتركُ تنوينه. ويجوز في (علم) ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والجرّ، ويجوز فيه التنوينُ، وترك التنوين. ويجوز في (الكلم)(٢) أوجه: الرفع، والنصب، والجرّ(٣). فالرفع في (باب) لأنّه خبر (هذا)، والنصب فيه على أن يكون

---

*-١ الكتاب جـ ١ :١٢ = (١:٢).

= التصريف، للقاسم بن محمد المؤدب (من علماء القرن ٤ هـ)، تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي والدكتور حاتم صالح الضامن، والدكتور حسين تورال، (العراق - المجمع العلمي، ١٤٠٧هـ)، ص٤٤، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧)، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت - دار الفكر)، جـ١:٢٣٥ مسألة ٢٨، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ١٤٣، وائتلاف النُّصْرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢)، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، (بيروت - عالم الكتب ومكتبة النهضة، ط ١، ١٤٠٧هـ)، ص ١١١.

« وأوّل من سمى المصدر هذه التسمية هو الخليل بن أحمد (ت ١٧٠)». ينظر دقائق التصريف في الموضع السابق.

(١) قال سيبويه: « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع».

(٢) في المخطوط (الكلام) وما أثبته يقتضيه السياق.

(٣) أهمل من بين الاحتمالات التي قال: إنّها جائزة ما يلي:

١ - ترك تنوين (باب) مع نصبه.

٢ - ترك تنوين (علم) مع نصبه.

=

الخبرُ (علم) ويكون : (هذا بابًا علمُ ما الكلم)، فتنصب (بابًا) لأنّه اسم جنس وقع موقع الحال ؛ وكأنه قال : (هذا مبوبًا علمُ ما الكلم)(١)٠ والتنوين فى (باب) على الانفصال مما بعده ، وترك التنوين على الإضافة إلى (علم)٠ وأما رفع (علم) فيكون على أنّه خبر (هذا) ، ويجوز أن يكون تابعًا لـ(باب) إذا رفعته فقلت : هذا بابٌ علمُ ما الكلم٠ وأما جرّه فبإضافة (باب) إليه٠ وأما نصبه فيكون على المصدر كأن قيل :(هذا باب أن تعلَم علمًا ما الكلم) ٠ ويجوز أن يكون على طريقة التمييز ، كأنه قيل : (هذا باب من العلم) ، لأنّ فى (باب) معنى المقدار ، فهو يشبه التمييز للإبهام الذى فيه ومعنى المقدار٠ وأمّا تنوين (علم) فعلى الانفصال مما بعده ، وترك

= ٣ - تنوين (علم) مع جرّه٠

والأوجه العشرة التى أشار إليها إجمالاً تفصيلها كالتالى:

١ - هذا بابُ علمِ ما الكلمُ من العربية (ما) استفهامية أو موصولة٠

٢ - هذا بابُ علمِ ما الكلمِ من العربية٠ (ما) صلة ، أى زائدة٠

٣ - هذا بابٌ علمٌ ما الكلمُ من العربية٠ (ما) استفهامية أو موصولة٠

٤ - هذا بابٌ علمٌ ما الكلمَ من العربية٠ (ما) صلة، و(الكلم) منصوب بـ(علم)٠

٥ - هذا بابٌ علمًا ما الكلمُ من العربية٠ (علمًا) منصوب على المصدرية أو على التمييز ، و(ما) استفهامية أو موصولة٠

٦ - هذا بابٌ علمًا ما الكلمَ من العربية٠ (ما) صلة ، و(الكلم) منصوب بـ(علم)٠

٧ - هذا بابًا علم ما الكلمُ من العربية٠ (بابًا) منصوب على الحال لأنه فى معنى (مبوبًا)٠ و(ما) استفهامية أو موصولة٠

٨ - هذا بابًا علمُ ما الكلم من العربية٠ (ما) صلة٠

٩ - هذا بابًا علمٌ ما الكلمُ من العربية٠ (ما) استفهامية أو موصولة٠

١٠- هذا بابًا علمٌ ما الكلمَ من العربية٠(ما) صلة ، و(الكلم) منصوب بـ(علم)٠ وقد أوصلها أبو سعيد السيرافىّ فى شرحه إلى خمسة عشر وجهًا٠ جـ ١:١٥(مطبوع)٠ بينما أوصلها أبو على الفارسى (ت٣٧٧) إلى أكثر من خمسين وجهًا٠ ينظر أقسام الأخبار ، له ، تحقيق على جابر المنصورى ، (العراق - مجلة المورد ، مجلد ٧ ، عدد ٣ ، عام ١٩٧٨م) ، ص ٢١٦ - ٢١٩٠ وينظر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، له أيضاً، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوى، (بغداد - مطبعة العانى ، ١٩٨٣م) ، ص ٣٦٥٠

(١) وكذا عند السيرافى ، وقال : العامل فيه ما فى (هذا) من التنبيه والإشارة ينظر شرحه ، جـ ١ : ٤٩ (مطبوع)٠ وقد عدّ السيوطى اثنتى عشرة مسألة جاء ت الحال فيها جامدة مؤولة بالمشتق ولم أجد من=

تنوينه على إضـافته إلى الكلم وجعل (ما) صلة ، كأنّه قيل : (هذا باب علمُ الكلم)· وأما رفع الكلم فعلى أنه خبر (ما) كأنه قيل : (هذا بابُ علمُ أيِّ شيءٍ الكلمُ؟)· وجرُّه عل إضافة علم إليه وجعل/(ما) صلة. وهي - إذا رفعت - بمعنى (أي) التى للاستفهام· وأمّا نصبه فعلى إعمال ٢ب
(علم) فيه كأنه قيل : (أن تعلم الكلم) ، كما قال جلّ وعزّ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ · يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾[١]· ويجــوز فى (مـا) ثلاثة أوجــه : أن يكون بمعنى (أيّ)، وصلةً، وبمعنى (الذى) ، وهو يضعف فيها معنى (الذى) من أجل حذفِ (هو)، كأنّه قيل: (علم الذى هو الكلم من العربية)[٢]، فجاز هذا على قول العرب :(ما أنا بالذى قائل لك شيئًا)[٣].

١-*٦ - وإنما قال : الكلم ، ولم يقلِ : الكلام ليُشعرَ بمعنى القسمة إذ الكلم جمع كلمة ، وإنما يريد أن يبيّن قَسْمَهُ فى الاسم والفعل والحرف، فلو قـال : الكلام ، لم ينبيء عن مـعنى القسمة فى السؤال الذى تطلب به معنى الجواب[٤].

---

*-١ الكتاب ١ : ١٢ = (١ : ٢)·
= بينها ما يشمل هذه المسألة· ينظر الهمع ، لجلال الدين السيوطى (ت٩١١) ، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، واشترك معه في تحقيق الجزء الأول الأستاذ عبد السلام هارون ، (الكويت - دار البحوث العلمية ، ١٣٩٤ - ١٤٠٠هـ) ، (والطبعة الأولى بمطبعة السعادة بمصر ، ١٣٢٧هـ) وقد وضعت الإحالة إليها بين قوسين)، جـ ٤: ٩-١٤(١:٢٣٧-٢٣٨)·

(١) الآيتان (١٤ ، ١٥) فى سورة البلد·

(٢) هذه المسألة جائزة عند البصريين بدون ضعف لطول الصلة ، أما الكوفيون فيجيزونها حتى ولو لم تطل الصلة· ينظر الكتاب ، جـ ٢ : ١٠٧، ١٠٨ ، ٤٠٠ (١ : ٢٧٠ ، ٣٩٧)، معانى القرآن، لأبي زكريا الفراء (ت ٢٠٧) ، تحقيق محمد على النجار وأحمد يوسف نجاتي ، وعلى النجدى والدكتور عبد الفتاح شلبى ، (بيروت - عـالم الكتب ، ط ٢ ، ١٩٨٠م، مـصـور عن ط· دار الكتب ، ١٩٥٥م) ، جـ١:٢٤٤ - ٢٤٥ ، المقتضب ، جـ ١ : ١٥٨ ، وشرح الرضى : شرح كافية ابن الحاجب ، لرضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى (ت ٦٨٦) ،(بيروت - دار الكتب العلمية) ، جـ ٢ : ٤٣ · والنحو الكوفى فى شرح القصائد السبع الجاهليات ، لمحمد إبراهيم يوسف شيبة ، رسالة ماجستير ، (مكة المكرمة - جامعة أم القرى - مكتبة كلية اللغة العربية ، ١٤٠٨هـ) ، ص ٢٤١·

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ٢: ١٠٨(١:٢٧٠) وفيه (ما أنا بالذى قائل لك سوءاً وما أنا بالذى قائل لك قبيحاً)·

(٤) وينظر شرح السيرافى ، جـ ١ : ٤٩ (مطبوع) ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، لأبى نصر هارون بن موسى المجريطى القرطبى (ت٤٠١) ، تحقيق عبدربه عبد اللطيف ، (القاهر - مطبعة حسان ، ط١، ١٤٠٤هـ) ، ص ٥-٦، والنكت فى تفسير كتاب سيبويه ، ليوسف بن سليمان الأعلم الشنتمرى==

٧*-١ - ويجـوز فى (هـذا) ثلاثة أوجـه : الأول : الإشـارة إلى مـا هو بمنزلة الحاضـر مما يذكره فى الكتاب على جهة التقريب ، كما تقول : هذا الجيش مقـبل ، وهذا الشـتـاء جاءٍ. الثانى: إشـارة إلى ما فى قلبه من العلمِ الذى يذكره فى الكتاب. الثالث : وضْعه غير مشار به لتنعقد الإشارة فيه عندما يتصل به من الكلام إذا ذكره[1]. والوجه الأول أحسن هذه الأوجه ؛ لأنَّه أظهر فى مفهوم الكلام.

٨*-١ - و (مِنْ) فى قوله : (من العربية) تحتمل وجهين : التبعيض ، والتبيين للجنس ، فـالتـبـعيض على تقـدير :(مـا الكلم من أبواب العـربيـة؟) فـهـذا باب من أبواب العـربيـة ، وهو بعضـها. وأمَّا التبيين للجنس فـهو تبيين الكلم الذى هو الجنس [2]، ومـا الذى يُعنى به من أنواعه؟ فكأنَّه قال : (الكَلِم هو العربية) ونظيره قوله تعالى﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾[3] . فكأنه قيل : الرجس الذى هو الأوثان. فالكلم أعمُّ من العربية ؛ لأنه قد يكون عربيًا وعجميًا إلا أنّه بيَّنَ بقوله : (من العـربيـة). فكذلك الرجس أعم من الوثن ، لأن الشـرك رجس فـبُيِّنَ المرادُ من الرجس هنا وهو الرجس الذى هو الوثن ، فصارت الإضـافة بـ(مِنْ) تخصّص الجنس تخصيص الصّفة[4].

والجواب عن مسائل التفريع فى هذا الباب :

٩ - (كم) اسـم ، لأنه ينبيء عن مـعنى فى نفسه من غير تصرف بدليل الجواب ، إذا قيل : كم مالك؟ فجوابه العدد ، كقولك : عشرون أو ثلاثون.

---

*-١ **الكتاب ١ : ١٢ = (١ : ٢)**.

= (ت٤٧٦)، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، (الكويت - معهد المخطوطات العربية ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ)، جـ١: ١٠١.

(١) ينظر شرح السيرافى ، جـ ١ :٤٥(مطبوع). والنكت ، جـ ١ :١٠٠.

(٢) فى المخطوط (الحمس) وهو تحريف.

(٣) من الآية (٣٠) فى سورة الحج.

(٤) وينظر شرح السيرافى ، جـ ١ : ٥٠(مطبوع).

١٠ - و (أمْ) حرف ، لأنَّه معناه فى غيره بدليل الجواب ٠ إذ جوابه : نعم ، أو : لا ، فهو ينقل الجملة التى هى خبر إلى الاستخبار ، كما ينقله ألف الاسفهام إذا قال القائل : إنها لإبل أم شاء يا فتى؟٠ فكأنه قال : أهى شاء يا فتى ؟ فجوابه : نعم ، أو : لا ، بالأحرف٠ كما أنّ الاستفهام بالحرف٠

١١ - و (ليس) فِعْلٌ؛ لأنّها موضوعة فى أصلها على معنى مختص بزمان ، إذ أصلها (لَيِسَ) مثل (صَيِدَ)[١] إلا أنّها أسكنت لعلة شبهها بـ(ما) ، بدليل[٢] الإضمار فيها كما يضمر فى غيرها من الأفعال٠ و(ما) حرف وإن كانت بمعنى (ليس) فى نفى الحاضر فهى حرف، لأن معناها فى غيرها من غير تصرفٍ فى موضوعها بدليل أنّه لا يضمر فيها٠

١٢ - والكاف فى (ذلك) حرفٌ ؛ لأنَّ معناه فى غيره ، إذْ ينبىء أنّ ما اتّصل به من الكلام مخاطب به بدليل أنه لو كان اسما للمخاطب لجاز تأكيده بـ(نفسك)، وليس يجوز ذلك بإجماع فدلَّ على أنهّ حرف٠

١٣ - والكاف فى (غلامك) اسمٌ للمخاطب ؛ لأنَّ معناه فى نفسه بدليل أنه يجوز تأكيده ، فتقول : غلامك نفسِك٠

١٤ - و(كيف) اسم ؛ لأنه ينبىء عن معنى فى نفسه من غير تصرّف بدليل أنّه يأتلف به مع الاسم كلامٌ كما يأتلف بالاسم المتمكن ، فتقول : (كيف زيد؟) / كما تقول : (القائم ز يد)٠ أ٣

١٥ - و (نَعَم) حرف ، لأن معناه فى غيره ، إذ ينبىء عن معنى التصديق فى الخبر بدليل نقيضه من (لا) ، فـ(نعم) لتصديق الخبر ، و(لا) لتكذيبه٠

١٦ - و(الذى) اسم إلاّ أنه ناقص لا يتمّ إلا بصلة ، وإنما كان اسمًا لأنه ينبىء عن معنى فى نفسه بدليل رجوع الضمير إليه فى قولك : الذى أكرمته زيد٠

١٧ - و (أنْ) حرف وإن كان يوصل كما يوصل (الذى) ؛ لأن معناه فى غيره إذ ينقل الفعلَ إلى معنى المصدر، بدليل أنه لا يجوز رجوع ضمير إليه٠

---

(١) (صيد) الأصيد الذى لا يستطيع الالتفات، لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١) ، ط ٢ ، بيروت ـ دار صادر ودار بيروت ، ط٢ ، ١٣٧٤هـ) ، جـ٣ : ٢٦١ (صيد) .

(٢) توجد فى المخطوط (وذليل) قبل قوله (بدليل) ، وهى مقحمة٠

٢- باب مجارى أواخر الكلم من العربيّة[١]

الغرض فيه : أن يُبيِّنَ الإعْراب من البناء.

١-مسائل هذا الباب :

١ - ما الإعراب؟ وما البناء ؟ وما قسمة الإعراب؟ وما قسمة البناء؟

٢ - وما حرف الإعراب؟

٣ - وما الاسم المتمكّن؟

٤ - وما الفعل المضارع؟

٥ - ولِمَ لا يكون فى الأسماء جزم ولا فى الأفعال جرّ؟

٦ - ومن أى وجهٍ ضارع الفعل الاسم[٢] حتّى وجب له الإعراب؟

٧ - وما دلالة (يفعل)؟ وما الخلاف فيه؟

٨ - ولِمَ لا يكون (يفعل) اسمًا إذ يعرب كما يعرب غيره من الأسماء؟

٩ - وما معنى كلام الأخفش (ت ٢١٥) فى امتناع الجرّ من الفعل فى قوله : (لأنّ الأفعال أدلّة وليست الأدلَّة بالشىء الذى يُدلّ عليه ، وأمّا « زيد » و« عمرو » فهو الشىء بعينه وإنّما يضاف إلى الشىء بعينه لا إلى ما يُدلّ عليه)؟[٣]

١٠- ولِمَ لا يكون جرٌّ إلاّ بإضافة؟.

---

(١) العنوان موافق لعنوان الكتاب ، جـ ١:١٣=(٢:١). وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١ : ١٤، (٦٣:١مطبوع)، وشرح الصفار ، ص ٤.

(٢) فى المخطوط (للاسم) وما أثبته يوافق الجواب.

(٣) نص كلام الأخفش بالكامل هو :« ليس الجر فى هذه الأفعال لأن الأفعال أدلة وليست الأدلة بالشىء الذى تدل عليه. وأما زيد وعمرو وأشباه ذلك فهو الشىء بعينه، وإنما يضاف إلى الشىء بعينه لا إلى ما يدل عليه. وليس يكون الجر فى شىء من الكلم إلاّ بالإضافة». مخطوطة لكتاب سيبويه بمركز البحث العلمى برقم ١٠٥٩، جـ ١ : ٢ب وهامش الكتاب ، جـ ١ :١٥ تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، وينظر مقدمته لتحقيق الكتاب ص ٥٨ والإيضاح فى علل النحو ص ١٠٩. وأقسام الأخبار ، للفارسىّ ، مجلة المورد ، المجلد ٧ ، العدد ٣ ، ص ٢٠٤.

والجـــواب :

١*١ - الإعراب تغيير آخر الكلمة بعامل ، والبناء [لزوم] آخر الكلمة لسكون أو حركة. وقسمة الإعراب على أربعة أوجه : رفع ، ونصب ، وجرّ ، وجزم. وقسمة البناء على أربعة أوجه: ضمّ، وكسر ، وفتح ، ووقف(١).

٢*١ - وحرف الإعراب ما فيه إعراب عند سيبويه(٢). وهو الحرف المهيّأ للإعراب عند ابن السراج (ت ٣١٦) فكان يقول (مَنْ) له حرف إعراب ؛ لأنك لو سميت به لقلت : (هذا مَنٌ قد أقبل) ، و(يفعلان) ليس له حرف إعراب ؛ لأنك لو سميت به لحكيت(٣).

٣*١ - والاسم المتمكّن هو : الذى قد خلص فى الاسمية دون معنى حرف ، وهو الذى يجب له الإعراب.

---

*١- الكتاب جـ ١ : ١٣= (١:٢ - ٣).

(١) يريد السكون ، وكذلك عند سيبويه ، والبصريون يفرقون بين أنواع الإعراب والبناء أما الكوفيون فلا يلتزمون بالتفريق. ينظر تفصيل ذلك في النحو الكوفى فى شرح القصائد السبع ، ص ٥٢ فما بعدها.

(٢) قال سيبويه : « وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه ... وذلك الحرف هو حرف الإعراب ، فالرفع والنصب والجزم والجر لحروف الإعراب» .

وفى شرح السيرافى ، جـ ١:٦٦-٦٧ (مطبوع) « إن مذهب سيبويه يحتمل وجهين : أحدهما : أن حروف الإعراب ما كان الإعراب فيه ظاهراً أو مقدراً ... والوجه الآخر : أن حروف الإعراب هى أواخر الكلم معربة كانت أم غير معربة. وإنما سميت حروف الإعراب لأن الإعراب متى كان لم يوجد إلا فيها» وينظر ما سيأتى فى الفقرة ٣٣م٣.

(٣) تكلم ابن السراج فى كتابه الأصول عن الإعراب وعمّا يحكى إذا سميّ به وما لا يجوز أن يحكى ، ولم يتعرض لحرف الإعراب. ينظر جـ ١ : ٤٥ ، ٢:١٠٤، ١٠٨ وسيذكر الرمانى رأيه مرة أخرى فى الفقرة ٣٣م٣ أيضاً.

وقال ابن يعيش عن حرف الإعراب :« هو من كل معرب آخره نحو الدال من (زيد) والباء من (يضرب) ، وعلى هذا لا يكون للمبنى حرفُ إعراب ، لأنه لا إعراب فيه. وربما سمى آخر الكلمة مطلقًا حرف إعراب سواء كانت معربة أو لم تكن معربة» شرح المفصل ، لموفق الدين : يعيش بن على بن يعيش (ت٦٤٣) ، (بيروت - عالم الكتب ، القاهرة - مكتبة المتنبى) ، جـ ١:٥١ ، والتسمية الأخيرة أشبه برأى ابن السراج ولم أجد ، فيما اطلعت عليه ، أحداً نسب إليه ذلك غير الرمانى.

٤*-١ – والفـعـل المضــارع هو : مـا اعْـتَـقَـبَتْ فى أوائله الزوائد الأربـع : اليـاء ، والتـاء ، والنون، والألف(١).

٥*-٢ – ولا جزم فى الأسماء لتمكّنها وإلحاق التنوين ، فتمكّنها يمنع من الجزم ؛ لأنّه يكون به معرَّضًا للبناء عند الْتِقاءِ الساكنين. وتمكنه يوجب له الإعراب. وأما التنوين فيمنع من الجزم من جهة أنّه لو لحق الجزمُ لأبطل التنوينَ الذى هو علامةُ التمكن . أو أبطل ما يقوم مقام التنوين من حركة حرف الإعراب لالتقاء الساكنين بدلاً من علامة(٢) الإعـراب. أو إذهاب السكون من التنوين مع إيجاب السكون للجزم ، فيصير العامل بمنزلة ما قد عمل شيئين فى كل منون، وذلك فاسد(٣).

ولا جرَّ فى الأفعال ؛ لأنّه لا يكون جرّ إلاّ بإضافة ، ولا تصحّ الإضافة إلى الفعل ؛ لأن المضاف إليه داخل فى المضاف معاقب للتنوين ، ولا يصحّ ذلك فى الأفعال ، لأنّه لا يصلحُ أن يجعل ثلاثة أشياء(*) بمنزلة اسم واحدٍ على طريق اللازم ، ولا يصلحَ أن يقوم مقام التنوين – وهو واحد على حرفٍ واحدٍ – اثنانِ : الفعلُ والفاعلُ. وهذا تفسير علّة سيبويه(٤).

٦*-٢ – والفـعـل ضـارع الاسـم من ثلاثة أوجـه : أحدها: أنه يقع فى مـعناه نحـو قـولـه تعـالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ﴾(٥) هو معنى : لحاكم ، حتّى كأنه / قيل :(لحاكم) فيما يراد من ٣ب

---

*-١ الكتاب جـ١ : ١٣= (١:٢ – ٣).

*-٢ نفسه ص ، ١٤ = (٣)

(١) قال السيرافى :«إنما سمى النحويون الهمزة ألفًا لأنها تصور صورة الألف فى الخط إذا كانت أوله، والهمزة لا صورة لها وإنما تصور بصورة غيرها» شرح الكتاب ، جـ١:٦٩(مطبوع).

(٢) (من علامة) مكررة فى المخطوط.

(٣) هناك تفصيل أوضح من ذلك ، ينظر عنه الإيضاح فى علل النحو ، ص ١٠٢ ، وشرح السيرافى ، جـ ١:٧١(مطبوع) ، وأقسام الأخبار ، ص ٢٠٧.

(٤) قال سيبويه : « وليس فى الأفعال المضارعة جرّ... لأن المجرور داخل فى المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك فى هذه الأفعال».

والتفسير الذى أورده الرمانى هو مضمون تفسير الأخفش. ينظر كتاب سيبويه (مخطوط مصور بمركز البحث العلمى برقم ١٠٥٩) ، جـ ١:٢ب، وتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، جـ ١:١٥ هامش ٤ ، والإيضاح فى علل النحو ، ص ١١٠، وشرح السيرافى ، جـ ١:٩٥(مطبوع)، وأقسام الأخبار، ص ٢٠٥.

(٥) من الآية (١٢٤) فى سورة النحل . وهى فى المخطوط بدون الواو.

(*) هي : الاسم المضاف ، والفعل المضاف إليه ، وفاعل الفعل

المعنى. والثانى : أنّه تدخله السين وسوف فتخصه بأحدِ المحتملين[١] كما تدخل الألف واللام على الاسم النكرة فتخصه بأحد المحتملين ، كقولك : (رجل) فى احتماله (زيدًا) أو غير (زيد) فإذا دخل الألف واللام فقلت : (الرجل) صار للمعهود بعينه ، وبطل الاحتمال الذى كان قبلُ يصلح فيه للمعهودِ وغيره والوجه الثالث : لحاق لام الابتداء له فى باب (إنّ) خاصة ، كقولك (إنّ زيدًا ليفعل) ولا تلحق (فَعَلَ) هذه اللام ؛ لأنها للاسم وما ضارع الاسمَ[٢].

٧ - ودَلالة (يفعل) على الاشتراك بين الحاضر والمستقبل عند كثير من النحويين ، وهى للحاضر خاصّة فى موضوعها كما أن صيغة العموم بمعنى العموم خاصة إلاّ أن تصحبها قرينة فتخرج إلى الخصوص، فكذلك (يفعل) فى مذهب ابن السرّاج [٣](ت٣١٦). وكان يستدلّ على ذلك بأشياء منها : أنّ القائل[٤] إذا أطلق لفظة (يفعل)[٥] لم يفهم منها إلاّ معنى الحاضر نحو (فلان يصلى) و (فلان يأكل) وما أشبه ذلك. ومنها : أن الفعل قد قُصِدَ إلى أن ينقسم بقسمة الزمان ، وقسمةُ الزمان على ثلاثة أوجه :ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، فكذلك الفعل ، ومنها : أنّ عنايةَ الناس بوضع الأسماء والعلاماتِ للكائن الموجود أشدُّ من عنايتهم بما لم يكن، بدليل أنّهم يسمّون الولد إذا كان ولا يسمونه قبل أن يكون، فلا يجوز على هذا أن يضعوا علامة لما تقضى ولما لم يكن ولا يضعوا علامة للكائن[٦] الموجود.

وهذا المذهب هو الذى أختاره لما بيّنّا من العلل . فـ (يفعل) على مذهب [ابن] السراج إذا

---

(١) وهما الحال والاستقبال.

(٢) ينظر شرح السيرافى ، (المطبوع) جـ ٧٣:١.

(٣) لعل هذا رأى آخر لابن السراج ، أما ما جاء فى كتابه الأصول فى النحو، جـ ٣٩:١ فهو يوافق ما عليه أكثر النحويين.

وممن ذهب إلى أنّ الفعل المضارع يدل على الزمن الحاضر فقط عند تجرده من القرائن ابنُ الطراوة (ت ٥٢٨). ينظر نتائج الفكر في النحو ، لأبى القاسم ، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١) ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، (ليبيا - منشورات جامعة قا ريونس ، ١٣٩٨هـ) ، ص ١٢٠-١٢١، وابن الطراوة النحوى ، للدكتور عياد بن عيد الثبيتي ، (الطائف - مطبوعات نادى الطائف الأدبى ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ) ، ص ٢٣٠ ، والنحو الكوفى فى شرح القصائد السبع ، ص ٥٠.

(٤) فى المخطوط (القاتل) وما أثبته يقتضيه السياق.

(٥) فى المخطوط (يقتل). وما أثبته يقتضيه السياق.

(٦) فى المخطوط (الكائن) والأنسب ما أثبته.

أريد به الحاضر لم يحتج إلى قرينة ، وعلى مذهب غيره يحتاج إلى قرينة بأن يقال: (هو يفعل الآن) أو (فى هذا الوقت) أو (الساعة) أو ما أشبه ذلك.

٨*-١ – ولا يكون (يَفْعل) اسمًا وإن أعرب ، من قِبَل أنّه لو كان اسمًا لامانعَ له من جهة شَبَهِ الحرف لوقع يلى الأسماء كما يكون إذا سُمِّى به ، وكان يجوز (إنّ يَضْرِبَ ياتينا) كما يجوز (إنّ يزيدَ ياتينا).

٩*-٢ – ومعنى كلام الأخفش (ت٢١٥) فى امتناع الجرّ من الفعل ، من قوله «لأنّ الأفعال أدلة وليست الأدلة بالشىء الذى تدل عليه ، وأما (زيد) و(عمرو) فهو الشىء بعينه وإنما يضاف إلى الشىء بعينه لا إلى ما يدلّ عليه»(١) . فينبغى أن يقدم لتفسير هذا ما يُبين عنه ، وهو أن الدلالة على وجهين : دلالة تصريح ودلالة تضمين . فدَلالة التصريح هى التى يوضع فيها اللفظ لمعنى ينبئ عنه من جهة الوضع . ودَلالة التضمين هى التى تنبئ عن المعنى من جهة انعقاده بمعنى آخر لا من جهة الوضع . مثال ذلك(٢) دلالة (ضارب) على نفس الضارب من جهة الوضع لينبئ عنه على طريق العلامة الموضوعة له ، ويدلّ على المضروب ليس من هذه الجهة ولكن من جهة انعقاد معنى الضارب به من حيث لا يصحّ إلاّ به ، فيختلف الحكم فى هذين المعنيين من اختلاف وجه الدلالة، إذ كانت إحداهما من جهة وضع اللفظ ، والأخرى من جهة انعقاد المعنى بمعنى غيره . ولدلالة التصريح عشرة أحكام(٣) لا تجرى على دلالة التضمين ، والعلّة فى جميعها واحدة ، وهو أنه لا يضاف إلى المعنى فى دلالة التضمين ، ولا يثنى ، ولا يجمع ولا / يكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا معرفًا بالألف واللام ، ولا مخبرًا عنه ، ولا موصوفًا ، ولا ٤أ مصغّرًا، ولا منسوبًا إليه ، وكلّ ذلك ظاهر فى معاملة (الضارب) ، فإذا أضفت فقلت : غلام الضارب ، فلم تضف إلى (المضروب) ، وكذلك إذا ثنيت فقلت : الضاربان ، أو جمعت فقلت :

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١:١٤- ١٥ = (١:٣).**

*-٢ **نفسه (تحقيق هارون) جـ ١: ١٥ هـ (٤).**

(١) تقدم إيراد نص كلام الأخفش كاملاً فى هامش السؤال.

(٢) فى المخطوط (لا من جهة الوضع دلالة التضمين مثال ذلك) وقد وضع على قوله (مثال ذلك) علامة الإلغاء غير أن السياق يتطلبه ، لذلك أثبته ، وألغيت قوله (دلالة التضمين)، لأن السياق لا يتطلبه فلعله هو المقصود بالإلغاء.

(٣) فى المخطوط (عثر بأحكام) وما أثبته يقتضيه السياق. وينظر ما سيأتى فى الفقرة ٣٩ م٤.

الضاربون ، أو جعلته فاعلاً فقلت : جاء نى الضارب ، أو مفعولاً [1] فقلت : ذممت الضارب ، أو معرفًا فى قولك: الضارب ، أو مخبرًا عنه فى قولك : الضارب من شأنه كذا وكذا ، أو موصوفًا فى قولك : الضارب المرجوم ، أو مصغرًا فى قولك : ضويرب ، أو منسوبًا إليه فى قولك : ضاربىٌّ . فكل هذه المعانى [لا] ترجع إلى المضروب ، وإن دلّ (ضاربٌ) عليه.

ثم نظرنا فى دلالة الفعل فإذا هى لا تخلو من تصريح فقط ، أو تضمين فقط ، أو تصريح وتضمين . فالتصريح نحو : (زيد) ، والتصريح والتضمين نحو :(ضارب) ، [أما] والتضمين فقط فَلِكُلّ فعل ؛ لأن دلالته من جهة انعقاده بمعنى المصدر ، وهو لا يصرِّح بمعنى المصدر فصار على دلالة التضمين ، من أجل أن المعنى منعَقد بمعنى المصدر ، لم يوضع لينبئ عنه هذا اللفظ من جهة الوضع ولكن من جهة انعقاد المعنى ، فلمّا كان الفعل على دلالة التضمين لم يصلح فيه واحد[2] من الأحكام العشرة التى امتنعت فى (مضروب)[3] أن تجرى على معنى التضمين ، فالفعل لا يضاف إليه ، ولا يخبر عنه ، ولا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يجوز فيه شىء من تلك الأحكام ، والعلّة واحدة ، ولهذا قال الأخفش (ت٢١٥) : (لأنّ الأفعال أدلّة) بمعنى أنها تدّل دلالة التضمين ، وما كان على دلالة التضمين فلا يصلح أن يخبر عنه فيقال : هو الشىء بعينه ويصلح فى (زيد) أن يقال : هو الشىء بعينه ، وإنما يضاف إلى ما يصلح فيه هذا لا إلى ما لا يصلح فيه ، لأنّ دلالة التضمين لا يعتدّ بها فى تصاريف الكلام ، وإن كان يعمل عليها فى الاعتقاد.

١٠-*١ - ولا جرّ إلا بالإضافة ، لأن الإعراب فى قسمته على أنّ الرفع علامة للفاعل وما أشبه الفاعل ، والنصب علامة للمفعول وما أشبه المفعول ، والجرّ علامة للمضاف وما أشبه المضاف.

---

*١- **الكتاب ، حـ ١ :١٤ ، ١ : ١٥هـ٤.**

(١) فى المخطوط (ومفعولاً)، ولعل الصواب ما أثبته لتناسبه مع ما قبله وما بعده.

(٢) فى المخطوط (واحدة) والأولى ما أثبته.

(٣) فى المخطوط (ضارب) وما أثبته يقتضيه السياق.

٢- مسـائل[١] :

١١ - ما قسمة المبنى ؟

١٢ - ولِمَ بنى الاسم غير المتمكّن ؟

١٣ - ولِمَ بنى الفعل غير المضارع ؟ ولِمَ صار أصل كلّ فعل البناء ؟

١٤ - ولِمَ بنيت الحروف ؟

١٥ - ولِمَ بنى (أينَ) ؟ ولِمَ بنى على الحركة ؟ ولِمَ بنى على الفتح خاصّة ؟

١٦ - وهل قياس (كيف) قياس (أين) ؟

١٧ - ولِمَ جاز فى (حيثُ) البناء على الضمِّ والفتحِ ولمْ يجزْ مثلُ ذلك فى (أين) ؟

١٨ - ولِمَ بُنِىَ (أولاءِ) ؟ ولم بُنِىَ على الحركة ؟ ولِمَ بُنِىَ على الكسر ؟

١٩ - ولِمَ بنى (حذارِ) ؟ ولِمَ بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الكسرة ؟ وهل قياسُ (بَدَادِ) و(نزالِ) قياسُ (حذارِ) ؟

٢٠ - ولم بُنى (من قَبْلُ) و (من بعدُ) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الضمّة ؟

[١٧ -] ولم بنى (حيث) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الضمّة ؟

٢١ - ولِم بنى (كمْ) ؟ ولم بنى على الوقف ؟ وهل قياس (مَنْ) و(قَطْ) و(إذْ) قياس (كمْ) فى البناء ؟ ولم ذلك ؟

٢٢ - ولم بنى (ضَرَبَ) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الفتحة خاصّة ؟

٢٣ - ولم بنى (يا حكمُ) و(ابدأ بهذا أوّلُ) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى/ على الضمة؟ وهل قياس (ياحكمُ) قياس (من علُ) ؟ وما الفرق ؟ ٤ب

٢٤ - ولم بنى (اضربْ) فى الأمر ؟ ولم بنى على الوقف ؟ وهل قياسها فى الأفعال قياس (كمْ) و(إذْ) فى الأسماء ؟

٢٥ - ولم بنى (سوف) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الفتحة ؟ وهل قياس (ثمّ) قياس (سوف) ؟

---

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١٥:١(٣:١) ، وشرح السيرافى ، جـ ٤٥:١ (١٠٣:١ مطبوع)، وشرح الصفار ، ص ١١.

٢٦ - ولم بنيت باء الإضافة ؟ ولم بنيت على الحركة ؟ ولم بنيت على الكسرة ؟ وهل قياس لام الإضافة قياسها ؟ وما الفرق ؟ وما الخلاف فيها ؟

[؟ -](١) ولم بنى (منذ) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الضم ؟

٢٧ - ولم بنى (مِنْ) ؟ ولم بنى على الوقف ؟ وهل قياس (هل) و(بل) و(قد) قياس (مِنْ) ؟

٢٨ - ولم لا ضم فى الفعل وإنما البناء فيه على ثلاثة أوجه وفى الأسماء على الأربعة أوجه(٢) كما هو فى الحروف ؟.

٢-الجـــــواب :

١١*-١- المبنى على ثلاثة أوجه الاسم غير المتمكن، والفعل غير المضارع ، والحروف كلّها.

١٢*-١ - وإنما بنى الاسم غير المتمكن لأنه خرج إلى شبه الحروف ، فجعل على العلامة التى تنبئ عن تضمنّه معنى الحرف.

١٣*-١ - وبنى الفعل غير المضارع على أصل ما يجب للأفعال(٣)، إذ كلُّ فعل فأصله البناء، للاستغناء عن الإعراب فيه ، بأنه لا يُدلّ على المعانى المختلفة إلا بالصيَغ المختلفة . فأمّا

***-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٥ = (١ : ٣).**

(١) لم ترد عنه إجابة ، وفى شرح السيرافى ، جـ ١٦٨:١(مطبوع) أنها إذا كانت حرفا فبناؤها على أصل ما يجب للحروف ، وإن كانت اسما فهى فى معنى الحرف، وحركت لالتقاء الساكنين، وحركت بالضم ليتبع الضم فى الميم. وينظر الكتاب ، جـ ٢٨٧:٣(٤٥:٢).وقد أورد الرمانى هذا السؤال فى المجلد الثالث من الشرح ، (نسخة داماد) ص ٤٤٦أ ولم يُجب عنه أيضا.

(٢) المعروف فى تعريف مثل هذا العدد أن تدخل أداة التعريف على المضاف إليه وأجاز الكوفيون دخولها على المضاف والمضاف إليه معًا. ينظر شرح المفصل، جـ ٣٣:٦، وشرح الرضى ، جـ ١٥٦:٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل (ت ٧٦٩) ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، (مكة المكرمة - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمي ، ط ١ ، ١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ) ، جـ :٩٠. أما دخولها على المضاف فقط فقد قال عنه ابن عصفور « لا يجوز بإجماع من أهل البصرة والكوفة» شرح جمل الزجاجي ، لعلى بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩) ،تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، (العراق - إحياء التراث الإسلامى ، ١٤٠٠ - ١٤٠٢هـ) ، جـ ٢: ٣٧. وينظر الهمع ، جـ ٥ : ٣١٤ (جـ٢ : ١٥١).

(٣) ينظر المقتضب ، جـ ١:٢ ، والأصول فى النحو ، جـ ٥٠:١ وهذا رأى البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن الإعراب أصل فى الأفعال أيضًا. ينظر الإيضاح فى علل النحو ، ص ٧٨، والتبيين عن مذاهب النحويين ، ص ١٥٣، وشرح جمل الزجاجى ، جـ ٣٣٠:٢

الاسم فيستحق الإعراب لأنه يدل على المعانى المختلفة بصيغة واحدة ، إذ تارة يكون فاعلاً ، وتارة مفعولاً ، وتارة مضافًا(١) .

١٤*-١ - وأما الحروف فتستحق البناء لأنها كبعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبنى . وإنما الإعراب للاسم بكماله ، فمنزلتها بمنزلة (جع) من (جعفر).

١٥*-٢ - و(أيْنَ) مبنى ، لأن فيه معنى ألف الاستفهام ، وبنى على الحركة لالتقاء الساكنين، وعلى الفتحة خاصّة لأنّ ما قبل آخره ياء يثقل الكسر والضم بعدها(٢).

١٦*-٢ - وقياس (كَيْفَ) قياس (أين) ، لأن الحكم واحد والعلّة واحدة..

١٧*-٢ - و(حيث) مبنىٌ للزوم الإضافة له إلى الجمل التى تجرى مجرى الصلة ، فهو كـ(الذى) فى أنّه ناقص لا يجوز إلا بالجملة المُبيِّنَة عنه . وبنى على الحركة لالتقاء الساكنين . ويجوز فيه الضم والفتح ، أما الضم فلأنّه أشبه الغاية من جهة لزوم الإضافة فى المعنى كما يلزم الغاية(٣) . وأما الفتح فلأن قبل آخره ياء بمنزلة (كيف) ، و(أين) . ولا يجوز فى (كيف) و(أين) البناء على الضم كما جاز فى (حيثُ) للعلّة التى بيّنّا .

١٨*-٢ - و(أولاءِ) مبنى لأنه تضمن معنى الإشارة إلى الشىء بعينه بغير علامة من الحروف فصار بمنزلة ما تضمن حرف الاستفهام(٤) ، وبنى على الحركة لالتقاء الساكنين ، وعلى الكسرة بما يجب لكّل مبنى على حركة لم تعرض فيه علّة تخرجه عن أصله .

***-١ الكتاب ، جـ ١٥ = (١ : ٣) .**

***-٢ نفسه ، ص ١٥= (٤).**

(١) ينظر تأويل مشكل القرآن ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة ، (ت ٢٧٦) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، (المكتبة العلمية ، ط ٣ ، ١٤٠١هـ) ، ص ١٤، والإيضاح فى علل النحو ، ص ٦٩ ، ٧٧ ، ١٣٧، والصاحبى : ص ٧٦.

(٢) ينظر المقتضب ، جـ ١٧٣:٣، وإعراب القرآن، جـ ٣٥٤:١، وشرح السيرافى ، جـ ١ : ١٠٩(مطبوع)، والنكت ، جـ ١ : ١١١، وشرح جمل الزجاجى ، جـ ٢٣٧:٢. وفى شرح السيرافى ص ١١٢ عن بناء (جير) ونحوها أن الكسر هنا جاء على أصل ما يجب فى التقاء الساكنين ولم يحفلوا باستثقاله لقلته.

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ٢٨٥:٣(٤٤:٢)، والمقتضب ، جـ١٧٣:٣ ، ١٧٥، ١٧٨، جـ ٣٤٦:٣، وشرح السيرافى ، جـ ١٠٦:١(مطبوع)، والنكت ، جـ ١ : ١١٠، وشرح جمل الزجاجى ، جـ ٣٣٤:٢.

(٤) هناك تعليلات مختلفة لبناء اسم الإشارة مؤداها أنه تضمن معنى الحرف أو شابه الضمائر. ينظر ، عنها شرح السيرافى ، جـ١١٦:١، والنكت ، جـ ١١١:١، وأسرار العربية ، ص٣٣، وشرح المفصل،=

١٩*١- – و(حـذارِ) مـبنىّ لأنه فى مـوضـع الأمــر ، وحق الأمــر أن يكون بحـرف كـلام الأمر(١). وبنى على الحركة لالتقاء الساكنين ، والدليل على ذلك قوله (مه) و(صه)لمّا لم يلتق فيه ساكنان بُنِى على الوقف ، وأما الكسرة فلأنها من علامات التأنيث . وكل (فَعَالِ) المعدول فإنما يعدل عن المؤنث .

٢٠*١- – و(من قبلُ) و(من بعدُ) مبنىّ لأنه جرى على الغاية(٢) ، ومعنى الغاية أن تمامه الإضافة، فلمّا قُطِع عن المضاف صار كبعض الاسم(٣) . وبنى على الحركة لأنّ له أصلا فى التمكن مستعملاً(٤) ، كقولك : (من قبلٍ) و(من بعدٍ) إذا نكّرته ، و(رأيت زيدًا قبلَك) . وبُنِى على الضمة لأنه لما أُخرج عن الإعراب إلى البناء بنى على حركة لا تكون له فى حالة الإعراب/ ليُؤذن ٥أ
بخروجه إلى البناء . وكذلك (من علُ) .

٢١*١- – و(كم) بُنِى لأن فيـه مـعنى ألف الاسـتـفـهام ، وبُنِى على السكون على أصل مـا يجب البناء ، ولأنه لم يعرض فيه مـا يخرجه عن أصله . وقيـاس (مَنْ) و(قط) و(إذْ) قيـاس (كم) فى البناء ؛ لأنّ العلة واحدة(٥) .

٢٢*٢- – و(ضَرَبَ) مبنى لأنه فعل غير مضـارع . وكل فعل غير مضـارع مبنى ، لأنه جرى

---

*١- **الكتاب ، جـ ١: ١٥= (١:٤).**

*٢- **نفسه ص ١٦ = (٤).**

= جـ٣:١٢٩، وشرح جمل الزجاجى ، جـ ٢:٣٣٦. والحرف الذى تضمن معناه اسم الإشارة قيل : إنه غير منطوق به وقيل : منطوق به ، وهو لام العهد. ينظر التصريح بمضمون التوضيح (مع حاشية الشيخ يس) ، لخالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥) ،(بيروت – دار الفكر) ، جـ ١:٤٩.

(١) ينظر شرح السيرافى ، جـ ١:١٢٤، والنكت ، جـ ١:١١٢، وشرح المفصل ، جـ ٤:٥٠. ومن النحويين من يرى أن سبب بنائه مشابهته للأصوات نحو (غاق غاق). ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ، لأبى إسحاق : إبراهيم بن السرى الزجاج (ت ٣١١) ، تحقيق هدى محمود قراعة ،(القاهرة ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٩١هـ) ، ص ٧٢ .

(٢) ينظر المقتضب ، جـ ٣:١٧٤، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٩ ، وشرح السيرافى ، جـ١:١٣١(مطبوع)، والنكت ، جـ ١:١١٢ ، وشرح جمل الزجاجى ، ج٢:٣٣٥، وأسرار العربية ص ٣١.

(٣) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ٩٠ ، وشرح السيرافى ، جـ ١:١٣٣(مطبوع)، وشرح المفصل ، جـ ٤:٨٥ ، وشرح الرضى ، جـ ٢:١٠٢.

(٤) « وقيل : إنما بنيا على حركة لالتقاء الساكنين»، أسرار العربية ، ص ٣١.

(٥) يبدو لى أن قياس (قط) و (إذ) غير قياس (كم) ؛ لأنهما لم يتضمنا معنى حرف الاستفهام. وقد علّل لبناءِ(قطْ) بأنها اسم وقع موقع فعل الأمر فى أول أحواله فبنى كبنائه وذلك نحو قولك: (قطك درهمان)،=

على أصله من غير عارض يخرجه عنه . وبُنِي على الحركة لمقاربته المضارع من وجهين : أحدهما : أنه يوصف به كما يوصف بالمضارع فى قولك : (مررت برجل ضربنا) بمنزلة (يضربنا) فى الصفة . والوجه الآخر : أنه يقع موقعه فى (إنْ) إذا قلت : (إن ضربتَ ضربتُ) ، فهو فى موضع (إن تضربْ أضربْ)(١) . وبُنِي على الفتحة لأنه لما كان يطرد فى كل ماضٍ وجب أن تختار له الفتحة لأنها أخفُّ الحركات(٢) .

٢٣*١- – و(يا حكمُ) مبنى لأنه وقع موقع الكناية(٣) ، وذلك أنَّ المخاطبَ إنما يُخاطَب فى كل موضع بالكناية إلا فى النداء خاصة ، فبُنِي لوقوعه موقع المكنى(٤) ، وكلّ مكنّى من المضمرات مبنى ، وبُنِي على الحركة لأن له أصلاً فى التمكن ، وهو أحق بها من قولهم : (من علُ) لأن له أصلاً فى التمكن التام إذ يجرى بوجوه الإعراب الثلاثة ، وكذلك (ابدأ بهذا أولُ) ، وبُنِي على الضمِّ لأنّ له فى حال الإعراب فى النداء إذا قلت : (يا حكمنا) النصبَ ، وله الكسرُ فى حال الإضافة إلى النفس كقولك : يا حكمِ ، فلم يبق إلا الضم(٥) .

---

*١- الكتاب ، جـ ١ : ١٦ = (١:٤).
= فى معنى ليكفك درهمان ينظر شرح السيرافى ، جـ ١٣٨:١، والنكت ، جـ ١١٤:١، وشرح المفصل ، جـ١٣٠:٢، وقيل : إنها بنيت لمجيئها على حرفين. ينظر مغنى اللبيب عن كتاب الأعاريب ، لعبد الله بن يوسف بن هشام الأنصارى (ت ٧٦١) ، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ، ومحمد على حمد الله ، (دمشق – دار الفكر ، ط٢ ، ٣٨٤هـ)، جـ ١٩١:١، وأمّا (إذْ) فعللوا لبنائها أنها مفتقرة إلى ما بعدها، وأصبحت معه بمنزلة الاسم الواحد، وصارت بدونه كبعض الاسم وبعض الاسم لا يبنى. ينظر شرح السيرافى ، جـ ١٤٠:١، والنكت ، جـ ١١٥:١، وشرح المفصل ، جـ٩٥:٤، وشرح جمل الزجاجى ، جـ ٣٣٨:٢.

(١) هذا هو تعليل سيبويه فى الكتاب . وينظر المقتضب ، جـ ٢:٢، وشرح السيرافى ، جـ ١٤٦:١(مطبوع)، وشرح المفصل ، جـ ٤:٦.

(٢) ينظر شرح السيرافى ، جـ ١٤٥:١ ، وأسرار العربية ، ص ٣١٦، وشرح المفصل ، جـ ٥:٦، وشرح جمل الزجاجى، جـ ٣٣٣:٢.

(٣) يقصد بالكناية الضمير.

(٤) ينظر المقتضب ، جـ ٢٠٤:٤، وشرح السيرافى ، جـ ١٥١:١(مطبوع)، وشرح المفصل ، جـ ١٢٩:٢.

(٥) تقدم فى الأسئلة قوله : ولم بنى (يا حكم) و(ابدأ بهذا أولّ)؟ ولم بنى على الحركة ولم بنى على الضمة؟ وهل قياس (يا حكم) قياس (من علُ) ؟ وأنت تراه وفَّى الإجابة عن (يا حكم) أما (من عل) و(ابدأ بهذا=

٢٤*-١ - و(اضربْ) فى الأمر مبنى لأنه فعل غير مضارع (١)، وبُنِى على الوقف على أصل البناء ، وقياسه فى الأفعال قياس (كم) و(إذْ) فى الأسماء(٢) بما يجب له من البناء على الوقف(٣) .

٢٥*-١ - و(سوف) مبنيٌّ لأنه حرف ، وبنى على الحركة لالتقاء الساكنين ، وعلى الفتحة لأن قبلَ آخره واو. وقياس (ثُمَّ) قياس (سوف) لكره(٤) التضعيف فيعدل به إلى أخفّ الحركات.

٢٦*-١ - وباء الإضافة مبنية لأنها حرف ، وبُنِيَت على الحركة لأنه لا يبتدأ بساكن ، وهى مبتدأ بها . وبُنِيت على الكسر للزومها معنى الإضافة وعمل الجرّ فَجُعِلَ فيها الحركةُ التى تؤذن بهذا المعنى(٥) . فأما لام الإضافة فمِنَ النحويين من يجريها مجرى باء الإضافة(٦) ، ومنهم من يقول : أصلها الفتح وإنما كسرت مع الظاهر فى غير النداء للفرق بينها وبين لام الابتداء(٧) ، وجرى ذلك عليها لأنها قد تخرج عن الإضافة المحضة إلى التعجب والإستغاثة فجرت مجرى

***-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٧ = (٤:١).**

= أول) فلم يوفهما حقهما. وينظر عنهما الكتاب ، جـ ٢٨٧:٣ - ٢٨٩(٢: ٤٥ - ٤٦)، وشرح السيرافى جـ ١٤٨:١، ١٥١، والنكت ، جـ ١١٥:١، وشرح المفصل ، جـ ٨٥:٤.

(١) هذا على رأى البصريين أما الكوفيون فيرون أنّ الأصل فى الأفعال الإعرابُ وأن فعلَ الأمر معربٌ ، ينظر الإيضاح فى علل النحو ، ص ٧٧، وشرح السيرافى ، جـ ٩٠:١ ، والإنصاف فى مسائل الخلاف ، جـ ٥٢٤:٢، والتبيين عن مذاهب النحويين، ص ١٥٣، ١٧٦، والنحو الكوفى فى شرح القصائد السبع ، ص١٧٢.

(٢) فى المخطوط (فى الأفعال الأسماء) ، وكلمة (الأفعال) مقحمة.

(٣) ينظر شرح السيرافى ، جـ ١: ١٥٨(مطبوع)، النكت ، جـ ١١٧:١.

(٤) فى المخطوط هكذا (الـكره). وفى شرح السيرافى ، جـ ١٥٩:١(مطبوع) « كرهوا كسرها ، [أى الميم الأخيرة] ، للتضعيف فيها والضمة قبلها».

(٥) ينظر شرح السيرافى ، جـ ١: ١٦٠(مطبوع) ، وسر صناعة الإعراب ، لأبى الفتح : عثمان بن جنى (ت٣٩٢) ، تحقيق الدكتور حسن هنداوى ، (دمشق - دار القلم ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ)، جـ ١٤٤:١، والنكت ، جـ١١٧:١، وشرح المفصل ، جـ ٢٢:٧.

(٦) ينظر اللامات ، لأبى القاسم : عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى(ت ٣٣٧) ، تحقيق الدكتور : مازن المبارك ، (دمشق - دار الفكر ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ) ، ص ٨٣ ، وحروف المعانى والصفات ، للزجاجى أيضا ، تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود ، (الرياض - دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠٢هـ) ، ص ٤٩ ، ٥٢ ، وسر صناعة الإعراب ، جـ ١٤٤:١.

(٧) ينظر المقتضب ، جـ ٢٥٤:٤، وشرح السيرافى ، جـ ١٦٠:١(مطبوع) ، وسر صناعة الإعراب، جـ١: ٣٢٥، والنكت ، جـ ١: ١١٥، وشرح المفصل ، جـ ٧: ٢٦.

كاف التشبيه فى خروجها إلى معنى الاسم ، ووجب لها البناء على الفتح بمثل ما وجب لكاف التشبيه ، وهذا مذهب سيبويه(١) .

٢٧*-١ – و(هل) مبنىّ لأنه حرف ، وبُنِى على السكون بما يستحقه كل مبنى جرى على أصله . وقياس (بل) و(مِنْ)(٢) قياس (هل) لأن العلة واحدة .

٢٨*-١ – ولا ضم فى الفعل لأنه لم يجئ ثالث سوى المضارع ، فالقسمة قد أوجبت له البناء على ثلاثة أوجه:الفتح للماضى ، والوقف لفعل الأمر غير المضارع . والكسر لالتقاء الساكنين . فهذا حكم اقتضته قسمة الفعل فى الماضى والمستقبل والحاضر ، فلم يكن فيه بناءٌ على الضمّ لهذه العلة ؛ إذ المضارع معرب والماضى مبنى على الفتح وفعل الأمر مبنى على الوقف(٣) فإن التقى فيه ساكنان حرّك بالكسر نحو : ﴿ قُمِ اللَّيْلَ ﴾(٤) .

٣- مسائل فى التثنية والجمع*-١:(٥)

٢٩ – ما يلحق الاسمَ فى التثنية ؟

٣٠ – ولِمَ كان الرفع بالألف على خلاف ما تقتضيه الأصولُ من جعله بالواو ؟

٣١ – وهلاّ جعل النصب بالألف إذ الفتحة منها ! وما معنى قوله / : (ليكون مثله فى ٥ب

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١ : ١٧= (١ : ٤)**.

(١) قال سيبويه :« هذا باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله. فمن ذلك قولك : لِعبد الله مالٌ ، ثم تقول : لك مالٌ ... وذلك أن اللام لو فتحوها فى الإضافة لا التبست بلام الابتداء...». ينظر الكتاب ، جـ٢:٣٧٦(٣٨٩:١).

(٢) مرّ فى السؤال ، وهل قياس (هل) و(بل) و(قد) قياس (مِنْ) ؟ ويلاحظ هنا أنه قد وضع (هل) مكان (مِنْ) ، لأن علّة بنائهما واحدة فلم يلتزم بما ورد فى السؤال، ولم يعرض للإجابة عن (قد).

(٣) ينظر شرح السيرافى ، جـ ١٧١:١(مطبوع).

(٤) من الآية الثانية فى سورة المزمل.

(٥) وينظر : شرح السيرافى ، جـ١ : ٢١٤ (مطبوع).

الجمـع)[١]، وقوله : (وكان مع ذا أن يكون تابعًا لما الجرة منه أولى)[١]؟ وهلاّ تبع الرفعُ الجرَّ إذا جعل النصب بالألف ! .

٣٢ - ولم زيدت النون فى التثنية ؟ ولم كُسِرَت ؟

٣٣ - وما الألف فى التثنية ، أهى حرف إعراب أم إعراب ؟ وما الخلاف فيها والصواب ؟

٣٤ - وما يلحق المذكر فى جمع السلامة ؟ وكم فى الواو من علامة ؟ ولم فُتِحتِ النـون فى الجمع؟

٣٥ - وما يلحق المؤنث فى جمع السلامة ؟ ولم كان النصب والجر بالكسر فى جمع المؤنث؟ وما نظير الياء فى جمع المذكر من جمع المؤنث ؟ وما الخلاف فيه ؟

٣- الجـــواب :

٢٩*١- - يلحق الاسم فى التـثنيـة ألف ونون فى الرفع وياء ونون فى النصب والجـر ، كقولك (مسلمان) فى الرّفع ، و (مسلمَين) فى النصب والجرّ.

٣٠*١- - وإنما كان الرفع بالألف دون الواو للفصل بين التثنية والجمع ؛ إذ الألف لا يكـون ما قبلَها إلاّ مفتوحاً فاقتضى ذلك أن تختصّ بأحد الياء ين من التثنية والجمع ؛ لئلا يُبْنى الكلام على اللبس . ووجب أن تكونَ الألفُ للتثنية لأنها أخفّ من الجمع كما أن الواحد أخفُّ من التثنية ، فهى على ثلاث مراتب، وأخفّها الواحد ثم التثنية ، ثم الجمع . فقد بان أن الألفَ يجب أن تختصّ التثنيةَ دون الجمع.

٣١*١- - ولم يجز أن يُجعلَ النصبُ بالألفِ على الأصول الصـحـيحـة لأنه يجب منه أن يكون الرفع تابعًا ، ولا يجوز أن يكون ذلك ؛ لأن الرفع أوّل فلا يكون تابعًا . ولا يجوز أن يكون الرفع بالألف والنصب تابعًا للعلامة بالألف لأمرين : أحدهما : أن يكون مثله فى الجمع ؛ أى

---

*١- **الكتاب ، جـ ١ : ١٧= (١: ٤).**

(١) قال سيبويه فى أثناء الحديث عن نصب المثنى : « ولم يجعلوا النصب ألفًا ليكون مثله فى الجمع، وكان مع ذا تابعًا لما الجر منه أولى، لأن الجر للاسم لا يجاوزه».

يكون تابعًا فى التثنية لعلامة الجرّ كما هو فى الجمع ليشاكل ولا يبنى على التنافر. والوجه الآخر: أن يتبع الأقوى فى الاسم وهو الجرُّ إذ هو له لا فى غيره. والرفع مشترك بينه وبين الفعل(١).

٣٢*-١ – والنون فى التثنية زائدة عِوضًا من الحركة والتنوين ، والدليل على أنها عِوض منهما أنّها تحذف فى الإضافة كما يُحذف التنوين فتقول :(غلاما زيد) كما تقول :(غلامُ زيد)؛ لأنّ المضاف يعاقب النونَ فى موضعها كما يعاقب التنوينَ فى موضعه ، وتثبت النونُ مع الألف واللام كما تثبت الحركة لأن الألفَ واللامَ فى أوّل الاسم ، والنونُ فى آخره ، فلا يمتنع ثبوتُهما معًا كثبوت الحركة مع الألف واللام. ويمتنع ثبوت التنوين مع المضاف لأنه لا يكون حرفان فى موضع حرف واحد(٢).

ونون التثنية مكسورة على أصل الحركة لالتقاء الساكنين مع ما يقتضى لها ذلك من قوتها على التنوين.

٣٣*-٢ – والألف فى التثنية حرف إعراب ، وفيه إعراب ؛ لأنه آخرُ الكلمة فيما صيغت عليه يتغير بحسب العامل. وكلّ آخر كلمة فيما بُنيتْ عليه يتغير بحسب العامل فهو حرف إعراب. هذا مذهب سيبويه(٣). وقد أفصح بأنّ الألفَ حرفُ إعراب ودلّ على أنَّ فيها إعرابًا

***-١ الكتاب، جـ ١: ١٧ – ١٨ = (١ :٤).**

***-٢ نفســه ، ص ١٨ = (٥).**

(١) ينظر الإيضاح فى علل النحو ، ص ١٢٣، وشرح السيرافى ، جـ ١:٢١٥–٢١٨(مطبوع)، والنكت ، جـ ١:١١٨–١٢٠، وشرح المفصل ، جـ ٤:١٣٨، وفيها تفصيل واسع. ولابن جنى تعليل آخر. ينظر سر صناعة الإعراب ، جـ ٢:٧١٧–٧١٨.

(٢) هناك آراء متعددة حول العلاقة بين التنوين والنون التى تلحق المثنى والجمع ، وحول حذف التنوين مع الألف واللام وبقاء تلك النون. ينظر الكتاب ، جـ ١:١٧، ١٨٤، ٢:١٨٦،(١:٤، ٩٤، ٣٤٩) ، والمقتضب ، جـ ١:١٤٣، ٤:١٤٤، وشرح السيرافى ، جـ ١:٢٢٦(مطبوع) ، وسر صناعة الإعراب ، جـ ٢:٤٤٩، وأسرار العربية ، ص ٥٤، والتبيين عن مذاهب النحويين ، ص ٢١١، وشرح المفصل ، جـ ٤:١٤٠، وشرح جمل الزجاجى ، جـ ١:١٥٢، والبسيط فى شرح جمل الزجاجي ، لابن أبى الربيع : عبد الله بن أحمد الإشبيلى (ت ٦٨٨) ، تحقيق . الدكتور عياد بن عيد الثبيتى ، (بيروت – دار الغرب الإسلامى ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ) ، جـ ١:٢٥٦.

(٣) ينظر ما تقدم فى فقرة (٢)م١.

بقوله : (وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة)[١]. وهذان[٢] القسمان هما اللذان فيهما إعراب . وهذا المذهب أيضا مذهب الجرمىّ(ت ٢٢٥) : والإعراب تغيّر آخر الكلمة فيما بنيت عليه بعامل. وهو الانقلاب من حال إلى حالٍ بوجوه الإعراب[٣].

وخالف فى ذلك الأخفش(ت ٢١٥) فزعم أنه ليس فيها حرفُ إعراب ، لأن الإعرابَ عنده الحركاتُ التى تتعاقب بحسب العوامل ، وليس ذلك فى التثنية ، ولا يكون حرفُ إعراب لا إعراب فيه[٤].وقد بيّنّا فساد هذا المذهب[٥]. وكان / ابن السراج (ت ٣١٦) يقول : (فيها إعراب ٦أ
من غير [حرف] إعراب). ويذهب إلى أنّ حرف الإعراب هو الحرف المهيأ للإعراب ، بمعنى أنّه لو كان فى الكلمة إعراب لكان فى ذلك الحرف ، ويذهب إلى أن (يفعلان) ليس فيه حرف إعراب ، لأنه ليس فيه حرف مهيأ للإعراب ، بمعنى أنّه لو كان فى الكلمة لكان فيه. ويقول : فى (منْ) حرف إعراب ؛ لأنك لو جعلتها اسمًا لقلت :(هذا مِنٌ قد أقبل)[٦]. وهذا المذهب يخالف سيبويه فيما يعبّر عنه بحرف إعراب. وليس يتحصّل منه خلاف فى المعنى[٧].

---

(١) الكتاب ، جـ ١٣:١= (٣:١) ، والمقتضب ، جـ ١٥١:١.

(٢) فى المخطوط (هذا) وما أثبته يقتضيه السياق.

(٣) جاء فى المقتضب ، جـ ١٥١:٢:« وكان الجرمى يزعم أن الألف حرف إعراب ؛ كما قال سيبويه. وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب». وينظر الإيضاح فى علل النحو ، ص ١٤١، والخصائص ، لأبى الفتح عثمان بن جنى (ت ٣٩٢) ، تحقيق محمد على النجار، (بيروت – دار الهدى للطباعة والنشر ، ط ٢) ، جـ ٧٣:٣، وسر صناعة الإعراب ، جـ ٦٩٥:٢، ٧١٣ ، الإنصاف فى مسائل الخلاف ، جـ ١: ٣٣(م ٣)، والتبيين عن مذاهب النحويين ، ص ٢٠٤، وشرح المفصل، جـ ١٤٠:٤، وأبو عمر الجرمى ، للدكتور محسن سالم العميرى ، رسالته للماجستير ، (مكة المكرمة – جامعة أم القرى – مركز البحث العلمى ، ١٣٩٩هـ) ، ص٧٥ ، ١٧٢.

(٤) ينظر هامش الكتاب ، جـ ١٨:١(تحقيق هارون) وأضاف الرمانى فى آخر هذه الفقرة : أن الأخفش قال: « فى التثنية والجمع دليل الإعراب من غير إعراب» ، وينظر المقتضب ، جـ ١٥٢:٢، والإيضاح فى علل النحو ، ص ١٣٠، ١٤١، وسر صناعة الإعراب ، جـ ٦٩٥:٢، ٧١٠، والإنصاف فى مسائل الخلاف، جـ٣٣:١(م ٣) ، والتبيين عن مذاهب النحويين ، ص ٢٠٤ ، ١٩٣، وشرح المفصل ، جـ ١٣٩:٤.

(٥) لعله فى كتاب آخر.

(٦) ينظر ما تقدم فى فقرة (٢)م١.

(٧) وقد نُسِبَ إلى ابن السراج أنّه موافق لسيبويه ، ينظر شرح المفصل ، جـ ١٣٩:٤.

وكـان الزيادى[١](ت ٢٤٩) يزعم أن الألف والياء فى التثنية إعراب من غير حرف إعراب، فيجعل ذلك بمنزلة النون فى (يفعلان)، و(تفعلون)[٢]. وهذا خطأ من أجل أنّ البيان الذى يقع التغيير فيه بحسب العامل هو فى آخر الكلمة فيما بُنيت عليه ، كما هو فى الواحد ، وليس كذلك (يفعلان) ؛ لأن اللام هى آخر الكلمة فيما بُنيت عليه ، والألف اسم مضموم إلى الفعل ، فليس فى آخر الكلمة فيما بنيت عليه تغيير بعامل. وإنّما النون زيدت بعد ألف الإضمار من غير أن يكون حرف إعراب وجعلت إعرابًا، بثبوتها يكون الرفع ، وبحذفها يكون الجزم والنصب[٣]. وقال الأخفش :(فى التثنية والجمع دليل الإعراب من غير إعراب) وليس يلزمه على ما أعطى من دليل الإعرابِ أن يكون إعرابًا، لأن دليل الإعراب قد يكون باختصاص الاسم بوجه من [و]جوهه بعينه كاختصاص (هو) بالرفع. و(إياه) بالنصب. وليس الاسم بكماله بإعراب[٤] وفيه دليل الإعراب.

٣٤*-١- ويلحق المذكر فى جمع السلامة واو ونون فى الرفع، وياء ونون فى النصب والجرّ. وفى الواو ثلاث علامات : علامة الجمع ، وعلامة الرفع ، وعلامة التذكير[٥]. وكل ما ذكرناه فى التثنية فمثله فى جمع السلامة . والنون فى الجمع مفتوحة للفرق بين التثنية والجمع

١-* الكتاب ، جـ ١ : ١٨= (١: ٤ - ٥).

(١) هو أبو إسحاق ، إبراهيم بن سفيان ، ويتصل نسبه بزياد بن أبيه ، ولذلك قيل له : الزيادى ، وهو من نحويي البصرة. قرأ كتاب سيبويه ولم يتمه ، وله من الكتب : شرح نكت كتاب سيبويه وقد خالفه فى مواضع قال السيرافى : إنه ذكرها فى شرحه للكتاب ، أخذ عن الأصمعى وغيره ، وممن أخذ عنه المبرد. وكانت وفاته سنة ٢٤٩هـ. ينظر أخبار النحويين البصريين ، ص ٩٧ ، والفهرست ، ص ٨٦ ، وتاريخ العلماء النحويين ، ص ٧٩ ، ونزهة الألباء ، ص ١٥٧ ، ومعجم الأدباء ، جـ ١ : ١٥٨.

(٢) ينظر سر صناعة الإعراب ، جـ ٢: ٦٩٥، ٧١٦، وأسرار العربية ، ص ٥٢ ، وشرح المفصل ، جـ٤: ١٤٠، وهذا الرأى فيها منسوب إليه وإلى الفراء وقد نسب إلى الكوفيين عمومًا. ينظر الإيضاح فى علل النحو، ص ١٣٠، ١٤١، والإنصاف فى مسائل الخلاف ، جـ ١: ٣٣ (م ٣).

(٣) ينظر الإيضاح فى علل النحو ، ص ١٣٢ - ١٣٤ .

(٤) فى المخطوط (إعراب) ولعل الصواب ما أثبته. وإلا لزم النصب ، لأنه خبر (ليس).

(٥) ينظر شرح المفصل ، جـ ٥: ٧ ، فقد ذكرت تلك العلامات ومعها ثلاث علامات أخرى هى : السلامة ، والقلّة ، وحرف الإعراب.

مع ثقل الكسر بعد الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها[١]. وكلّ واحد من هذين الوجهين يقتضى لها الفتح ، فهو واجب بأوكد الأمر لاجتماع السببين اللذين لو انفرد أحدهما وجب الحكم ولكن لا يكون أوكدَ وألزَمَ إلا باجتماع السببين .

٣٥*-١ - ويلحق المؤنث فى جمع السلامة ألف وتاء مضمومة فى الرفع ومكسورة فى النصب والجرّ، وإنما وجب أن يكون النصب تابعًا للجرّ ليجرى على حدّ المذكّر إذ هو نظيره فى الجمع وهو فرع على جمع المذكر يقتضى أن يكون على حدّه فلهذا جاء : ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَٰوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ ﴾[٢].على كسر التاء فى موضع النصب وهو من القياس اللازم ، ونظير الياء فى جمع المذكر من جمع المؤنث التاءُ فهى[٣] نظيرتها فى أنّها حرفُ إعراب ، والتاء المكسورة نظيرة الياء فى أنها حرف إعراب فيها إعراب ، وخالف فى ذلك الأخفش (ت ٢١٥)، لأنه أجراه على أصله فقال : ليست التاء نظيرةَ الياء[٤] ، إذ لم تكن عنده الياء حرفَ إعراب . وقد بينّا الصواب فى ذلك على مذهب سيبويه[٥] .

٤- مسـائل [٦] :

٣٦ - ما يلحق الفعل فى تثنية الضمير ؟

٣٧ - ولم كان الألف اسمًا على أكثر مذاهب العرب وحرفًا على مذهب بعضهم ؟

٣٨ - ولم لا يجوز أن يكون الألف حرف إعراب على المذهبين جميعا ؟ ولم زيدت النون ؟ وهلاّ

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٨=(١: ٥)

(١) ينظر شرح السيرافى ، جـ ١: ٢٣٢(مطبوع)، وسر صناعة الإعراب ، جـ ٢: ٤٨٨، وأسرار العربية ، ص ٥٥ ، وشرح المفصل ، ج ٤: ١٤١.

(٢) من الآية (٤٤) فى سورة العنكبوت.

(٣) فى المخطوط (فى) ولعل الصواب ما أثبته.

(٤) نص كلام الأخفش هو : « ليست التاء نظيرةَ الواو والياء ، إنما الكسرة نظيرة الياء ، والضمة نظيرة الواو، ألا ترى أنك لو سمعت (مسلمات) لم تدلك التاء على رفع ولا جر كما تدلك الواو والياء». الكتاب ، جـ ١: ١٨ هامش ٤(تحقيق هارون). وفى معانى القرآن ، لأبى الحسن : سعيد بن مسعدة للأخفش ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، (الكويت ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ) ، جـ ١: ١٦٤ عن (عرفات) « وإنما صرفت لأن الكسرة والضمة فى التاء صارت بمنزلة الياء والواو فى (مسلمين) و(مسلمون) لأنه تذكيره» جـ ١: ١٦٤، وينظر شرح السيرافى ، جـ ١: ٢٤٠(مطبوع).

(٥) ينظر ما تقدم فى الفقرة(٣٢)م٢.

(٦) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٩= (١: ٥) ، وشرح السيرافى ، جـ ١: ١٥٢(مخطوط) وإلى هنا انتهى الجزء المطبوع منه ، والإحالة فيما سيأتى ستكون إلى المخطوط دون إشارة.

كانت حرفَ إعراب كما كانت الألف فى الاسم حرفَ إعراب ؛ إذ فيها البيان عن وجوه الإعراب كما فى الألف ذلك؟

٣٩ - وما معنى قوله :/(لم ترد أن تثنِّىَ «يفعل» هذا البناء)[١]؟ وما حكمه لو أردت تثنية (يفعل)؟ ولم وجب فيه (يفعلان) و (تفعلين)؟ وهلاّ لزم ذلك من لمْ يجعل الألفَ تثنيةَ الضمير؟ ٦ب

[٣٨-] وما حرف الإعراب فى (يفعلان)؟ ولِمَ لا حرف إعراب فيه؟ وما معنى قوله : (لم يجعلوا النون حرفَ إعراب إذ كانت متحركة ولا تثبت فى الجزم)[٢]؟ فهل هذا دليل على صحة الحكم أم علّة للمحكوم فيه؟

[٣٧-] ولم وجب أن الألفَ بمنزلة التاء فى (قلت) على مذهب أكثر العرب وبمنزلة التاء فى (قالت) على مذهب بعضهم؟

٤٠ - وأى المذهبين أقيس؟

٤١ - ولِمَ وجب أن يكون الإعراب فيه بالحرف[٣] دون الحركة؟

٤٢ - ولِمَ وافق النصب الجزمَ فى هذا، ولَمْ يجب مثل ذلك فى المعتلّ؟

٤٣ - وما يلحق الفعل فى جمع ضمير المذكر فيه؟ ولِمَ كانت النون مفتوحةً؟ ولِمَ وجب أن تكون زيادتها كزيادتها فى التثنية؟

٤٤ - وما يلحق الفعلَ المضارعَ إذا خوطب به المؤنث؟ وما الياء (فى تفعلين) اسم أم حرف؟ وما النون؟[٤]

٤٥ - وما يلحق الفعلَ المضارعَ فى جمع ضمير المؤنث فيه؟ ولم كانت نونًا مفردة؟.

٤٦ - ولِمَ سكن لام (يفعلْن)؟ وهل هو مبنى أم معرب؟ ولم وجب أنّه مبنىّ؟ ولم استوى اللفظ فى العوامل الثلاث من (هن يفعلْن) و (لم يفعلْن)، و(لن يفعلْن)؟ وما نظير بناء (يفعلْنَ) من قولهم :(هلاّ تفعلَنَّ) ؟ ولم بنى (هل تفعلَنَّ)؟

[٣٨-] ولِمَ لا يصح أن يثنى الفعل ولا يجمع؟

---

(١) قال سيبويه : « واعلم أنّ التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلَين لحقها ألفٌ ونون ، ولم تكن الألف حرفَ الإعراب ، لأنك لم ترد أن تثنى (يفعل) هذا البناء فتضمّ إليه (يفعل) آخر».

(٢) الكتاب ، جـ ١:١٩= (١:٥).

(٣) فى المخطوط (الحرف). وما أثبته يتفق مع ما جاء فى الجواب.

(٤) ينظر عن النون الفقرة (٣٨) من الجواب.

الجـواب :

٣٦*-١ - يلحق الفعلَ فى تثنية الضمير فيه ألفٌ ونونٌ فى الرفعِ وألفٌ مفردةٌ فى النصبِ والجزمِ، كقولك (يفعلان) فى الرفع، و (لم يفعلا) فى الجزم ، و(لن يفعلا) فى النصب.

٣٧*-١ - والألف اسم للضمير المثنى على مذهب أكثر العرب ، لأنها تثبت فى موضع الضمير وتسقط فى الموضع الذى يسقط الضمير. تقول :(يقوم أخواك) ؛ لأنه لا ضمير فيه ، وتقول : (أخواك يقومان) ، فَتُثْبِتُ العلامةَ لأنّه موضع ضمير بما تقدم من الذكر. والألف فى (يفعلان) حرفٌ على مذهب بعض العرب ، وهم الذين يقولون :(أكلونى البراغيث)[(١)]. وإنما زيدت لتؤذن بأنّ الفاعلَ مثنًّى كالتاء فى (قالتْ) فى أنّها حرف يُؤذن بأنّ الفاعلَ مؤنث. فأمّا على مذهب الآخرين فالألف بمنزلة التاء فى (قلْتُ) فى أنها اسم للمضمر.

٣٨*-١- وليست الألف فى (يفعلان) حَرْفَ إعراب على المذهبين جميعًا ؛ لأنّه لم يثنّ الفعلُ ، وإنما لحقته علاماتٌ تؤذن بالمعنى فى غيره ، فَمَنْ جَمَعَ الضمير فإنما هو على اسم ضمّه إلى لفظ الفعل ، ومن أتى بألف التثنية فإنما[(٢)] أتى بعلامة تؤذن بأن الفاعل مثنى وإنّما حرف الإعراب آخر الكلمة فيما بنيت عليه مما فيه دليل على وجه من وجوه الإعراب بالحركات أو الانقلاب وليس ذلك فى ألف (يفعلان)، ولا فى النون ؛ لأن النون جاءت بعد فصل الفعل بما ليس منه فلم تكن آخرَ الكلمة فيما بنيت عليه ، والدليل على صحّةِ الحكمِ بأنّ النونَ ليست حرفَ إعراب أنهّا متحركةٌ بحركة لا تنبئ عن وجهٍ من وجوه الإعراب، ولو كانت حرفَ الإعراب وهى متحركةٌ لكانت حركتُها تنبىء عن وجهٍ من وجوه الإعراب. وإنّما زيدت النون لتكون إعرابًا ، فيكون فى ثبوتها علامةٌ للرفع، وسقوطُها علامةٌ للجزم والنصب.

٣٩*-١ - ومعنى قوله :« لم ترد أن تثنِّىَ (يفعل) هذا البناء »[(٣)] أنَّ الفعل لا يثنى أصلاً،

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٩ = (١: ٥).

(١) عزيت هذه اللغة إلى طيِّىء وإلى أزد شنوءة وإلى بنى الحارث بن كعب ، ينظر البحر المحيط ، جـ٦:٢٩٧، وشرح ابن عقيل ، على ألفية إبن مالك ، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩) ، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، (دار الفكر ، ط١٥، ١٣٩٢هـ) ، جـ ١: ٤٦٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ، جـ ١: ٣٩٤، والتصريح على التوضيح ، جـ ١:٢٧٥، وظاهرة التأويل فى إعراب القرآن، للدكتور محمد عبد القادر هنادى ، (مكة المكرمة ، مكتبة الطالب الجامعى ، ط ١ ،١٤٠٨هـ)، ص ٥٢.

(٢) فى المخطوط (فلما) ، وما أثبته يقتضيه السياق.

(٣) تقدم إيراد نص سيبويه فى هامش السؤال.

وإنما يثنى الضمير فيه أو يؤتى بعلامةٍ تؤذنُ بأن الفاعل مثنى. ولو أردت تثنية (يفعل) لقلت: (يفعلان) و(يفعلَيْن) كما تقول فى تثنية (يزيد) : (يزيدان) و (يزيدَيْن). وذلك / إذا جعلته اسمًا، ٤٧أ
فأما إذا كان فعلاً فلا يثنى.

وإنّما لم تجز تثنية الفعل لأن دلالته دلالة التضمين[1] كما أنّ دلالة (ضارب) على (مضروب) دلالة التضمين فلا يجوز فى المدلول عليه دلالة تضمين عشرةُ أحكام علّتها واحدة وهى أن [ما] دلالته دلالة التضمين ، فلا يثنى ، ولا يجمع ،ولا يعرّف،ولا يضاف ، ولا يخبر عنه،ولا يكون فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا مصغرًا ، ولا موصوفًا ، ولا منسوبًا إليه. وحقيقة دلالة التضمين أنها من جهة تعليق المعنى بغيره ، فلما كان معنى (ضارب) إنّما يدل على (المضروب) من جهة تعلق معناه ، لا من جهة أن هذه الكلمة وضعت له كان مدلول التضمين فى (ضارب) هومدلول(*) التصريح فى قولك :(مضروب) لأن قولك:(مضروب) جُعِل على طريق الإشارة إلى المعنى الذى فى نفس المخاطب ، ولم يُجعل (ضارب) على طريق الإشارة إلى معنى (مضروب) ، وإنّما جُعل على طريق الإشارة إلى معنى الفاعل للضرب. فأمّا (يفعل) فليس دلالته دلالةَ الإشارة أصلاً ، وإنما دلالته دلالةَ الإفادة [2]كدلالة الجملة. ومع ذلك فإنّ دلالة الإفادة فيه على جهة التضمين بمعنى المصدر ، وهو تعليق الإفادة بمعنى المصدر، فانفصل الفعل من دلالة الاسم بوجهين : أحدهما : أن دلالتَه دلالةُ الإفادة لما لا يعلمه المخاطب[وأنه]على جهة التضمين بمعنى المصدر،فخرج عن التصريح من الوجهين جميعًا ، أن دلالته دلالةُ الإفادة كدلالة الجملة وليس ذلك[3] بتصريح بالمعنى ، والآخر : أنّه من جهة تعليقه بالمصدر حصل[4] على دلالة التضمين ، وحصل الاسم الذى هو صفة على دلالتين : دلالةِ التصريح ، ودلالةِ التضمين كما ذكرنا فى (ضارب).

٤٠ - ومذهب من قال : (أكلنى البراغيث) أقيس ؛ لأنه أبعد من إيهام تثنية الفعل وجمعه. وأدلّ على أن فيه ضميرًا ، فهو أحسن لهذه العلة وأقيس على الأصول الصحيحة التى ينبغى أن يكون عليها الكلام بالعلّة التى بيّنّا.

---

(١) ينظر عن دلالة التضمين ما تقدم فى فقرة(٩)م١. (*) في المخطو (والمدلول) ولعل المراد ماأثبته .

(٢) ينظر ما سيأتى فى باب ٣:٣.

(٣) فى المخطوط (كذلك) والأولى ما أثبته.

(٤) في المخطوط (فحصل) ، ولعل المراد ما أثبته

٤١*-١ - وإنما وجب أن يكون الإعراب فى التثنية بالحرف دون الحركة ليُشاكلَ بِهِ نظائره من تثنيـة الاسم وجمـعـه ، إذ المشـاكلة واجبـة إذا لم يكن فـيـهـا إلبـاس ولا نقض للأصـول الصحيحة.

٤٢*-١ - ووافق النصب الجزم فيها ولم يجب مثل ذلك فى المعتلّ لأنّ المعتلَّ أصله أولى به فى (أن يغزو يا هذا) فلم يجب أن يتبع الجزمَ لهذه العلّة. وليس فى التثنية أصل للنصب هو أولى به فـوجب الإتبـاع، وإذا وجب الإتبـاع فـإتباعـه للجـزم أحق به كمـا أن إتبـاعه للجـرّ فى الاسم أحقّ به.(*)

٤٣*-١ - ويلحق الفعل فى جمع ضمير المذكر واو ونون فى الرفع وواو مفردة فى النصب والجزم كقولك :(يفعلون) فى الرفع ، و(لم يفعلوا) فى الجزم ، و(لن يفعلوا) فى النصب. وسبيل النون فيها كسبيلها فى التثنية فى أنها إعراب وليست حرفَ إعراب ، فأمّا حركتها فالفتح للعلّة التى لها حُرِّكتْ فى جمع الاسم(١).

٤٤*-٢ - ويلحق الفعل المضارع إذا خوطب به المؤنث ياءٌ ونون فى الرفع ، وياءٌ مفردة فى الجزم والنصب ، كقولك (تفعلين) فى الرفع، و (لم تفعلى) فى الجزم، و(لن تفعلى) فى النصب. والياء فيه اسم ؛ لأنها لو كانت حرفًا للتأنيث لثبتت فى التثنية كما تثبت التاء فى (قالت) و(قالتا)، وإنّما تقول :(أنتِ تفعلين)، و(أنتما تفعلان)(٢)، فلا تثبت الياءللعلّة التى بيّنّا.

٤٥*-٢ - ويلحق الفعل المضارع فى جمع ضمير المؤنث فيه نون مفردة ، لأن حروف المدّ واللين / التى هى أحق بالزيادة قد اقتطعها ما هو أولى بها من تثنية الاسم وجمعه، وتثنية الضمير وجمعه فى المذكر. فلمّا امتنعت تلك الأحرف وجب زيادة ما هو أقرب إليها وأشبه بها(٣) وهى النون. ٧ب

٤٦*-٣ - وسكّن (٤) لام (يفعلْن) إتباعًا للام (فَعلْن)، فأمّا لام (فعلْن) فسكنت لئلا يتوالى

*-١ الكتاب ، جـ ١٩:١ = (١: ٥).
*-٢ نفسه ، ص ٢٠ =(٥-٦).
*-٣ نفسه ، ص ٢٠ = (٦) .

(*) بالإسم . وينظر ماتقدم فى الفقرة (٣١م١)
(١) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٣٤)م٣.
(٢) ينظر المسائل المشكلة ، ص ٥٨١، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٢٦.
(٣) ينظر أسرار العربية ، ص ٣٢٤.
(٤) فى المخطوط (ومنكن)، وما أثبته يقتضيه السياق.

أربعُ متـحـركـات ، وليس ذلك فى أصـول كـلامـهم ولا فى وزن الشـعـر إلاّ فـيـمـا يضـعـف من المزاحف(١): وعلتـه الخروج عن التـعـديل(٢) بكثـرة الحـركـات فردّ (فـعلْن) إلى أصله فـرارًا من اجتماع أربع متحركات ، وتبعه (يفعلْن) لأنه قد صـار بهذه الزيادة أقرب إليه منه إلى غيره، فلما كان يجوز أن يخرج إلى غير أصله لشبهه ما ليس من جنسه كان إخراجه إلى أصله لشبـهه ما هو من جنسه أجوزَ فلهذا بنى (يفعلن)، وهو مذهب سيبويه. وقد قال بعض المتأخرين(٣): هو مـعرب لأنه مضـارع ، وإن عـرض فيـه مـا يمنـع من ظهـور الإعراب كـمـا أن (قـفـا) و (رحى) و(عصـا) معرب وإن منع مـانع من ظهور الإعراب فيه.وليس هذا بقيـاس ؛ لأن المانع من هذا

(١) وذلك أن يحذف الثانى والرابع من (مستفعلن) فتصير (مُتَعِلُن) ثم تحول إلى (فَعِلَتُن) وهو ما يعرف بالخبل. نحو قول الشاعر : * وَثِقَلٍ مَنَعَ خَيْرَ طَلَبٍ وَطَلَبٍ مَنَعَ خَيْرَ تُؤَدَه *

وقول الآخر: * وَبَـلَدٍ قَـطَعَهُ عَـامِرٌ وَجَمَلٍ حَسَرَهُ فى الطَّرِيق *

ينظر مفاتيح العلوم ، لمحمد بن أحمد الخوارزمى (ت٣٨٧) ، (مصر - مطبعة الشرق ، عن طبعة إدارة الطباعة المنيرية ، ط ١ ، ١٣٤٢هـ) ، ص ٥٧ ، والكافى فى العروض والقوافى ، ليحيى بن على الخطيب التبريزى (ت ٥٠٢) ، تحقيق الحسانى حسن عبد الله ، (نشرة خاصة عن الجزء الأول من المجلد الثاني عشر لمجلة معهد المخطوطات) ، ص ٨١، ١٠١، والتعريفات، ، لعلى بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦) ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، (بيروت - دار الكتاب العربي ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ) ، ص ١٣١.

(٢) استعمل هذه الكلمة فى موضع آخر حيث قال: «ولا يجوز أن يكون فى الكلام سداسى من غير زيادة، لأن الثلاثى هو الأعدل الأمكن الأخف، والرباعي تعديل بعده فى المرتبة، والخماسى خروج عن التعديل بما يليه، فهو يحتمل مثله، فأما السداسى فلا وجه لخروجه عن التعديل بما يباعد عنه» المجلده، ص٢٣٨-٢٣٩ (داماد).

(٣) منهم ابن درستويه عبد الله بن جعفر (ت ٣٤٧) ، وتبعه أبو القاسم السهيلى (ت ٥٨١) ، وابن طلحة : محمد بن طلحة الإشبيلى (ت ٦١٨) ، وقد ذكر ابن مالك فى بعض كتبه أنه لا خلاف فى بنائه ، ولعله لم يبلغه ذلك الخلاف. ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، لحسن بن قاسم بن عبد الله بن على المرادى (ت ٧٤٩) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، (القاهرة- مكتبة الكليات الأزهرية ، ط ٢ ، ١٣٩٦هـ) ، جـ ١ :٦٠ ، وشرح الأشمونى على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان ، لعلى بن محمد الأشمونى (ت نحو ٩٠٠) ، (بيروت - دار الفكر)، جـ ١:٧٠، والهمع ، جـ١:٥٥(١٨:١) ، وحاشية الخضرى ، على شرح ابن عقيل ، لمحمد الخضري (ت ١٢٨٧هـ) ، (بيروت - دار الفكر ، ١٣٩٨هـ) ، جـ ١:٣٢.

استحالةُ تحريك الألف ، وليس كذلك (يفعلْن)، فلا وجه له إلا البناء على مذهب سيبويه. ونظيره (هل يفعلَنّ) فى البناء ، وذلك أن النون الشديدة نونان ، الأولى منهما ساكنة فإذا دخلت فى الأمر والنهى من قولك :(اضربنّ ولا تضربَنّ) لم يكن بدّ من الحركة لالتقاء الساكنين ثم أتبع سائر تصاريف الفعل ما لزمته العلة كما أتبع (يفعلن) ما لزمته العلة من (فعلن).

٥- مسـائل(١) :

٤٧ - ما الأثقل من الكلام؟ وما الأخفّ؟ ولم ذلك؟

٤٨ - ولِم كان الفعل أثقلَ من الاسم ؟

٤٩- ولِمَ كانت الصفة أثقلَ من الاسم الذى ليس بصفة؟

[٤٨- ، ٤٩-] ولِمَ وجب أن الاسمَ قبلَ الصفة ، والاسمَ قبل الفعل؟

٥٠ - ولم وجب أن ما هو على زنة الفعل أثقل؟

٥١ - ولِمَ لا يكون (يشكر) صفة وهو اسم ويكون صفة وهو فعل؟

٥٢ - ولِمَ وجب أنّ النكرة قبل المعرفة ، والمذكّر قبل المؤنث؟

٥٣ - ولِمَ كان الجمع أثقل من الواحد؟

٥٤ - وما معنى قوله : (إنّ الشىء يقع على كل ما أخبر عنه والشىء ذكر)؟(٢). وما الفرق بينه وبين الذات والنفس ، حتى دلّ (٣) الشىء على أنّ المذكر أوّل ولَمْ تدلّ الذات على أن المؤنث أوّل؟

٥٥ - وما حُكم الاسم الذى لا ينصرف إذا دخل عليه الألفُ واللام أو أضيف؟ ولِمَ انصرف فى هذين الوجهين ؟

٥٦ - وما إعراب الفعل المعتل(٤) اللام؟ ولِمَ سكن فى الرفع ، وحذف فى الجزم ، وجرى على أصله فى النصب؟.

---

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١:٢٠=(٦:١) ، وشرح السيرافى ، جـ ١٦٦:١، وشرح الصفار ، ص ١٧.
(٢) ينظر الكتاب ، جـ ٢٢:١= (٧:١)
(٣) فى المخطوط (كل) وما أثبته يقتضيه السياق.
(٤) كلمة (المعتل) مكررة فى المخطوط.

الجـــــواب :

٤٧*-١ - الأثقل من الكلام هو الثاني في المرتبة كالفعل الذي هو ثان(٤*) من جهة أنّه مشتق من المصدر(٥*)، فالمصدر قبله في المرتبة. وكذلك الاسم العجميّ هو ثان(٤*) في المرتبة. والعربي أخفّ منه ، لأنه إنما يُتكلم بالعجمي بعد العربي(١) ، وسبيله في ذلك كسبيل من كان يتكلّم بالعربية. ثم انتقل إلى العجمية ، فهو أثقل عليه لهذه العلّة(٢).

٤٨*-١ - والفعل أثقل من الاسم من وجهين : أحدهما : أنّه مشتق من الاسم على ما بيّنّا، والآخر: أنه(٣) يقوم بنفسه في الكلام المفيد ولا يقوم الفعل بنفسه ، ودليله :(زيد أخوك فيستغني هذا الكلام عن الفعل ولا يستغني الفعل عن الاسم. فالاسم أكثر استعمالاً لا محالة فهو من هذا الوجه أخفّ ، ومن وجه آخر وهو أنه يصحّ تقدم الاسم على الفعل. ولا يصح تقدم الفعل على الاسم(٤)، فالفعل ثان(٥) من هذا الوجه، والاسم(٦) أول ، فقد حصل ثلاثة أوجه / ١٨أ توجب خفة الاسم على الفعل ، الأول : لأنه يشتق منه الفعل فهو أول من هذه الجهة ، والثاني : ،أنه أكثر استعمالاً ، والثالث : أنه يصحّ تقدمه عليه [مع] خلوه منه ، ويمتنع من ذلك الفعل فهو أول من هذه الجهة أيضا(٧).

٤٩*-٢ - والصفة أثقل من الاسم الذي ليس بصفة ، لأنّ الصفة تابعة للموصوف. والاسم أول يصحّ تقديمه على الصفة ، ولا يصح تقدم الصفة عليه مع أن الصفة قد تعاقب

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٢٠ = (١: ٦).**
*-٢ **نفسه ، ص: ٢١ = (٦)**
(٤*) في المخطوط (ثاني)، والأولى ما أثبته.
(٥*) الرماني هنا جار على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن المصدر مشتق من الفعل ، ومع ذلك يرون أنه أخف من الفعل وقد اختلفت تعليلاتهم لذلك. ينظر الإيضاح في علل النحو ، ص ١٠١. وينظر ما تقدم في هامش باب ١:٣

(١) في المخطوط (بالعربي بعد العجمي) وعليه رمز التقديم والتأخير (م)(م).
(٢) ينظر المسائل المشكلة، ص ٥٤٣.
(٣) الأولى أن يقول : (أنّ الاسم).
(٤) لعله يقصد أن الفعل لا يكون خبراً مقدماً.
(٥) في المخطوط (ثاني) والأولى ما أثبته.
(٦) في المخطوط (والفعل) وما أثبته يقتضيه السياق.
(٧) وينظر الإيضاح في علل النحو ، ص ١٠٠، وشرح السيرافي ، جـ ١:١٦٦، وأقسام الأخبار ، ص ٢٠٥، والمسائل المشكلة ، ص ١٠١، ٥٤٣.

الفعل على معناه فى (يحكم) و(حاكم) وما جرى هذا المجرى.

٥٠ *-١ - والذى على زنة الفعل أثقل مما ليس على زنة الفعل التى تخصّه أو تغلب عليه ؛ لأن الفعل لمّا كان أثقلَ كانت الزنة التى تخصه أثقلَ.

٥١ *-٢ - و(يشكر) لا يكون صفة وهو اسم ، ويكون صفة وهو فعل ؛ لأنه إنما يكون اسمًا علمًا، والاسم العلم لا يكون صفة ، لأنّ الصفة على معنى لو وجبت لأى شىءٍ كان جرت عليه الصفة، وليس كذلك الاسم العلم ؛ لأنه لو وافق معناه فى كلّ شىء لم يجب له مثل ذلك الاسم العلم.

٥٢ *-٢ - والنكرة قبل المعرفة[١] ، لأن التعريف يخرج عن التنكير بعلامة أو نقل عن أصل، كالألف واللام فى الرجل والغلام ، ونقل (جعفر) عن النّهر إلى الاسم العلم. والمذكر[٢] قبل المؤنث؛ لأن التأنيث يخرج عن التذكير بعلامة أو تقدير علامة ، نحو :(قائمة) و(حبلى) و(حمراء)، فأمّا تقدير العلامة فنحو تقديرها فى (هند) ، و (دار)، و(نار)، ولذلك ظهرت فى التصغير فقلت : (هنيدة) و(دويرة)، و(نويرة). فأمّا(عناق) فلا تظهر فيه العلامة وإن كانت مقدرة ؛ لأن الحرف الرابع قد وقع موقع العلامة فى غالب الأمر من الاسم المؤنث[٣].

٥٣ *-٣ - والجمع أثقل من الواحد إذا كان جمعًا جرى على واحده ؛ لأنّه مأخوذ منه ، ومغيّر عنه ، فهو ثان من هذه الجهة كما أنّ الفعل ثان على ما بيّنّا قبل[٤].

٥٤ *-٣ - واستدلّ سيبويه على أنّ المذكر أول قبل المؤنث بأنّ الشىء يقع على المذكر والمؤنث، والشىء ذَكَرٌ[٥] ، فعورض بالذات والنفس وأنّهما مؤنثان[٦]. وهذه المعارضة لا تلتزم

***-١ الكتاب ، جـ ٢١:١ = (٦:١).**

***-٢ نفسه ، ص ٢٢ = (٦، ٧).**

***-٣ نفسه ، ص ٢٢ = (٧:١).**

(١) ينظر ما سيأتى فى باب ١١:٣.

(٢) كلمة (والمذكر) مكررة فى المخطوط.

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ٤٨١:٣(١٣٦:٢) ، والمذكر والمؤنث لأبى بكر بن الأنبارى ، ص ٧٠٢.

(٤) ينظر الفقرتان (٤٧، ٤٨).

(٥) وينظر الكتاب ، جـ ٢٤١:٣(٢٢:٢).

(٦) عرض عدد من النحويين للاستدلال بأن الشىء ذكر وهو يقع على المذكر والمؤنث ولم يوردوا عليه اعتراضًا. ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ٤٩، وشرح السيرافى ، جـ ١٧٧:١، وشرح المفصل ، جـ ٨٨:٥ ، وهمع الهوامع ، جـ ٦١:٦(١٧٩:٢) ، وحاشية محمد بن على الصبان (ت١٢٠٦) على شرح الأشمونى ، تصحيح مصطفى حسين أحمد وأحمد الرفاعى ، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع). جـ ٦٩:٤.

من قبل أنّ الشيء يقع على المذكر والمؤنث مع أنه مطلق غير مضمن ، واسم الشيء ذكر فلما كان قد وقع على المذكر والمؤنّث وهو مطلق غير مضمن، ومع ذلك فالاسم مذكر، دلّ من هذه الجهة على أنّ المذكر أول ، وليس كذلك الذات والنفس ؛ لأنّها مضمنة بالإضافة فليست[1] أصلاً فيجب لها التذكير من أجل التضمين الذى وقع فيها ؛ لأنها تجرى فى الاستعمال على طريقة (ذات كذا) و(نفس كذا)٠

٥٥*-١ – وكل اسم لا ينصرف فإنه إذا أضيف أو دخله الألف واللام انصرف ؛ لأنّه تباعَدَ عن شبه الفعل بدخول ما لا يكون فى الفعل عليه فرجع إلى أصله٠

٥٦*-٢ – وإعراب الفعل المعتل اللام سكون حرف العلّة فى الرفع [2]، وحذفه فى الجزم، وإجراؤه على أصله فى النصب ؛ وذلك لأن الضم والكسر ثقيل فى نفسه وقد وقع على حرف العلّة وهو من جنسه فصار بمنزلة المضاعف، والمضاعف مستكره ، فثقل من الوجهين ولزم الحذف للتخفيف. فأمّا النصب فجرى على أصله لخفة الفتح ، وحذف الحرف فى الجزم لأنّ الجازم لما لم يصادف حركة وصادف حرفًا من جنس الحركة عمل فيه فحذفه[3]، وذلك نحو : (يغزو) و(لم يغز) و (لن يغزوَ) ، وكذلك سبيل (يرمى)٠ فأمّا (يخشى) فتقول فيه :(هو يخشى) و(لن تخشى) ؛ لأنّ الألف لا تتحرك ، وتقول :(لم تخش) فتحذف الألف كمثل ما حذفت أختيها٠

---

*-١ الكتاب ، جـ ١:٢٢-٢٣ = (١:٧)٠

*-٢ نفسه ص ٢٣ = (١ : ٧)٠

(١) فى المحفوظ (فليس) والأنسب ما أثبته.

(٢) قال السيرافى فى شرحه جـ ١:١٨١ :« وقوله :(واعلم أن الآخر إذا كان يسكن فى الرفع) لم يرد أن السكون هو علامة الرفع ، وإنما أراد يسكن فى حال الرفع بالضم المقدر»٠

(٣) ينظر المصدر نفسه ، ص ١٨٠٠

٣-/ باب المسند والمسند إليه[1] ٨ب

الغرض فيه : أن يبين ما يصح به الفائدة من الكلام مما لا يصح به فائدة :

[مسائل هذا الباب] :

١ - ما الذى يصح به فائدة من الكلام؟ وما الذى لا يصحّ؟ ولِمَ ذلك ؟ وما قسمته ؟

٢ - وما الفرق بين المسند والمسند إليه ، وبين الموضوع والمحمول ؟ وما المسند؟ وما المسند إليه ؟ وهل معنى ذلك المبتدأ والخبر أم هو أعمّ؟

٣ - ولِمَ لا يصح فائدة فى الكلام إلاّ باسم؟

٤ - وما قسمة الزوائد على أقل ما تصحّ به الفائدة من الجملة ؟ وما الذى تتقوم به الفائدة ؟ وما الزيادة فى الفائدة ؟ وما الزيادة فى البيان ؟

٥ - وما حكم (كان) فى قولك :(كان عبد اللّه منطلقًا) ، أهو زيادة فى الفائدة أم على غير هذا الوجه ؟

٦ - وما حكم (ليت) فى قولك:(ليت زيدًا منطلق)؟

٧ - وما حكم (زيد) فى قولك : (ضربت زيدًا) ؟

٨ - وما حكم (راكب) فى قولك :(مررت راكبًا) ؟

٩ - وما حكم (رأيت) فى قولك:(رأيت عبد الله منطلقًا) فى باب البناءات ؟

١٠- وما معنى قوله :(المبتدأ أول كما أنّ الواحد أوّلُ العدد)[2]؟

١١- ولم وجب أن النكرة قبل المعرفة؟

١٢- وما معنى قوله :(الاسم أوله الابتداء وإنما تلحق العوامل اللفظية على أن أوّل الاسم الابتداء)[3]؟

---

(١) العنوان موافق لما فى الكتاب ، جـ ٢٣:١= (٧:١) ، وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١٨١:١، وشرح الصفار ، ص ٢٣(١٨ر)۰

(٢) الكتاب ، جـ ٢٤:١= (٧:١) وفى تحقيق هارون :(المبتدأ أول جزء...)۰

(٣) الكتاب ، جـ ٢٣:١= (٧:١)۰ والنقل بالمعنى۰

٤- باب اللفظ للمعانى[١]

الغرض فيه : أن يبين ما يصح أن يدلّ على المعانى المختلفة مما لا يصح.

[مسائل هذا الباب]:

١ - ما الذى يصحّ أن يدلّ على المعانى المختلفة ؟ وما الذى لا يصحّ ؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - وما قسمة اللفظ للمعانى ؟ ولِمَ كان الأصل اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واتفاق اللفظين لاتفاق المعنيين ؟ ولِمَ جاز اتفاق اللفظين مع اختلاف المعنيين؟ ولم جاز اختلاف اللفظين مع اتفاق المعنيين ؟

الجـواب [عن باب المسند والمسند إليه]:

١*-١ - الذى يصحّ به فائدة من الكلام جملة من موضوع ومحمول[٢]. والذى لا يصحّ به فائدة ماعدا ذلك. وهو على خمسة أقسام : الكلمة المفردة ، والفعل مع الفعل ، والحرف مع الحرف، والحرف مع الاسم ، وما تركب من هذه الأربعة ، نحو : حرف مع حرف واسم كقولك : (أمِنْ زيد) : وكذلك الحرف مع الفعل ، كقولك :(لم يذهب) من غير ضمير فى الفعل. وكذلك لو قلت : (ألم يذهب) لم يصح به فائدة. والذى يصحّ به فائدة على وجهين جملة من اسم مع اسم، أو اسم مع فعل.

٢*-١ - والفرق بين المسند والمسند إليه ، وبين الموضوع والمحمول أنّ الموضوع والمحمول مطلق ليس فيه اشتراك، فله فضيلة بهذين الوجهين ، وللمسند والمسند إليه فضيلة بوجهين غير هذين وهما : الإشعار بانعقاد المعنى بهما حتى لا يجوز أن ينفك أحدهما من الآخر ، كما لا

---

*-١ الكتاب ، جـ ١:٢٣= (١:٧).

(١) العنوان موافق لما فى الكتاب ، ينظر الموضع السابق. وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١:١٨٦، وشرح الصفار ، ص ٢٦(٢٤ر).

(٢) الموضوع والمحمول من اصطلاحات المنطقيين ويستعمله البلاغيون والنحويون تأثرًا بالمنطق. والموضوع : المبتدأ ، والمحمول : الخبر. ينظر الألفاظ المستعملة فى المنطق ، لأبى نصر الفارابى : محمد بن أحمد (ت٣٣٩) ، تحقيق محسن مهدى ، (بيروت - دار المشرق ، ط٢ ، ١٩٦٨م)، ص ٥٨ ، ومفاتيح العلوم ، ص ٨٦.

ينفك المسند والمسند إليه من أصل واحد فى الاشتقاق وهو الإسناد. والوجه الآخر: أنه أعرف؛ لأنّ المسند بمنزلة الخبر ، والحديث الذى يسند إلى النبىّ ، صلى الله عليه وسلم ، هو المسند إليه فكأنه قيل : الحديث والمحدث عنه[1] ، وليس معناه المبتدأ والخبر إذ هو أعمّ ، وإنّما المبتدأ والخبر ضرب منه.

٣*-١ - ولا تصح فائدة فى الكلام إلا باسم ؛ لأنّ الاسم هو الذى يدلّ على المعنى الذى يعلمه المخاطب ، فأمّا الفعل فدلالته دلالة الإفادة،[2] ودلالة الحرف دلالة الجزء من الكلمة.

٤*-١ - وقسمة الزوائد على أقل ما تصح به الفائدة من الجملة على ثلاثة أوجه : ما هو للزيادة فى الفائدة ، وما هو للزيادة فى البيان ، وما هو لتقويم المعنى. فالذى يتقوّم به المعنى/هو الذى لو سقط من الكلام لانقلب المعنى " كقولك :(زيد قائم بالتدبير) فهذا التقييد ١٩أ بقولك :(بالتدبير) لتقويم[3] المعنى ؛ لأنك لو قلت :(زيد قائم) لانقلب هذا المعنى أنه منتصب ، وفى الآخر ينبىء عن تدبُّرٍ تدبيراً مستقيمًا وإن كان قاعداً. وأما الزيادة فى الفائدة فهو الذى يأتى بعد معتمد الفائدة مما فيه فائدة أخرى. وأمّا الزيادة فى البيان فهو الذى يأتى بعد معتمد البيان مما هو معلوم عند المخاطب.

٥ *-١ - وحكم (كان) على هذه الأصول فى قولك :(كان عبد الله منطلقًا) أن يكون لتقويم المعنى[4] ؛ لأنه لو سقط من الكلام لانقلب المعنى إلى (عبد الله منطلق الآن).

٦*-١- وقولك :(ليت) فى (ليت زيداً منطلق) لتقويم المعنى ، إذ لو قلت :(زيد منطلق) لانقلب المعنى عن حدّ التمنّى.

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١ : ٢٣= (٧:١).**

(١) وجاء فى شرح السيرافى ، جـ ١٨١:١ « وإنما كان المسند الحديث والمسند إليه المحدث عنه ، كقولنا فى الحديث الذى يحدث به عن النبى صلى الله عليه : (هذا الحديث مسند إلى رسول الله صلى الله عليه) ، فالحديث هو المسند ، ورسول الله هو المسند إليه»

(٢) ينظر ما تقدم فى باب ٣٩:٢ ، وما سيأتى فى الفقرات (٧-٩).

(٣) فى المخطوط (بتقويم) وما أثبته يقتضيه السياق.

(٤) فى المخطوط (الفائدة) وما أثبته يقتضيه السياق ، وينظر الفقرة السابقة.

٧ *-١ – وإذا قلت :(ضربت زيدًا) فالفعل معتمد الفائدة ، والفاعل معتمد البيان ، والمفعول للزيادة فى البيان ؛ لأنه يعرفه المخاطب ، فليس هو مما يجوز أن يكون ويجوز أ لا يكون كما ذكرنا فى الحال والخبر بالفعل ، وما مجرى مجراه.

٨*-١ – وإذا قلت :(مررت راكبًا) فالفعل معتمد الفائدة والفاعل معتمد البيان ، والحال للزيادة فى الفائدة ؛ لأنها مما يجوز أن يكون ويجوز أ لا يكون.

٩*-١ – وإذا قلت :(رأيت عبد الله منطلقًا) من رؤية العين ، (فرأى) معتمد الفائدة، والفاعل الذى هو المتكلم معتمد البيان ، و(عبد الله) للزيادة فى البيان ، و(منطلقًا) حال للزيادة فى الفائدة. فإن قلت:(رأيت عبد الله منطلقًا) بمعنى (علمت) فـ(عبدالله) معتمد البيان ، و(منطلق) معتمد الفائدة ، و(رأيت) على هذا المعنى للزيادة فى البيان ؛ لأنه بمعنى (عبد الله منطلق فى (علمى)، فإذا ذكرت (فى علمى) على سبيل التأكيد ، فالتأكيد[1] زيادة فى البيان ، وقد خرج الكلام مخرج ما المعتمد فيه (رأى) ، ومعتمد البيان التاء التى للمتكلم ، ولكن حقيقة المعنى على ما بينا ، لأن الغرض إنّما هو فى البيان أنّ عبد الله منطلق ، فلهذا كان على التفسير الذى بينا. وليس بمستنكر أن يخرج الكلام مخرج معنى وهو لخلاف ذلك المعنى ، نحو ﴿ اعْمَلُوا مَاشِئْتُمْ﴾[2]، مخرجه مخرج الأمر وهو على خلاف معنى الأمر ؛ لأنه تهدد.

١٠*-٢ – ومعنى قوله : (المبتدأ أوّل كما أن الواحد أوّل العدد) أن المبتدأ مرتبته أن يكون أوّلاً وإنْ ذُكِرَ ثانيًا ، نحو(فى الدار زيد)؛ كما أن مرتبة الواحد أن يكون أول العدد وإن جعل فيما بعدُ شيئًا قبله[3]شيءٍ مرتبته أن يكون متأخّرا عنه. والأصل فى هذا أن الأول يجرى على وجهين : أحدهما : ما يكون أولاً من غير جعل جاعل ولكن حقيقته فى نفسه تقتضى ذلك ، ومنه : ما يكون أولاً بجعل جاعل لو لم يقدّمه لم يكن أوّلاً. فللاسم المبتدأ أوّلية بحقيقته فى نفسه من جهة أنّه على طريق الإشارة إلى ما يعلمه المخاطَب قبل تعليق المعانى التى لا يعلمها

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٢٣ = (٧:١)

*-٢ نفسه ، ص ٢٤ = (٧)

(١) فى المخطوط (والتاكيد) ولعل الأنسبَ ما أثبته.

(٢) من الآية (٤٠) فى سورة فصلت.

(٣) في المخطوط (قبل) ولعل المراد ما أثبته .

به ، وله أولية بتقديمه فى الذكر يمكن أن يؤخر بدل ذلك التقديم فى الذّكر فأوّليّتُه بحقيقته لا تؤخَّر كما أولية الواحد من العدد بحقيقته لا تؤخر. فأما بالتقديم لشىء على شىء فيمكن فيه التأخير.

١١*-١ - والنكرة قبل المعرفة (١)، لأنّ التعريف لما تُنْكِره فى الموضوع إنّما يكون بعلامة، أو ينقل عن أصل ، فالعلامة نحو الألفِ واللامِ والإضافةِ ، والنقل نحو (جعفر) الذى نقل عن النهر، من أسماء النهر جعفر وهو فى اسم الرجل منقول. فأمّا التنكير العارض فلا يدخل فى هذا ، وذلك التنكير فَرْعٌ بعد التعريف ، كقولك : (جاء نى أحمدُ وأحمدٌ /آخرُ). وكل تنكير ٩ب
عارض فهو فرع على التعريف وكل تنكير وضعيٌّ فى الأصل فهو قبل التعريف.

١٢*-١ - ومعنى قوله :(الاسم أوله الابتداء وإنما تلحق العوامل بعد) أنَّ الاسم مرتبته أن يبتدأ به ويحملَ عليه كلّ المعانى المنعقدة به، وذلك يصلح فيه ، لأنّه أوّل ، على ما فسرنا قبل.

الجواب عن اللفظ للمعانى :

١*-٢ - الذى يصح أن يدلّ على المعانى المختلفة الألفاظ [المختلفة] ، ولا يصحّ أن تدلّ على المعانى المختلفة الألفاظ المتفقة(٢) ؛ لأن الدلالة لا تكون دلالةً برهانيةً حتى يكونَ لها اختصاص بالمدلول عليه على طريقة أنها إذا صحّت صحّ هذا المعنى، ولو لم يصح هذا المعنى لم تصح تلك الدلالة ، فلا بدّ من الاختصاص على هذه الطريقة. وليس يكفى فى هذا انعقادُ المعنى بغيره من غير اختصاص على هذه الطريقة ، لأنّه قد ينعقد الفعل بمعنى العاجز عنه

***-١ الكتاب ، جـ ١ :٢٣- ٢٤= (٧:١) .**

***-٢ نفسه ، ص ٢٤ = (٧).**

(١) ينظر ما تقدم فى باب ٢:٢٥ م٥

(٢) هناك من منع أن يدل اللفظ الواحد على أكثر من معنى ، ينظر المسائل المشكلة ص ٥٣٤ ، وشرح السيرافى ، جـ ١٨٧:١ ، وشرح الصفار ، ص ٢٦(٢٥ر) ، والمزهر ، جـ ٣٨٧:١، ٣٩٦، ٣٩٧ .
ويبدو أن الرمانى يمنع ذلك أيضاً إلا إذا صحبته قرينة كما سيأتى وقد خرجه بعضهم على أنه من تداخل اللغات. ينظر المصادر السابقة.

وليس بدليل عليه، إذ لو لم يصحّ عاجز الفعل ، بمعنى عاجز عنه لم يصر فى وجود الفعل [دليل](١) على ما هو به ، ولكنْ الفعل دليل على القادر عليه ؛ لأنهْ لو لم يصحّ قادر عليه لم يصحّ الفعل. فإذا كان لا بدّ من اختصاص على هذه الطريقة حتى تصح الدلالة بطل أن تكون العلامة المتفقة تدل على المعانى المختلفة على سبيل الوضع لتلك المعانى عند حدوث العلامات المتفقة. واللّه جلّ وعزّ قادر على الإفهام بهذا الطريق(٢) ولم يقع هذا فى عادات العقلاء من الناس.

٢*-١ – وقسمة اللفظ للمعانى على أربعة أوجه : اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واتفاق اللفظين لاتفاق المعنيين ، واختلاف اللفظين مع اتفاق المعنيين ، واتفاق اللفظين مع اختلاف المعنيين. فالأصل فى هذا الباب اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واتفاق اللفظين لاتفاق المعنيين. وإنما جاز اتفاق اللفظين مع اختلاف المعنيين للإحالة على القرائن ، ليكون توطئة للإيجاز الذى يحتاج إليه لا محالة، وذلك نحو :(وجدت عليه) من (الموجَدة)(٣)، و(وجدته) من (وِجدان الضالة)، و(رغبت فيه) و(رغبت عنه)، وجاز اختلاف اللفظين مع اتفاقِ المعنيين للاتساع فى الكلام والتمكن فيه، وذلك نحو :(ذهب) و(انطلق)، و(جلس) و(قعد). فهذان الوجهان إنما جازا لعلة ، والوجهان الأولان هما الأصل فى الكلام. واتفاق اللفظين لاتفاق المعنيين كقول قائل :(قدم الأمير) ليفيد(٤) هذا المخاطب هذا المعنى ، وقول قائل غيره لإنسان آخر :(قدم الأمير) بهذا اللفظ ليفيده هذا المعنى بعينه.

***١- الكتاب ، جـ ١ : ٢٤ = (٧:١ – ٨).**

(١) تكملة : أعتقد أن السياق يتطلبها.

(٢) لعله يشير إلى ما ورد فى القرآن من الألفاظ التى ترد لأكثر من معنى. نحو(ظن) التى وردت بمعنى الشك واليقين كقوله تعالى :﴿ إِنِّى ظَنَنْتُ أَنِّى مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ ﴾ الآية(٢٠) فى سورة الحاقة، وقوله تعالى:﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾الآية (٣٢) فى سورة الجاثية. وينظر المسائل المشكلة ، ص ٥٣٧.

(٣) فى المخطوط (الوجدة)، وفى اللسان ، جـ ٤٤٦:٣(وجد): « ووجد عليه فى الغضب يَجُد ويجِد وجداً وجدةً وموجِدة ووجداناً : غضب » ولم يذكر الوجدة.

(٤) فى الأصل (التعبيد) وما أثبته يقتضيه السياق.

٥- باب ما يكون فى اللفظ من الأعْراض (١)

الغرض فيه : أن يبيّن المطّرد من الشاذّ لعارض فى الشاذ.

[مسائل هذا الباب] :

١ - ما المطرد ؟

٢ - وما الشاذ ؟

٣ - ولِمَ جاز الشاذ ؟

٤ - وهل فى الشاذ تخصيص العلّة ؟

٥ - وما قسمة العارض ؟

٦ - ولِمَ جاز الحذف ؟ ولِمَ جاز العوض ؟

٧ - وما حكم المستغنى عنه بما هو أولى منه ؟ وما حكم المستغنى عنه بنظيره ؟

[-٤] ولم جاز (لم يك) ولَمْ يَجُزْ مثلُ ذلك فى (لم يخن)؟

٨ - ولِمَ جاز (لا أدر) و (لا تبل)(٢) ؟

[-٢] ولم جاز (يَدَع) ولم يجز ماضيه ؟

[-٧] ولِمَ صار (ترك) أولى من ماضى (يَدَع) ؟

[-٦] ولِمَ جاز فى (زناديق)(٣) (زنادقةٌ) و(فرازنة) فى (فرازين)(٤)؟

٩ - ولم جاز (أسطاع ويُسْطيع)(٥)؟ وما الفرق بينه وبين (استطاع يَستطيع) من قوله جلّ وعزّ: ﴿ وَما اسْتَطَاعوا لَهُ نَقْبًا ﴾(٦).

---

(١) العنوان موافق لما جاء فى الكتاب ، جـ ١ : ٢٤= (٨:١) ، وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١، ١٨٩، وشرح الصفار ، ص ٢٨ (٣١ر).

(٢) أصلهما (لا أدرى) و (لا تبالِ).

(٣) (زناديق): جمع (زنديق) فارسى معرب ، وهو القائل : إنّ الدهر باقٍ لا يزول ، فلا يؤمن بالآخرة ووحدانية الله. ينظر اللسان ، جـ ١٠: ١٤٧ (زندق).

(٤) (فرازين): جمع (فرزان) من لُعَب الشطرنج ، أعجمى معرب ، ينظر المصدر نفسه ، جـ ٣: ٣٢٢(فرزن).

(٥) فى المخطوط (اسطاع فى يسطيع) والمثبت يوافق الإجابة.

(٦) من الآية (٩٧) فى سورة الكهف.

٦-/ باب الاستقامة من الكلام والإحالة (١) ١٠أ

الغرض فيه : أن يبين المستقيم من المحال .

[مسائل هذا الباب] :

١ - ما المستقيم من الكلام ؟

٢ - وما المحال ؟

٣ - وما قسمة الكلام فى المستقيم وخلافه ؟

٤ - وما المستقيم الحسن ؟ وما المستقيم القبيح ؟ وما المستقيم الكذب ؟ وما المستقيم الصدق؟ وما المستقيم الذى ليس بصدق ولا كذب ؟

٥ - وما المحال الكذب ؟ وما الخلاف فيه ؟

[-٧] ولم صار (أتيتك غداً) أو(سآتيك أمسِ) محالاً ؟

٦ - ولمَ صار (قد زيداً رأيت) مستقيماً قبيحاً؟

٧ - ومـا حكم (سـوف أشـرب مـاء البـحـر أمسِ)؟ ولمَ لا يكون مـحـالاً كـذبًا كـمـا وقـع فى الكتاب(٢)؟

الجــواب [عن باب ما يكون فى اللفظ من الأعراض] :

١-*١ - المطّرد هو الجارى فى النظائر ؛ فمنه ما يكون لازمًا لجميع النظائر ، ومنه ما يكون غالبًا فى النظائر ، وقد خرج منه شيء على طريق النادر ، وذلك نحو (جعفر) و (جعافر)

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٢٤ - ٢٥ = (١ : ٨)٠

(١) العنوان موافق لما جاء فى الكتاب ، جـ ١، :٢٥(٨:١) وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١ : ١٩٦، وشرح الصفار ، ص ٣١(٤٠ر)٠

(٢) الـذى فى الكتـاب : « وأمـا المحـال الكـذب فـأن تقـول : سـوف أشـرب مـاء البـحـر أمـس ، جـ١ : ٢٦= (١ : ٨)٠ وينظر التعليق على الجواب٠

وهذا الجمع مطّرد فى جميع النظائر من باب (فَعْل)(١). فأما الغالب فنحو (كَلْب) و (أَكْلُب)، فالغالب فى نحو (فَعْل) (أفعُل)(٢)، وقد خرج منه شىء(٣) على طريق النادر، نحو (زند) و(أزناد)(٤) كما قال(٥) :

(١) - * وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا *(٦)

فالجارى فى النظائر على علّة وحكمٍ مطّردٌ ، وهو على الوجهين من اللازم والغالب .

---

(١) ينظر الكتاب ، جـ ٣ : ٦١٢(٢ : ١٩٧ بولاق) ، والمقتضب ، جـ ٢ : ٢٢٦ ، والأصول ، جـ ٣ :١١.

(٢) ينظر الكتاب ، جـ ٣ : ٤٩٠ ، ٥٦٧ (٢ : ١٤١ ، ١٧٥) ، والمقتضب ، جـ ٢ : ١٩٣ ، والأصول ، جـ٢:٤٣٢.

(٣) قوله (وقد خرج منه شىء) مكرر فى المخطوط.

(٤) ينظر الكتاب ، جـ ٣ : ٥٦٨ (٢ : ١٧٥) ، والمقتضب ، جـ ٢ : ١٩٤، والأصول ، جـ ٢ : ٤٣٦.
يلاحظ أن الرمانى قد وصف ذلك بالندور ، وهو ما يفهم من كلام سيبويه حيث قال : واعلم أنه قد يجىء فى (فعل) (أفعال) مكان (أفعل) ، وكذلك الحال عند المبرد وابن السراج. ينظر المواضع المذكورة فى التعليق السابق ، غير أن عدداً من النحويين وصفوا ذلك بالشذوذ ، مع مجيئه فى قدر لا بأس به ، نحو (سمع ، وأ سماع) و (حَمْلٌ وأحمال) و (حَبْل وأحبال) و (فرد وأفراد) و (شكل وأشكال) و (فرخ وأفراخ) ، و (أنف وآناف) و و(جد وأجداد) ، و(حَبر وأحبار) و(لفظ وألفاظ) و (رأس) و(آراء) ، و(جفن وأجفان). ينظر شرح المفصل ، جـ ٥ :١٦، وشرح ابن عقيل ، جـ ٢ : ٤٥٥ ، والتصريح ، جـ ٢ :٣٠٢.

(٥) القائل : الأعشى : ميمون بن قيس. ينظر ديوانه: شرح وتعليق محمد محمد حسين ، (القاهرة - مكتبة الأدب) ، ص ٧٣.

(٦) صدره : * وُجِدْتَ ، إِذَا اصْطَلَحُوا ، خَيْرَهُمْ *
والبيت من قصيدة يمدح بها أحد أذواء اليمين ، واسمه سلامة ذا فائش الحميرى. وزند ثاقب : هو الذى إذا قدح ظهرت ناره ،
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ٣ : ٥٦٨ (٢ : ١٧٦) ، والمقتضب ، جـ٢:١٩٤، والأصول فى النحو، جـ ٤٣٦:٢، وشرح أبيات سيبويه ، لأبى جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨) ، تحقيق الدكتور وهبة متولى عمر ، (القاهرة - مكتبة الشباب ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ)، ص٣٤٢، وشرح أبيات سيبويه ، لأبى محمد يوسف بن أبى سعيد السيرافى (ت ٣٨٥هـ) ، تحقيق الدكتور محمد على سلطان ، (دمشق - بيروت - دار المأمون للتراث ، ١٩٧٩م) ، جـ ٢ : ٣٥٩ ، والنكت فى تفسير كتاب سيبويه ، جـ ٢ : ٣٩٣ ، وشرح جمل الزجاجىّ ، جـ ٢ : ٥١٤ ، وينظر معجم شواهد العربية ، للأستاذ عبد السلام محمد هارون ، (مصر - مكتبة الخانجى ، ط ١ ، ١٩٧٢م) ، ص١٣١، ومعجم شواهد النحو الشعرية ، للدكتور حنا جميل حدّاد ، (الرياض - دار العلوم للطباعة والنشر ، ط١، ١٤٠٤هـ)، رقم ٨٧٠.

٢*-١ - والشاذ هو الخارج عن النظائر بما يقلّ في بابه ، وهو على ثلاثة أوجه[١]: شاذّ عن القياس ، وشاذّ عن الاستعمال ، وشاذّ عنهما. فالشاذّ عن القياس فقط نحو :(استحوَذ)[٢]، والشاذ عن الاستعمال فقط نحو ماضي (يدع)[٣]، فهذا يقبح[٤] لأنه شذّ عن الاستعمال ، والأول يحسن لأنه لم يَشُذّ عن الاستعمال. والشاذ عنهما قبيح جداً[٥]، نحو:(اليجدّع)[٦]، أدخل الألف واللام عل الفعل ، فخرج بهذا عن جميع النظائر ، وهو شاذ في الاستعمال لأنه لا يكاد يعرف في كلام العرب.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٢٤-٢٥ = (١: ٨).

(١) ينظر الأصول في النحو ، جـ ١ : ٥٧، والخصائص ، جـ ١ : ٩٧ ، والاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١) ، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ، (القاهرة - مطبعة السعادة ، ط ١ ، ١٣٩٦هـ) ، ص ٥٨.

(٢) ينظر المقتضب ، جـ ٢ : ٩٦ ، والمنصف ، جـ ١ : ١٩٠، والخصائص ، جـ ١ : ٩٨ ، ٩٩ ، ١١٧ ، ١٢٤، ١٤٣ ، ٣٩٦.

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ٤ : ١٠٩= (٢ : ٢٥٦) ، والخصائص ، جـ ١ : ٩٩، ٢٦٦، ٣٩٦ ، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ، و الدكتور عبد الفتاح شلبي ، (القاهرة - المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ، ١٣٨٦هـ - ١٣٨٩هـ) ، جـ٢: ٣٦٤.
ومما تجدر الإشارة إليه أنه قد اعترض على عدم استعمال ماضي (يدع) بشواهد جاء فيها (وَدَع). وخرجت على أنها مخففة من (ودّع). ينظر شرح السيرافي ، جـ ١ :١٩٢ ، والخصائص ، جـ ١ : ٩٩ ، ٣٩٦ ، والمحتسب ، جـ ٢ : ٣٦٤، وشرح الصفار ، ص ٢٩ (٣٥ر) ، وشرح شواهد شافية ابن الحاجب، لعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣) ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، (بيروت - دار الكتب العلمية)ص ٥٠ (وفيه شواهد لا ينطبق عليها التخفيف).

(٤) ينظر عن مراد الرماني بالقبيح ما سيأتي في أجوبة الباب التالي فقرة(٤).

(٥) ينظر الخصائص ، جـ ١ : ١٢٦.

(٦) هذه كلمة من بيت ، منسوب لذي الخرق الطُّهَوي ، وهو بتمامه :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً إلى ربّه صوتُ الحمار اليجدعُ

ينظر النوادر في اللغة ، لسعيد بن أوس أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥) ، تحقيق الدكتور محمد عبدالقادر أحمد ، (بيروت - دار الشروق ، ط ١ ، ١٤٠١هـ)، ص ٢٧٥ - ٢٧٦ ، والخنا : الفحش.
ومن مواطن وروده : اللامات ، ص ٣٥ . والمسائل العضديات ص ١٠٣ ، والمسائل العسكريات في النحو العربي ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧) ، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري ، (مطبعة جامعة بغداد ، ط ٢ ، ١٩٨٢م)، ص٧٣، ١١٢، وكتاب الشعر ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور محمود==

٣*-١ - وإنما جاز الشاذ لما يلحق الكلام من الإيجاز ؛ وذلك أنه إذا أمكن أن يفهم المعنى بكلمة واحدة فلا وجه للمنعِ من ذلك إلى كلمتين ، بل يكون الإفهام بالقليل من الكلام أولى إذا كان من غير إخلال بالمعنى.

٤*-١ - وكل شاذ ففيه تخصيص العلّة ، إلاّ أن التخصيص على وجهين[1]: أحدهما: تخصيص يناقض العلّة ، والآخر تخصيص لا يناقض العلّة. فالتخصيص الذى يناقض العلّة هو الذى تكون العلّة فيه فى الموضعين على منزلة سواء ، ثم يلحق الحكمُ أحدهما دون الآخر فهذا مناقضة لا محالة. وأما تخصيص العلّة الذى ليس فيه مناقضة ، فهو الذى يكون بمنزلة العلّة فى أحد الموضعين خلاف منزلتها فى الموضع الآخر ، ولهذا دليل بيّن وهو أن النعمتين إذا استوتا فى المنزلة لم يجز أن يجب الشكر على إحداهما دون الأخرى فإذا كانت إحداهما قد ندم عليها صاحبها فيما بعد سقط الشكر عليها ولم يسقط عن النعمة الأخرى ؛ لأنّه قد حدث ما جعل العلّة بمنزلة ما لم يكن ، كالذى بنى ثم هدم فلا يستحق الأجرة ، فكذلك سائر علل الشاذّ ، نحو العلّة فى (لم يكن) وهى ما عرض من كثرة الاستعمال فصيّر علّة التمام الموجبة لذكر النون بمنزلة ما لم يكن ، فهذا حكم صحيح بجواز (لم يك) ؛ لكثرة الاستعمال من غير إخلال. فأمّا العلّة فى (لم يصُن) و (لم يخُن) فمنزلتها واحدة، فمن أجاز حذف النون من أحدهما ولم يجزه من الآخر فقد ناقض ؛ لأنّ منزلة العلّة فى الموضوعين سواء. فعلى هذا مجرى علل الشاذّ. وكذلك سبيل المُجاز إنما تجرى علله على هذا المنهاج ، ولا مناقضة فى ذلك ، لما بينا من أن منزلة العلّة فى أحد الموضعين خلاف/ منزلتها فى الآخر. ١٠ب

٥*-١ - وقسمة العارض على خمسة أوجه. وكله تغيير يخرج عن النظائر ، وذلك : حذف ، وزيادة ، وقلب ، وإبدال ، وتقديم وتأخير. فالحذف نحو (لم يك)، والزيادة نحو (أسطاع يُسطيع)[2]، والقلب نحو (طائىّ) فى (طيّىء)[3]، والإبدال نحو (تُخَمة) فى

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٢٤-٢٥ = (١:٨).

=الطناحى (القاهرة - مكتبة الخانجى ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ)، جـ ١ : ١٧٥، وشرح المفصل ، جـ٣ : ١٤٤ ، وشرح جمل الزجاجى ، جـ٢:٦٠٢ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢١٧ ، ومعجم حداد ، رقم ١٥٨٦.

(١) وينظر عن تخصيص العلل ، الخصائص ، جـ ١: ١٤٤ فما بعدها.

(٢) سيأتى تفصيله فى الفقرة(٩)

(٣) هذا من شواذ النسب، والقياس فيه ، (طيَّىء وطيْئىُّ) مثل (طيِّب وطيْبِى) بحذف الياء المتحركة ، ثم قلبت الياء الساكنة فى (طيّئ) ألفًا على غير قياس. ينظر الكتاب ، جـ٢: ٣٣٦ (٢ : ٦٩)، والأصول ==

(وُخَمَة)[١]، والتقديم والتأخير نحو (شاكى) فى (شائك)[٢].

٦*-١ - وإنما جاز الحذف للاستخفاف ، وجاز العوض[٣] لأن الحرف الذى لا يذكر أولى من الذى يحذف ، نحو (زنادقة)؛ لأن الهاء تخرجه إلى مثال الواحد من نحو (كراهيَة) و(رفاهيَة)[٤]. وقد يكون للاتّساع من غير نقصان. وقد يكون لحسن التأليف بالحرف المعوض به نحو(فرند) أحسن من (برند)[٥] فى تأليف الحروف.

٧*-١ - والمستغنى عنه على وجهين : أحدهما : مستغنى عنه بما هو أولى منه ، نحو الاستغناء عن ماضى (يدع) بـ (ترك) ؛ لأن الواو تُكَره أوّلاً[*] ، وهى مستثقلة فى نفسها ، وليس كذلك (ترك). والثانى : مستغنى عنه بما منزلتُه كمنزلته ، فهذا يجوز أن يستعمل، نحو قولهم[٦]:

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١ : ٢٥ = (١:٨).**
= فى النحو ، جـ ٣ : ٨١ ، والخصائص ، جـ ١ : ١٢٤، وشرح المفصل ، جـ ٦ : ١٠ ، واللسان ، جـ١:١١٦ (طوأ) و جـ ١٥ : ٢١ (طوى) ، وشرح ابن عقيل ، جـ ٢ : ١٧١.

(١) ينظر الكتاب ، جـ ٤ : ٣٣٢ = (٢: ٣٥٦) ، والإبدال ، لأبى يوسف يعقوب بن السكيت (ت ٢٤٤) ، تحقيق الدكتور حسين محمد شرف ، (القاهرة – مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٨هـ)، ص ١٣٩.

(٢) يطلق النحيون على هذا قلبًا وقد فسره بعضهم بالتقديم والتأخير وبقلب اللفظ. ينظر الكتاب ، جـ٣:٤٦٥ = (٢ : ١٢٩)، المقتضب ، جـ ١ : ١٦٧ ، ٢٥٣ ، والمنصف ، جـ ٢ ٥٢:٢ ، والخصائص ، جـ٢: ٦٩، والممتع فى التصريف ، لعلى بن مؤمن بن عصفور (ت ٦٦٩) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، (بيروت – دار الآفاق الجديدة ، ط ٤ ، ١٣٩٩هـ)، جـ ٢ : ٦١٥، وشرح شافيه ابن الحاجب ، لرضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى (ت ٦٨٦) ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد ، (بيروت – دار الكتب العلمية)، جـ ١ : ٢١ ، والرمانى نفسه أطلق عليه قلبًا فى الشرح ، جـ ٤ : ٥٦ ب (داماد).

(٣) ينظر عن الفرق بين البدل عن الحرف والعوض عنه الخصائص ، جـ ١ : ٢٦٥.

(٤) ينظر الكتاب ، جـ ٣: ٢٢٨ = (٢: ١٦) ، والمقتضب ، جـ ٣: ٣٢٧ ، والأصول ، جـ ٢: ٩٠.

(٥) حديث الرمانى عن العوض ولكن تمثيله بـ(فرند) و(برند) للإبدال، فربما يريد بقوله :(وقد يكون) (وقد يكون العارض).

والبرند والفرند هو السيف . جاء فى اللسان : « سيف برند : عليه أثر قديم » ، « والفرند وشى السيف ... والفرند السيف نفسه » جـ ٣ : ٨٩ ، ٣٣٤ (فرند) و(برند).

(٦) القائل : الأعشى ، ينظر ديوانه ، ص ٢٩.

(*) في المخطوط (تنكره) ولعل الأولى ما أثبته

(٢) - *الواهــب المائــة الهــجان ...*(١)

فيجوز أن يقال : (الذى وهب المائة الهجان) بدل هذا ؛ لأنّهما بمنزلة سواء.

٨*-١ - وسبيل (لا أدْرِ) و (لا تُبَلْ) سبيل (لم يك) على ما بينا(٢)، إلاّ أن تقدير (لا تبل) على أنه حذف الياء من (تبالى) اجتزاء بالكسرة منها ، ثم دخل الجازم فأوجب سكون المتحرك فسقطت الألف لالتقاء الساكنين فوصل إلى التخفيف بهذا التقدير الجارى على قياس صحيح(٣).

٩*-٢ - وقولهم : (أسطاع يُسطيع) على زيادة السين للعوض من ذهاب حركة العين(٤)،

***-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٥ = (١: ٨).**

***-٢ نفســه ، ص ٢٥ ، جـ ٤ : ٢٨٥ ، ٤٨٣ = (١: ٨، ٢: ٣٣٣، ٤٢٩).**

(١) وسيأتى برقم (٣٤٥ ، ٣٥٥) ، وهو بتمامه :

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها ... عوذاً تُزَجّى بينها أطفالَها

والهجان من الإبلِ : البيض الكرام ، وناقة عائذ : عاذ بها ولدها فهى فاعل بمعنى مفعول ، وقيل على النسب أى ذات عوذ ، وتزجى : تسوق.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١ : ١٨٣= (١: ٩٤) والمقتضب ، جـ ٤ : ١٦٣، ومعانى القرآن وإعرابه، جـ ٣ : ١٢٧ ، والأصــول فى النحــو ، جـ ١ : ١٣٤ ، جـ ٢ : ٣٠٨ ، وأمــالى المرتضى ، جـ ٢ : ٣٠٣ ، والنكت ، جـ ١ : ٢٩٢ ، وشرح ابن عقيل ، جـ ٢ : ١١٩ ، والهمع ، جـ ٢ : ٤٨ ، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادى ،(ت ١٠٩٣) ، (بيروت - دار صادر - مصورة عن طبعة بولاق ، ١٢٩٩هـ)، جـ ٢:١٨١، ٣٤١ ، ٣ : ١٣١.

(٢) ينظر ما تقدم فى الفقرة رقم (٤).

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ٤:٥٠٤ = (٢:٣٩٢) ، والمقتضب ، جـ ٣:١٦٧، واللسان ، جـ ٤:٨٧(بلا)

(٤) هذا تعليل سيبويه. وقد عورض بأنه لا يجمع بين العوض والمعوض إذ حركة العين لم تذهب وإنما نقلت إلى الحرف الساكن قبلها. ينظر شرح السيرافى ، جـ ١ : ١٩٣، وسر صناعة الإعراب ، جـ ١ : ١٩٩، و النكت ، جـ ١ : ١٣٢، وشرح الصفار ، ص ٢٩(٣٦ر) وشرح المفصل ، جـ ١٠ : ٦.

وأجاب السيرافى عن سيبويه بأن الحركة قد ذهبت عن العين وإن وجدت فى غيرها. فالسين عوض عن نقل الحركة.

وذهب الفراء إلى أنّ (أسطاع) أصلها (استطاع) فلما حذفت التاء شبّهوها بأفعل على طريق التوهم. ينظر أدب الكاتب لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦) ، تحقيق محمد الدالى ، (بيروت- مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ)، ص ٦٠٧. وسر صناعة الإعراب ، جـ ١ : ٢٠٠، وشرح المفصل ، جـ ١٠ : ٦.

إذ الأصل :(أطوع يطوع) ثم أعِلَّ ، فقيل :(أطاع يطيع) على قياس بابه فى (أقام يقيم)، و(أجاز يجيز) ، فلحقت السين عوضًا على طريق الشذوذ. لحدوث علّة فى الطاعة. وهو تفخيم شأنها بما يجب من الحقّ بها. والفرق بينهُ وبين (اسْطاع يَسْطيع) أنّ هذا من الاستطاعة حذفت منه التاء للاستخفاف ، والأوّل إنما هو بمعنى (أطاع يطيع)(١) من (الطاعة)(٢).

الجــواب عن باب الاستقامة من الكلام والاستحالة :(٣)

١*-١ - المستقيم من الكلام هو الجارى على أصلٍ صحيحٍ ، فإن كانَ فى اللفظ فقط فهو مستقيم فيه بهذا التقييد ، وإن كان فى المعنى فقط فهو مستقيم فيه ، وإنْ كان فى المعنى واللفظ فهو مستقيم على الإطلاق وهو الجارى على أصلٍ صحيحٍ فى اللفظ والمعنى.

٢*-١ - والمحال هو الذى ليس له معنى يمكن أن يعتقد لتناقضه، نحو (سوف أتيك أمس). و(أتيتك غداً).

٣*-٢ - وقسمة الكلام فى المستقيم وخلافه على ثلاثة أوجه(٤) : مستقيم ، ومحال(٥)، وخطأ ليس بمستقيم ولا محال.

٤*-٢ - والمستقيم الحسن هو الجارى على أصل هو أولى ، والمستقيم القبيح هو الجارى على أصل ليس بأولى ، وذلك نحو (زيد ضربته)، فهذا مستقيم حسن ، فأما (زيداً ضَربته) فهو مستقيم ضعيف ، ويقال فى الضعيف : قبيح ، إذا كان يجوز على بعض الوجوه. والمستقيم الكذب إنما هو مستقيم فى اللفظ فقط فكالخبر الجارى على أصل صحيح فى اللفظ مما مخبره

---

*١- الكتاب ، جـ١: ٢٥ ، ٤ : ٢٨٥ ، ٤٨٣ = (١:٨ ، ٢:٣٣٢، ٤٢٩)

*٢- نفسه ، ص ٢٦ = (٨)

(١) ينظر معانى القرآن وإعرابه ، جـ ٣:٣١٢، واللسان ، جـ ٨ : ٢٤٢(طوع)

(٢) جاء فى اللسان ، جـ ٨ : ٢٤١ « والطاعة اسم من أطاعه طاعة ».

(٣) قوله (الاستحالة) كذا فى المخطوط. وفى الكتاب « والإحالة» وفى اللسان ، جـ ١١ : ١٨٦(حول) «ويقال أحلت أحيله إحالة إذا أفسدته ، وكلام مستحيل : محال».

(٤) وينظر اللسان (حول) جـ ١١ : ١٨٦.

(٥) فى شرح السيرافى ، جـ ١ : ١٩٧ : « زعم قوم أن المحال إنما هو اجتماع المتضادات كالقيام والقعود...قالوا : لأن المحال هو ما لا يصح وجوده والكلام الفاسد الذى ذكرتموه من قول القائل : أتيتك غداً أو سأتيك أمس كلام موجود على ما فيه من الفساد والمحال لا يوجد».

على خلاف ما هو به. والمستقيم الصدق خبرٌ مخبره على ما هو به ، جارٍ على أصل صحيح فى اللفظ. وأما المستقيم الذى ليس بصدق ولا كذب فهو الذى تصحّ له فائدة مما ليس بخبر وذلك الأمر ، والنهى ، والاستخبار ، والنداء ، والتمنّى.

٥ – وأما المحال/الكذب. فهو الخبر الذى له معنى يمكن أن يُعتقد إلاّ أنه مضمّن ١١أ
بالتناقض إذ قد ظهر أنه لم يخل من الأعراض الحادثة فكأنه قيل : (الجسم قديم لم يَزُل) على أنه لم يخلُ من الأعراض الحادثة ، ولو قيل هكذا كان محالاً ليس بكذب ؛ لأنه ليس له معنى على هذه الجهة يمكن أن يعتقد فحكمهما[1] مختلف فى الإطلاق والتقييد على ما بيّنا.

٦*-١ – وإذا قيل : (قد زيداً رأيت) فهذا مستقيم قبيح ؛ لوضع الاسم فيه غير موضعه.

٧ – وأما(سوف أشرب ماء البحر أمس) فهو محال لا يجوز فيه صدق ولا كذب؛ لأنّه ليس له معنى يمكن أن يعتقد، وإنما خرّج مخرج الخبر.ولو كان خبراً مخبره على خلاف ما هو به لكان يمكن أن يعتقد باعتقاد معتقده على خلاف ما هو به.وذلك يدلُّ على بطلان مذهب من توَهّم أنّه محال كذب[2].وقد بيّن الأخفش(ت ٢١٥)حقيقة المحال على الإطلاق بأنه ليس له معنى يصلح أن يقال فيه:صدق ولا كذب[3]، وهذا من ذلك. فأمّا المحال الكذب فإنما يجرى عليه اسمُ محالٍ بالتقييد الذى ينبىء عن منزلته فى أنّ التناقض فيه إنما يظهر بالدلائل لا بنفس معناه[4].

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٦ = (١: ٨).

(١) فى المخطوط (فحكمها) ولعل المراد ما أثبته.

(٢) يبدو أنَّ الرُّمانى لا يقصد سيبويه ، لأنه قد تقدم فى الأسئلة قوله : وما حكم (سوف أشرب ماء البحر أمس)؟ ولم لا يكون محالاً كذبًا كما وقع فى الكتاب؟ لأن من عادته أن يقول : كما قال : سيبويه ولعله يريد أن ذلك ليس من قول سيبويه لأنه سيأتى فى مواضع أخرى يصرح فيها بأن بعض الكلام ملحق بالكتاب. ينظر ١٤ باب ٢١: ٧ مع الهامش . وقد بين السيرافى وجه إطلاق سيبويه على ذلك (محالاً كذبًا) بقوله :« أما استحالته فلاجتماع (سوف) و(أمس) فيه... وأما الكذب فيه فإنا لو أزلنا عنه (أمس)... لبقى كذبًا» شرحه ، جـ ١: ١٩٨ . وينظر شرح الصفار ، ص ٣٢(٤٣ر).

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ١ : ٢٦ هامش ١ . وشرح السيرافى ، جـ ١ : ١٩٨، وشرح الصفار ، ص٣٢(٤٢ر).

(٤) فى شرح السيرافى ، جـ ١ : ١٩٨ « المحال قد يكون كذبًا وغير كذب ، غير أن الذى يجمع ذلك كلّه تناقض اللفظ فيه ، فأما المحال الذى ليس بكذب فاللفظ الذى يستحيل فى الأمر والاستفهام... كقولك:(قم أمس) والمحال الكذب قد مرّ».

٧- باب ما يحتمل الشعر(١)

الغرض فيه : أن يبيِّن ما يجوز فى ضرورة الشعر خاصة من الإعراب والتصرف مما لا يجوز.

[مسائل هذا الباب]

١- ما الذى يجوز فى ضرورة الشعر؟ وما الذى لا يجوز؟ ولِمَ ذلك؟

٢ - ولِمَ لا بدّ فيما يجوز لإقامة الوزن خاصة من أن يجرى على أصل وَحَدٍّ؟ وهلاّ كان لأجل الضرورة له أن يقيم الوزن بما شاء من غير حدٍّ محدودٍ فى ذلك؟

٣ - وما الشاهد فى قول العجاج :(٢)

(٣) - *قَوَاطِنًا مكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِى*(٣)

وكم وجهٍ(٤) يجوز فى (الحمى)؟

---

(١) العنوان موافق لما فى الكتاب ، جـ ١ : ٢٦ = (١ : ٨) وينظر الباب فى ضرورة الشعر (وهو باب ما يحتمل الشعر فى شرح السيرافى) ، لأبى سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى (ت ٣٦٨) ، تحقيق : الدكتور رمضان عبد التواب ، (بيروت - دار النهضة العربية ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ)، ص٣٣ (شرحه جـ١:١٩٩) ، وشرح الصفار ، ص ٣٢ (٤٤ر).

(٢) ديوانه ، برواية الأصمعى وشرحه ، تحقيق الدكتور عـزة حسن ، (بيروت - دار الشروق ، ١٩٧١م) ، ص ٢٩٥. واسمه عبد الله بن رؤبة التميمي ، توفى نحو سنة ٩٠ هـ.

(٣) وسيأتى برقم ٢٧ ، ١٨٩ ، ١٩٦. ويروى ، (أوالفًا مكّةَ) والورقاء هى التى لونها بين السواد والغبرة كلون الرماد.
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١ : ٢٦ ، ١١٠ = (١:٨ ، ٥٦) ، وتأويل مشكل القرآن، ص٣٠٨، وما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ٥١ ، والأصول فى النحو ، جـ ٣ : ٤٥٨ ، وشرح القصائد التسع المشهورات ، لأبى جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨) ، تحقيق أحمد خطاب، (بغداد - دار الحرية ، مطبعة الحكومة ، ١٣٩٣هـ) ، جـ ٢ : ٦٥١ ، ٨١١ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٤١ ، ١١٤، والحجة فى القراءات السبع ، لابن خالويه : الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠) ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ،(بيروت - دار الشروق ، ط ٢ ، ١٣٩٧هـ) ص٢٠٥ ، وضرورة الشعر للسيرافى ، ص ٩١(٢١٩:١ شرحه)، والنكت ، جـ ١ : ١٤٢ ، ١٥٤، ٢٤٤، ٣٠٩. وينظر معجم هارون، ص ٥٣٩، ومعجم حداد ، رقم ٣٦٣٤.

(٤) كذا فى المخطوط بالجر ، وهو جائز عند بعض النحويين. جاء فى الكتاب ، جـ ٢ : ١٥٨= (٢١٩) فى معرض الحديث عن (كم) الاستفهامية :« وتقول : كم رجلٍ أتانى؟...». وقال ابن هشام : « ولا يجوز جره مطلقًا خلافًا للفراء والزجاج...». المغنى ، ص ٢٠٢ .

٤ - وما الضرورة فى قول خُفَاف ابن نَدبة(١) :

(٤) - * كَنَواحِ رِيشِ حَمامَةٍ نَجْدِيَّةٍ* (٢)

وقول الآخر : (٣)

---

(١) شعره ، جمع وتحقيق نورى حمودى القيسى ، (بغداد ، مطبعة المعارف ، ١٣٩٧هـ) ،، ص ١٠٦، واسمه خُفاف بن عمير السلمى، ونَدبة أمّه ، توفى نحو سنة ٢٠ هـ ، وفى ضرورة الشعر للسيرافى ، ص ٢١٥ (١:٢٥٨ شرحه)أنّ ابن المقفع وضع هذا الشاهد ، وينظر نفسه ، ص١٠٦(١:١٢٤)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، جـ ١:٤١٨، وفيه «وزعم قوم أنه لابن المقفع وليس الأمر كما قالوا...» وينظر شرح شواهد المغنى ، لجلال الدين السيوطى (ت ٩١١)، ذيّل بتصحيحات وتعليقات للشيخ محمد محمود الشنقيطى ، وقف على طبعه وعلق حواشيه : أحمد ظافر كوجان ، ١٣٨٦هـ، (بيروت - دار الحياة)، جـ ١:٣٢٤ ، وشرح أبيات المغنى ، لعبد القادر عمد البغدادى (ت ١٠٩٣) ، تحقيق عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف دقاق ، (بيروت ، دمشق - دار المأمون ، ط ١ ، ١٣٩٣ - ١٤٠١هـ)، جـ ٢:٣٣١.

(٢) وسيأتى برقم ٣٠ و ٣٧ ، وعجزه:

* وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ*

والنواحى : جمع ناحية ، و هى الجانب من كل شىء ، يصف شفتى امرأة فشبههمابنواحى ريش الحمامة. وعصف الإثمد : ما سحق منه ، والعصف : ورق الزرع، والإثمد : حجر الكحل ، وذكر ابن السيرافى أنه « لم يكن من الأشياء التى تكون فى بلاد العرب» ، فظن الشاعر أن الكحل من النبات. وقوله (مسحتِ باللثتين عصف الاثمد) فيه قلب إذ المراد مسح اللثتين بالعصف، كما يقال : (أدخلت الخاتم فى إصبعى)، فقلب لعدم اللَّبس، ويروى بضم التاء فى (مسحت) فلا قلب.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١ : ٢٧ = (١:٩) ، والأصول فى النحو ، جـ ٣ :٤٥٦ ، وشرح القصائد التسع ، جـ ١ : ٢١٩، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٤٢، وضرورة الشعر للسيرافى ، ص ١٠٥ ، ٢١٤ (جـ ١:٢٢٤، ٢٥٨ شرحه)، والحجة فى علل القراءات السبع ، لأبى على : الحسن بن أحمد الفارسى (ت ٣٧٧)، تحقيق : على النجدى ناصف، والدكتور عبد الفتاح شلبى ، (مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ، مصورة عن ط ١) ، جـ ١ :١٠٢ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، جـ ١ : ٤١٦، والنكت ، جـ ١:١٤٤، ١٥٥. وينظر معجم هارون ، ص١٢٥، ومعجم حداد ، رقم ٦٩٣.

(٣) مختلف فى القائل ، حيث نُسب لمضرس بن ربعى الأسدى فى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١ :٦١، وليزيد بن الطثرية فى اللسان ، جـ ٥ : ٣١٩(جزز)، وفيه :« قال ابن برىّ : ليس هو ليزيد ، وإنما هو لمضرس ...»

(٥) - * وَطِرْتُ بِمُنْصُلِى فِى يَعْمَلاتٍ؟ * (١)

٥ - وما الضرورة فى قول النجاشىّ : (٢)

(٦) - * فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِى ... ... *(٣)

---

(١) وسيأتى برقم ٣١ ، ٣٦، وعجزه :

* دَوامِى الْأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحا *

ويروى (فطرت) و(بمنصل)٠

والمنصل : السيف ، واليَعملات : جمع يَعْمَلة وهى الناقة القوية على العمل ، دوامى الأيدى : إشارة إلى أنه فى سفر ، والسريح : الخرق التى تشد على أخفاف الإبل لوقايتها٠

ومواطن وروده : الكتاب ، جـ ١ : ٢٧ ، ٤ : ١٩٠ = (١: ٩، ٢: ٢٩١) ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص٤٤، وضرورة الشعر، للسيرافى ، ص ٢١٥(١: ٢٥٨ شرحه)، والحجة للفارسى، جـ ١: ١٠٢، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ، لأبى عبد الله محمد بن جعفر التميمى القزاز القيروانى (ت ٤١٢)، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام ، والدكتور مصطفى هدارة ، (الإسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٧٢م)، ص ١١٤، ٢٠٨ ، ٢٣٣ ، والنكت ، جـ ١ : ١٥٥، وشرح الصفار ، ص٨٥ (٢٧أ) ، وضرائر الشعر ، لأبى الحسن : على بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلى (ت ٦٦٩) ، تحقيق السيد إبراهيم محمد، (دار الأندلس للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٩٨٠م)، ص ١٢٠٠ وينظر معجم هارون ، ص ٨٠ ، ومعجم حداد ، رقم٥١٧٠

(٢) المعانى الكبير لأبى محمد: عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦) ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ١، ١٤٠٥هـ) ، جـ ١ : ٢٠٧ ، كما روى لامرىء القيس، ينظر ديوانه تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، (مصر : دار المعارف ، ط ١ ، ١٩٨٤م) ، ص٣٦٤٠والنجاشى هو قيس بن عمر بن مالك من بني الحارث . من مخضرمى الجاهلية والإسلام ، قيل عنه:إنه كان فاسقاً توفى نحو ٤٠هـ ينظر الشعر والشعراء جـ ١: ٣٢٦ -٣٣٣.

(٣) وسيأتى برقم (٣٢)٠ وعجزه :

* وَلَاكِ اسْقِنِى إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ *

والشاعر يخاطب ذئبًا وقد دعاه لمؤاكلته فحكى بهذا البيت ردّ الذئب عليه٠

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١ : ٢٧ = (١: ٩) ، وتأويل مشكل القرآن ، ص ٣٠٦، والأصول فى النحو، جـ ٣ : ٤٥٥ ، واللامات ، ١٧٨، وإعراب القرآن ، لأبى جعفر ، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨) ، تحقيق الدكتور زهير غازى زاهد ، (بغداد - مطبعة العانى ، ١٣٩٧هـ)، جـ١: ٢٨١ ، ٣ : ٧٤٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٤٣ ، وضرورة الشعر للسيرافى ، ص ٩٩ ، ٢١٦ (١ : ٢٢٢، ٢٥٨ شرحه) ، والمسائل البصريات ، لأبى على الفارسى ، الحسن بن أحمد (ت٣٧٧)، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد ، (مصر - مطبعة المدنى ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ)، جـ ٢ : ٦٩٨ ، والمسائل العسكريات ، ص ١٢٤ ، وكتاب الشعر ، جـ ١ : ١١٣٠ وينظر معجم هارون ، ص ٣٠١ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٣٠٩٠

ولم جاز (ولاك) بمعنى(ولكن)؟

٦ - وما الشاهد فى قول مالك بن خُرَيم [(١)]:

(٧) - * فَإِنْ يَكُ غَـثًّا أَوْ سَمِــيناً ...؟ * [(٢)]

ولِمَ جاز (لنفسه مقنعا)؟، وقول الآخر [(٣)]:

(٨) - * دارٌ لِسُعْدَى إذْهِ مِنْ هَوَاكَا * [(٤)]

فلِمَ حذف الياء المتحركة من (هى)؟،

(١) فى المخطوط (حرهم) وما أثبته من الجواب ، ص١٦٨، وفى معجم الشعراء ، للمرزبانى محمد بن عمران (ت٣٨٤) ، تصحيح وتعليق الدكتور ف.كرنكو ، (بيروت - دار الكتب العلمية ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ) ، ص ٢٥٧ « مالك بن حريم الهمدانى شاعر فحل جاهلى» ، وقال السيرافى : « وحريم هو اسم أبيه المعروف عند الرواة وأهل اللغة ، وكان أبو العباس المبرد يقول : خُريم ، وينسب ذلك إلى التصحيف» ، ضرورة الشعر ، ص٢١٦-٢١٧(١: ٢٥٨ شرحه)٠ والبيت من قصيدة له فى الأصمعيات ، اختيار الأصمعى عبد الملك بن قريب (ت٢١٦) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، (بيروت - ط٥) ، ص٦٧، ومجموع أشعار العرب، ص٤٠٠

(٢) وسيأتى برقم (٣٣) ، وهو بتمامه :

فَإِنْ يَكُ غَثًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنَّنِي سَأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا

والضمير فى (يك) لما يطبخه ، والضمير فى (عينيه) للضيف٠

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٨= (١: ١٠)، والمقتضب ، جـ ١ : ١٧٦ ، ٤٠١، والكامل ، للمبّرد محمّد بن يزيد (ت٢٨٦) ، تحقيق : محمد أبى الفضل إبراهيم ، (القاهرة - دار الفكر العربى) ، جـ٢: ٣٧، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٤: ١١٧،والأصول فى النحو، جـ ٣: ٤٥٩، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٤٥ ، وضرورة الشعر للسيرافى ، ص ١٠٩، ٢١٧(١: ٢٢٦، ٢٥٩ شرحه)، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٤٣٠ وينظر معجم هارون ، ص ٢١٠، ومعجم حداد ، رقم ١٦٥٣٠

(٣) لم أهتد إلى معرفته .

(٤) و سيأتى برقم (٣٤) ، ويروى (دار لسلمى)٠

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٧= (١ : ٩)، والأصول فى النحو ، جـ ٣: ٤٦١، وضرورة الشعر السيرافى ، ص ١١١(١: ٢٢٦ شرحه)، والحجة لأبى على ، جـ ١: ١٠٠، والتكملة ، وهى الجزء الثانى من الإيضاح العضدى ، لأبى على الحسن بن أحمد الفارسى (ت٣٧٧) ، تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود ، (الرياض - جامعة الرياض ، ط١ ، ١٤٠١هـ) ، ص ٣٠، والمسائل المشكلة ، ص ١٥٧، والمسائل العسكريات ، ص ١٣١، وينظر معجم هارون ، ص ٥١٣ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٥٢٥٠

٧ - وقول الأعشى[١]:

(٩) - * وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ *[٢]

٨ - وقول الفرزدق[٣]:

(١٠) - * تَنْفِى يَدَاهَا الْحَصَى فِى كُلِّ هَاجِرَةٍ *[٤]

---

(١) ديوانه ص ١٢٩، واسمه ميمون بن قيس توفى نحو سنة ٧ هـ.

(٢) و سيأتى برقم (٢٦ و ٣٥) وعجزه :

* ويعدن أعداءً بعيد وداد *

ويروى :(وأخو النساء). و(يكنّ أعداءً). و(يصرن أعداءً). ولا شاهد فيه على رواية (وأخو النساء).

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١ :٢٨= (١:١٠)، والأصول فى النحو ، جـ ٣: ٤٥٧، وإيضاح الوقف والابتداء فى كتاب الله عز وجل ، لأبى بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنبارى (م ٣٢٨) ، تحقيق محيى الدين عبد الرحمن رمضان ، (دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٠هـ) ، جـ ١: ٢٤٤، والزاهر فى معانى كلمات الناس ، لأبى بكر أيضا ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، (العراق - وزارة الثقافة والإعلام / دار الرشيد للنشر ، ١٩٧٩م) ، جـ ٢: ٣٧١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص ٤٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى، جـ ١: ٥٩، والنكت ، جـ ١: ١٥٦، وينظر معجم هارون ، ص ١٢٧، ومعجم حداد ، رقم ٨٥٣.

(٣) فى ديوانه ، ص ٥٧٠ ، جمع أحمد إسماعيل الصاوى ، ١٣٥٤هـ

واسم الفرزدق همام بن غالب التميمى (ت ١١٠).

(٤) و سيأتى برقم (٣٨) وعجزه :

* نَفْىَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ *

وَيُروى (نفى الدراهم) و (نفى الدنانير).

والشاهد عند المؤلف فى موضعين (الدراهيم) و(الصياريف) كما سيأتى فى الجواب وعلى رواية (نفى الدنانير) لا شاهد فى الموضع الأول ، كما أنه لا شاهد فيه أيضًا على رواية (الدراهيم) لأن البيت لا ينكسر بحذف الياء منه ، ولذا جاء برواية (الدراهم) و(الدراهيم). وهذا يؤيد مذهب الكوفيين الذى يجيز زيادة الياء قبل الآخر فى مفاعل) وشبهه. ينظر توضيح المقاصد ، جـ ٥: ٨٢، الهمع ، للسيوطى ،جـ ٦ : ١١٩(٢: ١٨٢).

والضمير فى (يداها) للناقة ، شبّه خروج الحصى من تحت مناسمها بارتفاع الدراهم عن الأصابع إذا نقدت.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٨= (١: ١٠)، والمقتضب ، جـ ٢: ٢٥٦، والأصول ، جـ٣: ١٢، ٤٥٠، وإعراب القرآن ، جـ ٢ :١٣١، وشرح القصائد التسع ، جـ ١: ٤٣٦ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص٤٨ ، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص٧٣(١: ٢١٣ شرحه)، والمسائل الحلبيات=

فلِمَ جاز الدراهيم والصياريف(١) ؟

٩ - ولِمَ جاز إظهار التضعيف ، وتصحيح المعتلّ ، وصرف ما لا ينصرف ، وقصر الممدود؟

وما الشاهد فى قول قعنب بن أم صاحب :(٢)

(١١) - * مَهْلاً أَعاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِى ؟ *(٣)

١٠ - وقول رؤبة :(٤)

(١٢) - * ضَخْمٌ يُحِبُّ ٱلْخُلُقَ ٱلْأَضْخَمَا *(٥)

=للفارسى الحسن بن أحمد (ت٣٧٧) ، تحقيق الدكتور حسن هنداوى ، (دمشق - دار العلم ، بيروت - دار المنارة ، ط١ ، ١٤٠٧هـ) ، ص ١١٥، وكتاب الشعر ، جـ ٢: ٤٤٧، وينظر معجم هارون ، ص٢٤٠، ومعجم حداد، رقم ١٧٤٩.

(١) فى المخطوط (اليصاريف) ، وهو تحريف.

(٢) ينظر النوادر ، ص ٢٣٠، وديوان مختارات شعراء العرب ، ص ٨. والشاعر هو قعنب بن ضمرة الفزارى ، توفى نحو سنة ٩٥هـ .

(٣) وسيأتى برقم (٣٩) ، وعجزه :

أنِّى أَجُودُ لِأَقْوامٍ وإِنْ ضَنِنُوا

ويروى (أعاذل).

ومن مواطن وروده : الكتاب، جـ ١: ٢٩ ، ٣: ٣١٦، ٥٣٥ = (١: ١١، ٢: ٦٠ ، ١٦١)، والمقتضب، جـ١: ١٤٢، ٣: ٢٨٨، ٣٥٤، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ١: ٤٨٣، والأصول فى النحو، جـ ٣: ٤٤١، وإعراب القرآن، جـ ١: ٦٨٨، ٣: ٧٦٦، وشرح القصائد التسع ، جـ ٢: ٤٩٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٤٨، وضرورة الشعر ، للسيرافى، ص ٥٨(١: ٢٠٨ شرحه)، والمسائل المشكلة، ص ١٥٧، والمسائل العضديات، ص ٤٤ ، ٧٥، ١٤٢، والتكملة ١٥٤، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ٢: ٣١٨، وينظر معجم هارون، ص ٣٩٢، ومعجم حداد ، رقم ٢٨٥٤.

(٤) ينظر ملحق ديوانه ، والعنوان على الغلاف : مجموعة أشعار العرب ، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج و على أبيات منسوبة إليه ...الخ ، تصحيح وليم بن الورد البروس ، (بيروت - دار الآفاق الجديدة ، ط٢ ، ١٤٠٠هـ) ، ص ١٨٣، وكانت وفاته ، سنة ١٤٥هـ.

(٥) سيأتى برقم (٤٣). ويروى (بدء يحب) و(ضَخْمًا يحب) و(الخلق الإِضْخَمًا) و (الخلق الضِّخَمًّا).

الشاهد فى قوله (الأضخما) بفتح الهمزة كما سيأتى فى الجواب. ولا شاهد فيه على روايتى (الإضخما) بكسر الهمزة و(الضِّخما) ، لأن (إفعلاًّ) و(فعلاًّ) موجودان فى الكلام نحو (أردبّ) و(خدبّ). وهو العظيم الجافى. والشاعر يصف رجلاً بعظم الخليقة وشرف الهمة.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٩، ٤: ١٧٠= (١: ١١، ٢: ٢٨٣) ، والأصول فى النحو ، جـ٣: ٤٥٣، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ٢١٧(١: ٢٥٩شرحه)، والحجة لأبى على ، جـ ٢: ٢٧٤، وسر صناعة الإعراب ، جـ ١: ١٦٢، ٤١٦، جـ ٢: ٥١٥، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤١٩، والنكت، جـ ١: ١٥٧، ٢: ١١٠٣، وينظر معجم هارون ، ص ٥٣١، ومعجم حداد ، رقم ٣٦٠٤.

١١ - وقول الشماخ :(١)

(١٣) - * لَـهُ زَجَـلٌ كَأَنَّـهُ صَـوْتُ حَـادٍ *(٢)

وقول حنظلة بن فاتك :(٣)

(١٤) - * وَأَيْـقَـنَ أَنَّ الْخَـيْلَ إِنْ تَلْتَـبِسْ بِـهِ *(٤)

وقول رجلٍ من باهلةَ :(٥)

(١٥) - *أَوْ مُعْبَرُ الظَّهـرِ يُـنْبى عَنْ وَلِيَّتِـهِ *(٦)

---

(١) ينظر ديوانه ، تحقيق صلاح الدين الهادى ، (مصر - دار المعارف ، ١٩٧٧م) ، ص ١٥٥، وهو الشماخ بن ضرار الغطفاني، توفى سنة ٢٢هـ، وينسب الشاهد للربيع بن قعنب الفزارى ، ينظر فرحة الأديب فى الرد على ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه ، للحسن بن أحمد الأسود الغندجانى (ت بعد ٤٣٠) ، تحقيق . الدكتور محمد على سلطان ، (دمشق ، دار قتيبة ، ١٤٠١هـ) ، ص ٩٤.

(٢) وسيأتى برقم (٤٤)، وعجزه :

إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ#

ويروى : (له زجلٌ تقول : أصوت حاد).

والشاهد فى قوله (كأنه) وسيأتى بيانه، وعلى الرواية الأخرى لا شاهد فيه.

والضمير فى (له) لحمار وحش ، والزجل : صوته ، والوسيقة : أنثاه.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٠(١:١١)، والمقتضب ، جـ ٤٠٢:١، وإعراب القرآن ، جـ ١٦٥:١، ٩٢:٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص ٤٤ . والحجة لابن خالويه ، ص ٣٠٨، والحجة للفارسىّ، جـ١٥٢:١، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ٤٣٧:١، وسر صناعة الإعراب ، جـ ٧٢٦:٢، والنكت، جـ ١٥٧:١، وينظر معجم هارون ، ص ١٦٧، ومعجم حداد ، رقم ٩٤٥.

(٣) وهو كذلك فى الكتاب ، جـ ٣٠:١ = (١: ١١)، ولتليد العبشمى فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، جـ ٢٥٥:١، ولحنظلة بن مالك فى ضرائر الشعر ، ص ٢٣.

(٤) وسيأتى برقم(٤٥)، وعجزه :

#يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آبِرُ #

والضمير فى (أيقن) لرجل فرَّ من المعركة ، وفسيل النخل صغاره، والآبر: مصلح النخل.

ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس، ص ٤٦، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ١٠٩، ٢١٨(١: ٢٢٥، ٢٥٩ شرحه)، والنكت ، جـ ١٥٨:١ والإنصاف ، جـ٢:١٧ه.

(٥) وهكذا جاءت النسبة فى الكتاب ، جـ ٣٠:١ = (١: ١٢).

(٦) وسيأتى برقم (٤٦). وعجزه :

#مَا حَجَّ رَبُّهُ فى الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَا#

==

وقول الأعشى :(١)

(١٦) - *فَمَـا لَهُ مِنْ مَجْـدٍ تَلِـيدٍ ...*(٢)

١٣- [و] قول الآخر:(٣)

(١٧) - *بَيْـنَاهُ فِى دَارِ صِـدْقٍ ... ...*(٤)

= والمعبر من الإبل : هو الذى لا يجزُّ وبره ، والوليّة : البَرذَعة ·ويُنبى عن وليته: قال ابن السيرافى : أراد ينبى وليته ، أى يرفعها ، فلم يستقم له الوزن فقال : عن وليته ، ما حج ربُّه : أى صاحبه· والمراد أنه لم يَحْتَج إليه فيتعبه·

ومن مواطن وروده : المقتضب ، جـ ١٧٦:١، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٤٧، وضرورة الشعر، للسيرافى ، ص ١٠٨، ٢١٩، (١: ٢٢٥، ٢٥٩ شرحه) ، والمسائل العسكريات ، ص ١٣١، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ٤٢٢:١، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ، ص ٢٤٢، والمخصص ، جـ٧٦:٧، والنكت ، جـ ١٤٤:١، ١٥٨ وضرائر الشعر ، ص ١٢٢ · وينظر معجم هارون ، ص ١٤٢، ومعجم حداد ، برقم ١١٠٤/٠١·

(١) ينظر ديوانه ، ص ١١٥·

(٢) وسيأتى برقم (٤٧) وهو بتمامه:

فَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَالَهُ ... مِنَ الرِّيحِ حَظٌّ لَا الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبَا

ويــروى (وَمَا عِنْدَهُ مَجْدٌ تَلِيدٌ وَلَا لَهُ ... مِنَ الرِّيحِ فَضْـلٌ ... ...)

و (وَمَـا عِنْـدَهُ رِزْقٌ عَلِمْتُ وَلَا لَهُ ... عَلَىَّ مِنَ الريحِ الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبا)

والشاهد فى قوله (فما له) كما سيأتى بيانه فى الجواب ، وعلى الروايتين الأخريين لا شاهد فيه·

والضمير فى(فما له) لرجل يهجوه ، يصفه بقلة الخير حيث نفى حظه من الريحين اللتين تأتيان بالخير، والتليد : القديم·

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ٣٠:١ = (١٢:١)، والمقتضب، جـ ١٧٦:١، ٤٠١، والأصول فى النحو ، جـ٤٦٠:٣، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٤٦، وضرورة الشعر، للسيرافى ، ص ٢١٩(٢٥٩:١ شرحه)، والحجة للفارسى، جـ ١٥٢:١، وكتاب الشعر ، جـ٢٢٧:١، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى، جـ١٣٥:١، وفرحة الأديب ، ص٤٠، والنكت، جـ١٥٨:١، والإنصاف ، جـ ٥١٦:٢·

(٣) لم أهتد إلى معرفته.

(٤) وسيأتى برقم (٥٠) وهو بتمامه :

بَيْنَاهُ فِى دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا ... حِينًا يُعَلِّلُنَا وَمَا نُعَلِّلُه

=

١٢ - وقول الآخر :(١)

(١٨) - *صَـدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّـدُودَ ...؟ *(٢)

ولِمَ صار (قلما وصال) ضرورةً ؟ ولِمَ جاز ؟

١٤ - وقول الْمَرَّار بن سلامة :(٣)

(١٩) - *وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ *(٤)

= والضمير فى (بَيْناه) لرجل يرثيه الشاعر ، ودار الصدق هى التى يحمد المقام بها ، ويعللنا : يتعهدنا بما نحب حينا بعد حين.

ومن مواطن وروده :الكتاب ، جـ١:٣١=(١: ١٢)، وضرورة الشعر للسيرافى، ص ١١١(١:٢٢٦شرحه)، والإنصـاف ، جـ ١٧٨:٢، وضـرائر الشـعـر ، ص ١٢٦، والهـمع ، جـ ٢٠٩:١=(٦١:١) ، والخـزانة ، جـ٢:٤٠٠(عرضا)، والدرر ، جـ ١: ٣٦.

(١) القائل مختلف فيه ، فقد روى البيت لعمر بن أبى ربيعة ، شرح ديوان عمر بن أبى ربيعة ، للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، (مصر - مطبعة السعادة ، ط١، ١٣٧١هـ) فى ملحقات ديوانه ، ص ٤٩٤، وفى الكتاب ، طبعة بولاق ، جـ ١: ١٢، كما روى للمرار الفقعسى ، المرار بن سعيد الفقعسي حياته وما بقى من شعره ، صنعة نورى حمـودى القيس ، (بغداد - مجلة المورد ، المجلد الثانى ، العدد الثانى ، ١٩٧٣م) فى ديوانه ، ص ١٧٥، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٠٥.

(٢) وسيأتى برقم (٤٨) وهو بتمامه :

صَدَدت فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

ويروى : (ولا أرى/وصالاً)

والشاهد فى قوله (قلما وصال) كما سيأتى بيانه فى الجواب ، وعلى الرواية الأخرى لا شاهد فيه.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١١٥:٣= (١: ٤٥٩)، والمقتضب ، جـ ٢٢٢:١، والأصول ، جـ٢:٢٣٤، ٤٦٦:٣، وإعراب القرآن ، جـ ٢: ١٩٠، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٣١٥، وشرح القصائد التسع، جـ ٢: ٥٦٥، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ١٩٣ (١: ٢٥١ شرحه)، وليس فى كلام العرب ، لابن خالويه : الحسين بن أحمد (ت٣٧٠) ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، (مكة المكرمة ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ) ، ص ١١٤، والمسائل المشكلة ، ص ٢٩٦، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٩١، وفرحة الأديب ، ص٣٦، والنكت ، جـ١:١٥١، وينظر معجم هارون ، ص ٣٤٣، ومعجم حداد ، برقم ٢٥٣١.

(٣) وهو كذلك فى الكتـاب ، جـ ٣١:١ = (١: ١٣) ، وفيـه نفسـه ، ص ٤٠٧= (٢٠٣) أن القـائل رجل من الأنصار.

والمرار بن سلامة العجلى راجز جاهلى أدرك الإسلام. ينظر المؤتلف والمختلف ص ٢٦٨

(٤) وسيأتى برقم (٥٢) ، وعجزه :

==

وقول الأعشى :(١)

(٢٠) - * وَمَا قَصَدَتْ مِن أَهْلِها لِسَوائِكَا*(٢)

١٥ - / وقول خطام المجاشعى :(٣) ١١ب

إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سَوَائِنَا

ويروى (ولا ينطق المكروه) و (إذا قعدوا)

ومن مواطن وروده : المقتضب ، جـ ٤:٣٥٠، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ٢٢٠(١:٢٦٠ شرحه)، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١:٤٢٤، والمخصص ، جـ ١٤ :٥٨ ، ٦٤، والنكت ، جـ١:١٥٩، والإنصاف ، جـ ١: ٢٩٤، والتبيين ، ص ٤٢١، وشرح المفصل ، جـ ٢: ٤٤، والبسيط ، جـ١:٤٩٦، والمقاصد النحوية ، جـ ٣: ١٢٦، وشرح الأشمونى ، جـ ٢:١٦٣، والخزانة ، جـ٢: ٦٠.

(١) ينظر ديوانه ، ص ٨٩.

(٢) وسيأتى برقم (٥٣) وصدره:

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِى

ويروى (تزاور عن جل) ، و(ما عدلت) ، و(من أهله) و (بسوائكا)· وتجانف : تميل ، وتزاور : تعدل ، وجو : اسم اليمامة فى الجاهلية·

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٢، ٤٠٨=(١:١٣، ٢٠٣) ، والأضداد ، للأصمعي ، ص ٤٤، والأضداد ، لابن السكيت ، ص ١٩٨، الأضداد ، لعبد الملك بن قريب للأصمعي (ت٢١٦) وليعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت٢٤٤) ضمن (ثلاثة كتب فى الأضداد ، للأصمعى وللسجستانى ولابن السكيت) ، نشرها الدكتور أوغست هفنر ، (بيروت - دار الشرق ، مصور عن ط المطبعة الكاثوليكية بيروت ، ١٩١٣م) ، والمقتضب ، جـ ٤:٣٤٩، والكامل ، جـ ٤: ١٠، والأضداد ، لأبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى (ت٣٢٨) ، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، (الكويت - دائرة المطبوعات والنشر ، ١٩٦٠م) ، ص ٤١، وحروف المعانى والصفات ، ص ٣٧، وشرح القصائد التسع ، جـ ٢: ٧١٥، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ٢٢١(١: ٢٦٠ شرحه)، والحجة للفارسى، جـ ١: ١٨٧، والمسائل الحلبيات ، ص٢٤٢، وكتاب الشعر ، جـ٢: ٤٥٣، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٣٧، والخزانة ، جـ٢:٥٩· وينظر معجم هارون ، ص ٢٥٥، ومعجم حداد ، رقم ١٨٥٨·

(٣) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ٣٢، ٤٠٨، ٤: ٢٧٩= (١: ١٣، ٢٠٣، ٢ : ٣٣١)، وذكر البغدادى فى شرح شواهد الشافية ، ص ٦٠ أن بعضهم يعزو الشاهد لهيمان بن قحافة·

وخطام المجاشعى هو خطام بن نصر بن رياح المجاشعى، وقيل : اسمه بشر ، ويلقب بخطام الريح· ينظر المؤتلف، ص ١٦٠، والخزانة، جـ ١:٣٦٩·

(٢١) - *وَصَالِياتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنَ*(١)

فلِمَ جازت هذه الأشياء فى الضرورة؟

١٣ - وقول العجير :(٢)

(٢٢) - *فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ ... ...*(٣)

---

(١) وسيأتى برقم (٥٤)· ويروى (وما ثلاث)· وفى المخطوط (كلما) فى موضع (ككما) وهو تحريف· والشاهد فى قوله (ككما) وسيأتى بيانه فى الجواب· وفيه شاهد آخر لبعض النحويين منهم سيبويه ، وهو في قوله : (يؤثفين) حيث جاء على الأصل ضرورة ينظر الكتاب ، جـ٤ : ٢٧٩ = (٢ : ٣٣١) والمنصف = جـ ١: ١٩٢،

وصاليات : أثاف صليت بالنار· وككما يؤثفين :أى على حالهن حين أثفين·

ومن مواطن وروده : معانى القرآن للأخفش ، جـ ٢: ٣٠٣، وأدب الكاتب ، ص ٥٠٥، ٦٠٨، وتأويل مُختلف الحديث ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبية (ت٢٧٦) ، تصحيح محمد زهرى النجار ، (بيروت - دار الجيل ، ١٣٩٣هـ) ، ص ٢١٩، والمقتضب ، جـ ٢: ٩٥، ٤: ١٤٠، ٣٥٠، والأصول ، جـ ١: ٤٣٨، ٣: ١١٥، ٣٣٤· وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى (ت٣٢٨) ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، (القاهرة - دار المعارف ، ط٤ ، ١٤٠٠هـ) ، ص ٢٤٢، ومجالس العلماء ، لأبى القاسم ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى (ت٣٣٧) ، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، (القاهرة - مكتبة الخانجى ، الرياض - دار الرفاعى ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ) ، ص ٥٨، وحروف المعانى ، ص ٧٩، والقطع والائتناف ، لأبى جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت٣٣٨) ، تحقيق الدكتور أحمد خطاب العمر ، (العراق - وزارة الأوقاف ، ط١ ، ١٣٩٨هـ) ، ص ١٩٣، وديوان الأدب ، لإسحاق بن إبراهيم الفارابى (ت٣٥٠) ، تحقيق الدكتورأحمد مختار عمر ، (القاهرة - مجمع اللغة العربية ، ط١ ، ١٣٩٨هـ) ، جـ ٢: ٥٥٣، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ١٦٠، ٢٢١(١:٢٤٠ ، ٢٦٠ شرحه)، والمسائل البصريات ، جـ ١: ٥٣٨، والمسائل المشكلة ، ص ٣٩٨، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٣٨، والنكت ، جـ ١:١٥٩، ٤٦٣، والخزانة ، جـ ١: ٣٦٧، ٢:٣٥٣، ٤: ٢٧٣· وينظر معجم هارون ، ص ٥٤٢·

(٢) شعره ، ص ٢٢٩· وهو العجير بن عبد الله السلولى (ت ٩٠هـ) ، صنعة محمد نايف الدليمى، (بغداد - مجلة المورد ، المجلد ٨ ، العدد ١ ، ١٣٩٩هـ)، وفى فرحة الأديب ، ص ٧٨-٧٩ أن البيت ليس له بل للمخلب الهلالى·

(٣) وسيأتى برقم (٥١)، وهو بتمامه:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ ... لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ

وهناك روايتان أُخريان لقافيته هما :(طويل) و(ذلول) غير أن القصيدة فى الديوان بائية وليست لامية وهذا يقوى رواية (نجيب)·

والضمير فى (بيناه) لرجل ضلّ عنه جمله· ويشرى : يبيع· والملاط : ما ولى العضد من الجنب· =

١٦ - وقول الفرزدق :(١)

(٢٣) - * وَمَا مِثْلُهُ فِى النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكًا*(٢)

وكم وجهًا من وجوه الضرورة فيه ؟ ولِمَ جاز كلّ واحد منها ؟

١٧ - وقول قيس بن زهير :(٣)

= وهذا الشاهد والشاهدان الآتيان بعده لم ترد عند سيبويه فى هذا الباب و وإنما هى مما علق به الأخفش على الكتاب ، ينظر تحقيق هارون ، جـ ٣٢:١، هامش ٣، واكتفى الرمانى بالإشارة إلى الأول منها بأنه من إنشاد الأخفش كما سيأتى فى الجواب.

ومن مواطن وروده : الأصول فى النحو ، جـ ٣: ٤٣٩، ٤٦٠، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ٤٧، ١١١(١: ٢٠٥، ٢٢٦ شرحه)، والإيضاح العضدى ، ص ٧٥، والتكملة ، ص ٣١، والمسائل العسكريات ، ص ١٣٢، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ٣٣٢:١، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ،ص ٢٤٣، وتحصيل عين الذهب (شرح أبيات سيبويه) ، ليوسف بن سليمان الأعلم الشنتمرى (ت٤٧٦) ، بهامش الكتاب لسيبويه ، (مصر - المطبعة الأميرية ببولاق ، ط١ ، ١٣١٦هـ)، جـ ١: ١٤، والنكت ، جـ ١: ١٣٦، ١٦٠. وينظر معجم حداد ، رقم ١٤٦.

(١) ديوانه ، ص ١٠٨

(٢) وسيأتى برقم (٥٥) وعجزه :

#أَبُو أُمِّهِ حَىٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُه *

والضمير فى (مثله) للممدوح وهو إبراهيم بن هشام خال الخليفة هشام بن عبد الملك ، والمملك هو الخليفة. والأصل فى ترتيب البيت : وما مثله فى الناس حى يقاربه إلا مملكًا أبو أمه أبوه. أى أبو أم المملّك أبو الممدوح.

ومن مواطن وروده : هامش الكتاب بتحقيق هارون ، جـ ٣٢:١، والمعانى الكبير ، جـ ٥٠٦:١، والكامل ، جـ ٢٨:١، والأصول ، جـ٤٦٧:٣، وضرورة الشعر للسيرافى ، ص ١٨٦،(١: ٢٤٨ شرحه) ، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٢٦٧، والمسائل البصريات ، جـ ١: ٤٤١، ٥٤٦، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ، ص٣٠٩، وأسرار البلاغة ، لعبد القاهر الجرجانى (ت٤٧١) ، شرح وتعليق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجى ، (القاهرة - مكتبة القاهرة ، ط٣ ، ١٣٩٩هـ) ، ص ١١٣، ١٦٣رقم (٢٦، ٦٨)، ودلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجانى (ت٤٧١) ، تصحيح محمد رشيد رضا ، (بيروت - دار المعرفة ، ١٣٩٨هـ) ، ص ٦٥، وينظر معجم هارون ، ص ٤٢، ومعجم حداد ، رقم ١٨٠.

(٣) ومن مواطن نسبته إليه : معانى القرآن للفراء ، جـ ٢٢٣:٢، والنوادر، ص ٥٢٣، وموسوعة الشعر العربى، جـ ٣٤٤:٣.

وقيس بن زهير العبسى هو صاحب داحس وهى فرسه وكانت عبس تصدر فى حروبها عن رأيه ، توفى سنة ١٠هـ. ينظر معجم الشعراء ، ص ٣٢٢.

(٢٤) - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ(١)

فلِمَ جاز إثبات الياء فى (ألم يأتيك)؟

والجـــــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى ضرورة الشعر ما رجع إلى أصلٍ صحيح يقتضى جوازه(٢). وهو على وجهين : أحدهما : ما ردَّ إلى أصله فى الموضوع مما هو متروك فى الاستعمال ، والآخر : ما ردَّ إلى أصل يجوز فى الكلام يقتضى جواز نظيره فى الشعر(٣) وسيأتى بيان هذا فى المسائل ، إن شاء الله تعالى . فالأوّل : نحو :

(٢٥) - *أَلَمْ يَأْتِيكَ ... ...*(٤)

أصلُه فى الموضوع أن يكون كغيره من حروف المعجم يسكن فى الجزم ، ويضمّ فى الرفع، ويفتح فى النصب . والثانى : نحو :

(٢٦) - *وَأَخُو الْغَوانِ ... ...*(٥)

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٦، ٢٨، ٣٢ هـ ٣ = (١: ٨ ، ١٠).

(١) وســيــأتى برقم (٢٥ ، ٥٦). ويروى (ألم تبلغك) و (ألم يأتك) و(ألا هل أتاك). والشاهد فى قوله (ألم يأتيك) ، وسيأتى بيانه فى الجواب. وعلى الروايات الأخرى لا شاهد فيه. وفيه شاهد آخر لم يعرض له الرمانى وهو زيادة الباء فى (بما لاقت).
وبنوا زياد : هم الكملة ، الربيعُ وعمارة وقيس وأنس ، بنو زياد بن سفيان بن عبدالله العبسىّ.
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ٣: ٣١٦ = (٢: ٥٩) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ١: ١٦١، ٢: ١٨٨، والأصول فى النحو ، جـ ٣: ٤٤٣، والإيضاح فى علل النحو ، ص ١٠٤، والجمل فى النحو ، لأبى القاسم ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى (ت٣٤٠) ، تحقيق الدكتور على توفيق الحمد ، (بيروت - مؤسسة الرسالة ، الأردن - دار الأمل ، ط١ ، ١٤٠٤هـ) ، ص ٢٧٣، وإعراب القرآن ، جـ ٢: ٣٥٢، ٣: ٣٩٨، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص ٥١، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ٦١(١: ٢٠٩ شرحه) ، والحجة ، لابن خالويه ، ص ١٩٨، والحجة للفارس ، جـ ١: ٢٤٤، ٢: ٨٠، والمسائل الحلبيات ، ص ٨٥، والمسائل العضديات ص ٤٣ ، ٤٦، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٢٠٤، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٤٠، والخزانة ، جـ ٣: ٥٣٤. وينظر معجم هارون ، ص ١٢٣، ومعجم حداد ، رقم ٧٥٥.

(٢) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٣٢ = (١: ١٣)، والمقتضب ، جـ ١: ٢٧٧، والأصول ، جـ ٣: ٤٣٥.

(٣) ينظر شرح جمل الزجاجى ، جـ ٢: ٥٤٩.

(٤) تقدم برقم (٢٤) ، وسيأتى برقم (٥٦).

(٥) تقدم برقم (٩) ، وسيأتى برقم (٣٥).

بحـذف الياء تشبيهًا بحذف ياء الإضافة(١) اجتزاء بالكسرة منها(٢)، إلاّ أن هـذه أصلــية وتلك زائدة(٣) يكثر استعمالُها ، ويحتاج إلى التخفيف فيها(٤).

وإنما جاز فى الضرورة ما لا يجوز فى الكلام الذى [ليس] فيه ضرورة من أجل أنه كان سبب يقتضى جواز الحكم ، وسببان يقتضيان(٥) خـلاف ذلك الحكم. فلمـا انضـاف إلى السـبب الواحد سبب آخرُ وهو إقامة الوزن عادل السببين ، وصار يجوز فى الضـرورة لإقامة الوزن مع ذلك السبب الواحد.

٢*-١ – وإنما كان لا بدّ لكلّ شىء جاز فى الضرورة من أن يردّ إلى أصل صـحيح يشهد بجوازه لأنه ليس لأحد أن يتكلّم بالفاسد فى غير الشعر(٦). وإنما يخرجه عن الفساد إجراؤه على أصل صحيح يقتضيه فى البيان عن المعنى حتى تكون دلالته مستقيمة ، ولولا ما ذكرناه من خاصة الشعر ما جاز فيه إلاّ ما يجوز فى الكلام ، ولكن لما كان إقامة الوزن سببًا يقتضى جواز الحكم إذا انضاف إليه سبب آخر من الأسباب الصحيحة على نحو الأصل فى الموضوع

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٢٦ – ٢٧ = (١: ٨).**

(١) ياء الإضافة هى ياء المتكلم.

(٢) يرى سيبويه وكثير من النحويين أن حذف ياء المنقوص المعرف بال ضرورة. ويحملون الشاهد السابق ونحوه على ذلك مع أن معظم الأسمـاء المنقوصة ، المعرفة بـ(ال) الواردة فى القرآن الكريم فى غـير الفواصل قد جـاءت محذوفة الياء وهى فى حوالى تسعة مواضع ، منها قوله تعالى : ﴿ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ من الآية (١٨٦) فى سورة البقرة. وتنظر الآيات (٩٧) فى سورة الإسراء ، و(١٧) فى سورة الكهف، و(٢٥) فى سورة الحج ، و(١٣) فى سورة سبأ و(٣٢) فى سورة الشورى. و(٤١) فى سورة (ق) ، و(٦، ٨) فى سورة القمر. بينما لم تثبت إلا فى حوالى خمسة مواضع منـها قوله تعـالى : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي ﴾ من الآية (١٧٨) فى سورة الأعراف. وتنظر الآيات (٢ ، ٣) فى سورة النور ، و(٤٥) فى سورة (ص) ، و(٤١) فى سورة الرحمن.

(٣) يريد أنها ليست من بنية الكلمة ، ومعلوم أنها تمثل اسمًا مستقلاً وليست زائدة.

(٤) ينظر شـرح أبيات سيبويه ، للنحـاس ، ص ٤٤، وشـرح أبياته لابن السيرافى ، جـ ١: ٦٢، والمغنى ، ص٢٤٨. ويرى بعضـهم أن اليـاء إنما حذفت تَشبيهـا بحذفـها من المجرد من (ال) والإضـافـة. ينظر الأصـول فى النحـو ، جـ ٣: ٤٥٦، وضرورة الشـعـر للسيـرافى ، ص ٢١٤(١: ٢٥٨ شرحه)، ومـا يجوز للشاعر فى الضرورة ، ص ١١٥ ، ٢٣٢.

(٥) فى المخطوط (يقتضى) وما أثبته يقتضيه السياق.

(٦) ينظر المقتضب ، جـ ٣: ٣٥ ، والأصول فى النحو ، جـ ٣ :٤٣٦.

جاز لاجتماع السببين ، وجرى على إطّرادٍ فى هذا من غير مناقضة بِجَوازِ شىء لعلّه ثم الامتناع عن جواز مثله مع وجود مثل علته على منزلتها.

٣*-١ – والشاهد فى قول العجاج :

(٢٧) – *قَوَاطِناً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِى*(١)

من وجهين : أحدهما : صرف ما لا ينصرف فى قوله :(قواطنا)، والآخر : قوله :(الحمى)، وفيه ثلاثة أوجه (٢): الأول : حذف الألف ؛ لأنها زائدة ترجع بها الكلمة إلى أصلها ، ثم قلب المضاعف ياء على قياس:

(٢٨) – *تَقَضِّىَ الْبَازِى إِذَا الْبَازِى كَسَرْ*(٣)

و (تظنيت) فى (تظننت)(٤) ؛ لكراهة التضعيف. الثانى : حذف الميم تشبيهًا بالحذف للترخيم، ثم قلب الألف ياء ؛ لأنها مناسبة لها ، ومن شأن المناسب للحرف أن يجوز قلبه إليه وذلك فى كثير من الكلام. الثالث : حذف الألف والميم وإطلاق القافية، وحذفهما جميعًا تشبيهًا بما يحذف من الأصلى والزائد فى الترخيم ، نحو :(٥)

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٦ – ٢٧ = (١: ٨).

(١) تقدم برقم (٣) وسيأتى برقم (١٨٩ ، ١٩٦).

(٢) ينظر ضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ٩١(١: ٢١٩ شرحه) ، وتحصيل عين الذهب ، جـ ١: ٨

(٣) قائله العجاج . ينظر ديوانه ، ص ٢٨، وأورده الرمانى للتنظير به على قلب الميم الثانية من (الحمم) بعد حذف الألف ياء كما قلبت الضاد الثانية ياء من (تقضض). ويروى (تجلّى البازى) وعليه لا شاهد فيه ، ومعنى كسر : انقض ضامًا جناحيه.

ومن مواطن وروده : إصلاح المنطق ، ليعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت٢٤٤) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، (مصر – دار المعارف ، ط٣ ، ١٩٧٠م) ، ص ٣٠٢.والإبدال ، ص ١٣٣، وأدب الكاتب ، ص ٤٨٧، والكامل، جـ ١: ٣٤٣، ٣: ٤٧، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ١ : ٣٤٣، ٥: ٣٣٢، والزاهر ، جـ ١: ١٩٧، ٥٣٠، وديوان الأدب ، جـ ٢: ١٥٨، ٤: ١٣٢، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، للحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت٣٧٠) ، تصحيح عبد الرحيم محمود ، (طهران – إنتشارات ناصر خسرو ، مصور عن دار الكتب ، ١٣٦٠هـ) ، ص ١٠٣، وليس فى كلام العرب ، ص ١١١، والمسائل العضديات ، ص ٣٢، ٢٠٧. وينظر معجم هارون ، ص ٤٦٩، ومعجم حداد ، رقم ٣٤٠٠.

(٤) ينظر اللسان ، جـ ١٣: ٢٧٣ (ظنن).

(٥) قائله الفرزدق . ينظر ديوانه ، جـ ١: ٣٨٤ بعناية كرم البستاني، بيروت–دار بيروت ١٤٠٠هـ.

(٢٩) - *يَا مَرْوَ إِنَّ مَطِيَّتِى مَحْبُوسَةٌ *(١)

يريـد (مروان)٠

٤*١- - وقول خفاف بن نَدبة :

(٣٠) - *كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ...*(٢)

يريـــد (كنواحى) فحذف الياء اجتزاء بالكسرة منها كما يحذفها فى ياء الإضافة٠ وكذلك

قوله/فى : ١٢أ

(٣١) - *دَوَامِى الْأَيْدِ ... ...*(٣)

يريـد (الأيدى) فحذف الياء ، اجتزاءً بالكسرة منها٠

٥*١- - وقول النجاشى :

(٣٢) - فَلَسْتُ بَآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُه وَلَاكِ اسْقِنِى إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ(٤)

يريـد (لكن) فحذف النون للاستخفاف فى الحرف الذى يقتضى التخفيف تشبيهًا بحذف النون من (لم يك) لكثرة الاستعمال(٥) .

---

*١- **الكتاب ، جـ ١: ٢٧ = (١: ٩)٠**

(١) عجزه :

تَرْجُو الْحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ

ورواية الديوان (مروان إن مطيتى) ولا شاهد فيه على هذه الرواية ؛ لأن الرمانى إنما أورده للتنظير به، حيث حذفت الألف والميم الأخيرة من (الحمام) كما حذفت الألف والنون من مروان٠

ومروان المذكور هو مروان بن الحكم والى المدينة المنورة فى عهد معاوية بن أبى سفيان٠ وكان قد طلب إلى الفرزدق : ألا يهجو أحداً فخالفه فكتب له كتاباً إلى بعض عماله يوصيه بضربه وحبسه وأظهر له أن فيه مكافأة له ولكنه خشى من هجائه فأومأ له إلى ما يتضمنه الكتاب٠ فأنشده الفرزدق أبياتا أولها البيت السابق٠ ينظر شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى الآتى ذكره٠

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ٢: ٢٥٧ = (١: ٣٣٧) ، والجمل ، ص ١٧٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٢٥٦، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٥٠٥ ، والنكت ، جـ ١: ٥٨٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٠١ ، ومعجم حداد رقم ١٤٥٥٠

(٢) تقدم برقم (٤) وسيأتى برقم (٣٧)٠

(٣) تقدم برقم (٥) وسيأتى برقم (٣٦)٠

(٤) تقدم برقم (٦)

(٥) ينظر شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٤٣٠ ويرى كثيرون أن النون حذفت لالتقاء الساكنين٠ ينظر المراجع المذكورة فى تخريج البيت فى الأسئلة فقرة (٥)٠

٦*-١ - وقول مالك بن خُرَيم :

(٣٣) - فَإِنْ يَكُ غَثًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنَّنِي سَأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا[(١)]

فحذف الياء من (نفسه) اجتزاءً بالكسرة منها على ما بيناه. وفيه وجهٌ آخر[(٢)]، وهو أنه حذف الياء فى الوصل على حدّه فى الوقف تشبيهًا به ، وكأنه يصل على نية الوقف فى حذف الياء لا فى الحركة. ووجه ثالث أنه لما كان يقف بالسكون من غيرِ ياء اقتضى ذلك جواز أن يصل الحركة من غير ياء على قياس نظائره من أكثر الكلام ؛ لأن أكثره يوقف عليه بالسكون من غير ياء ، ويوصل بالحركة ، وقال آخر :

(٣٤) - *دارٌ لِسَعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا*[(٣)]

يريد (هىَ من هواكا) فحذف الياء المتحركة ، وهو ضعيف جدًا[(٤)]، إلا أنه يجوز فى الضرورة؛ لأنه يقف على الياء بالسكون[(٥)] وهى حرف مدّ تشبه الكسرة لأنها من جنسها ، فلما اجتمع فيها أنها قد تسكن وأنها من جنس الكسرة التى يجوز حذفها استثقالاً لها جاز حذفها. ووجه آخر : أنه شبَّه الياء المتحركة بالياء الساكنة التى قبلها كسرة فى أنها ياء قبلها كسرة قد تحذف اجتزاء بالكسرة منها بعد أن تسكن فى (يا غلامِ أقبل) والأصل (ياغلامى أقبل) ثم تسكن وتحذف للاجتزاء بالكسرة منها فشبه (هى) بهذا فى أنه سكّن ثم حذف الياء اجتزاء بالكسرة منها فهما سواء فى القياس إلا بمقدار كثرة الاستعمال لذلك فى الياء الزائدة مع وقوعها فى النداء الذى هو بالحذف أولى.

٧*-٢ - وقول الأعشى :

(٣٥) - * وَأَخُو الْغَوانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ *[(٦)]

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٧ ، ٢٨ = (١: ٩، ١٠).

*-٢ نفسه ، ص : ٢٨ = (١٠).

(١) تقدم برقم (٧)

(٢) ينظر الكامل ، جـ ٢: ٣٧، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ١٠٩ (٢٢:١ شرحه).

(٣) تقدم برقم (٨).

(٤) ينظر الأصول فى النحو ، جـ ٣: ٤٦٠، وضرورة الشعر للسيرافى ، ص ١١٠(٢٢٦:١ شرحه).

(٥) وذكر ابن جنى أن إسكان الياء من (هى) لغة، وليس خاصًا بالوقف. ينظر الخصائص ، جـ١: ٨٩.

(٦) تقدم برقم (٩) و (٢٦).

كقول الآخر :

(٣٦) - *دَوامِي الْأَيدِ ... ...* [١]

وكقولـه :

(٣٧) - *كَنَواحِ رِيشِ حَمَامَةٍ ..* [٢]

والعلّة فيه واحدة وهى حذف الياء اجتزاء بالكسرة منها مع أنّها أصليّة.

٨*-١ - وقول الفرزدق :

(٣٨) - تَنْفِى يَدَاهَا الْحَصَى فِى كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْىَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيارِيفِ [٣]

فزاد الياء[٤] فى (الدراهيم) وفى (الصياريف) ، جمع (صيرف)[٥]، تشبيهًا بما يزاد للعوض، فلما كان هذا الموضع الذى هو بعد ألف الجمع بحرفٍ فى زنة (مفاعيل) هو موضعَ الزيادة للعوض، وإنّما العوض لئلا تختل الكلمة بالنقصان الذى لحق فنظير ذلك[*] إقامة الوزن الذى لا يختلّ بالنقصان الذى لحق فصار زيادةُ هذه الياءِ[٦] فى هذا الموضع لإقامة الوزن نظير زيادتها للعوض. وهذا من أقرب النظائر وأوضح القياس الذى يبنى عليه.

٩*-٢ - ويجوز إظهار التضعيف ؛ لأنهّ ردٌّ إلى الأصل فى الموضوع ، كقول الشاعر:

(٣٩) - مهلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِى أَنِّى أَجُودُ لِأَقْوامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا [٧]

ويجوز تصحيح المعتل ؛ لأنّه ردّ إلى الأصل فى الموضوع ، كقول الشاعر :[٨]

١-* الكتاب ، جـ ١ : ٢٨ = (١: ١٠) .

٢-* نفسـه ، ص ٢٩ ، ٣٠ = (١٠).

(١) تقدم برقم (٥) و(٣١).

(٢) تقدم برقم (٤) و (٣٠).

(٣) تقدم برقم (١٠) .

(٤) ينظر ما تقدم عن ذلك فى هامش السؤال.

(٥) فى المخطوط (صيريف) والصواب ما أثبته.

(*) فى المخطوط (ذلك فنظير) ولعل المراد ما أثبته

(٦) فى المخطوط (الهاء) وما أثبته يقتضيه السياق.

(٧) تقدم برقم (١١).

(٨) هو عبيد الله بن قيس الرقيات (ت٧٥). ينظر ديوانه ، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ، (بيروت - دار صادر ، ودار بيروت ، ١٣٧٨هـ) ، ص ٣.

(٤٠) - لَا بَارَكَ اللّهُ فِى الْغَوانِي هَلْ   يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ[١]

/ ويجوز صرف ما لا ينصرف ، لأنه ردٌّ إلى الأصل الذى وضعت عليه الأسماء المعربة[٢]، كقول النابغة : [٣] ١٢ب

(٤١) - فَلَيَأْتِيَنْكَ قَصَائِدٌ وَلَيَرْكَبَنْ   جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوادِمَ الْأَكْوارِ[٤]

ويجوز قصر الممدود[٥] بحذف الألف ؛ لأنها زائدة وترجع بها الكلمة إلى أصلها ، كقول الشاعر :[٦]

---

(١) ويروى (الغوانيِ مَا) و(الغوانيِ فَمَا) و(الغواني وهل).
والشاهد فى قوله (الغوانيِ) حيث ظهرت الكسرة على الياء فى الاسم المنقوص كما تظهر على الحرف الصحيح. وعلى الروايتين الأخيرتين لا شاهد فيه.
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ٣:٣١٤=(٢: ٥٩)، والكامل ، جـ ٤: ٤٥، والمقتضب ، جـ ١: ٢٨٠، ٣:٣٥٤، وما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ١١٥، والأصول، جـ ٣:٤٤٢، وإعراب القرآن ، جـ ١:٢٠٠، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٥٠ ، وضروره الشعر للسيرافى ، ص ٥٩(١: ٢٠٩ شرحه) ، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى ، جـ ١: ٥٩٦ ، وفرحة الأديب ، ص ١٢٩، والنكت، جـ ١:٦٣٨، ٢:٨٧٦، وينظر معجم هارون ، ص ٥١ ، ومعجم حداد ، رقم ١٣٥.

(٢) استشهد له سيبويه بشاهد تقدم الكلام عنه فى الفقرة (٣) أما الشاهد الذى سيذكره الرمانى فلم يرد عند سيبويه فى هذا الباب ، وإنما أورده فى باب آخر مستشهدا به على نون التوكيد الخفيفة ، ينظر ، جـ ٣: ٥١١ (٢:١٥٠)، وينظر شرح أبيات سبويه ، لابن السيرافى ، جـ ٢: ٢٤٩.

(٣) ينظر ديوانه ، صنعة ابن السكيت ، تحقيق الدكتور شكرى فيصل ، (دار الفكر ، ١٣٧٧هـ) ، ص٩٩، والمعانى الكبير ، جـ ٢: ٩١٨. واسمه زياد بن معاوية توفى نحو سنة ١٨ قبل الهجرة.

(٤) ويروى (ولَيدفعَنْ ألفٌ إليك) كما يروى (وليدفَعَنْ جيشًا إليك قوادمُ ...).
والضمير فى (فلتأتينك) لرجل يهجوه ، واسمه زرعة بن عمرو. والأكوار جمع كور ، وهو الرحل، وقوادم جمع قادمة : وهى العود الذى بين يدى الراكب.
والشاهد فى قوله (قصائد) حيث نونها وهى ممنوعة من الصرف ليستقيم له الوزن. وينظر التعليق السابق رقم (١) .
ومن مواطن وروده : المقتضب ، جـ ١: ٢٨ ، ٣:٣٥٤ ، والأصول ، جـ ٣: ٤٣٦، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ٤٠ (١: ٢٠٣ شرحه) ، والمسائل البصريات ، جـ ١: ٤١٤، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ٢: ٢٤٩ ، والخصائص ، جـ ٢: ٣٤٧ ، والمنصف ، جـ ٢: ٧٩ ، والإنصاف ، جـ ٢:٤٩٠.

(٥) لم يعرض له سيبويه فى هذا الباب.

(٦) فى رثاء حمزة بن عبد المطلب والشاعر هو كعبُ بن مَالك ينظر ديوانه ، تحقيق سامي مكى العانى=

(٤٢) - بَكَتْ عَيْنِى وَحُنقَّ لها بكاها ... وَمَا يُغْنِى الْبُكَاءُ وَلاَ الْعَوِيلُ(١)

فهذا من لغته مدّ (البكاء) إلاّ أنّه قصره للضرورة.

١٠*-١ - وقال رؤبة :

ضَخْمٌ يُحِبُّ الْخُلُقَ الأَضْخَمَّا(٢)

فشدد الميم فى الوصل على ما يجب لها فى الوقف. وإن كان ألْحَقَ الألف فى الكلمة فهى ككلمة أخرى.وهوَ يجوز فى الكلام إذا كان من كلمتين نحو : ﴿ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ﴾(٣) فيوصل على نيّة الوقف ، ولكن هذا حسن ؛ لأنه من كلمتين ، وهو فى البيت ضعيف جاز للضرورة التى تقيم الوزن ؛ لأنّه منْ كلمة واحدة فجاز للتشبيه بذاك.(٤)

١١*-٢ - وقول الشماخ :

(٤٤) - *لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ* (٥)

فإنه حذف الواو من (كأنّه) اجتزاء بالضمة منها، وتشبيهًا بحذف الياء اجتزاء بالكسرة

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٩ = (١: ١١).

*-٢ نفسه ، ص ٣٠ = (١١ - ١٢).

==(بغداد- مكتبة النهضة) ، ص ٢٥٢، أو عبد الله بن رواحة. ينظر ديوانه ، تحقيق الدكتور حسن محمد باجودة ، (القاهرة - مكتبة دار التراث ، ١٩٧٢هـ) ، ص ٩٨، أو حسان بن ثابت ينظر ملحق ديوانه ، تحقيق الدكتور وليد عرفات ، (بيروت - دار صادر ، ١٩٧٤م) ، جـ ١: ٥٠٤.(رضى الله عن الجميع).

(١) من مواطن وروده : أدب الكاتب ، ص ٣٠٤، والكامل ، جـ ١:٢٢١، ومجالس ثعلب ، لأبى العباس أحمد بن يحى ثعلب (ت٢٠٠ - ٢٩١) ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، (مصر - دار المعارف ، القسم الأول ، ط٣ ، ١٩٦٩م ، والقسم الثانى ، ط٤ ، ١٩٨٠م) ، جـ ١: ٨٨، والاقتضاب فى شرح أدب الكتاب، لعبد الله بن محمد السيد البطليوسى (ت٥٢١) ، (بيروت - دار الجيل ، ١٩٧٣م) ، ص ٣٦٩، وشرح الجاربردى شرح شافيةابن الحاجب ، لأحمد بن الحسين الجاربردى (ت٧٤٦) ، ضمن (مجموعة الشافية رقم١) ، (بيروت - عالم الكتب)، (مجموعة شروح الشافية رقم ١)، ص ٦٣، وشرح شواهد الشافية ، ص ٦٦. وينظر معجم هارون، ص ٢٩٥، ومعجم حداد ، رقم ١٩٥٣.

(٢) تقدم برقم (١٢).

(٣) من الآية (٩٠) فى سورة الأنعام.

(٤) يرى الفارسى أن حرف الإطلاق غير لازم ، ولذا كان الحرف المشدد كأنه موقوف عليه فى الحكم. ينظر الحجة ، جـ ٢:٢٧٤ فما بعدها.

(٥) تقدم برقم (١٣).

منــها[١]، ومثله :

(٤٥) - *يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ أَبِرُ*[٢]

ومثلــه :

(٤٦) - *مَا حَجَّ رَبُّهُ فِى الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَا*[٣]

ومثلــه :

(٤٧) - *وَمَالَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ ....*[٤]

١٢*١- - وقول الشاعر :

(٤٨) - صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ[٥]

وقوله (قلّما وصال) ضرورة ؛ لأنّ الاستعمال على طريقة (قلّما يكون كذا وكذا) و (قلّما يدوم وصال)، وإنما جرى على ذلك لأن (ما) دخلت كافّةً للفعل ليليها ما لم يكن يلي الفعل قبل كما دخلت فى :[٦]

(٤٩) - بَعْدَمَا * أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ *[٧]

---

*١- **الكتاب ، جـ ١: ٣١ = (١: ١٢)**.

(١) وينظر ما تقدم فى الفقرتين (٤، ٦).

(٢) تقدم برقم (١٤).

(٣) تقدم برقم (١٥).

(٤) تقدم برقم (١٦).

(٥) تقدم برقم (١٨).

(٦) القائل : المرار الأسدى. ينظر حياته وما بقي من شعره، ص ١٦٨، ويقال له المرار الفقعسى والأسدى ، من شعراء الدولة الأموية ، فالفقعسى نسبة إلى أحد أجداده الأقربين ، والأسدى نسبة إلى جده الأعلى. ينظر الخزانة ، جـ ٢: ١٩٦.

(٧) وسيأتى برقم (٢٠٩) ، و (٢١٨) ، و(٥١٨) و (٥٢١) ، وصدره :

* أَعَلَاقَةً أُمَّ الْوُلَيِّدِ بَعْدَ مَا *

وقد ورد فى المخطوط (المجلس) وهو تصحيف. ويروى (كالشهاب المخلس).

والعلاقة : الحُبّ ، والأفنان : جمع فنن وهو الغصن والمراد به هنا خُصلة الشعر ، والثغام : شجر إذا يبس ابيضّ. والمخلس : المختلط فيه السواد بالبياض. والشاعر يخاطب نفسه.

والشاهد فى قوله (بعد ما) حيث كفت(ما) (بعد) عن الإضافة . ويرى بعضهم أن (بعد) لم تكف وأنّ

فلهذا لم يجز فى الكلام إلا (قلما يدوم وصالٌ) ولكن جاز فى الشعر لأنه ردّه إلى الأصل فى الموضوع.

١٣*-١ - وقول الآخر :

(٥٠) - * بَيْنَاهُ فِى دَارِ صِدْقٍ ... ...*[1]

يريد (بينا هُوَ فى دار صدق) فحذف الواو المتحركة ، وعلّتها كعلّة حذف الياء المتحركة من (هى)[2]، وهو أنّه شبّه المتحرك بالساكن الذى يحذف اجتزاء بأن حركة ما قبله منه تدلُّ عليه وكذلك قوله :

(٥١) - *فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ ...[3]

فيما أنشده الأخفش(ت ٢١٥). يريد :(فبينا هو) والعلّة واحدة.

١٤*-٢ - قال المرار بن سلامة :

(٥٢) - وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُم إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا[4]

فجرّ (سواء) وهو ظرف غير متمكن[5]؛ لأنّه شبّهه بـ(غير). وإنما لم يتمكن (سواء) لأنه قد

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣١ ، ٣٢ هـ ٣ = (١: ١٢).

*-٢ نفسه ، ص٣١ - ٣٢ = (١٢ - ١٣).

== (ما) مصدرية. ينظر تفصيل ذلك فى الخزانة ، جـ ٤: ٤٩٣.

ومن سوائنا

ورود البيت : الكتاب ، جـ ١: ١١٦، ٢: ١٣٩ = (١: ٦٠، ٢٨٣)، والكامل ، جـ ١: ٣٤٢، والمقتضب ، جـ ٢: ٥٣، والأصول ، جـ ١: ٢٣٤، ٢: ٢٥٨، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس ، ص ١٢٠، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٥٠، والمسائل المشكلة ، ص ٢٩٢، والمسائل الحلبيات ، ص ٢٠٢، والنكت ، جـ ١: ٢٥٠. وينظر معجم هارون ، ص ٢٠١ ، ومعجم حداد ، رقم ١٤٤٩.

(١) تقدم برقم (١٧).

(٢) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٦).

(٣) تقدم برقم (٢٢).

(٤) تقدم برقم (١٩).

(٥) يقصد أنه لا يخرج عن الظرفية وينظر المجلد الثانى من الشرح، ص ١٢٤ب(داماد)، وهذا مذهب البصريين بينما يرى الكوفيون أنه يكون ظرفًا وغير ظرف. ينظر الإنصاف، جـ ١: ٢٩٤، والتبيين،ص ٤١٩.

وينسب إلى الرمانى خلاف ما ذكره هنا وهو أن سوى ظرف متمكن. ينظر الهمع ، جـ٣: ١٦٠=(١: ٢٠٢).

تضمّن معنى المكان(١)، وأصله الاستواء(٢). وكذلك قول الأعشى :

(٥٣) - * وما قصدت من أهلها لسَوائكا*(٣)

فشبّهه بـ(غير).

١٥*-١ - وقال خطام

(٥٤) - * وَصَاليات كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ *(٤)

فهو شاهد من وجهين : أحدهما : زيادة كاف التشبيه ، والآخر : أن الثانية اسم بمنزلة (مثل)(٥).

١٦*-٢ - وقال الفرزدق :

(٥٥) - وَمَا مِثْلُهُ فِى النَّاسِ إلاَّ مُمَلَّكًا ... أَبُو أُمِّه حَىٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُه(٦)

/ ففيه أربعة أوجه من الضرورة(٧) : الأول : الفصل بين الابتداء والخبر بما ليس منه. الثانى : ١٣أ الفصل بين الصفة والموصوف بما ليس منه. الثالث : تقديم الاستثناء. الرابع : سلوك الطريق الأبعد فى الدلالة على المعنى ؛ وذلك أنه مدَحَ خَالَ هشام بن عبد الملك ، فأصل الكلام : وما مثله فى الناس حىّ يقاربه إلاّ مملكًا(٨) أبو أمّه [أبوه]، فدلَّ على أنه خاله بقوله : أبو أمّه أبوه ، وهذا تبعيد ، وفصل بين (أبو أمه أبوه) وهو ابتداء وخبر ، وشبَّهَهُ بما يجوز من الفصل فى الكلام. وتقديم الاستثناء مع وضوح المعنى فشبّه هذا بذلك.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٣٢ = (١ : ١٣).

*-٢ الكتاب ، جـ ١ : ٣٢ هـ ٣.

(١) جاء فى الكتاب، جـ ١ : ٤٠٧ =(١ : ٢٠٢ - ٢٠٣)"(وهذا رجل سواءك) فهذا بمنزلة (مكانك)إذا جعلته بدلك"

(٢) ينظر المجلد الثانى من الشرح ، ص ١٢٤ب (داماد) ، وشرح الأشمونى، جـ ٢: ١٦٦.

(٣) تقدم برقم (٢٠).

(٤) تقدم برقم (٢١)

(٥) ينظر ضرورة الشعر للسيرافى ، ص ١٦٠-١٦١= (١: ٢٤٠ شرحه) ويجوز أن تكون الثانية توكيداً للأولى ، = فيكونان حينئذ حرفين أو اسمين . وعلى = هذا لايكون في دليل على الوجهين . ينظر = الخزانة ، جـ١ : ٣٦٨

(٦) تقدم برقم (٢٣).

(٧) ينظر الإفصاح ، ص ٨٦.

(٨) فى المخطوط : (مملك).

وَقَالَ قَيْسُ بْنُ زُهَيْر:

(٥٦) - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[١]

فسكَّن الياء في الجزم ؛ لأنهّ أجراه على الأصل الذى لو رفعه لقال :(يأتيكُ)[٢].

---

(١) تقدم برقم (٢٤) و (٢٥).

(٢) بعده فى المخطوط ما يلى: (يتلوه إن شاء الله فى الجزء الذى يليه (باب) الغرض فيه أن يبين ترجمة أبواب الفاعل والمفعول ، وما جرى مجراهما فى الإعراب والتصرف. الحمد لله الواحد العدل. وصلى الله على سيدنا محمد وجميع رسله وسلم تسليمًا كثيرًا دائمًا أبدا). وبعد ذلك فى صفحة ١٣ب من المخطوط ما يلى (الجزء الثانى من شرح كتاب سيبويه إملاء الشيخ العلامة والحبر البحر الفهامة : أبى الحسن على بن عيسى النحوى نفعنا الله تعالى به آمين آمين).

ولم تُعَيَّن أجزاء المجلد الأول إلا فى موضعين أحدهما هذا الموضع الذى نص فيه على الجزء الثانى ، والآخر أشير فيه إلى بداية الجزء الثالث حيث جاء فى هامش ، ص ٢٦ ب من المخطوط (هذا الباب أول الجزء الثالث).

٨- / بـاب[1]، [2] ١٤أ

الغرض فيه : أن يبين ترجمة أبواب الفاعل والمفعول وما جرى مجراهما فى الإعراب والتصرف بوجوهه.

[مسائل هذا الباب]

١ - ما أبواب الفاعل ؟

٢ - وما أبواب المفعول ؟

٣ - وما أبواب المشبه بالمفعول ؟

٤ - وما معنى قوله : (ولم يقو قوة الفعل) ؟

٥ - وبأىّ شىء يكون العامل أقوى؟

٦ - وما قسمة العوامل فى القوة ؟

٧ - ولم صارت الصفة المشبّهة أقوى فى العمل من (عشرين درهمًا)؟

---

(١) قبله فى المخطوط (بسم الله الرحمن الرحيم . اللهم يسر).

(٢) هكذا ورد هذا العنوان فى الشرح ، وفى الكتاب ، (جـ ١: ١٣ بولاق) ، وفى تحقيق هارون ، جـ ١: ٣٣، (هذا باب الفاعل)، ولكن الكلام بعده متصل به. ولعل العنوان فى الكتاب (هذا بابٌ) فقط كما جاء عند الرمانى غير أنه أسقط كلمة (هذا) كعادته، وأن كلمة الفاعل وما اتصل بها كلام مستأنف. لأن غرض سيبويه كما يقول الرمانى ، أن يبين ترجمة أبواب الفاعل ، والمفعول وما جرى مجراهما. فكأنّ هذا الكلام المستأنف بيان للمواضيع التى سيتناولها.

ومما يجدر ذكره أن السيرافى حين عرض لشرح هذا الباب أورد كلام سيبويه كما هو ، ولم يذكر شيئًا عن نهاية عنوان هذا الباب. أما الصفار فقد جعل كل ما ذكر تحت هذا الباب داخلاً فى عنوانه. ينظر شرح السيرافى ، جـ ١: ٢٦١، وشرح الصفار ، ص ٤٦ من الترقيم المضاف بعد ص ٦٩، ص(١٤١ر).

٩-باب الفاعل وما لم يسمَّ فاعله[(١)، (٢)]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى (الفاعل) و (ما لم يسمّ فاعله) من الإعراب والتصرف مما لا يجوز.

[مسائل هذا الباب]

١ - ما الذى يجوز فى الفاعل ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - وما الفاعل ؟ وما الذى لم يُسَمَّ فاعله ؟

٣ - وما حكم الفاعل فى التقديم والتأخير؟ ولِمَ لا يجوز تقديمه على الفعل ؟ ولِمَ جاز تقديم المفعول عليه ؟

٤ - ولِمَ وَجَبَ رَفْعُ الفاعل ، ولم وَجَبَ رفْعُ ما لم يسم فاعله؟

٥ - وما معنى تفريغ الفعل للشىء ؟

٦ - وما معنى قوله (وليست الأمثلة بالأحداث ولا ما يكون منه الأحداث وهى الأسماء)؟[(٣)]

الجواب [عن الباب الأول]

١*-١ - أبواب الفاعل ثلاثة فى الأصل : باب الفاعل الذى يعمل فيه الفعل ، وباب الفاعل الذى يعمل فيه اسم الفاعل ، وباب الفاعل الذى يعمل فيه المصدر.[(٤)]

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٣ = (١: ١٣ - ١٤).

(١) عنوانه فى الكتاب ، جـ ٣٣:١=(١: ١٤) (هذا باب الفاعل الذى لم يتعده فعله إلى مفعول ، والمفعول الذى لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر). وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ٢٦٤:١، وشرح الصفار ، ص ٤٧ من الترقيم المضاف بعد ص ٦٩ ص (١٤٣ر) ولم يذكر الصفار العنوان.

(٢) ينظر عن مصطلح (ما لم يسم فاعله) النحو الكوفىّ فى شرح القصائد السبع الجاهليات ، ص ١٠٠.

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٣٤(١: ١٤).

(٤) هناك أشياء أخرى ترفع فاعلاً هى الصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الفعل والجار مع مجروره على الخلاف فى الأخير. ولعله ترك ذكرها لأنه يتكلم عن الأصل فى رفع الفاعل.

٢*-١ - وأبواب المفعول أربعة : باب المفعول الذى لا يتعدى فعله إلاّ إلى واحد ، وباب المفعول الذى يتعدى فعله إلى اثنين ، وباب المفعول الذى يتعدى فعله إلى ثلاثة، وباب المفعول الذى لا يقتصر فيه على أحد المفعولين.

٣*-١ - وأبواب المشبه بالمفعول ستة[١]: الحال ، والتمييز ، وما عمل فيه (كان) وأخواتها : وما عمل فيه (إنَّ) وأخواتها، وما عمل فيه الفعل بوسيطة الحرف ، نحو (أمرتك بالخير)[٢]، و (سار القوم إلاّ زيداً). وما عملت فيه الصفة المشبّهة.

٤*-١ - ومعنى قوله :(ولم يقوَ قوّة الفعل) تبيينُ أنَّ الضعيف العمل لا يتصرف فى عمله تصرف القوىّ العمل.

٥*-١ - والعامل الذى هو أقوى العوامل ما اجتمعت فيه أسباب قوة العمل ، وهى ثلاثة أسباب : عمله بحقّ الأصل ، وعمله على لزوم العمل للجنس، وتصرفه فى عمله ؛ بأنْ يعمل عملين مختلفين.

٦*-١ - وقسمة العوامل فى القوة على ثلاث مراتب : الأعلى فى قوة العمل ، والأدنى فيه ، وما هو فى الوسائط.

فالأعلى هو الفعل ؛ لاجتماع الأسباب الثلاثة له.

والأدنى هو ما لم يكن فيه إلا سبب واحد من أسباب العمل : منها[٣] عمله بحقّ الشبَه، نحو (ما)[٤]، فإنّها لا تلزم العمل ، ولا تعمل بحق الأصل ولا يجرى بعملها فى الجنس، وكذلك (إذن)[٥]من عوامل الأفعال لا تلزم العمل وتعمل بحق الشبّه ولا يجرى عملها فى الجنس.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٣ = (١: ١٣ - ١٤).

(١) ينظر عن علّة شبهها بالمفعول شرح المفصل ، جـ ٢ :(٥٥) (٧٠ - ٧١)، (٩٦)، (٩٦)، (٨٧)،(٦: ٨٤، ٨٥) على الترتيب .

(٢) فى المخطوط (امرتك الخير) وما أثبته يقتضيه السياق. وينظر ما سيأتى فى باب ١٠: ١، ١٠.

(٣) أى من أسباب العمل.

(٤) ينظر ما سيأتى في باب ١٩.

(٥) ينظر الحديث عنها فى المجلد الثالث من الشرح ، ص ٣٢٥، فما بعدها (دماد) ص ١٠١ (فيض الله).

وأمّا الذى فى الوسائط فنحو اسم الفاعل(١) والمصدر(٢)، لأنه يعمل بحق الشبه إلاّ أن له تصرفًا فى العمل إذ يرفع وينصب. وأما حروف الجرّ(٣) فهى فى الوسائط لأنّها تعمل بحق الأصل، إلا أنه لا يجرى العمل فى الجنس(٤)ولا تصرّفُ فى العمل إذ تعمل الجر فقط. والصفة المشبّهة (٥)فى الوسائط أيضًا لأنها تعمل بحق الشبه. وتعمل الرفع والنصب. فهذه التى فى الوسائط على مراتب/تتبين فى أبوابها إن شاء اله تعالى(٦). ١٤ب

٧*-١ - والصفة المشبّهة أقوى فى العمل من التمييز فى نحو (عشرين درهمًا) من قِبَل أنّها تعمل فى المعرفة والنكرة ، وترفع وتنصب ، نحو :(مررت برجلٍ حسنٍ وجهُهُ) و (حسنٍ وجهًا) و(حسنٍ الوجهَ)، وكل ذلك يأتى مشروحًا فى بابه إن شاء الله تعالى(٧).

الجواب عن باب الفاعل:

١*-٢ - الذى يجوز فى الفاعل من الإعراب الرفعُ. ويجوز فيه أن يقدَّمَ الظرفُ والمفعولُ عليه. ولا يجوز أن يقدم على الفعل(٨)؛ لأنه إنما غُيِّر عن المصدر ليَنْبِنىَ عليه الفاعل بناء لازما

***-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٣ = (١: ١٣-١٤).**

***-٢ نفســه ، ص ٣٣ = (١٤).**

(١) ينظر ما سيأتى فى باب ٣٧.

(٢) ينظر ما سيأتى فى باب ٤٠.

(٣) ينظر عنها ضـمن باب الجر فى المجلد الثانى من الشرح ، ص ١٢٩ب فـما بعدها (داماد)، ص ٤٥ (فيض الله).

(٤) تكرر ذكر العمل للجنس أو فى الجنس فى هذه الفقرة والفقرة السابقة ولم يوضح الرمانى المراد منه.

(٥) ينظر مـا سـيـأتى عن الصـفـة المشـبـهـة باب ٤١، والمجلد الثـانى ، ص ١٤٧أ (داماد) ، ص ٦٨ (فيض الله).

(٦) تقدمت الإشارة إلى مواطن تلك الأبواب فى التعليقات الآنفة فى هامش هذه الفقرة غير أنه لم يتطرق إلى المراتب المذكورة إلا فى باب الصفة المشبهة. وقد يعرض لها فى أبواب أخرى غير تلك الأبواب التى أشار إليها. يظر ما سيأتى فى باب ١٩: ٣ ، والمجلد الثالث ، ص ٢٩٥ (داماد)، ص ٦٤ (فيض الله).

(٧) ينظر التعليق السابق ، وما سيأتى فى باب ٤١: ٤٩م٢

(٨) نقل بعض النحويين الإجمـاع على ذلك ، ونقل آخرون أن هذا رأى البـصـريين وأن الكوفـيين يجيزون تقديمه. ينظر ارتشـاف الضـرب ، لأبى حيان محمد بن يوسف الأندلسى (ت٧٤٥) ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس ، (الجزء الأول مطبعة النسر، ١٩٨٦م ، الجزءان ٢ ، ٣ ، القاهر - مطبعة=

لتصحّ الفائدة به ، إذ موضوعه للفائدة مع دلالته على الزمان ، فمكنت الفائدة به غاية التمكين بأن وضع لها على أن يلزمه ما يبين عن وجه الفائدة فيه وهو الفاعل، فلو ذُكِرَ مُقدمًا لم يبين عن أنَّ الفائدة فى الفعل ؛ لأنّ للمتكَلِّم إذا[1] ابتدأ بالاسم أن يخبر عنه بما شاء من فعل أو غيره. فليس فيه فى هذا الموضع إيذان بأنَّه بيان عن موضع الفائدة فى الفعل لما بيّنا.

٢*١ – والفاعل هو ما بنى على فِعْلٍ صِيغَ له على طريقة (فَعَلَ). وما لم يسم فاعله هو ما بنى على فعلٍ صيغ له على طريقة (فُعِلَ).

٣*٢ – وإنما جاز تقديم المفعول على الفاعل لأنه لا يخرجه عن حدِّه فى أنّه مبين لموضع الفائدة فى الفعل ، ولو قُدِّم [الفاعل] على الفعل لأخرجه عن ذلك[2]. والظرف فى هذا كالمفعول.

٤*١ – والفاعل رفع لأنه معتمد البيان[3]، وكذلك ما لم يسم فاعله رفع لأنه معتمد البيان، فعلتهما واحدة وحكمها واحد؛ ولذلك أدخلهما سيبويه فى باب واحد.

٥*١ – ومعنى تفريغ الفعل للشيء عقده به بدلاً من عقده بغيره مما كان يصلح له ، وتفريغه له هو شغله به دون غيره حتى لا يصلح أن يكون ذلك العمل فى غيره.

٦*٣ – ومعنى قوله :(وليست الأمثلة بالأحداث ، ولا ما يكون منه الأحداث)التفرقةُ بين دلالة الاسم ودلالة الفعل ؛ بأن الفعل يدل على معنى لا يصح فيه هو هو. والاسم يدل على معنى يصح فيه هو هو. وإنما وجب ذلك لأنّ دلالة الفعل دلالة التضمين ودلالة الاسم دلاة التصريح[4]، وهى دلالة الإشارة إلى ما يعلمه المخاطب ، ودلالة الفعل دلالة الإفادة لما لا يعلمه المخاطب ، فهى كدلالة الجملة فى أنه لا يصحّ فى مدلولها هو هو.

١*- الكتاب ، جـ ١: ٣٣ = (١: ١٤).
٢*- نفسه ، ص ٣٤ = (١٤) من الباب التالى لهذا الباب.
٣*- نفسه ، ص٣٤ = (١٤).
= المدنى، ١٤٠٨هـ، ١٤٠٩هـ) جـ ٢: ١٧٩، وتذكرة النحاة ، ، ص٣٦٦، ٦٩٤.

(١) فى المخطوط (إذ) ولعل الصواب ما أثبته.
(٢) وينظر ما سيأتى فى أجوبة الباب التالى فقرة(٣).
(٣) ينظر ما تقدم فى باب ٣:٧، ٨، ٩.
(٤) ينظر عن دلالتى التضمين والتصريح ما تقدم فى باب ٢:٩م١، ٣٩م٤.

١٠- باب الفعل المتعدى إلى مفعول[١]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الفعل المتعدى إلى مفعول من الإعمال مما لا يجوز.

[مسائل هذا الباب]

١ - ما الذى يجوز فى المتعدِّى إلى مفعول من الإعمال؟ وما الذى لا يجوز؟ ولِمَ ذلك؟

٢ - وما الفعل المتعدى؟

٣ - ولِمَ جاز تقديم المفعول على الفاعل والفعل؟ ولم كان تقديم المفعول أهمَّ فى بعض الأحوال مع أنّ الفاعلَ معتمدُ البيانِ؟

٤ - وما الفعل الذى يجوز أن يعمل فى المصدر ؟

٥ - وأيّهما[٢] أقوى أَعَمَلُ الفعل فى المصدر أم عمله فى المفعول ؟ وما الخلاف فيه ؟

٦- وعلى كم وجهًا يعمل الفعل فى المصدر ؟

٦ - وما الفعل الذى يعمل فى الظرف من الزمان ؟

٨ - وما الظرف من الزمان ؟ وما الظرف من المكان ؟ ولِمَ صار الزمان أقوى فى الظرف من المكان حتى عُمِلَ فى كل ضرب منه ولم يجز مثل ذلك فى المكان؟

٩ - ولِمَ جاز القياس على الاتّساع فى جعل الظرف مفعولاً ؟

١٠- وما وجه قولهم :(ذهبت الشام)؟ ولِمَ لا يجوز[٣] / إلاّ على حذف حرف الجرّ؟ ١٥أ

١١ - وما حكم (دخلت البيت) فى التعدى ؟ وما الخلاف فيه ؟

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٣٤ = (١: ١٤) (هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول)٠ وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٢٦٤، وشرح الصفار ، ص ٤٨ من الترقيم المضاف بعد ص ٦٩ ، (ص ١٤٦ر)٠

(٢) فى المخطوط (وأيما) ولعل الأنسب ما أثبته٠

(٣) فى المخطوط (يجز) والصواب ما أثبته٠

١٢ - وما الشاهد فى قول ساعدة :[١]

(٥٧) - لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ؟[٢]

ولِمَ لا يكون (الطريق) ظرفًا ؟

١٣ - وما حكم (ذهبت فرسخين)، و(سرت ميلين) فى الظرف؟ ولِمَ جاز أن يكون الفرسخان والميلان ظرفًا مع التحديد الذى فيهما؟

١٤ - ولِمَ وجَبَ أن الفعل لا يخلو من زمان ، وأنّه لا يمتنع أن يخلو من مكان ؟

١٥ - وما [توجب][٣] قسمة الفعل بأقسام الزمان مما[٤] يقتضى أن يعمل فيه وأن يكون أقوى [فيه][٣] من المكان ؟

١٦ - وما الزمان ؟ ولِمَ صار بحقيقته أشبه بالفعل من المكان؟

الجـــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى المتعدى إلى مفعول أن يعمل فى المفعول ، وفى كلّ ما يعمل فيه الفعل الذى لا يتعدّى من قِبَل أنَّ تعدّيَه يزيد قوة فى العمل ولا يُنقصه. ولا يجوز أن يتعدّى إلى

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٣٤ = (١: ١٤).**

(١) هو ساعدة بن جؤية الهذلى كما سيأتى فى الجواب . ينظر شرح أشعار الهذليين ، جـ ٣: ١١٢٠.

(٢) وسيأتى برقم (٥٨). ويروى : (لذٌّ بهز الكف). يصف رمحًا ، فيقول تتلذذ الكف بهزه ، ومعنى (لدن) على الرواية الأولى ناعم لين. وعسلانه : اهتزازه باضطراب. وعسل فى السير أعنق وأسرع.
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٦ ، ٢١٤ = (١: ١٦ ، ١٠٩)، والكامل ، جـ ١: ٢١٦، وإعراب القرآن، جـ ١: ٦٠٢، ٢: ١٢٥، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٣، وشرح القصائد التسع، جـ٢:٦٢٣، والمسائل المشكلة ، ص ٥٤٩، والإيضاح العضدى، لأبى على الفارسى (ت ٣٧٧) ، تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود ، (الرياض - دار العلوم ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ)، ص ٢٠٧، وكتاب الشعر ، جـ ٢: ٣٣٨، ٤٤٦، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٤٠ ، ١٣٠، والنكت ، جـ١:١٦٩، والخزانة ، جـ ١:٤٧٤، وينظر معجم هارون ، ص ٥٠، ومعجم حداد ، رقم ٨٠.

(٣) تكملتان مستفادتان من الجواب.

(٤) فى المخطوط (ما) ولعل الأنسب ما أثبته.

اثنين إلاّ على طريق الاتّساع. نحو ﴿واخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾(١) أى من قومه ؛ لأنه لا يدلُّ إلاّ على مفعول واحد مِن غير وسيطة حرف إذِ المختارُ واحد ، وإنّما يقتضى الآخر بوسيطة حرف كقولك:(مختار منه).

٢*-١ – والفعل المتعدى هو الذى يدل على (مفعول) من غير وسيطة حرف كقولك:(مَضروب)، و(مقتول)، و(مشتوم) فهذا يلّ على (مفعول) من غير وسيطة حرف فهو متعدٍّ لهذه العلّة. فأمّا (مَمْرُور به) فلا يدلّ الفعل فيه على (مفعول) إلاّ بوسيطة حرف، فليس (مررت) بمتعد(٢) لهذه العلّة.

٣*-١ – ويجوز تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل(٣) لأنّ العامل متصرف فى نفسه يقتضى تصرفه فى عمله من غير إخلال بوضعه كما لو قدم الفاعل لأخَلّ بوضع الفعل ، فلا يجوز لهذه العلّة ويجوز فى المفعول لأنّه لا يخل به كما لا يُخِل به حذفه وتركه رأسًا وليس كذلك الفاعل. وقد يكون [تقديم] المفعول أهمَّ فى بعض الأحوال ، لأن هذا فيه على جهة العارض الذى يجرى مجرى استعارة الشىء ثم ردّه إلى ما هو أحق به فى الأصل.

٤*-٢– والفعل الذى يعمل فى المصدر هو المتصرف ، فأمّا ما لا يتصرفُ فلا يجوز أن يعمل فى المصدر ؛ لأن عمله فيه ضرب من التصرف. وذلك كفعل التعجب ، و(نِعم) و(بِئس)، و(ليس)، و(عسى) ، لا يعمل شىء منها فى المصدر ؛ لأنّه لا يتصرف.

٥*-٢ – وعمل الفعل فى المصدر أقوى من عمله فى المفعول عند سيبويه ؛ لأنّه أدلُّ عليه بظهوره بعينه كقولك (ضربت ضربًا)، وليس كذلك المفعول فى (ضربت زيدًا)، لأنّه لا يدلّ عليه بعينه وإنّما يدلّ عليه فى الجملة ، فهو على ما يدل عليه بعينه أدلّ منه على ما يدلّ عليه فى الجملة(٤). وقد اعترض أبو العباس فى هذا بأنّ (ضرب) يدل على (المضروب) بعينه فهما فى

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٣٤ = (١: ١٤).**

*-٢ **نفسه ، ص ٣٤ – ٣٥ = (١٥).**

(١) من الآية (١٥٥) فى سورة الأعراف.

(٢) فى المخطوط (بمتعدى) والصواب ما أثبته.

(٣) وينظر الباب السابق فقرة (٣).

(٤) ينظر الكتاب : وفيه :« ألا ترى أن قولك قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب ، وإذا قلت : ضرب عبد الله ، لم يستبن أن المفعول زيد أو عمرو».

هذا سواء[1]. والذى عندى أن هذا لا يفسد مذهب سيبويه؛ لأن الغالب يجرى مجرى اللازم ، والغالب فيما يفعل فيه من المفعول هو ما يدلّ عليه بعينه.

٦*١- والفعل يعمل فى المصدر على أربعة أوجه : التأكيد ، كقول : (ضربت ضربًا)، وعدد المرات ، كقولك :(ضربته ضربة وضربتين وضربات). وما هو ضَرْب منه ، كقولك :(رجع القهقرى). والحال، كقولك:(جاء نى ركضًا)[2] ، أى راكضًا. فأمًّا قعدت قِعدة[3] فهو مصدر يدل على حال/القاعد، كأنه قيل : قَعد على حال له مخصوصة. وكذلك (رَكِبَ ركبة) تقتضى ١٥ب حالاً له قد صار عليها فى الركوب، فهذا من صفته فى المعنى. فأمًّا (رجع القهقرى) فهو من صفة الفعل فى المعنى فكأنه قال الرجوع الذى إلى خلْفٍ[4].

٧*٢- والفعل الذى يعمل فى الظرف من الزمان ما فيه معنى الحدث[5] تصرف أو لم يتصرف، فإن لم يكن فيه معنى الحدث لم يعمل فى الظرف نحو (ليس)؛ لأنَّها بمنزلة (ما)، وإنّما يعمل فى الظرف إذا قلت :(ليس زيد قائما اليوم) معنى القيام الذى هو خبر (ليس).

٨*٢- والظرف من الزمان يصلح فى كلّ ضرب منه ، فأمّا المكان فلا يصح فى كلّ ضرب منه أن يكون ظرفًا، وإنما الظرف من المكان هو المبهم الذى ليس له حدود تحصره؛ لأن الفعل أدلُّ على الزمان منه على المكان إذ كان لا يخلو منه ، وقد قُسِّمَ لفظه بأقسام الزمان[6]،

***١- الكتاب ، جـ ١: ٣٤ - ٣٥ = (١: ١٥).**

***٢- نفسـه ، ص ٣٥ = (١٥).**

(١) لم أعثر على هذا الرأى فيما اطلعت عليه ، وقد عقد المبرد فى المقتضب ، جـ ٣: ٩١ بابًا للفعل الذى يتعدى الفاعل إلى المفعول ، لكنه لم يتطرق إلى ما حكاه الرمانى عنه. بل إنّه فى موضع آخر ذكر أن المصدر هو المفعول الصحيح ، أما إذا قلت : ضربت زيدًا وكلمت عمرًا ، فأنت لم تفعل زيدًا ولا عمرًا وإنما فعلت الضرب ، والكلام ...» ينظر المقتضب ، جـ ٤: ٢٩٩.

(٢) هذا التقدير على رأى البصريين ، أما الكوفيون فهو عندهم مفعول مطلق مبين للنوع وهناك آراء أخرى لبعض النحويين. ينظر توضيح المقاصد للمرادى ، جـ ٢: ١٤٠، والهمع ، جـ ٤: ١٥ = (١: ٢٣٨).

(٣) فى الكتاب : « قعد قعدة سوء ».

(٤) ينظر شرح السيرافى، جـ ١: ٢٧١، وشرح الصفار ، (ص ١٥٣ر).

(٥) ينظر شرح المفصل ، جـ ٢: ٤٣، كما ينظر عن أحكام تعلق الظرف والجار والمجرور ، المغنى عن كتب الأعاريب ، ص ٤٨٥ فما بعدها.

(٦) ينظر الأصول فى النحو ، جـ ١: ١٩٠.

وهو أشبه به من المكان ، فهذه ثلاثة أوجه يقارب بها الزمانَ. وإنما كان أشبه بالزمان لأنه لا يبقى الزمان إذ هو مرور الليل والنهار كما لا يبقى الحادث على صفة الحادث ؛ إذ لا يكون حادثًا إلاّ وقتًا واحدًا ثم يسقط منه اسم حادث. ويكون حينئذ باقيًا إن كان مما يبقى ، وإنما هو حادث فى الوقت الأول فى الحقيقة ، وليس بحادث فى الثانى فمن هنا أشبه الزمان. وأمَّا المكان فله صورة وخلقه، فهو بالأناسيّ أشبه منه بالفعل(١).

٩*-١ – ويجوز القياس على الاتّساع فى جعل الظرف مفعولاً(٢)؛ لأنَّه مطّرد فى بابه ، وكلّ مطّرد فى بابه فالقياس جائز فيه. وإنّما لا يجوز القياس على الشاذّ.

١٠*-٢ – وقول العرب :(ذهبت الشام) يجوز على طريق الحذف ، بمعنى (ذهبت إلى الشام)(*) فليس بمتعدٍّ(٣) ولا عمل فيه الفعل على جهة الظرف ولكن على جهة حذف حرف الجر ، لأن (ذهبت) لا يدل على مفعول بغير حرف، وإنما يصح (مذهوب إليه) كما يصحّ (مَمْرورٌ به).

١١*-٣ – فأما (دخلت البيت) ففيه خلاف ، فسيبويه يذهب إلى أنّه حذف منه حرف الجرّ، وتقديره :(دخلت فى البيت)(٤)، وإلى هذا كان يذهب ابن السراج (ت ٣١٦) ويستدلّ على ذلك بالنظير والنقيض(٥)، فنقيضه :(خرجت من البيت) ، ونظيره (غرت فى الغور)(٦). وأما

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٥ = (١: ١٥)

*-٢ نفسه ، ٣٥ = (١٥ – ١٦).

*-٣ نفسه ، ص ٣٥ = (١٦).

(*) لم يقدر سيبويه حرف الجر غير أنه قال : « ومثل ذهبت الشام دخلت البيت » ثم قال عن الأخير فى جـ١ : ١٥٩= (١ : ٧٩) « .... ولكنهم أجازوا هذا كما أجازوا قولهم : (دخلت البيت) وإنما معناه (دخلت في البيت) والعامل فيه هنا الفعل وليس المنتصب هنا بمنزلة الظرف » . وقد اخْتُلِفَ فى النقل عنه فبعضهم نقل عنه أن البيت والشام نُصبًا على الظرفية شذوذاً وبعضهم نقل عنه أنهما منصوبان علي إسقاط حرف الجر . ينظر حاشية الخضري ، جـ١ : ١٩٩

(١) ينظر الأصول فى النحو ، جـ ١: ١٩٧

(٢) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٧٦ = (١: ٨٩) ، والمقتضب ، جـ ٣: ١٠٥، ٤: ٣٣٢، والأصول ، جـ ٢: ٢٥٦، ويشترط لذلك شروط منها أن يكون الظرف متمكنًا. ينظر المقتضب ، جـ ٤:٣٣٢، وشرح المفصل ، جـ٢:٤٦، والهمع ، جـ ٣: ١٦٨= (١: ٢٠٣).

(٣) فى شرح المفصل ، جـ ٢: ٤٤، « وأما (ذهبت) فمتفق على كونه غير متعد بنفسه». لكن الكسائى والفراء جوزا حذف حرف الجر بعده مع أسماء الأماكن والبلاد ، ولم يحفظه البصريون إلا مع الشام فقط، ينظر معاني القرآن، للفراء ، جـ ٣ : ٢٤٣، وإعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ٣: ٦٤١، وارتشاف الضرب، جـ ٢:٢٥٣، والهمع ، جـ ٣: ١٥٣ = (١: ٢٠٠).

(٤) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٣٥ = (١: ١٦) ، والأصول ، جـ ١: ١٧١، وشرح الرضى ، جـ ١: ١٨٦، والبسيط، جـ ١: ٤٦٠. وينظر ماسيأتي في باب ٣٦ : ٥

(٥) ينظر الأصول ، جـ ١: ١٧٠.

(٦) ينظر شرح المفصل ، جـ ٢: ٤٤، والبسيط ، جـ ١: ٤٦٣.

أبوعمر(١) الجرمى (ت ٢٢٥) فيقول :(دخلت البيت) مُتَعَدٍّ(٢) كـ(بنيت البيت) لاطراده فى كلّ مدخول ، نحو(دخلت مكة) و (دخلت المدينة)، ولا يطرد (ذهبت) [إلا] فى (مذهوب إليه) لا يجوز : (ذهبت مكةَ) حتى تقول :(ذهبت إلى مكة)· والذى عندى أن أصل هذا الباب أن المتعدىَّ هو ما دلَّ على مفعول من جهة أنّه لا يخلو منه فهذا أصل الباب ، فأمّا الاستعمال فيجرى على أن المتعدىَّ هو ما دلَّ على مفعول بغير وسيطة حرف فإذا كان بوسيطة حرف فهو لا يخلو فى الأصل من أن يكون متعدياً إلاّ أنه أجرى فى الاستعمال مجرى ما لا يتعدى لعلّة من العلل، أو يكون فى الأصل لا يتعدى أصلاً فهو لا بد [فيه] من الحرف ، نحو (مررت بزيد)· فأمّا (أمرتك بكذا) فلا بدّ فيه من مأمور، ومأمور به ، فأصله المتعدى إلى اثنين إلاّ أنه أخرج فى الاستعمال مخرج ما لا يتعدى إلاّ إلى واحدٍ للحاجة إلى الفرق بين المأمور والمأمور به ، فاستمر الاستعمال على هذا· فـ(دخلت البيت) فى الأصل متعدٍّ(٣) إلى ما قال أبو عمر(٤) إلا أنه فى حكم الاستعمال قد جرى مجرى غير المتعدى/بدليل النقيض والنظير على ما بينا· ١٦أ

١٢*-١ – وقال ساعدة بن جؤية:

(٥٨) – لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ(٥)

فهذا على الحذف ، أى يعسل فى الطريق ، ولا يجوز أن يكون (الطريق) مفعولاً ؛ لأن (يعسل) لا يتعدى، ولا ظرفا ، لأنّ (الطريق) محدود كحد الدار فى الطول والعرض ، فقد خرج عن الإبهام الذى يصلح فى الظرف(٦)·

١٣*-٢ – ويجوز فى (الفرسخين) و(الميلين) أن يكونا ظرفًا، كقولك (سرت فرسخين)

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٣٥ – ٣٦ = (١: ١٦)·**

*-٢ **نفسه ، ص ٣٦ = (١٦)·**

(١) فى المخطوط : (أبو عمرو) والصواب ما أثبته·

(٢) ينظر شرح السيرافى ، جـ ١: ٢٧٧، وشرح الرضى ، جـ ١: ١٨٦، والبسيط ، جـ ١:٤٦١، وارتشاف الضرب ، جـ ٢: ٢٥٣، وأبو عمر الجرمى ، ص ١٣٣· وممن رأى ذلك أيضًا الأخفش والمبرد ، ينظر المقتضب ، جـ ٤: ٣٣٧، وشرح الصفار، (ص ١٦١ر) ، وارتشاف الضرب ، جـ ٢: ٢٥٣·

كما رأيا تعديه بحرف الجر

(٣) فى المخطوط (متعدى) والصواب ما أثبته·

(٤) فى المخطوط (أبو عمرو) والصواب ما أثبته، وهو يقصد أبا عمر الجرمى·

(٥) تقدم برقم (٥٧)·

(٦) فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٢٧٨: «وقد قال بعض النحويين : إن الطريق ظرف ، لأن كل موضع استطرقته فهو طريق » وممن ذهب إلى ذلك ابن الطراوة· ينظر شرح الصفار ، (ص ١٦٤ر) ، والخزانة ، جـ ١: ٤٧٤، وابن الطراوة النحوى ، ص ١٨٦·

و(سرت الميلين) ، لأن الميل مقدار غير محدود كحد الدار إذ هو طول فقط، وكذلك الفرسخ لا يمكن أن يحدَّ له عرضٌ ، وليس كذلك الطريق ؛ لأنه يحد عرضه وطوله(١).

١٤*-١ – والفعل لا يخلو من الزمان بدليل أن الحادث لا يخلو من أن يكون فى ما مضى أو فى ما يستقبل أو فى الحال، وليس كذلك المكان. وإنما الغالب أن الحادث لا يخلو من المكان.

١٥*-١ – وقسمة الفعل بأقسام الزمان توجب أنه أقوى فى العمل فيه من المكان ، لأنه أدلُّ عليه إذ يدل عليه ويؤذن به من جهة هذه القسمة ومن الأوجه الأخر، فكلُّ ما هو أدل عليه فهو أقوى فى العمل فيه ؛ فلهذا كان أقوى فى الزمان منه فى المكان(١).

١٦*-٢ – والزمان مضى الليل والنهار، كما قال سيبويه فى الكتاب. فأما المكان فليس كذلك؛ لأن له صورةً ثابتة كصورة الدار والجبل والوادى. والزمان أشبه بالفعل من المكان لأنّه لا يبقى كما لا يبقى الحادث حادثًا وقتين فمن هذه الجهة كان به أشبه(٢).

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٣٦ = (١ : ١٦).

*-٢ نفســه ، ص ٣٧ = (١٦).

(١) ينظر شرح المفصل ، جـ ٧: ٦٨.

(٢) وينظر ما تقدم فى الفقرة (٨).

١١-باب الفعل الذى يتعدى إلي مفعولين يجوز فيه الاقتصار(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين يجوز فيه الاقتصار من الإعمال مما لا يجوز .

[مسائل هذا الباب]

١ - ما الذى يجوز فى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين على الاقتصار؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك؟

٢ - وما المتعدى إلى مفعولين ؟

٣ - وما المفعول الأوّل ؟ وما المفعول الثانى؟ ولِمَ وجب أن يكون ثانيا ؟

٤ - وما الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين فى اللفظ دون المعنى ؟ ولِمَ ذلك ؟

[٢-] وما الشاهد [فى] ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ (٢)؟

[٤-] وما حكم (سمّيته زيداً) فى التعدى إلى مفعولين أو واحد ، و(كنيت زيداً أبا عبدالله)؟

٥ - وما حكم (دعوته زيداً) فى التعدى ؟ ولِمَ لا يتعدى الدعاء إلى أمر إلاَّ إلى واحد ؟

٦- وما الشاهد فى قول الشاعر :(٣)

(٥٩) - أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ(٤)

---

(١) العنوان عند سيبويه « هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثانى كما تعدى إلى الأول » الكتاب ، جـ ١: ٣٧ = (١: ١٦). وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٢٨٠، وشرح الصفار ، ص ٤٨ (١٦٨ر).

(٢) من الآية (١٥٥) فى سورة الأعراف.

(٣) لم اهتد إلى معرفته.

(٤) وسيأتى برقم (٦٤). ويروى (إليه القولُ) كما يروى (فى العمل) بجر القافية. والمراد بالوجه : القصد والاتجاه.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٧ = (١: ١٧)، ومعانى القرآن للفراء ، جـ ١: ٢٣٣، ٢: ٣١٤، وأدب الكاتب ، ص ٥٢٤، وتأويل مشكل القرآن ، والمقتضب ، جـ٢: ٣٢٠، والأصول ، جـ١: ٧٨، والإيضاح فى علل النحو ، ص ١٣٩، وإعراب القرآن ، جـ ٣: ٦٥٠، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ==

وقول عمرو بن معدى كرب :(١)

(٦٠) - *أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ ... ...*(٢)

٧ - ولِمَ إذا حذف حرف الجرّ عمل الفعلُ ؟

٨/أ - وما الشاهد فى :(٣)

= ص ٦٤ ، والقطع والائتناف ، ص ٦٤٢، والحجة ، لأبى على ، جـ ٢: ٢٥٠، وكتاب الشعر ، جـ٢:٥١٦، وشرح أبيات سيبويه ، للسيرافى ، جـ ١:٤٢٠، والصاحبى ، ص ١٥١، والتبصرة ، والتذكرة،، جـ ١:١١١، والمخصص ، جـ ١٤: ٣٧١، والخزانة ، جـ ١: ٤٨٦. وينظر معجم هارون ، ص ٢٩٢، ومعجم حداد ، رقم ١٩٥١.

(١) شعره ، تحقيق مطاع الطربيشى ، (دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٤هـ) ، ص ٤٧. وينسب الشاهد أيضا إلى كل من :خُفَافَ بن نَدْبة ، ينظر شعره ، ص ١٢٦. والعباس بن مرداس ، ينظر ديوان العباس بن مرداس السلمى ، تحقيق الدكتور يحيى الجبورى ، (بغداد - وزارة الثقافة والإعلام ، ١٣٨٧هـ) ، ص ٣١، وأعشى طرود ، ينظر المؤتلف والمختلف ، ص ١٦-١٧، وزرعة بن السائب ، ينظر الخزانة ، جـ ١: ١٦٦.

(٢) وسيأتى برقم (٦٥ ، ١٨٧) وهو بتمامه :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ		فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

ويروى :(أمرتك الرشد)، و(وذا مال وذا نسب).

والنشب المال بعينه ، وقيل : المال الثابت أى الذى لا يبرح من مكانه كالضِّياع والدور.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٧ = (١: ١٧) ، والمقتضب ، جـ ٢: ٣٥، ٨٣، ٣٢٠، والكامل ، جـ١: ٣٣، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ١: ٣٥١، والأصول فى النحو، جـ ١: ١٧٨، وإعراب القرآن ، جـ١: ٢٦٨، ٢٨٩، ٢: ٨٣، ٣: ٥٨٩، ٦١٧، ٦٥٠، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس، ص ٦٢، وشرح القصائد التسع ، جل ٢: ٤٦١، واللامات ، ص ١٥١، والمسائل المشكلة ، ص ٢٨٣، والحجة ، للفارسى، جـ ٢: ٢٥٠، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٥٠، والخزانة، جـ ١: ١٦٤، وينظر معجم هارون، ص ٦١ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٧٦.

(٣) القائل المتلمس . ديوان شعره، رواية : الأثرم وأبى عصيدة عن الأصمعى ، تحقيق وشرح حسن كامل الصيرفى ، (جامعة الدول العربية - معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠م) ، ص ٩٥، وجمهرة أشعار العرب ، لأبى زيد القرشى : محمد بن أبى الخطاب (ت ١٧٠) ، تحقيق على محمد البجاوى ، (القاهرة - دار نهضة مصر ، ط ١ ، ١٣٨٧هـ)، ص ١١٣.

(٦١) - 　　　　*آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ ...*[١]

وما الخلاف فيه ؟

٨/ب - وما حكم (نبئت زيداً) في التعدى ؟ وما الخلاف فيه؟

٩ - وما الباء فى﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾[٢] و (ليس بزيد)؟ ولِمَ زيدت الباء فيى﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾؟

١٠- ولِمَ [لا] يزاد (عن) و(على) ؟ ولِمَ لا يزاد (مِنْ) والباء فى الواجب؟

١١ - وما الفرق بين (عرَّفته زيداً) و(عرَّفته بزيد) ؟

١٢ - وما الشاهد فى قول الفرزدق :[٣]

(٦٢) - 　　　　* مِنَّا الَّذِى اخْتِيرَ الرِّجَالَ ... *[٤]

---

(١) وسيأتى برقم (٦٦)، وهو بتمامه :

آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ 　　 وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِى الْقَرْيَةِ السُّوسُ

ويروى (آليتُ) بضـم التـاء ، و(الدهـر آكله) و(ياكله بالقـرية)... والمخـاطب - على رواية فـتح التـاء - عمرو بن هند ملك الحيرة. وأطعمه : أى لا أطعمه، والمراد بالقرية الشام ، وياكله السوس : كناية عن كثرته.

ومن مـواطن الاسـتـشـهـاد به: الكتاب، جـ١: ٣٨ = (١: ١٧)، والأصـول فى النحـو، جـ١: ١٧٩، وشـرح أبيـات سـيـبـويه ، للنحـاس ، ص ٦٢، وشـرح السـيـرافى ، جـ ١: ١٧٢، والبـسـيـط ، جـ ١: ٤٧٧، جـ٢: ٨٥٠، ٩٢٣، وشـفـاء العليل فى إيضـاح التسـهيل ، لأبى عبد الله مـحـمد بن عـيسى السلسـيلى (ت٧٧٠) ، تحقيق الدكتور عبد الله على الحسينى البركاتى ، (مكة المكرمة - المكتبة الفيصلية ، ط١، ١٤٠٦هـ)، جـ ١: ٤٣٤، وشـرح أبيات المغنى ، جـ ٢: ٢٥٩. وينظر معـجم هارون، ص ١٩٧، ومـعـجم حداد، رقم ١٤٢٠.

(٢) وردت فى عدد من الآيات هـى : (٤٥، ٧٩) فى سـورة النسـاء ، (٤٣) فى سـورة الرعد، (٩٦) فى سـورة الإسراء ، (٢٨) فى سورة الفتح.

(٣) ديوانه ، ص ٥١٦. (الصاوى)، جـ١: ٤١٨ (دار بيروت).

(٤) وسيأتى برقم (٩٧) وهو بتمامه :

مِنَّا الَّذِى اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً 　　 وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ

ويروى (ومنا) كمـا يروى (سمـاحة وبراً). و(سمـاحة وخيرا) ، وعلى رواية (ومنا) لا خرم فى البيت ، ومعلوم أن الخرم هو حذف أول متحرك من الوتد المجموع فى أول البيت. وينظر الكافى فى العروض والقوافى، ص ٢٧. ومعنى الزعازع : الشديدة.

=

وقوله :(١)

(٦٣)- 　　* نُبِّئْتُ عَبْدَ اللّهِ بِالْجَوِّ ...* (٢)

الجـــواب :

١*-١ - يجوز فى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين و [يجوز فيه](٣) الاقتصار أن ينصبا جميعًا، وأن يقدما على الفعل/، وأن تقدم أحدهما على الآخر إذا كان لا يصلح فى الثانى أن ١٦ب
يكون هو المفعول الأول. فإن كان يصلح فيه ذلك لم يجز تقديمه عليه ، لأنّه يلبس ولا يكون فى الكلام دليل على المعنى الصحيح.

٢*-١ - والفعل المتعدى إلى مفعولين هو الذى يدل على مفعولين من غير وسيطة حرف، وذلك أنّ الذى يعمل فى مفعولين منه مـا يتعدى إلى اثنين فى الحقيقة ومنه ما لا يتعدى إلا إلى

---

*١- **الكتاب ، جـ ١: ٣٧ = (١: ١٦).**

= ومن مواطن الاستشهاد به : الكتاب ، جـ ١: ٣٩ = (١: ١٨) ، ومعانى القرآن للأخفش ، جـ ٢: ٣١٢، والكامل ، جـ ١: ٣٣، والمقتضب ، جـ ٤: ٣٣٠، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٢: ٣٨٠ وفيه (منا الذى أختار) ويبدو أنه تحريف. والأصول، جـ ١: ١٨٠، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٦٤٢، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس ، ص ٦٢، وشرح القصائد التسع ، جـ ١: ٣٤٦، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١: ٤٢٤، والنكت ، جـ ١: ١٧٣، والخزانة ، جـ ٣: ٦٧٢، وينظر معجم هارون ، ص٢٢١، ومعجم حداد ، رقم ١٥٣٥.

(١) هو الفرزدق كما فى الكتاب ، جـ ١: ٣٩ = (١: ١٨) ، والمقاصد النحوية ، جـ ٢: ٥٢٢، ولم أعثر عليه فى ديوانه.

(٢) وسيأتى برقم (٦٨) وهو بتمامه :

نبئتُ عبد الله بالجو أصبحت 　　كرامًا مواليها لئيمًا صميمُها

ويروى (ونبئت) وعليها لا خرم فى البيت كما يروى (لئامًا صميمها) والمراد بعبد الله قبيلة ، والجو اسم لليمامة. ويذكر أن هناك سبعة مواضع أخر يطلق على كل منها الجو ، وصميم الشىء : خالصه.
ومن مواطن الاستشهاد به : إعراب القرآن ، جـ ٢: ٥٢٥، ٣: ٦٥٠، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٤، وشرح القصائد التسع ، جـ ٢: ٥٢٤، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤٢٦، والنكت ، جـ ١: ١٧٣، والبسيط ، جـ ١: ٤٥٣، ٤٥٥، والتصريح ، جـ ١: ٢٩٣، والأشمونى ، جـ٢:٧٧.

(٣) تكملة مستفادة من عنوان الباب.

واحد وإنما عمل فى الثانى لحذف حرف الجر ، نحو﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾(١) أى من قومه.

٣*١- – والمفعول الأول هو الذى يكون فى معنى فاعل قد دلّ عليه الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين. والمفعول الثانى هو الذى يكون فى معنى مفعولٍ مفعولٍ ، كقولك : (أعطيت زيداً درهماً) فـ(زيد) آخذ والدرهم مأخوذ. وإنما وجب أن يكون ثانياً لأنّه فى معنى مفعولِ مفعولٍ.

٤*١- – والفعل الذى يتعدى إلى مفعولين فى اللفظ فقط هو الذى يكون قد حذف من أحدهما حرف الجرّ، كقولك :(سميته زيداً) أى (سميته بزيد). وإنّما جاز حذف حرف الجر لأن الفعل يدل على المفعول بالحرف من جهة أنّه لا يصح إلا به وليس مما يحتمله ويحتمل ألاّ يكون، كقولك :(مررت بزيد)، فلما كان مما لا بدّ منه من هذا المتعلق جاز أن يحذف الحرف إذا فهم المعنى لشبهه بالمتعدى إلى اثنين من جهة أنّه لا يخلو منهما وإن احتيج فى أحدهما إلى حرف يبين المعنى ويفصله من المفعول الأول ولم يحتج فى الآخر.

وسبيل (كنّيت زيداً أبا عبد اللّه) أن يكون مما حذف منه الحرف على تقدير :(كنّيته بأبى عبد اللّه).

٥*١- وتقول :(دعوته زيداً) إذا أردت أنك دعوته بهذا الاسم فيجرى مجرى (سمّيتُه زيداً) فإن أردت الدعاء إلى أمر قلت :(دعوت زيداً) ولم تجاوز مفعولاً واحداً ، لأنّه لا يدلّ فى هذا المعنى إلاّ على واحد.

٦*٢- وقال الشاعر :

(٦٤) أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ　　رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ(٢)

أى (أستغفر اللّهَ من ذنبٍ) لأن الاستغفار لا يكون إلا من شىء، فهو دليل عليه ، والحرف يفصل المعنى على ما بيّنا. وقال عمرو بن معدى كرب :

---

*١- **الكتاب ، جـ ١ : ٣٧ = (١: ١٦).**

*٢- **نفســه ، ص ٣٧ = (١٦ - ١٧).**

(١) من الآية (١٥٥) فى سورة الأعراف.

(٢) تقدم برقم (٥٩) . وجاء فى المخطوط هنا (رب العلا) ولعله من تحريف النساخ.

(٦٥) أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ[١]

أى (أمرتك بالخير)، وجاز الحذف لأن الأمر لا يكون إلا بمأمور به.

٧*-١ – وإذا حذف حرفُ الجرّ عمل الفعل ، لأنه[٢] حرف يضعف عن أن يعمل محذوفًا ، مع أن الفعل قد كان يمنعه حرف الجرّ من أن يعمل فى اللفظ فإذا حذف زال المانع فعمل الفعل.

٨/أ *-١ – وقال الشاعر :

(٦٦) آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُه فِى الْقَرْيَةِ السُّوسُ[٣]

فهذا على (آليت على حبِّ العراق) عند سيبويه[٤]. وقال [أبو] العباس (ت ٢٨٦) : (ليس هو كذلك ، ولكن هو : آليت لا أَطْعَمُ حب العراق)[٥]: وكلا الوجهين عندى جائز ، لأنه[٦] لا بدَّ من محذوف مع أنّ (آليت) لمّا وليه[٧] المنصوب اقتضى أن يكون هو العامل فكلا الوجهين حسن.

٨/ب *-١ – وتقول :(نبئت زيدًا) بمعنى (نبئت عن زيد) عند سيبويه[٨]، وقال أبو العباس هو متعدّ[٩]، كقولك : (أعلمت زيدًا)[١٠]. والصواب مذهب سيبويه ؛ لأن (نبأت) مما

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٣٨ = (١ : ١٧).

(١) تقدم برقم (٦٠)

(٢) فى المخطوط (لأن) ولعل الصواب ما أثبته.

(٣) تقدم برقم (٦١)

(٤) ينظر الكتاب ، فى موضع هذه الفقرة.

(٥) ينظر الأصول ، جـ ١: ١٧٩، والبسيط ، جـ ٢: ٩٢٣، وشرح أبيات المغنى ، جـ ٢: ٢٥٩، ٢٦٠ وفيه يقول البغدادى رحمه الله « أورده سيبويه على أنه مما حذف منه حرف الجر... وخطأه الجرمى والمبرد فزعم أن (حب العراق) منصوب بإضمار فعل وهو من باب الاشتغال...».

(٦) فى المخطوط (لأن) والأنسب ما أثبته.

(٧) فى المخطوط (ولى) والأنسب ما أثبته.

(٨) ينظر الكتاب ، فى موضع هذه الفقرة.

(٩) فى المخطوط (متعدى) والصواب ما أثبته.

(١٠) ينظر الأصول ، جـ ١: ١٨٠، وما نقل عن الانتصار بهامش المقتضب ، جـ ٤: ٣٣٨،، التعليق رقم ٣، وشرح الصفار ، ص ١٧٤ر ، والبسيط ، جـ ١: ٤٥٣-٤٥٤.

يتعدى إلى ثلاثة مفعولين لا يجوز الاقتصار على المفعول الثانى(١).

٩*-١ - / والبـاء فى ﴿ كَفَى بِاللَّهِ﴾(٢) و(ليس بزيدٍ) زائدة للتأكيد ، إلاّ أنها تطرد فى غير الواجب وتشذ فى الواجب ، وإنما جازت فى (كفى بالله) للمبالغة فى تحقيق إضافة الكفاية إلى الله جَلّ وعزّ. إذ كان إضافة الكفاية إليه بدليل الفعل والفاعل تصح، [و] تكون بالباء أشدّ مبالغة ، إذِ الفعل يعلق معنى الفاعل به ، والباء تعلقه به فكلٌ(٣) واحد منهما قد علق معنى اسم الفاعل بالفعل فلهذا كان أوكدَ. وهو شاذ فى الواجب ومطرد فى غير الواجب للحاجة إليه فى غير الواجب من جهة أن حرف النفى متعلق بالخبر وقد تراخى عنه فدخلت الباء لتوكيد معنى تعلقه به. ١٧أ

١٠*-١ - و(عن) و(على) لا تزادان(٤) أصلاً ؛ لأنه ليس لهما معنى يحتمِل الزيادة كما للباء و(مِنْ) ، إذ الباء لتعليق الثانى بالأول فتصلح أن تزاد توكيداً ، و(مِنْ) لفصل الشىء من جملة قد ينفصل بالاسم وقد ينفصل بتأكيد (مِنْ) لفصله على طريق استغراق الجنس ، ومثل هذا لا يكون فى (عن) و(على) ؛ فلهذا جاز (ليس زيد بقائم). ولم يجز (زيد بقائم)، وجاز (هل من رجلٍ فى الدار)، ولم يجز (من رجل فى الدار) ؛ لأن الواجب لا يحتمل استغراق الجنس ، ويحتمله(٥) النفى والاستفهام ؛ وذلك أنه يجوز (ما رجل فى الدار فقط)، و(لا رجلان فقط)، و(لا أكثر منهما فقط)، ولا يجوز (رجل فى الدار فقط) و (رجلان فيها فقط) و(أكثر من رجلين فقط)؛ لأنّ هذا فى الإيجاب يتناقض ولا يتناقض فى النفى.

١١*-١ - والفرق بين (عرّفته زيداً) و (عرَّفته بزيد) أنّ (عرفته زيداً) جعلت له معرفة يعرف بها زيداً ، و(عرفته بزيد) بينته بهذا الاسم ، وجعلته يُعرف بهذا الاسم فكان(٦) غيره

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١ : ٣٨ = (١: ١٧).**

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١ : ٤١ = (١: ١٩).

(٢) وردت فى الآية (٦٩) فى سورة النساء ، وفى آيات أخرى ، ينظر التعليق المتقدم فى هامش السؤال.

(٣) كلمة (فكل) مكرره فى المخطوط.

(٤) فى المخطوط (لا تراذان) وهوتصحيف.

(٥) فى المخطوط (ويحتمل) ولعل الصواب ما أثبته.

(٦) فى المخطوط (كان) ولعل الأنسب ما أثبته.

يعرفه بهذا الاسم، فالمعنى مختلف.

١٢*-١ – وقول الفرزدق :

(٦٧) منّا الّذِى اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً		وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ(١)

فهذا شاهد فى حذف (مِنْ) ، كقوله جلَّ وعزّ ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾(٢) أى من قومــه.

وقولــه :

(٦٨) – نُبِّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَـتْ		كِرَامًا مَوَالِيهَا لَئِيمًا صَمِيمُهَا(٣)

فهذا على (نبئتُ عن عبد اللّه)عند سيبويه(٤). ويحتمل فى هذا ما قاله أبو العباس (ت٢٨٦) من أنه لم يحـذف منه (عن)(٥)؛ لأن قوله : (أصـبحت كرامًـا مواليـهـا) خـبر (عبـداللّه) ؛ وذلك أنَّ (عبداللّه) هـهنا اسم قبيله فهو صحيح على مذهب أبى العباس ، لأنه قد جاء بالخبر. ولا يمتنع أن يكون كما قال سيبويه : (نبئت زيدًا) أى (عن زيد) ثم يستـأنِفُ الخبر بـ(أصبحت كراما مواليها لئيمًا صميمها)(٦).

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٣٩ = (١ : ١٨).

(١) تقدم برقم (٦٢).

(٢) من الآية (١٥٥) فى سورة الأعراف.

(٣) تقدم برقم (٦٣).

(٤) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٨/ب)

(٥) ينظر ما تقدم فى الفقرة نفسها.

(٦) وينظر البسيط ، جـ ١ : ٤٥٣–٤٥٤.

١٢-باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين لا يجوز فيه الاقتصار(١)

الغرض فيه : [أن] يبين [ما يجوز] فى الفعل المتعدى إلى مفعولين لا يجوز فيه الاقتصار على أحدهما مما لا يجوز.

[مسائل هذا الباب]

١ - ما الذى يجوز فى الفعل الذى لا يصلح فيه الاقتصار؟ و لِمَ لا يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين ؟

٢ - ولِمَ اختص هذا بابَ الظن والعلم دون غيره ؟

٣ - وما معنى (زعم) ؟ ولِمَ تعدَّى إلى مفعولين ؟

٤ - وما الفرق بين رؤية العين ورؤية القلب حتى تعدى أحدهما إلى مفعولين والآخر إلى واحد فقط ؟

٥ - وما الفرق بين وجدان الضالة ووجدان العلم حتى تعدى أحدهما إلى واحد والآخر إلى اثنين ؟

٦ - وما الفرق بين العلم والمعرفة حتى لم يجز فى المعرفة إلا مفعول واحد ؟

٧ - وما تأويل﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ﴾(٢) ، وتأويل ﴿وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهَمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾(٣)؟

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٣٩ = (١: ١٨) »: هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر«. وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٢٨٦، وشرح الصفار، ص ٥٣، (١٨٠ر).

(٢) من الآية (٦٥) فى سورة البقرة.

(٣) من الآية (٦٠) فى سورة الأنفال.

٨ - ولِمَ جاز (ظننت ذاك) ولم/ يجز (ظننت زيدًا) ؟ وما الخلاف في (ظننت ذاك) ؟ ١٧ب
٩ - ولِمَ جاز (ظننت به) وهو فى معنى المظنون فهل الباء زائدة كما فى ﴿كَفَى بِاللَّه﴾(١) ؟
١٠ - وما الفرق بين (شككت فيه) وبين (ظننت) حتى لم يتعد (شككت) وتعدّى (ظننت) إلى مفعولين٠

الجــــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى الفعل الذى لا يصلح فيه الاقتصار ذكرُ الفاعل معه فقط ، ويجوز أن يُعدَّى إلى مفعولين ، ولا يجوز أن يقتصر على أحدهما ؛ لأنه متعلق بمعنى الجملة٠ فلو(٢) اقتصر على أحد المفعولين لكان بمنزلة ذكر بعض الاسم فى (ضربت جعفرا) ونحوه فى أنه ذكر ما ليس هو متعلقَ الفعل وإنما هو بعض ما يدلّ على متعلقه٠

والفعل الذى لا يصلح فيه الاقتصار هو الذى يكون متعلقه معنى الجملة المفيدة فهذا حدّه وحقيقته ، ولا يخلو من العلم أو الظن أو المحتمِل لهما نحو (زعمت) ، وهو على سبعة أقسام : (حسِبت) ، و(ظننت)، و(خِلت)، و(علِمت)، و(وجدت) بمعنى علمت ، و(رأيت) فى رؤية القلب ، و(زعمت)(٣)٠

٢*-٢ - وإنما اختص العلم بأنه يجوز أن يكون متعلقه معنى الجملة ؛ لأنه يصلح لأَعمِّ العامِّ، وهو الحاضر والغائب ، والموجود والمعدوم ، ومعنى المفرد ومعنى الجملة ، فَلَمَّا صَلَحَ لذلك أجرى عليه ، وأمّا الظن والحِسبانُ (٤)فيقاربان(٥) معنى العلم ، لأنّه قوة المعنى فى النفس ،

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٩-٤٠ = (١: ١٨)٠
*-٢ نفســه ، ص ٤٠ = (١٨)٠
(١) وردت فى الآية (٦) فى سورة النساء وفى آيات أخرى٠ ينظر ما تقدم فى هامش باب ٩:١١٠
(٢) فى المخطوط (فاو) وهو محرّف عما أثبته٠
(٣) أوصلها بعض النحويين إلى حوالى أربعين فعلاً غير أن أكثرها لم يعضده سماع٠ ينظر الهمع ، جـ ٢: ٢٠٩-٢٢١= (١:١٤٨-١٥١)٠
(٤) فى المخطوط (والحساب) والصواب ما أثبته٠ وهى بكسر الحاء بمعنى الظن أما بضم الحاء فلها معان أخرى منها : العذاب والجراد ، وجماعة الحساب٠ ينظر الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهرى ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، (بيروت - دار العلم للملايين ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ) ، جـ ١: ١١١(حسب)٠ واللسان ، جـ١: ٣١٠ - ٣١٥(حسب)٠
(٥) فى المخطوط (فيقارب) والأولى ما أثبته٠

والعلم على الثقة بالمعنى فى نفس العاقل ، والقوة تقارب الثقة ، فلذلك أجرى الظن مجرى العلم. وقد يعمل على الظنّ فى كثير من الأشياء إذا شذ طريق العلم.

٣*-١ – و(زعمت) من المحتمل بمنزلة (ظننت) أو(علمت) فلذلك أجرى مجراهما.

٤*-١ – ورؤية العين لا تتعدى إلاّ إلى مفعول واحد ، لأنّها تخص بعض الأجناس دون بعض. ويختص ذلك الجنس إذا كان على حالٍ مخصوصة كرؤية الشخص واللون والحركة الحاضرة دون ما غاب فلما كانت الرؤية تختص ولا تقع إلاّ من وجه واحد لم تتعد إلاّ إلى واحد. ولما كانت رؤية القلب بمنزلة العلم تعدت إلى اثنين.

٥*-١ – و(وجدان الضالة) لا يتعدى إلاّ إلى واحد، تقول :(وجدت الناقة) ؛ وذلك لأنه إدراك بالإحساس(١) من جهة الرؤية أو اللمس فهو لا يتعدى إلاّ إلى واحد. أما (وجدت) بمعنى (علمت) فيجرى مجراه فى التعدى إلى مفعولين.

٦*-١ – و(عرفت) لا يتعدى إلاّ إلى مفعول واحد ؛ لأنه مما متعلقه المفرد، كقولك :(عرفت زيدًا) ، وذلك أنه يحتاج إلى ما متعلقه المفرد الذى لا يبين عن وجه المعرفة من أى جهة وقعت ، و[لا] يحتاج إلى ما متعلقه الجملة التى تبين من أىّ وجه وقعت المعرفة ، فإذا أريد بيان جهة المعرفة قيل :(عرفت أن الجسم حادث)، فإذا أريد البيان عن موضع المعرفة فقط قيل :(عرفت الجسم الحادث) فهذا قد يصلح أن يقال فيمن لم يعرف أنّه حادث ؛ لأنّ متعلقه إنّما هو المفرد الذى ليس فيه دليل على جهة العلم. فالمعرفة تخص المفرد لهذه العلّة ، فإذا دخلت على(أنَّ) بان الوجهُ وصارت بمنزلة العلم الذى متعلقه معنى الجملة. فإذا قلت :(علمت زيدًا قائمًا)(٢) فالمعنى أنه قائم ، وإذا قلت :(عرفت زيدًا قائمًا) فليس المعنى عرفت أنّه قائم ، وإنما المعنى :(عرفت زيدًا فى حال قيامه) فأنت قد عرفت وإن لم تدر أنّه قائم. والدليل على صحة هذه الأحكام من وجهين : أحدهما : غالب الاستعمال ، والآخر : نقل أهل العلم الذين فسروه على ما وافق المعنى الذى ذكرنا، ولكنا دللنا عليه وأوضحناه وبينا(٣) أتمَّ البيان على ما شرحنا فى هذا الباب.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٤٠ = (١: ١٨).

(١) فى المخطوط (الأجناس)، ولعل الصواب ما أثبته.

(٢) فى المخطوط (قاعدا) ، والأولى ما أثبته ليتسق الكلام.

(٣) فى المخطوط (و بيا) ، والصواب ما أثبته.

٧*-١ – وفى التنزيل : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِى السَّبْتِ ﴾(١) فهذا بمعنى (عرفتم) ؛ لأنه تعدى إلى واحد. وكذلك/﴿ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾(٢) ، أى لا تعرفونهم الله يعرفهم ، فهذا مما يدلّ على أنّ العلم فى المتعلق على أعمِّ العامِّ ؛ لأنّه بمعنى المفرد ومعنى الجملة ومعنى الحاضر ومعنى الغائب ومعنى الموجود ومعنى المعدوم ومعنى (ما له مثل)(٣) ومعنى ما لا مثل له. فمتعلق العلم أعمّ العامّ ، والعلم يصلح له وليس شىء سوى العلم له هذه المنزلة الجليلة التى ذكرنا. وليس لـ(ذِكَر) ذلك ؛ لأن الذِّكْرَ إنّما يتعلق بمعنى المفرد دون معنى الجملة. ١٨أ

والحِسبان يتعلق بمعنى الجملة دون معنى المفرد. والرؤية تتعلق بمعنى المفرد دون معنى الجملة ، فأما العلم فيعم الجميع.

ونقيض العلم الجهل إلاّ أن الجهل مقصور إذ ليس كلُّ شىء يمكن أن يجهل كما كل شىء يمكن أن يعلم ، وذلك أن العاقل لا يمكن أن يجهل ما يشاهد ، وليس شىء إلاّ وهو يمكن أن يعلمه. فهذه فضيلة خُصَّ بها العلم دون غيره من سائر الأشياء ، فتقول :(جهلت زيدًا) و(جهلت هذا الأمر) ، ولا تُعلِّق الجهلَ بمعنى الجملة لما تجد فيه من القصور عن منزلة العلم.

٨*-٢ – وتقول :(ظننت ذاك) أى (ظننت ذاك الظن)، فذاك إشارة إلى الظنّ واقع موقعه عند سيبويه(٤).وأمّا الفراء(ت ٢٠٧) فزاعم أن(ذاك)إشارة إلى ماجَمَعَه الاسمان فى قولك:(زيد أخوك) فتقول (ظننت ذاك) كما أن (ذاك) و(ذلك) قد يقوم مقام الاسمين فى﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾(٥)

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٤٠ = (١: ١٨)

*-٢ نفسه ، جـ ١: ٤٠ = (١: ١٨ - ١٩).

(١) من الآية (٦٥) فى سورة البقرة.

(٢) من الآية (٦٠) فى سورة الأنفال.

(٣) فى المخطوط (ما ليس له مثل) ، والظاهر أن كلمة (ليس) هنا مقحمة ، لكيلا يكون هناك تكرار مع الجملة التى بعدها وهى (ما لا مثل له) والمؤلف يريد المقابلة بين الجملتين فى الإثبات والنفى.

(٤) ينظر الكتاب ، فى موضع هذه الفقرة. وسيبويه هنا يجيز حذف المفعولين اقتصارًا كما ذكر فى شرح الصفار ، ص ١٩٠ر ، وقد نسب إليه ابن مالك المنع. ينظر شرح الكافية الشافية ، لمحمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، (مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمى)، جـ ٢: ٥٥٣، والهمع، جـ ٢: ٢٢٥(١: ١٥٢).

(٥) من الآية (٦٨) فى سورة البقرة.

أى بين الصغيرة والكبيرة ؛ لأن (بين) تقتضى اسمين[١] كما يقتضى الظن اسمين. وهذا الذى ذكره الفراء لا يصحّ ؛ لأنه يلزمه عليه أن يقول : (ظننت المعنى) أو (ظننت معنى الكلام)، وإنما لم يجز هذا لأن الظن يكون متعلقه المعنى الذى يستفاد ، فأما الإشارة إلى ذلك المعنى بعدما قد استفيد فلا يصلح كما لا يصح (ظننت زيداً) ؛ لأنّه معنى المفرد ، وإنما يطلب الظنُّ معنى الجملة التى تستفاد. ولكن قد يجوز وجه آخر غيرُ الذى ذكره سيبويه ، وهو أنه يحمل على محذوف بتقدير :(ظننت ذاك على ما قلت) أو (ظننت ذاك كائنًا) فيكون هذا بلا خلاف مما يجوز[٢]، والدليل عليه بيّن من الكلام المتقدم.

٩*-١ - وتقول : (ظننت به) فتجعله موضع ظنك من غير ذكر المظنون ، وهو بمنزلة :(ظننت بالبصرة) فإنك لم تذكر المظنون ، ولم تعدِّ الظن إلى واحد من المفعولين ولا يجوز أن تكون الباء زائدة بدلالة أنه لا يجوز (ظننت زيداً).

١٠ - و[أما] (شككت فيه) فلا يتعدى كما يتعدى (ظننت)؛ لأنّ الشك لا يجرى مجرى العلم فى القوة وإنّما هو مما يستوى فيه النقيضان فى المنزلة ، فلم يتعد، وصار بمنزلة الدخول فى الشىء الذى لا يتعدى ؛ لأن الشك دخول بين النقيضين على طريق الوقف فلم ينفذ إلى واحد منهما على مقتضى معناه فلهذا لم يتعد إلا بحرف جر.

***١- الكتاب ، جـ ١: ٤١ = (١: ١٩).**

(١) ينظر معانى القرآن له، جـ ١: ٤٥. وشرح الرضى ، جـ ٢ : ٢٧٨، وفيه « قلت : لا مَنْعَ مما قاله الفراء». ونسب الصفار رأى الفراء إلى المازنى. ينظر شرحه ، ص ١٩٠ر. وممن أخذ بهذا الرأى أيضا ابن كيسان وجماعة من الكوفيين. ينظر ارتشاف الضرب ، جـ ٣: ٥٧.

(٢) بعض النحويين منعه قياسًا على منعه فى باب (كان). ينظر شرح الصفار ، ص ١٨٤ - ١٨٥ر ، وارتشاف الضرب ، جـ ٣: ٥٦، والهمع ، جـ ٢: ٢٢٦ = (١: ١٥٢).

١٣-باب الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة مفعولين(١)

الغرض فيه : أن يبين الفعل [المتعدى] إلى ثلاثة مفعولين من غيره

[مسائل هذا الباب]

١ - ما الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة ؟ وما الفعل الذى لا يجوز أن يتعدى إلى ثلاثة ؟ ولِمَ ذلك؟

٢ - وما حكم المتعدى إلى ثلاثة فى الاقتصار ؟ وما الخلاف فيه ؟

[١-] ولِمَ لا يكون المتعدى إلى ثلاثة إلا منقولاً إلى (أفعل) أو (فَعَّلَ) ؟

٣ - وما الذى يعمل فيه المتعدى إلى ثلاثة بعد التعدى؟ ولِمَ ذلك ؟

٤ - ولِمَ جاز (أعلمت هذا زيداً قائماً العلم اليقين إعلاماً) بذكر مصدرين مختلفين ؟

١٤-/ باب ما لم يسم فاعله مما يتعدى إلى مفعول(٢) ١٨ب

الغرض فيه : أن يبين(٣) ما يجوز فى الفعل الذى لم يسم فاعله من التعدى مما لا يجوز.

[مسائل هذا الباب]

١ - ما الذى يجوز فى الفعل الذى لم يسمّ فاعله من التعدى ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

---

(١) عنوانه عند سيبويه «هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز أن تقتصر على مفعول واحد منهم دون الثلاثة » الكتاب ، جـ ١: ٤١ = (١: ١٩). وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ١: ٢٩٠، وشرح الصفار ، ص ٥٨(١٩٤ر).

(٢) عنوانه عند سيبويه « هذا باب المفعول الذى تعداه فعله إلى مفعول » الكتاب ، جـ ١: ٤١ = (١: ١٩) وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٢٩٤، وشرح الصفار ، ص ٨٣ بعد الترقيم المضاف بين صفحتى ٦٩ و٨٠، (ص ٢٠٥ ر).

(٣) فى المخطوط (أن يبين فيه) وفوق كلمة فيه علامة لعلها تدل على أنها مقحمة.

٣ - وما حكم مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله فى التقديم والتأخير ؟

٢ - وما الذى يعمل فيه الفعل الذى لم يسم فاعله ؟

الجـــواب [عن الباب الأول]

١*-١ - الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة هو المنقول إلى (أَفْعَلَ) أو (فَعَّلَ)، والفعل الذى لا يتعدى إلى ثلاثة هو ما لم ينقل. وإنما وجب ذلك كراهية التعقيد بتداخل المعانى فاختير له طريقةٌ توضح معنى التَّعدية إلى ثلاثة. و هو كل ما نقل من (فَعَلَ) إلى (أَفْعَلَ) للتعدية فإنما هو على أن (فَعَلَ) يوجب أن الفاعل صار على المعنى ، فإذا نقل إلى (أفعل) أُوجب أن الفاعل صيره غيرُه على المعنى فاستمرّ هذا فيما لا يتعدى وما يتعدى إلى واحد وما يتعدى إلى اثنين، كقولك :(قام زيد) و (أقامه غيره)، و(ضرب) ، و(أضربه غيره)، و(كسى زيد عمراً جبَّةً) و(أكساه غيره عمراً جبة) أى جعله يكسوه جبة ، فهذا قياس مطّرد[1].

٢*-١ - واختلفوا فى الاقتصار على أحد المفعولين فى الفعل الـــذى يتعدى إلى ثلاثة فى هذه ، فذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز الاقتصار فيه على أحد المفعولين[2]، وذهب ابن السراج (ت ٣١٦) إلى أنه يجوز الاقتصار على المفعول الأول خاصة ؛ لأنه بمنزلة الفاعل فى

***-١ الكتاب ، جـ ١: ٤١ = (١: ١٩).**

(١) يظهر لى أن الرمانى يجيز تعدية جميع الأفعال الثلاثية بالهمز والتضعيف. وقد نقل نحو ذلك بالهمز فى باب ظن عن الأخفش وابن السراج. ينظر شرح الرضى على الكافية ، جـ ٢: ٢٧٤، وشرحه على الشافية، جـ ١ : ٨٤ ، والهمع ، جـ ٢: ٢٥٢ = (١٥٩:١). وقال الرضى فى شرح الكافية « ولو جاز القياس فى هذا لجاز فى غير أفعال القلوب نحو : أكسوتك عمراً جبة وأجعلتك زيداً قائمًا ولجاز بالتضعيف أيضًا فى أفعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقا ، ولجاز نقل جميع الأفعال الثلاثية متعديها ولازمها بالتضعيف والهمز... فثبت أن هذا موكول إلى السماع».

هذا والمجمع على تعديته من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل الثانى والثالث منهما أصلهما مبتدأ وخبر ، فعلان هما : أعلم وأرى غير أن بعض النحويين على اختلاف بينهم قد أوصلوها إلى تسعة عشر فعلاً. ينظر الهمع ، جـ ٢: ٢٥١ - ٢٥٢ (١: ١٥٨ - ١٥٩).

(٢) ينظر الكتاب، فى موضع هذه الفقرة. وقال السيرافى فى شرح الكتاب ، جـ ٢٩٢:١: « وقول سيبويه:لا يجوز..فإنَّ معناه لا يحسن .وكثير من مفسرى كتاب سيبويه من المتقدمين والمتأخرين قالوا:لا يجوز=

الباب الذى قبله(١). وهذا هو الصواب الذى لا شك فيه ؛ لأنّ الاقتصار وترك الاقتصار إنما يجب من طريق المعنى ، فلما كان معنى المفعول فى (أعلمت زيدًا) هو معنى الفاعل فى (علم زيد) وجاز الاقتصار على الفاعل فى (علم زيد) جاز على المفعول فى (أعلمت زيدًا) ؛ لأن المعنى واحد ولو لم يجز الاقتصار على المفعول الأوّل فى (أعلمت زيدًا) لم يجز الاقتصار على الفاعل فى (علم زيد) ؛ لأن المعنى واحد إلا بمقدار أنه جعله غيره يعلم فى باب (أعلمت زيدًا).

٣*١- - والذى يعمل فيه المتعدى إلى ثلاثة بعد التعدى هو كل ما جاز أن يعمل فيه الفعل الذى لا يتعدى من المصدر والزمان والمكان والحال ؛ لأن تعدِّيَه لا يَنقصه من قوّة العمل ، بل يزيده فهكذا قياسه.

٤*١- - وتقول :(أعلمت زيدًا عمرًا قائمًا العلم اليقين إعلامًا) فذكرت المصدر الأول لأجل مدلول(أعلمت)؛ لأنّه يدلّ على (علم علمًا)(٢)، وذكرت المصدر الثانى على صريح مصدر (أعلمت)، ومثله (أنبته الله نباتًا حسنا إنباتا) فـ(نباتًا) على(نبت نباتا حسنا)، و(إنباتا) على(أنبت).

الجـــواب عن الباب الثانى :

١*١- - الذى يجوزُ فى الفعلِ الذى لم يُسمَّ فاعلُهُ من التعدى هو ما يوجبه صحة النقل

---

*١- **الكتاب ، جـ ١: ٤١ = (١: ١٩).**

== تلقنًا من لفظ سيبويه من غير تفتيش ولا تحصيل ، والصحيح ما أخبرتك به» وفى رأى السيرافى نظر لأن عبارة سيبويه (لا يجوز) واضحة فى المنع وعدم الجواز ولا تحتمل التأويل . والله أعلم.

(١) عرض أبو بكر بن السراج لهذا الباب فى كتابه الأصول، جـ ١: ١٨٧ ولم يجوز فيه الإلغاء أما الاقتصار فلم يعرض له ، ولعله فى كتاب آخر ، لأنه قد نسب إليه أنه يجيز الاقتصار على الأول كما يجيز الاقتصار على الثانى والثالث. ينظر شرح الرضى ، جـ ٢: ٢٧٦، وارتشاف الضرب ، جـ ٣: ٨٤. وما نسبه إليه الرمانى هو أيضًا رأى الجرمى. ينظر الارتشاف فى الموضع نفسه ، والهمع، جـ٢:٢٥١(١: ١٥٨).

(٢) إذا قرن الفعل بغير مصدره وكان يلاقيه فى الاشتقاق فإن أكثر النحويين ينصبونه بالفعل المتقدم لأن معناهما واحد - كما هو مفهوم من كلام الرمانى - وبعضهم يرى أن الناصب للمصدر فعل مقدر من لفظه. ينظر شرح المفصل ، جـ ١:١١٢.

إلى (فُعِلَ) ، وهو خلاف النقل إلى (أفعل). فالنقل إلى (فُعِلَ) إن كان الفعل يتعدى إلى واحد لم يتعدّ ، وإن كان يتعدى إلى اثنين تعدى إلى واحد، وإن كان يتعدى إلى ثلاثة تعدى إلى اثنين. فأما النقل إلى (أفْعَلَ) فإن كان الفعل لا يتعدى تعدى إلى واحد ، وإن كان يتعدى إلى واحد تعدى إلى اثنين ، وإن كان يتعدى إلى اثنين تعدى إلى ثلاثة. فعلى هذا الأصل يعمل في هذا الباب.

٢*-١ - والذي يجوز في الفعل الذي لَمْ يُسَمَّ فاعله من العمل بعد التعدي إعمالُه في كل ما يتعدى إليه فعل الفاعل ؛ لأن المعنى واحد إلا بمقدار أن هذا لم يسم فاعله.

١٩أ ٣ *-١- وحكم ما لم / يسمَّ فاعله في التقديم والتأخير أنه يجوز فيه ذلك ؛ لأن العامل متصرف فعلته كعلة فعل الفاعل.

١٥-باب ما لم يسم فاعله مما لا يجوز فيه الاقتصار(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فيما لم يسمَّ فاعله مما لا يقتصر فيه على أحد المفعولين مما لا يجوز.

[مسائل هذا الباب]

١- ما الذي يجوز فيما لم يسمَّ فاعله مما لا يصلح فيه الاقتصار ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك؟ ولِمَ لا يجوز فيه الاقتصار بإجماع من اختزال أحد المفعولات ؟

٢ - وما الذي يعمل فيه(٢) الفعل بعد عمله فيما لم يسمَّ فاعله ؟ ولِمَ عَمِلَ عَمَلَ غير المتعدى ؟ ولِمَ كان في ذلك أقوى من غير المتعدى ؟

---

*-١ الكتاب ، جـ١: ٤٢ = (١: ١٩).

(١) العنوان عند سيبويه « هذا باب المفعول الذى يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر» الكتاب ، جـ ١: ٤٣ = (١: ٢٠) وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٢٩٧، وشرح الصفار، ص ٨٥ (٢٠٩ر).

(٢) فى المخطوط (فيِ) ولعل المراد ما أثبته

١٦-باب الحال (١)

الغرض فيه : أنه يبين ما يجوز فى الحال من التصرف والإعراب مما لا يجوز:

[مسائل هذا الباب]

١ - ما الذى يجوز فى الحال ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - وما الحال ؟ وما قسمتها ؟

٣ - وما الفرق بين الحال والمفعول ؟ ولِمَ لا تكون الحال إلا من اسم قبلها ؟ ولِمَ لا تكون الحال إلا نكرة ؟

٤ - وهل يجوز ردّ الحال إلى ما لم يسم فاعلهُ ؟

٥ - ولِمَ جاز الحال فيما لا يتعدى ؟

٦ - وما معنى قوله :(فالاسم الأول المفعول فى " ضربت " قد حال بينه وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلته) ؟ وما فى الحيلولة مما(٢) يوجب العمل؟ وهل ذلك من جهة ترتيب الكلام ؟

٧ - وما الفرق بين الحال والتمييز ؟

٨ - ولِمَ لا يعمل فى الحال إلاّ فعلٌ أو معنى فعل ؟

٩ - ولِمَ لا يكون التمييز إلا نكرة ؟

الجــواب[عن الباب الأول]

١*-١ - الذى يجوز فيما لم يسمّ فاعله مما لا يصلح فيه الاقتصار كل ما كان يجوز فى فعل الفاعل الذى لا يجوز فيه الاقتصار، لأن (أعلمت) لما صار المفعول الأول فى موضع الفاعل

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٤٣ = (١: ٢٠)٠

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٤٤ = (١: ٢٠) « هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول»٠ وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٢٩٩، وشرح الصفار ، ص ٨٨ (٢١٩ر)٠

(٢) فى المخطوط (ما) ولعل الصواب ما أثبته٠

رجع إلى حكم (علمت) فصار يتعدى إلى مفعولين لا يجوز فيه الاقتصار ؛ لأن أحد المفعولين خبر عن الآخر ، ويجوز ذكر الفعل مع الفاعل(١) فقط فتقول :(أُعلمت) كما تقول :(علمت) ، ولذلك أُجْمِعَ على أن هذا الباب لا يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين ؛ لأن المفعول الأول هو الذى يجوز أن يقوم مقام الفاعل دون الثانى والثالث ؛ لأنه لو أقيم الثانى مقام الفاعل فَسَدَ الكلامُ بإيجابه أن يكون الخبر الذى هو المفعول الثالث خبرًا عن الأوّل وليس كذلك فهذا لا يجوز لما فيه من فساد الكلام، فإذا أقام(٢) المفعول الأول مقام الفاعل بقى المفعولان اللذان أحدهما خبر عن الآخر وهما جملة مفيدة وصَحَّ تعلق الفعل بمعنى الجملة وجرى مجراه فى (علمت) و(ظننت)(٣).

٢*-١ - والفعل الذى لا يجوز فيه الاقتصار،بعد عمله فيما لم يسمَّ فاعله وفى المفعولين يعمل فى كل ما يصلح أن يعمل فيه الفعل الذى لا يتعدى ، لأنه يدل عليه كدلالة الفعل الذى لا يتعدى، وهو أقوى منه فى العمل ؛ لأن كثرة العمل تؤنس به وتقويه من هذه الجهة ، ولأن دلالته على كثرة المتعلّق يكون بها أدلّ على المعنى مما يدل على قلة المتعلّق فهو أقوى فى العمل ؛ لأنه أدل على المعمول فيه. وإنما يصلح عمله فى الشىء لدلالته عليه فكلما كان أدل عليه فعمله فيه أقوى.

الجـــواب عن باب الحال :

١*-٢ - الذى يجوز فى الحال من الإعراب النصب ، ويجوز فيها التقديم والتأخير إذا كان العامل متصرفًا. ولا يعمل فيها إلا فعلٌ أو معنى فعلٍ. ولا تكون إلا نكرة. ولا بدّ منْ أن تجرى على اسم قبلها كالخبر المبنى على / المخبر عنه ؛ لأنّها بمنزلته فى الفائدة إلا أنَّها فضلة ١٩ب

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٤٣ = (١: ٢٠).

*-٢ نفسه ، جـ ١: ٤٤ = (١: ٢٠).

(١) فى الكلام تجوُّز فقال : الفاعل ، هو يريد ما لم يسم فاعله لأنه يقوم مقام الفاعل.

(٢) كذا فى المخطوط ، وكان الأنسب (أقيم).

(٣) من النحويين مَنْ أجاز إقامة غير الأول إذا أمن اللبس ، ينظر ارتشاف الضرب ، جـ ٢: ١٨٨ ، والهمع جـ ٢: ٢٦٣ = (١٦٢:١).

فى الكلام والخبر معتمد الفائدة(١).

٢*-١ – والحال ما دلّ على انقلاب الشىء عما كان فى وقت فعل من الأفعال مما يصلح أن يكون صفة للنكرة ، كقولك :(قمت ضاحكًا)، و(مررت بزيد راكبًا). وقسمتها على أربعة أوجه : مفرد يصلح أن يكون صفة للنكرة ، وظرف ، وفعل ، وجملة ؛ كقولك :(مررت بزيد قائمًا) و(مررت بزيدٍ فى الدار) أى مستقرًا فى الدار ، و(مررتُ بزيد يقوم) ، و(مررت بزيد أبوه منطلق).فكلّ هذا يتّصل بما قبله على معنى الحال.

٣*-١ – والفرق بين (الحال) و(المفعول) أنّ المفعول للزيادة فى البيان ، والحال للزيادة فى الفائدة(٢). والمفعول يصلح أن يكون معرفة ونكرة والحال لا يكون إلاّ نكرة. والمفعول يدلُّ عليه بعضُ الأفعال وهو المتعدى خاصة. والحال يدلّ عليها جميعُ الأفعال ، ولذلك عمل فيها الفعلُ الذى لا يتعدى. والحال لا تكون إلاّ من اسم قبلها من قِبَلِ أنّها بمنزلة الخبر الذى لا يصحّ إلاّ من مخبر عنه. فإذا قلت :(مررت بزيد ضاحكًا) فقيل لك : هذه الحال من أى شىء هى ؟ أمن الفاعل أم من غيره ؟ قلت : تصلح أن تكون من الفاعل وتصلح أن تكون مما دخل عليه حرف الجرّ ، إلا أنّها بالذى يليها أولى إلاّ أن يكون دليل يردّها إلى ما قبلها. فهى بـ(زيد) أولى(٣) فى هذا الكلام.

٤ – ولا يجوز ردّ الحال إلى ما لم يسمّ فاعله لأنّ ذلك يوجب جواز الضمير [حالاً] وإخراجها إلى المعرفة وهى لا تكون إلاّ نكرة فيفسد هذا من هذه الجهة(٤).

٥*-١ – والحال تجوز فيما لا يتعدى كقولك : قمت مسرعًا ؛ لأنّ الذى لا يتعدى لا يخلو

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٤٤ = (١: ٢٠).

(١) ينظر ما تقدم فى باب ٣:٩.

(٢) ينظر ما تقدم فى الموضع نفسه.

(٣) أقحم فى المخطوط حرف الجر (إلى) قبل هذه الكلمة حيث جاء هكذا (إلى أولى).

(٤) جاء فى شرح المفصل ، جـ ٧: ٧٢ « وأما الحال والتمييز فلا يجوز أن يُجعل شىء منهما فى موضع الفاعل ... لأنهما لا يكونان إلا نكرتين ، والفاعل وما قام مقامه يضمر كما يظهر والمضمر لا يكون إلا معرفة.

من أفـعـال العبـاد من أن يقع على حـال من أحـواله. إمـا حـال القيـام أو القـعـود أو الاضطجاع أو الحركة أو السكون وذلك أنّ كلّ شيء من الحيوان لا يخلو من حال. فإذا وقع منه فعل فإنما يقع على حالٍ من أحواله. فكل أفعال العباد تدلّ على الحال على ما بينًا فلذلك عمل ما لا يتعدى فى الحال.

٦*-١ — وجعل سيبويه حيلولة(١) المفعول بين الحال وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلته دليلاً على وجوب إعرابه بالنصب ، ووجـه ذلك أن العامل لمّا رتّب الأسـماء على هذه المعانى فى هذه المراتب وجب أن يعمل فيها على هذه الأوجه المختلفة عملا ينبىء عن الأوجه المختلفة. فَعمِلَ النَّصب فى الحال بعد عمله الأول فى الفاعل الرفع وفى المفعول به النصب. إلاّ أنه قد أبان وجه العمل فى الحال والمفعول بالإعراب والرتب، فدلّ النصب فيهما على أنهما فضلة فى الكلام ودل ترتيب المفعول على أنه على معنى المفعول به ، ودلّ ترتيبه للحال بعد المفعول به أو بعد الفاعل على أنه للزيادة فى الفائدة ، وأن المفعول للزيادة فى البيان(٢). فكل هذه الأشياء تبين معناه الذى صار عليه بمرتبه ، وإعرابه ، يوضّح ذلك أنّ حمله على جهة الترتيب يوضح المعانى؛ أنك لو قدّمت وأخّرت فى المفعولَين اللذين يحتمل كل واحد منهما ما يحتمله الآخر فسد الكلام فى قولك :(أعطيت زيداً عمراً). وإذا رتبته صحّ الكلام، و ذلك ترتيب العامل لكل واحد منهما فى مرتبته أنّ الأول آخذ والثانى مأخوذ ؛ فالترتيب(٣) يقوم مقام نفس الإعراب فى هذا ، والعامل يوجب الترتيب كما يوجب الإعراب ، إلا أنه قد يجوز التقديم والتأخير على الاتساع إذا لم يقع إلباس. والأصل الإعراب والترتيب على ما بينا ؛ فلذلك ذكر سيبويه ترتيب الحال من العامل حتى يوضح المعنى فيها. وإذا قلت :(ضربت زيداً قائماً) فلو أسقطت المفعول فقلت :(ضربت قائماً) لم يكن حالاً وصار مفعولاً، / وهو الآن زيادة فى البيان وكان قبل للزيادة فى ٢٠أ الفائدة فتدبر هذه المعانى لتُجرى الإعراب عليها فإنه لا يستقيم شىء من الإعراب حتى يفهم المعنى.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٤٤ = (١: ٢٠).

(١) فى المخطوط (حلولة) والصواب ما أثبته بناء على ما تقدم فى السؤال.
(٢) ينظر ما تقدم فى باب ٣: ٤، ٧.
(٣) فى المخطوط (فى الترتيب) ولعل الصواب ما أثبته.

٧*-١ - والفرق بين الحال والتمييز أن الحال زيادة في الفائدة ويكون بما يصلح أن يكون صفة للنكرة وليس كذلك التمييز ؛ لأنّه إنما يميّز باسم الجنس. فالحال صفة والتمييز اسم جنس على ما بينّا ؛ ولذلك قلت :(عشرون درهمًا) فأتيت باسم جنس. وتقول:(مررت بزيدٍ راكبًا) فتأتى بصفة تكون حالاً. فهذا هو الأصل في كلٍّ واحدٍ منهما.

٨*-١ - ولا يعمل في الحال إلا فعلٌ أو معنى فعلٍ؛ لأنها ما دلّ على انقلاب الشيء عما كان في وقت فعلٍ من الأفعال ، فهذا من حقيقتها فإن خرجت عنه بطل معنى الحال فيها. وقد يمكن أن تخرج إلى معنى الخبر، وإلى معنى المفعول فلا تكون حالاً إذ من حقيقتها أن تنعقد بفعل في وقت كون المذكور عليها.

٩*-١ - والتمييز لا يكون إلاّ نكرة لأنه واحد في جميعٍ كقولك :(عشرون درهمًا) في موضع (عشرين من الدراهم) وعلى هذا قياس التمييز في كل موضع يقع فيه ، وإذا كان واحدٌ في موضع جميع فقد وقع فيه اشتراك وصار على معنى النكرة.

---

*١- الكتاب ، جـ١: ٤٤ = (١: ٢٠).

١٧- بـاب كان[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى (كان) وأخواتها من الإعمال والتصرفِ مما لا يجوز .

١- مَسَائل هذا الباب :

١ - ما أخوات (كان) ؟ وما ترتيبها ؟

٢ - وما عمل (كان) وأخواتها ؟

٣ - ولِمَ لا يجوز فى (كان) الاقتصار دون المفعول ؟

٤ - ولِمَ جاز فيه أن يكون الفاعل والمفعول لشىء واحد ؟

٧ - ولِمَ صار اسم (كان) فاعلاً من غير حدث ، وله مفعول من غير حدث أيضا ؟

٥ - وما حكم خبر (كان) وأخواتها فى التقديم والتأخير ؟ ولِمَ جاز ذلك إلاّ فى (ليس) ؟

٦ - وما حكم (كان) فى العمل فى الضمير ؟ وهل الأصل فيها المتصل أم المنفصل ؟ ولِمَ ذلك؟

٨ - وما معنى (كناهم) و(إذا لم نكنهم فمن ذا[2] يكونهم ؟)

[٦-ب]وما الشاهد فى قـول أبى الأسود:[3]

(٦٩) - *فإِلاّ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ ...*[4]

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٤٥ = (١: ٢١) « هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفـاعل والمفعـول فـيـه لشيء واحد» . وينظر البـاب فى شـرح السـيرافى ، جـ ١: ٣٠٢، وشـرح الصفار، ص ٩٠(٢٢٥ر).

(٢) في المخطوط (فماذا) وما أثبته من الجواب .

(٣) ينظر ديوانه أبى الأسود ظالم بن عمرو (ت ٦٩) ، تحقيق : محمد حسن آل ياسين ، (بغداد - مكتبة النهضة ، ١٣٨٤هـ) ، ص ٨٢ . واسمه ظالم بن عمرو الكنانى ، توفى سنة ٦٩ هـ .

(٤) سيأتى برقم (٧٧) وهو بتمامه :

وَإِلاّ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

ويروى : أخ أرضعته أمه .

والضمير(ها) فى يكنها للخمر . والمقصود بأخيها:الزبيب ، وقيل هو نبيذ الزبيب . واللِّبان قيل : للآدميين =

١٠ - وما متصرِّف (كان) ؟

٩ - وهل يجوز فى أخواتها ما جاز فيها من الاكتفاء بالاسم ؟ ولِمَ جاز ذلك إلاّ فى (ليس)؟

[-١٠] وما الشاهد فى قول مقاس العائذى :(١)

(٧٠) - فِدًى لِبَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ(٢)

وقول عمرو بن شأس :(٣)

(٧١) - بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَ نَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا ؟(٤)

== واللبن لغيرهم ، وقيل : جمع لبن ، وقيل : مصدر لابنه أى شاركه فى اللبن.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٤٦ = (١: ٢١)، وإصلاح المنطق، ص ٢٩٧، وأدب الكاتب ، ص٤٠٧، والمقتضب ، جـ ٣: ٩٨، والأصول ، جـ ١: ٩١، ٢: ٢٩٠، وإيضاح الوقف ، جـ ١: ٣١٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٥٩، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٠٧، والنكت ، جـ ١: ١٨٢، والخزانة ، جـ٢: ٤٢٦، وينظر معجم هارون ، ص ٤٠٠، ومعجم حداد ، رقم ٢٩٧٢.

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٤٧ = (١: ٢٢) ، وفرحة الأديب ، ص ١٧٢ - ١٧٣، ومقَّاس العائذى هو مسهر ابن النعمان ويقال : ابن عمرو القرشى وهو من مخضرمى الجاهلية والإسلام ، وقيل له : مقاس لأن رجلاً قال : هو يمقس الشعر كيف شاء أى يقوله. ينظر المؤتلف والمختلف ، ص ١٠٧، ومعجم الشعراء ، ص٤٠٤.

(٢) وسيأتى برقم (٧٩) وفى المخطوط فى هذا الموضع (إذا كان يومًا) والصواب ما أثبته ، والمراد باليوم ذى الكواكب أنه يوم أظلم من شدة الغبار فى الحرب حتى بدت كواكبه ، وجعله أشهبَ لأجل لون الغبار.
ومن مواطن وروده : معانى القرآن للأخفش ، جـ ١: ٢٣٢، والمقتضب ، جـ ٤: ٩٦، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٢: ٢٥٩ (والشطر الأول فيه ملفق من بيت عمرو بن شأس الآتى) ، وإعراب القرآن ، جـ١:٢٩٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٦٠، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٠٩، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٥٢، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٤٨، والنكت ، جـ ١: ١٨٣، وينظر معجم هارون ، ص ٣٦، ومعجم حداد ، رقم ٥٨.

(٣) ينظر شعر عمرو بن شأس (ت نحو ٢٠ هـ) ، تحقيق يحيى الجبورى ، (بغداد - مطبعة الأدب ، ١٩٧٦م)، ص ٣٦. وذكر الدكتور حنا حداد فى معجمه (معجم شواهد النحو) رقم ١٦١٠، أن البيت ينسب أيضًا للحصين بن حمام المرى فى المعانى الكبير ، جـ٢:٩٧٣.
والواقع أن ما جاء فى المعانى الكبير يختلف عن بيت عمرو، وهو قوله :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الصَّبْرَ لَيْسَ بِنَافِعِي وَإِنْ كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْهَبَا

(٤) وسيأتى برقم (٨٠). ويروى (إذا كان يوم ذو كواكب أشنعُ) كما أشار إلى ذلك الرمانى بعد إيراد البيت. والشاهد فى قوله (كان يومًا) و(كان يوم) على الرواية الأخرى وسيأتى البيان فى الجواب.
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٤٧ = (١: ٢٢)، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ١: ١٨٦، والشطر ==

ولِمَ حمل (أشنعا) على الحال فى قول من رفع فقال :(يوم ذو كواكب)؟

١١- وما حكم (كان) إذا اجتمع فيها اسمان : معرفة ونكرة ؟ ولِمَ كانت المعرفة أحقّ باسم (كان) ؟

١٢ - وما معنى قوله :(وليس هذا بالذى ينزل به المخاطب منزلتك فى المعرفة)(١) ؟

١٣ - وما معنى قوله :(فكرهوا أن يقربوا باب لبس)(٢) ؟ وأى لبس فى النكرة ؟

١٤- ولِمَ صار الاستفهام بمنزلة الخبر فى (أسفيهًا كان زيد أم حكيمًا)؟

١٥ - وما قسمة الاسم والخبر فى المعرفة والنكرة ؟ وما حكم ذلك وعلته ؟

وما الشاهد فى قول خداش :(٣)

(٧٢) - *فَإِنَّكَ لَا تُبَالِى بَعْدَ حَولٍ* (٤)

= الأول فيه (لله قومى أى قومٍ لحرةٍ) ، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٢: ٢٥٩ (والشطر الأول فيه ملفق من بيت مقاس السابق)، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦١ والمسائل المشكلة ، ص ٥٤٥، والحجة، للفارسى ، جـ ٢: ٣٢٢، ٣٢٣ (والشطر الأول فيه ملفق أيضًا من بيت مقاس السابق)، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٢٣٢، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣١٠، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، جـ ١: ٦٣، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٤٩، والنكت ، جـ ١: ١٨٤٠ وينظر معجم هارون ، ص ٢١٠، ومعجم حداد، رقم ١٦١٠٠

(١) ، (٢) الكتاب ، جـ ١: ٤٨ = (١: ٢٢)٠

(٣) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ٤٨ = (١ : ٢٣) ، وينسب أيضا لكل من : ثروان بن فزارة٠ ينظر فرحة الأديب ، ص ٥٣، وزرارة بن فروان ، ينظر شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، لأبى أحمد الحسن بن عبد الله العسكرى ، (ت ٣٨٢) ، تحقيق عبد العزيز أحمد ، (مصر - مصطفى البابى الحلبى ، ط١ ، ١٣٨٣هـ) ، ص ٤١٥، وجرير ، ينظر المسائل المنثورة ، للفارسى: الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧) ، تحقيق مصطفى الحدرى ، (دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٩٨٦م)، ص ٢٠٩، وليس فى ديوانه المطبوع٠

وخداش هو خداش بن زهير بن ربيعه من شعراء قيس فى الجاهلية٠ ينظر طبقات فحول الشعراء، جـ١:١٤٣، والشعر والشعراء جـ٢:٢٤٥.

(٤) وسيأتى برقم (٨٢) وعجزه :

* أَظَبْىٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ*

ويروى (فإنك ما يضرك)٠ وهناك رواية ذكرها صاحب فرحة الأديب ، ص ٥٣ بتقديم النون وتأخير الكاف فى (كان) وقال: إنها هى الصحيحة وإلا كيف يكون الظبى والحمار أمّين وهما أذكر الحيوان وإنما قلبت تحرجًا من ذكرها ثم استشهد بها النحويون على ظاهرها٠ لكن البغدادى فى الخزانة ، جـ٣:٢٣١ قال « يدفع ما توقف فيه بأن الأم هنا الأصل وهذا معنى شائع لا ينبغى العدول عنه »٠

والشاهد فى قوله (أظبى كان أمك) كما سيأتى بيانه فى الجواب٠ أما على رواية صاحب فرحة الأديب إن صحت فلا شاهد فيه٠

ومن مواطن وروده : المقتضب ، جـ ٤: ٩٤ ، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٦٧٦، وشرح أبيات سيبويه=

وما الخلاف فيه ؟ وما [فى] قول حسّان :(١)

(٧٣) — *كَأَنَّ سُلَافَةً ... ...*(٢)

وقول ابن الأسلت :(٣)

(٧٤) — *أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عَنِّى*(٤)

=للنحاس ، ص ٥٦ (والشطر الأول فيه حل محله الشطر الأول من بيت أبى قيس بن الأسلت الآتى)، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣١٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٢٧، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٥٠ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ، ص ١٦٨ ، والنكت ، جـ ١: ١٨٤، والخزانة : جـ٣: ٢٣٠، وينظر معجم هارون ، ص ١٦٦، ومعجم حداد ، رقم ٩٢٨.

(١) ديوانه ، ص ١٧. وهو شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم (توفى سنة ٥٤ هـ).

(٢) وسيأتى برقم (٨١) ، وهو بتمامه :

كَأَنَّ سُلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَها عَسَلٌ وَماءُ

ويروى :(كأنّ سبيئة)، و (كأنّ مدامة)، و(كأن خبيئة)، و(كأن جنيّة). كما يروى (يكون مزاجُها عسلاً وماءً) أى ويمازجه ماء ، أو وفيه ماء . والسلافة : أول ما يسيل من ماء العنب ، وبيت رأس : موضع بالشام. وسبيئة : يقال سبأتها إذا اشتريتها لتشربها ، وخبيئة : خمر مصونة مضنون بها.

والشاهد فى قوله :(يكون مزاجَها عسلٌ وماء) كما سيأتى بيانه فى الجواب. وعلى رواية رفع المزاج ونصب العسل لا شاهد فيه.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٤٩ = (١: ٢٣)، ومعانى القرآن للفراء ، جـ ٣: ٢١٥، والكامل ، جـ١: ١٢٦، والمقتضب ، جـ ٤ : ٩٢، والأصول ، جـ ١: ٦٧، ٨٣، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٦٧٦، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٥٧ ، وشرح القصائد التسع ، جـ ١: ٢٧٩، والحجة ، لابن خالويه ، ص١٧١، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٥٠، والنكت ، جـ ١: ١٨٦، والخزانة ، جـ٤: ٤٠، ٦٣، وينظر معجم هارون ، ص ٢٠ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٠.

(٣) ينظر ديوانه ، ص ١٩ ، واسمه مختلف فيه فقيل:صيفى،وقيل : الحارث ، وقيل : عبد الله بن عامر الأوسى الأنصارى (ت ١ هـ).وديوانه ، جمع وتحقيق الدكتور حسن محمد باجودة . (القاهرة ــ مكتبة التراث ، ١٩٧٣م) .

(٤) وسيأتى برقم (٨٣) وعجزه :

أَسِحْرٌ كَانَ طِبُّكَ أَمْ جُنُونُ

ويروى (أسحر كان داءك) و (أطب كان داءك). والطب على الرواية الأولى بمعنى العلة كما ذكر الشنتمرى فى هامش الكتاب ، طبعة بولاق. وعلى الرواية الأخرى بمعنى السحر كما فى اللسان.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٤٩ = (١: ٢٣) ، وجمهرة اللغة ، لابن دريد : محمد بن الحسن (ت٣٢١) ، تصحيح زين العابدين الموسوى ، (بيروت – دار صادر ، طبعة جديدة بالأوفست، مصورة عن ط. الأولى بالهند ، ١٣٤٤هـ) جـ ١: ٣٤، وشرح السيرافى ، جـ١: ٣١٣ ، وشرح الصفار ، ص ٢٤٤ر ، واللسان ، جـ ١: ٥٥٤ (طبب) ، والخزانة جـ ٤: ٦٦ ، ٦٨.

وقول الفرزدق :[١]

(٧٥) - *أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنَ الْمَرَاغَةِ ...*[٢]

وما وجه إنشاد بعضهم (أسكرانَ كان ابنُ) مع رفعه (أم متساكر)؟

١٦ - وما حكم (من كان أخاك) ؟ ولِمَ جاز فيه وجهان ، وكذلك (أيهم كان أخاك) ؟

١٧ - وما حكم (ما كان أخاك إلاّ زيد)؟ وفى التنزيل / ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا﴾[٣] ٢٠ب

﴿وَمَا كَانَ جَوابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا﴾[٤] وما الشاهد فى قوله :[٥]

(٧٦) - *وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوامُ ... ...*[٦]

١-الجــواب :

١*-١ - أخوات (كان) معها عشرٌ [٧]: (كان) و(أصبح)، و(أمسى)، و(ظلّ)، و(أضحى)،

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ٤٥ = (١ : ٢١)٠

(١) ديوانه ، ص ٤٨١، (ط.الصاوى)

(٢) وسيأتى برقم (٨٤) وهو بتمامه :

أَسَكْرانُ كَانَ ابنَ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوفِ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ

ويروى (ببطن الشام)، و (أسكرانٌ كان ابنُ المراغة) كما ذكر الرمانى٠ ويقصد بابن المراغة جريراً٠

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٤٩ = (١ : ٢٣)، والمقتضب ، جـ ٤: ٩٣، وإعراب القرآن ، جـ١:٦٧٥، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٥٦، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣١٣، والمسائل المنثورة، ص ٢٠٨، والخصائص ، جـ ٢: ٣٧٥، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ، ص ١٦٩، ١٧٠، والخزانة ، جـ٤: ٦٥٠وينظر معجم هارون ، ص ١٥٥، ومعجم حداد ، رقم ١٠٠٤٠

(٣) من الآية (٢٥) فى سورة الجاثية٠

(٤) من الآية (٨٢) فى سورة الأعراف٠

(٥) هو مغلس بن لقيط الأسدى كما فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٧٨٠

(٦) وسيأتى برقم (٨٥) وهو بتمامه :

وَقَدْ عَلِمَ الأَقْوامُ مَا كَانَ دَاءَ هَا بِثَهْلَانَ إِلاَّ الْخِزْىَ مِمَّنْ يَقُودُهَا

وثهلان اسم جبل ، والهاء فى (يقودها) لكتيبة٠

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٥٠ = (١: ٢٤)، ومعانى القرآن ، للأخفش ، جـ ١: ٢١٧، والمحتسب ، جـ ٢: ١١٦، وشرح المفصل ، جـ ٧: ٩٦٠

(٧) ذكر السيوطى فى الهمع ، جـ ٢: ٦٥ (١: ١١١) أن المتفق على عدّه من هذه الأفعال ثلاثة عشر هى ما ذكر الرمانى ويضاف إليها (ما انفكّ)، و(ما برح)، و(ما فتىء)٠ ثم أضاف أن بعض النحويين - على اختلاف بينهم - أوصلوها إلى أكثر من ثلاثين فعلاً٠

و(مادام)، و(مازال)، و(صار)، و(بات)، و(ليس). فهذا ترتيبها. تُقَدَّم فيه (كان) لأنّها أم الأفعال ، ويؤاخى بين (أصبح) و(أمسى)لأنّهما ظرفان ، وبين (ظل) و(أضحى) لاتفاقهما فى المعنى ، و(مادام) و(مازال) لانعقادهما بـ(ما)، و(صار) و (بات) لاعتلال عين الفعل فيهما، وتُفرد (ليس) لأنها لا تتصرف[١].

٢*-١ – وعمل (كان) وأخواتها رفع الاسم ونصب الخبر.

٣*-١ – ولا يجوز فى (كان) الاقتصار على الفاعل دون المفعول لأن معناها فى الجملة كما أن معنى الظنّ وأخواته فى الجملة.

٤*-١ – وجاز أن يكون الفاعل هو المفعولَ [٢] لأنّها ليست بفعل حقيقى، وإنما تدخل على الْجُمْلَةِ لتعلقها بمعناها ، كقولك :(كان زيد أخاك) فالمعنى :(زيد أخوك فيما مضى).

٥*-١ – ويجوز فى خبر (كان) أن يتقدم على اسمها وعليها لأنها تتصرف فى نفسها[٣] فيقتضى ذلك تصرفها فى عملها. ولا يجوز فى (ليس) أن يتقدم خبرها عليها لأنها لا تتصرف فى نفسها[٤].

٦*-٢ – ويجوز أن يتصل بها الضمير كما يتصل بالفعل الحقيقى ، فتقول :(كناهم)

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٤٥ = (١: ٢١).**

*-٢ **نفســه ، جـ ١: ٤٦ = (١: ٢١).**

(١) ينظر شرح المفصل ، جـ ٧: ٩٠.

(٢) قال الصفار فى شرحه ، ص ٢٥٥ر : « لقائل أن يقول: كيف جعل سيبويه المبتدأ فاعلاً والخبر مفعولاً وليس الأمر كذلك ، لأن هذا ليس بفاعل ولا الآخر مفعولٌ؟ قلت : عن هذا جوابان ، أحدهما : أن هذا المنصوب قد قام لهذه الأفعال مقام الحدث ... والحدث لو كان ثَمّ فقلت :(كان زيد كونًا) لكان مفعولاً وزيد فاعلاً ... والجواب الآخر أن هذه الأفعال داخلة على الجمل فكان ينبغى ألاّ تؤثر فيها فإنما رفعت أحدهما ونصبت الآخر بالتشبيه بنحو (ضرب زيد عمرًا) ».

(٣) فى المخطوط (اسمها) والصواب ما أثبته.

(٤) هذا رأى الكوفيين والمبرد وابن السراج والزجاج وغيرهم ، وذهب جمهور البصريين إلى جوازه. ينظر الأصول ، جـ ١: ٨٩ – ٩٠ ، والإيضاح العضدى ، ص ١٣٨، والإنصاف ، جـ ١: ١٦٠ (م ١٨) ، والتبيين ، ص ٣١٥ (م ٤٧) ، وارتشاف الضرب ، جـ ٢ : ٨٧ – ٨٨ ، والهمع ، جـ ٢: ٨٨ – ٨٩ (١:١١٧).

و (مَنْذا)[1] يكونهم) بمنزلة (ضربناهم)، و(من ذا يضربهم)٠ و(كان)[2] يجوز أن يتصل بها المنفصل كقولك:(كنا إياهم)٠ وهو الأصل عند ابن السراج (ت ٣١٦)[3]، لأنها فعل غير حقيقي فجرت في هذا مجرى المصدر إذا قلت (عجبت من ضربي إياك) ويجوز (من ضربيك)[4]: وقد جعلها سيبويه في المتصل بمنزلة الفعل الحقيقي٠ وأنشد لأبي الأسود الدؤلي:

(٧٧) – فإلاّ يكنها أو تكنه فإنه　　　أخوها غذته أمُّه بلبانها[5]

وقال في المنفصل :[6]

(٧٨) – لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ　　　لَا نَرَىٰ فِيهِ عَرِيبَا

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّا　　　كِ وَلَا نَخْشَىٰ رَقِيبَا[7]

٧*-١ – وجاز أن يكون لـ (كان) فاعل ومفعول[8] من غير حدث لأنّها مشبهة بالفعل الحقيقي من جهة التصرف على (كان) و(يكون) و(سيكون)٠

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٤٥ = (١: ٢١)٠

(١) في المخطوط (ماذا) وما أثبته يناسب السياق ، وقد ورد في الكتاب ٠

(٢) في المخطوط (من) والصواب ما أثبته٠

(٣) ينظر الأصول ، جـ ١: ٩١٠

(٤) علل ابن السراج ذلك بقوله :« لأن خبرها خبر ابتداء وحقه الانفصال» ، المصدر نفسه٠

(٥) تقدم برقم (٦٩)٠

(٦) ورد البيتان في قصيدة لعمر بن أبي ربيعه في شرح ديوانه ، ص ٤٣١، ٤٧٧، كما ورد الأول في قصيدة للعرجي في ديوانه رواية ابن جني ، تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي ، (بغداد ، الشركة الإسلامية للطباعة ، ط ١ ، ١٣٧٥هـ)، ص ٦٢ ، والبيتُ الثاني مختلف في الديوانين ففي ديوان عمر ، (ليس إلأيَ ..... البيت)٠ أما في ديوان العرجي فهو كالتالي :

غَيْرَ أَسْمَاءَ وَجُمْلٍ　　　ثُمَّ لَا نَخْشَىٰ رَقِيبَا

(٧) لم يستشهد سيبويه بهما في هذا الباب ، وأوردهما في باب الضمائر ، جـ ٢: ٣٥٨ (١: ٣٨١) ، على أنه لا يُقْدرُ فيه على الإتيان بالضمير المتصل ، وينظر الشرح ، جـ ٣: ٢٩٦ب (داماد)، وعلى الروايتين المشار إليهما في التعليق السابق لا شاهد فيهما٠

ومن مواطن ورودهما : المقتضب ، جـ ٣: ٩٨ ، والأصول ، جـ ٢: ١١٨ ، ٢٨٩، وشرح السيرافي، جـ٣:١٣٨أ، والمنصف ، جـ ٣: ٦٢، والنكت ، جـ ١: ٦٥٦، وشرح المفصل ، جـ ٣: ٧٥ ، ١٠٧، والخزانة، جـ ٢: ٤٢٤٠

(٨) ينظر ما تقدم في هامش الفقرة رقم (٤)٠

٨*١-١ - ومعنى (إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم) أنه ذُكِرَ قومٌ بأنهم كرماءأو حلماء أو ما أشبه ذلك ، فقال القائل : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم.

٩*١-١ - ويجوز فى (كان) وأخواتها إلا (ليس) الاكتفاء بالاسم فيكون (كان) على معنى (وقع) ، و(أصبح) و(أمسى) بمنزلة (استيقظ) و(نام)، و(مادام) بمنزلة (ما ثبت) ، و(مازال)(١) بمنزلة (ثبت ودام). ولا يجوز مثل ذلك فى (ليس) ؛ لأنّها أشبهت (ما) فلم تتصرف فى هذا كما لم تتصرف فى نفسها ولا عملها.

١٠*٢-٢ - ومتصرف (كان) على أربعة أوجه : ناقصة ، وتامة ، ومضمر فيها المجهول(٢)، وزائدة(٣). نحو﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِى الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾(٤). والمضمر فيها قول العرب :(كان أنت خير منه). وقال مقاس العائذى :

(٧٩) - فِدًى لِبَنِى ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِى ... إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ(٥)

فهذا بمعنى إذا وقع يومٌ. وقال عمرو بن شأس.

(٨٠) - بَنِى أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَ نَا ... إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا(٦)

/ كأنه قال :إذا كان اليوم يوماً. فهذه التى لها اسم وخبر(٧). ٤٢١

---

*١- الكتاب ، جـ١: ٤٦ (١: ٢١).

*٢- نفســه ، جـ١: ٤٦ - ٤٧ = (١: ٢١ - ٢٢).

(١) جاء فى الهمع ، جـ٢: ٨٢ (١: ١١٥) فى هذا الباب « منها ما لزم النقص وهو (ليس) باتفاق ، و(زال) خلافًا للفارسى فإنّه أجاز ... أن تأتى تامة قياسًا لا سماعاً »

(٢) هذا مصطلح كوفى ، يقابله عند البصريين ضمير الشأن والقصة. ينظر الكتاب ، جـ٢:١٧٦=(١:٣٠٠)، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ١: ٣٦١، والأصول ، جـ١: ١٨٢، وشرح المفصل ، جـ٣: ١١٤، والنحو الكوفى ، ص ٧٦.

(٣) فى المخطوط (زائد) والأنسب ما أثبته.

(٤) من الآية (٢٩) فى سورة مريم.

(٥) تقدم برقم (٧٠)

(٦) تقدم برقم (٧١).

(٧) جاء فى شرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٤٩ : « قال أبو نصر لما استشهد بالبيت الأول على أن (كان) بمعنى (وقع) توقع أن يقول قائل : إنّ (كان) إذا كان اسمها ما يكون [إلا] ظرفا لم تكن إلا بمعنى وقع فلذلك استشهد ببيت عمرو.

وقد أنشد بعض العرب :

إِذَا كَانَ يومٌ ذُو كَواكِبَ أَشْنَعَا

على (إذا وقع يوم ذو كواكب) ، ونصب (أشنعا) على الحال. فهذا وجه الكلام إذا رفع (يوم) ؛ لأنه يحسن الوقوف على (إذا كان يوم ذو كواكب) فصار (أشنعا) فضلة فى الكلام ، ولهذا حمله على الحال(١).

١١*-١ - وحكم (كان) إذا اجتمع فيها اسمان : معرفة ونكرة ، أن يكون الاسمُ المعرفةَ ، والنكرةُ الخبرَ ؛ لأنّ فيها الفائدةَ ولا يصلح فى المعرفة لأنه لا يكون فيها الفائدة.

١٢*-٢ - ومعنى قوله :(وليس هذا بالذى يَنْزِلُ به المخاطب منزلتَك فى المعرفة) أى إذا ذكرت النكرة فقلت :(كان رجلٌ حليمًا) فأنت ، وإن كنت تعرفه بعينه ، فإن المخاطب لا يعرفه ، كما يكون إذا نكرت (زيدًا) وما أشبهه، فلا يصلح أن تخبره عمن هو منكور عنده.

١٣*-٢ - ومعنى قوله:(فكرهوا أن يقربوا باب لَبْسٍ) يعنى فى النكرة لاحتمالها وجهين : أن تكون خبرًا ومخبرًا عنها، وليس كذلك المعرفة ؛ لأنها لا تحتمل أن تكون فيها الفائدة ، وإنما هى للبيان .

١٤*-٢ - والاستفهام فى هذا بمنزلة الخبر إذا قلت :(أسفيها كان زيد أم حليمًا) ؛ لأنه يحتاج إلى أن تُبيِّن من تستفهم عنه بعينه كما تحتاج إلى أن تبين من تخبر عنه بعينه ، ولأن حرف الاستفهام إنما يدخل على الخبر فينقله إلى الاستخبار ، فقد وجب له من الحكم فى هذا ما يجب للخبر.

١*- الكتاب ، جـ ١: ٤٧ - ٤٨، ٤٩ = (١: ٢٢ ، ٢٣ - ٢٤).

٢*- نفسه ، ص٤٨ (٢٢).

(١) لعل الرمانى يقصد بالحامل له على الحال سيبويه ، وسيبويه لم يصرح بذلك وإنما قال :« كأنه قال : إذا وقع يومٌ ذو كواكب أشنعًا » الكتاب ، جـ ١: ٤٧= (١: ٢٢). وقال السيرافى فى شرحه ، جـ١: ٣١٠ « ويجعل (أشنعا) على الحال ، وقد يجوز أن يكون (أشنعا) خبرا . أى خبرًا لكان واسمها يوم وتكون (كان) ناقصة. لكن جاء فى شرح عيون كتاب سيبويه بعد قول سيبويه السابق : « يعنى أنه نصب (أشنعا) على تعظيم الأمر ، لأنه حين قال (إذا وقع يوم ذو كواكب) علم أنه أشنع ، فكأنه قال : أذكره أشنعَ...».

١٥*١- — وقسمة الاسم والخبر فى (كان) على أربعة أوجه : أن يكونا معرفتين ، أو نكرتين ، أو يكون الأول معرفة والثانى نكرة ، أو يكون الأول نكرة والثانى معرفة. وحقه أن يكون الاسمُ المعرفةَ والخبر النكرةَ ؛ لأنه الأصل فيما يقع به الفائدة ، فإذا كانا معرفتين فأنت بالخيار(١) أيُّهما شئت جعلته الاسم وجعلت الآخر الخبر إلا أن تعرضَ علّةٌ . وكذلك سبيل النكرتين فى النفى كقولك : ما كان إنسان ملَكًا(٢)، وما كان ملك إنسانًا. فأما جعل الاسم نكرة والخبر معرفة فهو قلب ما ينبغى أن يكون عليه الكلام(٣). وقد جاء فى الشعر(٤) كقول حسان :

(٨١) — كَأَنَّ سُلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ ... يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ(٥)

فأما قول الشاعر :

(٨٢) — فَإِنَّكَ لَا تُبَالِى بَعْدَ حَوْلٍ ... أَظَبْىٌ كَانَ أَمَّكَ أَمْ حِمَارُ(٦)

فسيبويه يحمله على أنه جعل الاسمَ النكرة والخبر المعرفة(٧). وكذلك [قول أبى] قيس بن الأسلت :

(٨٣) أَلَا مَنْ مُبلِغٌ حَسَّانَ عَنِّى ... أَسِحْرٌ كَانَ طِبَّكَ أَمْ جُنُونُ(٨)

وأبو العباس (ت ٢٨٦) يخالفه فى هذا ويقول : إن (كان) فيها ضمير معرفة واسمها وخبرها معرفة أيضًا فهو من باب ما اسم (كان) فيه وخبرها كلاهما معرفة(٩). والذى عندى أن هذا لا

---

*١- الكتاب ، جـ ١ : ٤٨ — ٥٠ = (١: ٢٢ — ٢٤).

(١) هناك آراء متعدده حول جعل أى المعرفتين خبرًا. وما ذكره هونص كلام سيبويه. وينظر ارتشاف الضرب، جـ ٢: ٨٩ ، والهمع ، جـ ٢ : ٢٨ ، ٩٣ (١: ١٠٠ — ١٠١، ١١٨).

(٢) فى المخطوط (ملك) والصواب ما أثبته.

(٣) ينظر الأصول فى النحو ، جـ ١: ٦٧، وشرح المفصل ، جـ ٧ : ٩٣.

(٤) قال أبو جعفر النحاس فى شرح أبيات سيبويه ، ص ٥٦ : « بعض العرب. وهم بنو دارم وبنو نهشل يقولون :(قائم كان عبد الله) و (كان قائم عبدَ الله)، يجعلون النكرة اسمًا والمعرفة خبرًا لـ(كان)».

(٥) تقدم برقم (٧٣)

(٦) تقدم برقم (٧٢).

(٧) ينظر الكتاب ، فى الموضع المحال إليه لهذه الفقرة.

(٨) تقدم برقم (٧٤).

(٩) ينظر شرح المفصل ، جـ ٧ : ٩٥، وشرح الرضى ، جـ ٢: ٣٠٠ ، وارتشاف الضرب ، جـ ٢: ٩١. وفى شرح الرضى : « وأجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بأن الضمير راجع إلى منكر فيكون منكرًا ، وَرُدَّ ==

يقدح فى مذهب سيبويه ؛ لأن (كان) مضمرة قد رفع فيها النكرة المذكورة بعد ألف الاستفهام ونصب المعرفة بتقدير : أكان ظبىٌ أمَّك ، ثم فَسَّر ذلك بـ(كان) المذكورة[1]، فقد صح شاهده على ما ذهب إليه ؛ إذ كان هذا التقدير لا بدّ للجميع أن يرجعا إليه.

وقال الفرزدق :

(٨٤) - أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنَ الْمَرَاغَةِ إذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ[2]

فهو على قياس ما ذكرنا. وأكثرهم ينشده :

(٨٤) - *أَسَكْرَانَ كَانَ ابنُ الْمَرَاغَةِ*

على ما هو وجه الكلام ويرفع/(أم متساكر)على قطع وابتداء كأنه قال:(أم هو متساكر). ٢١ب

١٦*-١ - وتقول :(من كان أخاك) و (من كان أخوك) فيجوز الوجهان ؛ لأن الاسمين جميعًا معرفتان ، وكذلك (أيُّهم كان أخاك) و(وأيُّهم كان أخوك) عل هذا القياس[3].

١٧*-١ - فأما (ما كان أخاك إلاّ زيد) فالوجه فيه رفع زيد ؛ لأن ما بعد (إلاّ) إيجاب ، فالإيجاب أحق بالاسم ، وما قبلها نفى ، والنفى أحقّ بالخبر[4]. وعلى هذا جاء ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا﴾[5]،﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا ﴾[6]. ويوضِّح ذلك قوله :(ما

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٥٠ = (١ : ٢٤).

= جوابُهم بأن الضمير الراجع إلى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ نحو(ضربت رجلاً وهو راكب) ولو كان نكرة لصح وصفه».وقد عرض المبرد لهذه الأبيات فى المقتضب لكنه لم يخالف سيبويه، ينظر، جـ٤:٩١-٩٤.

(١) ينظر شرح السيرافى ، جـ ١: ٣١٣، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٥٠ ، وشرح الرضى ، جـ٢:٣٠٠، وقال الصفار عن هذا التقدير « هو فى هذا الموضع خُلْفٌ، لأنّه تكلف الإضمار ليحصل له الإخبار بالمعرفة عن النكرة الذى لا يجوز، وامتناعه لمعناه لا من طريق اللفظ على ما بينا» شرحه، ص٢٦٣ر.

(٢) تقدم برقم (٧٥).

(٣) ينظر ما تقدم فى أول هامش للفقرة (١٥) ، كما ينظر شرح الصفار، ص ٢٦٦ر ، وشرح جمل الزجاجى ، جـ ١: ٤٠٦.

(٤) فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٣١٥، وشرح الصفار ، ص ٢٦٦ر: أن سيبويه فى المثال المذكور يجوز رفع الأول ونصب الثانى ورفع الثانى ونصب الأول. وذكر الصفار أن ابن الطراوة منع رفع الأول لأنه واقع فى حيز النفى. وينظر ارتشاف الضرب ، جـ ٢: ٨٩ ، وابن الطراوة النحوى ، ص ٢٣٤.

(٥) من الآية (٢٥) فى سورة الجاثية.

(٦) من الآية (٨٢) فى سورة الأعراف.

زيد قائم)[١] فإنما النفى نفى الخبر ، وهو القيام ، ولم يقع على زيد نفى. فإنما النفى فى الخبر دون الاسم. وقال الشاعر :

(٨٥) - وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوامُ مَا كَانَ دَاءَ هَا بِثَهْلَانَ إِلاَّ الْخِزْىُ مِمَّنْ يَقُودُهَا[٢]

فجاء على ما هو وجه الكلام وما نظيره فى القرآن[٣].

٢-مسائل من هذا الباب أيضًا :[٤]

١٨ - ما معنى المثل فى قولهم :(ما جاء ت حاجتك)[٥] ؟ ومن أين خرجت (جاء ت) إلى معنى(صارت) ؟

١٩ - ولِمَ جاز تأنيث (ما) وهو مذكر كما أن (مَنْ) مذكر ؟

٢٠- وما معنى المثل فى قوله ؟

٢١ - ومن أين أشبه (من كان أخاك) وأشبه أيضًا (من كانت أمَّك) ؟

٢٢ - وما نظيره من قولهم :(عسى الغوير أبؤسا)[٦] ؟ ولِمَ جاز هذا فى (عسى) ؟ وما الأصل فيه ؟ ولِمَ جاز (الغوير أبؤسًا) ولمْ يجز (عَسَيتَ أخانا) ؟

(١) كذا فى المخطوط ، وهو جائز على لغةِ تميم كما هو معلوم.

(٢) تقدم برقم (٧٦).

(٣) ينظِّر الرمانى بهذا البيت للآيتين السابقتين ، فيجعل رفع ما بعد (إلاّ) فيهما وجه الكلام ، والواقع أن معظم النحويين رجحوا ذلك فى الآيتين وما أشبههما، لكن ترجيحهم مبنى على أنّه مؤلف من (أنْ) والفعل وهو مصدر مؤول أشبه الضمير فى أنه لا يوصف ، وليس مبنيًا على أنه لم يقع فى حيز النفى كما يرى الرمانى. ينظر شرح جمل الزجاجى، جـ ١: ٤٠٢، والبسيط ، جـ ٢: ٧١٥، والارتشاف ، جـ٢:٨٩، والهمع ، جـ ٢: ٩٤ (١: ١١٩).

(٤) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٥٠ - ٥٤ = (١: ٢٤ - ٢٦).

(٥) يذكر أن أول من قال ذلك الخوارج ، قالوه لابن عباس - رضى الله عنهما - حين جاء هم رسولاً من قبل على رضى الله تعالى عنه. ينظر شرح السيرافى ، جـ ١: ٣١٨، وشرح الرضى، جـ ٢: ٢٩٢، والهمع ، جـ٢:٧٠= (١: ١١٢).

(٦) من أمثال العرب ، ينظر الأمثال ، لأبى عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤) ، تحقيق الدكتور عبدالحميد قطامش ، (مكة المكرمة - جامعة الملك عبد العزيز ، مركز البحث العلمى ، ط ١، ١٤٠٠هـ)، ص ٣٠٠، ومجمع الأمثال ، لأحمد بن محمد الميدانى (ت ٥١٨) ، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، (بيروت - دار المعرفة ، مصور عن ط. مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٤هـ)، جـ ٢: ١٧، وهو مشهور فى كتب النحو.

٢٣ - وما نظيره من (لدن غدوةٌ) ؟ ولِمَ جاز (غدوةً) بالنصب ؟ ولِمَ جاز بالتنوين فى (لدن ...) خاصة ؟

٢٤- ولم جاز (ما جاء ت حاجتَك) بالرفع والنصب ولم يجز (ما جاء حاجتك) بالتذكير والتأنيث كما يجوز (من كان أمك) و (من كانت أمك)؟

٢٥ - وما نظيره من (لَعَمْرُ(١) اللّهِ) فى اليمين بالفتح دون الضم ؟

٢٦ - وما الشاهد على (ما جاء ت حاجتك) من ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا﴾ (٢) و﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾(٣)؟ ولِمَ جاز (ذهبت بعض أصابعه) ولم يجز (ذهبت عبد أمه) ؟

٢٧ - وما الشاهد فى قول الأعشى :(٤)

(٨٦) - *وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ ... ...*(٥)

---

(١) فى المخطوط (لعمرو) والصواب ما أثبته.

(٢) من الآية (٢٣) فى سورة الأنعام. وهذه قراءة نافع ، وأبى عمرو ، وعاصم فى رواية أبى بكر عنه. ينظر السبعة في القرآءات ، لأبى بكر : أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤) ، تحقيق الدكتور شوقى ضيف، (مصر - دار المعارف ، ط ٢، ١٤٠٠هـ)، ، ص ٢٥٥.

(٣) من الآية (١٠) فى سورة يوسف، وهى قراءة مجاهد وقتادة وأبى رجاء والحسن . ينظر إعراب القرآن، جـ ٢: ١٢٦، وإتحاف فضلاء البشر فى القرآءات الأربع عشر ، لأحمد عبد الغنى الدمياطى الشهير بالبنا (ت ١١١٧) ، (بيروت - دار الندوة الجديدة - مصور عن ط. عبد الحميد حفنى بمصر ، ١٣٥٩هـ)، ص ٢٦٢.

وقد جاء فى المخطوط (يلتقطه) وهو قراءة السبعة لكنه غير مراد ، إذ لا شاهد فيه.

(٤) ديوانه ، ص ١٢٣.

(٥) وسيأتى برقم (٩١) وهو بتمامه :

وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِى قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وشرق بالماء والريق ونحوهما كَغُصَّ بالطعام.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٥٢ = (١: ٢٥)، ومعانى القرآن للفراء ، جـ ١: ١٧٨، ٢: ٣٧، ٣٢٨، والمذكر والمؤنث له أيضا، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، (القاهرة - مكتبة دار التراث ، ١٩٧٥م) ، ص ١١٣، ١١٥، ومعانى القرآن للأخفش ، جـ ٢: ٤٢٤، والمقتضب ، جـ٤: ١٩٧، ١٩٩، والكامل ، جـ ٢: ١٤١، والأصول ، جـ ٣: ٤٧٨، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى (ت ٣٢٨) ، تحقيق : الدكتور طارق عبد عون الجنابى ، (العراق - إحياء التراث الإسلامى ، ط ١ ، ١٩٧٨م) ، لأبى بكر بن الأنبارى، ص ٥٩٣، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٥٤٠، ٢: ١٢٦، ٦٠٣، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٢٥٦، ٣٢١ (ضرورة الشعر له ، ص ٢٠٨ مطبوع) ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٥٤، والمخصص ، جـ ١٧ : ٧٧، والنكت ، جـ ١: ١٨٩. وينظر معجم هارون ، ص٣٥٨، ومعجم حداد ، رقم ٢٧١٣.

وقـول جرير :(١)

(٨٧) - *إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ ... ... *(٢)

وقوله أيضا: (٣)

(٨٨) - *لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ ... ...*(٤)

---

(١) ينظر شرح ديوان جرير ، لمحمد بن إسماعيل الصاوى ، (بيروت - دار مكتبة الحياة ، مصور عن ط ١ ، ١٣٥٣هـ) ، ص ٥٠٧، وهو جرير بن عطية الخطفى ، توفى سنة ١١٠هـ.

(٢) وسيأتى برقم (٩٢ ، ١٠٨) وهو بتمامه :

إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنَا كَفَى الْأَيْتَامَ فَقْدَ أَبِي الْيَتِيمِ

يمدح هشام بن عبد الملك.

وتعرقتنا : أذهبت أموالنا. وأصل التعرق : أن يؤخذ ما على العظم من اللحم. وكفى الأيتام فقدَ أبيهم، أى تولى رعايتهم.

ومن مـواطن وروده : الكتـاب ، جـ ١: ٥٢ = (١: ٢٥) ، والمقتـضب ، جـ ٤: ١٩٨، والكامل ، جـ٢: ١٣٩، ١٤١، والأصول ، جـ ٢: ٧١ ، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٥٩٥، وشرح السيرافى ، جـ١: ٢٥٦، ٣٢١، و(ضرورة الشعر ، ص ٢٠٩ مطبوع)، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١: ٥٦، والنكت، جـ ١: ١٨٩ - ٢٠٣، والخزانة ، جـ ٢: ١٦٧، وينظر معجم هارون ، ص ٣٧١، ومعجم حداد ، رقم٢٨١٩.

(٣) أى جرير، ينظر ديوانه ، ص ٣٤٥، ونقائض جرير والفرزدق ، لأبى عبيدة : معمر بن المثنى (ت ٢١٠) ، باعتناء : المستشرق بيفان ، (ليدن - مطبعة بريل ، ١٩٠٥م)، جـ ٢: ٩٦٩، كما ينسب لكل من : زيد الخيل ، ينظر ديوان زيد الخيل الطائى ، صنعه الدكتور نورى حمودى القيسىّ ، (العراق - النجف ، مطبعة النعمان، ١٩٦٨م) ، ص ١١٢، والفرزدق ، ينظر سمط اللآلى فى شرح أمالى القالى ، لأبى عبيد البكرى : عبد الله بن عبد العزيز (ت ٤٨٧) ، تحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى ، (مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، ١٣٥٤هـ)، ص ٣٧٩.

(٤) وسيأتى برقم (٩٣ ، ١١٦) ، وهو بتمامه :

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَهَدَّمَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَّعُ

ويروى : (تواضعت سور) و (تضعضعت سُورُ).

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٥٢ = (١: ٢٥) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ٢: ٣٧، والمذكر والمؤنث له أيضًا ، ص ١١٢، والكامل ، جـ ٢: ١٤١، والمقتضب ، جـ ٤ : ١٩٧، والأصول ، جـ ٣: ٤٧٧، والأضداد لأبى بكر، ص ٢٩٦، والمذكر والمؤنث له أيضًا ، ص ٥٩٥، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٥، والقطع والائتناف ، ص ١٥٠ ، وشرح القصائد التسع ، جـ ٢: ٥١٢، وشرح السيرافى ، جـ١: ٣٢١، والمسائل البصريات ، جـ ١: ٣٦٩، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى ، جـ ١: ٥٧، والنكت ، جـ١: ١٨٩، والخزانة ، جـ ٢: ٢٢٦، وينظر معجم هارون ، ص ٢٢٦، ومعجم حداد ، رقم١٥٣٣.

وقول ذى الرُّمة :(١)

(٨٩) - *مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ ... ...*(٢)

وقول العجاج :(٣)

(٩٠) - *طُـــولُ اللَّيـَـالِى ... ...*(٤)

[٢٥ -] وهل يجوز (اجتمعت أهل اليمامة)؟ ولِمَ جاز ؟

---

(١) ينظر ديوان شعره، تصحيح هنرى هيس مكارتني ، (مطبعة كمبرتج ، ١٣٣٧هـ)، ص٦١٦، واسمه غيلان بن عقبة العدوى ، توفى سنة ١١٧هـ.

(٢) وسيأتى برقم (٨٩ ، ٩٤ ، ١١٠ ، ١١٨) ، وهو بتمامه :

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

ويروى (رويدًا كما) و(مرضى الرياح) وعلى الأخيرة لا شاهد فيه.

وتسفهتِ الريح الغصون: حركتها واستخفتها. والسفه أصله الخفة والحركة.والنواسم: الرياح التى تهب هبوبًا لينا مثل النفس.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١ : ٥٢ = (١: ٢٥) ، والمقتضب ، جـ ٤: ١٩٧، والكامل ، جـ ٢: ١٤١، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ١: ٣٦٢، ٤: ١٩٠، والأصول ، جـ ٢ : ٧٢، ٣: ٤٨٠، والمذكر والمؤنث لأبى بكر ، ص ٥٩٦، وشرح القصائد السبع ، ص ٤٢٤، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٥٣٤، ٢: ٥٩٤، وشرح القصائد التسع ، جـ ١: ٣٩٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ١٠٩، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٢٢، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى، جـ ١: ٥٨، والنكت ، جـ ١: ١٩٠، وينظر معجم هارون ، ص٣٦٣، ومعجم حداد ، رقم ٢٨٠٩.

(٣) ينظر ملحقات ديوانه ، جـ ٢: ٣٠٠، كما ينسب للأغلب العجلى ، ينظر الأغانى ، جـ ١٨: ٦٤، وشعراء أمويون ، للدكتور نورى حمودى القيسى ، (بيروت – عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ)، ص ١٥٩.

(٤) وسيأتى برقم (٩٥) ، وهو بتمامه :

طُولُ اللَّيالِى أَسْرَعَتْ فِى نَقْضِى

ويروى :(إن الليالى) و (أرى الليالى) ولا شاهد فيهما.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٥٣ = (١: ٢٦) ، والبيان والتبيين ، جـ ٤: ٦٠، والمعمرون والوصايا ، لأبى حاتم السجستانى : سهل بن محمد (ت ٢٥٥) ، تحقيق عبد المنعم عامر ، (دار إحياء الكتب العربية البابى الحلبى وشركاه ، ١٩٦١م)، ص ١٠٨، والمقتضب ، جـ ٤: ١٩٩ ، ٢٠٠، والأصول ، جـ٣: ٤٨٠، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٥٩٦، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٥، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٢٢، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٦٦، وفرحة الأديب ، ==

٢٨ - وما نظيره من (يا طلحةَ أقبل) و (يا تيمَ تيمَ عدى)(١) ؟
٢٩ - ولِمَ جاز (اجتمعت أهل اليمامة) ، ولم يجز (ضَرَبَتْ عبد أمِّكَ)؟

٢- الجـــواب :

١٨*-١ - معنى المثل فى قولهم :(ما جاء ت حاجتك) ، (ما صارت حاجتك) وذلك أنه يسأله إلى أى شىء آل أمرها من إنجاح أو إكداء ، فقال :(جاء ت حاجتك) على هذا المعنى . وإنما خرجت (جاء ت) إلى معنى (صارت) ؛ لأنهما يجتمعان فى معنى الانتهاء إذا قلت : (صرت إلى المكان) و (جئت إلى المكان)، وتنفصل (صارت) لأن فيها معنى الانقلاب ، كقولك :(صار الطين خزفًا) و (صار الماء باردًا بعد حرارته) ، وليس فى (جاء ت) هذا المعنى ، وإنما صلَحَ هذا التقدير لما كان بين المخاطب والمتكلم من حديث الحاجة والمفاوضة فيما يدور فيها ، فلما عاد لذكر السؤال عنها اقتضى ذلك الإيجاز واستعمال طريق الاستعارة(٢) ليخرج الكلام إلى حدّ البلاغة عند الأحوال التى تقتضى مفهوم الكلام.

١٩*-١ - وجاز تانيث (ما) وهو اسم مذكر كما أنّ (مَنْ) اسم مذكر لأنّه مبهم وقع بإبهامه على مؤنث كإبهامها فيطرد(٣) عليه الحمل على التأويل. وكذلك وقوعه على مؤنث ولو كان من الأسماء المبينة(٤) لم يجز ذلك ؛ لأن المبهم يحتمل التأويل بإبهامه ولا يحتمله الواضح لظهور المعنى فيه.

٢٠*-١ - ومعنى المثل فيه أنّه يقال لكلّ طالب أمرٍ يجوز أنْ يَبلغَه و أَلاّ يَبْلغَه/وإن لم يَكنْ قَدْ سأَلَ غَيْرَهُ حاجَة فيُقَال له : (ما جاءتْ حاجتَك) ، أى أنّكَ فى الطلب لهذا الأمر بمنزلة من طلب حاجةً من غيره. ٢٢أ

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٥٠ - ٥١ = (١: ٢٤).
= ص ١٦٢، والخزانة ، جـ ٢: ١٦٨، وينظر معجم هارون ، ص ٤٩٢، ومعجم حداد ، رقم ٣٤٥٠.

(١) هذه لغة للعرب وصفها سيبويه بأنها جيِّدة وقد ورد مثل ذلك فى بيت لجرير وَهُو قولُه :

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَالَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِى سَوْءَةٍ عُمَرُ

ينظر الكتاب ، جـ ١: ٥٣ ، ٢: ٢٠٥ = (١: ٢٦، ٣١٤) ، وديوان جرير ، ص ٢٨٥.

(٢) فى المخطوط (الاستفادة) وما أثبته يقتضيه السياق.

(٣) فى المخطوط (بيطرق) ولعلّ الصواب ما أثبته.

(٤) فى المخطوط (المبنية) وما أثبته يقتضيه السياق.

٢١*-١ – وقولهم :(ما جاءتْ حاجتك) يشبهُ (من كان أخاك) فى حمل اسم (كان) على ضمير (من)· ويشبه (من كانت أمّك) من وجهين : أحدهما : هذا الذى ذكرنا· والآخر ، تأنيث (مَنْ) بالحمل على التأويل ·

٢٢*-٢ – ونظيره(١) قولهم:(عسى الغوير أبؤسًا)(٢) فى أنّه مثَلٌ (٣)، وأنه مغيَّر عن أصله المطّرد فيه· وأصله :(عسى الغوير أن يكون فيه البأس)(٤)· وإنما جاز ليكون رمزا للمخاطب يفهمه دون غيره عند الحاجة إلى ذلك· فَشبّه بـ(كان الغوير أبؤسًا) ولا يجوز القياس على هذا فى (عسيت أخانا) لأنه نادرٌ لعلّة·

٢٣*-٣ – ونظيره (لدن غدوة) جاز تغييره لكثرة الاستعمال مع صحة التقدير· وذلك أنه يقال : (لدُ) و(لدن) فتُحذف النون تارة وتثبت تارة على شرط الزوائد(٥) وإن كانت أصلية، فجرت مجرى (عشرين درهمًا) فى وجوب النصب لما اتّصل بها مما يقتضيه ، وهو منعقد بمعناها كالانعقاد فى (عشرين درهمًا)· ووجب التنوين [فى غدوة] لأنها خرجت مخرج التمييز الذى لا يكون إلا نكرة· وإنما كانت تُمنع الصرف لأنها معرفة مؤنثة فلمّا خرجت إلى النكرة صُرِفت·

٢٤*-٣ – ويجوز (ما جاء ت حاجتَك)و (وحاجتُك) بالنصب والرفع· ولا يجوز (ما جاء حاجتَك) بالتذكير والتأنيث لفرق بينهما ، وهو أنه يحسن ألاَّ يعتدَّ بالحركة لأنها النهاية فى

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٥٠ = (١: ٢٤)·**
*-٢ **نفســه ، ص ٥١ (٢٤)·**
*-٣ **نفســه ، ص ٥١ (٢٥)·**

(١) فى المخطوط (ونظره) ، والصواب ما أثبته·
(٢) ينظر ما تقدم عنه فى هامش السؤال·
(٣) جاء فى البسيط ، ج ٢، ٦٦٩ : « ولا أعلم خلافًا أنَّ (جاء) لم تستعمل بمعنى (صار) إلا فى هذا الموضع وحده » انتهى· وذهب ابن الحاجب (ت ٦٤٦) إلى جواز القياس عليه فقال :« وهل يقتصر فى ذلك على هذا المحل أو يتعدى وفيه نظر، والأولى أن يعدى لأنهم يقولون : جاء البر قفيزين وصاعين ، على أنه قد قيل : إن قفيزين حال وهو ضعيف ، لأنهم لم يقصدوا الإخبار عن البر بالمجيء فى نفسه ، وإنما قصدوا حصوله على هذه الصفة.....»، الإيضاح فى شرح المفصل ، لأبى عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب (ت ٦٤٦)، تحقيق الدكتور موسى بناى العليلى ، (بغداد – وزارة الأوقاف ، ١٤٠٢هـ)،، جـ ٢: ٧٣·
(٤) ينظر الخزانة ، جـ ٤: ٧٩، ففيه عدة أقوال فى تقدير أصل هذا المثل وملخصها أن (أبؤسًا) خبر لعسى أو لكان أو لصار أو مفعول به أو مفعول مطلق·
(٥) نحو (هذا ضاربٌ الرجلَ) و (ضاربُ الرجل)· ينظر شرح الصفار، ص ٢٦٩ر·

الصغر[١]، ولا يحسن ألا يعتد بحرف من حروف المعجم ، لأنه ليس له تلك المنزلة من الصغر. ويجوز (من كانت أمَّك) و(من كان أمَّك) بالتأنيث تارة وبالتذكير تارة ، لأنه ليس فيه مانع من جهة المثل.

٢٥*١ – ونظيره[٢] (لَعَمْرُ[٣] اللّهِ) بالفتح فى اليمين. ولا يجوز الضم وإن كان (العَمر) و(العُمر) واحدًا فى الأصل ، إلاَّ أنه لما تضمن معنى القسم وهو خبر لزم طريقة واحدة لتضمنه ما ليس له فى أصله.

٢٦ *٢ – ونظيره قوله عز وجلّ :﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إلاَّ أَنْ قَالُوا ﴾[٤]. فهو محمول على التأويل، لأنّ (أن قالوا) وقع على الفتنة[٥]. ومثل ذلك ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾[٦]، و(ذهبت بعض أصابعه). ولا يجوز (ذهبت عبدُ أمّه)؛ لأنه غيرها وليس ملتبسًا بها. ومعنى (ملتبس بها) أنّه يجوز أن يُذكر فيفهم به ما يفهم بالذكر للآخر؛ كقولهم :(اجتمعت أهل اليمامة) فى أنه يفهم به ما يفهم بقولهم (اجتمعت اليمامة).

٢٧*٣ – وقال الأعشى :

(٩١) – وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِى قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ[٧]

لأن صدر القناة من القناة . وقال جرير :

---

*١- الكتاب ، جـ١: ٥١ = (١ : ٢٤ – ٢٥).
*٢- نفسه ، ص ٥١ ، ٥٢ = (٢٥ ، ٢٦)
*٣- نفسه ، ص ٥٢ –٥٣ = (٢٥ – ٢٦)

(١) وينظر ما سيأتى فى باب ٣:٥٥، و ٧:٧٢.
(٢) أى نظير المثل (ما جاء ت حاجتك). وينظر السؤال.
(٣) فى المخطوط (لعمرو).
(٤) من الآية (٢٣) فى سورة الأنعام ، وتقدم تخريج القراء ة فى هامش السؤال.
(٥) وينسب إلى البصريين أن تأنيث (كان) – إذا كان اسمها مصدرا مؤولاً ووليها الخبر مؤنثا – ضرورة مع أنّه قد ورد فى قراء ة سبعية كما تقدم. ينظر تفسير الطبرى (جامع البيان عن تأويل آى القرآن) ، لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى (ت٣١٠)، تحقيق محمود محمد شاكر، ومراجعة: أحمد محمد شاكر،(مصر – دار المعارف،١٣٧٤هـ) جـ١:٢٩٨ وشفاء العليل،جـ١٣١٤، وروح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى ، للآلوسى : محمود عبد الله الحسينى (ت ١٢٧٠) ، (بيروت – دار الفكر، ١٣٩٨هـ)، جـ ١٢٣:٧.
(٦) من الآية (١٠) فى سورة يوسف ، وقد تقدم تخريج القراء ة فى هامش السؤال.
(٧) تقدم برقم (٨٦).

(٩٢) — إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنَا كَفَى الْأَيْتَامَ فَقْدَ أَبِى الْيَتِيمِ(١)

لأن بعض السنينَ من السنين. وقال جرير أيضًا :

(٩٣) — لمَّا أتى خَبَرُ الزبيرِ تَهدَّمَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَّعُ(٢)

لأن سور المدينة من المدينة. فأما قول ذى الرُّمة :

(٩٤) — مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ(٣).

فجاز لأنّ (مرّ الرياح) ملتبس بها، إذ يجوز (تسفهتها الرياح)، فيفهم به هذا المعنى بعينه. ومثله قول العجاج :

(٩٥) — *طُولُ اللَّيَالِى أَسْرَعَتْ فِى نَقْضِى*(٤)

لأنه لو قال : (الليالى أسرعت فى نقضى) لفهم به هذا المعنى/.

٢٨*-١ — ونظير ذلك فى الإقحام قولهم :(يا طلحةَ أقبل) ، فهاء التأنيث التى كانت فى ٢٢ب
الاسم مقدّرة بعد هذه الهاء فى الموضع الذى هو خالٍ لها إلاّ أنها لا تذكر معها. وقد صارت هذه الهاء بمنزلة الحاء فى لزوم الفتح لتقدير الهاء بعدها. وأنها قد صارت آخر الاسم. وهذه الهاء هى هاء السكت (٥) إلاّ أنها تُقحم فى الوصل فى النداء خاصة لقوة(٦) النداء على التغيير. ومعنى الإقحام ذكرها فى الموضع الذى ليس لها فى الأصل على طريق الزيادة التى

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٥٣ = (١: ٢٥).**

(١) تقدم برقم (٨٧) ، وسيأتى برقم (١٠٨).

(٢) تقدم برقم (٨٨) ، وسيأتى برقم (١١٦).

(٣) تقدم برقم (٨٩) ، وسيأتى برقم (١١٠، ١١٨). وفى المخطوط جاء ت كلمة النواسم هكذا (النوا). وهو سهو من الناسخ.

(٤) تقدم برقم (٩٠).

(٥) هذا أحد الآراء فى هذه الهاء ، ومنهم من قال : إنّ الاسم غير مرخم وأنه منصوب على أصل النداء ، ولم ينون لأنه غير منصرف، ومنهم من قال : إنه غير مرخم أيضًا لكنه مبنى على الفتح ليشاكل به حركة الإعراب ، وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم وأن هذه الهاء أقحمت مفتوحة إتباعًا لحركة الحاء. ينظر : المسائل المشكلة ، ص ٥٠١، وارتشاف الضرب ، جـ ٣: ١٦١ ، والهمع ، جـ ٣: ٩٢ (١: ١٨٥).

(٦) فى المخطوط (كقوة) ولعل الصواب ما أثبته.

ينوى بها الطرح. ونظيره (يا تيمَ تيم عدىّ)[١]. كرره للتوكيد[٢]، وحسن ذلك فى النداء لما له من قوة التغيير.

٢٩*-١ - وقد بينا[٣] الفرق بين (اجتمعت أهل اليمامة) و (ضربتْ عبدُ أمِّك) بأن أحدهما ملتبس بالمضاف إليه من جهة أنه يقوم مقامه فى فهم المعنى وليس كذلك الآخر.

---

*-١ الكتاب، جـ١ : ٥١، ٥٣ - ٥٤ = (١ : ٢٥، ٢٦).

(١) ينظر ما تقدم فى هامش السؤال.

(٢) هذا رأى سيبويه. ينظر الكتاب، جـ ٢: ٢٠٦ = (١: ٣١٥) . وقيل : الأول والثانى مضافان إلى المذكور، وقيل : الأول على نية الإضافة إلى مقدر مثلِ المذكور، وقيل : هما مركبان وفتحهما بناء، وقيل : فتحة الأول فتحة إتباع للثانى. ينظر الهمع، جـ ٣ : ٥٨ (١٧٧:١).

(٣) ينظر آخر الفقرة (٢٦).

١٨- بــاب [الإخبار عن النكرة بالنكرة][(١)]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز من الإخبار عن النكرة بالنكرة مما لا يجوز ٠

مســائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز في الإخبار عن النكرة بالنكرة ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك؟

٢ - ولِمَ كـان النفْىُ يصحُّ فـيـه الإخـبـار بالنكرة عن النكرة ، ولا يصح على ذلك الوجـه فى الإثبات؟

[١ -] ولِمَ جاز (ما كان أحدٌ مجترئًا عليك) ولم يجز (كان رجلٌ ذاهبًا) ؟

٣ - وهل يجوز (كان رجل من آل فلان فارسًا)؟ ولم [لا][(٢)] يجوز (كان رجل فارسًا)؟ وهل يجوز (كان رجلٌ فى قومٍ عاقلاً) ؟ ولِمَ لا يجوز ؟

٤ - وما حكم (أحد) فى الواجب ؟ ولِمَ لا يكون إلاّ فى النفى ؟

وما الخلاف فيه ؟ وما الصواب ؟

[؟ -] وما الفرق بين (ما فى الدار أحد) و (وما فيها رجلٌ)[(٣)] ؟

٥ - وهل يجوز (ما مثلك أحدا)؟ ولِمَ [لا][(٤)]يجوز على أصل الكلام وحقيقته كما جاز (ما كان مثلَك أحدٌ)؟ وهل يجوز (ما كان مثلك أحدًا) على وجه من الوجوه ؟ ولِمَ جاز ؟

---

(١) تكملة مستفادة مما سيأتى فى الغرض ؛ لأنَّ من عادة الرمانى ذكر مضمون العنوان فى بيان الغرض من الباب ٠

والعنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٥٤ = (١: ٢٦): « هذا باب ما تخبر فيه عن النكرة بنكرة»٠ وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٢٤، وشرح الصفار ، ص ١١١ (٢٨٠ر)٠

(٢) تكملة يقتضيها الجواب.

(٣) لم ترد إجابة صريحة على هذا السؤال ، وفى الكتاب ، جـ ١: ٥٥ = (١: ٢٧)« يقول الرجل :(أتانى رجل) يريد واحدًا فى العدد لا اثنين ، فيقال :(ما أتاك رجل) أى أتاك أكثر من ذلك ، أو يقول : (أتانى رجلٌ لا امرأة ، فيقال : (ما أتاك رجل) أى امرأة أتتك ، ويقول : (أتانى اليوم رجل) أى فى قوته ونفاذه ، فتقول : (ما أتاك رجل) أى أتاك الضعفاء ، فإذا قال : (ما أتاك أحدٌ) صار نفيًا عامًّا لهذا كلِّه».

(٤) تكملة يقتضيها الجواب٠

٦ - وكم وجهًا يجوز فى (ما كان فيها أحدٌ خيرًا منك)؟ وما الفرق بين نصب (خير) وبين رفعه ؟

٧ - وما حكم الملغى فى التأخير ؟ ولِمَ كان التأخير أحقَّ؟ ولِمَ جاز الملغى على التقديم فى ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾(١)؟ وما الشاهد فى قول الشاعر :(٢)

(٩٦) - لَتَقْرُبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيًا مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا(٣)

الجـــواب :

١*١- - الذى يجوز فى الإخبار عن النكرة بالنكرة ما فيه فائدة ، وذاك أنّ الفائدة فيما دلّ على القطع بأحد الجائزين علمًا أو ظنًّا. فإذا كان المخاطَب يُجَوِّزُ المعنى أن يكون ويُجَوِّزُ أن لا يكون فأتى المُخبرُ بالقطع أنه يكون مما يوجب علمًا أو ظنًّا فقد أفاد. وإن أخبر بأنّه لا يكون على هذه السبيل فقد أفاد. وكذلك إن ذكّر بمعنى قد عَزَبَ عن المخاطب كبيت شعرٍ نسيَه فذكّره به فإنّ هذا يفيد. فالفائدة فى الخبر على ثلاثة أوجه : إيجاب ذكر ما عزب ، أو علم لم يكن ، أو ظنّ لم يكن. وما خرج عن هذه الثلاثة فلا فائدة فيه ؛ ولهذا كان قول القائل : (كان أحد مجترئًا عليك) لا فائدة فيه ؛ لأنّه لم يأت إلاّ بما هو عند المخاطب. فإن قال:(ما (٢)كان أحد مجترئًا عليك) أفاد ؛ لأنه قد أتى بعلم أو ظن لم يكن عند المخاطب.

---

*١- الكتاب ، جـ ١ : ٥٤ = (١: ٢٦).

(١) الآية الأخيرة فى سورة الإخلاص.

(٢) هو ابن ميادة. ينظر ديوانه ، ص ٢٣٧. واسمه : الرماح بن أُبرد الغطفانى، توفى سنة ١٤٩هـ.

(٣) وسيأتى برقم (٩٨). والخطاب للناقة. و(قَرَب) مثل (طَلَبَ يطلُب طلبًا) ، ومعناه : السير فى الليلة التى يصبح صبيحتها الماء ، والجُلْذِيّ يحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون وصفًا لقَرَبٍ ومعناه السير الشديد، والآخر : أن يكون اسمًا للناقة فرخم ، والفصيل : ولد الناقة.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٥٦ = (١: ٢٧) ، والنوادر ، ص ٥١٢ ، والمقتضب ، جـ ٤ : ٩١ ، وإعراب القرآن ، جـ ٢: ٢٧٧، ٣: ٧٩١، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٢٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١:٢٦٦، وتحصيل عين الذهب ، ١: ٢٧ بهامش الكتاب (بولاق) ، وشرح المفصل ، جـ٤:٣٣، ٩٦:٧، ١٥، والخزانة جـ ٤:٥٩. وينظر معجم هارون ، ص ٥٥٩، ومعجم حداد ، رقم ٣٧٢٩.

(٤) فى المخطوط (فإن) وماأثبته من الكتاب .

٢*-١ – ويصحُّ فى النفى فائدة لا تصحّ فى الإثبات لأن النفى يقع فيه أعمُّ العامّ على الجملة والتفصيل ، ولا يقع مثل ذلك فى الإثبات ؛ فلهذا كان قد يصحّ فائدة فى النفى لا تصح فى الإثبات.

١٢٣أ ٣*-٢ – وتقول :/(كان رجلٌ من آل فلان فارسًا) ولا يجوز (كان رجل فارسًا) ؛ لأنك لمّا وصفت النكرة قربتها من المعرفة وصحت فيها فائدة، وليس كذلك النكرة المطلقة. ومثله (كان رجلٌ فى قومٍ عاقلاً) ؛ لأن هذا الضرب من التخصيص بمنزلة المطلق فى أنه لا يفيد إذ خصص بنكرة لا توجب فائدة.

٤*-٣ – و(أحد) الذى يستعمل للعموم فى النفى لا يجوز فى الواجب ؛ لأنه للعموم على الجملة والتفصيل. وتفصيل ذلك : (ما أحدٌ فى الدار) فهذا نفى أن يكون فيها واحد فقط أو اثنان فقط أو أكثر. ومثل هذا يستحيل فى الإثبات. وقد كان أبو العباس (ت ٢٨٦) ردّاً على سيبويه(١)، فقال :(أحد) هذه تستعمل فى الإثبات على معنى العموم فى قولهم :(يعلم هذا كل أحد)(٢)، وليس ذلك بصواب من قبل أنه ليس المعنى فيه أنه يعلمه واحد فقط ويعلمه اثنان فقط ويعلمه أكثر من ذلك. كما أنه فى قولك : (لا يعلم هذا أحد) قد أنبأ عن هذا المعنى وهو أنه لا يعلمه واحد فقط ولا اثنان فقط ولا أكثر من ذلك ، فقد بان بهذا أن الصواب مع سيبويه ، وأن ما اعترض [به لا يدخل] عليه ولا ينقض ما أتى به.

وأما (أحد) التى تستعمل للإيجاب فإنما أصلها (واحد) كما قال النابغة :(٣)

(٩٧) – كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا ... بِذِى الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَحَدِ(٤)

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٥٤ = (١: ٢٦).**

*-٢ **نفسه ، ص ٥٤ = (٢٦ – ٢٧).**

*-٣ **نفســه ، ص ٥٤ = (٢٧).**

(١) ينظر شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٢٥، وشرح الصفار ، ص ٢٨٣ر، وشرح الرضى ، جـ ٢: ١٤٦، والمساعد ، جـ ٢: ٨٦، وشفاء العليل ، جـ ٢: ٥٧١.

(٢) ينظر شرح السيرافى المذكور فى التعليق السابق وفيه : « وأما ما قاله أبو العباس ... فليس ذلك بمشهور من كلام العرب ، ولا يكاد يعرف (جاء نى كل أحد) وإن صحت الرواية ، جاز أن يكون أحد فى معنى واحد».

(٣) ينظر ديوانه ، ص ٦، والمعانى الكبير ، جـ ٢: ٧٣٢.

(٤) ويروى (مستوجس وحد) ، وزال النهار : انتصف . بنا : أي علينا والجَليل: الثمام . وذو الجَليل وادٍ لبني تميم كما في اللسان (جلل) وفي معجم البلدان : (واد قرب مكة) . والمستأنس=

ثم تبدل الهمزة فيقال :(أحد)، وهى التى فى قولهم :(أحد وعشرون) بمعنى (واحد وعشرون)· وهى التى فى قول اللهَّ عزّ وجلّ : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[1] أى الواحد·

وأمـا (أحـد) التى هى لأعم العـام فـلا تكون إلا فى النفى ؛ لأن مـعناها يسـتـحيل فى الإيجاب· والاشتراك فيهما[2] لا يرجع إلى أصلٍ واحـد، إنما اشـتـراك فى اللفظ فـقط[3] كالاشتراك فى (إنِ) التى للجزاء والتى للجحد والمخففة من الثقيلة والزائدة المؤكدة، وكل واحدة من هذه أصل فى بابها·

٥*-١ – وتقول : (ما مثلُك أحد) هذا كلام صحيح على أصله وحقيقته؛ لأنه نفى الشَّبَهَ· فإن قلت: (ما كان مثلُك أحدًا) لم يجز ؛ لأنه لا يكون مثله إلاّ من الأحدين ، ولكن قد يجوز على طريق الاتّساع (ما كان مثلُك أحدًا) على جهة التعظيم أو التحقير[4]، وكما تقول لإنسان [5] : (لست من الناس) جلالة وعظمًا ، أى قد قـاربت حـال المَلَك ، وخـرجت إلى تعظيم حاله ، وقـد تقول لآخر :(لست إنسـانًا) على جهة التحقير ، أى أنه حمار أو بهيمة، فـهذا يجوز على طريق

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٥٥= (١: ٢٧)·**

= الناظر بعينيه وهو هنا الثور،والمستوجس:هو الذى قد أوجس فى نفسه الفزع· شبه ناقته بهذا الثور·

وهذا البيت ليس من شواهد سيبويه ·

ومن مـواطن وروده : إعـراب القـرآن ، جـ ٣: ٧٨٩، وديوان الأدب ، جـ ٣: ٢١٤، والخـصـائص ، جـ٣:٢٦٢، والأمالى الشجرية ، لأبى السعادات : هبة الله بن على بن الشجرى (ت ٥٤٢) ، بيروت – دار المعرفة للطباعة والنشر)، جـ ٢: ٢٧١، وشرح المفصل ، جـ ٦: ١٦، واللسان ، جـ ٣: ٤٥٠ (وحد)· والخزانة ، جـ ١: ٥٢١·

(١) الآية الأولى فى سورة الإخلاص·

(٢) فى المخطوط (فيها) ولعل الأنسب ما أثبته·

(٣) ينظر شرح المفصل ، جـ ٦: ١٧، وشرح الرضى ، جـ ٢: ١٤٦، والمساعد ، جـ ٢: ٨٦، وشفاء العليل ، جـ ٢: ٥٧٠·

وقال الرضى : « والأَوْلَى أن نقول : همزته (أى همزة أحد) فى كل موضع بدل من الـواو، ومـعنى ما جاء نى أحدٌ: ما جاء نى واحد ، فكيف ما فوقه »· وجاء فى اللسان ، جـ ٣: ٧٠ (أحد) « وهو اسم بنى لنفى ما يذكر معه من العدد ، تقول : ما جاء نى أحدٌ والهمزة بدل من الواو ، وأصله : وحد، لأنَّه من الوَحدة»·

(٤) فى المخطوط (التحف)، وما أثبته يقتضيه السياق·

(٥) فى المخطوط (الانسان)، والصواب ما أثبته·

الاتساع في تعظيم أو تحقير، ولا يجوز على حقيقة الكلام.

٦*-١ - وتقول : (ما كان فيها أحد خيرًا منك) فيجوز فيها ثلاثة أوجه : النصب على خبر (كان) ، والرفع على الصفة لأحد وعلى أن يكون (فيها) خبرًا، ويجوز النصب على الحال إذا كان (فيها) خبرًا.

٧*-٢ - وحكم الملغى أن يكون مؤخرًا إلا أن تعرض علّة ؛ من قِبل أن المعتمَد[١] لما كان أحق بالتقديم كان الملغى أحقَّ بالتأخير، ودليله أنّ القسم إذا تقدم لم يجز إلغاؤه، وكذلك[٢] باب (حسبتُ) ، وإذا توسط أو تأخر جاز إلغاؤه على ما بيّنا[٣]. فأمّا قول اللّه عزّ وجلّ ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾[٤] فتقديم الملغى فيه أحسن لعلّة وهي اتصاله بالأعرف[٥] (الإله)[٦] كما أن الخبر الذي موضعه التأخير إذا اتّصل بالأعرف كان تقديمه أحسن كقولك :(لزيدٍ مالٌ). فأما : (المال لزيد) فليس تقديم الخبر في هذا أحسن ؛ لأن الاسم معرفة. فعلى هذا يعتبر ما يعرض من العلل. وقال الشاعر :

(٩٨) - / لَتَقْرَبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيًّا ماَ دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا[٧]. ٢٣ب

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٥٥ - ٥٦ = (١: ٢٧).**

*-٢ **نفســه ، ص ٥٦ = (٢٧).**

(١) أي معتمد الفائدة. ينظر ما تقدم في باب ٩:٣.

(٢) (وكذلك) مكررة في المخطوط.

(٣) ينظر ما سيأ تي ، في باب ١:٣١.

(٤) الآية الأخير ة في سورة الإخلاص.

(٥) وينظر البحر المحيط ،لمحمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ) ، جـ ٨ : ٥٢٩، وفيه ردّ على من قال : إن (له) خبر (وكفُوًا) حال من (أحد).

(٦) في المخطوط (الانه) ولعل المراد ما أثبته.

(٧) تقدم برقم (٩٦). ولم يبين الرماني موضع الشاهد ووجه الاستشهاد ، ولعل تركه راجع إلى أن الشاهد في البيت نظير الشاهد في الآية السابقة وهو تقدم الجار والمجرور مع أنه ملغى ، أي ليس خبرًا وينظر البحر المحيط ، جـ ٨: ٥٢٩.

ويعلل معظم من عرض لهذا الشاهد بأن الذي سوغ تقديم (فيهنّ) أنه لو حذف لانقلب المعنى إلى معنى آخر وهو الأبد، فلما لم تتم الفائدة إلا به حسن تقديمه لمضارعته الخبر في الفائدة. وقد قيل نحو ذلك عن قوله تعالى ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾. ينظر المراجع المذكورة في هامش السؤال.

١٩-بـــاب « مـا »[1]

الغرض فيه: أن يبين ما يجوز فى (ما) النافية من الإعمال والتصرف مما لا يجوز.

١- مســائل هـذا البــاب :

١ - ما الذى يجوز فى (ما) ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟ ولِمَ وجب فى (ما) ؟ أنّها فى الأصل لا تعمل ؟ ولِمَ أعملها أهلُ الحجاز ولَمْ يعملْها بنو تميم ؟

٢ - ولِمَ جاز (زيد ليس قائما) ولمْ يجز (زيد ما قائمًا) ولم يضمر فى الحرف ؟

٣ - وما وجه إيجاب الحكم بالشبه ؟

٤ - وما حكم (لات) ؟ ولِمَ لا تعمل إلا فى (الحين) خاصة ؟ ولِمَ لا تستعمل إلا مع حذف اسمها ؟

[؟ -] وما نظير (لات) فى أنّه لا يظهر المضمر فيها من (ليس) و(لا يكون) فى الاستثناء ؟

[٤ -] ولِمَ جاز فى قراءة بعضهم ﴿ وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ ﴾[2] ولِم كان النصب[3] أجودَ ؟ وما الشاهد فى قول سعد بن مالك :[4]

(٩٩) - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِها فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ[5]

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٥٧ = (١: ٢٨) « هذا باب ما أجرى مُجرى (ليس) فى بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف (ما)» . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٢٩، وشرح الصفار، ص ١١٤(٢٩٠ر).

(٢) من الآية (٣) فى سورة ص .

(٣) الفتح قراءة الجمهور ، والرفع قراءة عيسى بن عمر وأبى السمال ، ينظر الأصول فى النحو ، جـ١:٩٦، والبحر المحيط ، جـ ١: ٣٨٣.

(٤) ينظر موسوعة الشعر العربى، جـ ٣: ٧٥
وسعد بن مالك من سادات بكر بن وائل وفرسانها فى الجاهلية. ينظر المؤتلف والمختلف ، ص ١٩٨ ، والخزانة جـ ١: ٢٢٦.

(٥) وسيأتى برقم (١٠١) ، ويروى (من فرّ) ، والضمير فى (نيرانها) للحرب.
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٥٨ ، ٢: ٢٩٦، ٣٠٤ = (١: ٢٨، ٣٥٤، ٣٥٧) ، والمقتضب ، جـ٤: ٣٦٠، والأصول فى النحو ، جـ ١: ٩٦، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ١: ٢٧٠، ٤: ١٤٢، ==

٥ - وما التاء فى (لات) ؟ ولِمَ جاز تأنيث الحرف(١) ؟

[٤ -] ولِمَ إذا أنثتْ نقص عملها حتى لا يكون إلا فى (الحين) خاصة ؟ و[ما الذى] يجوز إذا لم تؤنث ؟

٦ - ولِمَ ذهب الأخفش (ت ٢١٥) إلى أنّ (لات) لا تعمل شيئًا ؟

[؟ -] وما نظير (ولات) من (لدن غدوةً) و (تالله)(٢) ؟

[١-] وما الشاهد فى ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾(٣)؟

٧ - ولِمَ لا تعمل فى (ما منطلق عبد الله)؟ وهل يجب على امتناعها أن تعمل فى هذا إمتناعُها مما دخله الاستثناء ؟ وما وجه ذلك ؟ وما الشاهد فى ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾(٤)؟

٨- وما فى قول الفرزدق :(٥)

(١٠٠) - فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ(٦)

وما الاختلاف فيه ؟

٩ - وما نظيره منْ (هذه ملحفة جديدة) ؟ ولِمَ صار هذا شاذًا ؟ ولِمَ جاز ؟

١٠- وما حكم (ما عبد الله خارجًا ولا معن ذاهبٌ) ؟ وكَمْ وجهًا يجوز فيه ؟ ولِمَ أنكر بعض

= والجمل ، ص ٣٢٨، واللامات ، ص ١٠٧، وإعراب القرآن ، جـ ١: ١٢٩، ٣ : ٧٠٧، وشرح القصائد التسع، جـ٢: ٥٩٢، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٦، وشرح السيرافى ، جـ١:٣٣٣، والمسائل المنثورة ، ص ٨٥، ٨٧، وشرح أبيات سيبويه ، لابن للسيرافى ، جـ ٢: ٨، والنكت، جـ١: ٦٠٦، وينظر معجم هارون ، ص ٨٧ ، ومعجم حداد رقم ٤٧٧.

(١) لم ترد إجابة عن الشق الأول. وهى معروفة من الشق الثانى من السؤال.

(٢) لم ترد عنه إجابة ، وفى الكتاب ، جـ ١: ٥٨ - ٥٩ = (١: ٢٨) « وإنما هى مع الحين كما أن (لدن) إنما ينصب بها مع (غدوة) ، وكما أن التاء لا تجر فى القسم ولا فى غيره إلا فى الله إذا قلت : « تالله لأفعلنّ»

(٣) من الآية (٣١) فى سورة يوسف.

(٤) من الآية (١٥) فى سورة يس.

(٥) ينظر ديوانه ، ص ٢٢٣ (ط. الصاوى)جـ١: ١٨٥(دار بيروت).

(٦) و سيأتى برقم (١٠٢)، ويروى (أعاد الله دولتهم). والضمير فى (أصبحوا) قيل : لأهل المدينة ، وقيل : لبنى أمية ؛ لأن الشاعر يمدح عمر بن عبد العزيز الأموى والى المدينة آنذاك.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٦٠ = (١ : ٢٩)، والمقتضب ، جـ ٤: ١٩١، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٦، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٣٥، والمسائل المشكلة ، ص ٢٨٥، ٥٨٥، ٥٩٦، والمسائل المنثورة ، ص ١٨٣، والمسائل الحلبيات ، ص ١٩٤، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٦٢، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٥٥، والبيان فى غريب إعراب القرآن، لأبى البركات : عبد الرحمن بن محمد الأنبارى (ت ٥٧٧) ، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ، (الهيئة المصرية=

النحويين المتقدمين النصب فى (ما زيد ذاهبًا ولا معنٍ خارجًا) وقال : لا يجوز إلا الرفع ؟
وما الذى ألزمه سيبويه مما ينقض مذهبه فى جمع الخبر وتفريق الاسم ؟

١١ - ولِمَ جاز أن يختلف الإعراب ويتفق المعنى فى هذا وفى (إنّ زيداً الظريفُ وعمرو) و(عمراً)· وإنّما الأصل اختلاف اللفظ لاختلاف المعنى؟

١٢ - وما حكم (ما زيد كريمًا ولا عاقلاً أبوه) ؟ وكم وجهًا يجوز فيه ؟·

الجـــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى (ما) أن تعمل عمل (ليس) إذا كانت (ليس) على أصلها فى ترتيب الخبر بعد اسمها ، وكونه على معنى النفى· « وهذا على مذهب أهل الحجاز(١) ؛ لأنّهم شبهوا (ما) بـ(ليس) من جهة أنها نفى ، وهى للحال كما أن (ليس) كذلك· فأعملوها عملها وبلغة أهل الحجاز جاء القرآن فى﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾(٢)· وأما بنو تميم فإنّهم لا يعملونها فى شىء، فيقولون :(ما زيد قائم) ؛ لأنهم أجروها على أصلها · وذلك أن أصلها الإلغاء من العمل على قياس حروف الاستفهام ، لأنها تنقل الإيجاب إلى النفى كما ينقل حرفُ الاستفهام الخبر إلى الاستخبار، فيقتضى ذلك أن تؤدى صورة اللفظ للإيذان بأن الاستفهام عن ذلك المعنى بعينه· فكذلك سبيل النفى بـ(ما) ، إلا أن أهل الحجاز أخرجوها عن أصلها بالشبه·

٢*-٢ - وتقول :(زيدٌ ليس قائمًا) ولا يجوز (زيد ما قائما) ؛ لأنه لا يضمر فى الحرف من قبل أنّ الإضمار إنما يستحقه ما يلزم العمل بحقيقته مما معناه فى نفسه وهذا / إنما هو ٢٤أ
للفعل دون الحرف والاسم· فحرف الجرّ، وإن لزم العمل ، فليس معناه فى نفسه ؛ لأنه كبعض الكلمة فلا يصلح الإضمار فيه مع أنّ معناه فى غيره· وإنما يصلح الإضمار فى الفعل خاصة·

٣*-٢ - ووجه إيجاب الحكم بالشبه الإيذان بالمراتب(٣)، حتى تبيّنَ أن ما كان فى المرتبة

---

*-١ الكتاب ، جـ١ : ٥٧ ، ٥٩ = (١ : ٢٨)·

*-٢ نفســه ، ص ٥٧ = (٢٨)·
= العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ) ، جـ : ٢: ٣١٢، والخزانة، جـ ٢: ١٣٠، وينظر مـعـجم هارون ، ص ١٦٢، ومعجم حداد رقم ٩٠٢·

(١) ينظر التفصيل عن (ما) على مذهب الحجازيين وعلى مذهب التميميين ، كتاب: (النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ، للدكتور الشريف : عبد الله على الحسينى البركاتى ، (مكة المكرمة - المكتبة الفيصلية ، ١٤٠٤هـ)، ص ٣١ - ٥٨·

(٢) من الآية (٣١) فى سورة يوسف·

(٣) ينظر ما تقدم فى بأ ٦:٨·

الثانية من هذا الأصل أولى به مما كان فى المرتبة الثالثة وأحقّ بأن يقوم مقامه وينوب منابه فى المواضع التى يحتاج فيها إلى الخلف من الشيء. ألا ترى أنه أُعرِبَ الفعل المضارع لهذه العلَّة حتى تبين أنَّه أحق بالخلف منه فى مثل ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ ﴾(١) بمعنى حاكم ، من الماضى وفعل الأمر. فتدبر وجوب الحكم من أجل قرب الشبه.

٤*-١ - وحكم (لات) أن تعمل فى (الحين) خاصة(٢) أضعفَ وُجوهِ العمل لأنها فى المرتبة الثالثة، إذ الأولى لـ(ليس) ، والثانية لـ(ما)، والثالثة لـ(لات)(٣)، من أجل أنها أشبهت (ليس) من وجه واحدٍ ، وهى مع ذلك مغيرة عن أصلها بلَحاق علامة التأنيث فيها . ولا تستعمل إلا مع حذف اسمها لتكون على أضعف وجوه العمل من جهة أنه لم يظهر عملها فى الاسم. والنصب للخبر أحق بها لأنّه بمنزلة الظرف الذى لم تعمل فى لفظه فلهذا كان أجود ممن رفع فقال : ﴿ وَلَاتَ حِينُ مَنَاص ﴾ (٤). وقال سعدُ بن مالك :

(١٠١) - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِها فَأَنَا ابْنُ قَيسٍ لَا بَرَاحُ(٥)

فهى هنا بمنزلة (ليس براحُ) فيما يقتضيه المعنى وأنها لم تكرر مع الاسم المرفوع. وهو شاهد فى إعمالها إلاّ أنّها إذا لم تلحقها التاء عملت فى سائر النكرات دون المعارف. وإذاَ لحقتها التاءُ عملت فى (الحين) خاصة ؛ لأنها مع التاء فى المرتبة الرابعة (ليس) ، ثم(ما)، ثم (لا) تعمل فى النكرة دون المعرفة ، ثم (لات) تعمل فى (الحين) خاصة ، وقدمنا العلل فى ذلك.

٥ - وجاز تأنيث الحرف للإيذان بأن التأنيث قد يكون للفظ فقط دون المعنى. ونظيرها فى ذلك (ربت) و(ثمت)(٦).

---

*-١ الكتاب ، جـ : ١: ٥٧ ، ٥٨ = (١:٢٨).

(١) من الآية (١٢٤) فى سورة النحل.

(٢) وذهب بعضهم إلى أنها تعمل فى الحين وفيما رادفه. ينظر مغنى اللبيب ، ص ٢٨٣، والهمع، جـ٢:١٢٢(١: ١٢٦).

(٣) سيأتى فى آخر هذه الفقرة أنها فى المرتبة الرابعة.

(٤) من الآية (٣) فى سورة ص.

وقد تقدم تخريج القراءة فى هامش السؤال.

(٥) تقدم برقم (٩٩).

(٦) هذا رأى الجمهور وهناك آراءٌ أخرى فى أصل (لات). ينظر شرح المفصل ، جـ ١: ١٠٩، ومغنى اللبيب، ص ٢٨٠ - ٢٨١، وابن الطراوة النحوى ، ص ١٦٧ .

٦*١- – والأخفش (ت ٢١٥) يذهب إلى أن (لات) لا تعمل شيئًا(١)؛ لأن قياسها بقياس غيرها من الحروف التى لا تعمل وقد ضعفت عن منزلة (ما) ، فإذا اجتمع فيها الضّعفان ضعفُ (ما)، وضعفها فى نفسها امتنع عملها. ومذهب سيبويه هو الصواب ؛ لأنّ العوامل تترتب فى الصفات على مراتبَ أربعٍ ، أقواها الفعل ، ثم اسم الفاعل ، ثم الصفة المشبهة ، ثم المشبهة بالمشبهة. فكذلك قياس الحروف تترتب ، فأقواها :(ليس) وهى بمنزلة الحرف(٢) ، ثم (ما) ، ثم (لا)، ثم (لات) على العلل التى بينا. فذا هو القياس والأولى ، دونَ قولِ الأخفش.

والأخفش يحمل ما بعد (لات) على الابتداء والخبر ، فإذا قال﴿ لَاتَ حِينَ مناصٍ﴾(٣) فتقديره:(لا الحين حين مناص)، ونصبه على الظرف كأنه قيل :(استقر حينَ مناص). وإذا قال﴿لَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾(٤) فهو على حذف الخبر ، كأنّه قيل : (لا حينُ مناص هذا الحين)(٥).

٧*٢- – وتقول : (ما منطلق زيد) فتلغَى (ما) لتقديم الخبر، ويلزم [على] هذا إلغاؤها مع لَحاق الاستثناء فى الخبر ، لأنَّ العلّة فى ذلك خروج (مـا)(٦) عن أصلها فى خبرها فقياس خروجها بإيجاب الخبر كقياس خروجها بتقديم الخبر. وعلى ذلك جاء القرآن وكلام العرب من أهل الحجاز، وفى التنزيل: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾(٧) للعلة التى بينا.

---

*١- **الكتاب ، جـ ١: ٥٨ هـ ٦.**

*٢- **نفسـه ، ص ٥٩ = (٢٨ – ٢٩).**

(١) هناك ثلاثة آراء للأخفش ، هذا أحدها ، والثانى يوافق فيه سيبويه والجمهور، والأخير أنها تعمل عمل (إن). ينظر معانى القرآن له ، جـ ٢: ٤٥٣، والأصول فى النحو ، جـ ١: ٩٧، وشرح السيرافى ، جـ١: ٣٣٣، وشرح المفصل ، جـ ١: ١٠٩، وشرح الصفار ، ص ٢٩٤ر ، ومعنى اللبيب ، ص ٢٨١.

(٢) ينظر تدليله على فعليتها ما تقدم فى باب ١ :١١

(٣) من الآية (٣) فى سورة (ص).

(٤) تقدم تخريج هذه القراءة فى هامش الفقرة (٤) من الأسئلة .

(٥) وحكى عنه تقديران آخران فى الحالين ففى حال النصب (لا أرى حين مناص)، وفى حال الرفع (لا حين مناص كائن لهم). ينظر شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٣٣، وشرح المفصل ، جـ ١: ١٠٩، ومغنى اللبيب ، ص ٢٨١.

(٦) في المخطوط (ليس) ولعل المراد ماأثبته

(٧) من الآية (١٥) في سورة (يس)

(٧) من الآية (١٥) فى سورة يس.

٨*١- - وأما قول الفرزدق :

(١٠٢) - / فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ   إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ(١) ٢٤ب

ففيه ثلاثة أقوال : الأول قول سيبويه:إنه شاذ على تقديم الخبر(٢). الثانى قول أبى العباس (ت٢٨٦):إنه على الحال لما تقدمت الصفة على الاسم كما تقدمت فى قوله :(٣)

(١٠٣) - *لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ *(٤)

والعامل محذوف كأنه قال :(ما فى الدنيا مثلهم بشر)(٥). الثالث قول بعض المتأخرين:إن

---

*١- **الكتاب ، جـ ١: ٦٠ = (١: ٢٩).**

(١) تقدم برقم (١٠٠).

(٢) فى الكتاب « وهذا لا يكاد يعرف ».

(٣) ينظر التفصيل عن القائل فى التعليق التالى.

(٤) هناك بيتان يشتملان على هذا الجزء ، أولهما :

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ   يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

وقائله كثير عزة. ينظر ديوان كثير عزة ، جمع وشرح الدكتور إحسان عباس ، (بيروت - دار الثقافة ، ١٣٩١هـ) ، ص ٥٠٦، وهو الشاهد المشهور . والبيت الآخر هو :

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمُ   عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ

وهذا مختلف فى نسبته حيث يعزى لكثير أيضا كما يعزى لذى الرُّمة. ينظر ديوان كثير ، ص ٥٣٦، وشرح المفصل ، جـ ٢: ٦٤.

والخلل : جمع خلة ، وهى بطانة جفن السيف ، وقيل : هى الجفن نفسه ، وعفاه : غيره ، والاسحم : السحاب الأسود.

وما ذكر الرمانى من انتصاب (موحشًا) على الحال لما تقدم على الاسم من النحويين من أنكره إما لأنه لا يجيز الحال من المبتدأ وإما لأنه لا يجيز تقديم الحال على صاحبها والعامل معنوى ومع ذلك يحتمل أن يكون (موحشا) حالاً من الضمير المستتر فى الجار والمجرور ، وعليه لا شاهد فى البيت. ينظر سفر السعادة وسفير الإفادة ، لعلى بن محمد السخاوى (ت ٦٤٣) ، تحقيق محمد أحمد الدالى ، (دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٣هـ)، جـ ٢: ٧٢٤، وشرح الرضى ، جـ ١: ٢٠٤، والمقاصد النحوية ، للعينى : محمود بن أحمد (ت ٨٥٥) ، بهامش خزانة الأدب للبغدادى ، (بيروت - دار صادر ، مصور عن طبعة بولاق ، ١٢٩٩هـ)، جـ ٣: ١٦٤، والخزانة ، جـ١: ٥٣٢.

ومن المواطن الأخرى لورود هذا الشاهد : الكتاب ، جـ ٢: ١٢٣ = (١: ٢٧٦) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ١: ١٦٧، ومجالس العلماء ، ص ١٣١، ١٣٢، وإعراب القرآن ، جـ ٣: ٩٧٢، وإعراب ثلاثين سورة ، ص ٢٣١، والمسائل العضديات ، للفارسى : الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧) ، تحقيق الدكتور على المنصورى ، (بيروت - عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ)، ص ٢٣٠، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٢٢٠.

(٥) ينظر المقتضب ، جـ ٤: ١٩١، والتخريج على نصبه حالاً هو رأى المازنى. ينظر ما نقله الشيخ عضيمة عن الانتصار فى هامش المصدر نفسه.

الفرزدق لما استعمل لغة أهل الحجاز غلط بتوهمه أنهم يعملون (ما) فى تقديم الخبر كما يعملون فى تأخيره[١].

٩*-١ - وقال سيبويه: نظيره فى الشذوذ والقلّة(هذه ملحفة جديدة) يعنى أن الكلام (ملحفة جديد)[٢]، بغيرِ هاءٍ؛ لأنّها صفة مبالغة يسقط منها الهاء، فأكثر الاستعمال على إسقاطها وإنما جاز إثباتها بالرد إلى أصلها فى أن الصفة المؤنثة أصلها أن تكون بعلامة التأنيث.

١٠*-١ - وتقول :(ما عبد اللّه خارجًا ولا معن ذاهب) فيجوز فيه وجهان : عطف جملة على جملة. والآخر : أن تقول : (ما عبد اللّه خارجًا ولا معن ذاهبًا) تعطف الاسم على الاسمِ والخبر على الخبر الذى عملت (ما) فيه. وأنكر بعض النحويينَ المتقدمين النصب ، فقالوا : لا يجوز إلا الرفع لامتناع تكرير (ما) فى (ولا ما زيد ذاهبا)[٣]. وردّ سيبويه ذلك بما ألزمهم عليه من المناقضة فى قولهم :(ليس زيد ولا أخوه ذاهبين)[٤]. والعلّة فى جوازه أن العامل يعمل فى أشياء يقتضيها على غير وجه التكرير كقولك :(أعطيت زيدًا درهما) فلم يعمل فى الثانى على سبيل التكرير. فكذلك سبيل المعطوف لم يعمل فيه على سبيل التكرير[٥].

١١*-٢ - وإنما جاز أن يختلف الإعراب مع اتّفاق المعنى للاتساع فى الكلام لا على أنه الأصل، إذ الأصل اختلاف اللفظ لاختلاف المعنى ، واتّفاق اللفظ لاتفاق المعنى[٦].

١٢*-٣ - وتقول :(ما زيدٌ كريمًا ولا عاقلاً) ، وإن شئت قلت :(ولا عاقلاً أبوه) وإنما جاز نصب الخبر المعطوف لأنه يصلح أن يكون خبرًا عن الأول. إذا[٧] قلت :(ما زيد عاقلاً أبوه)

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٦٠ = (١: ٢٩).**
*-٢ **نفســه ، ص ٦١ = (٢٩ - ٣٠).**
*-٣ **نفســه ، ص ٦١ = (٣٠) .**

(١) هذا الرأى حكاه الفارسى عن أبى بكر بن السراج ولم يستبعده هو.ينظر المسائل المشكلة ، ص٢٨٦.
(٢) لـ(جديد) فى نحو (ملحفة جديد) معنيان أحدهما بمعنى مجدود يستوى فيه المذكر والمؤنث ، والآخر جديد بمعنى متجدد ضد البالى صيغة مبالغة يستعمل مع المذكر والمؤنث على غير قياس وهذا على رأى البصريين والأول على رأى الكوفيين. ينظر شرح السيرافى، جـ ١: ٣٣٦، وشرح المفصل ، جـ ١٠٢:٥، وشرح الصفار ، ص ٣٠٣ر (٧١ب) ، واللسان ، جـ ٣: ١١٠ - ١١١ (جدد).
(٣) ينظر شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٣٧، وشرح الصفار ، ص ٣٠٦ ر ، وشرح الرضى ، جـ ١: ٢٧٠.
(٤) ينظر الكتاب ، كما ينظر المراجع المذكورة فى التعليق السابق.
(٥) ينظر شرح المفصل ، جـ ٨ : ٨٨ - ٨٩ ، وشرح الرضى ، جـ ١: ٢٧٠، ٣٠٠.
(٦) ينظر ما تقدم فى باب ٢:٤.
(٧) فى المخطوط (إذ) والأنسب ما أثبته.

جاز. وما لا يصلح أن يكون خبراً عن الأول لم يصلح أن يعطف على خبره. فلهذا لا يجوز (ما زيد ذاهبًا ولا خارجًا عمرو)؛ لأنه لا يجوز (ما زيد خارجًا عمرو).

٢-مســائل من هذا الباب أيضًا:(١)

١٣ - ما حكم (ما زيد ذاهبًا ولا عاقل عمر) ؟ ولِمَ لا يجوز حمله على (ما) مما يجوز(٢)؟ وكم وجهًا يجوز فى (ما زيد ذاهبًا ولا كريم أخوه) ؟

١٤ - وما حكم (ما زيدٌ ذاهبًا ولا محسنٌ زيد) ؟ ولِمَ كان الوجه فيه الرفع ؟ ولِمَ صار المضمر فى هذا أولى من المظهر؟ وما حكم (ما زيد منطلقًا أبو زيد)؟ فلِمَ ترتب على وجهٍ جائز حسن ، ووجهٍ جائز ضعيف ، ووجهٍ لا يجوز فى قولك : (ما زيد منطلقًا أبوه) و (ما زيد منطلقًا أبو زيد) و(ما زيد منطلقًا أبو عمر)؟

١٥ - وما الشاهد فى قول سوادة بن عدى :(٣)

(١٠٤) - *لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ ...*(٤)

---

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٦١ - ٦٦ = (١: ٣٠ - ٣٣).

(٢) فى المخطوط (مما لا يجوز) ولعل الأولى ما أثبته، وينظر الجواب.

(٣) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ٣٠(بولاق) ، وفى الخزانة جـ ١: ١٨٣، ولسواد بن عدى فى الكتاب ، جـ ١: ٦٢ (تحقيق هارون) ، وشرح شواهد المغنى ، جـ ٢: ٨٧٦، وفى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٢٥ « ... والقصيدة تروى لعدى بن زيد وتروى لسواد بن زيد بن عدى بن زيد» والشاهد فى ديوان عدى بن زيد العبادى التميمى (ت نحو ٥٣ ق.هـ)، تحقيق محمد جبار المعيبد ، (بغداد - شركة دار الجمهورية ، ١٩٦٥م)، ص ٦٥ ، وينسب أيضًا لأمية بن أبى الصلت. ينظر تحصيل عين الذهب ، جـ ١: ٣٠.

(٤) وسيأتى برقم (١١٢) وهو بتمامه.

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَغَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

ويروى : نقّض الموت.

ومن مواطن وروده : معانى القرآن ، للأخفش ، جـ ١ : ٢١٢، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٣: ١٢٢، وإيضاح الوقف ، جـ ١: ٣٢٠، ٢: ٦٩٤، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٣١٠، ٢: ٢٠، ٤٢٢، ٣: ٤٥٨، ٧٨٧، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس، ص ١٠٧، والقطع والائتناف ، ص ١٢٥، ٢١٨، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٢٥٠، ٣٤٢، والنكت ، جـ ١: ١٩٨، والخزانة ، جـ ١: ١٨٣، ٢: ٥٣٤، ٤: ٥٥٢. وينظر معجم هارون ، ص ١٤٦، ومعجم حداد ، رقم ١١٦٥.

وقول الجعدىّ :(١)

(١٠٥) - *إذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ ...*(٢)

وقول الفرزدق :(٣)

(١٠٦) - * لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ*(٤)

١٦ - وما حكم (ما أبو زينب ذاهبًا ولا مقيمةٌ أمها) ؟ ولِمَ [لا] يجوز إلا بالرفع فى (مقيمة)؟

---

(١) شعر النابغة الجعدى ، تحقيق عبد العزيز رباح ، (دمشق - المكتب الإسلامى ، ط ١ : ، ١٣٨٤هـ)، ص ٧٤، واسمه قيس بن عبد الله توفى نحو سنة ٥٠ هـ.

(٢) وسيأتى برقم (١١٣) وهو بتمامه :

إذا الوحشُ ضم الوَحْشَ فى ظللاتها سواقطُ من حر وَقَدْ كَانَ أَظْهرا

وظللاتها جمع ظُله. والهاء فى (ظللاتها) راجعة إلى الوحش لأنه اسم جنس يذكر ويؤنث لذا أنث الضمير هنا، وذكّر فى قوله (كان أظهرا) فى آخر البيت. وسواقط من حر : ما ينزل من الحر الشديد.

ومن مواطن ورود البيت : الكتاب ، جـ ١: ٦٣ = (١: ٣١) ، وإعراب القرآن ، جـ ٢: ٢٥١ - ٢٥٢، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٧، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٤٢، والتكملة ، ص ١٣٨، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ، ص ١٧٤، والمخصص ، جـ ١٧ : ٧٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ، لعبدالله بن برّى (ت٥٨٢) ، تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش ، ومراجعة الدكتور محمد مهدي علام، (القاهرة - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٤٠٥هـ) ، ص٤٨٤ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، للحسن بن عبد الله القيسى (القرن ٦هـ) ، تحقيق الدكتور محمد حمود الدعجانى ، (بيروت - دار الأدب الإسلامى ، ط١ ، ١٤٠٨هـ) ، جـ ٢: ٧١٨، وشرح الصفار ، ص ٣١٠ر .

(٣) ديوانه ، ص ٣٨٤ (ط الصاوى)، جـ١ ١: ٣١٠ (دار بيروت).

(٤) وسيأتى برقم (١١٤) ، وعجزه :

وَلَا مُنْسِىءٌ مَعْنٌ وَلَا مُتَيَسِّرُ

ومعن رجل من أهل البادية كان يضرب به المثل فى التقاضى وهو - كما قال صاحب الخزانة - غير معن بن زائدة الشيبانى المعروف بالجود والسماحة.

ومعنى منسىء : مؤخر.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٦٣ = (١: ٣١) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٨ ، وذيل الآمالى ، لأبى على اسماعيل بن القاسم القالى (ت٣٥٦) بعناية محمد عبد الجواد الأصمعى ، (بيروت - دار الكتاب العربي ، مصور عن ط دار الكتب المصرية) ، ص ٧٣، وشرح السيرافى، جـ ١: ٣٤٣، والحجة ، للفارسى ، جـ ٢: ٣٧٧، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٩٠، وما ==

ولِمَ جاز النصب لو قلت :(ولا مقيمةً أمُّه)؟

١٧ - وما الشاهد في قول الأعور الشني :(١)

(١٠٧) - * هَوِّنْ عَلَيْكَ ... ...*(٢)

وكم وجهًا يجوز فيه ؟ وما الأجود؟ وما علّة كلّ وجه منها؟ وما الخلاف فيه ؟

[؟ -] وما الشاهد في قول جرير :

(١٠٨) - *إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنَا * (٣)

= يجوز للشاعر في الضرورة ، ص ١٧٥، والنكت، جـ ١: ١٩٩، وشرح الصفار ، ص ٣١١ر (٧٣ب)، والهمع ، جـ ٢: ١٣٠= (١: ١٢٨) ، والخزانة ، جـ١:١٨١، والدرر ، جـ ١: ١٠٢.

(١) كذا في الكتاب ، جـ ١: ٦٣ = (١: ٣١) ، وفي العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، للحسن بن رشيق القيرواني (ت٦٤٣) ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، (مصر مطبعة السعادة ، ط٣ ، ١٣٨٣هـ) ، جـ ١: ١٣ : الأعور الشني أو عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وينظر كتاب الأمثال، ص ١٩٣، وقال البغدادي في شرح أبيات المغني ، جـ ٣: ٢٧١، والبيتان رأيتهما في ديوان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ونسبهما ابن عبد ربه في العقد الفريد ، لأحمد بن محمد بن عبد ربه (ت٣٢٨) ، شرح : أحمد أمين ، وأحمد الزيد ، وإبراهيم الأبياري ، (القاهرة - مطبعة لجنة التأليف ، ١٣٦١هـ) ، جـ ٣: ٢٠٧ لابن أبي حازم. وينظر ديوان محمد بن حازم الباهلي ، ديوان محمد بن حازم الباهلي ، صنعة شاكر العاشور ، (العراق - مجلة المورد ، المجلد ٦ ، العدد٢، ١٣٩٧هـ) ، ص ٢٠٧ مجلة المورد. والأعور الشني اسمه بشر بن منقذ من بني عبد القيس كان مع علي ، كرم الله وجهه ، يوم الجمل. ينظر الشعر والشعراء ، لابن قتيبة عبد الله بن مسلم (ت٢٧٦) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، (مصر - دار المعارف ، ١٩٦٦م) ، جـ ٢: ٦٣٩، والمؤتلف والمختلف ، ص٤٥.

(٢) هذا أول بيتين سيأتيان برقم (١١٥) وهما :

هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُـورَ ... بِكَفِّ الْإِلَـهِ مَقَـادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّـهَـا ... وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

ويروى : (خفض عليك). كما يروى (قاصر) بالرفع والنصب والجر.

ومن مواطن ورودهما : أو ورود الأخير منهما : المقتضب ، جـ ٤: ١٩٦، ٢٠٠، والأصول ، جـ٢:٦٩، ٧٣، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٩، وشرح السيرافي ، جـ ١: ٣٤٤، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي ، جـ ١: ٣٢٨، والنكت ، جـ ١: ٢٠٠، والبسيط ، جـ ١: ٣٥٦، ومغني اللبيب ، ص٥٤٠، وشرح شواهد المغني ، جـ ١: ٤٢٨، والهمع ، جـ ٢: ١٣٠ (١: ١٢٨) ، والخزانة ، جـ١:١٣٢.

(٣) تقدم برقم (٨٧) و (٩٢) . ومما هو جدير بالملاحظة أن الرماني لم يورد هذا البيت في الإجابة وإنما أورد بيتًا نظيرًا له في الاستشهاد.

١٨ - وقول الجعدى :(١)

(١٠٩) - * فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا ... ...*(٢)

/ وكم وجهًا يجوز فيه ؟ ومن أين صار نظيرَ بيت الأعور الشنىّ؟ ٢٥أ

وما الشاهد فى قول ذى الرُّمة :

(١١٠) - * مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ ... ..*(٣)

١٩ - وما الشاهد فى ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(٤)؟ ولِمَ جاز فى الأول بالتوحيد وفى الآخر بالجمع ؟

٢٠ - [١٧-] وما حكم العطف على عاملين ؟ ولِمَ أجازه الأخفش (ت ٢١٥) ولمْ يجزه سيبويه ولا غيره ؟ وما شاهد الأخفش فى قراءة بعض الناس ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ﴾(٥) بنصب الآيات فى الأول والثانى(٦)؟ وما شاهده على قوله عزّ وجلّ ﴿ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ ﴾(٧)؟ وما وجه قوله :(عطف على خبر «إن» وعلى اللام)؟

---

(١) شعره ص ٥٠.

(٢) وسيأتى برقم (١١٩) وهو بتمامه :

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا
صِحَاحًا وَلاَ مُسْتَنْكَرٌ أَنْ تُعَقَّرَا

ويروى « ولا مستنكر» بالرفع والنصب والجر. والهاء فى (نردها) تَرجع إلى الخيل.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٦٤ = (١ : ٣٢) ، والمقتضب ، جـ ٤: ١٩٤، ٢٠٠، والأصول ، جـ٢: ٧٠، وشرح أبيات سيبويه ، لابن النحاس ، ص ١٠٨، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٤٨، والمسائل البصريات ، جـ ١: ٧٣٢، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٤١، والنكت ، جـ ١: ٢٠٣، والبحر المحيط ، جـ٨: ٤٨٠ ، والخزانة جـ ٣: ٢٢٥.

(٣) تقدم برقم (٨٤ و ٩٤) ، وسيأتى برقم (١١٨).

(٤) الآية (١١٢) فى سورة البقرة.

(٥) من الآية (٤) فى سورة الجاثية.

(٦) قراءة النصب فى الثانى وهو قوله (وَفِي خَلْقِكُمْ ...) الآية المذكورة قرأها حمزة والكسائى من السبعة ومن غيرهم يعقوب والأعمش والجحدرى. ينظر السبعة ، ص ٥٩٤، والبحر المحيط ، جـ٨ : ٤٢، والنشر فى القراءات العشر ، لمحمد بن محمد الدمشقى الشيهر بابن الجزرى (ت ٨٣٣) ، تصحيح : على محمد الضباع، (بيروت - دار الكتب العلمية)، جـ ٢: ٣٧١، والإتحاف ، ص ٣٨٩. أما قراءة النصب فى الأول ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ الآية (٣)، فلا خلاف فيها.

(٧) من الآية (٢٤) فى سورة سبأ ، وهى بتمامها : ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ ﴾.

٢١ - وكم وجهًا يجوز فى (ما كل سوداء تمرةً ولا بيضاء شحمةٌ)(١) على مذهب أهل الحجاز؟ وما الأجود؟ ولِمَ ذلك؟

٢٢- وما الشاهد فى قول أبى دؤاد :(٢)

(١١١) - *أَكُلَّ امْرِىءٍ ... ...*(٣)

٢٣ - وما حكم (ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا أخيه) و(ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك)؟ وما معنى قوله :(كما جاز فى جمع الخبر كذلك يجوز فى تفريقه)(٤)؟ وما الخلاف فيه ؟

٢٤ - وما حكم (ما مثل أبيك ولا أخيك يقولان ذاك)؟ ولِمَ أُجْمِعَ على جواز هذا ؟

٢- الجــواب :

١٣*-١ - تقول :(ما زيد ذاهبًا ولا عاقل عمرو) فترفع المعطوف ؛ لأن الثانى ليس من سبب الأول. والاعتبار فى هذا الباب الذى يبين ما يجوز حمله على (ما) مما لا يجوز بأن ينظر فإن صلَح أن يكون الثانى خبرًا عن اسم (ما) صلَح حمله عليه وإن لم يصلح أن يكون الثانى خبرًا عن اسم (ما) لم يصلح حمله عليه ؛ لأن الاشتراك إنما هو بين الخبرين فى أنهما خبر عن الأول، فإذا صلَح أن يكون خبرًا عنه صلَح أن يُحْمَل على خبره. والاشتراك بين الشيئين فى معنى هكذا يكون كالاشتراك فى معنى الفاعل ، أو معنى المفعول ، أو معنى المضاف ، فكذلك الاشتراك فى معنى الخبر عن الأول. وإنّما قلنا : فى معنى الخبر عن الأول لأنه فى هذا التقدير وإن كان فيما يؤول إليه المعنى إنما هو خبر عن سبب الأول إذا قلت :(ما زيد ذاهبًا ولا

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٦١ = (١: ٣٠)

(١) ينظر مجمع الأمثال ، جـ ٢: ٢٨١ وفيه (ما كل بيضاء شحمةٌ ولا كل سوداء تمرة) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

(٢) الأصمعيات ، ص ١٩١، وموسوعة الشعر العربى ، جـ ٣ : ٣٨، وينسب الشاهد أيضا لعدى بن زيد ، ينظر ملحق ديوانه ، ص ١٩٩، والكامل ، جـ ١: ٢٨٧، وأبو داود ، قيل : اسمه جويرية بن الحجاج ، وقيل : حنظلة بن الشرقى. شاعر جاهلى ، اشتهر بوصف الخيل. ينظر المؤتلف والمختلف ، ص١٦٦، ومجمع الأمثال ، جـ ١: ٤٨، والخزانة ، جـ ٤:، ١٩٠.

(٣) وسيأتى برقم (١١٩) وهو بتمامه :

أَكُلَّ امْرِىءٍ تَحْسَبِينَ امْرأً   وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيلِ نَارًا

ويروى (ونارًا توقد) وعليه لا شاهد فيه.

كريمًا أخوه)٠

١٤*١- – وتقول : (ما زيد منطلقًا ولا محسنٌ زيد) فالوجه فيه الرفع ؛ لأنه وقع المظهر موقع المضمر٠ وإنما كان أصل هذا الموضع للمضمر ؛ لأنه الذى يعلق الثانى بالأول٠ وصلح (فى المضمر)(١) لأنه لا يكون إلا متعلقًا بمذكور قبلُ فصلَح أن يعلِّق ما اتصل به بالأول، ولم يصلح هذا فى غيره من الأسماء٠ فالمسائل فى هذا على ثلاثة أوجه : جائز حسن ، وجائز ضعيف ، وما لا يجوز٠ وذلك كقولك :(ما زيد منطلقًا ولا محسنًا أبوه)، فهذا جائز حسن ٠ وتقول:(ما زيد منطلقًا ولا محسنًا أبو زيد) ، فهذا جائز ضعيف٠ فأما (ما زيد منطلقًا ولا محسنًا أبو عمرو) فلا يجوز كما بينا من أن الثانىَ ليس من سبب الأول ٠

١٥*٢- – وقال سوادة بن عدى :

(١١٢) – لَا أَرَىٰ الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَغَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرا(٢)

فهذا على إيقاع المظهر موقع المضمر٠ ومثله قول الجعدى :

(١١٣) – إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فِى ظُلَلاتِهَا سَوَاقِطُ مِنْ حَرٍّ فَقَدْ(٣) كَانَ أَظْهَرَا(٤)

ومثله قول الفرزدق :

(١١٤)/ – لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِىءٌ مَعْنٌ وَلَا مُتَيَسِّرُ(٥) ٢٥/ب

١٦*٣- – وتقول : (ما أبو زينبَ ذاهبًا ولا مُقِيمةٌ أمُّها) بالرفع ، لأنّ الثانى ليس من سبب

***١- الكتاب ، جـ١: ٦٢ = (١: ٣٠)٠**

***٢- نفسـه ، ص ٦٢-٦٣=(٣٠-٣١).**

***٣- نفسـه ، ص ٦٣ = (٣١)٠**

= ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٦٦ = (١: ٣٣) ، والأصول ، جـ ٢: ٧٠ ، ٧٤، وإعراب القرآن، جـ ٣: ١٢٥، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٠، والحجة ، لأبى على ، جـ ٢: ٣١١، والمسائل الحلبيات ، ص ٧٩ ، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٤٤ ، ٢: ٤٣٩، ٥٢٦، والتكملة ، ص ٥١ ، وشرح عيون كتاب سيبويه، ص ٥٨، ومشكل إعراب القرآن ، لمكى بن أبى طالب القيسى ، (ت ٤٣٧) ، تحقيق . ياسين محمد السواس، جـ ٢: ٢٩٤، والنكت ، جـ١:٢٠٤، وينظر معجم هارون ، ص ١٤٧، ومعجم حداد ، رقم ١١٨٧٠

(١) فى المخطوط (فالمضمر) ، ولعل الصواب ما أثبته

(٢) تقدم برقم (١٠٤)٠

(٣) فى جميع ما رجعت إليه (وقد)٠

(٤) تقدم برقم (١٠٥)

(٥) تقدم برقم (١٠٦)٠

الأول فإن قلت :(ما أبو زينبَ ذاهبًا ولا مقيمةً أمه) جاز ؛ لأن الثانى من سبب الأول ، وجاز الرفع على تقدير الأجنبىّ.

١٧*-١ – وقال الأعور الشنىّ :

(١١٥) – هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ ... بِكَفِّ الْإِلَـهِ مَقَــادِيرُهَا

فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّهَـا ... وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَـا[(١)]

فهذا البيت يجوز فيه ثلاثة أوجه :(ولا قاصرٌ) بالرفع على العطف بالجملة على الجملة، كقولك :(ليس زيد بذاهب ولا قائمٌ أبوه) ، ويجوز النصب بالعطف على موضع خبر (ليس)، ويجوز الجرّ بالْحَمْلِ على التأويل أنّ (المنهىّ) مقحم، فيكون على تقدير :(فليس بآتيَتِكَ[(٢)] الأمور ولا قاصرٍ عنك مأمورها) فتعطفه على ما عملت فيه الباء ، وترفع (مأمورها) بـ(قاصر) ارتفاع الفاعل بفعله، فيكون بمنزلة :(ليس بآتيك بعض القوم ولا قاصرٍ عنك بعضهم) والتقدير : (ليس بآتيك القوم ولا قاصرٍ عنك بعضهم). هذا مذهب سيبويه[(٣)].

وفى جواز الجرّ خلاف ، فسيبويه والأخفش (ت ٢١٥) يجيزانه إلا أنهما يختلفان فى العلل. وأبو العباس (ت ٢٨٦) وابنُ السراج (ت ٣١٦) لا يجيزان الجرّ رأسًا[(٤)] ؛لأن التأويل الذى ذكره سيبويه لا يسوغ عندهما، ولا يجوز العطف على عاملين كما قال الأخفش فيه ، لأنه حَمَلَه على العطف على عاملين وهو جائز عنده على هذا الوجه[(٥)]. ولا يجوز عند سيبويه العطف على عاملين ، ولكنّه حمله على تأويل إقحام (المنهى) ، واستشهد بأبيات منها:[(٦)]

(١١٦) – لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَهَدَّمَتْ ... سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَّعُ[(٧)]

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٦٣-٦٤ = (١: ٣١-٣٢).

(١) تقدما برقم (١٠٧).

(٢) فى المخطوط (بآتيك) وما أثبت من الكتاب ، جـ ١: ٦٥ = (١: ٣٢).

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٦٤ = (١: ٣١ – ٣٢).

(٤) ينظر المقتضب ، جـ ٤: ١٩٤ – ٢٠٠، والأصول ، جـ ٢: ٦٩ ، ٧٥.

(٥) ينظر الكتاب ، (تحقيق هارون) ، جـ ١: ٦٥ هامش رقم ٣، والمقتضب ، جـ ٤: ١٩٥، والأصول ، جـ ٢: ٦٩ ، ٧٣، والبسيط ، جـ ١: ٣٥٣.

(٦) البيت التالى لم يستشهد به سيبويه فى هذا الباب وإنما استشهد ببيت نظير له. ينظر التعليق المتقدم فى هامش السؤال.

(٧) تقدم برقم (٨٨) و (٩٣).

فسألت ابن السراج : لم امتنع من تأويل سيبويه ؟ فقال : لأنه يقلب المعنى ، والذى ذكر من الأبيات فإنما هو تأنيث مذكر على التأويل لا يقلب المعنى. وذلك أن المعنى على ذكر (المنهىّ) وبه يصح الكلام ، فلا يجوز أن يذكر على الإقحام. فقلت: أليس قد جاز (تهدمت سور المدينة) على تقدير :(تهدمت المدينة) والمعنى على(تهدم السور) فلِمَ لا يجوز مثل هذا فى (المنهىّ) و(الأمور)؟ فلَمْ يأت جواب عن هذا يفهم. والذى عندى أنه يجوز كما قال سيبويه ، وفيه ضعف لهذا التقدير الذى فيه بُعدٌ. فأما الرفع والنصب فحسنان لا خلاف فيهما.

وإنّما لم يجز العطف على عاملين لأنّ حرفَ العطف يقوم مقام العامل الأول ، فإذا لم يجز فى العامل الأول أن يكون رافعًا جارًا امتنع فيما قام مقامه. وقد ألزمه(١) ابنُ السراج العطفَ على ثلاثة عوامل أو أكثر(٢)، وهذا لا يقول به أحدٌ. وإنما استشهد الأخفش بأشياء كلُّها قد خُرِّجَ على التأويل من غير عطف على عاملين(٣). وَسَيُبَيَّنُ فى سائر المسائل إن شاء الله.

١٨*-١ – وَنظير بيت الأعور الشنِّىّ قولُ الجعدىّ:

(١١٧) – فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا ... صِحَاحًا وَلَا مُسْتَنْكَرٌ أَنْ تُعَقَّرَا(٤)

يجوز فيه ثلاثة أوجه : الرفع ، والنصب ، والجرّ ، على ما فسّرنا والعلّة واحدة. وسبيل ما التبس/ بالمضاف كسبيل بعضه. وتفسير ما التبس به أنّه لا ينفصل عنه فـ(ردّ الخيل) لا ١٢٦أ
ينفصل عن (الخيل) وإن كان غيرها. وقال ذو الرُّمة :

(١١٨) – مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ ... أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّواسِمِ(٥)

فـ(مرّ الرياح) كـ(رد الخيل) فى أنه لا ينفصل منها وأن(٦) الإقحام فيه جائز لهذه العلّة.

١٩*-٢ – وفى التنزيل ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَاهُمْ يَحْزَنُونَ ﴾(٧) فجاء الأول على التوحيد لأنه على لفظ (مَنْ) ، وجاء الآخِر على

***-١ الكتاب ، جـ ١: ٦٤ – ٦٥ = (١: ٣٢ – ٣٣).**

***-٢ نفسه ، ص ٦٥ = (٣٣).**

(١) يريد الأخفش.

(٢) ينظر الأصول ، جـ ٢ : ٧٥.

(٣) وينظر نفسه، جـ ٢: ٧٤، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٤٩، وشرح الصفار ، ص ٣٢٢ر.

(٤) تقدم برقم (١٠٩).

(٥) تقدم برقم (٨٩) ، و(٩٤) ، و(١١٠).

(٦) فى المخطوط (واين) ولعل الصواب ما أثبته.

(٧) الآية (١١٢) فى سورة البقرة.

الجمع؛ لأنه على معنى (مَنْ)، فلذلك ذَكَّرَ فى أول الكلام وأنث فى آخره على المعنىَ والأول على اللفظ فقال : (ليس بآتيك منهيها) على لفظ(١) المنهى ، ثم قال :(مأمورها) على معنى الأمور.

٢٠*-١ – وأما ما ذكره الأخفش(٢) (ت ٢١٥) فى ﴿لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾(٣)

فلا حجّة له فيه فى العطف على عاملين لأنه ليس هـهنا عامل سوى (إنَّ) ، ولكنه جعل العطف على خبر (إنّ) وعلى اللام بمنزلة العطف على عاملين ، وليس الأمر كذلك لأن المنكَر فى هذا أن يقوم الواو مقام عاملين مختلفين. وأما أنْ يدلّ الكلام على محذوف مؤكّد فليس مما ينكر. ولو قدر على غير اللام لصح الكلام و [كان] الثانى مطلقا غيرَ مؤكد.

واستشهد بقوله جلّ وعزّ : ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ . وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ﴾(٤). ولا شاهد له فى هذا ؛ لأنه قد أعيدت (فى). قال أبو العباس(٥) (ت٢٨٦): ولكن من كسر (آيات) الثالثة فى قوله : ﴿ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ .... لآيَاتٍ﴾(٦) فقد عطف على عاملين ، ومن رفع(٧) لم يعطف ، والقراءة الجيدة بالرفع عنده. وقال : ليس فى واحدة من القراء تين عطف على عاملين ؛ لأنه أعيد لفظ (الآيات) للتأكيد والتأكيد لا يحتاج إلى حرف العطف ، كقولك : (إنّ فى السموات لآيات وخلقِ السموات وسائر الحيوان) ثم تقول :(آيات) للتأكيد فتكرر الآيات الأولى ولا يُحتاج إلى حرف العطف. وقال : لو كان مَنْ كسر

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٦٥ هـ ٣.

(١) فى المخطوط (اللفظ) ولعل الصواب ما أثبته.

(٢) ينظر ما تقدم فى الهامش الخامس بحسب ترتيب هوامش فقرة ١٧ السابقة.

(٣) من الآية رقم (٢٤) فى سورة سبأ. وهى بتمامها ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾.

(٤) الآيتان (٣ و ٤) فى سورة الجاثية ، وقد سبق تخريج قراءة نصب (آيات) الثانية فى هامش السؤال.

(٥) ينظر المقتضب ، جـ ٤: ١٩٥، والكامل ، جـ ١: ٢٨٧، ٣: ٩٩، والأصول ، جـ ٢: ٧٣.

(٦) من الآية (٥) فى سورة الجاثية، وبعد (النهار) أسماء معطوفة تركت والآية بتمامها : ﴿ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾. وقراءة (لآيات) بلام التوكيد والنصب هى قراءة عبد الله بن مسعود وأبىّ. ينظر معانى القرآن ، للفراء ، جـ ٣: ٤٥، وإعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ٣: ١٢٤، والبحر المحيط ، جـ ٣: ٤٢.

(٧) الرفع مع اللام لم أجد أحدًا قرأ به ، أما الرفع بدون اللام فهو قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمرو ، وابن عامر وعاصم. ينظر السبعة ، ص ٥٩٤.

(آيات) عطف على عاملين لكان مَنْ رفع آيات قد عطف أيضًا على عاملين : موضع (إنَّ) ، وما عملت فيه (فى)، ولكنه لا يلزم فى واحدة من القراء تين عطف على عاملين٠

٢١*-١ - وتقول :(ما كلُّ سوداء تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ) فهذا الوجه ُالجيدُ٠ ويجوز :(ما كلُّ سوداء تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً) على حذف (كل)٠ ويجوز :(ولا بيضاءُ شحمةٌ) على عطف جملة على جملة فهذه ثلاثة أوجه تجوز على مذهب أهل الحجاز(١)٠

٢٢*-٢ - وقال أبو دؤاد :

(١١٩) - أكلَّ امْرِىءٍ تَحْسَبِينَ امْرأً ... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيلِ نَاراً(٢)

وهذا على حذف (كلّ) عند سيبويه، وعلى عطف عاملين عند الأخفش (ت ٢١٥): ما عمل فيه (تحسبين) وما عملت فيه (كل)٠

٢٣*-٢ - وتقول :(ما مثل عبد اللّه يقول ذاك ولا أخيه) فهذا جائز لا خلاف فيه إذا لم تذكر للثانى خبراً (فلا يكون)(٣) على تقدير العطف على عاملين٠ فأما (ما مثل عبد اللهً يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك)فلا يجوز هذا عند أبى العباس(٤)(ت ٢٨٦)؛ لأنه عطف على عاملين : ما عملت فيه (ما) و ما عملت فيه (مثل)٠ وقال سيبويه :(كما جاز فى جمع الخبر كذلك يجوز فى تفريقه، وتفريقه أن تقول : (ما مثل عبد اللّه يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك) فجعله على حذف (مثل) كما حذف الشاعر (كل) من قوله : (ونارٍ) أى (وكل نارٍ ناراً)(٥)٠ فأمَّا (ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه) فيجوز عند أبى العباس ؛ لأنه لا يُقدر فيه محذوفًا إذا جمع الخبر٠ وإنما تقول : إنّ الكلام قد دلّ بالعطف على معنى الخبر/من غير حذف ولا ذكر له٠ ٢٦ب

٢٤*-٢ - وتقول :(ما مثل أبيك ولا أخيك يقولان ذلك)، فهذا جائز بإجماع ؛ لأن (يقولان) خبر (ما) لا معطوفٌ على خبر ، وإنما المعطوف هو (أخوك) فقط ، عطف على (أبيك) الذى عمل فيه (مثل) فليس هذا على صيغة ما عطف على عاملين ، فهو جائز بإجماع٠

***-١ الكتاب ، جـ ١، ٦٥ - ٦٦ = (١: ٣٣)٠**

***-٢ نفسه، ص ٦٦ = (٣٣)٠**

(١) أما بنو تميم فلا يعملون (ما) كما هو معلوم٠

(٢) تقدم برقم (١١١)٠

(٣) فى المخطوط (فيكون) ولعل الصواب ما أثبته٠

(٤) ينظر الأصول ، جـ ٢: ٧٤٠

(٥) ينظر الفقرة السابقة.

٢٠- بـاب(١) العطف على الموضع(٢)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى العطف على الموضع مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى العطف على الموضع ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - وما قسمة المسائل فى باب العطف على الموضع ؟ وما الذى يجوز فيه العطف على اللفظ فيه؟ وما الذى يجوز فيه العطف على الموضع فقط ؟ وما الذى يجوز فيه العطف على اللفظ والموضع جميعًا ؟

٣ - وما حكم (ليس زيد بجبان ولا بخيلاً) ؟ ولِمَ كان الوجه فيه الجرّ ؟ وما الشاهد فى قولهم :(هذا جحر ضبٍّ خربٍ)؟ ولِمَ جاز ؟ وما الشاهد فى قول عقيبة الأسدىّ :(٣)

(١٢٠) - *مُعَاوِىَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ*(٤)

---

(١) ذُكِر فى هامش المخطوط أن هذا الباب أول الجزء الثالث ، ولم تُذْكر أىُّ إشارة لبقية الأجزاء إلى نهاية هذا المجلد.

(٢) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٦٦ = (١:٣٣) « هذا باب ما يجرى على الموضع لا على الاسم الذى قبله» وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٥١، وشرح الصفار ، ص ١٢٩ (٣٣٠ر). وبهذا الباب ينتهى النص المحقق من شرح الصفار.

(٣) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ٦٧ = (١: ٣٤) ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى، جـ ١: ٣٠٠، وغيرهما ، وينسب الشاهد أيضًا لعبد الله بن الزَّبِير الأسدى. ينظر شعر عبد الله بن الزَّبير الأسدى (ت نحو ٧٥) ، جمع وتحقيق يحيى الجبورى ، (بغداد - وزارة الإعلام ، ١٩٧٤م)، ص ١٤٥ ، ١٤٨، والخزانة جـ ١: ٣٤٤.

وعقيبة بن هبيرة الأسدى شاعر جاهلى وأدرك الإسلام. قال البغدادى فى الخزانة ، جـ ١: ٣٤٣ :« ولم أر لعقيبة هذا ذكر فى كتب الصحابة ... والظاهر أنه من المخضرمين» وذُكر أنه وفد على معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه ورفع إليه رقعة بها قصيدة أولها البيت الوارد هنا.

(٤) وسيأتى برقم (١٢٨) وعجزه :

* فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا*

ويروى (ولا الحديد) بالجر. وأسجح : أرْ فق. وقال الصفَّار فى شرحه ، ص ٣٣٣ر :« زعم النحويون أن سيبويه غلط فى هذا البيت لأنه من قصيدة مخفوضة ... ومن الناس من زعم أنه ليس من هذه =

٥ - وما معنى الباء فى قولهم :(بحسبك هذا)؟ وما الفرق بينه وبين (حسبك هذا)؟ ولِمَ صارت الباء تؤكد ؟

٦ - وما الشاهد فى قول لبيد :(١)

(١٢١) - *فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا*(٢)

فلِمَ اختار العطف على الموضع من غير ضرورة ؟

٧ - وما حكم (ما زيد على قومنا ولا عندنا)؟ ولِمَ لا يجوز عطفه إلاّ على الموضع ؟ ولِمَ لا تدخل (على) فى المعطوف عليه هنا؟ ولِمَ لا يكون (عندنا) إلا ظرفًا ؟

= القصيدة وأنه من قصيدة منصوبة ... وحدثنى الشيخ الفقيه أبو الحسن بن عصفور وهو الثقة أنه رأى فى المستملى للأسدى أن عقيبة كان هجا معاوية بالقصيدة المخفوضة ... فلما حضر بين يديه قال له : ألست القائل كذا، قال : والله ما قلت أيها الأمير هكذا ، وإنما قلت :

أَدِيرُوهَا بَنِى حَرْبٍ عَلَيْكُمْ وَلاَ تَرْمُوا بِهَا الْغَرَضَ الْبَعِيدا
مُعَاوِىَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلَا الْحَدِيـدَا

قال فاستحسن عذره وعفا عنه. فعلى هذا لم يغلط سيبويه رحمه الله وتكون له فيه الحجة».

وينظر عن القصائد المشار إليها مع ردود أخرى : شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٠١، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٠، وتحصيل عين الذهب ، جـ ١: ٣٤، بهامش الكتاب (ط. بولاق) ، وشرح أبيات المغنى ، جـ٧: ٥٣.

ومن المواطن الأخرى لورود البيت : الكتاب ، جـ ٢: ٢٩٢، ٣٤٤، ٣: ٩١ (١: ٣٥٢، ٣٧٥، ٤٤٨) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ٢: ٣٤٨، والمقتضب ، جـ ٢: ٣٣٧، ٤: ١١٢، ٣٧١، وإعراب القرآن ، جـ٣: ٤٤٠، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٨٦ ، ٢٧٤، والقطع والائتناف ، ص ١٥١، والحجة ، لابن خالويه ، ص ١٣٢، والنكت ، جـ ١: ٢٠٥، وشرح المفصل ، جـ ٢: ١٠٩، وينظر معجم هارون ، ص٩٧، ومعجم حداد ، رقم ٦٣٨.

(١) شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامرى ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، (الكويت - وزارة الإرشاد والأنباء ، ١٩٦٢م) ، ص ٢٥٥. وهو لبيد بن ربيعة العامرى ، توفى سنة ٤١هـ.

(٢) وسيأتى برقم (١٢٩) ، وعجزه :

وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَاذِلُ

ويروى (باقيا) مكان (والدا). ومعنى تَزَعك : تكفُّك ، والعواذل : قيل : النساء ، وقيل : حوادث الدهر وزواجره.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٦٨ = (١: ٣٤)، والمقتضب ، جـ ٤: ١٥٢ ، وإعراب القرآن ، جـ٣: ٤٤٠، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٥٢، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٢، وسر صناعة الإعراب ، جـ ١: ١٣١، والنكت ، جـ ١: ٢٠٦، وشرح الصفار، ص ٣٣٢ر، وشرح أبيات المغنى، جـ ٧: ٤١، والخزانة ، جـ ١: ٣٣٩، ٣: ٦٦٩. وينظر معجم هارون ، ص ٢٨٤، ومعجم حداد ، رقم ١٩٥٢.

٨ - وما حكم (أخذتْنا[1] بالْجَود وفوقه) ؟ ولِمَ لا يكون إلا عطفًا على الموضع ؟ وما معنى قوله : (لأنّه ليس من كلامهم وبفوقه) ؟

٩ - وما الشاهد فى قول كعب بن جعيل :[2]

(١٢٢) - *ألاَ حَيِّ نَدْمَانِى ... ...*[3]

وقول العَجّاج :[4]

(١٢٣) - * كَشْحًا طَوَى ... ...*[5]

١٠ - وما حكم (ما زيد كعمرو ولا شبيهًا به)؟ وما الفرق بين النصب والجرّ؟

١١ - وما حكم (ما أنت بزيد ولا قريبًا منه) ؟ ولِمَ جاز فيه الوجهان ؟

---

(١) فى المخطوط (أحدثنا) والصواب من الكتاب ، جـ ١: ٦٨ = (١: ٣٤)، وقال السيرافى فى شرحه ، جـ١:٣٥٢ :« معنى هذا الكلام أخذتنا السماء بالجود من المطر ويمطر فوق الجود»٠

(٢) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ٦٨ = (١: ٣٥) ، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٥٣، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٥٤٠ وكعب بن جعيل التغلبى شاعر إسلامى ٠ قال المرزبانى « وهو شاعر معاوية بن أبى سفيان وأهل الشام» ٠ معجم الشعراء ، ص ٣٤٤٠ وينظر الشعر والشعراء ، جـ ٢: ٦٤٩٠

(٣) وسيأتى برقم (١٣١) وهو بتمامه:

أَلاَ حَيِّ نَدْمَانِى عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلاقَيْنَا مِنَ الْيَومِ أَوْ غَدَا

ومن مواطن وروده : المقتضب ، جـ ٤: ١١٢، ١٥٤، وشرح أبيات سيبويه ، لابن النحاس ، ص ٨٦، والحجة ، للفارسى ، جـ ١: ٢٠ ، والمحتسب ، جـ ٢: ٣٦٢، والنكت ، جـ ٢: ٢٠٧، والإفصاح، ، ص١٦٠، والإنصاف ، جـ ١: ٣٣٥، ٣٧٦٠

(٤) ديوانه ، ص ٣٩٢٠

(٥) وسيأتى برقم (١٣٠) وهو بتمامه :

كَشْحًا طَوَىْ مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارًا من يأسة اليائس أو حِذارا

والكشح:ما بين الخاصرة إلى الضِّلَع الخلفى ، وقيل:جانب البطن من ظاهر وباطن٠ ويقال : طوى كشحه عنه إذا أعرض عنه٠

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٦٩ = (١: ٣٥)، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٨٧، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٥٣، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٧٥، والمحتسب ، جـ٢:٣٦٣، والنكت ، جـ ١: ٢٠٧، والإنصاف ، جـ ١: ٣٣٣٠

٢١- بـاب إضمـار المجهـول[١]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى إضمار المجهول مما لا يجوز .

مسـائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى إضمار المجهول ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - وما حكم قول العرب :(ليس خلق اللهُ مثله)؟

٣ - وما الشاهد فى قول حميدٍ الأرقطِ :[٢]

(١٢٤) - *فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَىٰ ... ...*[٣]

ولِمَ لا يجوز إلاّ على إضمار المجهول ؟

٤ - وما حكم (كانت زيداً الحمَّ تأخذ)؟ ولِمَ لا يجوز الفرق بالمعفولِ بين (كانت) واسمها ؟ وما

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٦٦ = (١: ٣٥) « هذا باب الإضمار فى (ليس) و(كان) كالإضمار فى (إنّ) إذا قلت : إنه من يأتنا نأته وإنه أمة الله ذاهبة»· وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٥٤، وشرح الصفار، ص ١٣٣·

والمجهول مصطلح كوفى يقابله عند البصريين ضمير الشأن وضمير القصة· ينظر النحو الكوفى (بحث للمحقق)، ص ٧٦·

(٢) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ٧٠ ، ١٤٧ (١: ٣٥ ، ٧٣) وفى غيره· وقد سَها الدكتور حداد فى معجمه فى الرقم ٢٨٦٧، فنسبه إلى حميد بن ثور · وحميد الأرقط : هو حميد بن مالك التميمى ، شاعر إسلامى عاصر الحجاج المتوفى سنة ٩٥هـ· ينظر الخزانة ، جـ ٢: ٤٥٤·

(٣) وسيأتى برقم ١٣٣ ، و ٢٤٩، و ٢٥٨ ، وهو بتمامه :

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَىٰ عَالِى مُعَرَّسِهِمْ ... وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَىٰ تُلْقِى الْمَسَاكِينُ

والمعرس : مكان نزول المسافرين·

ومن مواطن وروده : المقتضب ، جـ ٤: ١٠٠، والأصول ، جـ ١: ٧٦، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١١، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٥٧، والمسائل الحلبيات ، ص ٢٥٧، ٢٦٣، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٧٥، والنكت ، جـ ١: ٢٠٨، وإصلاح الخلل الواقع فى الجمل للزجاجى ، لعبد الله بن السيد البطليَوسى (ت ٥٢١) ، تحقيق الدكتور حمزة عبد الله النشرتى، (مصر - دار النصر، الرياض - دار المريخ ، ط ١ ، ١٣٩٩هـ)، ص١٥٢، والأمـالى الشجرية ، جـ٢: ٢٠٤، والبسـيط ، جـ ٢:٧٠٧· وينظر معجم هارون ، ص ٣٩٣، ومعجم حداد ، رقم ٢٨٦٧·

الشاهد فى قول العجير :(١)

(١٢٥) - *إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ ... ...*(٢)

٦ - وقولِ بعضهم :(كان أنت خير منه) ؟

٧ - وهل يجوز﴿ كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾(٣) على هذا ؟ وما الخلاف فيه ؟

٨ - وما الشاهد فى قول هشام أخى ذى الرُّمة :(٤)

(١٢٦) - *هِىَ الشِّفَاءُ لِدَائِى ... ...*(٥)

---

(١) شعره ، ص ٢٢٥، مجلة المورد ، مجلد ٨ عدد (١)، ١٣٩٩هـ.

(٢) وسيأتى برقم (١٣٤) وهو بتمامه :

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ : شَامِتٌ ... وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِى كُنْتُ أَصْنَعُ

ويروى (نصفان) و(نصفين) مكان (صنفان) وعلى الأخيرة لا شاهد فيه. كما يروى عجزه (ومثنٍ بنيرى جلّ ما كنت أصنع) والنيران : العلمان فى الثوب ، وجل الشىء : معظمه.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٧١ = (١: ٣٦) ، والنوادر فى اللغة ، ص ٤٤٢، والجمل ، ص٥٠، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٥٩، ١١١، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٥٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٤٤، وفرحة الأديب ، ص ١١٨، والأزهية فى علم الحروف ، لعلى بن محمد النحوى الهروى (ت ٤١٥) ، تحقيق عبد المعين الملوحى ، (دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٢هـ)، ص ١٩٠، والنكت، جـ ١: ٢٠٨، وينظر معجم هارون ، ص ٢١٧، ومعجم حداد ، رقم ١٥٠٢.

(٣) من الآية (١١٧) فى سورة التوبة. وهذه قراءة الكسائى ، وابن عامر ، وأبى عمرو ، وابن كثير ، ونافع ، وحفص فى رواية أبى بكر عنه. ينظر السبعة ، ص ٣١٩.

(٤) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ٧١ ، ١٤٧ (١: ٣٦ ، ٧٣) ، وغيره وقد سَها الأستاذ عبد السلام هارون حين قال : « وذكر السيوطى أنه برمته من قصيدة كعب بن زهير (بانت سعاد)» لأنى لما رجعْتُ إلى قصيدة كعب وجدت أن السيوطىّ لا يريد هذا البيت وإنما يريد بيتًا آخر أورده التدمرى فى شرح شواهد الجمل بعد البيت المذكور ، وهو :

تَجْلُو عَوَارِضَ ذِى ظَلْمٍ إِذَا ابْتَسَمَتْ ... كَأَنَّهُ مُنْهَلٌ بِالرَّاحِ مَعْلُولُ

ينظر شرح قصيدة كعب بن زهير فى مدح الرسول ﷺ ، لعبد الله بن يوسف ابن هشام ، تحقيق الدكتور محمود حسن أبو ناجى ، (دمشق - مؤسسة علوم القرآن ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ)، ص ٧٤، وشرح شواهد المغنى ، جـ ٢: ٧٠٤ - ٧٠٥.

(٥) وسيأتى برقم (١٣٥)، و(٢٥٠) ، و(٢٥٧). وهو بتمامه :

هِىَ الشِّفَاءُ لِدَائِى لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا ... وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ

ويروى (إن ظفرت)

ومن مواطن وروده: المقتضب ، جـ ٤: ١٠١، وشرح القصائد السبع، ص٤٧٤، ومجالس العلماء،=

٩ - وهل يجوز (ما زيداً عبدُ اللّه ضارباً) ؟ ولِمَ لا يجوز كما جاز (ما اليومَ عبدُ الله ضارباً)؟ ولِمَ جاز إذا رفعت الخبر فى (ما زيداً عبد الله ضارب)؟

١٠- وما الشاهد فى قول مزاحمٍ العُقيليّ :(١)

(١٢٧) - *وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ ... ...*(٢)

ولِمَ كان النصب على التميمية والرفع على الحجازية ؟ ولِمَ لا يجوز النصب على الحجازية؟ وما الفرق بين إضمار الهاء فى الخبر وبين تقديم معمول الخبر ؟.

الجــواب [عن باب العطف على الموضـع]

١*-١ - الذى يجـوز فى العطف على الموضع الحملُ عليه إذا كـان العـامل قـد عمل فى الموضع من غير مـانع. وإنّمـا/قلنا : من غيـر مـانع لأنّه قد تعرض علّة تَمْنَعُ كقـولك :(يا زيدُ وعمروٌ) فهذا لا يجوز إلاّ على اللفظ دون الموضع ؛ لئلا يصير بمنزلةِ النكرةِ والمضافِ وهو فى منزلة الأول . فَحَمَوهُ من هذا لهذهِ العلّة ولَمْ يجز فيه إلا العطف على اللفظ. والأصل فى هذا ٢٧أ

*١- الكتاب ، جـ ١: ٦٦ - ٦٧ = (١: ٣٣).

= ص٢٤١، والجمل ، ص ٥٠ (٦٤) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٥٩، ١١٢، وشرح السيرافى، جـ١:٣٥٨، والمسائل الحلبيات ، ص ٢٢٠، ٢٣٦، ٢٥٥، ٢٦٢، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤٢١، والنكت ، جـ ١: ٢٠٩، وينظر معجم هارون ، ص ٢٩٤ ، ومعجم حداد ، رقم ١٩٧٤.

(١) شعره ، تحقيق الدكتور نورى حمودى القيسى وحاتم الضامن ، (مجلة معهد المخطوطات العربية ، مجلد ٢٢ ، ١٣٩٦هـ) ، ص ١٠٥، وتوفى نحو سنة ١٢٠ هـ. مجلّة معهد المخطوطات ، مجلد ٢٢، ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م.

(٢) وسيأتى برقم (١٣٦) ، و(٢٤٨) ، و(٢٥٥) وهو بتمامه :

وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ

ويروى (وقالا : تعرفها) ، و(يغشى منى) ، كما يروى (كلّ) بالرفع والنصب ومعنى تعرفها : اعرفها. وقيل : انشدها.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٧٢ ، ١٤٦ = (١: ٣٦ ، ٧٣) ، ومعانى القرآن للفراء ، جـ١:١٣٩، ٢٤٢، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٤٦٦، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٣ ، ١١٢، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٥٨، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٤٣ ، والخصائص ، جـ ٢: ٣٥٤، ٤٥٣، ٤٧٦، وفرحة الأديب ، ص ٢٩ ، ١٦٢، والنكت ، جـ ١: ٢٠٩، وينظر معجم هارون ، ص ٢٣٧، ومعجم حداد، رقم ١٧١٥.

البـاب إذا عمل العـامل فى اللفظ أن يجوز العطف على اللفظ، وإذا عـمل فى الموضـع أن يجوز العطفُ [على الوضـع] إلا أن يمنع مانع من علَّة صحيحة.

٢*١- – والمسـائل فى باب العطف على الموضـع على ثلاثة أوجـه: منهـا مـا [لا] يجـوز إلا على اللفظ، نحو (يازيدُ وعمرو)· ومنها ما لا يجوز إلا على الموضـع ، نحو (ما زيد على قومنا ولا عندنا) ؛ لأن (عند) ظرف غير متمكن· ومنها ما يجوز على اللفظ وعلى الموضـع نحـو (ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلاً) وإن شئت قلت (ولا بخيلٍ)· فالذى يجوز فيه العطف على اللفظ فقط هو ما يعمل العامل فى لفظه فقط ، أو فى موضعه بمانع من الحمل عليه· والذى يجوز فيه العطف على الموضع فـقط هـو الذى يعمل العـامل فى مـوضـعـه مع مـانـع فى المعطوف من حـمله على اللفظ(١)· والذى يجـوز العطف فيـه على اللفظ والموضع جـمـيـعًا هو الذى يعمل فيـه عـاملان أحدهما فى اللفظ والآخر فى الموضـع من غير مانع ، كقولك :(ما زيد بذاهب ولا خارجًا)، وإن شئت (ولا خارجٍ)·

٣*١- – والوجـه فى (ليس زيد بجبانٍ ولا بخيـلاً) الجرُّ ؛ لأنه أقـرب إلى الجار منه إلى الناصب· قال (٢): « وقد حملهم قرب الجوار أن قالوا :(هذا جحر ضبٍّ خربٍ) فكيف بما يصح معناه»· وإنما جاز هذا للإيذان بأنه ينبغى أن يراعى قرب الجوار إذ فيه قرب المتناول·

٤*٢- – وقال عقيبة الأسدى:

(١٢٨) – مُعَاوِىَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ... فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا(٣)

فهذا معطوف على الموضـع·

٥*٣- – وقولهم :(بحسبك هذا) البـاء فيه للتـأكيد والمعنى فيه وفى قولهم :(حسبك هذا) واحدٌ إلاّ بمقدار التأكيد· وإنما كانت الباء مؤكدة فى هذا كما كانت فى ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾(٤) لأن اتّصال الفعل بالفاعل هو له من غير حرف فإذا وجب اتصال المعنى من جهةالحرف أيضًا فقد

---

*١- **الكتاب ، جـ ١ : ٦٦ – ٦٧ = (١ : ٣٢)·**

*٢- **نفســه ، ص ٦٧ = (٣٤)·**

*٣- **نفســه ، ص ٦٧ – ٦٨ = (٣٤) ·**

(١) فى المخطوط (على الموضع) وما أثبته يقتضيه السياق ·

(٢) أى سيبويه·

(٣) تقدم برقم (١٢٠)·

(٤) من الآية (٦) فى سورة النساء ، وفى غيرها من الآيات· ينظر ما تقدم فى هامش باب ١١:٩.

صار أوكدَ فى انعقاد المعنى الثانى بالأول وكذلك الابتداء والخبر على هذا التفسير.

٦*-١ - وقال لبيد:

(١٢٩) فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ الْعواذِلُ[1]

فعطف على الموضع. وإنما اختار ذلك من غير ضرورة لما فيه من اقتضاء الاعتبار[2] بكلّ واحدة من الأمرين.ولو أشرك بينهما لاقتضى الاعتبار بهما مجموعين لا متفرقين ، والتفريق أبلغ ، فلهذا اختار العطف على الموضع لأنه حمل على التأويل.

٧*-١ - وتقول : (ما زيد على قومنا ولا عندنا) فلا يجوز فيه الجرّ لأنّه لا يجوز (على عندنا) ؛ من أجل أن (عند) ظرف غير متمكن إذ استبهم استبهام الحروف ، من أجل أنه ليست له جهة كجهة (خلف) و(قدّام)، وهو مع ذلك لا يقوم بنفسه دون إضافة إلى غيره.

٨*-١ - وتقول :(أخذتْنا[3] بالجَوْدِ وفوقه) فلا يجوز عطفه إلاّ على الموضع. قال[4]: «لأنه ليس من كلامهم (وبفوقه)» وذلك أن الإشراك فى الباء يصيره بمنزلة شىء واحد ، فإذا فُصل كان أبلغ، كأنّ الجود نهاية ما نطلب ثم قال : وفوق ذلك على المبالغة. فلهذا لم يحمله على البـاء.

٩*-٢ - وقال العجّاج :

(١٣٠) - كَشْحًا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارَا مِنْ يَأْسَةِ الْيَائِسِ أَوْ حِذَارَا[5]

/فهذا معطوف على الموضع وهو مما يجوز على اللفظ. وقال كعب بن جعيل : ٢٧ ب

(١٣١) - أَلَا حَيِّ نَدْمَانِى عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدَا[6]

فهذا معطوف على الموضع وهو مما يجوز على اللفظ إلاّ أنه أجرى على الموضع لتقويم الشعر.

١٠*-٣ - وتقول :(ما زيد كعمرو ولا شبيهًا به) فهذا يجوز فيه النصب والجرّ على

***-١ الكتاب ، جـ ١ : ٦٨ = (١: ٣٤).**

***-٢ نفســه ، ص ٦٨ - ٦٩ = (٣٤ - ٣٥).**

***-٣ نفســه ، ص ٦٩ = (٣٥)**

(١) تقدم برقم (١٢١).

(٢) يقصد اعتبار المخاطب بالبيت المذكور.

(٣) ينظر ما تقدم فى هامش السؤال.

(٤) أى سيبويه.

(٥) تقدم برقم (١٢٣) والشاهد فيه عطف (حذارًا) على موضع (من يأسة اليائس).

(٦) تقدم برقم (١٢٢).

وجهين مختلفين ، فإذا نصب لم[1] يثبت شبيها ، وإذا جرّ فقد أثبت لعمرو شبيهًا ، كأنه قال : (ما زيد كشبيه عمرو)٠

١١*-١ - وتقول :(ما أنت بزيد ولا قريبًا منه) على الموضع ، وإن شئت :(ولا قريبٍ منه) على اللفظ ، لأن قريبا وإن كان صفة فقد كثر أن يقوم مقام الموصوف ويجرى مجرى الاسم فلهذا جاز فيه الوجهان٠

الجـواب عن باب إضمار المجهول :

١*-٢ - الذى يجوز فى إضمار المجهول أن يقع على شريطة التفسير من غير أن يعود على مذكور٠ وإنما جاز لما فيه من تفخيم الشأن إذ كان يقتضى التأهب لما يأتى من تفسير المعنى ويبعث النفس على طلب الفهم٠ وهو يقع فى خمسة مواضع[2] : (كان)، و(ليس)، و(إنّ)، و(نِعْم)، و(بئْس) ، إلاّ أنّه فى (نعم) و(بئْس) يفسره المفرد٠ وفى الثلاثة الأول يفسره الجملة٠

٢*-٣ - وقول [العرب][3] :(ليس خلق اللّه مثله) لا يصلح إلاّ على الإضمار فى (ليس) لئلا يدخل فعل على فعل٠

٣*-٤ - وقال حميد الأرقط :

(١٣٣) - فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِى مُعَرَّسِهِمْ   وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى يُلْقِى الْمَسَاكِينُ[4]

فهذا على الإضمار فى (ليس) لئلا يدخل فعل على فعل ، إذ العامل قبل المعمول فيه، وكأنه قيل: (ليس يلقى كلَّ النوى المساكين) فهو بمنزلة (ليس خلق اللّه مثله) فى أنه لابد من ضمير فى

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٦٩ = (١: ٣٥)٠**

*-٢ **نفسـه ، ص ٦٩ - ٧٠ = (٣٥)٠**

*-٣ **نفسـه ، ص ٧٠ = (٣٥)٠**

*-٤ **نفسـه ، ص ٧٠ = (٣٥ - ٣٦)٠**

(١) فى المخطوط (فلم) ولعل الأنسب ما أثبته

(٢) لا أعلم أحدًا غير الرمانى قصر وقوع ضمير الشأن مع الأدوات الخمس المذكورة٠ بل إن الرمانى نفسه قد أجاز مجيئه مع (كأنَّ) و (لكنَّ)٠ ينظر الشرح ، جـ ٢: ٢٠٢ب ، ٣: ٣٥ نسخة داماد٠

(٣) تكملة من السؤال٠

(٤) تقدم برقم (١٢٤) وسيأتى برقم (٢٤٩ ، ٢٥٨)٠

(ليس) ، وتقديره :(ليس الحديث) أو (ليس الخبر خلق الله مثله)٠

٤ *-١ - ولا يجوز الفرق بين العامل والمعمول بما ليس منه ، و معنى (ليس منه) أنه لم يعمل فيه الأول ولا الثانى ، فلا يجوز على هذا (كانت زيدًا الحمّى تأخذ)(١)، ويجوز (كان زيدًا ضــاربًا عمرو)(٢)؛ لأنّ (ضــاربًا) قد عمل فى(زيد) ، وتقديره :(كان عمرو ضاربًا زيدًا) ثم قدمت الخـبر٠

٥*-٢ - وقال العجير :

(١٣٤) - إذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ : شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ(٣) بِالَّذِى كُنْتُ أَصْنَعُ(٤)

فرفع الاسم والخبر على الإضمار فى (كان)٠

٦*-٢ - وقال بعض العرب :(كان أنت خير منه) ففيه دليل من وجهين : ذكر المنفصل ، ورفع الخبر٠

٧*-٢ - وأما : ﴿ كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾(٥) ففـيه خلاف(٦)٠ وقد وقـع فى الكتـاب على أنّ فى (كاد) ضمـير مجهـول يفسـره ما بعده(٧)٠ وخـالف فى هذا بعض النحـويين بأن (كاد) لا تدخل على الجمل فليست من هذا الباب ، وإنّما يقدر معها (أن) فكأنـه قيل :(كاد زيـــغُ قلوب فـريـق منـــهم)(٨)٠وهذا هـو وجـه الكلام ، وقـد قـيل : إنه ألحق بالكتـاب وليـــس

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٧٠ = (١: ٣٦)٠

*-٢ نفســه ، ص ٧١ = (٣٦)٠

(١) هذا على رأى البصـريين أما على رأى الكوفـيين فـيجـوز ذلك٠ ينظر شـرح الرضى ، جـ ٢: ٢٩٩، والمقاصد النحوية ، جـ٢ : ٢٦ - ٢٧٠

(٢) اختلف فى النقل عن البصريين فى هذه المسألة فـنُقِلَ عنهم الجواز٠ ينظر شرح الرضى ، جـ ٢: ٢٩٩، كمال نُقِلَ عنهم المنع٠ ينظر المقاصد النحوية ، جـ ٢: ٢٦ - ٢٧، والأشباه والنظائر ، جـ ٢: ٥٧٠

(٣) فى المخطوط (مثنى) والصواب ما أثبته٠

(٤) تقدم برقم (١٢٥)٠

(٥) من الآية (١١٧) فى سورة التوبة ، وتقدم تخريج القراء ة فى هامش السؤال٠

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ، جـ ١: ٤٨٩، والهمع ، جـ ١: ١٣٥ (١: ٦٧)٠

(٧) ينظر الكتاب ، فى الموضـع المحدد لهذه الفقرة٠

(٨) جاء فى ارتشاف الضرب ، جـ ٢: ١١٩، فى باب أفعال المقاربة : « وذهب الكوفيون إلى أن الفعل بدل من الاسم بدل مصدر ، وكأنهم بنوا هذا على أن هذه الأفعال ليست ناقصة»٠ وينظر شرح الرضى ، جـ ٢: ٣٠٣٠

منـه(١).

٨*-١ - وقال هشام أخو ذى الرُّمة :

(١٣٥) - هِىَ الشِّفَاءُ لِدَائى لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا   وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ(٢)

فرفع الاسم والخبر على الإضمار فى (ليس).

٩*-١ - وتقول :(ما زيداً عبد الله ضارب)، فيجوز على التميمية، ولا يجوز (ما زيداً عبد الله ضاربًا)(٣) على الحجازية للفرق بين العامل والمعمول بما ليس منه ، ولكن يجوز :(ما اليومَ عبد الله ضاربًا)(٤)؛ لأن (الظرف)(٥) لا يفصل.

١٠*-٢ - وقال مزاحم العقيلى :

(١٣٦) - / وَقَالُوا تَعَرَّفْها الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى   وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ(٦) ٢٨أ

فهذا على التميمية ، كقولك :(ما زيداً أنا ضارب) ، فأمَّا على الحجازية فلا يجوز إلاَّ الرفع على إضمار الهاء فى (عارفه) فيقول :(وما كلُّ من وافى منى أنا عارف). وإنما جاز إضمار الهاء لكثرة ما جاء من النظائر فيه. ولم يجز الفرق بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه لأنه لا نظير له مع ما فيه من تقديم معمول خبر (ما)، فكأنّه قدَّم خبر (ما) فلا يجوز على هذا الوجه. ويقوى أمر الضمير جوازه فى الصلة والصفة على اطرادٍ وحسنٍ فى الباب.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٧١ = (١: ٣٦).

*-٢ نفسـه ، ص ٧٢ = (٣٦ - ٣٧).

(١) عرض كل من السيرافى والصفار لنص سيبويه حول الآية السابقة ولم يشيرا إلى القول الذى ذكره الرمانى من أنه ملحق بالكتاب . ينظر شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٥٨، وشرح الصفار ، ص١٣٤-١٣٥ . وترى بعض الدراسات الحديثة أن هناك زيادات فى الكتاب لكن أمر هذه الزيادات كان معروفًا ومسلمًا لا يكاد يجهله أحد أو يمارى فيه أحد. ينظر سيبويه إمام النحاة ، ص ١٥٦، والرمانى النحوى ، ص ١٢٣، وكتاب سيبويه وشروحه ، ص١٠٨. لكن يبدو لى أن الأمر ليس كذلك فقد ذكر الرمانى فى موضع آخر مثل ما ذكر هنا ولم يشر غيره ممن وصلت إلينا شروحهم على الكتاب إلى شىء منه كما أن هناك مواضع نسب فيها الرمانى أقوالاً لسيبويه ولم يثبتها غيره. ينظر الأبواب: ١٥:٢، ١٧:٢٣، ٣١:٣٢ م٢.

(٢) تقدم برقم (١٢٦) ، وسيأتى برقم (٢٥٠ و ٢٥٧).

(٣) أجاز ذلك الكوفيون وابن كيسان. ينظر الهمع ، جـ ٢: ١١٣ = (١: ١٢٤).

(٤) منع ذلك بعض النحويين. ينظر المصدر نفسه.

(٥) فى المخطوط (الضارب) والصواب ما أثبته.

(٦) تقدم برقم (١٢٧) ، وسيأتى برقم (٢٤٨) و (٢٥).

٢٢- بـــاب التعجـب(١)

الغرض فيه : أن يبيّن ما يجوز فى التعجب من الإعراب والتصرف مما لا يجوز.

مســائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى التعجب ؟

٢ - وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

[١ -] وما تقدير (ما أحسنَ عبدَ اللّه) ؟

٣ - ولِمَ جاز (ما أحسنَ عبدَ اللّه) ولم يجز (شىء أحسن عبد اللّه)وهو فى معناه وتقديره ؟

٤ - وما حكم المتعجب منه فى التقديم والتأخير ؟ ولِمَ لا يجوز فيه التقديم ؟

[٢ -] وما حكم فعل التعجب فى التصرف ؟ ولِمَ [لا] يتصرف ؟

٥ - ولِمَ لا يكون إلاَّ مشتقًا من الثلاثى بغير زيادة ؟

٦ - وما نظيره من (لاتَ) ؟

٧ - وما نظيره من (أجدل) دون (أفكل) ؟

٨ - وما نظير جعل (ما) وحدها اسمًا من قولهم : (إنى مما أن أصنع) و (غسلته غسلاً نِعما)؟

٩ - ولِمَ لا يجوز قول الأخفش (ت ٢١٥) :(إنّ « ما» لها صلة كصلة " الذى" ، والخبر محذوف)؟

١٠ - وما حكم إلغاء (كان) فى فعل التعجب ؟ ولِمَ كثرت ملغاة فيه ؟ ولِمَ جاز (ما كان أبردها) ولَمْ يجز (ما أصبح أبرَدها) ولا (ما أمسى أدفأها)(٢) ؟

١١ - ولِمَ لا يتعجب من الألوان والعيوب ؟

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٧٢ (١: ٣٧) :« هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٥٩، وشرح الصفار ، ص ١٣٦.

(٢) حكى ذلك الأخفَش والكوفيون ولم يحكه سيبويه ، ينظر هامش الكتاب ، تحقيق هارون ، جـ ١: ٧٣، وشرح المفصل ، جـ ٧ : ١٥١ - ١٥٢، والهمع ، جـ ٢: ١٠٠= (١: ١٢٠) ، وأنّث الضمير لأنّه أرادالغداة والعشية.

١٢ - ولِمَ جرى (هذا أفعل من هذا) مجرى التعجب ؟

١٣ - ولِمَ جاز التعجب على صيغة الأمر فى (أفعل به) ؟

١٤ - ولِمَ وجب تصحيح المعتل فى التعجب ؟ ولِمَ جاز تصغير فعل التعجب ؟

الجـــــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى التعجب نصب الاسم المتعجب منه بفعل التعجب مع إضمار (ما) فيه ، وإلزامه على طريقة (ما أحسن زيدًا)، فكأنه قيل :(شىء أحسن زيدًا) فَجُعِلَ فى (أحسن) ضميرٌ يعود إلى (ما) كما يعود فى هذا الكلام إلى (شىء).

٢*-٢ - ولا يجوز أن يتصرف فعل التعجب على طريقة(فَعَلَ يَفْعَلُ وَسَيَفْعَلُ) لتضمنه ما ليس له فى أصله من معنى التعجب ، وإنما أصله (حسن زيد جدًا) أو (كَرُم) وما أشبه ذلك ، فدخله معنى التعجب الذى ليس له فى أصله ، فلما خَرَجَ بِهذا الْمعنى عنْ أصلِهِ وجب أَنْ يَخْرجَ بامتناع التصرف عن أصله ؛ لينبىء عَنْ هذا المعنى .

٣*-١ - وإنما جاز (ما أحسن زيدًا) ولمْ يجز (شىء أحسن زيدًا) لأنّ المطلوب فى التعجب الإبهام ، و(ما) أشدُّ إبهامًا من (شىء) ؛ لأن فيها معنى أعم العام كما فى (شىء) ، وفيها أنها لا تقوم بنفسها فى الدلالة على معناها ، فصارت بهذا أشدَّ إبهامًا من (شىء) فلهذا لم يجز (شىء أحسنَ زيدًا) فى التعجب ، وإن كان على هذا التقدير.

٤*-٢ - والمتعجب منه لا يجوز فيه التقديم والتأخير ، من أجل أنّ فعل التعجب لَمَّا لم يتصرف فى نفسه لم يتصرف فى عمله.

٥*-٢ - ولا يكون فعل التعجب إلاّ مشتقًا من الثلاثى(١) بغير زيادة من (فَعَلَ) و(فَعِلَ) و(فَعُلَ)؛ لأنه أخرج إلى تعدية التعجب. وذلك أن الاسم المنصوب فيه على معنى التعجب منه فلمّا احتيج إلى أن يخرج إلى التعدية وجب له الحرف الذى يوجب التعدية/على صيغة التعدية، ٢٨ب والحرف هو الهمزة، والصيغة صيغة (أَفْعَلَ) فلهذا لم يجز أن يؤخذ إلاّ من الثلاثى بغير زيادة ، إذ ما زاد على الثلاثى لا يلحقه حرف التعدية فى شىء من الكلام. وإنما يجب هذا للثلاثى

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٧٢ = (١: ٣٧).**

*-٢ **نفســه ، ص ٧٣ = (٣٧).**

(١) ينظر عن مجيئه من غير الثلاثى ما سيأتى فى الفقرة (١٥).

لقوته على سائر الأبنية، وسنشرح ذلك فى موضعه إن شاء الله تعالى[١]. فقد ثبت أنه لا يجوز إلاّ أن يشتق من الثلاثى بغير زيادة لهذه العلّة التى بيّنا من التعدية الحادثة لمعنى المتعجب منه.

٦*-١ - ونظير فعل التعجب (لات) و(ما) فى الضعف بما حدث لكلّ واحد منها ، فالذى حدث لـ(ما) أنها دخلت فى العمل بحق الشبه لا بحق الأصل[٢] ، وكذلك (لات) إلاَّ أنَّ (لات) أضعف ؛ لأن شبهها أنقص[٣]، فكذلك فعل التعجب لما حمل عليه معنى ليس له فى أصله ضعف فمنع التصرف كما ضعف (ما) و(لات) فمنعتا[٤] التصرف فى العمل.

٧*-١ - ونظيره (أجدل)[٥]من وجه آخر ، وهوأنه لمّا كثر استعماله فى موضع الاسم خرج عن أصله بالانصراف والاستغناء عن الإتباع لِمَا حدث من هذا الوجه. فكذلك فعل التعجب لَمّا حدث فيه معنى التعجب وجب له حكمٌ لم يكن ، كما وجب لـ(أجدل) حكم لم يكن ، إلاَّ أن الحكم فى هذا بحسب ما اقتضاه الأمر الحادث له وهو أن وقوعه موقع الاسم فى العامل الذى يليه يقتضى له أن يعامل معاملة الاسم فى الصرف. وتضمن فعل التعجب معنى التعجب الذى ليس له فى أصله يقتضى له أن يلزم طريقة واحدة لنبيء عن هذا المعنى الذى دخلهُ ، لأن ما يلزم طريقة واحدة أدل على معناه مما جرى على طرائق مختلفة.

٨*-١ - ونظير جعل (ما) وحدها اسما قولهم :(إنى مما أن أصنع) ؛ لأن تقديره (إنى من الأمر أن أصنع)[٦]. وكذلك قولهم :(غسلته غسلاً نعما) أى :(نعم غسلاً) أو (نعم الغَسل) كلا

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٧٣ = (١: ٣٧).

(١) ينظر الشرح ، جـ ٤: ١٣٧، ١٣٨، ١٤٦(داماد) ، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٩(فيض الله).

(٢) ينظر ما تقدم عنها في باب ١:١٩.

(٣) ينظر ما تقدم عنها في باب ٤:١٩.

(٤) فى المخطوط (فمنعت) والأولى ما أثبته.

(٥) «الأجدل : الصقر، صفة غالبة، وأصله من الجدل الذي هو الشدة». اللسان، جـ١١:١٠٣ (جدل).

(٦) هذا التقدير مبنى على أن (ما) معرفة تامة ، ويرى قوم أن التقدير (إنى من أمرٍ أن أصنع) وعليه تكون (ما) نكرة تامة والمصدر المؤول بدل منها. والأول تقدير سيبويه. ينظر الكتاب ، فى الموضع المحدد لهذه الفقرة ، والجنى الدانى فى حروف المعانى ، لحسن بن قاسم بن عقبد الله المرادى (ت ٧٤٩) ، تحقيق طه محسن ، (العراق - جامعة الموصول ، ١٣٩٦هـ)، ص ٣٣٧، والمغنى ، ص ٣٢٩.

التقديرين يصحّ(١).

٩*-١ – ولا يصح قول الأخفش (ت ٢١٥) :(إن "مـا" لهـا صلة كـصلة "الذى" والخـبـر محذوف)(٢) ؛ لأنه المطلوب فى التعجب إبهام السبب ، وإذا وصلت (ما) خرجت عن الإبهام إلى الإيضاح بالصلة (٣)، وذلك مناقض(٤) لما يجب فى التعجب. فالصحيح فى هذا قول سيبويه : إن (ما) وحدها فى التعجب لا صلة لها.

١٠*-٢ – ويجوز إلغاء (كان) فى فعل التعجب، ويكثر فيه لأنه لما منع التصرف صار بمنزلة ما لا يدل على الماضى فاحتيج إلى (كان) لتحقق معنى الماضى فتقول على هذا :(ما كان أحسن زيدًا)، والمعنى :(ما أحسن زيدًا فيما مضى). ولا يجوز زيادة شىء من أخواتها ؛ لأنها إنما جاز زيادتها من أجل أنها أم الأفعال ، وليست هذه المنزلة لأخواتها ، فلا يجوز :(ما أصبح أبردها) ولا (ما أمسى أدفأها) فى القياس للعلّة التى بينا(٥).

١١ – ولا يتعجب من الألوان(٦) والعيوب بلفظها ؛ لأنّها جرت مجرى الخِلَق الثابتة كاليد والرجل ، فلم تتعاظم ، وإنما التعجب مما يتعاظم ، ويوضح ذلك أنه لا يجوز :(ما أعماه) من(عمى العين)، ويجوز (ما أعماه) من (عمى القلب) ، لأنَّهُ يتعاظم ، والأصلُ فى هذا الباب أنّ ما لا يتعاظم يقْتضِى المساواة فى الْمعنى ، فَلا يجوز (هذا أعمى من هذا) من (عمى العين)؛ لأجل المساواة فى المعنى. وأفعل يقتضى بطلان المساواة ، فكذلك التعجب. وفيه علَّة أخرى وهو

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٧٣ هـ (١).**

*-٢ **نفسه ، ص٧٣ = (٣٧).**

(١) وقيل : إن (ما) ركبت مع الفعل فلا موضع لها من الإعراب وهو رأى قوم منهم الفراء ، والتقدير الأول هو تقدير سيبويه ، ينظر الكتاب ، فى الموضع المحدد لهذه الفقرة ، والجنى الدانى ، ص ٣٣٦.

(٢) هذا أحد آراء ثلاثة للأخفش ، وقد ذكره فى تعليقه على الكتاب ، والرأى الثانى يوافق فيه سيبويه فى أن (ما) مبتدأ وما بعدها خبر ، والرأى الأخير يذهب فيه إلى أنها نكرة موصوفة. ينظر الأصول ، جـ١ : ١٠٠، والجنى الدانى ، ص ٣٣٥، والمغنى ، ص ٣٢٩.

(٣) فى المخطوط (والصلة) ولعل الصواب ما أثبته.

(٤) فى المخطوط (مناقضًا) والصواب ما أثبته.

(٥) أجاز الكوفيون زيادة (أصبح وأمسى) ، وأجاز الفراء زيادة سائرأفعال باب (كان) وكل فعل لازم من غير هذا الباب إذا لم ينقض المعنى. ينظر الهمع ، جـ ٢: ١٠٠(١: ١٢٠).

(٦) أجاز الكوفيون أيضًا التعجب من لونين فقط هما السواد والبياض ، ينظر الإنصاف ، جـ١:١٤٨(م ١٦)، والتبيين ، ص ٢٩٢.

أن أصل فعله من (افعالّ) و(افعلّ)، نحو :(احمارّ) و (احمرّ)، و(اعوارّ) و (اعورّ) ، فلم يتعجب لأنه يُوَمُّ بِهِ أصلَ فعله كما صحح فقيل :(عور)، و(حولَ)، و(صيد)[1] لهذه العلّة[2].

١٢ - وكل ما جاز فيه (ما أفعله) جاز فيه (هذا أفعل من هذا) ، وما لم يجز فيه (ما أفعله) لم يجز فيه (هذا أفعل من هذا)؛ لأنهما فيهما من التعاظم ، فلما اشتركا فى هذا المعنى اشتركا فى الحكم.

١٣ - وبناء التعجب على وجهين :(ما أفعله) و (أفعل به)· وإنما لم يقتصر على ما أفعله فقط لأنه قد يحتاج إلى استدعاء السامع أن يتعجب من المعنى الذى ذكر/فجعل على صيغة ١٢٩أ
الأمر لهذه العلة، فقيل : (أكرم به) و(أحسن به) وفى التنزيل :﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[3].

١٤ - وفعل التعجب يصح فيه المعتل ؛ لأنَّه يجرى مجرى الاسم فى الامتناع من التصرف على طريقة (فَعَلَ يَفْعَلُ وسيفعل) فتقول :(ما أقوله)· فإذا أرَدت الفعل من غير تعجب قلت : (أقال) و(أقام)، و(ما أقامه؟)[4]، ولهذا جاز تصغيره إذ جرى مجرى الاسم فتقول :(ما أميلح زيدًا) و(ما أحيسنه) للعلة التى بينا·

١٥- [ـ٥-]*-١ - وقد وقع فى الكتاب أن فعل التعجب من (أعطى)[5]، فكان ابن السراج (ت ٣١٦) يقول :(هو ملحق فى الكتاب ليس منه)[6]، ويحتمل أن يكون ذكره لأنهم يقولون:(ما أعطاه للدراهم) على طريق الشذوذ، وإنما ردّه إلى أصله فى (عطا يعطو) وهو على معناه فى (أعطى)· ولم يسمع من الشذوذ فى هذا إلاّ (ما أعطاه للدراهم) و(ما أولاه بالمعروف)·

١٦- [-٩-] وتقدير قول الأخفش (ت ٢١٥) فى الصلة (الذى أحسن زيدًا شىء من الأشياء)·

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٧٣ (١: ٣٧)·**

(١) الأصيد الذى لا يستطيع الالتفات·

(٢) ينظر شرح المفصل ، جـ ٧: ١٤٦·

(٣) من الآية (٣٨) فى سورة مريم·

(٤) فى المخطوط (وما أقومه) ، ولعل المراد ما أثبته·

(٥) جاء فى الكتاب :« وبناؤه من فَعَل وفَعِل وفَعُل وأفعل· هذا لأنهم لم يريدوا أن يتصرف ، فجعلوا له مثالاً واحداً يجرى عليه ، فشبه هذا بما ليس من الفعل نحو (لات) و(ما) ، وإن كان من (حسن وكرم وأعطى)»·

(٦) عرض ابن السراج للتعجب فى كتابه الأصول ، جـ ١: ٩٨ - ١٠٠، ولم يتطرق إلى أن ذلك ملحق بالكتاب· ولعله فى كتاب آخر أو مما سمعه منه· ولم يتطرق السيرافى فى شرحه ، جـ ١: ٣٦٤ إلى قول ابن السراج· وينظر ما تقدم عن الزيادة على نص الكتاب ، في آخر هوامش باب ٢١:٧.

٢٣- باب الفاعلَين والمفعولَين فى جملة واحدة(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الفاعلين المفعولين مما قد انعقدالفعلان فيه انعقاد الجملة الواحدة من الإعمال والتصرف مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى الفاعلين المفعولين من الإعمال والتصرف ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟ وما حكم (ضربت وضربنى زيد) و ([ضربنى] وضربت زيدًا)؟ ولِمَ وجب أن الأول قد عمل فى (زيد) كما عمل الثانى فيه ؟ ولِمَ كان الحمل على الذى يليه أولى ؟ وما نظيره من (خشّنت(٢) بصدره وصدر زيد) ؟ وما الشاهد فى ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ، وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾(٣) ، وفى (وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ)(٤)؟ وكيف يكون

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٧٣ = (١: ٣٧) « هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يَفْعَل به وما كان نحو ذلك» ، وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٦٥، وشرح الصفار ، ص ١٤٥.

(٢) خشنت صدره : أوغرته.

(٣) من الآية (٣٥) فى سورة الأحزاب. وفى المخطوط تقديم وتأخير هكذا « والذاكرين الله كثيراً والذاكرات، والحافظين فروجهم والحافظات». وهذا السهو قد حدث فى كلٍّ من الكتاب طبعة بولاق ، جـ١: ٣٧ ، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٦٦، وقد تنبه له الأستاذ عبدالسلام هارون فى أثناء تحقيقه للكتاب ، ينظر ، جـ ١: ٧٤ هامش (٣) وذكر أن ذلك أيضًا موجود فى الأصل الذى اعتمد عليه.

(٤) وردت هذه الجملة في دعاء روى من عدة طرق عن عمر بن الخطاب (رضيالله عنه) موقوفاً عليه. ينظر المصنف في الأحاديث والآثار، لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥)، تحقيق عبد الخالق الأفغانى (الهند-الدار السلفية، ط٢، ١٣٩٩هـ)، جـ٢ : ٢١٤. وتهذيب الآثار، لمحمد بن جرير الطبرى (ت٣١٠)، تحقيق محمد زهري النجار (بيروت-دار الكتب العلمية، ١٣٩٩هـ) جـ١: ٢٤٩، ٢٥٠.

كما روي عن كل من أبيِّ بن كعب وعبد الله بن مسعود (رضي الله عنهما) موقوفاً أيضاً. ينظر المصنف لابن أبى شيبة، جـ٢:١٠٣، ٣١٤.

وقد روى مرسلاً عن الرسول صلى اله عليه وسلم. ينظر كتاب المراسيل، لأبي داود سليمان بن الأشعث (ت٢٧٥)، مع كتاب سلسة الذهب فيما رواه الشافعي عن مالك مراجعة يوسف عبدالرحمن المرعشلي (بيروت-دار المعرفة، ط١، ١٤٠٦هـ)، ص١٣١. والسنن الكبرى لأحمد ابن الحسين البيهقى (٢٥٤) (بيروت ، دار المعارف، عن ط١، حيدر آباد، ١٣٤٦هـ)، جـ٢: ٢٠١، والفتوحات الربانية على الأذكار النووية، لمحمد بن علي ابن علان الصديقي (ت١٠٥٧)، (القاهرة-جمعية النشر والتأليف الأزهرية، ١٣٤٧هـ)، جـ٢:٣٠٢.

على إعمال الأول ؟

٢ - وما الشاهد فى قول قيس ابن الخطيم :(١)

(١٣٧) - نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْىُ مُخْتَلِفُ(٢)

وقول ضابىء البرجمىّ :(٣)

(١٣٨) - * فَمَنْ يَكُ أَمْسَىٰ بِالْمَدِينَةِ رَحْلُه*(٤)

---

(١) زيادات ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد ، (بيروت - دار صادر ، ط ٢ ، ١٣٨٧هـ)، ص ٢٣٨ - ٢٣٩ ، الكتاب ، جـ ١: ٧٤ = (١: ٣٧)٠ كما ينسب إلى كل من : المرار الأسدى فى معانى القرآن ، للفراء ، جـ ٢: ٣٦٣، ودرهم بن زيد الأنصارى فى الإنصاف ، جـ ١: ٩٥، وعمرو بن امرىء القيس الخزرجى ، فى مجاز القرآن ، لأبى عبيدة معمر بن المثنى التيمى (ت ٢١٥)، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين ، (مصر - مكتبة الخانجى ، ١٣٧٤هـ)، جـ ١: ٣٩، وقال البغدادى : « والصحيح أنه لعمرو» شرح أبيات المغنى ، جـ ٧: ٣٠٠، وينظر خزانة الأدب ، جـ ٢: ١٩١ فما بعدها٠

(٢) وسيأتى برقم(١٤٧)٠والمخاطب بالبيت مالك بن العجلان كان فى زمانه سيدَ الحيَّين:الأوس والخزرج ومن مواطن وروده : معانى القرآن للأخفش ، جـ ١: ٨٢ ، ٢ : ٣٣٠، وتأويل مشكل القرآن ، ص٢٨٩، والمقتضب ، جـ ٣: ١١٢، و ٤: ٧٣ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٢: ٤٤٥ ، ٥: ٤٤ ، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٦٧٧، وإعراب القرآن ، جـ ٢: ١٥، ٦٧٧، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٧، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٣، والنكت ، جـ ١: ٢١٢٠ و ينظر معجم هارون ، ص ٢٣٩، ومعجم حداد ، رقم ١٧٢٥٠

(٣) ينظر الأصمعيات ، ص ١٨٤، وهو وضابئ بن الحارث البرجمى ، شاعر جاهلى وأدرك الإسلام ، توفى وهو فى السجن فى خلافة عثمان بن عفان رضى الله عنه٠ ينظر الشعر والشراء ، جـ ١: ٣٥٠، والخزانة ، جـ ٤: ٨٠ - ٨١٠

(٤) وسيأتى برقم (١٤٨) وعجزه :

*فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ *

ويروى (فإنى وقياراً) ٠ وقيار : اسم فرسه ، وقيل : اسم جمله ، والضمير فى (بها) راجع إلى المدينة المنورة وكان قد حبسه فيها عثمان بن عفان رضى الله عنه لهجاء قوم٠
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٧٥ = (١: ٣٨)، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ١: ٣١١، ومعانى القرآن ، للأخفش، جـ ١: ٨٢، والنوادر فى اللغة ، ص ١٨٢، ومجاز القرآن ، جـ ١: ١٧٢، ٢٥٧، ٢: ٢٢، والكامل ، جـ ١: ٣٢٠، ومجالس ثعلب ، جـ ١: ٢٦٢، ٢: ٥٣٠، والأصول ، جـ ١: ٢٥٧، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٢٨٤، ٦٧٦، وأخبار الزجاجى ، ص ٢٦، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٧، ١٦٥، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٦٩، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٤، وفرحة الأديب ، ص ٨٧، والنكت ، جـ ١: ٢١٢٠ وينظر معجم هارون ، ص ٣٩، ومعجم حداد ، برقم ١١٩٠

وقول ابن أحمر :(١)

(١٣٩) - *رَمَانِى بِأَمْرٍ ... ...*(٢)

٣ - ولِمَ جاز ترك خبر الأول فى هذا كما ترك إعمال الأول فى (ضربتُ وضربنى زيدٌ) ؟ ولِمَ وجب أن المفعول المستغنى عنه بمنزلة الخبر الذى لا بد منه ؟

٤ - وما الشاهد فى قول الفرزدق :(٣)

(١٤٠) - *إنِّى ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِى ...*(٤)

٥ - وكيف يكون (ضربت وضربنى قومُك) على إعمال الأول؟ وكيف يكون (مررت ومر بى زيد) على إعمال الأول ؟

---

(١) شعر عمرو بن أحمد الباهلى (ت ٦٥) ، جمع وتحقيق الدكتور حسين عطوان ، (دمشق - مجمع اللغة العربية) ، ص ١٨٧ . وهو عمرو بن أحمر الباهلى ، توفى نحو سنة ٦٥ هـ. كما ينسب البيت لكل من : الأزرق بن طرفة بن العمرُّد فى مجاز القرآن ، جـ ٢: ١٦١، والفرزدق فى شرح شواهد الكشاف، للأستاذ محب الدين أفندى ، (بعد الجزء الرابع من الكشاف للزمخشرى)، (بيروت - دار المعرفة)، ص ٥٤٩.

(٢) وسيأتى برقم (١٤٩) ، وهو بتمامه :

رَمَانِى بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِى ... بَرِيئًا وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِىِّ رَمَانِى

ويروى (رمانى بداءٍ) و (من جول الطوى). ومعنى الطوى : البئر. وجول الطوى - بضم الجيم - جدار البئر. ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٧٥ = (١: ٣٨) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ١: ٤٥٨، ومعانى القرآن ، للأخفش ، جـ ١: ٨٢، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٦٧٨، وإعراب القرآن ، جـ٢: ٥٠، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٨، والحجة ، للفارسى ، جـ ٢: ٣٩٠، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٤٨، والمصون فى الأدب ، لأبى أحمد ، الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكرى (ت ٣٨٢) ، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، (مصر - مكتبة الخانجى ، الرياض - دار الرفاعى ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ) ، ص ٨٤ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص٦٥، والنكت ، جـ ١: ٢١٢. وينظر معجم هارون ، ص ٣٩٨، ومعجم حداد ، رقم ٣٠٢٢.

(٣) النقائض ، جـ ٢: ٩١٠.

(٤) وسيأتى برقم (١٥٠)، وهو بتمامه :

إِنِّى ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِى مَا جَنَى ... وَأَبِى ، فَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورِ

ويروى (وأَبَى) بمعنى امتنع.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٧٦ = (١: ٣٨)، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ١: ٤٣٤، ٢: ٣٦٣، ٣: ٧٧، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٦٧٧ ، وإعراب القرآن ، جـ ٢: ٦٧٧، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٨، والقطع والائتناف ، ص ٦٧٧، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٧١، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٢٦، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٥، والبيان فى غريب إعراب القرآن ، جـ ٢: ١٦٤، والإنصاف ، جـ ١: ٩٥.

٦ - وما الشاهد فى قول الفرزدق (١):

(١٤١) - *وَلَكِنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ ...*(٢)

وكيف يكون على إعمال الأول ؟

٧ - وما الشاهد فى قول الطفيل:(٣)

(١٤٢) - *وَكُمْـتًا مُدَمَّاةً ... ...*(٤)

وكيف يكون على إعمال الأول ؟

٨ - وقول الباهلى:(٥)

(١٤٣) - *وَلَقَدْ أَرَىٰ تَغْنَىٰ بِهِ ...*(٦)

وكيف يكون على إعمال الأول ؟

---

(١) ديوانه ، جـ ٢: ٨٤٤٠(ط. الصاوي)، جـ٢: ٣٠٠ (دار بيروت).

(٢) وسيأتى برقم (١٥١) ، وهو بتمامه :

وَلَكِنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِى ... بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ

والنصف بمعنى العدل. ويروى أيضا (ولكنَّ عدلاً).

وهاشم معطوف على عبد شمس وليس على مناف. كما فى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١: ١٩١.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٧٧ = (١: ٣٩)، والمقتضب ، جـ ٤: ٧٤، والجمل ، ص ١١٥، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٨، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٧٢، والإيضاح العضدى ، ص١١٠، والنكت ، جـ ١: ٢١٣، ٧٠٢، وينظر معجم هارون ، ص ٣٦٤، ومعجم حداد ، رقم ٢٨١١.

(٣) ديوان الطفيل الغنوى ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد ، (دار الكتاب الجديد ، ط ١، ١٩٦٨م) ، ص ٢٣. والطفيل هو الطفيل بن كعب الغنوي (ت نحو ١٣ق.هـ).

(٤) وسيأتى برقم (١٥٢). وهو بتمامه :

وَكُمْتًا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا ... جَرَى فَوْقَهَا واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

والكمت : الخيل ، واحدها كميت وهو الذى لونه بين السواد والحمرة ، والمدمى : الشديد الحمرة ، واستشعرت : جعلته شعاراً لها.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٧٧ = (١: ٣٩)، والمقتضب ، جـ ٤: ٧٥، والجمل ، ص ١١٦، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٤: ٢٢٧، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٧٢، والإيضاح العضدى ، ص١٠٩، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٨٣، والنكت ، جـ ١: ٢١٤. وينظر معجم هارون ، ص٥٤، ومعجم حداد ، رقم ٣٦٤.

(٥) قال ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه ، جـ ١: ٢٥٨ : « والبيت فى الكتاب منسوب إلى رجل من باهلة. وهو فيما ذكر بعض الرواة لوعلة الجرمى». وينظر الكتاب ، جـ ١: ٧٧ = (١: ٣٩).

(٦) وسيأتى برقم (١٥٣). وهو بتمامه :

=

٩ - وكم وجهًا يجوز فى (ضربت وضربونى قومك)؟ ولِمَ جاز على إعمال الأول ، وعلى البدل ، وعلى (أكلونى البراغيث) ؟

١٠- وكيف يكون (ضربنى وضربت قومك) على إعمال الأول ، وعلى إعمال الثانى؟

١١- وما الشاهد فى قول عمر بن أبى ربيعة :(١)

(١٤٤) - *إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ ...*(٢)

وكيف يكون على إعمال الثانى ؟ ولِمَ حمل على إعمال الأول هذا البيت ؟

١٢ - وقولِ المرّار:(٣)

(١٤٥) - *فَرَدَّ عَلَى الْفُؤَادِ هَوًى عَمِيدًا*(٤)

فكيف يكون على إعمال الثانى ؟ ولِمَ(٥) حمل على إعمال الأول؟

= وَلَقَدْ أَرَىٰ تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةٌ ... تُصْبِى الْحَلِيمَ وَمِثْلُهَا أَصْبَاهُ

والسيفانة : الطويلة المشوقة كأنها نصل سيف.

ومن مواطن وروده : المقتضب ، جـ ٤: ٧٥، والنكت ، جـ ١: ٢١٤، والإنصاف ، جـ ١: ٨٩.

(١) ملحقات ديوانه ، ص ٤٩٠، وكانت وفاته سنة ٩٣ هـ. كما ينسب الشاهد إلى كل من : امرىء القيس. ينظر ملحق ديوانه ، ص ٤٨٤، والطفيل الغنوى ، ديوانه ، ص ٦٥، وعبد الرحمن بن أبى ربيعة ، شرح شواهد الإيضاح ، ص ٨٩، وللمقنع الكندى. ينظر المقاصد النحوية ، جـ ٣: ٣٢ ، وفيه « والصحيح أنه لطفيل الغنوى».

(٢) وسيأتى برقم (١٥٤)، وهو بتمامه :

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ ... تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ

وتنخل : اختير.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٧٨ = (١: ٤٠) ، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٧٤، والإيضاح العضدى ، ص ١١٠، والمسائل العضديات ، ص ١٤٢، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٨٨، والنكت ، جـ١: ٢١٤، وينظر معجم هارون ، ص ٣٠٦، ومعجم حداد ، رقم ٢١٨٩.

(٣) المرار الأسدى ، ديوانه ، ص ١٧٣، وفى تحصيل عين الذهب ، جـ ١: ٤٠ بهامش الكتاب (ط.بولاق) « وقيل لأبى ربيعة » ولعله يريد لابن أبى ربيعه . ولم أجده فى ديوانه.

(٤) وسيأتى برقم (١٥٥) ، وهذا شطر أول بيتين هما :

فَرَدَّ عَلَى الْفُؤَادِ هَوًى عَمِيدًا ... وَسُوئِلَ لَوْ يُبِينُ لَنَا السُّؤَالَا

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَىٰ عُصُورًا ... بِهَا يَقْتَدْنَنَا الْخُرُدَ الخِدَالَا

وأنشد البيتُ الأول ليُعلَمَ أن القافية منصوبة.

والضمير فى (فردَّ) للربع، والعميد : الشديد البالغ.وأنث الضمير فى (نغنى بها) وهو للربع لأنه أراد به الدار. والخُرُد : واحدتها خريدة ، وهى المرأة البكر التى لم تمسس قط ، وقيل : هى الحيية الطويلة السكوت. والخدال : جمع خَدْله : وهى المرأة الغليظة الساق الناعمة.

ومن مواطن ورود الشاهد : الكتاب ، جـ ١: ٧٨ = (١: ٤٠) ، والمقتضب ، جـ ٤: ٧٦-٧٧، والجمل ، ص ١١٦، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٧٦، والنكت ، جـ ١: ٢١٥، والإنصاف ، جـ١: ٦٥، والرد على النحاة ، لأحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمى القرطبى (ت ٥٨١) ، تحقيق الدكتور شوقى ضيف ، (القاهرة دار المعارف ، ١٩٨٢م)، ص ٨٩.

(٥) فى المخطوط (ولو) ولعل المراد ما أثبته. ولم يذكر فى الجواب علةً لحمله على الأول.

١٣ - وهل يجوز (ضربونى وضربتهم قومَك)؟ ولِمَ جاز البدل فيه ؟

١٤ - وما الشاهد فى قول امرىء القيس :(١)

(١٤٦) - *فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَىٰ ... ...*(٢)

وكيف يكون على إعمال الثانى ؟ ولِمَ لا يجوز ؟

[١٥-] وهل يجوز (ضربت/ وضربنى زيدًا)(٣) ؟ ولِمَ جاز؟ ٢٩ ب

١٥ - وكيف يكون قولهم :(متى رأيت أو قلت زيدًا منطلقًا) على إعمال الأول وعلى إعمال الثانى؟ وكم وجهًا يجوز فيه ؟ ولِمَ كان الأجود (متى رأيت أو قلت زيدٌ منطلق)؟

١٦ - وهل يجوز (ضربنى وضربت قومُك)؟ ولِمَ جاز ولَمْ يكن وجهَ الكلام ؟

١٧ - وهل يجوز (ضربنى وضربت قومَك)؟ ولِمَ جاز على قبح؟ وما نظيره من قولهم :(هو أجمل الفتيان وأحسنه) و(أكرم بنيه وأنبله)؟ ولم جاز هذا ؟ وهل يلزم عليه (أصحابك جلس) و (هذا غلام القوم وصاحبه)؟ وما الفرق فيه ؟

الجــــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى(٤) الفاعلين المفعولين إعمال الأول وإعمال الثانى ، إلاَّ أن حمل الاسم على الذى يليه أولى لقرب جواره منه كما كان فى (خشنت بصدره [و] صدرِ زيد)(٥) فتقول على ذلك :(ضربت وضربنى زيدٌ) ، و(ضربنى وضربت زيدًا)• ولا يجوز إلاَّ أن يكون الأول قد عمل فى المعنى فيما عمل فيه الثانى على طريق الحذف إن كان مفعولاً والإضمار إن

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٧٣ - ٧٤ = (١: ٣٧)•

(١) ديوانه ، ص ٣٩، وتوفى امرؤ القيس بن حجر الكندى نحو سنة ٨٠ قبل الهجرة•

(٢) وسيأتى برقم ١٥٦ ، وهو بتمامه :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفانى ولم أطلب قليلٌ من المالِ

(٣) لم يرد لهذا السؤال جواب وإجابة الفقرة التى بعده تشمله ، لأنه جاء فى الكتاب ، جـ ١: ٧٩ = (١:٤١) « وقدْ يجوز (ضربتُ وضربنى زيدًا) ، لأن بعضهم قد يقول : متى رأيت أو قلت زيدًا منطلقا...»•

(٤) فى المخطوط (فيه)•

(٥) فى الكتاب :« كما كان (خشنت بصدره وصدر زيدٍ) وجــه الكــلام حيث كان الجر فى الأول وكانــت البــاء أقــرب إلى الاســم من الفــعل ولا تنــقض مــعنى ، سووا بينهما فى الجر كما يستويان فى النصب•

كان فاعلاً، ودليله ﴿ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾(١) ، فلا يجوز إلاَّ على (والذكراته)، لأنه لَمَّا مَدَحَ الْمُذَكَّرَ بصفة وجب عن طريق التقابل أن يمدح المؤنث بمثل تلك الصفة وإلا تنافر(٢) الكلام وخرج عن حد التشاكل.

ومنه (ونخلع ونترك من يفجرك)(٣) فهذا على إعمال الثانى ، ولو أعمل الأول لقيل :(ونخلع ونتركه من يفجرك).

والاسم فى كلى(٤) المفعولين مفعول فى هذا الكلام ، إلاّ أنه بمنزلة الفاعلين المفعولين فى إعمال الأول والثانى ، إلاَّ أنَّ أحدهما يعمل فى اللفظ ، والآخر يعمل فى المعنى.

٢*-١ - وقال قيس بن الخطيم :

(١٤٧) - نَحْنُ بِمَا عِنْـدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ(٥)

فتأويله :(نحن بما عندنا راضون) إلاَّ أنه حذف الخبر لدلالة الثانى عليه. ومثله قول ضابىء البرجمى:

(١٤٨) - فَمَنْ يَكُ أَمْسَىٰ بِالْمَدِينَةِ رَحْلُه فَإِنِّى وَقَيَّارًا بِهَا لَغَرِيبُ(٦)

تقـديره :(فإنى لغـريب وقياراً لغريب) فحذف الخـبر من الأول لدلالة الثانى عليه. ومثله قول ابن أحمـر:

(١٤٩) - رَمَانِى بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِى بَرِيئًا وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِىِّ رَمَانِى(٧)

أى (كنت منه بريئًا ووالدى بريئًا)(٨) فحذف خبر الأول.

٣*-٢ - وشُبِّهَ حذف المفعول بحذف الخبر لأنه إذا كان يجوز حذف ما لا بد منه لدلالة الكلام عليه كان حذف ما منه بدّ لدلالة الكلام عليه أجوزَ.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٧٥ - ٧٦ = (١: ٣٨).

*-٢ نفسـه ، ص ٧٤ - ٧٦ = (٣٧ - ٣٨).

(١) من الآية (٣٥) فى سورة الأحزاب.

(٢) فى المخطوط (والافتنافر).

(٣) ينظر ما تقدم عنه فى هامش السؤال.

(٤) كذا فى المخطوط ، والأنسب (كلا) ، إلا إذا أراد إجراء (كلا)، مع المظهر كإجرائها مع المضمر فهو كذلك على لغة كنانة. ينظر المساعد ، جـ ١: ٤٢ .

(٥) تقدم برقم (١٣٧).

(٦) تقدم برقم (١٣٨).

(٧) تقدم برقم (١٣٩).

(٨) وأرى أنه يحتمل أن يكون (ووالدى) قسمًا معترضًا، وعليه فلا شاهد فيه ؛ لأنهم فى الجاهلية يقسمون بآبائهم.

٤ *-١ – وقول الفرزدق :

(١٥٠) – إِنِّى ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِى مَا جَنَى وَأَبَى فَـ[كَانَ وَ] كُنْتُ غَيْرَ غَدُورِ[١]

وتقديره (فكان غير غدور وكنت غير غدور) فحذف الأول لدلالة الثانى عليه.

٥ *-٢ – وتقول :(ضربت وضبرنى قومُك) على إعمال الثانى ، و(ضربت وضربونى قومَك) على إعمال الأول. وتقول :(مررت ومرّ بى زيدٌ) على إعمال الثانى ، و(مررت ومرّ بى زيدًا) على إعمال الأول[٢].

٦ *-٣ – وقال الفرزدق :

(١٥١) – وَلَكِنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِى بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ[٣]

وهذا على إعمال الثانى. ولو أعمل الأول لقال :(سببت وسبونى بنى[٤] عبد شمس).

٧ *-٤ – وقال الطفيل الغنوى :

(١٥٢) – وَكُمْتًا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[٥]

وهذا على إعمال الثانى ولو أعمل الأول لقال :(جرى فوقها واستشعرت[٦] لونُ مذهب).

٨ *-٤ – وقال الباهلى :

١٣٠أ (١٥٣) – /وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةٌ تُصْبِى الْحَلِيمَ وَمِثْلُهَا أَصْبَاهُ[٧]

فهذا على إعمال الثانى ، ولو أعملَ الأوّلُ لنصب (سيفانة).

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٧٦ = (١ : ٣٨).

*-٢ نفسه ، ص ٧٦ = (٣٨ – ٣٩).

*-٣ نفسه ، ص ٧٦ – ٧٧ = (٣٩).

*-٤ نفسه ، ص ٧٧ = (٣٩).

(١) تقدم برقم (١٤٠).

(٢) فى الكتاب : « ولو أعملت الأول لقلت :(مررت ومرّ بى بزيد)» وينظر شرح السيرافى ، جـ ١ : ٣٧٢.

(٣) تقدم برقم (١٤١).

(٤) فى المخطوط (بنو) والصواب ما أثبته. وينظر الفقرة (٥)، وشرح السيرافى ، جـ ١ : ٣٧٢.

(٥) تقدم برقم (١٤٢).

(٦) كذا فى المخطوط ، وفى شرح المفصل ، جـ ١ : ٧٨ : « ولو كان أعمل الأول لرفع اللون بالفعل الأول وكان أظهر ضمير المفعول فى (استشعرت) وقال :(واستشعرته)»

(٧) تقدم برقم (١٤٣).

٩*-١ – وتقول :(ضربت وضربونى قومَك) على إعمال الأول ، ويجوز (ضربت وضربنى قومُك) على إعمال الثانى ، وَيَجُوزُ (ضَرَبْتُ وَضَرَبُونِى قَومُك) عَلَى (أكلونى البراغيث) ويجوز الرفع على البدل إذا جرى ذكر ناس. فهذه أربعة أوجه تجوز فى هذه المسألة.

١٠*-٢ – وتقول :(ضربنى وضربت قومَك)(١) على إعمال الثانى إلا أنك تضمر فى الأول ما يكون على لفظ الواحد ومعنى الجمع ، كأنك قلت :(ضربنى مَنْ ثَمَّ وضربت قومَك)(٢)، والوجه (ضربونى وضربت قومَك). ويجوز (ضربنى وضربتهم قومُك) على إعمال الأول.

١١*-٣ – وقال عمر بن أبى ربيعة :

(١٥٤) – إِذَا هِىَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ ... تُنُخِّلَ فَاستَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ(٣)

فهذا على إعمال الأول ، ولو أعمل الثانى لقال :(تنخل فاستاكت بعود إسحل).

١٢*-٤ – وقال المرار الأسدى :

(١٥٥) – فَرَدَّ عَلَى الْفُؤادِ هَوىً عَمِيداً ... وَسُوئِلَ لَوْ يُبِينُ لَنَا السُّؤَالاَ(٤)

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُوراً ... بِها يَقْتَدْنَنَا الْخُرُدَ الْخِدَالاَ

فهذا على إعمال الأول ، ولو أعمل الثانى لقال :(ونرى عصوراً بها يقتادُنا الخُرُدُ الخِدالُ)(٥).

١٣*-٥ – وتقول :(ضربونى وضربتُهم قومَك) على البدل إذا جرى ذكر ناس.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٧٨ (١: ٣٩).

*-٢ نفسه ، ٧٩ – ٨٠ = (٤١).

*-٣ نفسه ، ص ٧٨ = (٤٠).

*-٤ نفسه ، ص ٧٨ – ٧٩ = (٤٠)

*-٥ نفسه ، ص ٧٩ = (٤٠)

(١) ينظر ما سيأتى فى الفقرة (١٧).

(٢) ينظر المساعد ، جـ ١: ٤٥٣.

(٣) تقدم برقم (١٤٤).

(٤) تقدم برقم (١٤٥).

(٥) فى المخطوط (الخدالا) والصواب ما أثبته ، لأنه أعمل الثانى فرفع الخرد، والخدال صفة لها. ومفعول الأول وهو (نرى) محذوف و(عصوراً) ظرف.

١٤*-١ – وقال امرؤ(١) القيس :

(١٥٦) – فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَىٰ لِأَدْنَىٰ مَعِيشَةٍ كَفَانِى وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ(٢)

فهذا على إعمال الأول ، ولا يجوز فيه إعمال الثانى(٣)، لأنه يفسد المعنى ، إذ تقديره (كفانى قليل من المال ولم أطلب الملك)إذ هو فى حال افتخار، ولا يفتخر بأنه يطلب قليلاً من المال، ولأنه لا معنى لأن يقول :(كفانى قليل من المال ولم أطلب بسعيى وتصرفى فى البلاد قليلاً من المال)٠

١٥*-١ – وتقول :(متى رأيتَ أو قلتَ زيداً منطلقا) على إعمال الأول والحذف من الثانى ، ويجوز (متى رأيت أو قلت زيد منطلق)(٤)وهو الأجود٠ فإن أعملت الأول والثانى قلت :(متى أو قلت هو هو(٥) زيداً منطلقاً)، وعلى هذا القياس إن قدّمت (قلت) وأخرت (رأيت) فقلت :(متى قلت أو رأيت زيداً منطلقاً) كان هذا الأجودَ، ويجوز (متى قلت أو رأيت زيد منطلق) على إعمال الأول والحذف من الثانى ، ويجوز (متى قلت أو رأيته إياه زيد منطلق)٠

١٦*-١ – وتقول :(ضربنى وضربت قومَك) على حذف المفعول وإعمال الأول٠ وليس حذف المفعول بوجه الكلام٠

١٧*-٢ – وتقول :(ضربنى وضربت قومَك) على إضمار ما هو واحد فى اللفظ جميع فى المعنى(٦)، ونظيره (هو أجمل الفتيان وأحسنه) و(أكرم بنيه وأنبله)٠ وألزم سيبويه(٧) من هذا (أصحابك جلس) و(هذا غلام القوم وصاحبه) مع أن بينهما فرقاً ، وهو أنه

١-* الكتاب ، جـ ١: ٧٩ = (١: ٤١)٠

٢-* نفســه ، ص ٧٩ – ٨٠ = (٤١)٠

(١) فى المخطوط (امرى) والصواب ما أثبته٠

(٢) تقدم برقم (١٤٦)٠

(٣) وقد ذهب الكوفيون إلى أنه مما يشهد على رجحان إعمال الأول٠ وقد رُدَّ عليهم ذلك بنحو ما ذكر الرمانى٠ ينظر الإنصاف ، جـ ١: ٨٣ – ٨٥ ، ٩٢ (م١٣)، والتبيين ، ص ٢٥٦ – ٢٥٧٠

(٤) وينظر المساعد ، جـ ١: ٤٦١

(٥) (هو) الأول لـ(زيد) ، و(هو) الثانى لـ(منطلق)٠ ينظر المقتضب ، جـ ٤: ٧٩٠

(٦) ينظر ما تقدم فى الفقرة (١٠)٠

(٧) فى صلب الكتاب ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، جـ ١: ٨٠ : «قال الأخفش : فهذا ردىء فى=

يجوز (هو أجمل فتى) والمعنى (أجمل الفتيان إذا أفردوا فتى [فتى]) فيحتمل أن يحمله على المعنى تارة وعلى اللفظ تارة وليس هكذا (هذا غلام القوم [و] صاحبه)٠

= القياس يدخل فيه أن تقول :(أصحابك جلس ... ألا ترى أنك لو قلت وأنت تريد الجماعة :(هذا غلام القوم وصاحبه) لم يحسن»٠

وجملة (قال الأخفش) لم ترد في طبعة بولاق ، جـ ١: ٤١، ولا في شرح السيرافي ، جـ ١: ٣٧٦ - ٣٧٧، ولا في شرح الصفار ، ص ١٥٤ - ١٥٥، والكلام في الشرحين مبني على أن ذلك من قول سيبويه فقد جاء في شرح السيرافي : « ... ثم قال : وأضمر (مَنْ) لذلك وهو رديء في القياس فدخل فيه أن تقول : أصحابك جلس تضمر شيئًا في اللفظ يكون واحدًا٠ يعني أن إضمار (مَنْ) الذي هو مفرد في معنى الجماعة رديء ...» وجاء في شرح الصفار : « ... وزعم سيبويه أن هذا رديء في القياس ، لأنه فيه وضعَ الشيء في موضع غيره»٠

والواضح من كلام الرماني أن ذلك ليس من كلام سيبويه لقوله (وألزم سيبويه) غير أنه لم يشر إلى أنه من كلام الأخفش كما جاء في تحقيق هارون٠

وإذا صح أن ذلك ليس من كلام سيبويه فإنه يمثل نموذجًا لاختلاط نصوص الكتاب بتعليقات العلماء عليه٠وينظر ما تقدم في آخر هوامش باب ٢١:٧.

٢٤- بـاب بناء الاسم على الفعل والفعل على الاسم(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى المفعول من حمله على الفعل وحمل الفعل عليه مما لا يجوز .

مسـائل هذا الباب :

١- ما الذى يجوز فى المفعول من حمله على الفعل وحمل الفعل عليه ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - وما قسمة / الجائز فى هذا الباب إذا قدِّم المفعول ؟ وما علّة كلّ واحدٍ من أقسامه ؟ ولِمَ ٣٠ب جاز (زيداً ضربت) و(زيد ضربته) وكان هذان الوجها هما الوجه فى التقديم؟ ولِمَ جاز (زيداً ضربته) ؟

[١-] ولِمَ جاز (زيد ضربت) ولمْ يجز (ضربت زيد)؟

٣ - وما معنى بناء الفعل على الاسم وبناء الاسم على الفعل ؟

[٢ -] ولِمَ جاز (زيداً ضربته) ولمْ يجز إظهار العامل ؟

٤ - وما نظيره من الإضمار فى (نعم)؟ وكيف صار قياسَه وليس بعامل ؟

٥ - وما الشاهد فى﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾(٢)؟ ولِمَ جاز فى بعض القرآءات بالنصب؟(٣)

٦ - وما الشاهد فى قول بشر بن [أبى] خازم :(٤)

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٨٠ = (٤١:١) :« هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيًا على الفعل قدّم أو أخر. وما يكون فيه الفعل مبنيًا على الاسم ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٧٧، وشرح الصفار ، ص ١٥٥.

(٢) من الآية (١٧) فى سورة فصلت.

(٣) هى قراءة الحسن والمطوِّعى ، وابن أبى إسحاق ، وعيسى بن عمر الثقفى ، ورواية للمفضل عن عاصم. ينظر معاني القرآن للفراء ، جـ ٣: ١٤، ومختصر فى شواذ القراءات ، لابن خالويه ، الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠)، بعناية برجستراسر، (مصر - المطبعة الرحمانية ، ١٩٣٤م)، ص ١٣٣ ، والبحر المحيط ، جـ ٧: ٤٩١، والإتحاف ، ص ٣٨١.

(٤) ديوان بشر بن خازم الأسدى ، تحقيق عزة حسن ، (دمشق - مديرية إحياء التراث القديم ، ١٣٧٩هـ)، ص ١٩٠، وهو بشر بن أبى خازم بن عمرو الأسدى ، توفى نحو ٢٢ قبل الهجرة.

(١٥٧) - *فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ*(١)

٧ - وقولِ ذى الرُّمة :(٢)

(١٥٨) - *إذَا ابْنَ أَبِى مُوسَى بِلالاً بَلَغْتِهِ*(٣)

ولِمَ كان(٤) الأجود فى (إذا ابنَ أبى موسى) النصبَ ، وفى (فأمّا تميم) الرفع ؟

٨ - وهل يجوز فى ما لم يسم فاعله ما جاز فى فعل الفاعل من نحو (زيداً أُعطيتُ)، فهل يجوز فيه أربعة أوجه فى التقديم ؟

٩ - وهل يجوز فى الفعل الذى لا يتعدى مثل ما جاز فى المتعدى إذا قدم الاسمُ؟ ولِمَ امتنع فيه وجهان وجاز وجهان ؟

١٠ - وما حكم الفعل الذى يعمل فى السبب إذا تقدم الاسم ؟ ولِمَ جاز فيه وجهان وامتنع وجهان حتى صار بمنزلة غير المتعدى ؟

---

(١) وسيأتى برقم (١٥٩) ، (١٦١). وعجزه :

* فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوْبَى نِيَامَا *

ويروى (فأما تميماً).

الرَّوْبَى : الخثراء الأنفس المستثقلون نوماً. ويقال : هم الذين شربوا من الرائب فسكروا.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٨٢ = (١: ٤٢)، وإعراب القرآن ، جـ ٣: ٣٣، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٨٠، والنكت ، جـ ١: ٢١٧، والأمالى الشجرية ، جـ ٢: ٣٤٨. وينظر معجم هارون ، ص ٣٢٩، ومعجم حداد ، رقم ٢٦٣٧.

(٢) ديوان شعره، ص ٢٥٣.

(٣) سيأتى برقم (١٦٠) ، (١٨٦) ، وعجزه :

فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وُصْلَيكِ جَازِرُ

ويروى (إذا ابنُ أبى موسى بلالٌ). كما يروى (إذا ابنُ أبى موسى بلالاً) برفع(ابن) ونصب (بلال). ويروى (فقام بِنَصْلٍ) ، والنصل : حديدة السيف. والفاء فى (فقام) دخلت على الفعل الماضى لأنه دعاء. والوِصل: المفصل، والمراد بوصليها : المفصلان اللذان عند موضع نحر الناقة والشاعر يخاطب ناقته.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٨٢ = (١: ٤٢)، ومعانى القرآن للفراء ، جـ ١: ٢٤١، ومعانى القرآن ، للأخفش ، جـ ١: ٧٨، والمقتضب ، جـ ٢: ٧٤، والكامل ، جـ ١: ١٣٠، ٣: ٣٠٠، وشرح القصائد التسع ، جـ ١: ١٣٨، ٤٤٧، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٩، وشرح السيرافى، جـ ١: ٣٧٩، والمسائل المشكلة ، ص ٤٦٣، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٤٩١، ٤٩٢، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٦٦، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٧، والنكت ، جـ ١: ٢١٧، والخزانة ، جـ ١: ٤٥٠. وينظر معجم هارون ، ص ١٥٥، ومعجم حداد، رقم ٩٢٤.

(٤) فى المخطوط (جار) ، ولعل الصواب ما أثبته.

١١ - ولِمَ جرى السبب مجرى النفس ؟

١٢ - وما تقدير (زيداً لقيت أخاه) و (زيداً مررت به) ؟

١٣ - وكم وجهًا يجوز فى (أيّهم تره يأتك)؟

الجـــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى المفعول أن يحمل على الفعل إذا فرغ له مقدمًا كان أو مؤخراً ، كقولك :(زيداً ضربت) و (ضربت زيداً)، ويجوز حمل الفعل على الاسم إذا شغلته عنه بضميره نحو(١) (زيد ضربته)· ولا يجوز (ضربت زيدٌ) قياسًا على (زيد ضربت) من قبل أن حذف الضمير فى هذا الموضع يصح لأنّ يشبه حذفه فى الصلة والصفة ، وليس واحداً منهما يقتدم على المذكور من الموصول والموصوف ، فجاز إذا وقع بعد الاسم حذف الضمير ، ولم يجز إذا وقع قبلُ لما بَيَّنا·

٢*-٢ - والذى يجوز فى المفعول إذا تقدم أربعة أوجه (زيد ضربته)، و(زيداً ضربت)، وهذان الوجهان جيدان لأنهما على أصل الكلام وحقيقته· ويجوز (زيداً ضربته) على تقدير(ضربت زيداً ضربته) إلاّ أنَّ هَذا المحذوف لا يظهر للاستغناء عنه بالمذكور استغناء لازمًا· ويجوز(زيد ضربت) على حذف الضمير· كأنك قلت: (زيد ضربته)؛ لأنّ الفعل لما وقع بعد الاسم فى موضع الخبر أشبه وقوعه فى موضع الصفة والصلة·

٣*-٣ - ومعنى بناء الاسم على الفعل جعلُه بعدَه فى المرتبة من غير أن يمتنع تقديمه فى اللفظ· كقولك :(زيداً(٢) ضربت)·وإذا بنيت الفعل على الاسم فقد جعلت الاسم أولاً فى المرتبة والفعل ثانيًا ؛ لأنه فى موضع الخبر ، كقولك :(زيد ضربته)·

٤*-٤ - ونظير امتناع إظهار المضمر فى قولك :(زيداً ضربته) امتناعُ إظهار المضمر فى

***-١ الكتاب ، جـ ١: ٨٠ - ٨١ = (٤١)·**

***-٢ نفسه ، ص ٨٠ - ٨١ ، ٨٢ - ٨٣ = (٤١ ، ٤٢)·**

***-٣ نفسه ، ص ٨١ = (٤١)·**

***-٤ نفسه ، ص ٨١ مع الهامش (٥) = (٤٢)·**

(١) فى المخطوط (يجوز) ولعل الأنسب ما أثبته·

(٢) فى المخطوط (زيد) والصواب ما أثبته·

(نِعم) ؛ لأنه لا يجوز (نعما)، ولا (نعموا)[1]، وإنما يكون الضمير مستترًا تفسره النكرة. فقد اجتمعا فى امتناع الإظهار ، وإن كان أحدهما عاملاً والآخر معمولاً فيه ، وأحدهما محذوفًا والآخر مستترًا، فقياسهما واحد فى امتناع الإظهار للاستغناء بالمفسِّر.

٥*-١ – وفى التنزيل ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[2] وهو شاهد فى حسن الرفع ؛ لأن أكثر القراءة عليه. ويجوز النصب كما جاء فى بعض القراءات[3] ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾، وتقديره : ﴿وأما ثمود فهدينا فهديناهم﴾؛ لأن (أمّا) لا تدخل إلا على الاسم دون الفعل[4].

٦*-٢ – وقال بشر بن أبى خازم :

٣١أ (١٥٩) – فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ / فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوْبَى نِيامَا[5]

فهذا شاهد فى أن الأجود الرفع ؛ لأن أكثر إنشاد العرب عليه، وشاهد فى جواز النصب، لأنّ من العرب من ينصبه.

٧*-١ – وقال ذى الرُّمة :

(١٦٠) – إِذَا ابْنَ أَبِى مُوسَىٰ بِلَالاً[6] بَلَغْتِهِ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وُصْلَيْكِ جَازِرُ[7]

فهذا شاهد فى أن النصب أجود مع (إذا) التى للجرّ (إلا أن)[8] أكثر الإنشاد[9] عليه.

وقال أبو العباس[10] (ت٢٨٦) : وقد رفعه قوم ، ولا يجوز إلا على الفعل بتقدير :(إذا بلغ ابن

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٨١ ، ٨٢ = (١: ٤١ – ٤٢).

*-٢ نفســه ، ص ٨٢ = (٤٢)

(١) فى المخطوط (نعم) ولعل المراد ما أثبته.

(٢) من الآية (١٧) فى سورة فصلت.

(٣) ينظر ما تقدم فى هامش السؤال.

(٤) ينظر المغنى ، ص ٦٠.

(٥) تقدم برقم (١٥٧) ، وسيأتى برقم (١٦١).

(٦) ورد فى الكتاب برواية الرفع. وقد اختلف فى مراده بين الرفع على الابتداء والرفع بفعل مقدر يفسره ما بعده . ينظر : هامش المقتضب ، جـ ٢: ٧٥ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٧ – ٦٨، وتحصيل عين الذهب ، جـ ١: ٤٣ بهامش الكتاب ، والنحو الكوفى ، هامش ص ٣٨١ – ٣٨٢ .

(٧) تقدم برقم (١٥٨) ، وسيأتى برقم (١٨٦).

(٨) كذا فى المخطوط ، ولعلها (لأن) ؛ لتكون تعليلاً لما تقدم.

(٩) فى المخطوط (الإنسان) ولعل الأنسب ما أثبته.

(١٠) ينظر المقتضب ، جـ ٢: ٧٥ ، والكامل ، جـ ٣: ٣٠٠.

أبى موسى بلال) ؛ لأن (إذا) تطلب الفعل كما تطلبه حروف الجزم[١].

٨*-١ - ويجوز فيما لم يسمَّ فاعله أربعة أوجه فى التقديم ، كما جاز فيما سُمِّىَ فاعله ؛ لأن الفعل متصرف فى نفسه فوجب له التصرف فى عمله. تقول :(زيداً أعطِيتُ) و(زيدٌ أُعطيتُهُ) و(زيداً أعطيتُه) و(زيدٌ أُعْطِيتُ).

٩*-١ - ولا يجوز فى غير المتعدى فى التقديم إلا وجهان :(زيدٌ مررت به)، و(زيداً مررت به). ولا يجوز الحذف ، لأن حرف الجر لا دليل عليه ، إذ كان يحتمل (مررت به) و(مررت إليه) و(مررت عليه)، فلم يجز حذفه لهذه العلَّة.

١٠*-١ - وكذلك السبَبُ لا يجوز فيه إلا وجهان إذا تقدم الاسم ، كقولك :(زيدٌ لقيت أخاه)، و(زيداً لقيت أخاه)، ولا يجوز الحذف ؛ لأن الفعل مع الاسم المتقدم لا يدل عليه ، إذ كان يحتمل (لقيت أخاه) و(لقيت أباه) و(لقيت صاحبه) ، والأسباب كثيرة ، فلم يجز لهذه العلة.

١١*-٢ - وإنما جرى السبب مجرى النفس لأنه يتعلق به ويختصّ على طريقة ما يحسن أن يعامل معاملة النفس بدليل قولهم :(أكرمت زيداً بإكرامى أخاه)، وإنّما وصل الإكرام إلى غيره ، فكأنه وصل إليه بوصوله إلى سببه.

١٢*-٢ - وتقدير (زيداً لقيت أخاه) : (لابست زيداً لقيت أخاه) أو (اختصصت زيداً لقيت أخاه) ، وتقدير (زيداً مررت به) :(جزت زيداً مررت به).

١٣*-٣ - ويجوز فى (أيُّهم تره يأتك) بالرفع على قياس (زيدٌ ضربته)، ويجوز (أيُّهم تر يأتك) على قياس (زيداً ضربت) ، ويجوز (أيَّهم تره يأتك) وتقديره (أيَّهم تَرَ تره يأتك على قياس):[٢]

(١٦١) - * فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ   فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ ... ...*[٣]

كأنك [قلت] (فأمَّا تميمًا فألفى فألفاهم).والوجه الرابع :(أيُّهم تر يأتك) على قياس (زيدٌ ضربت).

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٨٣ = (١: ٤٢ - ٤٣).
*-٢ نفسه ، ص ٨٣ = (٤٣).
*-٣ نفسه ، ص ٨٤ = (٤٣).

(١) فى المخطوط (الجر) ، ولعل المراد ما أثبته.
(٢) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٦).
(٣) تقدم برقم (١٥٧) و (١٥٩). وتقدم أن فى البيت روايتان ، هما (فأما تميمًا) و (فأما تميمٌ) ، والمراد هنا رواية النصب وإن كان جاء برواية الرفع.

٢٥- بـاب الظرف الذى يشغل عنه الفعل(١)

الغرض فيه : أن يبين مـا يجـوز فى الظرف الذى يشـغل عنه الفـعل من الإعـراب والتصرف مما لا يجوز .

مسـائل هذا الباب :

١ - مـا الذى يجـوز فى الظرف الذى يشـغل عنه الفـعل ؟ومـا الذى لا يجـوز ؟ ولِمَ ذلك ؟ ومـا الظرف الذى يصلح أن يشغل بضميره ؟ وما الظرف الذى لا يصلح ذلك فيه ؟

٢ - ولِمَ جازَ (يومُ الجمعة ألقاك فيه) ولَمْ يجز (سحرُ ألقاك فيه)؟

٣ - ولِمَ كان (أقل يوم) و(خطيئة يوم) ظرفًا متمكنا ؟

٤ - ولِمَ كان (مكانُكم قمت فيه) [جائزا]، ولم يجز مثل ذلك فى (عندكم) ؟

٥ - ولِمَ صار (يومُ الجمعة ألقاك فيه) وهو فى معنى الظرف بمنزلة (يومُ الجمعة مبارك) ؟

٦ - ولِمَ جاز (يومُ الجمعة صمته) و(صمت فيه) ؟

٧ - ولِمَ جاز النصب فى (يوم الجمعة [صمته]) ؟

٨ - وما الشاهد فى قول أبى النجم :(٢)

(١٦٢) - *قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِى*(٣)

---

(١) العنوان فى الكتـاب ، جـ ١: ٨٤ = (١: ٤٣) : « هذا باب مـا يجـرى مما يكون ظرفًا هذا المجـرى ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٨١، وشرح الصفار ، ص ١٦١.

(٢) ديوان أبى النجم العجلى ، صنعة وشرح علاء الدين أغا ، (الرياض - النّادى الأدبى ، ١٤٠١هـ) ، ص ١٣٢، واسمه : الفضل بن قدامة ، توفى سنة ١٣٠هـ.

(٣) وسيأتى برقم (١٦٨) و(٢٥٦) ، وبعده :

عَلَىَّ ذَنْبًا كُلُّه لَمْ أَصْنَعِ

ويروى (كلَّه) بالنصب. وينظر الخزانة ، جـ ١: ١٧٤ فما بعدها ففيه نُقول مفيدة عن العلماء حول اتحاد المعنى أو اختلافه على الروايتين. وقد اخترت بعضًا منها كما سيأتى فى هامش فقرة الجواب . وأم الخيار زوجة الشاعر ، والذنب بمعنى الذنوب وهى هنا موجبات الشيخوخة كالشيب والصلع والعجز ونحوها ، وأفرد لأنه أراد كبر السن الذى تصحبه تلك الأمور. =

وإذا كان النصب لا يكسر الشعر فلم جاز الرفع مع حذف العائد إلى الاسم ؟

٩ - وما الشاهد فى قول امرىء القيس :(١)

(١٦٣) - / *فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا ... ...*(٢) ٣١ب

ولِمَ رفع مع أن النصب لا يكسر الشعر ؟

١٠ - وما الشاهد فى قول النمر :(٣)

(١٦٤) - *فيوم علينا ... ...*(٤)

فلم رفـع ؟

= ومن مـواطن ورود الشـاهد: الكتـاب ، جـ ١: ٨٥ ، ١٢٧، ١٣٧ = (١: ٤٤ ، ٦٤، ٦٩)، ومـعـانى القرآن ، للفراء ، جـ ١: ١٤٠، ٢٤٢، ٢: ٩٥، ومعانى القرآن ، للأخفش ، جـ ١: ٢٥٣، ومجاز القرآن ، جـ٢ : ٨٤ ، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٤٨٣، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٢ ، ١٣٠، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٨٤، والمسائل البصريات ، جـ ١: ٦٣٤، وكتاب الشعر ، جـ ٢: ٥٠٤، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١ : ١٤، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٨٦، والنكت ، جـ ١: ٥٥٩، وينظر معجم هارون ، ص ٤٩٩، ومعجم حداد ، رقم ٣٤٧٠.

(١) ديوانه ، ص١٥٩. وقيل البيت من قصيدة لربيعة بن جعشم. ينظر الخزانة ، جـ ١: ١٨٠.

(٢) وسيأتى برقم (١٦٩) ، وهو بتمامه :

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أَجُـرّ

ويروى بنصب الثوبين. وعليها لا شاهد فيه. كما يروى (فثوب علىّ) وهى التى أثبتها الرمانى كما سيأتى. وعليها فالشاهد فى موضع واحد.

ومن مـواطن وروده : الكتـاب ، جـ ١: ٨٦ = (١: ٤٤) ، وإعـراب القـرآن ، جـ ٣: ٣٥٣، وشـرح أبيـات سيبويه للنحاس ، ص ٧٣ ، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٨٤، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٧، والنكت ، جـ ١: ٢١٩، وينظر معجم هارون ، ص ١٣٥، ومعجم حداد ، رقم ١٣٦٨.

(٣) شعر ه ، صنعة الدكتور نورى حمودى القيسى ، (بغداد - مطبعة المعارف ، ١٣٨٨هـ)، ص ٥٧ ، وهو النمر بن تولب العكلى ، توفى نحو سنة ١٤هـ.

(٤) وسيأتى برقم (١٧٠) ، وهو بتمامه :

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرّ

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٨٦ = (١: ٤٤) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٢، ١٣٠، وشـرح السيـرافى ، جـ ١: ٣٨٤ ، والنكت ، جـ ١: ٢٢٠، والمقاصـد النحوية ، جـ ١: ٥٦٥، والهمع ، جـ٢: ٣٠(١: ١٠١)، ٤: ١٨٦ (٢: ٢٨)، والدرر ، جـ١: ٧٦ ، ٢: ٢٢.

[؟ -] وما الشاهد فى قول العرب :(شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى)[1] ؟[2]

١١- وما الشاهد فى قول الشاعر :[3]

(١٦٥) - * ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا *[4]

١٢- وما مراتب حذف الضمير فى القوة ؟ ولِمَ كان فى الصلة أقوى ، ثم فى الصفة ، ثم فى الخبر ؟

١٣- وما الشاهد فى قول جرير :[5]

(١٦٦) - * أَبَحْتَ حِمَىٰ تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ *[6]

ولِمَ رفع الاسم مع حذف الضمير ؟

١٤- وما الشاهد فى قول الشاعر :[7]

---

(١) هذا مثل ينظر مجمع الأمثال جـ ١ : ٣٧٠ .
وبعده فى اللسان (ثرا) جـ ١٤: ١١٢ :« أى تمطر أولاً ثم يطلع النبات فتراه ، ثم يطول فترعاه النعم».

(٢) لم ترد إجابة عن هذا السؤال ، ولعل تركها راجع إلى أنها داخلة فى الإجابة عن السؤال السابق.

(٣) قال البغدادى : « لا يعرف ما قبله ولا ما بعده ولا قائله » الخزانة ، جـ ١: ١٧٨.

(٤) وسيأتى برقم (١٧١) وعجزه :

فَأَخْزَىٰ اللَّهُ رَابِعةً تَعُودُ

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٨٦ = (١: ٤٤)، ومعانى القرآن ، للأخفش ، جـ ١: ٢٥٢، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٣ ، ١٣٠، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ، ص ١٦٧، والنكت ، جـ ١: ٢٢١، والأمالى الشجرية ، جـ ١: ٣٢٦.

(٥) ديوانه ، ص ٩٩.

(٦) وسيأتى برقم (١٧٢) ، و(٢٣١) ، و(٢٣٥)، وعجزه :

* وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ *

والخطاب لعبد الملك بن مروان.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٨٧ ، ١٣٠ = (١: ٤٥ ، ٦٦)، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٢، ١٣٠، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٨٦، والحجة ، للفارسى ، جـ ٢ : ٣٦، وكتاب الشعر ، جـ٢:٣٨٨، والتبصرة ، جـ ١: ٣٢٩، والنكت ، جـ ١: ٢٢١، والمغنى ، ص ٥٥٦ ، ٦٧٨، ٧٠٤، والمقاصد النحوية ، جـ ٤: ٧٥، والتصريح ، جـ ٢: ١١٢، وشرح أبيات المغنى ، جـ ٧: ٨٢.

(٧) نسب فى الكتاب ، جـ ١: ٨٨ = (١: ٤٥) إلى الحارث بن كَلَدة. وذكر مؤلف شواهد الشعر فى كتاب سيبويه ، ص ١٤١، أنه نسب فى مخطوطة الكتاب بالمدينة إلى جرير ، ونسبه إلى جرير أيضاً العينى فى المقاصد النحوية ، جـ ٤: ٦٠ . كما ذَكَرَ أنه يروى لغيلان بن مسلمة الثقفى.

(١٦٧) - *وَمَا أَدْرِى أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ*(١)

ولِمَ لا يجوز فيه النصب ؟

١٥ - وما الدليل على أن الصفة مع الاسم بمنزلة اسم واحد ؟

الجـــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى الظرفِ الذى يُشْغَلُ عنه الفعلُ الرفْعُ إذا كان ظرفًا متمكّنًا ، ولا يجوز إلا النصب إذا كان ظرفًا غير متمكن ؛ لأنه لا يُرفع الظرف الذى ليس بمتمكن ، لأن نقصان تمكنه يتضمن ما ليس له فى أصله فيَمنع(٢) من تصرفه.

٢*-١ - وتقول :(يوم الجمعة ألقاك فيه)، ولا يجوز (سحرُ ألقاك فيه) ؛ لأن (سحر) عدل عن الألف واللام فنقص تمكنه ، فلم يجز رفعه.

٣*-١ - وتقول :(أقلُّ يوم لا أسير فيه) ، و(خطيئةُ يوم لا أصيد فيه) فيكون (أقل) و(خطيئة) ظرفًا ومتمكنًا فى هذا الموضع ؛ لأنه أضيف إلى (يومٍ) و(يومٌ) ظرف متمكن.

٤*-١ - وتقول :(مكانُكم قمت فيه) ولا يجوز مثل ذلك فى (عندكم) ؛ لأنه غير متمكن ، من أجل أنّه استبهم استبهام الحروف ، لا بأنه لا يقوم بنفسه ، ولا له جهة كجهة (خلف) و(قدام)(٣).

٥*-١ - وإذا قلت :(يوم الجمعة ألقاك فيه) فهو بمنزلة (يوم الجمعة مبارك) ؛ لأنه قد يخرج فى هذا الموضع عن حكم الظرف ، وإن كان فى الكلام ما يدل على أنه فى معنى الظرف

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٨٤ = (١: ٤٣).

(١) سيأتى برقم (١٧٣) ، و(٢٣٢)، و(٢٣٦) ، وعجزه :

وطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا

ويروى (أم مالاً أصابوا) ، وعليها لا شاهد فيه.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٣٠ = (١: ٦٦)، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٨٦، والمسائل المشكلة ، ص ٣٩٧، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٦٥، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٧٠، والأزهية ، ص ١٣٧، والنكت ، جـ ١: ٢٢١، والبسيط ، جـ ٢ : ١٠٧٩. وينظر معجم هارون ، ص ٤٨، ومعجم حداد ، رقم ٥٩.

(٢) فى المخطوط (يمنع) ولعل الأنسب ما أثبته.

(٣) جاء فى الهمع ، جـ ٣: ١٦٤ = (١: ٦٤) : « وإنما لم تصرف [عند] لشدة توغلها فى الإبهام ، لأنها تصدق على الجهات الست.

فصار الفعل المبنى عليه الاسم بمنزلة بناء الاسم عليه.

٦*-١ - وتقول :(يومُ الجمعة صمته) وإن شئت قلت :(صمت فيه) ، فإذا قلت :(صمت فيه) فعلى أصله فى الظرف، وإذا قلت :(صمته) فعلى إجرائه مجرى المفعول على سعة الكلام مما اطّرد به الباب ، وهذا من السعة المطّردة.

٧*-٢ - وتقول :(يومَ الجمعة صمته) ، بالنصب ، فلك فيه وجهان : أحدهما : أن يكون ظرفًا لفعل محذوف يفسره هذا المذكور ، والآخر : أن يكون مفعولاً على السعة ؛ لأنه قد اطّرد الكلام بهذه السعة.

٨*-٣ - قال أبو النجم :

(١٦٨) - قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّه لَمْ أَصْنَعِ[1]

فهذا شاهد فى أنه رفع الاسم مع حذف الضمير من الخبر وإن كان النصب لا يكسر الشعر[2] والعلة فى ذلك أنه لو نصب لجعل (كلَّه) فضلة فى الكلام ، وإذا رفع جعله معتمداً للبيان[3].

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٨٤ = (١: ٤٤).

*-٢ نفسه ، ص ٨٥ = (٤٤).

*-٣ نفسه ، ص ٨٥ = (٤٤ - ٤٥).

(١) تقدم برقم (١٦٢) ، وسيأتى برقم (٢٥٦).

(٢) ينظر ما تقدم فى هامش السؤال. وقد قال سيبويه بعد البيت السابق : « فهذا ضعيف وهو بمنزلته فى غير الشعر ، لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخِلُّ به ترك إظهار الهاء وكأنه قال : كلُّه غير مصنوع». وعقب السّبكى على كلامه ، فقال : « وهو يقتضى أنه لا فرق بين الرفع والنصب فى أن المعنى كله غير مصنوع وذلك يقتضى أن النصب أيضا يفيد العموم وأنه لم يصنع شيئًا منه لما تقرر من دلالة العموم ، وقد تأملت فوجدت قولَ سيبويه أصحُّ من قول البيانيين وأن المعنى حضره وغاب عنهم ، لأنه ابتدأ فى اللفظ بـ(كل)، ومعناها : كل فرد ، وكان عاملها المتأخر فى معنى الخبر عنها لأن السامع إذا سمع المفعول يتشوق إلى عامله كما يتشوق المبتدأ إلى الخبر وبه يتم الكلام ، فكان (كله لم أصنع) مرفوعًا أو منصوبًا سواء فى المعنى وإن اختلفا فى الإعراب » أحكام كل وما عليه تدل ، لعلى بن عبد الكافى السبكى (ت ٧٥٦) ، تحقيق الدكتور جمال عبد العاطى مخيمر، (ط ١، ١٤٠٦هـ)، ص ١٣٠ - ١٣١. ولى وجهة نظر حول قول سيبويه : فهذا ضعيف ... حيث أرى أن يقال : وهو قليل فى الكلام . لأن حذف العائد على (كل) قد جاء فى قراء ة سبعية وهى قراء ة ابن عامر فى قوله تعالى ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ من الآية (١٠) فى سورة الحديد. ينظر السبعة لابن مجاهد ، ص ٦٢٥، والنحو الكوفى ، ص ٢٩٠.

(٣) يقصد بمعتمد البيان المبتدأ كما تقدم فى باب ٩:٣.

فلهذه العلَّة جاز الرفْعُ مع حذف الضمير من الخبر.

٩*-١ - وقال امرؤ القيس :

(١٦٩) - فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَـثَوبٌ عَلَىَّ وَثَـوْبٌ أَجُـرّ[١]

بالرفع[٢]. فإنما رفع ليشاكل بالثانى الأول، ولو جعله صفة لوجب الرفع ؛ لأنّ الصفة لا تعمل فى الموصوف[٣].

١٠*-٢ - وقال النمر بن تولب :

(١٧٠) - فيـومٌ علينا ويـومٌ لـنا ويـومٌ نُسَاء ويـومٌ نُسَر[٤]

هذا مِثْلُ بيت امرىء القيس ؛ أن الأول مرفوع لا يصلح فيه النصب فَرَفَعَ الثانى ليشاكل / ٣٢أ
به ما قبله وما بعده.

١١*-٢ - قال الشاعر :

(١٧١) - ثَلاثٌ كُلُّـهُنَّ قَتَـلْتُ عَمْدًا فَأَخْزَى اللَّهُ رَابِعَـةً تَعُـودُ[٥]

فرفع (كلهنّ) مع حذف الضمير من الخبر ، وهذا نظير بيت أبى النجم.[٦]

١٢*-٣ - ومراتب حذف الضمير على ثلاثة أوجه ، أحسنها وأقواها فى الصلة ، ثم فى الصفة ، ثم فى الخبر. وإنما كان الحذف فى الصلة أقوى لأنه لا بدّ منه من أجل نقصان الاسم فهو يؤذن به مذكورًا أو محذوفًا مع اجتماع أربعة أشياء بمنزلة اسم واحد : الموصول ، والفعل، والفاعل ، وضمير المفعول. ومع أن الفعل لا يتسلط على الموصول. فهذه ثلاثة أسباب كلّ واحد منها يقتضى جواز الحذف. فأما فى الصفة فإن الاسم الموصوف تام فليس يؤذن بأنه لا بدّ من

---

*-١ الكتاب ، ١: ٨٥ - ٨٦ = (١: ٤٤).

*-٢ نفسه ، ص ٨٦ = (٤٤).

*-٣ نفسه ، ص ٨٦ - ٨٧ = (٤٤ - ٤٥).

(١) تقدم برقم (١٦٣).

(٢) فى المخطوط (الرفع) ولعل الأنسب ما أثبته.

(٣) فى المخطوط (الموضوع) ولعل الأنسب ما أثبته.

(٤) تقدم برقم (١٦٤).

(٥) تقدم برقم (١٦٥).

(٦) ينظر الفقرة (٨).

عائد إليه فيجب من أجل ذلك أن يكون مذكوراً أو محذوفًا لا محالة، وليس يلزمه الثقل ؛ لأنه يجووز أن لا يوصف ، ولكن فيه سببان كلّ واحد منهما يقتضى جواز الحذف : أحدهما أن الصفة من تمام الموصوف كما أن الصلة من تمام الموصول ، والآخر :أن الفعل فى الصفة لا يتسلط على الموصوف. فأما الخبر فإنه فى المرتبة الثالثة ؛ لأنه متعلق بالمخبر عنه وليس من تتمته(١)، وهو ممايصلح أن يتسلّط عليه فضعف الحذف لهذه العلّة فى الخبر.

١٣*-١ – وقال جرير :

(١٧٢) – أَبحْتَ حِمَى تِهامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَىْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ(٢)

فرفع ، لأن (حميت) فى موضع الصفة، كأنه قال :(وما شىء محمىٌّ(٣) بمستباح).

١٤*-٢ – وقال الشاعر :

(١٧٣) – وَمَا أَدْرِى أَغَيَّرَهَـمْ تَـنَاءٍ وَطُولُ الْعَهْـدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا(٤)

فرفع ؛ لأن (أصابوا) صفة ، كأنه قال :(أم مال مصاب).

١٥*-٢ – والدليل على أن الصفة مع الموصوف بمنزلة اسم واحد أن القائل إذا قال :(جاء نى زيد) وهو لا يُعرف حتى يصفه بالأحمر فهو بمنزلته لو كان يُعرف بمجرّد الاسم، فصار قوله (جاء نى زيد الأحمر) فى هذه الحال بمنزلة قولك :(جاء نى زيد) فى تلك الحال سواء ، فمن هنا كان متممًا للاسم إذا عرض فيه التنكير.

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٨٧ – ٨٨ = (١: ٤٥).**

*-٢ **نفسه ، ص ٨٨ = (٤٥) .**

(١) فى المخطوط (اتمه)، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٢) تقدم برقم (١٦٦).

(٣) فى المخطوط (محتمى) والأولى ما أثبته ؛ لأن الفعل المتقدم فى البيت (حمى) وليس (احتمى) كما أن (احتمى) لازم.

(٤) تقدم برقم (١٦٧).

٢٦- بـاب إعمال الفعل مع شغله عن الاسم[١]

الغرض فيه : أن يبين ما يختار فى الفعل مع شغله عن الاسم من الإعمال فى العطف مما لا يختار .

مسائل هذا الباب :

١ - ما الذى يختار فى الفعل مع شغله عن الاسم من الإعمال فى العطف؟ وما الذى لا يختار؟ ولِمَ ذلك؟ وما الوجه فى (رأيت عبد اللّه وزيداً مررت به)؟ ولِمَ اختير فيه النصب؟ وما الوجه فى قولك :(زيد منطلق وعمرو مررت به)؟ ولِمَ اختير فيه الرفع؟

٢ - وما نظيره من قولهم :(ضربونى وضربت قومك) فَمن[أين] اجتمع هذان فى القياس؟ وهل ذلك من جهة إعمال الأقرب؟ وكيف صار (رأيت) أقرب من الابتداء فى قولك :(رأيت عبداللّهّ وزيداً مررت به)؟ وهل ذلك لأن (رأيت) موجود والابتداء ليس بموجود؟

٣ - وما الشاهد فى ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[٢]؟ وما تقديره؟

٤ - وما تقدير ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَا وأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيراً . وكُلاً ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾[٣]؟

٥ - وما تقدير ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾[٤]؟

٦ - وهل يختار (كنت أخاك وزيداً اشتريت[٥] له ثوبًا) و (كنت أخاك وزيداً/كنت له أخًا؟ وما ٣٢ب

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٨٨ = (١: ٤٦): « هذا باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون فى المبتدأ مبنيًا عليه الفعلُ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٨٧، وشرح الصفار ، ص ١٦٥.

(٢) الآية (٣١) فى سورة الإنسان

(٣) الآيتان (٣٨ - ٣٩) فى سورة الفرقان . وقراءة تنوين (ثمود) هى قراءة السبعة ما عدا حمزة وحفص عن عاصم. ينظر السبعة ، ص ٣٣٧.

(٤) من الآية (٣٠) فى سورة الأعراف.

(٥) فى المخطوط (واشتريت) ، ولعل الصواب ما أثبته.

تقديره؟ ولِمَ أجرى (كنت) مجرى (ضربت) وليس بفعل حقيقى ؟

٧ - وهل يختار (لست أخاك وزيداً أعينك عليه)؟ ولِمَ اختير ذلك مع أن (ليس) لا يتصرف ولم يختر فى فعل التعجب (ما أحسن زيداً وعمراً قد أكرمت)؟

٨ - وما الشاهد فى قول الربيع بن ضبع :(١)

(١٧٤) - *أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ ...*(٢)

٩ - وهل يجوز الرفع فيما يختار فيه النصب من هذا الباب ؟ ولِمَ جاز؟

١٠- ولِمَ صار (عبدَ الله لقيت وزيد كلمت أباه) أقرب إلى الرفع من قولك :(وزيد كلمته)؟ ولِمَ صار الذى هو أقرب إلى الرفع فى هذا الباب هو ما كان من النصب أبعد فى الابتداء ؟

١١- وما حكم :﴿ يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾(٣) فلمَ رفع على خلاف الاختيار فى هذا الباب ؟ ولمَ وجب أن يكون الواو واوَ الحال دون واو العطف؟

١٢- وما حكم (لكن) و(بل) فى هذا الباب ؟ ولم أجريت مجرى الواو والفاء و(ثم) مع اشتراك هذه الحروف فى المعنى وامتناع تلك من الاشتراك فى المعنى .

---

(١) ينظر نوادر أبى زيد، ص ٤٤٦، والربيع بن ضبع الفزارى يقال إنه عُمِّرَ ثلاثمائة سنة منها ستون فى الإسلام. ينظر الأغانى ، جـ٩ : ٩٥، والمؤتلف ، ص ١٨٢، والخزانة ، جـ٣ : ٣٠٨-٣٠٩.

(٢) وسيأتى الشاهد برقم (١٧٥) ، وهو بتمامه :

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا ... أَرُدُّ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ خَلَوتُ ... بِهِ وَحْدِى وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا

ويروى (ولا أملك رأس) و(أخشاه إن مررت به).

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٨٩ = (١: ٤٦) ، وأخبار الزجاجى ، ص ٢١٨-٢١٩، والجمل ، ص ٤٠، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٤٧٣، ٦٠٨، ٣: ٦١١، وشرح القصائد التسع ، جـ ١: ٣٤٣، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٢، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٩٠، والمسائل العضديات ، ص ٧٣، والنكت،جـ ١: ٢٢٣، وينظر معجم هارون ، ص ١٤٦، ومعجم حداد ، رقم ١١٩٢.

(٣) من الآية (١٥٤) فى سورة آل عمران.

الجــواب :

١*-١ – الذى يختار فيه(١) إذا كانت الجملة الأولى مبنية على الفعل حملُ الثانى على الفعل مع شغله عنه ليتشاكلَ الكلامُ فى الجملتين بحمل كلّ واحدة منهما على الفعل ولا يختار الرفع كما كان فى الابتداء لما يقع فى ذلك من التنافر لحمل الجملة الأولى على الفعل والثانية على الابتداء مع إمكان حملها على الفعل. فتقول على هذا :(ضربت زيداً وعمراً كلمته) و(رأيت زيداً وعمراً مررت به). فأمّا(زيد منطلق وعمرو كلمته) فالاختيار فيه الحمل على الابتداء من وجهين : أحدهما : أن الجملة الأولى محمولة على الابتداء ، وأنه بمنزلة إذا قلت :(عمرو كلمته) فى أنّه ليس هناك ما يقتضى له الحمل على الفعل.

٢*-٢ – ونظير الفعل على الفعل فى قرب المأخذ (ضربونى وضربت قومَك) وذلك لإعمال ما قَرُبَ دون ما بَعُدَ، فأعملت (ضربت) لقرب (قومك) منه ، فكذلك (رأيت زيداً وعمراً كلمته) تَعمل هذا المذكور فى الحمل عليه دون ما لم يذكر مما يقدر على الابتداء إذ كنت متى رفعت فكأنّك قد ذكرت مبتدأ وخبراً ثم حملت عليه الثانى بالعطف.

٣ *-٢ – وفى التنزيل﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فى رَحْمَتِهِ والظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾(٢)، فهذا شاهد فى حمل الاسم على الفعل مع شغله عنه إذا كانت الجملة الأولى مبنية على الفعل. وتقديره :(وعاقب الظالمين) أو(وأخزى الظالمين) أو (لعن الظالمين) ؛ لأن إعداد العذاب لهم يدل على ذلك.

٤*-٢ – ومنه ﴿وَعَادًا وَثَمُودَا وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا . وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ وَكُلاًّ تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾(٣). فالأول على(وأهلكنا عادًا)(٤) ، والثانى (وعرفنا كلاً ضربنا له

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١ : ٨٨ = (١ : ٤٦).**

*-٢ **نفسه ، ص ٨٩ = (٤٦).**

(١) أى فى الفعل المشغول عن الاسم.

(٢) من الآية (٣١) فى سورة الإنسان.

(٣) الآيتان (٣٨ – ٣٩) فى سورة الفرقان.

(٤) يبدو أن هذا التقدير مبنى على أن كلمة (عاد) مشغول عنه. ولكن الأمر ليس كذلك إذ لم يذكر بعدها فعل وإنما هى وما بعدها معطوفة على (قوم نوح) فى قوله :﴿ فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا

الأمثال)• والثالث على (وأهلكنا كلاً تَبَّرنَا)•

٥*-١ – ومنه ﴿ فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾،[١] أى (وأضل فريقا حق عليهم الضلالة) •

٦*-١ – وتقول :(كنت أخاك وزيداً اشتريت له ثوبًا) ، فتجرى (كنت) مجرى (ضربت) ؛ لأنها تتصرف تصرفها ، وتقديره :(وعاملت زيداً اشتريت له ثوبًا)• وتقول :(كنت أخاك وزيداً كنت له أخًا)، وتقديره :(ولابست زيداً كنت له أخًا)[٢]، و(واختصصت زيداً)•

٧*-١ – وتقول :(لست أخاك وزيداً أعينك عليه) فتجرى (لست)[٣] مجرى (كنت)؛ لأنّها من أخواتها مع أنها تتصرف بعض تصرفها فى الضمير، وتقديم الخبر على اسمها ، تقديره : (اختص[٤] زيداً أعينك عليه)• ولا يجوز مثل ذلك فى فعل التعجب إذا قلت :(ما أحسن زيداً وعمراً قد أكرمته)/ فلا يجوز هذا فى الاختيار؛ لأن فعل التعجب قد بَعُدَ من الأفعال المتصرفة ٣٣أ بأنّه يصغر ، وأنه لا يتصل به ضمير المخاطب الفاعل ولا المتكلم الفاعل ؛ لأن فيه ضمير (ما) لا يتجاوزه إلا بالمفعول ، فَبَعُدَ من التصرفِ بهذا، وأنه ليس من باب يقتضى له أخواته أن يلحق بها•

٨*-٢ – وقال الربيع بن ضبع :

(١٧٥) – أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا أَرُدُّ رَأْسَ الْبَعِـيرِ إِنْ نَفَـرَا

بأياتنا= *-١ **الكتاب ، جـ ١: ٨٩ = (١: ٤٦)•**

*-٢ **نفسه ، ص ٨٩ – ٩٠ = (١: ٤٦)•**

= فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا • وَقَوْمَ نُوحٍ لَمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ وَجَعَلْنَاهُمْ لِلنَّاسِ آيَةً وَاعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا • وَعَادًا وَثَمُودَا وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا • وَكُلاً ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ﴾– الآيات(٣٦-٣٩) فى سورة الفرقان• وفى نصب (قوم نوح) عدة احتمالات ، أحدها : أن تكون على الاشتغال ، والثانى : أن تكون بإضمار اذكر ، والأخير : أن تكون معطوفة على الضمير فى (فدمرناهم) وهو ما رجحه النحاس (ت ٣٣٨)• ينظر إعراب القرآن ، جـ ٢: ٤٦٨ •

(١) من الآية (٣٠) فى سورة الأعراف•

(٢) جاء فى الارتشاف ، جـ ٣: ١٠٣ : أن المازنى وبعض الكوفيين لا يجيزون دخول (كان) فى باب الاشتغال•

(٣) « قال الفراء فى (ليس) الرفع لا غير » المصدر نفسه ، ص١٠٨•

(٤) فى المخطوط (ماختص) ولعل الصواب ما أثبته • وفى شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٩٠ (خاصمت) ، وهو أنسب•

وَالذِّئْبَ أَخْشَاه إِنْ خَـلَوتُ بِهِ وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا(١)

فحمل (الذئب) على (وأخشى الذئب) ؛ لأن الجملة الأولى مبنية على الفعل وهى (أصبحتُ).

٩*-١ - ويجوز الرفع فى جميع ما يختار فيه النصب ؛ لأنّ الفعل فى موضع الخبر الذى هو الأول كقولك :(أتيت زيداً وعمرو أفضل منه) فهذا لا يكون فيه إلا الرفع. وقد صار شغل العامل يقربه من هذا الخبر فجاز الرفع لهذه العلّة.

١٠*-١ - والاسم فى هذا الباب على وجهين : أحدهما : ما هو أقرب إلى الرفع ، والآخر : ما هو أبعد منه. فالذى هو أقرب إلى الرفع ما شغل الفعل(٢) بسببه ، كقولك :(ضربت زيداً وعمرو علمت أخاه). والذى هو أبعد من الرفع ما شغل الفعل بضميره ، كقولك :(وعمراً كلّمته)؛ لأنه على قياس المبتدأ ، فلما كان (زيداً كلمته) أبعدَ من الرفع وأقرب إلى النصب من (زيداً كلمت أخاه) ؛ لأنّ الفعل عمل فى ضمير سببه فقوى الرفع ، وإذا عمل فى ضميره(٣) قوى النصب. فكذلك هو فى باب العطف.

١١ *-٢ - وفى التنزيل ﴿ يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾(٤) بالرفع ؛ لأنها ليست واوَ عطف، وإنّما هى واوُ الحال ، بمعنى (إذ طائفة قد أهمتهم أنفسُهم)(٥). وواو الحال يستأنف ما بعدها.

١٢*-٣ - وحكم (لكن)(٦) و(بل) و(لابل) كحكم(٦) الواو والفاء ، و(ثم) فى الاختيار ؛ لأنها وإن كانت لا تشترك فى المعنى فهى على جهة النقيض ، وحدّ النقيض أن يجرى على حد نقيضه، كقولك :(ضربت زيداً) و (ما ضربت زيداً) ، فى النفى والإثبات على حدٍّ واحد.

***-١ الكتاب ، جـ١ : ٩٠ = (١ : ٤٦).**
***-٢ نفسه ، ص ٩٠ = (٤٧).**
***-٣ نفسه ، ص ٩٠ - ٩١ = (٤٧).**

(١) تقدما برقم (١٧٤).

(٢) فى المخطوط (الفاعل) وما أثبته يقتضيه السياق .

(٣) فى المخطوط (فى ضمير) وما أثبته يقتضيه السياق .

(٤) من الآية (١٥٤) فى سورة آل عمران .

(٥) قال ابن هشام فى المغنى ، ص ٣٩٨ عن واو الحال : « وتسمى واو الابتداء. ويقدرها سيبويه والأقدمون بـ(إذ) ولا يريدون أنها بمعناها ، إذ لا يرادف الحرفُ الاسمَ ، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن (إذ) كذلك».

(٦) فى المخطوط (ولكن) و(وكحكم). بإقحام الواو فى الموضعين إذ لا معنى لها.

٢٧- بـاب الاسم الذى يحمل تارة على الفعل وتارة على الابتداء[1]

الغرض فيه : أن يبين مـا يجوز فى الاسم من الحمل على الفعل وشغله عنه تارة، ويجوز حمله على الابتداء تارة فى العطف مما لا يجوز.

١- مسـائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز حمله على الفعل والابتداء على التخيير فى ذلك ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟ وما حكم (عمرو لقيته وزيد كلمته)؟ ولِمَ جاز فى(زيد) الرفع والنصب على التخيير فى ذلك ؟

٢ - وما[فى] قولهم (زيد لقيت أباه وعمراً) بالرفع والنصب فى (عمرو) ، من الشاهد؟ ولِمَ كان ما اختلف فيه المعنى دليلاً على ما اتفق فيه المعنى ؟

٣ - وما حكم (زيد لقيته وعمرو كلمته) ؟

٤ - ولِمَ اتّفق فى هذا الباب حكم ما تعدى إلى النفس وإلى السبب وإلى ما عمل فيه حرف الجر ؟

٥ - وما حكم (هذا ضارب عبدالله وزيداً يمر به) ؟ ولِمَ كان فى حكم (هذا يضرب عبد الله) أضفت ضارباً أو[2] نونته ؟

٦ - وما تحقيق الجواب فى (من رأيت) و(أيَّهم رأيت) ؟ . ولِمَ (اختلف الحكم) ؟ وما مذهب الأخفش (ت٢١٥) فيه ؟ ولِمَ حمله على التخيير فى الجواب ؟

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٩١ = (١: ٤٧) : « هذا باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بنى عليه الفعل مرة ، ويحمل مرة أخرى على اسم بنى على الفعل ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٩٢، وشرح الصفار ، ص ١٦٨.

(٢) فى المخطوط (و) ، والصواب ما أثبته بناء على ما سيأتى فى الجواب.

٧ - وهل يجوز (مررت بعبد الله وزيدًا) ؟، ولِمَ جاز هذا ولمْ يجز (مررت زيدًا) ؟

٨ - وما الشاهد في قول جرير(١) :

(١٧٦) - *جِئْنِى بِمِثْلِ بَنِى بَدْرٍ ...*(٢)

وقول العجاج (٣):

(١٧٧) - *يذهبن فى نجدٍ وغورًا غائرًا *(٤)

[٧ -] ولِمَ لا يجوز إضمار الفعل الذى لا يتعدى إلا بحرف جرٍّ فى (أزيدًا مررت / به) ٣٣ب

ويعمل مضمرًا خلاف عمله مظهرًا كما عمل فى المعطوف خلاف عمله فى المعطوف عليه؟

١- الجـــواب :

١*-١ - الذى يجوز حمله على الابتداء أو على الفعل على التخيير فى ذلك هو الذى يتقدمه جملتان: إحداهما(٥) : من مبتدأ وخبر ، والأخرى : من فعل وفاعل ، وقد انعقدتا انعقاد

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٩١ = (١: ٤٧)٠

(١) ديوانه ، ص ٣١٢٠

(٢) وسيأتى برقم (١٧٨) و (٢٩٤) و(٣٠٨) ، وهو بتمامه :

جِئْنِى بِمِثْلِ بَنِى بَدْرٍ لِقَوْمِهِمِ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارِ

ويروى (جيئوا بمثل)٠ والمخاطَبُ الأخطلُ٠

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٩٤ ، ١٧٠ =(١: ٤٨ ، ٨٦)، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ٢:٢٢، ٣: ١٢٤، والمقتضب ، جـ ٤: ١٥٣، والأصول ، جـ ٢: ٦٥ ، وإعراب القرآن ، جـ١:٥٦٩، ٢: ١٠٢، ٣:٣٢٦، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٣٥، والقطع والائتناف ، ص ٣٩٣، وابن السيرافى ، جـ ١: ٦٦ ، والمحتسب ، جـ ٢: ٧٨ ، والخصائص ، جـ ٢: ٢٧٨، والنكت ، جـ١:٢٢٧، وشرح المفصل، جـ ٦: ٦٩٠

(٣) ملحقات ديوانه ، جـ ٢: ٢٨٨٠ كما ينسب لابنه رؤبة٠ ينظر ملحق ديوانه ، ص ١٩٠٠

(٤) وسيأتى برقم (١٧٩)٠ ويروى (يسلكن فى نجد) و(يهوين فى نجد)٠ والضمير فى (يذهبن) قيل: يريد به ظعائن منتجعات ، أو قصائد ، أو أفعالاً يفتخر بها أو حروبًا قد غار ذكرها وأنجد٠

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٩٤ = (١: ٤٩) ، ومجاز القرآن ، جـ ١: ٤٠٦، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤١٠، والخصائص ، جـ ٢: ٤٣٢، والمحتسب ، جـ ٢: ٤٣ ، والنكت ، جـ ١: ٢٢٧، و وشرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، لعبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصارى (ت ٧٦١) ، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، (مصر - مطبعة السعادة)، ص ٣٣٢، والتصريح ، جـ ١: ٢٨٨٠

(٥) فى المخطوط (أحدهما) ، والأولى ما أثبته٠

الجملة الواحدة ، فإن حملته على المبتدأ رفعت وإن حملته على الفعل نصبت ، فتشاكل به تارة الجملة المبنية من مبتدأ وخبر ، وتارة تشاكل به الجملة المبنية من فعل وفاعل ، وذلك كقولك :(زيدٌ لقيته وعمرو كلمته) ويجوز (وعمراً كلمته)(١) على ما فسرنا ، كأنك قلت :(عمراً كلمته)۰ ولا يجوز إذا كانت الواو للحال إلاّ الاستئناف ، وكذلك إذا كان خبر الثانى ظرفًا كقولك :(زيد لقيته وعمرو فى الدار) ؛ لأن الظرف لا يعمل فيما قبله۰

٢*-١ – وقولهم :(زيد لقيت أباه وعمراً)(٢) بالنصب (وعمرو) بالرفع شاهد على صحة هذا الباب، من أجْلِ أن هذا إذا اختلف المعنى فلا بد من اختلاف الإعراب ، فيكون الحمل على الأول قد أوجب الرفع ومعنًى مثلَ المعنى الذى عليه المبتدأ، كأنك قلت :(وعمرو لقيت أباه)۰ والحمل على الثانى يوجب النصب ومعنًى آخرَ وهو أنك لقيت عمراً ؛ لأنك أشركت بينه وبين المنصوب الذى هو الأب ، فلمّا كان الحمل على الأول يوجب شيئين : أحدهما : الرفع ، والآخر: المعنى الذى فسرنا أوّلاً ، والحمل على الثانى يوجب شيئين : النصبَ ، والمعنى الذى فسرنا ثانيًا ، وَجَبَ نظير ذلك من أن الحمل على الأول المرفوع يوجب الرفع والحمل على الثانى المنصوب يوجب النَّصب فمن هنا كان دليلاً عليه۰

٣*-١ – وتقول :(زيد لقيته وعمرو) و(عمراً) على التخيير فى هذا بإجماعٍ ؛ لأنه عطفُ مفردٍ على مفردٍ۰ فإن قلت :(زيدٌ لقيته وعمراً كلمته) اختلفوا فيه ، فسيبويه يذهب على التخيير فى هذا كالتخيير فيما قبله(٣) ، وغيره لا يجيز التخيير(٤) ؛ لأن الجملة الثانية لا موضع لها

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٩١ = (١: ٤٧)۰**

(١) يشترط بعض النحويين لانعقاد الجملتين أن تكون الجملة المعطوفة مشتملة على ضمير يعود إلى المبتدأ فى الجملة الأولى أو يكون العاطف الفاء ، نحو (زيد قام وعمراً أكرمته لأجله) أو (فعمراً أكرمته)۰ وينظر ما سيأتى فى فقرتي (٣، ١٦م٢).

(٢) فى الكتاب :« والدليل على أن الرفع والنصب جائز كلاهما أنك تقول : زيد لقيت أباه وعمراً » فقال (تقول) ولم يقل (قولهم)۰

(٣) ينظر الكتاب ، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٩٣، وشرح الرضى ، جـ ١: ٦٤٦، وارتشاف الضرب ، جـ٣: ١١٠، والمساعد ، جـ ١: ٤١٨ – ٤١٩۰

(٤) منهم الزيادى كما سيأتى فى فقرة ١٦م٢ و منهم أيضًا الأخفش والسيرافى ۰ ينظر المراجع المذكورة فى التعليق السابق باستثناء الكتاب۰

والجملة التى هى من فعل وفاعل فى قولك :(زيد لقيته) لها موضع ، ولا يعطف جملة لا مَوضِعَ لَهَا علَى جُمْلَةٍ لها موضع ؛ لأنه يوجب الاشتراك فى العامل من غير أن يشتركا فيه ، وذلك محال. وسنبين وجه قول سيبويه فى هذا فى آخر الباب إن شاء الله تعالى(١).

٤*-١ – وحكم ما تعدى إلى النفس وإلى السبب وإلى ما عمل فيه حرف الجرّ متفق فى هذا البـاب ؛ لأن السبب يجرى عندهم مجرى النفس بدليل قولهم :(أكرمت زيداً بإكرامى أخاه). وما عمل فيه حرف الجرّ قد يُبيِّن وجه تعدى الفعل [إليه وأنه] بما دل(٢) على مقارب يعمل بغير حرف جرّ(٣).

٥*-١ – وتقول :(هذا ضارب عبد الله وزيداً يمرّ به) ؛ لأن اسم الفاعل يجرى مجرى الفعل منونًا كان أو غيرَ منون ؛ لأنك إذا أضفته فهو فى تقدير المنون ، إذ حُذِفُ منه التنوين استخفافًا ، وأضيف إضافة لفظية ، فهو فى حكم (يضرب).

٦*-١ – وتقول :(من رأيت؟) و (وأيُّهم رأيت؟) فجوابه (زيداً) بالنصب ، لا خلاف فى ذلك. فإذا قلت :(من رأيتَه؟) و(أيُّهم رأيته؟) فجوابه بالرفع عند سيبويه(٤) ؛ لأن المسؤول عنه مرفوع. وأما الأخفش (ت ٢١٥) فيقول : هو على التخيير بين الرفع والنصب(٥)، لأنَّه قد تقدمَ للمسؤول عنه اسمان مرفوع ومنصوب. ومذهب سيبويه هو الصحيح ؛ لأنه يجب أن يكون الجواب عن الشىء الذى سئل عنه على المعنى المسؤول عنه فإنما سئل عنه على معنى المظهر لا على معنى المضمر، ويوضح أنه لم يُسألُ عنه على معنى المضمر أنّ / السبب يقع موقع المضمر ، فتقول : ٣٤أ
(أيُّهم رأيت أباه) فلم يسأل عن السبب وإنما يسأل عن المعنى الذى دلَّت عليه (أىّ) فكذلك المضمر لم يسأل عنه على معنى المضمر.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٩٣ = (١: ٤٨).

(١) ينظر فقرة ١٦م٢.

(٢) فى المخطوط (ودل)، ولعل المراد ما أثبته.

(٣) ينظر ما تقدم فى باب ١٢:٢٤.

(٤) ينظر الكتاب ، فى الموضع السابق.

(٥) ينظر شرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٧١ ، والبسيط ، جـ ٢: ٦٥٠، والارتشاف ، جـ ٣: ١٠٩.

٧*-١ – وتقول :(مررت بعبد الله وزيدًا) ، ولا يجوز (مررت زيدًا) ، لأن (مررت) لا يتعدى إلا بحرف إضافة ، فإذا ذكر الحرف صار متعديًا فى المعنى وعملُ الثانى عليه ؛ لأنه(١) قد توطأ المعنى بتعدّيه بالباء . ولا يلزم على هذا أن يعمل مضمرًا فى (أزيدًا مررت به) ؛ لأن المضمر لا يجوز أن يعمل إلا عمله لو أظهر، فلما كان لا يجوز لو أظهر (مررت زيدًا مررت به) لم يجز أن يعمل مضمرًا هذا العملَ ؛ لأن حالَه مضمرًا أضعفُ من حالِه مظهرًا .

٨*-٢ – وقال جرير :

(١٧٨) – جِئْنِى بِمِثْلِ بَنِى بَدْرٍ لِقَوْمِهِمِ   أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارِ(٢)

فهذا شاهد على(مررت بزيدٍ وعمرًا) . وقد قدّره قومٌ على (أوهات مثل أسرة) ، فكذلك يجيء (مررت بِزيْدٍ وجزت عمرًا) أو (لقيت عمرًا) . ومثله قول العجاج :

(١٧٩) –   *يَذْهَبْنَ فِى نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا*(٣)

كأنّه قال : (ويَسْلُكْنَ غورًا غائرًا) .

٢–مسائل من هذا الباب أيضا(٤) :(٥)

٩ – هل يلزم مَنْ أضمر فى (أزيدًا مررت به) الفعلَ المذكورَ أن يقول :(زيدٍ) على اضمار (مُرَّ بزيد)؟ ولِمَ ذلك ؟

١٠ – وما الشاهد فى ﴿ وَحُورًا عِينًا﴾(٦) بالنصب(٧)؟ وكم وجهًا يجوز فيه ؟

١-* الكتاب ، جـ ١: ٩٤ = (١: ٤٨).

٢-* نفسه، ص ٩٤ (٤٨ – ٤٩).

(١) فى المخطوط (لأن) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٢) تقدم برقم (١٧٦) ، وسيأتى برقم (٢٩٤) ، (٣٠٨).

(٣) تقدم برقم (١٧٧) ، وفى المخطوط (وغائرا) بإقحام (الواو).

(٤) جاء هذا العنوان فى مكان عنوان (الجواب) وسقط عنوان الجواب.

(٥) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٩٤ = (١: ٤٩).

(٦) من الآية (٢٢) فى سورة الواقعة.

(٧) قرأ به أبيّ ، كما سيأتى فى الجواب ، وابن مسعود ، والأشهب العقيلى ، والنخعى، وعيسى بن عمر. ينظر الكتاب ، جـ ١: ٩٥ = (١: ٤٩) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ٣: ١٢٤، والجامع لأحكام القرآن ، لمحمد بن أحمد الأنصارى القرطبى (ت ٦٧١) ، (بيروت – دار التراث العربي ، ١٩٦٥م ، عن ط ٢، ١٣٧٢هـ)، جـ ١٧ : ٢٠٥ . وينظر معجم القراء ات القرآنية، للدكتور أحمد مختار عمر ، والدكتور عبد العال سالم مكرم ، (الكويت – جامعة الكويت ، ط ١، ١٤٠٢–١٤٠٥هـ)، جـ ٧ : ٦٦.

١١ – وما حكم (لقيت زيدًا وأما عمرو فقد مررت به)؟ ولِمَ كان الاختيار فيه الرفع ؟

١٢ – وما حكم (لقيت زيدًا وإذا عبد الله يضربه عمرو)؟ ولِمَ اختير فيه الرفع ؟

[١١ –] وما الشاهد فى﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾(١)؟

١٣– وما حكم (إنَّ فيها زيدًا وعمرو أدخلته)، وهلا اختير النصب ليحمل منصوب على منصوب ؟ وما حكم التعجب فى حمل الثانى لأجله على الفعل ؟ وما الاختيار فى (ما أحسن زيدًا وعمرو قد رأيناه) ؟ ولِمَ اختير فيه الرَّفْعُ ؟

١٤ – وما حكم (لقيت القوم كلهم حتى عبدَ الله لقيته) ، و(أتيت القوم حتّى زيدًا مررت به)؟ ولِمَ اختير فى (حتّى) الحمل على الفعل مع أنها غاية فى الأصل ؟ ولِمَ جاز فى (حتى) أن تكون عاطفةً ؟ وما الوجه فى (هلك القوم حتى زيدًا أهلكته)؟ ولِمَ اختير النصب والذى قبله مرفوع؟

١٥– وهل يجوز الجرّ فى هذا والرفعُ؟ ولِمَ جاز كلٌّ واحد من هذه الأوجه الثلاثة ؟ وما الشاهد فى قول الشاعر :(٢)

(١٨٠) – *أَلْقَى الصَّحِيفَةَ ... ...*(٣)

وكم وجهًا يجوز فيه ؟

---

(١) من الآية (١٧) فى سورة فصلت ٠

(٢) مختلف فيه فقد جاء فى الكتاب ، جـ ١: ٩٧ = (١: ٥٠) : أنه ابن مروان النحوى٠ وجاء فى الخزانة ، جـ ١: ٤٤٧ « أنشد سيبويه هذا البيت لأبى مروان النحوى قاله فى قصة المتلمس ... حكى ذلك الأخفش عن عيسى بن عمر ... ونسبه الناس إلى المتلمس ... ونسبه ياقوت الحموى فى معجم الأدباء [جـ ١٩: ١٤٦] إلى مروان النحوى لا أبى مروان » ، وينظر ملحق ديوان المتلمس ، ص ٣٢٧٠ وذكر الدكتور خالد جمعة فى كتابه شواهد الشعر فى كتاب سيبويه ، ص ١٣٦ : أن الشاعر لم يرد فى مخطوطة المدينة ولا فى مخطوطة بغداد٠ولعله لم يذكر أيضا فى نسخة الرمانى فلم يتعرض لذكره٠

(٣) وسيأتى برقم (١٨١) ، وهو بتمامه :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَىْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ   وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

و(نعله) يروى بالرفع والنصب والجر٠

ومن مواطن وروده : الأصول ، جـ ١: ٤٢٥، والجمل ، ص ٦٩(٨١)، والمسائل البصريات ، جـ ١:٦٨٢، والمسائل العضديات ، ص ٧٢، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١:٤١١، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٩، والنكت ، جـ ١: ٢٢٨٠ وينظر معجم هارون ، ص ٤١٦، ومعجم حداد رقم ٣١٠٧٠

[الجــواب]:(١)

٩*١- – أَلْزَمَ سيبويه من أضمر الفعل المذكور فى (أزيدًا مررت به) أن يقول :(زيدٍ) على (مرّ بزيد)· فإن قال قائل : لا يلزمنى ذلك لأنى لم أضمر الجار وإنما نصبت على قياس النصب فى (أمرتك الخير)(٢) ، قيل له : إضمار الفعل الذى لا يصل إلا بحرف جرٍّ كإضمار الجار فى الفساد ، إذ لا يجوز أن يقول :(أمررْتَ زيدًا)؟) كما لا يجوز أن تعمل الجار مضمراً فسبيل من أعمل الفعل مضمراً على ما يمتنع فى الإظهار كسبيل من أعمل الجار مضمراً على ما يقتضيه حكم الإظهار ؛ لأنهما جميعًا قد خالفا بالكلمة حكمها ، فأَحَدُهُمَا أعمل الجار مضمراً وليس هذا حكمه ، والآخر أعمل ما لا يصل إلا بحرف جر عمل المتعدى مضمراً وليس هذا حكمه فى الإظهار·

١٠*٢- – وفى التنزيل ﴿ وَحُورًا عِينًا ﴾(٣) بالنصب(٤) على قراء ة أبىّ(٥) وهو عطف على الموضع فى ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِم وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ ﴾(٦)· وإنما اختير النصب لأن الحور العين لا يطاف بِهِنَّ وكأنه / قال :(ويُعْطَوْنَ حوراً عيناً)· ومن رفعه(٧) فتقديره:(ومع ٣٤ب

---

*١- الكتاب ، جـ١: ٩٤ = (١: ٤٩)·

*٢- نفسه ، ص ٩٥ = (٤٩)·

(١) سقط هذا العنوان من المخطوط ووضع مكانه (مسائل من هذا الباب أيضا) كما سبقت الإشارة إلى ذلك عند عنوان المسائل·

(٢) ينظر ما تقدم فى باب ٦:١١.

(٣) من الآية (٢٢) فى سورة الواقعة·

(٤) تقدم تخريج القراء ة فى هامش السؤال·

(٥) هو الصحابى الجليل أبىّ بن كعب الأنصارى ، أبو المنذر ، سيد القراء ، وأقرأ هذه الأمة ، قرأ القرآن على النبى صلى الله عليه وسلم ، وقرأ عليه النبى صلى الله عليه وسلم بعض القرآن للإرشاد والتعليم· قرأ عليه عدد من الصحابة والتابعين ، اخْتُلِف فى سنة وفاته والراجح أنه توفى فى خلافة عثمان رضى الله عنه· ينظر : غاية النهاية فى طبقات القراء ، لابن الجزرى : محمد بن محمد (ت ٨٣٣) ، عنى بنشره برجشتراسر ، (بيروت – دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ)،، جـ ١: ٣١ – ٣٢·

(٦) الآيتان (١٧ ، ١٨) فى سورة الواقعة·

(٧) قرأ به ابن كثير ونافع وأبو عمر وابن عامر وعاصم· ينظر السبعة ، ص ٦٢٢·

ذلك حورٌ عين)٠ ومن جرّه[١] فإنّه يعطفه على الأول فيخرجه مخرج ما يطاف به ، ويكون المعنى على خلاف الطوف به كما يجيء معنى الأمر بصيغة الخبر، والمعنى على خلاف الخبر[٢] فكل[٣] الأوجه الثلاثة جائز حسن على ما بينا٠

١١*-١ – وتقول :(لقيت زيداً وأما عمرو فقد مررت به)، فالاختيار فى هذا الرفعُ ؛ لأن (أمَّا) يستأنف بها الكلام ولا تعطف كلامًا على كلامٍ إذ[٤] كان معناها تفصيل الجملة المذكورة بالاسم بعدها[٥]، كقول القائل : ما شأن القوم؟ فتقول : أما زيد فشأنه كذا ، وأما عمرو فشأنه كذا٠ ولهذا لم تدخل إلا على الاسم ، وتوضيح ذلك قراء ة الناس ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾[٦] بالرفع[٧] وقبله منصوب مبنيّ على الفعل فى قوله جلّ وعزّ: ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ لِنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَىٰ وَهُمْ لَا يُنْصَرُونَ . وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾[٨].

١٢*-١ – وتقول : (لقيت زيداً وإذا عبد الله يضربه عمرو)، فالاختيار فى هذا الرفعُ ؛ لأن (إذا) للمفاجأة يستأنف ما بَعْدَهَا كقولك :(نظرت فإذا زيدٌ) ، وتخرج من معنى الجزاء٠ وتصير من ظروف المكان بمعنى (ثَمَّ) [فىّ] الكلام[٩] ؛ ولهذا جاز (نظرت فإذا زيد) على أنّها خبر لـ(زيد) ، وظروف الزمان لا تتضمن الجثث ، فإنما هى بمعنى (فَثَمَّ زيد)[١٠]، و(ثَمَّ) من ظروف

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٩٥ = (١: ٤٩)٠**

(١) قرأ به حمزة والكسائى ، ورواه المفضل عن عاصم٠ ينظر المرجع نفسه٠

(٢) مثل قوله تعالى:﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾ من الآية (٢٣٣) فى سورة البقرة، كما سيأتي في باب ٣:٣٣. وينظر الجامع لأحكام القرآن ، جـ ٣: ١٦١٠

(٣) فى المخطوط (فكلى) ولعل الصواب ما أثبته٠

(٤) فى المخطوط (إذا) ولعل الصواب ما أثبته٠

(٥) فى المخطوط (قبلها) ويبدو لى أن الصواب ما أثبته٠

(٦) من الآية (١٧) فى سورة فصلت٠

(٧) لم يخالف فيه أحد من القراء السبعة وهناك قراء ة بالنصب سبق تخريجها فى هامش باب ٥:٥٤.

(٨) الآيتان (١٦ ، ١٧) فى سورة فصلت ٠

(٩) جاء فى المخطوط لفظ (الكلام) بعد لفظ (بمعنى) ، ولعل الأنسب ما أثبته٠

(١٠) جاء فى المغنى ، ص ٩٣ «وإذا قيل:(خرجت فإذا الأسد) صح كونها عند المبرد خبراً، أى فبالحضرة الأسد ولم يصح عند الزجاج ، لأن الزمان لا يخبر به عن الجثة ولا عند الأخفش ، لأن الحرف لا يخبر عنه» والأخفش يرى أن(إذا) الفجائية حرف، والمبرد يرى أنها ظرف مكان والزجاج يرى أنها ظرف ==

المكان[١]. فأما (إذا) التى بمعنى الجزاء فتحمل الاسم بعدها على الفعل ، بخلاف حكم هذه التى للمفاجأة ، ولا بدّ لها من جواب يجب بوجوب الأول كقولك :(إذا أتيتنى أكرمتك). فتقول على هذا :(إذا زيداً تلقاه فاكرمه).

١٣*-١ – وتقول :(إن فيها زيداً وعمرو أدخلته) فالاختيار[٢] فيه الرفع وإن كان ما قبله نصباً ؛ لأنه لا يلزم أن يشاكل[٣] المنصوب بالمنصوب لضعف حركات الإعراب عن أن يحمل عليها ما لم توضع له، وقوّةِ الفعل على أن يحمل عليه ما لم يوضع له من المشاكلة من الجملة الثانية بالأولى. وكذلك سبيل كل ما ضعف فى بابه فإنّه لا يحتمل أن يحمل عليه ما لم يوضع له.ولهذا صار فعل التعجب بمنزلة ما ليس بفعل لضعفه بامتناع التصرف حتى جاز أن يصغر فى (ما أميلح زيداً) ، وحتى لم يجز أن يظهر فاعله أصلاً فتقول على هذا (ما أحسن زيداً وعمرو قد رأيناه) بالرفع لما بيناه.

١٤*-٢ – وتقول :(لقيت القومَ كلَّهم حتى عبدَ اللّٰه لقيته) و(أتيت القوم حتى زيداً مررت به) فتنصب ؛ لأنّ (حتّى) من حروف العطف ، وإن كانت فى الأصل غايةً فإن العطفَ لا يخرجها من الغاية ، إذا كان الفعل قد وقع بالثانى بعد وقوعه بالأول على جهة الانتهاء إليه ، ولذلك قيل : (هلك القوم حتى زيداً أهلكته) ؛ لأنّ التقدير (حتى أهلكت زيداً) فتعطف جملةً مبنيّةً على فعل على جملةٍ مبنيةٍ على فعل.

١٥*-٣ – وقال الشاعر :

(١٨١) – أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَىْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والـزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَـاهَا[٤]

فيجوز فى هذا البيت ثلاثةُ أوجه : النصب على ما بينا ، والرفع على قولك :(سرّحت القوم حتى زيدٌ مسرحٌ) ؛ لأنـها قد تـكون حرفًا من حروف الابتـداء إذا كان معـنى الغـاية فى الجملة

---

*١- **الكتاب، جـ١: ٩٥ – ٩٦ = (١: ٤٩).**

*٢- **نفسه ، ص ٩٦ – ٩٧ = (٤٩ – ٥٠).**

*٣- **نفسه ، ص ٩٧ = (٥٠).**

= زمان . ينظر المصدر نفسه ، ص٩٢، وواضح من هذا أن الرمانى أخذ برأى المبرد.

(١) وينظر ما سيأتى ، فى باب ٢٩: ٢١م٣.

(٢) فى المخطوط (فى الاختيار) ولعل الصواب ما أثبته.

(٣) فى المخطوط (أن كان يشاكل) ولعل الصواب ما أثبته.

(٤) تقدم برقم (١٨٠).

كما قال :(١)

(١٨٢) - فَوَاعَجَبًا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ(٢).

ويجوز فيه الجرُّ على الغاية التى انتهى الفعل عندها ولم يقع بالمذكور بعدها ، فيكون لو وقف على قولِه:(حتى نَعْلِهِ) بالجرِّ لم يكن قد دلَّ على أنّها فى ما ألقى ، ويصير قوله :(ألقاها) هو الدالَّ. فهذه ثلاثة أوجه / قد بَيَّنَّاهَا بعللها. ٣٥أ

١٦- [١١- أ*-١] فإن قلت :(زيد لقيته وعمراً كلمته) اختلفوا فيه(٣) فسيبويه يذهب إلى التخيير فى هذا كالتخيير فيما قبله ، وغيرُه لا يجيز التخيير ، لأن الجملة الثانية لا موضع لها ، والجملة التى هى مِنْ فعل وفاعل فى قولك :(زيد لقيته) لها موضع ولا تُعطف جملةٌ لا موضع لها على جملة لها موضع ؛ لأنه يوجب الاشتراك فى العامل من غير أن يشتركا فيه ، وذلك محال ، وهذا مذهب الزيادى (ت ٢٤٩) وغيره من النحويين(٤). والصواب فى ذلك مذهب سيبويه ؛ لأن العطف على ثلاثة أوجه : عطف على اللفظ ، وعطف على الموضع ، وكلاهما على الاشتراك فى العامل. وعطف محمول على التأويل لا يقع فيه الاشتراك فى العامل المذكور ، وهو كقول العرب :(قَلّ رجلٌ يقول ذاك إلاّ زيد)(٥)، وكذلك السبيل فى (هذا ضارب زيدٍ وعمراً) فهذا محمول على التأويل ، وليس بعطف على (زيد) ولا غيره مما ذُكِرَ فى الكلام ، وإنما هو محمول

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ٩١ = (١: ٤٧).

(١) القائل الفرزدق ، ديوانه ، ص ٥١٨ (ط. الصاوى) جـ١:٤١٩ (دار بيروت).

(٢) ليس من شواهد من سيبويه فى هذا الباب. وقد أورده فى باب حتى ، جـ ٣: ١٨ = (١: ٤١٣) ، ويقع فى المجلد الثالث من شرح الرمانى ، ص ٣٢٦ب ، ٣٢٧ب (نسخة داماد).

ويروى (فيا عجبًا) ، و(يا عجبى).

ومن مواطن وروده : معانى القرآن ، للفراء ، جـ ١: ١٣٨، والمقتضب ، جـ ٢: ٣٩، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ١ : ٢٨٦، والأصول ، جـ ١: ٣٢٥، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٢٥٦، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٢٨٩، والمسائل البصريات ، جـ ١: ٦٨٣، والنكت ، جـ ١: ٧٠٢، والخزانة ، جـ ٤: ١٤١، وينظر معجم هارون ، ص ٢٢١، ومعجم حداد ، رقم ١٥٦٠.

(٣) ينظر ما تقدم فى فقرة ٣م١ مع الهامش.

(٤) ينظر ما تقدم فى الموضع نفسه.

(٥) ينظر الكتاب ، جـ ٢: ٣١٤ = (١: ٣٦١) ، وفيه « فليس (زيد) بدلاً من الرجل فى (قلّ). ولكن (قل رجلٌ) فى موضع (أقل رجلٍ) ومعناه كمعناه، و(أقل رجل) مبتدأ مبنى عليه ، والمستثنى بدل منه ».

على تأويل (هذا ضـاربٌ زيدًا وعـمـرًا)٠ فـإذا صح هذا القسم من العطف وهو المحمـول على التأويل صحّ مذهب سيبويه ؛ لأنه يحمل الكلام على (زيد) تأويله ، من غير عطف على الموضع ولاَ اللفظ ، فلما كان تأويل (زيد لقيته) تأويل (لقيت زيدًا) صـار بمنزلة قوله :(لقيت زيدًا وعمرًا كلمته) وخرج إلى ما لا خلاف فيه٠

ومن الحملِ قول الشاعر :(١)

بَادَتْ وغيَّر آيَهُنَّ مَعَ الْبِـلَى ... إلاَّ رَوَاكِدَ جَمْـرُهُنَّ هَـبَاءُ

(١٨٣) – وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سَوَاءُ قَذَالِـهِ ... فَبَدَا وَغَيَّرَ سَارَهُ الْمَعْزَاءُ(٢)

لأنّ قوله :(إلا رواكد) على تأويل (بها رواكد) ، فَحمَلَ (ومشجج) على ذالك ، وليس بعطف على اللفظ ولا على الموضع، وقد جاء مثل ذلك فى القرآن وهو قوله جلّ ثناؤه: ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ ٠ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَّعِينٍ ٠ لاَ يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلاَ يُنْزِفُونَ﴾(٣)٠ ثـم قـال :﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴾(٤)بالرفع(٥) ؛ لأنّ معنى الكلام المتقدم : (لهم ولدان ولـهم كذا وكذا) فكأنـه قال : (ولهم حور عين) فهو محمول على التأويل وليس بعطف على اللفظ ولا الموضع٠ فكذلك

---

(١) قيل هو الشمـاخ ، وقيل : ذو الرمـة٠ ينظر ملحق ديوان الشمـاخ ، ص ٤٢٧ – ٤٢٨ مع هامشـهما، وأساس البلاغة ، للزمخشرى : محمود بن عمر (ت ٥٣٨) ، (مصـر – مطبعة دار الكتب ، ط ٢، ١٣٧٢هـ)، جـ ٢: ٣٩٣٠

(٢) وسيأتيان برقم (٣١٤ ، ٣١٨) ، وليسا من شواهد سيبويه فى هذا الباب٠ ويروى (سواد قذاله)٠ وبادت : ذهبت وانقرضت ، وآيهن : جمع آية وهى العلامة ، والرواكد ، الأثافى ، والهبـاء : الغبـار ، والمشـجج : الوتد من أوتاد الخبـاء ، وُصِفَ بذلك لتكسـر أعلاه عند ضـربه فى الأرض ليثبت٠ وسواء قذاله: وسطه، وعلى رواية سـواد قذاله ، فسـواد كل شيء شخصـه ، وأراد بالقذال أعلاه٠ وسـاره : سائره ، والمعزاء : الأرض الصلبة٠

ومن مـواطن ورود الشـاهد : الكتـاب ، جـ ١: ١٧٣ – ١٧٤ = (١: ٨٨) ، ومـعـانى القـرآن وإعـرابه ، جـ١:٢٥٤ ، ٥: ١١١، وإعـراب القـرآن ، جـ ١: ٢٣٩، ٣: ٣٢٤، وشـرح أبيـات سـيـبـويه ، للنحـاس ، ص١٣٨ – ١٣٩، والقطع والائتناف ، ص ٣١٨، والمسـائل العـضـديات ، ص ٧٦، وكـتـاب الشـعـر ، جـ٢:٥٣٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٩٦، والنكت ، جـ ١: ٢٨٦، والخزانة ، جـ ٢: ٣٤٨٠

(٣) الآيات (١٧ – ١٩) فى سورة الواقعة٠

(٤) الآية (٢٢) فى السورة نفسها٠

(٥) تقدم تخريج القراء ة ، فى هامش الفقرة (١٠) السابقة.

(عمرًا كلمته) معطوف على التأويل ، إذ تأويل الأول (لقيت زيدًا[1])٠وإذا رفعت فهو بيّن فى أنّه عطف بمنزلة (إن زيدًا قائم وعمرًا ذاهب) فتعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر ، وكذا لو قلت:(إن زيدًا لقيته وعمرًا كلمته) لكان بهذه المنزلة ، فكذلك الابتداء يرفع الاسم والخبر فى الأول، ويرفع الاسم والخبر فى الثانى على أنك عطفت الاسم على الاسم والخبر على الخبر فالرفع بيّن لا إشكال ، والنّصبُ محمول على التأويل لا على أنّ الجملة التى لا موضع لها عطفٌ على جملة لها موضع لأن ذلك محال ، ولكنّ هذه الجملة التى لا موضع لها عطفت على تأويل الكلام الأول على ما بيناه٠

(١) فى المخطوط (عمرًا) والأولى ما أثبته ، لأن المثال الذى يتكلم عنه (زيد لقيته وعمرًا كلمته)٠ ينظر أول الفقرة .

٢٨- بـاب ما يختار فيه الحمل على الفعل للحرف الذى هو أولى به(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يختار فى الفعل من حمل الاسم عليه محذوفًا لحرف هو بالفعل أولى مما لا يختار .

مسـائل هذا الباب :

١ - ما الحرف الذى هو بالفعل أولى ؟ وما الحرف الذى ليس بالفعل أولى ؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - وما قسمة الحروف فى ما تدخل عليه ؟ وما علتها ؟

٣ - ولِمَ كانت (قد) و (سوف) و (لمّا) مما لا يليه إلاّ الفعل ؟

٤ - وهل يجوز للضرورة / (لَمْ زَيدًا أضربه) ؟ ولِمَ جاز ؟ ٣٥ب

٥ - وما حكم (هلا) و(لولا) و(لو ما) و(ألا) فى ابتداء الاسم بعدها ؟ ولم [لا](٢) يجوز ؟ ولِمَ كانت بالفعل أولى ؟

٦ - ولِمَ جاز ذكر الاسم بعدها فى (هلا زيدًا ضربت) و(ألا زيدًا) من غير ذكر الفعل ؟ ولِمَ جاز ذلك ولَمْ يجز (سوف زيدًا أضرب) ولا (قد زيدًا لقيت) مع أنّ جميع ذلك إنّما هو للفعل دون الاسم ؟

[٥ -] ولِمَ كانت حروف الاستفهام بالفعل أولى ؟ ولِمَ جاز ابتداء الاسم بعدها ولَمْ يجز بعد (هلاّ) وأخواتها ؟ فلِمَ جاز (هل زيد مضروب) ولَمْ يجز (هلاّ زيد مضروب) ؟

٧ - ولِمَ قبح (هلاّ زيدًا رأيت) ولَمْ يقبح (أزيدًا رأيت)؟

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٩٨ = (١: ٥٠) « هذا باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بنى على الفعل ، وهو باب الاستفهام »، وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٤٠٥، وشرح الصفار، ص ١٧٦.

(٢) تكملة يقتضيها الجواب.

٨ - وما معنى قوله فى الاستفهام :(هو كالأمر فى أنه غير واجب)(١)؟

٩ - وما الشاهد فى ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّنْ ﴾(٢) وفى(أم هل زيد فى الدار) ؟

١٠- ولِمَ جاز تقديم الاسم فى (إنِ اللَّه أمكننى من فلانٍ فعلت)؟

[٥-] ولِمَ جاز ابتداء الاسم بعد (الألف)(٣)ولَمْ يجز بعد (هلاّ) وأخواتها؟

١١- وأيّما أقوى الرفع بعد الألف فى (أزيد كلمته) أم بعد الواو فى (ضربت زيداً وعمرو كلمته)؟ ولِمَ صارت الألف بمنزلة (إن) من بين أخواتها؟.

الجـــواب :

١*-١ - [الحرف] الذى هو بالفعل أولى هو الذى معناه فى الفعل ، والحرف الذى ليس بالفعل أولى هو الذى معناه فى غير الفعل ، وكذلك الحرف الذى هو بالاسم أولى هو الذى معناه فى الاسم. مثال ذلك (سوف) معناه فى الفعل ؛ لأنه ينقله من الحاضر إلى المستقبل. فأمّا الألف واللام فمعناه فى الاسم ؛ لأنه ينقله من النكرة إلى المعرفة.

٢*-١ - وقسمة الحروف فيما تدخل عليه على أربعة أوجه : حرف يدخل على الاسم فقط ، وحرف يدخل على الفعل فقط ، وحرف يدخل على حرف ، وحرف يدخل على جملة. والحرف الذى يدخل الجملة معناه فى الجملة ، لأنه يطلب الفائدة، ويصلح أن يدخل عل الحرف ، لأنّه بعض الجملة.

٣*-١ - و(قد) بالفعل أولى لأن معناها فى الفعل إذ كانت لتوقع ما يكون مع تقريب الماضى من الحاضر ، كقول القائل لمن(٤) يتوقع:(قد كان) ، فهى للفعل خاصة كما أنّ (سوف)

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٩٨ = (١: ٥٠).

(١) نفسه، ص ٩٩ = (٥١)، والنص فيه: « وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر فى أنه غير واجب».

(٢) من الآية (٤٠) فى سورة فصلت.

(٣) فى المخطوط (إلا أن) ولعل الصواب ما أثبته.

(٤) فى المخطوط (لم) ولعل الصواب ما أثبته.

للفعل خاصة. و(لمَّا) للفعل كما أن (لو) و(إنْ) للفعل ، فهذه الأحرفُ الثلاثةُ أخواتٌ ؛ لأنّها تعلِّق الفعل الثانى بالأول ، إلاّ أن (لو) لما مضى من غير دليل على وقوع الفعل أو انتفائه ، و(إن) لما يستقبل من غير دليل على وقوع الفعل أو انتفائه ، (ولمَّا) نظيرة (لو) فى الماضى إلا أنها تدلّ على وقوع الفعل الثانى من أجل الأول ، كقولك :(لما جئتنى أكرمتك). فهذه الأحرفُ الثلاثة أخواتٌ متناسبة ، وجميعها للفعل.

٤*-١ – ويجوز فى ضرورة الشاعر (لم زيدًا أضربْه)(١) تشبيهًا بـ(هلاّ زيدًا ضربت) ؛ لأنها حرف هو بالفعل أولى ، وَقَدْ قدِّمَ الاسمُ فى (هلاّ) لِعلَّةٍ تقتضى ذلك.(٢)

٥*-٢ – و(هلاّ) و(لولا) و(ألا) و(لو ما) أخواتٌ كلّها بمعنى ، ولا يبتدأ الاسم بعدها ؛ لأنّها لا معنى لها إلاَّ فى الفعل ، من أجل أنها تحضيض على الفعل وليست كحرف الاستفهام لأنه يطلب ما فيه الفائدة ، فإن كانت فى الفعل فهو يطلبه ، وإن كانت فى الجملة فهو يطلب الجملة ، فمن هنا اختلف الحكم فيهما.

٦*-٣ – ويجوز ذكر الاسم بعد (هلاّ) وأخواتها لظهور معناها حتى صلح أن يحذف الفعلُ بعدَها ، فتقول :(هلاّ زيدًا) إذا كانت هناك حال لفعل ، بمعنى (هلاّ ضربت زيدًا) أو (هلاّ أكرمت زيدًا). ولا يجوز مثل ذلك فى (قد) و(سوف) ؛ لأنّه لا يظهر معناها كظهور هذه الأحرف. فلا بدمن ذكر / الفعل معها. ٣٦أ

٧*-٤ – ويقبح (هل زيدًا رأيت) ولا يقبح (أزيدًا رأيت) لأن الألف هى أم حروف الاستفهام فصلح ذكر الفعل بعدها وتقديره ، ولم يصلح بعد (هل) إلاّ ذكره لضعفها عن منزلة الألف.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٩٨ = (١: ٥٠ – ٥١).
*-٢ نفسه ، ص ٩٨ ، ١٠٠ = (٥١ ، ٥٢).
*-٣ نفسه ، ص ٩٨ = (٥١).
*-٤ نفسه ، ص ٩٨ – ٩٩ (٥١).
(١) ينظر المغنى ، ص ٣٠٨.
(٢) ينظر ما سيأتى فى الفقرة (٦).

٨*-١ – ومعنى قوله في الاستفهام :(هو كالأمر في أنّه غير واجب) أي غير كائن فيما يدل عليه كلّ واحد منهما. ولفظة (وَاجِبٍ) فيها اشتراك(١) فالغالب في استعمال النحويين أنّ (واجب) بمعنى كائن في الحال أو في الماضي أو المستقبل ، كقولك :(ضرب زيدٌ) فهو بمعنى أن الضرب كائن في ما مضى. وكذلك (سيضرب) هو واجب بمعنى أنّ الضرب كائن في ما يستقبل، و(زيد ضارب) هو واجب بمعنى أنّ الضرب كائن في الحال. فالاستفهام ليس بواجب؛ لأنه لا يدل على أن المعنى كائن في الماضي ولا حاضر ولا مستقبل كقولك :(أيقوم زيد؟). وكذلك الأمر والنهي ، فهذا تفسير معنى قوله :(واجب).

٩*-٢ – وقوله جلَّ وعزّ: ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ ﴾(٢) يدلُّ على أنّ ألف الاستفهام هي أمّ حروف الاستفهام وكذلك (أم هل زيد في الدار) يدلّ على أن (هل) ليست بأصل في الاستفهام.

١٠*-٣ – وتقول :(إنِ اللّهُ أمكنني من فلان فعلت) يجوز تقديم الاسم في (إن) على الفعل ، لأنّها أمّ حروف الجزاء وفي التنزيل ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾(٣).

١١*-٤ – والرفع بعد الواو في (ضربت زيداً وعمرو كلمته) أقوى منه بعد الألف ؛ لأن الألفَ أشدُّ طلبًا للفعل من الواو التي تشاكل بالكلام الذي بعدها ما قبلَها ، من أجل أنها لا يكون معناها إلاّ في الفعل إذا كان في الكلام. وصلَح أن يليها لأن فيه الفائدة ، وليس كذلك الواو ، لأنّها يصح أن يستأنف الكلام بعدها على طريق عطف جملة على جملة. والألف بمنزلة (إن) في أنّها أمّ . فهذه أمّ حروف الجزاء وتلك أمّ حروف الاستفهام.

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١ : ٩٩ = (١ : ٥١).**

*-٢ **نفسه ، ص ٩٩ – ١٠٠ = (٥١).**

*-٣ **نفسه ، ص ١٠٠ = (٥٢).**

*-٤ **نفسه ، ص ١٠٠ – ١٠١ = (٥٢).**

(١) ينظر الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت ١٠٩٤) ، أعده للطبع الدكتور عدنان درويش ، ومحمد المصري ، (القاهرة – دار الكتاب الإسلامي ، مكة المكرمة – المكتبة الفيصلية، ط ٢ ، ١٤١٣هـ)، جـ ٥ : ٢٣.

(٢) من الآية (٤٠) في سورة فصلت.

(٣) من الآية (٦) في سورة التوبة.

٢٩- بـاب ما ينتصب في الألف (١)

الغرض فيه : أن يبين ما يختار فى الفعل من حمل الاسم عليه مع شغله عنه فى ألف الاستفهام مما لا يختار ٠

١- مسائل هذا الباب :

١ - ما الذى يختار فى الفعل من حمل الاسم عليه مع شغله عنه فى الألف ؟ وما الذى لا يختار ؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - وما حكم (أزيداً مررت به) و(أعمرًا قتلت أخاه)؟ ولِمَ حمل على الفعل مع شغله عنه؟

٣ - وما الشاهد فى قول جرير :(٢)

(١٨٤) - *أَثَعْلَبَةَ الْفَوارِسَ ... ...*(٣)

وما العامل فى المنصوب بعد الألف ؟

---

(١) العنوان موافق لما فى الكتاب ، جـ ١: ١٠١ = (١: ٥٢)، وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١:٤١٣، وشرح الصفار ، ص ١٧٩، وفى شرح الصفار وتحقيق هارون (ينصب) مكان (ينتصب)٠

(٢) ديوانه ، ص ٦٦٠

(٣) وسيأتى برقم (١٨٥) ، وهو بتمامه :

أَثَعْلَبَةَ الْفَوارِسَ أَوْ رِياحًا عَدَلتَ بِهِمْ طُهيَّةَ وَالْخِشَابَا

ويروى (أم رياحًا)٠ يخاطب بذلك الفرزدق ، وثعلبة ورياح هما ابنا يربوع وهم قوم جرير٠والفوارس : نعت لثعلبة لأنه أراد القبيلة٠ وطهية : هى أم عوف وأبى سود ابنى مالك بن حنظلة ، والخشاب : ربيعة ورزام ابنا مالك بن حنظلة ، ويقال لهما الأخشبان وإذا جمعوا قيل لهم : الخشاب ، وهم قوم الفرزدق٠ ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٨٨، وفرحة الأديب، ص ١٨٤٠

ومن مواطن ورود الشاهد : الكتاب ، جـ ١: ١٠٢، ٣:١٨٣=(١: ٥٢، ٤٨٩)، ومجاز القرآن ، جـ٢:١٤٨، ١٧٥، ٢٢٧، وتأويل مشكل القرآن ، ص ٥٤٤، وأخبار أبى القاسم الزجاجى(ت ٣٣٧) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك، (العراق - وزارة الثقافة والإعلام ودار الرشيد ، ١٩٨٠م)، ص ٢١٨ ، وإعراب القرآن ، جـ ٣: ٢٤٠، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٣، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤١٣، والنكت ، جـ ١: ٢٣٢، والأزهية ، ص ١١٤، وينظر معجم هارون ، ص ٣١، ومعجم حداد ، رقم ٢١٧٠

٤ – وما حكم (أزيداً لست مثله) ؟ ولِمَ حمل على الفعل مع أنّه لا يتصرف ؟ وما تقديره فى الحذف ؟

٥ – وما حكم ألف التسوية فى (ما أدرى أزيداً مررت به أم عمراً)؟ ولِمَ جرت مجراها إذا كانت استفهاماً ؟

٦ – وما حكم الاسم بعد الألف إذا كان له سببان : مرفوع ومنصوب ؟ وما الذى يجوز فى (أعبد اللّه ضرب أخوه غلامه) ؟ ولِمَ جاز فى (عبدِ اللّه) الرفع والنصب ؟ وما تقديره فى الحذف ؟

٧ – وما حكم (ءَالسوط ضرب به زيد؟) و(ءَالخوان أُكِلَ عليه اللحم)؟ ولِمَ قَدَّرَهُ[1](ءَالسوط ضربت) و (ءَالخوان أكلْتَ) وهذا لا معنى له فما وجه هذا التقدير ؟ وما حكم (أزيد ذُهِبَ به؟)؟ ولِمَ لا يكون إلاّ رفعًا مع دخول الباء على ضميره كما دخلت على الضمير فى (ءَالسوط ضربت به؟)؟

٨ – وما حكم (أيومَ الجمعة ينطلق فيه زيد؟) ؟ ولِمَ صار بمنزلة (أعمراً تكلّم فيه زيد؟) وصار (أيوم[2] الجمعة تنطلق فيه) كقولك :(أزيد يذهب)؟.

الجـــواب :

/١*-١ – الذى يختار فيه حملُ الاسم على سببه[3] فإن كان منصوبًا نصب وإن كان مرفوعًا رفع ، وإن كان سببان مرفوع ومنصوب فالمتكلّم بالخيار على أيهما شاء. وإنما وجب ذلك لأن حرف الاستفهام بالفعل أولى إذا كان فى الكلام ؛ لأنه يطلب ما فيه الفائدة ، والفائدة فى الفعل إذا كان موجوداً فى الكلام ، فقدِّر بعده الفعل حتى يكون قد وليه فى التقدير. ولا يختار الحمل على الابتداء وإن جاز ، لأن حرف الاستفهام بالفعل أولى. ٣٦ب

---

*-١ **الكتاب ، جـ١ : ١٠١، ١٠٢ – ١٠٣ = (١: ٥٢ – ٥٣)**.

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٠٤ = (١: ٥٣).

(٢) فى المخطوط (يوم) وما أثبته يقتضيه الجواب. وينظر الكتاب فى الموضع نفسه.

(٣) يريد بالسبب الاسم المشغول به الفعلُ مطلقاً كما سيأتى فى الفقرة (٢).

٢*١- – وتقـول :(أزيداً ضـربتـه؟) و(أزيداً مـررت بـه؟) و(أزيداً قـتلت أخـاه؟) فـهـذه ثلاثة أوجه كلُّها يحمل فيـها الاسـم على الناصب لأنّ سببـه منصـوب ، إلا أن الأوّل ضـمـيـر متّصل بالفعل، والثانى ضمير متّصل بحرف الجر ، والثالث ضمير متّصل بالسبب.

٣*٢- – وقال جرير :

(١٨٥) – أَثَعْلَبَةَ الْفَوَارِسَ أَوْ رِيَاحَا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ وَالْخِشَابَا[(١)]

كأنّه قال :(أساويت ثَعْلَبَةَ بغيرهـم؟) وفسره بـ(عدلت بهمْ طهيّة والخشابا).

٤*٢- – وتقـول :(أزيداً لست مثله؟) فتحمله على الفعل ؛ لأنه وإن كان لا يتصرف فإنه من أخوات ما يتصـرفُ فـأجرى على قياس نظيره ، وتحمله على المنصوب لأنه من سببه من أجل اتصاله بضميره، وكأنه قيل :(أخالفت زيداً لست مثله؟).

٥*٢- – وتقـول :(مـا أدرى أزيداً مـررت به أم عـمـراً[(٢)]؟) فتجرى التسوية مجرى ألف الاستفهام ؛ لأنّها ألفٌ واحدة تكون مرة استفهامًا ومرة تسوية فتعامل معاملة واحدة فى طلب الفعل ، كما تعامل فى قطع العاملِ عمّا بعدها أن يعمل فيه ، كقولك :(قد علمت أزيدٌ فى الدار أم عمرو).

٦*٣- – وحكم الألف إذا كـان الاسم بعدها له سـببـان : مرفوع ومنصـوب أن يجوز فى الاسم الحملُ على أيِّهـما شـاء المتكلِّم ، كقـولك :(أعبدُ اللّه ضـرب أخوه غلامَه؟) يصـير الآخَرُ بمنزلة الأجنبى فإن حَمَلْتَه على المرفوع صـار المنصـوب بمنزلة الأجنبى وإن حَمَلْتَه على المنصوب صـار المرفوع بمنزلة الأجنبى ، كأنّك قلتَ :(أ ختّص عبدُ اللّه بضـرب أخيه غلامه)، وفى الوجه الآخر كأنّكَ قلت :(أ ختّصَ[(٣)]عبدَ اللّه أخوه بِضربه غلامَه).

١-* الكتاب ، جـ ١ : ١٠١ (١:٥٢).

٢-* نفسـه ، ص ١٠١ – ١٠٢ = (٥٢).

٣-* نفسه ، ص ١٠٣ = (٥٣).

(١) تقدم برقم (١٨٤).

(٢) فى المخطوط (عمرو) والتصويب من السؤال . وينظر الكتاب.

(٣) فى المخطوط (ما اختص) ولعل الصواب ما أثبته.

٧*-١ – وتقول :(آلسوطَ ضُرِبَ بِهِ زَيْدٌ؟) فتنصب السوطَ ؛ لأنّ (به) فى موضع نصب وهو سببه. وكذلك (آلخوانَ أُكِلَ عليه اللحم)؛ لأن (عليه) الذى هو من سببه فى موضع نصب ، وإنّما قدّره سيبويه على (آلسوطَ ضُرِبْتَ؟) و(آلخوانَ أُكلتَ؟) على أصل قد صحّ ، وهو أن كلّ ما جاء بعد المرفوع بالفعل فاعلاً كان أو لمْ يسمّ فاعله مما يقتضيه الفعل فهو نصب ، فعلى هذا يجب النصب لو صحّ هذا الكلام ، لأنّه على التقدير الذى يقتضيه الأصل الصحيح ، فتقول : (أزيدٌ ذهب به؟) فترفعه ؛ لأنّ (به) فى موضع رفع ، وليست بمنزلة (به) فى قولك :(السوط ضربت به؟).

٨*-٢ – وتقول :(أيوم الجمعة ينطلق فيه زيد؟) كما تقول :(عمراً تكلم فيه زيد) فتسوّى بين الظرف وغيره فى هذا الحكم ؛ لأن العلّة تقتضى ذلك ، والسبب فى موضع نصب فيهما جميعًا. وتقول :(أيومُ الجمعة يُنطلق فيه؟) كقولك :(أزيدٌ يُذهب به) ؛ لأن السبب فى موضع رفع فيهما جميعًا.

٢–مسائل من هذا الباب أيضًا:(١)

٩– وما حكم (أأنت عبدُ اللّه ضربتَه؟) ؟ وما الخلاف فيه بين سيبويه والأخفش (ت ٢١٥)؟ وما الصواب؟ ولِمَ حمله سيبويه على الابتداء وحمله الأخفش على الفعل ؟

١٠ – وما حكم (أكلّ يوم زيداً تضربه؟) ؟ ولِمَ حُمِل على الفعل بإجماع ؟ فما الفرق بين (كلّ يوم) و(أنت)(٢) فى هذا حتى اختلف الحكم ؟ ولِمَ جاز (ما اليوم زيدٌ ذاهبًا)؟

١١ – وما حكم (أعبد اللّه / أخوه تضربه)؟ ولِمَ كان الوجه فيه الابتداء بإجماع ؟ ٣٧أ

١٢ – وما حكم (أعبد اللّه أخوه يضربه؟) بالياء ؟ ولِمَ خالف حكْم الأول ؟ وما مذهب الأخفش؟ وما مذهب سيبويه ؟ وما العلّة لكل واحدٍ منهما ؟

١٣ – وهل يجوز (أزيداً أخاه تضربه) ؟ وما الخلاف فى جوازه؟ ولِمَ أجازه سيبويه والأخفش

*١- الكتاب ، جـ ١: ١٠٣ – ١٠٤ = (١: ٥٣).
*٢- نفسه ، ص ١٠٤ = (٥٣ – ٥٤).
(١) ينظر نفسه ، ص ١٠٤ = (٥٤).
(٢) يشير إلى المثال المذكور فى أول الفقرة السابقة.

وأباهُ بعضُ النحويين المتقدمين ؟ وما معنى العلّة التى حكاها الأخفش عنهم فى تفسير المضمر بمضمر ؟

١٤ - ولِمَ صار الرفع فى (أعبد اللّه ضربت أخاه؟) أقوى منه فى (أعبد اللّه ضربته؟)؟

١٥ - وما حكم[١] (أزيدًا[٢] لم يضربه إلا هو)؟ ولِمَ حُمِل على المنصوب مع أنّ له سببين : مرفوع ومنصوب ، فَلِمَ وجب حمل الاسم على المتصل دون المنفصل ؟ وما حكم (أزيد لم يَضْرِب إلاّ إياه؟)؟ ولِمَ حمل على ضمير المرفوع ؟

١٦ - وما معنى اعتلال الأخفش (ت ٢١٥) فى قوله :(لأن فعل زيد إذا كان مع اسم غير منفصل لم يتعدّ إلى زيد ، ولم يتعدّ فعل زيد إليه)؟ وهل ذلك لأنه يلزم من حمل الاسم على المنفصل (أزيدًا لم يضرب؟) إذا أسقطت (إياه) تعدِّى الفعل إلى الاسم الأوّل ؟ ولِمَ لا يجوز (أزيدًا ضَرَبَ؟) ، ولا (أزيد ضربه؟) على معنى ضرب نفسه ؟

١٧ - وما وجه اعتراض الأخفش بقوله : (آلخوان أُكِل عليه اللحم؟) مع أنك لا تقول :(آلخوان أكل اللحم؟) ؟ وهل هذا الإلزام على ذلك الاعتلال ؟ وما وجهه؟ وما الانفصال منه ؟ وما وجه اعتلاله فى الفرق بالاسم المنفصل مع الظاهر الذى يتعدى إليه الفعل بحرف جرٍّ وأنّهما بمنزلة الفاعل والمفعول الذى يتعدى إليه الفعل بغير جرّ فشبّه أحدُهما بالآخر؟

الجـــواب :

٩*-١ - وتقول :(أأنت عبدُ اللّه ضربته) فالوجه الرفع فى هذا عند سيبويه[٣] ، وخالفه الأخفش[٤] ، فقال :(الوجه النصب ، لأنّ : " أنت " له سبب مرفوع بالفعل فينبغى أن يكون

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ١٠٤ مع الهامش (١) = (١: ٥٤).**

(١) الأسئلة من هنا إلى آخر هذه المجموعة مبنية على تعليق الأخفش على الكتاب. ينظر الكتاب بتحقيق هارون ، جـ ١: ١٠٦، هامش(١).

(٢) فى المخطوط (زيد) ، والمثبت من تعليق الأخفش المشار إليه آنفًا.

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٠٤ = (١: ٥٤).

(٤) ينظر رأيه فى هامش الصفحة السابقة من تحقيق هارون. وشرح السيرافى ، جـ١: ٤٢٢، والبسيط ، جـ ٢: ٦٢٠ ، ٦٢١.

مفسراً لفعلٍ يرفع " أنت " ويقع على " عبد اللّه " كأنك قلت :«أضربتَ أنت عبد اللّهَ ضربته »؟)٠ وسيبويه يرفع (عبد اللّه) ويعتل فى ذلك بأنه وقع موقعًا ليس بالفعل أولى ، وهو موقعه بعد (أنت)٠ والذى عندى أن الصواب ما ذكره سيبويه ؛ لأن حرف الاستفهام إنّما يطلب الفعل لما فيه من الفائدة ، وليس يطلب الفعل من أجل أن معناه فيه كما يطلبه حرف الجزاء لأنه لو كان كذلك لم يجز أن يبدأ بعده الاسم فى قولك :(أزيد أخوك) كما لا يبتدأ بعد (إن) فى الجزاء وإنّما يدخل حرف الاستفهام على صيغة الخبر فينقله إلى الاستخبار، فالتقدير :(أنت عبد اللّه ضربته) ، والفائدة فى الجملة التى هى (عبد اللّه ضربته) فهى خبر (أنت) ، فإذا دخله ألف الاستفهام ، وهو يطلب ما فيه الفائدة ، فإنما يطلب الجملة التى هى (عبد اللّه ضربته) ولا يطلب الفعل ؛ لأنه قد حصل مطلوبهُ الذى هو الفائدة فى الجملة ، فالقياس على الأصول الصحيحة مذهبُ سيبويهِ لا الأخفشِ٠

١٠*-١ – وتقول : (أكلَّ يوم زيدًا تضربه؟) فتحمله على الفعل ؛ لأن الظرف لا يفصل كما لا يفصل فى قولك :(ما اليومَ زيد ذاهبًا) فهو بمنزلة ما لم يذكر ، وكأنّك قلت :(أزيداً تضربه) ، فهذا لا خلاف فيه٠

١١*-٢ – وتقول :(أعبدُ اللّه أخوه تضربه) فهذه المسألة لا خلاف فى أنّه ليس وجه الكلام حملَ الاسم على الفعل ؛ لأنّ الاسم الذى يلى الألف ليس له فى الفعل نصيب من أجل أنّه إنّما عمل فى ضمير الأخ وليس عبد اللّه بفاعل ولا مفعول ولا وقع على ضميره الفعل ولا وقع على ضميره بحرف / جـرٍّ ، ولا على سببه ، وإنما وقع على ضمير سببه ، فهذه أربعة أقسام ، ٣٧ب
ثلاثة منها يحمل فيها الاسم على الفعل ، وهو أن يقع على ضميره على طريق التعدية ، أو على ضميره بحرف إضافة ، أو على سببه٠ فأما الوجه الرابع ، وهو أن يقع على ضمير سببه ، فلا يعتدّ به ؛ لأنّه بمنزلة الأجنبى ، إذِ الضميرُ يعود إلى الأخ ، والآخ إذا لم يضف بمنزلة الأجنبى٠

---

*-١ الكتاب ، جـ١ : ١٠٤ – ١٠٥ = (١: ٥٤)٠

*-٢ نفسه ، ص ١٠٥ = (٥٤)٠

١٢*-١ - فأمّا (أعبد الله أخوه يضربه؟) ففيها خلاف بين سيبويه والأخفش (ت ٢١٥) كالخلاف الذى ذكرنا فى (أأنت عبد الله ضربته؟)(١)؛ لأنّ الفعل قد عمل فى ضمير عبد الله.

١٣*-١ - واختلفوا فى جواز (أزيدًا أخاه تضربه؟) بالنصب فأجازه سيبويه(٢) والأخفش(٣) على (زيدًا ضربته) ، وأباه بعض النحويين المتقدمين(٤)؛ لما يلزم منه من تفسير التفسير بتفسير، وذلك تعسف وتعقيد لا يجوز فى الكلام ، إذ كان إنّما يُنْصب الأخ أولاً بفعل يفسره (يضربه) وهو فعل مثله ، كأنّك قلت :(أزيدًا تضرب أخاه تضربه؟) ثم يُفَسِّرُ هذا الفعلُ الواقع على الأخ فعلاً آخرَ يقع على زيد ، كأنك قلت :(أأهنت زيدًا تضرب أخاه تضربه)، ففروا من تفسير التفسير على هذا التعقيد. وردّ عليهم الأخفش(٥) ذلك بأنّ الفعل الظاهر قد صار مفسرًا لهما ويفهم منه معناهما فجاز لهذه العلّة.

١٤*-٢ - والرفع فى (أعبدُ الله مررت [به](٦)؟) و(أعبد الله ضربت أخاه؟) أقوى منه فى (أعبد الله ضربته؟) ؛ لأنّ فى هذا الأخير يفسر مثله، ودلالته على مثله أقوى من دلالته على مقاربه وفى الأوّل يفسر ما قاربه ، ودلالته على مقاربه أضعف كأنك قلت : (أجزتَ عبد الله مررت به؟) ، أو (ألقيت عبدَ(٧) الله مررت به؟)، أو (أجعلت عبد اللهً طريقك مررت به؟). وليس فى (أعبدَالله ضربته؟) تشعب إلى احتمال الوجوه ، وإنما تقديره (أضربت عبد الله ضربته؟).

١٥*-٣ - وتقول :(أزيدًا لَمْ يضربه إلاّ هو؟) فتحمل الاسمَ(٨) على المتّصل دون المنفصل ؛ لأن المنفصل كالأجنبى(٩) ، من أجل أنّه يقع مواقعه ، فيقدم قبل العامل ، ويفرق بينه وبين

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٠٥ مع الهامش = (١: ٥٤).
*-٢ نفسه ، ص ١٠٥ - ١٠٦ = (٥٤).
*-٣ نفسه ، ص ١٠٦ هـ ١.
(١) ينظر ما تقدم فى الفقرة الأولى .
(٢) ينظر الكتاب ، *-١
(٣) ينظر المصدر نفسه الهامش ، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٢٣.
(٤) ينظر هامش الكتاب فى الموضع السابق.
(٥) ينظر الموضع نفسه.
(٦) تكملة من الكتاب ، *-٢.
(٧) فى المخطوط (أعبد) ، ولعل الصواب ما أثبته.
(٨) تحمل الاسم : أى(زيد) ، على المتصل أي الهاء فى (تضربه) ، دون المنفصل : أي (هو) فى (إلا هو)
(٩) ينظر شرح السيرافى ، جـ ١: ٤٢٧.

العامل ، ولا يكون المتّصل هكذا. وكذلك تقول :(أزيد لم يضرب إلا إياه) فتحمله على المتّصل المرفوع دون المنفصل ، لأنّ المنفصل بمنزلة الأجنبي.

١٦*-١ – وللأخفش[١] (ت ٢١٥) فيه اعتلال آخرُ ، وهو أنّه يلزم[٢] منه ما لا يجوز بإجماع لو حملته على المنفصل ؛ وذلك أنّه يلزم منه (أزيداً لَمْ يضرب؟) وهذا لا يجوز بإجماع ، وإنّما لزم منه هذا لأن الفعل إذا اشتَّغَلَ بالسبب عن الأول ثم سقط السبب عمل الفعل في الأوّل، كقولك :(أزيداً ضربت أخاه؟) ، فإذا أسقطت الأخ قلت :(أزيداً ضربت؟) فعدّيت الفعل إلى الاسم ، وكذلك كان يلزم لو[٣] حملت الفعل على المنفصل في (أزيداً لَمْ يضربه إلا هو؟) فقلت : (أزيد لم يضربه إلا هو؟) فلو أسقطت (هو) لجاء منه (أزيد لم يضربه؟) وهذا لا يجوز بإجماع ، فلما لزم منه ما لا يجوز لم يجز ؛ لأنّه لو كان صحيحاً لم يلزم منه فساده.

١٧*-١ – ثم اعترض الأخفش على نفسه في هذا الاعتلال فقال : فقد نقول :(آلخوانَ أُكِلَ عليه اللحم؟) ولا يجوز (آلخوانَ أُكِلَ اللحم؟) ثم انفصل عن هذا الاعتراض بأن هذا مشبه بما يجوز من قولنا:(الدرهم أعطيته زيداً[٤]) ؛ لأن اللحم اسم ظاهر معه ما قد تعدى إليه الفعل بحرف جرّ كما أنّ قولك :(الدرهم أعطيته زيداً) زيد فيه اسم ظاهر ، ومعه اسم قد تعدى الفعل إليه فأجزنا هذا لأنّه أصل في بابه ، وأجزنا (آلخوان أكل عليه اللحم؟) ؛ لأنّهُ مشبّه به ، ولم يكن في المضمر مثل هذا ؛ لأنّه ليس أصلاً في بابه / ولا مشبّه بما هو أصل في بابه فلم يجز. ٣٨أ
فهذا جواب الأخفش عن الفرق بين الأمرين.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٠٦ هـ ١.

(١) وينظر شرح السيرافي ، جـ ١: ٤٢٥ – ٤٢٦، ٤٢٧ – ٤٣٠.

(٢) في المخطوط (يلزمه)، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٣) في المخطوط (له) ولعل الصواب ما أثبته.

(٤) في المخطوط (زيد) ولعل الصواب ما أثبته. وكذا في الموضع التالي. وينظر هامش الكتاب ، جـ ١: ١٠٦ ، تحقيق هارون.

ولنا جواب يؤيهد الفرق بين المسألتين ، وهو أنه لو أسقطنا (عليه) لقلنا :(آلخوان أكل اللحم؟) ولكن لا يجوز إسقاطه ؛ لأن الفعل لا يتعدى إلاّ به ، وليس كذلك مسألةُ المضمر ؛ لأنّا لو أسقطنا (إياه) لوجب (أزيداً لم يضرب؟) وليس هـهنا مانع يمنع من إسقاطه على الأصول الصحيحة فيجب منه جواز (أزيداً لم يضرب ؟)٠ فإن قال قائل : فلِمَ لا يجوز (أزيداً لم يضرب؟) ولا (زيداً ضربه)إذا كان قد ضرب نفسه ؟ قيل له : لاجتماع سببين : أحدهما : أن الأصل في الفاعل أنّه غير المفعول ؛ لأنّه الغالب في الكلام على هذا والغالب يجري مجرى اللازم ، وَالْوَجْهُ الآخر : أنّه يوهم أنّ معنى (ضارب) و(مضروب) واحدٌ ؛ لأنّه إنما يعود الضمير المتصل على أنّ الثاني هو الأول على معناه حتى كأنّك إذا قلت :(زيداً ضربته) فقد قلت :(زيداً ضربت زيداً)٠

٣- مسائل من هذا الباب أيضاً :(١)

١٨ - ما حكم (إذا) و (حيث) في حمل الاسم بعدها على الفعل ؟ ولِمَ كانت بالفعل أولى؟

١٩ - ولِمَ جاز ابتداء الاسم بعدهما على ضعف ولم يجز في حرف الجزاء أصلاً ؟

٢٠ - وما معنى قوله " لو قلت :(اجلس إذا زيد يجلس) كان أقبح من قولك :(إذا جلس زيد) و(إذا يجلس زيد)"(٢)؟ وأي ضعف في قولك:(إذا جلس زيد) و(إذا يجلس زيد)؟

[-١٩] وهل يجوز (اجلس حيث عبد اللهَّ جالس) و (اجلس إذا عبد اللّه جلَس)؟

٢١ - وما الموضع الذي يكون (إذا) فيه بمنزلة حرف من حروف الابتداء في حسن ابتداء الاسم بعدها؟ وما حكم (نظرت فإذا زيد يضربه عمرو)؟ ولِمَ كان حمله على الابتداء أولى ؟ وما حكم (إذا)؟ ولِمَ يحسن ابتداء الاسم بعدها وهي على شبه الجزاء؟

[-١٨] ولِمَ قبح (جئت إذ عبد الله قام) ولَمْ يقبح (جئت إذ عبد اللّه يقوم) (و(إذ عبد الله قائم)؟

---

(١) الكتاب ، جـ ١: ١٠٦ = (١: ٥٤)٠

(٢) النص في الكتاب ، ص ١٠٧ = (١: ٥٤) : « لو قلت : اجلس حيث زيد زيد جلس أو اجلس إذا زيد يجلس كان أقبح من قولك : إذا جلس زيد وإذا يجلس»٠

٢٢ - وما حكم (أزيداً ضربت عمراً وأخاه؟) ولِمَ صار المعطوف بمنزلة السبب الذى تعدى إليه الفعل؟

٢٣ - وما حكم (أزيداً ضربتَ رجلاً يحبه؟) ولِمَ صارت الصفة تدخل فى السبب كما يدخل العطف فى السبب؟

[؟ -] ولِمَ كان الأصل فى السبب إنما هو لما أضيف إلى ضمير الأول؟

٢٤ - وما الذى يعتبر به سبب الأول من غيره ؟ ولِمَ جعل ذلك فيما تقدم الصفة فيه من نحو (مررت برجلٍ منطلقةٍ جاريتان يحبّهما) و(مررت برجُلٍ منطلق زيدٌ وأخوه)؟ ولِمَ يجوز (أزيداً ضربت عمراً وضربت أخاه؟) ولِمَ لا يجوز (مررت برجلٍ منطلقٍ زيدٌ ومنطلقٍ أخوه)؟ وهل الاعتماد فى ذلك على الاشتراك بينهما فى عامل واحد؟

الجـــواب :

١٨*-١ - (إذا) و(حيث) بمنزلة حرف الاستفهام فى أنه بالفعل أولى ، فمتى ذكر بعد شيء منها الاسم وبعده فعل فينبغى أن يحمل ذلك على الفعل فى التقدير رافعًا كان أو ناصبًا ، كقولك : (إذا زيداً تلقاه فاكرمه)، و(حيث زيداً تجده فسلم عليه)، كما تقول :(أزيداً ضربته؟) إلاّ أنّ الألف كانت بالفعل أَوْلَى لأنّها تطلب ما فيه الفائدة ، وكانَتْ (إذا) بِالْفِعلِ أَوْلَى لأنّها تشبه حرف الجزاء ، وكذلك (حيث) ، ويوضح ذلك أن (إذا) للمستقبل وهى تقتضى الجواب ، ويجوز أن يجازى بها مع (ما) فى الكلام[1] ، ويجازى بها من غير (ما) فى الشعر ، فلهذا قويت في طلب [الفعل] ومن أجل قوتها فيه. قال أبو العباس[2](ت٢٨٦) : لا يجوز فى قول ذى الرُّمة حملُ الاسم إلا على الفعل رفع أو نصب ، وهو قوله :

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٠٦ - ١٠٧ = (١: ٥٤).

(١) وقال ابن مالك في شواهد التوضيح ، ص ١٨ عن الجزم بها :« وهو في النثر نادر وفى الشعر كثير» وساق حديث « إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تُكَبِّرَا...» ومع ذلك جاء فى توضيح المقاصد ، جـ ٤: ٢٤٢ «وأما (إذا) فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا فى الشعر ، لا فى قليل من الكلام ، ولا فى الكلام إذا زيد بعدها (ما) خلافًا لزاعم ذلك». وينظر شرح الأشموني ، جـ ٤: ٠٩ . وينظر ما سيأتى فى باب ٢٦:٣٢م٢

(٢) ينظر المقتضب ، جـ ٢: ٧٥ ، وهامش الصفحة نفسها.

(١٨٦) - إِذَا ابْنَ أَبِى مُوسَى بِلَالاً بَلَغْتِهِ   فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وُصْلَيْكِ جَازِرُ(١)

/ ومن روى (ابن أبى موسى) بالرفع فتقديره (إذا بُلِغَ ابنُ أبى موسى). ٣٨ب

فأمّا (حيث) فتشبه حرف الجزاء من جهة أنها تطلب الجواب وليست للماضى ، بل تصلح للمستقبل ، وقد يجازى بها مع (ما) فى قولهم :(حيث ما تكنْ أكنْ) ففيها هذه الأوجه التى تقرِّبها من حرف الجزاء. و(إذا) أقْرَبُ منها ؛ لأنّها للمستقبل كحرف الجزاء.

*١- فأما (إذ) فتبعد من حرف الجزاء ؛ لأنّها للماضى ، وأنّه يصلح أن يبتدأ الاسم بعدها فبعدت من (إنْ) وحسن حمل (الفعل على الاسم)(٢) فيها إلاّ فى موضع واحد وهو (إذ زيد ضربته أتيتك) ؛ من أجل أنّها تطلب الماضى، فإذا كان موجوداً فى الكلام فالأولى أن يليها مظهراً فإن [لم] توليها الماضى مظهراً فَـأَوْلِهَا إياه مـضـمراً ؛ ولهذا قبح الابتداء فى قولك (جلست إذ زيد جلَس) ولَمْ يقبح (إذ زيد يجلس) ولا (إذْ زيد جالس) ؛ لأنّك منعتها فى الأول ما تطلبه وهو موجود فى الكلام ، ولم تمنعها فى الثانى ما هو موجود فى الكلام.

١٩*٢- وإنّما جاز ابتداء الاسم(٣) بعد (حيث) و(إذا) لأنّهما لا تقويان فى طلب الفعل قوة حرف الجزاء ، من أجل أنهما اسمان لهما بحق الاسميّة أن يليا الاسم ، وليس كذلك (إنْ) التى للجزاء ؛ لأنها حرف للجزاء ، معناها فى الفعل الذى تدخل عليه ؛ فلهذا جاز ابتداء الاسم بعدهما ولَمْ يجز بعد حرف الجزاء.

٢٠*٢- ومعنى قوله(٤) :"(اجلس إذا زيد يجلس) أقبح من قولك :(إذا جلس زيد) و(إذا يجلس زيد) " أنّه لو كان فى هذه قبح لكان ذلك أقبح. فهو مجاز وحقيقته أنّه يضعف عن منزلة هذا ، والمجاز فيه على نحو المجاز فى قوله جلَّ وعزّ : ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾(٥) أي لو كان لأهْلِ النار مستقرٌّ خيرٍ لكانَ مستقرُّ أهلِ الجنةِ خيراً منه، فكيف ولا خيـــــر

---

*١- **الكتاب ، جـ ١: ١٠٧ = (١: ٥٤ - ٥٥).**

*٢- **نفسه ، ص ١٠٧ = (٥٤).**

(١) تقدم برقم (١٥٨) و(١٦٠).

(٢) فى المخطوط (الاسم على الفعل) ولعل الصواب ما أثبته.

(٣) فى المخطوط (الأعم) والصواب ما أثبته.

(٤) ينظر ما تقدم فى هامش السؤال.

(٥) من الآية (٢٤) فى سورة الفرقان.

فيه(١). وهذا أحسنُ جزاءً للمبالغة التى فيه. ويجوز لفظ سيبويه لأنّه بيّن ، ذلك لا إشكال فيه ، وهو على تقدير هذا الحسن العالى الطبقة فى الحسن ، وليس فى قولك :(إذا جلس زيد) و(إذا يجلس زيد) ضعف.

٢١*-١ – والموضع الذي تكون فيـه (إذا) بمنزلة حرف من حروف الابتداء (هو)(٢) الموضع الذى يدخل عليها فيه معنى المفاجأة ، فيذهب عنها معنى الجزاء وتصير ظرفًا من ظروف المكان بمنزلة (ثَمَّ) و(هناك) ، كقولك :(خرجت فإذا زيد) ، كأنّك قلت :(خرجت وهناك زيد فاجأته هناك) ،فحكم هذه (٣)أن يبتدأ الاسم بعدها كقولك :(نظرت فإذا زيد يضربه عمرو).

٢٢*-٢ – وتقول :(أزيداً ضربت عمراً وأخاه؟) ؛ لأنّه بمنزلة (أزيداً ضربت أخويه) ؛ من أجل اشتراكهما فى عاملٍ واحدٍ.

٢٣*-٢ – وتقول :(أزيداً ضربت رجلاً يحبه؟) فتجرى الصفة مجرى الإضافة ، كأنك قلت : (أزيداً ضربت رَجُلَه).

٢٤*-٣ – والذى يعتبر به السبب مما(٤) ليس بسبب فى الحروف التى هى بالفعل أولى هو الباب الذى تقدّم فيه الصفة ؛ لأنّه أوضحُ إذ الحاجة إليه أشد من أجل أنه يميز به ما يجوز مما لا يجوز. وأمّا الحروف التى هى بالفعل أولى فالأصل فى تمييزها إنما هو بين ما يختار مما لا يختار ، فتقول:يجوز (أزيداً ضربت عمراً وأخاه؟) كما يجوز (مررت برجلٍ منطلقٍ زيدٌ وأخوه) لاشتراكهما فى العامل. ولا يجوز (أزيداً ضربت عمراً وضربت أخاه؟) كما لا يجوز (مررت برجلٍ منطلقٍ زيد ومنطلقٍ أخوه) ؛ لانفصاله من العامل ، فصار بمنزلة الجملة المستأنَفَة.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٠٧ – (١: ٥٤).
*-٢ نفسه ، ص ١٠٧ = (٥٥)
*-٣ نفسه ، ص ١٠٧ – ١٠٨ = (٥٥).

(١) ينظر حول ذلك المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية عبد الحق بن غالب (ت ٥٤٦) ، تحقيق المجلس العلمى بفاس ، (المملكة المغربية – وزارة الأوقاف ، ط ٢ ، ١٤٠٣، جـ ١٢: ١٩، والجامع لأحكام القرآن ، جـ ١٣: ٩، ٢٢، والبحر ، جـ٦: ٤٩٣، والفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية ، لسليمان بن عمر العجيلى الشهير بالجمل (ت ١٢٠٤) ، (بيروت – دار إحياء التراث) ، جـ ٣: ٢٥٢، وحاشية الصبان ، جـ ٣: ٣٧، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، (القسم الأول ، مصر – مطبعة السعادة ، ١٣٩٢هـ) ، القسم الثاني والثالث ، الرياض – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، جـ ٤: ١٨٧ فما بعدها.

(٢) فى المخطوط (و) ولعل الصواب ما أثبته. وينظر ما تقدم عن (إذا) الفجائية باب ١٢:٢٧م٢.

(٣) فى المخطوط (هذا) ، والأنسب ما أثبته.

(٤) فى المخطوط (ما) ولعل المراد ما أثبته.

٤-مسائل من هذا الباب أيضًا متصلة بقوله :(أزيدًا لم يضربه[١] إلا هو)[٢]

٢٥ - ما حكم فعل الظنّ وأخواته فى تعدية فعل الشىء إلى ما هو هو ؟ ولِمَ جاز فيه أن يتعدى فعل مضمر إلى المضمر ولَمْ يجز أن يتعدى فعل المضمر إلى المظهر وجاز أن يتعدى فعل المظهر إلى المظهر الذي هو هو ؟ وما القسمة فى ذلك ؟ ولِمَ توجهت / على أربعة أقسام يجوز منها ثلاثة فى هذا الباب خاصة ولا تجوز فى غيره ؟ ٣٩أ

٢٦ - وهل يجوز (أأخواك[٣] ظنّاهما منطلقين؟)؟ ولِمَ حُمِل الأول على المرفوع ولَمْ يُحمَل على المنصوب ؟

٢٧ - وهل يجوز (ظنّهما أخواك ذاهبين) ؟ ولِمَ تعدى فعل الظاهر إلى المضمر ؟

[٢٥ -] وهل يجوز (أخويك ظنا منطلقين)؟ ولِمَ لا يجوز ؟

٢٨ - وهل يجوز (أظننى ذاهبًا؟) و (ظننتنى ذاهبًا)؟ ولِمَ جاز[٤] ؟

٢٩ - وما حكم (إيّاهما ظنّا منطلقين)؟ ولِمَ جاز؟

---

(١) فى المخطوط (تضربه) ولعل الصواب ما أثبته ، لأن السياق يقتضيه. وينظر التعليق التالى .

(٢) ينظر ما تقدم فى فقرة (١٥م٢). ومعظم هذه الأسئلة لا يوجد ما تدور حوله فى الكتاب فى طبعتى بولاق وهارون. وقد علق الأستاذ عبد السلام هارون فى نهاية هذا الباب ، جـ ١: ١٠٨ هامش (١) فقال :« بعده فى الأصل نص لعله تعليق مع عدم نسبته إلى الأخفش وهو :("وهذه مسائل متصلة بقوله: (أزيدًا لم يضربه إلا هو) : تقول : أأخواك ظناهما منطلقين ، فللأخوين هـهنا سببان مرفوع ومنصوب ، وهما جميعًا غير منفصلين فحملت الأول على المرفوع منه قبل أن الظاهر يتعدى فعله فى هذا الباب إلى مضمره ، نحو ظنهما أخواك ذاهبين ، إذا ظنا أنفسهما ، ولا يتعدى فعل المضمر إلى الظاهر فى هذا الباب. ولكن يتعدى فعل المضمر إلى المضمر ، مثل : أظننى ذاهبًا وظننتنى ذاهبًا. وتقول : إياهما ظنا منطلقين ، لأنك تقول : إياهما ظن أخواك منطلقين، إذا كان ظنا أنفسهما ، فيتعدى فعل المضمر المرفوع إلى المضمر المنصوب فى هذا الباب فى الشك والعلم. وتقول : أأنت حسبتك منطلقًا ، وإياك حسبتك منطلقًا. وتقول : أعبد الله أخوه تضربه ، كما فعلت ذلك فى قولك أأنت زيد ضربته ، لأن الاسم هـهنا بمنزلة مبتدأ ليس قبله شيء، فإن نصبته على قولك : زيدًا ضربته قلت : (أزيدًا أخاه تضربه)».

وقد ورد نحو ذلك في شرح السيرافى ، جـ ١: ٤٣٦، ولم يعزه فيه أيضًا إلى أحد.

(٣) فى المخطوط (أخواك) وما أثبته يناسب الجواب.

(٤) في المخطوط : «(وهل يجوز (أظننى ذاهبًا) ولم جاز (وظننتنى ذاهبا) » ولعل الأنسب الترتيب الذى أثبته. وينظر الجواب.

٣٠ - وما حكم (أأنت حسبتك منطلقًا؟)؟ وَلِمَ جَازَ ؟ وكم وجهًا يجوز فى (أإياهما ظنّاهما منطلقين؟)؟ ولِمَ جاز فيه وجهانِ؟

٣١ - ولِمَ جاز فى هذا الباب خاصة تعدية فعل المضمر إلى المضمر؟

٣٢ - وما حكم(١) (أعبد اللّه أخوه تضربه؟)؟ ولِمَ كان الوجه الرفع بإجماع؟ وهل يجوز (أزيدًا أخاه تضربه؟)؟

٣٣ - وما الفرق(٢) بين (أزيدًا مررت به؟) وبين (أزيدًا ضربته؟) حتّى كان الرفع فى الأوّل أقوى؟

٣٤- وهل يلزم(٣) من نصب (أزيدًا مررت به؟) بهذا الفعل المذكور أن يجره لأنه لا يصل إلا بحرف جرّ؟ ومِنْ أيّ وجه لزمه ؟ وما الشاهد على ذلك من (قولهم)(٤): (وبلدٍ قطعت) وقولهم :(زيدًا) بمعنى (عليك زيدًا) وقولهم :(الهلالُ) بمعنى (هذا الهلال)؟

الجـــواب :

٢٥*-١ - الظنّ وأخواته ينقسم فى تعدية فعل الشىء إلى ما هو هو أربعةَ أقسام : تعدية فعل المضمر إلى المضمر، وتعدية فعل المظهر إلى المظهر، وتعدية فعل المظهر إلى المضمر، فكل هذه الأقسام الثلاثة جائز. فأمّا القسم الرابع وهو تعدية فعل المضمر إلى المظهر الذى يعتمد عليه فلا يجوز، نحو (أأخويك ظنّا منطلقين؟)، لأنّه إذا اعتمد المضمر الذى هو الفاعل على المظهر الذى هو المفعول المتقدم صار المفعول لا بد منه فى الكلام كالفاعل سواء ؛ فهذا فاسد لهذه العلّة. وإنما كان معتمدًا عليه لأن ضمير الغائب لا بد من أن يرجع إلى مذكور. والمذكور هـهنا هو الْمَفْعُولُ فيصير مما لا يصحّ الكلام إلاّ به كمثل(٥) ما للفاعل. والمفعولُ لا يستحق

***-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٠٨ هـ ١٠ وينظر التعليق على عنوان المسائل.**

(١) هذه الفقرة تقدم ما يماثلها فى الفقرة (١١م٤) .

(٢) تقدم ما يماثل هذه الفقرةفى الفقرة (١٤م٢) .

(٣) هذه الفقرة تدور حول نص فى الكتاب ، جـ ١ : ١٠٦ = (١ : ٥٤) ومكانها مع أسئلة المجموعة الثانية من أسئلة هذا الباب.

(٤) فى المخطوط (ولهم) ، ولعل الصواب ما أثبته.

(٥) فى المخطوط (لمثل) ولعل الصواب ما أثبته.

هذه المنزلة وهى منزلة الفاعل فى انعقاده بالفعل بما لا يصح إلاّ به ، ولو لم يكن معتمداً عليه لجاز أن يتعدى فعل المضمر إلى المظهر الذى هو هو كقولك :(أأخواك ظنّا أنفسهما منطلقين) فهذا لا إشكال فى جوازه ؛ لأنّ الضمير لا يعتمد على (أنفسهما) ، وإنّما يعتمد على الأخوين.

٢٦*-١ – وتقول :(أأخواك ظناهما منطلقين) فتحمل الأول على ضمير المرفوع ولا تحمله على المنصوب ؛ لأنه يلزم منه(أأخواك ظنّا منطلقين) ؛ وذلك لأنك إذا أسقطت السبب تعدى إلى النفس على أصل الباب فلزم إذا أسقطت (هما) أن يتعدي إلى أخويك وهذا فاسد بما بيّنا قبل.

٢٧*-١ – وتقول :(ظنّهما أخواك ذاهبين) فهذا يجوز ؛ لأنّه تعدية فعل المظهر إلى المضمر الذي هو هو ، وموضع المفعول التأخير ، فليس فى الكلام اختلال.

٢٨*-١ – وتقول :(أظننى ذاهبًا) و (ظننتنى ذاهبًا) ؛ لأنّه تعدية فعل المضمر إلى المضمر ، وقد انعقد الأصل بجوازه على ما تقدم ذكره.

٢٩*-١ – وتقول :(إياهما ظنا منطلقين) فتعدى فعل المضمر الغائب إلى المضمر الغائب؛ لأنّهما جميعًا يعتمدان على مذكور قد جرى ذكره ؛ كما تقول ، إذا جرى ذكر إنسان :(قد رأيته)، وكما تَقُولُ ، إذا ذَكَرَ ذاكرٌ اللّه جَلَّ وعزّ ، :(إياه نعبد).

٣٠*-١ – وتقول :(أأنت حسبتَك منطلقًا؟)، وإن شئت حملته على المنصوب فقلت :(أإياك حسبتُك منطلقًا؟) ، وكذلك ضمير الغائب تقول :(أإيّاهما ظنّاهما منطلقين؟) ، وإن شئت قلت : (أهما ظناهما منطلقين؟). وكل هذا جائز ؛ لأنه حمل فعل المضمر على المضمر.

٣١*-١ – وإنّما جاز فى هذا الباب خاصّة تعدية فعل المضمر إلى المضمر لأنّه مما إذا ذكر فيه أحد المفعولين لزم ذكر الآخر فيلزمه ذكر مفعولين/. وأصل ماوضع له الضمير المتصل ٣٩ب الإيجاز ، وهذا الموضع أحقّ بالإيجاز من كلّ فعل سواه فاقتضى ذلك أن يجوز فيه ما لا يجوز فى غيره من حكم الضمير المتصل.

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١ : ١٠٨ هـ ١ . وينظر التعليق على عنوان المسائل.**

٣٢*-١ - وتقول[١] :(أعبد الله أخوه تضربه؟) فالوجه فيه الرفع بإجماع؛ لأن الفعل لم يعملْ فى سبب الأول وإنّما عمل فى سبب سببه ، وكلّ ما عمل الفعلُ فى سبب سببه فإنّه لا يُحمل على الفعل فى الاختيار ، ولكن يجوز نصبه على قولك :(زيداً ضربته) عند سيبويه والأخفش(ت٢١٥) ، ولا يجوز عند بعض النحويين المتقدمين لما يلزم فيه من تفسير التفسير على طريق التعقيد والتعسف فى الكلام.

٣٣*-٢ - والفرق[١] بين (أزيداً مررت به؟) و(أزيداً ضربته؟) حتّى كان الرفع فى الأول أقوى أنّ تفسير الشىء بمثله أقوى من تفسيره بمقاربه ؛ فلهذا كان النصب أقوى فى (أزيداً ضربته)، لأنه على تفسير الشىء بمثله، وكان النصب فى (أزيداً مررت به؟) فى دون هذه المنزلة؛ لأنّه تفسير الشىء بمقاربه.

٣٤*-٣ - ويلزم من نصب[١] (أزيداً مررت به؟) بهذا الفعل أن يجرّه ؛ لأن هذا الفعل لا يصل إلاّ بحرف جر[٢]، هكذا ألزمه سيبويه، واستشهد بقولهم :(وَبَلَدٍ قطعت) وبقولهم : (زيداً) بمعنى (عليك زيداً) ، وقولهم :(الهلالُ) بمعنى(هذا الهلال). فإذا[٣] قال قائل: إن هذا لا يلزم كما لا يلزم فى الباء (فى)[٤] قوله :

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٠٥ هـ ١ = (١: ٥٤).

*-٢ نفسه ، ص ١٠٥ = (١: ٥٤) . *-٣ نفسه ، ص ١٠٥ - ١٠٦ = (٥٤).

(١) ينظر التعليق المتقدم فى هامش السؤال.

(٢) هذا إشارة إلى مذهب الكوفيين وهو أن المشغول عنه عندهم منصوب بالفعل المذكور بعده كما هو معلوم، وينظر مثلاً الإنصاف ، جـ ١: ٨٢ (م١٢) - وقد ألزمهم سيبويه فى المثال المذكور أن يَجُرُّوا (زيداً) لأن الفعل الذى بعده لا يصل إلا بحرف جر. ولكن ذلك غير لازم عندهم ، لأن الفعل التالى للمشغول إذا لم يكن متعدياً فإنهم يجعلونه فى معنى فعل متعد ، فإذا قلت :(زيداً مررت به) فكأنكَ قلت: (زيداً جزته). ينظر إيضاح الوقف والابتداء ، جـ ٢: ٧٢٧، وشرح الرضى ، جـ ١: ١٦٣، وحاشية الشيخ يس على التصريح ، (بهامش التصريح ، لخالد الأزهرى)، (بيروت - دار الفكر)، جـ ١: ٢٩٧.

(٣) فى المخطوط (فإذ) ولعل الأنسب ما أثبته.

(٤) فى المخطوط (و) ولعل الصواب ما أثبته.

(١٨٧) - *أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ ... ...*(١)

أن تعمل عملها مظهرة ، وكذلك (مِنْ) فى ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً ﴾(٢). قيل له : إنّ العوامل على ضربين ، منها ما يعمل مظهراً ومضمراً ، ومنها [ما] لا يعمل إلاّ مظهراً فإذا اختزل فلا بد من خلف يقوم مقامه فى العمل ، فإن كان الخلف مما لا يعمل الجرَّ عمل النصب أو الرفع بحسب ما تقتضيه حاله ، كقولهم :(أمرتك الخير)(٣)، فعلى هذا الذى ذكرنا يلزم مَنْ أضمر الفعلَ أن يعمله مضمراً عمله مظهراً ، ولا يلزم من أضمر الحرف مثلُ هذا ؛ لأنّه لا يعمل مضمراً أصلاً(٤).

---

(١) تقدم برقم (٦٠) و (٦٥).

(٢) من الآية (١٥٥) فى سورة الأعراف.

(٣) فى المخطوط (وبلد قطعت) وهو لا يتفق مع السياق ولعل المراد ما أثبت .

(٤) من الحروف التى تعمل مضمرة : (أنْ) تعمل النصب عند البصريين كما هو معلوم وكذلك (ربّ) كما تقدم فى الصفحة السابقة.

ولام الأمر تعمل مضمرة فى نحو (اضرب) عند الكوفيين كما هو معلوم أيضًا إذ أصله عنده (لتضرب). وينظر النحو الكوفى ، ص ١٧٠.

٣٠-باب اسم الفاعل الذى يجرى فى الاستفهام مجرى الفعل(١)

الغرض فيه :أن يبين ما يجوز فى اسم الفاعل من إجرائه مجرى الفعل فى الاستفهام مما لا يجوز ٠

١- مسائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى اسم الفاعل مِنْ إجرائه مُجرى الفعل فى الاستفهام ؟ وما الذى لا يجوز؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - وما حكم (أزيداً أنت ضاربه؟)؟

٣ - ولِمَ حُمِل على الفعل مع أنّ ألف الاستفهام تطلب الفعل لا الاسم ؟

٤ - ولِمَ جاز فى اسم الفاعل أن يعمل فى المعرفة والنكرة مقدمًا ومؤخرًا ، ومضمراً ومظهراً ، وفى السبب وفى الأجنبى ؟ وبأيّ شىء نقص عن منزلة الفعل فى العمل ؟

٥ - وما الفرق بين (أزيداً أنت ضاربه؟) وبين (أأنت عبد اللّه ضربته ؟) حتى حمل أحدهما على الفعل والآخر على الابتداء ؟

٦ - وما الذى يجوز فى (آلدارَ أنت نازلٌ فيها؟)؟ وما وجه الرفع ؟ وما وجه النصب؟

٧ - وما حكم (أزيداً أنت(٢) محبوس عليه ؟)؟

٨ - وما الصفة التى تجرى مجرى [اسم] الفاعل؟

٩ - ولِمَ جاز (هنَّ حواجُّ بيتَ اللّه) مع أن الجمع يبعده من شبه الفعل كما يبعده الماضى من شبه الفعل المضارع ؟

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ١٠٨ = (١: ٥٥) :« هذا باب ما جرى فى الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما جرى فى غيره مجرى الفعل » وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ١:٤٣٨ ، وشرح الصفار ، ص ١٩٢٠

(٢) فى المخطوط (أأنت) والمثبت من الجواب٠

١٠- وما الشاهد فى قول الهذلى (١):

(١٨٨) - مِمَّا حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبَّلِ(٢)

وقول العجّاج :

(١٨٩) - *أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِى*(٣)

ولِمَ جاز (قطّانٌ مكّةَ) و(سُكّانٌ البلدَ الحرامَ)

[٨-] وما صفات المبالغة؟ وما الخلاف في (فَعِل) و(فعيل)؟

١١ - وما الشاهد فى قول ذي الرمة (٤):

(١٩٠) - هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ مَتَى يُرْمَ فِي عَيْنَيْهِ بِالشَّبْحِ يَنْهَضِ(٥)

وقولِ أبى نؤيب :(٦)

---

(١) هو أبو كبير كما سيأتى فى الجواب.وينظر شرح أشعار الهذليين، جـ٣:١٠٧٢، واسمه:عامر بن الحليس

(٢) وسيأتى برقم (١٩٥). ويروى (ممن حملّن) كما يروى الشطر الثاني :

حُبُكَ الثِّيَابِ فَشَبَّ غَيْرَ مُثَقَّلِ

وحُبك : جمع حباك ، من حبكت الشيء إذا شددته وأحكمته. والنطاق : إزار تحتبك به المرأة فى وسطها، وترسل أعلاه على أسفله. والمهبل : الثقيل.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٠٩ = (١: ٥٦) ، وغريب الحديث ، للحربى : إبراهيم بن إسحاق (ت ٢٨٥) ، تحقيق الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، (مكة المكرمة - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمى ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ) ، جـ ١: ٣١٩، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٤، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٢٠٣، ٤٤٣، والنكت ، جـ ١: ٢٤٤، وشرح أبيات المغنى ، جـ ٨: ٨٢. وينظر معجم هارون ، ص ٣١٩، ومعجم حداد ، رقم ٢٣٦٤.

(٣) تقدم برقم (٣) و (٢٧) ، وسيأتى برقم (١٩٦).

(٤) ديوانه ، ص ٣٢٤.

(٥) وسيأتى برقم (١٩٧). وهجوم : صفة لظليم وهو ذكر النعام والضمير فى (عليها) للبيضة. ومتى يرم فى عينيه بالشبح : أي متى يفاجئه شخص.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١١٠ = (٥٦) ، والمعانى الكبير ، جـ ١: ٣٥٤، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٥، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٤٤، والنكت ، جـ ١: ٢٤٤، والخزانة ، جـ٣:٤٥١.

(٦) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ١١١ = (١: ٥٦) . وينظر شرح أشعار الهذليين (الزيادات)، جـ ٣: ١٣٠٧. وقال السيرافى فى شرحه ، جـ ١: ٤٤٤ : « هذا البيت منسوب إلى أبى نؤيب فى نسخة كتاب سيبويه وهو غلط» وقال العينى : الصحيح أنه للراعي. ينظر المقاصد النحوية ، جـ ٣: ٥٣٧. والبيت فى ديوان الراعى النميرى عبيد بن حصين (ت ٩٠) ، جمع وتحقيق زاينهرت مايبرت (بيروت - المعهد الألمانى للأبحاث الشرقية ، ١٤٠١هـ)، ص ٢٤.

وأبو نؤيب هو خويلد بن خالد ، مخضرم ، توفى فى خلافة عثمان بن عفان رضى الله عنه. ينظر المؤتلف والمختلف ، ص ١٧٣، والخزانة ، جـ ١: ٢٠٣.

(١٩١) - *قَلَى دِينَهُ ... ...*(١)

وقولِ القُلاخِ :(٢)

(١٩٢) - *أَخَا الْحَرْبِ ... ...*(٣)

وما الشاهد فى قولهم :(أمّا العسلَ فأنت شراب) ، وقول الشاعر(٤) :

(١٩٣) - *بَكَيْتُ أَخَااللَّأْوَاءِ يُحْمَدُ يَوْمُهُ*(٥)

وقول أبى طالب(٦) :

---

(١) وسيأتى برقم (١٩٨) ، و(٢١٦) ، وهو بتمامه :

قَلَى دِينَه وَاهْتَاجَ لِلشَّوْقِ إِنَّهـا   عَلَى الشَّوْقِ إِخْوانَ الْعَزَاءِ هَيُوجُ

وقبله

عَشِيَّةَ سُعْدَى لَو تَراءَتْ لِرَاهِبٍ   بِدَوْمَةَ تَجْـرٌ عِـنْدهُ وَحَجِـيجُ

ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه، للنحاس ، ص ١١٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى، جـ ١: ١٦، والنكت ، جـ ١: ٢٤٥، وشرح الأشمونى ، جـ ٢: ٣٠٢.

(٢) ينظر : الكتاب ، جـ ١: ١١١ = (١: ٥٧)، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٦٣، والقلاخ هو : القلاخ بن جناب بن حزن ، وقيل : ابن حزن بن جناب. ينظر الشعر والشعراء ، جـ ٢: ٧٠٧، والمؤتلف والمختلف ، ص ٢٥٣.

(٣) وسيأتى برقم (٢٠١) ، وهو بتمامه :

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْها جِلَالَها   وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا

ويروى (ولستَ). وأخا الحرب : صاحب الحرب وهو منصوب على الحال من ضمير فى بيت سابق. جلالها : دروعها. والخوالف : أعمدة البيت. الأعقل : الذي تضطرب رجلاه من وجع أو فزع.

ومن مواطن وروده : المقتضب ، جـ ٢: ١١٢، واشتقاق أسماء الله ، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى (ت ٣٣٨) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك ، (بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ)،، ص ٦٣، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٥، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٤٤، والمسائل الحلبيات ، ص ١٨، والنكت ، جـ١:٢٤٥، وشرح المفصل ، جـ ٦: ٧٠، والبسيط ، جـ ٢: ١٠٥٧، وينظر: معجم هارون ، ص ٢٦٤، ومعجم حداد ، رقم ٢٠٧٧.

(٤) ذكر ابن يعيش أنه لأبى طالب. ينظر شرح المفصل ، جـ ٦: ٧١ ولم أجده فى ديوانه: غاية المطالب فى شرح ديوان أبى طالب ، جمع وشرح : محمد خليل الخطيب ، ١٩٥٠م).

(٥) وسيأتى برقم (١٩٩) وعجزه :

كَرِيمٌ ، رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ

اللأواء : الشدة

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١١١ = (١: ٥٧) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٦، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٤٥، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤١٢، والنكت ، جـ١:٢٤٦، وشرح جمل الزجاجى ، جـ ١: ٥٦١.

(٦) ديوانه ، ص ٧٩ ، واسمه عبد مناف بن عبد المطلب عم الرسول صلى الله عليه وسلم.

(١٩٤) - * ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ ...*(١)

/الجـــــواب : ١٤٠أ

١*-١ - الذى يجـوز فى اسم الفـاعل إذا كـان على مـعنى (يفـعل) أن يعـمل عـمله فى الاستفهام وغيره ، كقولك :(أزيداً أنت ضاربٌ له؟) فهذا بمنزلة (أزيداً تضربه؟)، ولا يجوز إذا كان اسم الفاعل للماضى أن يعمل هذا العمل(٢)، كقولك :(أزيد أنت ضارب له أمس؟) فلا يعمل لأنه لا يضارع الماضى.

٢*-١ - وتقول :(أزيداً أنت ضاربه؟) إذا كان بمعنى (تضربه)، فإن كان بمعنى (ضربته) قلت :(أزيدٌ أنت ضاربه؟).

٣*-١ - وإنّما حُمِلَ اسم الفاعل مع حرف الاستفهام على الفعل لأنّ حرف الاستفهام يطلب الفعل (من أجل)(٣) أنَّ الفائدة فيه ، فإذا كانت الفائدة فى اسم الفاعل مع مضارعته للفعل عمل عمله وصار(٤)حرف الاستفهام يطلبه من أجل أن فيه الفائدة ، وصار يعمل من أجل أنّه مضارع للفعل على ما بيّنا.

٤*-١ - واسم الفاعل قوىُّ العمل لشدة قربه من الفعل المضارع فهو يعمل فى كل ما يعمل فيه الفعل من المعرفة والنكرة ، والمضمر والمظهر ، والمقدم والمؤخّر ، والسبب والأجنبى ، إلاّ فى موضع واحد وهو أنّه [إذا] جرى على غير من هو له لم يعمل فى الضمير المنفصل

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٠٨:١ = (١: ٥٥).

(١) وسيأتى برقم (٢٠٠) ، وهو بتمامه :

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَانِها إذَا عَدِمــوا زَادًا فَإنَّـك عَاقِـرُ

ونصل السيف : شفرته ، أى حدّه الذى يقطع به ، وقد يسمى السيف كلّه نصلاً .

ومن مـواطن وروده : الكتــاب ، جـ ١: ١١١ = (١: ٥٧) ، والمقــتـضب ، جـ ٢: ١١٣، والأصــول ، جـ١:١٢٤، والجمل ، ص ٩٢ (١٠٤) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٦، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٤٥، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٧٠ ، والنكت ، جـ ١: ٢٤٦، والبسيط ، جـ٢:١٠٥٦، والخزانة ، جـ٢:٧٥، ٣: ٤٤٦ .وينظر معجم هارون، ص ١٥٥، ومعجم حداد ، رقم ٩٧٢.

(٢) أجاز ذلك الكسائى وجماعة . ينظر الجمل ، ص ٨٤ (٩٥) ، والبسيط ، جـ ٢: ١٠١١ ، والتصريح ، جـ٢: ٦٦، والهمع ، جـ ٥ : ٨١ (٢: ٩٥).

(٣) فى المخطوط (مع أن أجل) ، ولعل الصواب ما أثبته.

(٤) فى المخطوط (وضارع) ، ولعل الصواب ما أثبته.

ويعمل الفعل فى الضمير المنفصل فينقص عن قوة العمل بهذا الوجه(١) وبوجه آخر وهو أنه يصلح أن يخلو من العمل بحق الاسمية ولا يخلو الفعل من العمل ، لأنّه لا بدّ له من فاعل.

٥*-١ - والفرق بين (أزيداً أنت ضاربه؟) وبين (أأنت عبد اللّه ضربته؟) حتى حمل هذا على الابتداء ، وحمل الأوّل على الفعل أنّ (أزيداً أنت ضاربه؟) بمنزلة (أزيداً تضربه؟) ؛ لأنّه إنّما أتى بـ(أنت) من أجل أنّ (ضارب) لا يتضمن ضمير الفاعل كما يتضمنه الفعل فى (تضربُه) ، فصار (أنت ضاربه)، بمنزلة (تضربه) ، وليس كذلك (عبد اللّه ضربته) ؛ لأنَّه لَمْ يذكر (عبداللّه) ليكون بمنزلة ذكر الفعل مع الضمير فيجرى ذلك المجرى، وإنّما ذكر إلى الحاجة للابتداء به والإخبار عنه فمن هنا اختلف الحكم ، وصار (أزيداً أنت ضاربه؟) بمنزلة (أزيداً تضربه؟)، ولَمْ يكن (أأنت عبد اللّه ضربته؟) بمنزلة (أأنت ضربته؟) على ما بيّنا.

٦*-٢ - وتقول :(آلدارَ أنت(٢) نازل فيها؟) إن جعلت (نازلاً) فى موضع (تنزل) ، فإن ذهبت به مذهب الاسم على معنى (إن من شأنك النزول فيها) ، أو جعلته لما مضى رفعت ؛ لأنّه على معنى الاسم فيصير(٣) بمنزلة (آلدار أنت رجل فيها). وإنما يجب النصب، إذا كان على معنى (تنزل).

٧*-٢ - ويجوز (أزيداً أنت محبوس عليه؟) فيُجرى (مفعول) مجرى (فاعل) ، كما يُجرى (يُفعل) مجرى (يَفعل) ، ونصبته لأن سببه موضع نصب.

٨ *-٢ - والصفة التى تجرى مجرى اسم الفاعل هى صفة المبالغة التى فيها معنى اسم

***-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٠٨ = (١: ٥٥).**

***-٢ نفسه ، ص ١٠٩ = (٥٥).**

***-٣ نفسه ، ص ١١٠ = (٥٦).**

(١) المعروف فى هذه المسألة أن اسم الفاعل كالفعل يرفع الضمير على خلاف فى وجوب إبرازه. قال السيوطى بعد ذكر الخلاف فى إبراز الضمير بعد المشتق إذا جرى على غير من هوله : « والفعل كالمشتق فيما ذكر أيضًا ، نحو : زيد عمرو يضربه هو ، وزيد هند يضربها ، أو يضربها هو ، على الخلاف » والخلاف المذكور هو أن الكوفيين يجيزون إبراز الضمير واستتاره أما البصريون ، فيوجبون إبرازه. الهمع ، جـ ٢: ١٢ ، ١٣ = (١: ٩٦). والرمانى هنا كأنه يخالف الفريقين غير أنه لم يبين العامل فى الضمير المنفصل مع اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له.

(٢) فى المخطوط (أأنت) وما أثبته من السؤال. وينظر الكتاب، *-٢.

(٣) الكلام من هنا إلى نهاية الفقرة جاء بهذا الترتيب :

« وإنما يجب النصب إذا كان على معنى تنزل فيصير بمنزلة آلدار أنت رجل فيها»

ويبدو لى أنه بحسب الترتيب الذى أثبته.

الفاعل وهى على أربعة أوجه :(فعول) و(فَعّال) و(مفعال) و(مُفْعِل) فهذه لا خلاف فيها(١) أنها تجري مجرى الصفة الجارية ، فأما (فعيل) و(فعِل) ففيهما خلاف ، فسيبويه(٢) يجريهما مجرى المعدولة عن الصفة الجارية للمبالغة ، وغيره(٣) يأبى ذلك ، ويفرق بين الأمرين بأن صفة (فعيل) تخالف معنى (فاعل) فى (سميع) و(سامع) ، وذلك أن (سميع) إنّما يدلّ على أنّ الموصوف فِي نَفْسه مما يصحّ أن يسمع من غير دلالة على وجود المسموع ، وأمّا (سامع) فيدلّ على وجود المسموع ، فلم يكن فى (سميع) معنى (سامع) وزيادة معنى التعظيم فليست من المعدولة عن (سامع)(٤) للمبالغة ، لأنها [لا] تستوفى ما فى (سامع)(٥) وزيادة تعظيم.

٩*-١ - وتقول :(هنّ حواجُّ بيتَ اللّه) فتعمل الجمع كما تعمل الواحد إذا قلت :(هو حاجٌّ بيتَ اللّه) ؛ وذلك لأنّ الجمع وإن لم يكن مما يصلح فى الفعل فليس هو مما يقرِّب نوعًا من أنواعه ويبعِّدُ نوعًا ولا هو مما ينافى وجه التقريب فَلَمْ يعتد به فى منع العمل ؛ لأنّه يجرى مجرى اختصاص الاسم بالجرّ ، وعوامل الاسم ، والتنوين ، وغير ذلك من خواصّ الاسم. وإنّما الشبه الذى يوجب حكمًا هو الذي يقرب نوعًا ويبعد نوعًا ، كالشبه الذى بين الفعل المضارع وبين الاسم ، وكالشَّبَهِ الذى بين (ليس) و (ما) فإنّه قرّب (ما) وبَعَّدَ / (لا). فعلى هذا ٤٠ب
يبنى هذا الباب.

١٠*-٢ - وقال أبو كبير الْهذلى :

(١٩٥) - مِمَّا حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبَّلِ(٦)

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٠٩ = (١: ٥٥).
*-٢ نفسه ، ص ١٠٩ - ١١٠ = (٥٥ - ٥٦).

(١) لم أجد فيما لدى من مراجع مَنْ عدّ (مُفْعِلاً) من صيغ المبالغة التى تجرى مجرى اسم الفاعل. ينظر الكتاب ، جـ ١: ١١٠ = (١: ٥٥) ، والمقتضب ، جـ ٢: ١١٢ - ١١٣، والأصول ، جـ ١: ١٢٣ - ١٢٤، وشرح المفصل ، جـ ٦ : ٧٠ ، والبسيط ، جـ ٢: ١٠٥٣.
(٢) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١١٠ - ١١٢ = (١: ٥٦ - ٥٧).
(٣) ذكر منهم الرمانىّ : الجرمى ، والمازنى ، وأبا العباس المبرد ، وابن السراج ، كما سيأتى ، فى فقرة ١٢م٢.
(٤) ، (٥) فى المخطوط (راحم) فى الموضعين ، ولعله سهو ، لأن الكلام عن (سميع) و(سامع).
(٦) تقدم برقم (١٨٨).

فعدّى الجمع فى قوله :(عواقد)٠ وقال العجّاج :

(١٩٦) - *أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِى*(١)

فعدّى (أوالفًا)٠ وتقول العرب :(هن قطّانٌ مكةَ) و(سكّانُ البلدَ الحرامَ) فيعدّون (فُعَّالاً) وهو جمع كما عدّوا (حواجُّ بيتَ اللّه)٠

١١*-١ - وقال ذو الرُّمة :

(١٩٧) - هجوم عليها نفسه غير أنّه متى يرم فى عينيه بالشبح يَنْهَضِ(٢)

فأعمل (هجومًا) عمل (هاجم) ؛ لأنها صفة مبالغة معدولة عن الصفة الجارية٠ وقال أبوذؤيب :

(١٩٨) - قَلَىٰ دِينَه وَاهْتَاجَ لِلشَّوْقِ إِنَّهَا عَلَى الشَّوقِ إِخْوانَ الْعَزَاءِ هَيُوجُ(٣)

فأعمل صفة المبالغة فى المفعول مقدمًا ، والعرب تقول :(أمَّا العسلَ فأنت شراب) فيعملون صفة المبالغة فى المفعول المقَدَّم٠ وقال الشاعر :

(١٩٩) - بَكَيْتُ أَخَا اللَّوَاءِ يُحْمَدُ يَوْمُهُ كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ(٤)

فأعمل (ضَروبًا) فى المفعول المقدّم ٠ وقال أبو طالب :

(٢٠٠) ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سوقَ سَمَانِها إذَا عدمُوا زادًا فإنَّكَ عاقرُ(٥)

فأعملا (ضروبًا)٠ والعرب تقول :(إنّه لمنحارٌ بوائكَها(٦)) فيعملون (مفعالاً) على ما بيّنا٠ وقال القُلاخ :

(٢٠١) - أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلاَلَهَا وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلاَ(٧)

فأعمل (لبّاسًا) فى (جلالها) ؛ لأنّه صفة مبالَغة فيها معنى اسم الفاعل٠

---

*-١ الكتاب ، جـ١: ١١٠ - ١١١ = (١: ٥٦ - ٥٧)٠

(١) تقدم برقم (٣) ، و(١٢٧) ، و (١٨٩)٠

(٢) تقدم برقم (١٩٠)٠

(٣) تقدم برقم (١٩١) ، وسيأتى برقم(٢١٦)٠ وجاء هنا فى المخطوط (عن الشوق)٠ وما أثبته من المراجع المذكورة فى مواطن وروده٠

(٤) تقدم برقم (١٩٣)٠

(٥) تقدم برقم (١٩٤)٠

(٦) البوائك : جمع بائكة وهى السمينة الفتية٠

(٧) تقدم برقم (١٩٢)٠

٢-مسـائل من هذا الباب :(١)

١٢ - ما الاختلاف فى (فَعِل) و(فعيل)(٢)؟ ولِمَ أجاز سيبويه أن يتعدى ولَمْ يجزه غيره من النحويين ؟

١٣ - وما الشاهد فى قوله (٣):

(٢٠٢) - *أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ*(٤)

وعلى أىّ شىء يتأوّله من خالف سيبويه ؟

١٤ - وما الشاهد فى قوله :(إنّه لمنحارٌ بوائكَها(٥)).

١٥ - وقولِ طرفة (٦):

(٢٠٣) - *ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِى قَوْمِهِمْ*(٧)

---

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١١٢ = (١: ٥٧).

(٢) تقدم نحو ذلك فى فقرة (٨م١)، وسيأتى إجابة أكثر تفصيلاً فى أول أجوبة هذه المجموعة.

(٣) لم يسمَّ فى الكتاب طبعة بولاق ، جـ ١: ٥٧ ، وجاء فى تحقيق هارون ، جـ ١: ١١٢. « وقال : وهو عمرو بن أحمر». وكذا فى تفسير عيون كتاب سيبويه ، ص ٧٨ فى تحصيل عين الذهب بهامش طبعة بولاق ، ولم أجده فى ديوانه. وقال الأستاذ عبد السلام هارون :« إن نسبته إليه خطأ ، وإنما هو للبيد». وهو فى ديوان لبيد ، ص ١٢٥.

(٤) وسيأتى برقم (٢١٠) ، وعجزه :

بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومُ

ويروى (بسراتها)(و (ندب له).

والمسحل : حمار الوحش ، والشنج : أصله المنقبض ويراد به فى البيت الملازم. وعضادة: جنب ، وقيل: القوائم. والندب : الأثر ، والكلوم : الجراحات.

ومن مواطن وروده : معانى القرآن ، للفراء ، جـ ٣: ٢٢٨، وإعراب القرآن ، جـ ٣: ٦٠٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٧، وشرح السيرافى ، جـ١: ٤٥٥، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى، جـ١: ٢٤، والنكت ، جـ ١: ٢٤٦، وشرح شواهد الإيضاح ، ص ١٣٣، وينظر معجم هارون ، ص ٣٥٥، ومعجم حداد ، رقم ٢٤٩٢.

(٥) ينظر ما تقدم عنه فى فقرة (١١م١).

(٦) ديوانه ، تحقيق على الجندى ، (القاهرة - مكتبة الانجلو المصرية ، ١٣٧٨هـ) ، ص٧٨ ، وهو طرفة بن العبد الوائلى ، توفى نحو سنة ٦٠ قبل الهجرة.

(٧) وسيأتى برقم (٢١١) ، وعجزه :

* غُفُرٌ ذَنْبُهُمُ غَيْرُ فُخُرْ*

ويروى (غير فجر).

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١١٣ = (١: ٥٨) ، والنوادر ، ص ١٥٧، والجمل ، ص ٩٣ (١٠٦) =

١٦ - وقول الشاعر(١) :

(٢٠٤) - *حَذِرٌ أُمُورًا لَا تَضِيرُ*(٢).

وعلى أىّ شىء يتأوله من خالف سيبويه ؟

١٧- وما الشاهد فى قول رؤبة(٣):

(٢٠٥) - *بِرَأْسِ دَمَّاغٍ رُؤُوسَ الْعِزِّ*(٤)

= وإعراب القرآن ، جـ ٣: ٣٥٩، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص١١٧، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٤٧، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٦٨ ، والخزانة جـ ٣: ٣٦٤، وينظر معجم هارون ، ص ١٣٤، ومعجم حداد ، رقم ١٣٨٧.

(١) لم يذكر سيبويه القائل كما فى الكتاب ، جـ ١: ١١٣ = (١: ٥٨) . وقد نقل السيرافى فى شرحه ، جـ١: ٤٤٦ : أن النحويين رووا عن الأخفش « أنه قال : سألنى سيبويه عن شاهد فى تعدى (حذر) فعملت له هذا البيت » ثم قال السيرافى : ويروى أيضًا أن البيت لابن المقفع. وجاء فى شرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٧٩ « حكى المبرد عن المازنى أنه قال : أخبرنى أبويحى اللاحقى قال سألنى سيبويه عن (فَعِل) إن كان يتعدى فوضعت له هذا البيت ... فسبق إلى محمد بن يزيد حين قال : (وضعت له هذا البيت) أن شاعره اللاحقى وضعه لذلك ... وإنما أراد اللاحقى (فوضعت له هذا البيت) فرويته له». وينظر المقتضب ، جـ ٢: ١١٦، وشواهد الشعر فى كتاب سيبويه ، ص ٢٣٠.

(٢) وسيأتى برقم (٢١٢) ، وهو بتمامه :

حَذِرٌ أُمُورًا لاَ تَضِيرُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

ويروى (أمورًا لا تُخاف).

ومن مواطن وروده : اشتقاق أسماء الله ، ص ٤١، والجمل ، ص ٩٣ (١٠٥) ، وإعراب القرآن ، جـ١:٥٠٢، ٢: ٣٠، ٣٨٩، ٣: ٦٠٥، وشرح أبيات سيبويه ، لابن النحاس، ص ١١٨، وديوان الأدب ، جـ٢: ٢٥٦، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤٠٩، والصحاح ، جـ ٢: ٦٢٦، والنكت ، جـ ١: ٢٤٧، والبسيط ، جـ ٢: ١٠٥٨، والخزانة ، جـ ٣: ٤٥٦. وينظر معجم هارون ، ص ١٨٩، ومعجم حداد ، رقم ١٢١٥.

(٣) ديوانه ، ص ٦٤، (مجموع أشعار العرب).

(٤) وسيأتى برقم (٢١٣)، والرأس: الرئيس ، والمراد رئيس حىّ دمّاغ ، رؤوس العز: أى رؤوس أهل العز. ومن ومواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١١٣ = (١: ٥٨) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٨، وشرحها ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٦٧.

١٨ - وقول ساعدة بن جؤية(١):

(٢٠٦) - *حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ ... *(٢)

وعلى أىّ شىء يتأوّله من خالف سيبويه ؟

١٩ - وقولِ الكميت(٣) :

(٢٠٧) - *شمٌ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الْجَزُورِ ...*(٤)

---

(١) شرح أشعار الهذليين ، جـ ٣: ١١٢٩. وفى الإفصاح ، ص ١٣٥، أن القائلَ ذو الرُّمَّة ، وليس فى ديوانه.

وساعدة بن جؤية الهذلى شاعر جاهلى وأدرك الإسلام وقال الآمدى شعره محشو بالغريب والمعانى الغامضة. ينظر المؤتلف والمختلف ، ص ١١٣، والخزانة ، جـ ١: ٤٧٦.

(٢) وسيأتى برقم (٢١٤) ، وهو بتمامه :

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيلَ لَمْ يَنَمِ

ويروى (وبات البرق).

ومعنى شآها : شاقها فاشتاقت، يعنى بقرًا. وكليل : برْق ضعيف لبعده. وقيل كليل : بمعنى مكل ، أى متعب، وَمَوْهِنًا : بَعْد هَدْءٍ مِنَ اللَّيلِ ، وبات : أى البرق.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١١٤ = (١: ٥٨) ، والمقتضب ، جـ ٢: ١١٤، واشتقاق أسماء الله، ص ٤١ ، وشرح القصائد التسع ، جـ ٢ : ٧٠٧، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٨، وكتاب الشعر ، جـ ٢: ٤٦٥، والمسائل العضديات ، ص ٨٧ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٨٠، والنكت ، جـ١: ٢٤٨، والبسيط ، جـ ٢: ١٠٥٨، والخزانة ، جـ ٣: ٤٥٠، وينظر معجم هارون ، ص ٣٦٨، ومعجم حداد، رقم ٢٨٢٦.

(٣) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ١١٤ (١: ٥٩) ، وجاء فى الخزانة ، جـ ٣: ٤٥٠، « والشعر نسبه سيبويه إلى الكميت بن زيد الأسدى » وهو متوفى سنة ١٢٦هـ ، والبيت فى شعر الكميت بن زيد الأسدى ، جمع وتقديم الدكتور داود سلوم ، (بغداد - مكتبة الأندلس ، ١٣٩٩هـ) ، جـ ٢: ١٠٤. وينسب أيضًا إلى الكميت بن معرف الأسدى المتوفى نحو سنة ٦٠ هـ. ينظر المقاصد النحوية ، جـ ٣: ٥٦٩. كما ينسب لتميم بن أبىّ بن مقبل. ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢١٥، وشرح العمدة، ص ٦٨٣، والخزانة فى الموضع السابق.

(٤) وسيأتى برقم (٢١٥) ، وهو بتمامه :

شُمٌ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الْجَزُورِ مَخَا مِيصِ الْعَشِيَّاتِ لَا خُورٍ وَلَا قَزَمِ

ويروى (أبداءَ) ، وقال ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه ، جـ ١: ٢١٦ :« وقد أنشد البيت فى الكتاب على أنه مرفوع الروى» لكن البغدادى فى الخزانة ، جـ ١: ٤٥٠ يقول : والأوصاف جميعها مجرورة فى البيت لأن قبله :

يَأْوِى إِلَى مَجْلِسٍ بادٍ مَكَارِمُهُم لَا مُطْعِمِى ظَالِمٍ فِيهِمْ وَلَا ظَلَمِ

ومهاوين : جمع مهوان أى كثير الإهانة. ومخاميص جمع : مخماص ، أى كثير إجاعة بطنه فى =

٢٠ - وما الفرق بين إعمال (حسن) وبين إعمال (فعيل) فى هذا الباب إذا قلت : هو حسن وجه الأخ)؟

٢١- وماحكم المصدر فى الإعمال ؟ وما الشاهد فى قوله(١) :

(٢٠٨) - *يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيابُهُمْ*(٢)

وقول المرار الأسدى :

(٢٠٩) - *أَعَلَاقَةً أُمَّ الْوُلَيِّدِ ... ...*(٣)

٢٢- وما حكم (أعبد الله أنت رسول له؟) ، و(أعبد اللّه أنت عديل له؟)؟

٢٣- وما الفرق بين (أعبدُ اللّه أنت جليس له؟) وبين (أعبدَ اللّه أنت مجالس له؟) حتى وجب النصب فى هذا دون ذاك؟ ولِمَ وَجَبَ النصب [فى(آلبصرةَ] أنت متأمر عليها؟) ولم يجب فى (آلبصرة أنت أمير عليها؟) ؟

= العشيات ، والخور : الضعفاء عند الشدة. والقزم بفتحتين : رذال الناس وسفلتهم ، يستعمل مع المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد. ومعنى أبداء الجزور على الرواية الأخرى : أفضل أعضائها إذا فصلت ، واحدها بدء ، ومنه قيل للسيد : بدء لفضله. ينظر تحصيل عين الذهب ، بهامش الكتاب ، جـ ١ : ٥٩(بولاق).

ومن مواطن ورود الشاهد : شرح السيرافى ، جـ ١: ٤٤٧، وكتاب الشعر ، جـ ٢: ٣٨٢، والتبصرة ، جـ ١: ٢٢٨، والنكت ، جـ ١: ٤٤٩، والإيضاح فى شرح المفصل ، جـ ١: ٦٣٩، وشرح الكافية الشافية، جـ ٢: ١٠٣٥. وينظر معجم هارون ، ص ٣٦٨، ومعجم حداد ، رقم ٢٤٨٨.

(١) اختلف فى القائل ، فقيل : أعشى همدان. ينظر ديوان أعشى همدان وأخباره : عبد الرحمن بن عبدالله (ت ٨٣) ، تحقيق : الدكتور حسن عيسى أبو ياسين ، (الرياض - دار العلوم ، ط ١، ١٤٠٣هـ)، ص ٩٠ ، وقيل: الأحوص الأنصارى.ينظر ملحق شعر الأحوص الأنصارى ، جمع وتحقيق عادل سليمان جمال ، (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٠هـ) ، ص ٢١٥، وقيل : جرير. ينظر المقاصد النحوية ، جـ ٣: ٤٦.

(٢) وسيأتى برقم (٢١٧) ، وهذا شطر أول بيتين ، وهما :

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافًا عِيابُهُمْ ... وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ
عَلَىٰ حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ... فَنَدلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ

ويروى (ويرجعن من دارين).

والعياب : جمع عيبة وهى ما توضع فيه الثياب. ودارين : موضع بالبحرين ، وبجر : جمع بجراء وهى الممتلئة. والندل : الأخذ باليد وهو المراد هنا ، والندل أيضا : السرعة فى السير ، وزريق : قبيلة.

ومن مواطن ورودهما، أو الثانى منهما : الكتاب ، جـ ١: ١١٥ - ١١٦ = (١: ٥٩) ، والكامل ، جـ١:١٨٤، والأصول ، جـ ١: ١٦٧، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٩ - ١٢٠، وشرح القصائد التسع ، جـ ١: ١١٥، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٤٨، والحجة ، للفارسى، جـ ١: ١٠٨، وكتاب الشعر ، جـ ١: ١٦٢، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٧١، والنكت ، جـ١:٢٤٩، وينظر معجم هارون ، ص ٥٥ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٠٦.

(٣) تقدم برقم (٤٩) ، وسيأتي برقم (٢١٨) ، و(٥١٧)، و ٥٢١).

٢٤- وما حكم (أكلَّ يوم أنت فيه أمير؟)؟ ولِمَ لا يحمل على النصب إذ سببه فى موضع نصب بدليل (أكلَّ يوم أنت أمير؟)؟ ومِنْ أين لزم على النصب فى هذا أن تقول :(أعبد الله عليه ثوب؟) وهو مما لا يجوز أن يحذف السبب فيه وينصب الاسم؟

الجـــــواب :

١٢*-١ - واختلف النحويون فى تعدية (فَعِل) و(فعيل) فقال أكثر النحويين[١] : إنّـه لا يتعدّى، / منهم : الجرمى[٢] (ت ٢٢٥) ، والمازني[٣] (ت ٢٤٩)، وأبو العباس[٤] (ت ٢٨٦) ، أ٤١
وابن السراج[٥] (ت ٣١٦) ، وقال سيبويه : يجوز أن يتعدى إذا كان معدولاً عن الصفة الجارية عن[٦] الفعل كما يتعدى (ضروب) المعدول عن (ضـارب) ، فكذلك (رحيم) إذا عدل عن (راحم) ؛ لأن فيه ما فى (راحم) وزيادة مبالغة لا تمنع من التعدية[٧].

ووجه الاعتلال لامتناع التعدى أنّ صفة (فَعِل) و(فعيل) إنما تقتضى البيان عما عليه نفس الموصوف فقط. وليس كذلك صفة (فاعل) و(ومُفعل[٨]) كقولك :(سـامع) و(مبصر) ؛ لأنها تدل

---

*-١ الكتاب ، جـ ١، ١١٢، ١١٧ = (١: ٥٧ -٦٠).

(١) ينظر المقتضب، جـ ٢: ١١٤، والأصول ، جـ ١: ١٢٤ - ١٢٥، واشتقاق أسماء الله ، ص ٤٠، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٤٦، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٧٨، وشرح المفصل ، جـ ٦: ٧٢.
والمنقول عن الكوفيين أنهم لا يجيزون إعمال صيغ المبالغة جميعها - ينظر ، اشتقاق أسماء الله ، ص٤٢، والمساعد ، جـ ٢: ١٩٣، والهمع ، جـ ٥: ٨٧ = (٢:٩٧).

(٢) نُسِب إليه ذلك فى (فعيل) أما (فَعِل) فقد اختلف فى النقل عنه حيث عُزِى إليه أنه يجيز تعديته كما عزى إليه أنه يجعل المنصوب بعده على نزع الخافض. ينظر الأصول ، جـ ١: ١٢٦ - ١٢٧، وإعراب القرآن، جـ ٢: ٤٨٩، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٤٦، والتبصرة ، جـ ١: ٢٢٧، والمساعد ، جـ ٢: ١٩٣، وأبوعمر الجرمى ، ص ١٨٨.

(٣) ينظر البسيط ، جـ ٢: ١٠٥٨، ١٠٥٩، والمساعد ، جـ ٢: ١٩٣.

(٤) ينظر المقتضب ، جـ ٢: ١١٣.

(٥) ينظر الأصول ، جـ ١: ١٢٤.

(٦) كذا فى المخطوط والأنسب (على).

(٧) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١١٠ = (١: ٥٦).

(٨) ينظر ما تقدم فى هامش الفقرة (٨) من أجوبة المجموعة الأولى.

على وجـود (المسـموع) و(المبـصَر) ولا تـدلّ [١] (سـميـع) و(بصـير) على وجـود (المسموع) و (المبصَر) . وإنما تدلّ على حقيقة الشيء فى نفسه ، ويقتضى أنّه لو كان مسموع لسمعه ولو كان مبصر لأبصره. فهذا وجه الاعتلال لمذهب النحويين[٢].

فأمّا مذهب سيبويه فإنّما يعتمد على أنّه إن عدل عن الصفة الجارية على الفعل وجب أن يتعدى (فعيل) كما وجب فى (ضروب) ، وإن لم يعدل عن الصفة الجارية لم يجز أن يتعدى كما لم يجز فى رسول ، فَفَرَّقَ بين (عديل) و(أمير) وبين (رحيم) بهذا الفرق الذى بيّنا .

والذى عندى فى هذا أنَّ ما قاله النحويون فى الفرق بين (سميع) و(سامع) وبين (بصير) و(مبصر) صوابٌ، وأنّه لا يتعدى شيء من ذلك ؛ لأنّه ليس بصفة جارية على الفعل ، ولا معدولة للمبالغة. فأمَّا إجراؤهم فى كلّ (فَعِلٍ) و(فعيل) فلا يلزم إذ كانَ قد يجيءُ على وجوه مختلفة وإن اتّفقت الأبنية. وإنّما يعمل فى هذا بحسب المعانى التى[٣] ذكرنا فلا يمتنع مذهب سيبويه فى أنه إن عدل عن الصفة الجارية شيء من باب (فعيل) و(فعل) للمبالغة وجب أن يتعدى كما يتعدى ما عدل عنه ، وأنّه مع ذلك إن لم يعدل للمبالغة لم يجز أن يتعدى. فيجيء على مذهبه أنّه إذا قيل :(رحيم زيداً) فقد تعدى (رحيم) وعمل عمل (راحم زيداً). وعلى مذهب النحويين لو جاء شيء من ذلك لتأوّلوه على ما يخرجه عن التعدى ، فيقولون : إنّ تقديره (رحيم لزيد) إلاّ أنّه حذف حرف الجر لما عقدوا الأصل على أن لا يتـعدى (فَعِل) ولا (فعيل) أصـلاً. والأغلب على الباب مذهب النحويين ، وليس يمتنع ما قاله سيبويه ؛ لأنّه لم ينكر أن يكون (فَعِل) و(فعيل) فى أكثر الكلام لا يتعدى.

١٣*-١ – وقال الشاعر :

(٢١٠) – أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ بِسَـرَاتِهِ نَـدَبٌ لَهُ وَكُلُـومُ[٤]

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١١٢ = (١: ٥٧).

(١) فى المخطوط (ولا تدل على) ويبدو لى أن (على) مقحمة.

(٢) ينظر المقتضب ، جـ ١: ١١٤، والأصول، جـ ١: ١٢٤، وشرح المفصل ، جـ ٦: ٧٢.

(٣) فى المخطوط (الذي) ولعل الأنسب ما أثبته.

(٤) تقدم برقم (٢٠٢).

فهذا قد أعمل (شنج) فى (عضادة) عملَ (مشنج عضادة سمحج) على مذهب سيبويه(١)، وهو ظرف عند غيره من النحويين كأنّه قال :(ناحية سمحج)(٢).

١٤*١- – فأمّا قولُهم :(إنّه لمنحارٌ بوائكَها) فلا خلاف(٣) فى أنه يتعدى ويعمل عمل :(ناحر بوئكها).

١٥*٢- – وقال طرفة :

(٢١١) – ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِى قَوْمِهِمْ غُفُـرٌ ذَنْبَهُـمُ غَـيْرُ فُخُـرْ(٤)

فهذا قد أعمل الجمع عمل صفة المبالغة فى(غفور).

١٦*٣- – وقال الشاعر :

(٢١٢) – حَذِرٌ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ (٥)

فهذا شاهد فى إعمال (حذر). وغير سيبويه يقدِّره على حذف حرف الجرِّ، كأنّه قال (حذر مِنْ أمورٍ) ، كما تقول :(فَرِقٌ من زيد)(٦).

١٧*٣- – وقال رؤبة :

(٢١٣) – *بِرَأْسِ دَمَّاغٍ رُؤُوسَ الْعِـزِّ*(٧)

فأعمل (دمّاغًا) عَمَلَ (دَامغ) ، وهذا يجوزُ بإجماع(٨).

---

*١- الكتاب ، جـ ١ : ١١٢ = (١: ٥٧- ٥٨).

*٢- نفسـه ، ص ١١٢ - ١١٣ = (٥٨).

*٣- نفسـه ، ص ١١٣ = (٥٨).

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١١٢ = (١: ٥٧).

(٢) ينظر هامش المقتضب ، جـ ٢: ١١٥ (نقلاً عن الانتصار)، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٤٥، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٥، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٧٨.

(٣) لعلّه يقصد بين البصريين ، أما الكوفيون فلا يعملون شيئًا من صيغ المبالغة ، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك فى أول تعليق عل الفقرة الأولى.

(٤) تقدم برقم (٢٠٣).

(٥) تقدم برقم (٢٠٤).

(٦) مثل هذا التخريج نقل عن الجرمى. ينظر ما تقدم فى هامش فقرة (١٢م٢). والمشهور عن مخالفى سيبويه أنّهم يرون أن الشاهد مصنوع. ينظر ما تقدم فى هامش السؤال.

(٧) تقدم برقم (٢٠٥)

(٨) ينظر ما تقدم فى هامش فقرة (١٢) عن مخالفة للكوفيين في ذلك.

١٨*-١ - وقال ساعدة :

(٢١٤) - حَتَّىٰ شَآهَا كَلِيلٌ مَوهِنًا عَمِلٌ   بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيلَ لَمْ يَنَمِ(١).

فهذا شاهد فى إعمال (فعيل) : لأنّه عُدِل (كليل) عن (مكل)(٢). وغير سيبويه يجعل (مَوهنًا) ظرفًا(٣). ولا يعدى (كليل).

١٩*-٢ - /وقال الكميت : ٤١ب

(٢١٥) - شُمٌ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الْجَزُورِ مَخَا   مِيصِ الْعَشِيَّاتِ لاَ خُورٍ وَلاَ قَزَمِ(٤)

فأعمال (مهاوين) وهو جمع على صفة المبالغة فى (مهوان).

٢٠*-٣ - والفرق بين إعمال (حسن) إذا قلت :(هو حسنٌ وجهَ الأخ) وبين إعمال (فعيل) إذا كان معدولاً للمبالغة أنّ ما يَعْمَلُ فيه (حَسَن) وجميع بابِ الصفة المشبهة لا يجوز أن يقدّم ولا يفصل ولا يعمل إلاّ فى السبب دون الأجنبىّ ، وليس كذلك صفة المبالغة ؛ لأنّها تجرى مجرى قوله :

(٢١٦) -   *... ... إِخْوانَ الْعَزَاءِ هَيُوجُ*(٥)

فإنها(٦) تعمل فيما قبلها وفى الأجنبىّ.

٢١*-٤ - وحكم المصدر أن يعمل عمل فعله الذى أخذ منه كما يعمل اسم الفاعل. إلاّ أن المصدر يضاف إلى الفاعل والمفعول ولا يضاف اسم الفاعل إلاّ إلى المفعول خاصّة. كقولك: (عجبت من ضربِ زيدٌ عمرًا) ، ولك أن تضيفه إلى أيهما شئت ، وقال الشاعر :

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١ : ١١٣ - ١١٤ = (١: ٥٨).**

*-٢ **نفســه ، ص ١١٤ = (٥٩).**

*-٣ **نفســه ، ص ١١٥ = (٥٩).**

*-٤ **نفســه ، ١١٥ - ١١٦ = (٥٩ - ٦٠).**

(١) تقدم برقم (٢٠٦)

(٢) فى المخطوط (مكلل)، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٣) ينظر المقتضب ، جـ ٢: ١١٤ ، واشتقاق أسماء الله ، ص ٤١ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٨٠، والخزانة ، جـ ٣: ٤٥٠ - ٤٥٢.

(٤) تقدم برقم (٢٠٧)

(٥) تقدم برقم (١٩١) ، و(١٩٨).

(٦) فى المخطوط (فإنما) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٢١٧) - عَلَى حِينَ أَلْهَىٰ النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلاً زُرَيقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ[1]

فأعمل المصدر فى (المال)، كأنّه قال : اندلِ[2] المالَ : أى أعطِ المال ، وقال المرار :

(٢١٨) - أَعَـلاَقَـةً أُمَّ الْوُلَيِّـدِ بَعْـدَمَـا أَفْنَانَ رَأْسِـكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ[3]

فأعمل المصدر عمل الفعل كأنّه قال :(أتعلق[4] أمّ الوليد)٠

٢٢*-١ - وتقول :(أعبدُ اللّه أنت رسول له؟) بالرفع ؛ لأنّ (رسولاً) ليس باسم الفاعل ، ولا عدل للمبالغة، فأجرى(رسول) مجرى (عجوز). [5]

٢٣*-١ - وتقول :(أعبدُ اللّه أنت جليس له؟) ؛ لأنّ هذه الصفة تجرى مجرى اسم الجنس فى (وصيف) من أجل أنّها ليست جارية ولا معدولة للمبالغة٠ فإن قلت :(أعبدَ اللّه أنت مجالس له؟) نصبت ؛ لأنّها صفة جارية على الفعل٠ وكذلك (ألبصرةَ أنت متأمِّر عليها؟) بالنصب ، فإن قلت :(ألبصرةُ أنت أمير عليها؟) رفعت ؛ لأنّها ليست بمعدولة ولا جارية على الفعل٠

٢٤*-١ - وتقول :(أكلُّ يوم أنت فيه أمير؟) بالرفع ؛ لأنه قد خرج من أن يكون ظرفاً٠ ولا تَعتبر فى هذا السببَ إذا لم تكن الصفة قويةً فى مناسبة الفعل من جهة أنها جارية عليه أو معدولة للمبالغة فهى تَضعف حتى تصير بمنزلة اسم الجنس فى أنّها لا تطلب الفعل إذا لم يذكر كما تطلب الصفة الجارية وصفة المبالغة ، ولو جاز أن تعملها من أجل أن السبب فى موضع نصب لجاز (أعبدَ اللّه عليه ثوب) إذ السبب فى موضع نصب بالاستقرار٠ وهذا لا يقوله أحدٌ٠ فإنّما المعتبر فى هذا بسببين : أحدهُمَا قوة مناسبة الصفة للفعل على ما بيّنا ، والآخر : أنّه لو سقط السبب لعملت الصفة فى الأوّل ، ولا يجوز أحدهما دون الآخر لما بيّناه٠

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ١١٧ = (١ : ٦٠)٠

(١) تقدم برقم (٢٠٨)٠

(٢) فى المخطوط (أنْزل) ولعل الصواب ما أثبته٠

(٣) تقدم برقم (٤٩) ، و(٢٠٩) ، وسيأتى برقم (٥١٧) ، و(٥٢١)٠

(٤) فى المخطوط (أتعليق) ولعل الصواب ما أثبته٠

(٥) جملة (فأجرى رسول مجرى عجوز) جاءت في المخطوط مقحمة في الفقرة التالية لهذه الفقرة بين قوله (ولا معدولة للمبالغة) وقوله (فإن قلت...)، ويبدو لي أن مكانها حيث أثبتها.

٣١- بـاب الأفـعال التى تُسْــتَعْمَل وتُلْغَى(١)

الغرضُ فيه : أن يبين ما يجوز فى الفعل من الإعمال والإلغاء مما لا يجوز ·

مسـائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى الفعل من الإعمال والإلغاء؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - وما الأفعال التى يجوز فيها الإلغاء ؟

٣ - وما قسمتها ؟

٤ - ولِمَ جاز فيها الإلغاء فى التأخير والتوسـط ولِمَ يجز فى التقديم ؟

٥ - وما الذى يجوز فى (عبد اللّه أظن ذاهب)؟ ولَمَ جاز فيه وجهان ؟

٦ - وما الشاهد فى قول اللعين (٢):

(٢١٩) - *أبِالْأَرَاجِيــزِ ... ...*(٣)

٧ - ولم كان الإلغاء فى التأخير أقوى منه فى التوسط ؟

٨ - ولِمَ إذا بنى الكلام فى النيّة لَمْ يجز إلاّ الإعمال وإن تأخّر ؟

٩ - ولِمَ ضعف عمل الفعل / فى المفعولَين إذا تقدّما ، كقولك :(زيداً أخاك أظنّ) ؟ ٤٢أ

---

(١) العنوان كما فى الكتاب ، جـ ١: ١١٨ = (١: ٦١) ، وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١ : ٤٥٣، وشرح الصفار ، ص ١٩٩·

(٢) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ١٢٠ = (١: ٦١) ، وفى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤٠٧، أن القائل جرير ، لكن خطأه صاحب فرحة الأريب ، ص ٩٣ ، وقال : إن البيت للعين · ولم أعثر عليه فى ديوان جرير·

واللعين هو : منازل بن زمعة المنقرى التميمى شاعر إسلامى هجا جريراً والفرزدق فلم يلتفتا إليه· ويروى عن سبب لقبه بذلك أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه سمعه ينشد شعراً والناس يصلون فقال: من هذا اللعين ، فعلق به· ينظر الشعر والشعراء، جـ١: ٤٩٩ ، وخزانة الأدب ، جـ ١: ٥٣١·

(٣) وسيأتى برقم (٢٢٤) ، وهو بتمامه :

أَبِالْأَرَاجِيزِ - يَا ابْنَ اللُّؤْمِ - تُوعِدُنِى ... وَفِى الْأَرَاجِيزِ ، خِلْتُ ، اللُّؤمُ وَالْخَوَرُ ... ويروى

(اللؤم والفشلُ) وقال البغدادى : إن هذه الرواية هى الصواب ، لأن البيت من قصيدة لأمية إلا أن يكون البيت من قصيدة رائيّة· ينظر الخزانة ، جـ ١: ١٢٤·

١٠ - وما الشاهد فى قول أبى ذؤيب (١):

(٢٢٠) - * فَإِنْ تَزْعُمِينِى ... ...*(٢)

وقول الجعدى (٣):

(٢٢١) - * عَدَدْتَ قُشَيْرًا ... .*(٤)

١١ - وما حكم (أين تُرَى عبدَ اللّه قائمًا؟) و(هل تُرَى زيدًا ذاهبًا؟)؟ ولِمَ كان الوجه الإعمال ؟

[؟ -](٥) وما حكم (أين ترى زيدًا؟) ولِمَ كان الوجه الإلغاء ؟

١٢ - وما حكم (قلت) وما تصرف منها ؟ ولِمَ لا تعمل فى الجملة التى تدخل عليها من نحو (قلت : زيد منطلق)؟

وقد جاء الشطر الأخير فى الوحشيات وهو الحماسة الصغرى ، لأبى تمام حبيب بن أوس(ت٢٣١)، تحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى، وزاد فى حواشيه : محمود محمد شاكر، (مصر - دار المعارف، ١٩٦٣م)، ص ٦٣ هكذا (إن الأراجيز رأس اللؤم والفشل)٠ وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه٠
ومن مواطن وروده : الأصول ، جـ١ : ١٨٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢١، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٥٧، والإيضاح العضدى ، ص ١٦٨، والنكت ، جـ ١: ٢٥٢٠ وينظر معجم هارون، ص ١٦٣، ومعجم حداد ، رقم ٩٣٤٠

(١) شرح أشعار الهذليين ، جـ ١: ٩٠٠

(٢) وسيأتى برقم (٢٢٥) ، وهو بتمامه :

فَإِنْ تَزْعُمِينِى كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ — فَإِنِّى شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

ويروى (فإن تحسبينى) و(فإنى اشتريت)٠
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٢١ = (١: ٦١)، وغريب الحديث للحربى ، جـ ١: ٣٠، والأضداد، لأبى بكر ، ص ٧٤، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢١، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٥٩، والإيضاح العضدى ، ص ١٦٧، والنكت ، جـ ١: ٢٥٣٠ وينظر معجم هارون ، ص ٣٠٠، ومعجم حداد، رقم ٢٢٣٩٠

(٣) شعره ، ص ١١٤٠

(٤) وسيأتى برقم (٢٢٦) ، وهو بتمامه :

عَدَدْتَ قُشَيْرًا إِذْ عَدَدْتَ فَلَمْ أُسَأْ — بِذَاكَ وَلَمْ أَزْعُمْكَ عَنْ ذَاكَ مَعْزِلاَ

ويروى (إذ فخرت) و(لم أزمعك) ولعل الأخيرة محرفة عن (أزعمك) وإلا فلا شاهد فى البيت٠
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٢١ = (١: ٦٢)، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٢، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٥٩، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٨٧، والنكت ، جـ ١: ٢٥٣٠

(٥) لم ترد إجابة عن هذه الفقرة وفى الكتاب ، جـ ١: ١٢١ = (١: ٦٢) «فإن قلت : أين ، وأنت تريد أن تجلها بمنزلة (فيها) إذا استغنى بها الابتداء ، قلت : أين تُرَى زيدٌ ، وأين تُرَى زيدًا»٠

١٥ - ولِمَ كـان الأصل فى الحكاية تأدية اللفظ والمعنى ؟ ولِمَ جـاز الحكاية على المعنى دون اللفظ؟

١٣ - وما قسمة الحكاية ؟

١٦ - وما فى كَسْرِ (إنّ) من الشـاهـد على ترك إعمـال (قلـت) فى الجمـلة على ما جاء فى ﴿ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ ﴾(١)؟

١٧ - وما حكم (تقول) فى الاستـفـهام ؟ ولِمَ عملت [عمل](٢) (تظن) دون ما تصـرف من القول؟

١٨ - وما نظيرها من إعمال (ما) ؟

١٩ - وما حكم (متى تقول زيداً منطلقاً)؟ ولِمَ جاز فيه الإعمال والإلغاء ؟

٢٠ - وما حكم (أأنت تقول : زيد منطلَق ؟)؟ ولِمَ ألغيت فى هذا الموضع ولَمْ تلغ فى (أكل يوم تقول عمراً منطلقا؟)؟

٢١ - وما الشاهد فى قول الكميت(٣) :

(٢٢٢) - *أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِى لُؤَىٍّ* (٤)

وقول عمر بن أبى رَبِيعة (٥):

(٢٢٣) - *أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَـدٍ*(٦)

١٤ - وما مذهب بنى سليم فى (قلت) ؟ ولِمَ جعلوها مع ما تصرف منها أجمع مثل (ظننت)؟

---

(١) من الآية (٤٢) فى سورة آل عمران. وهى بتمامها : ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَامَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وطَهَّرَكِ واصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ ﴾

(٢) تكملة يقتضيها الجواب .

(٣) هو الكميت بن زيد ، ملحق ديوانه ، جـ ٣: ٣٩، وفى شرح الألفية لابن الناظم ، ص ٨٠ أن القائلَ عمر بن أبى ربيعة.

(٤) وسيأتى برقم (٢٢٧) ، وعجزه : *لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا*
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٢٣ = (١: ٦٣) ، والمقتضب ، جـ ٢: ٣٤٨، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٢، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٦٣، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١:١٣٢، والنكت ، جـ ١: ٢٥٥، والخزانة ، جـ ١: ٤٢٣. وينظر معجم هارون ، ص ٣٨٦ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٩٤٨.

(٥) شرح ديوانه ، ص ٣٩٤.

(٦) وسيأتى برقم (٢٢٨) ، وعجزه : *فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا* =

الجـــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى الفعل من الإلغاء ، إن كان مما يستدرك به ، أن يلغى فى التأخير والتوسط ؛ لأنّه موضع استدراك ، ولا يجوز أن يلغى فى التقدم ؛ لأن الكلام مبنىّ عليه.

٢*-١ - والأفعال التى يجوز فيها الإلغاء هى التى يصلح أن يستدرك بها ؛ لأنّ معناها فى الجملة وقد اكتفت بفاعلها وقامت الجملة بنفسها ، فلكونها على هذا الوجه المنعقد بثلاثة معانٍ(١) صحّ فيها ذلك. ولا يجوز فى غيرها مما لَيس معناه فى الجملة ، وإنما يدخلُ على المفردات ، وكذلك ما كان الفاعل فيه بعضَ الجملة(٢) أو كان قد تقدّمت جملة لا يصحّ بها الفائدة لأنها فى الصلة ، كقولك :(الذى أبوه منطلق) فلا يقع الإلغاء فى هذا، ولا فى باب (كان) ؛ للعلل التى بيّنا.

٣*-١ - وقسمة هذه الأفعال على ثلاثة أوجه :(ظنّ) ، و(علِمَ) ، وما هو محتمل أن يكون عن (ظنٍّ) أو (علِمٍ). وعدّتها سبعة أفعال(٣) وهى : (حسبت) ، و(ظننت)، و(خلت) ، و(علمت)، و(رأيت)، و(وجدت)، و(زعمت). فالثلاثة الأول شكٌّ، والثلاثة التى تليها يقين ، و(زعمت) بين الشك واليقين(٤).

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١١٨- ١١٩ = (١: ٦١).

= ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٢٤ = (١: ٦٣)، والمقتضب ، جـ ٢: ٣٤٨، والجُمل ، ص ٣٢٨ (٣١٥) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٣، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٦٣، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٧٩، والنكت ، جـ ١: ٢٥٥. وينظر معجم هارون ، ص ٣٨٧ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٩٠٠.

(١) فى المخطوط (معانى) ، والأولى ما أثبته.

(٢) لعله يقصد اسم (كان) ؛ لقوله فيما سيأتى (ولا فى باب كان للعلل التى بينا).

(٣) ينظر ما تقدم فى باب (١:١٢). والحديث هنا عن الأفعال التى تستعمل وتلغى. وقد ذكر منها النحويون إلى جانب ذلك خمسة ، هي :(حجا) ، و(عدّ)، و(جعل)، و(ألفى) ، و(درى). ينظر الهمع ، جـ٢: ٢١٠-٢١٥، ٢٢٧ =(١: ١٤٨ - ١٤٩، ١٥٣).

(٤) ينظر شرح المفصل ، جـ ٧: ٧٨، وهناك آراء حول ذلك. ينظر عنها مثلاً : التصريح ، جـ ١: ٢٤٧ - ٢٤٨، والهمع ، جـ ٢: ٢١٠ - ٢١٦ = (١: ١٤٨ - ١٥٠)

٤*١- - وإنّما جاز الألغاء فى التأخير والتوسّط دون التقديم(١) لأنّه موضعُ استدراك٠

٥*٢- - وتقول :(عبد الله - أظن - ذاهب)٠ فتلغى (أظن) ، لتوسطه بين الاسم والخبر ، ولك فيه الإعمال على الأصل٠

٦*٣- - وقال اللعين المنقرىّ :

(٢٢٤) - أبِالأراجِيزِ- يا ابن اللؤمِ - توعدنى   وفى الأراجين، خلت، اللؤمُ والخَوَرُ(٢)

فألغى (خلت) لتوسطها بين الاسم والخبر٠

٧*٣- - والإلغاء فى التأخير أقوى منه فى التوسط ؛ لأنّه أبعد للعامل من التسلط على الجملة ؛ لأنّه إذا تقدم الاسم فقط أمكن أن يعمل الظنّ٠ كقولك :(زيداً أظنّه(*) منطلقا) ، فإذا تأخر لم يكن له على الجملة سبيل٠

٨*٤- - ومتى بنى الكلام على الفعل فى النيّة لم يجز إلاّ الإعمال وإن تأخر ؛ لأنّه يصير مرتبته التقديم وإن تأخر فى اللفظ ، فيجرى مجرى (زيداً ضربت) فى أنّ مرتبة الفعل التقديم٠

٩*٤- - وإذا تقدم المفعولان على الفعل ضعف عمله ، كقولك :(زيداً أخاك أظنّ) ؛ لأن قوة عمله بقوّة تعلقه ، وقوّة تعلّقه بإجراء الكلام على ترتيبه ، ألا ترى أنّه إذا لم يكن إعراب لم يتعلق به على / الصحة حتى يجرى على ترتيبه، نحو (ضرب موسى عيسى)، فإذا كثر تقديم المعمول ضعف عمل العامل ٠ وهذا فى الظن وغيره سواء على ما توجبه هذه العلّة٠ ٤٢ب

١٠ - *٥- - وقال أبو ذؤيب :

(٢٢٥) - فَإِنْ تَزْعُمِينِى كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ   فَإِنِّى شَرَيتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ(٣)٠

فأعمل (تزعمينى) فى التقديم على أصله٠ وقال الجعدى :

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ١١٨ - ١١٩ = (١: ٦١)٠
*٢- نفســه ، ص ١١٩ = (٦١)٠
*٣- نفســه ، ص ١١٩ - ١٢٠ = (٦١)٠
*٤- نفســه ، ص ١٢٠ = (٦١)٠
*٥- نفســه ، ص ١٢١ = (٦١ - ٦٢)٠

(١) الكوفيون والأخفش يجيزونه فى التقديم ٠ ينظر الهمع ، جـ ٢: ٢٢٩ =(١:١٥٣)٠
(٢) تقدم برقم (٢١٩)٠   (*) فى المخطوط (زيداظنه) ولعل المراد ما أثبته .
(٣) تقدم برقم (٢٢٠)٠ وجاء فى المخطوط هنا (بعدك الحلم بالجهل)٠ بإقحام كلمة (الحلم) وهو من سهو الناسخ٠

(٢٢٦) - عددتَ قشيرًا إذ عددتَ فلم أُسأْ بذاك ولم أزعمك عن ذاك معْزِلاً(١)

فأعمل (أزعُمْ) كما أعمل أبو ذؤيب.

١١*-١ - وتقول :(أين تُرى عبدَ الله قائمًا؟) فلا تلغى هـهنا ؛ لأنّه لم يتوسط بين الاسم والخبر وإنما توسط بين الظرف الملغى وبين الجملة فصار بمنزلته مبتدأ. وتقول :(هل تُرى زيدًا ذاهبًا؟) فلا يلغى ؛ لأنه لم يتوسط بين الاسم والخبر ، وإنما دخل حرف الاستفهام على تقدير: (ترى زيدًا ذاهبًا) فوجب الإعمال. وقد يجوز الإلغاء على ضعف تشبيهًا بما يتوسط بين الاسم والخبر.

١٢*-٢ - وحكم (قلت) وما تصرّف منها الإلغاء من العمل فى الجملة عند سائر العرب إلا بنى سلّيم فإنّهم يعملونها عمل الظن. وإنّما وجب الإلغاء لأنها حكاية ما أتى به المتكلّم على صيغته ، وهو القياس للحاجة إلى تأدية المعنى الذي ذكره المتكلم بالصيغة التى ذَكَرَهُ بها.

١٣*-٢ - وقسمة الحكاية على ثلاثة أوجه : حكاية على اللفظ والمعنى ، وحكاية على المعنى فقط ، وَحِكَايَةٌ على اللَّفْظِ فقط. وكلّ ذلك يُحتاج إليه لا محالة. فالحكاية على اللفظ والمعنى لِمَا بيّنا من الحاجة إلى ذكر المعنى بالصيغة التى دلّ بها المتكلّم على نحو قولك :(قال الله عزّ وجل: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾(٢)) . وأمّا الحكاية [على المعنى فقط] فيحتاج إليها إذا كان الإنسان يتكلم بالعربية وقد احتاج إلى أن يفهم ما قاله اليونانى فى كتب الطب وغيرها فيترجم له ذلك بالعربية وتكون حكاية المعنى دون اللفظ. وأما الحاجة إلى الحكاية على اللفظ فقط فنحو بيت شعر احتيج إلى فهم معناه فيجب أن يحكى لفظه للعالم باللغة حتى يجيب عن تفسيره. فكل واحدٍ من هذه الأوجه الثلاثة فى الحكاية الحاجة إليه ماسة، وهى قسمة محصلّة.

١٤*-٣ - وأما بنو سليم فجعلوا باب القول أجمع بمنزلة الظن فى الإعمال واقتصروا فى البيان عن تأدية الصيغة على أن يقولوا أتى به المتكلّم بهذه الصيغة أو ما أشبه هذا من الكلام مما ليس له فعل يرجع إليه فى الحكاية ، وهو مذهب ضعيف على ما بيّنا.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٢١ = (١ : ٦١).
*-٢ نفسه ، ص ١٢٢ = (٦٢).
*-٣ نفسه ، ص ١٢٤ = (٦٣).
(١) تقدم برقم (٢٢١).
(٢) من الآية (٢٣) فى سورة النساء .

١٥*-١ - والأصل فى الحكاية تأدية اللفظ والمعنى ؛ لأن الحاجة إليه أشد فى أن يبين الصيغة التى أتى بها القرآن أو كلام الرسول أو حكيم من الحكماء على إفهام معنى تلك الصيغة فيتمكن المؤدَّى إليه ذلك أتمّ التمكين ، وتزيل الريب عن قلبه فى مفهوم ما أتى به الحكيم بأوكد ما يكون ، فبهذا كان الأصل فى الحكاية تأدية اللفظ والمعنى .

١٦*-١ - وكَسـرُ (إنّ) فى قوله جلّ وعزّ ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلاَئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّه اصْطَفَاكِ﴾(١) دليل على أنّه موضع ابتداء ، ولولا ذلك لقيل :(أنّ) كما يقال مع الظن.

١٧*-١ - وحكم (تقول) أن يجوز فيها أن تعمل عمل (تظن) فى الاستفهام دون غيرها من متصرّف القول ؛ لأن الإنسان لا يكاد يُستفهم عن ظنّ [غيره](٢) وإنما يُستفهَم عن ظنه الكائن فى حاله ، والغالب كاللازم فصار هذا بمنزلة ما لا يجوز غيره ، فلهذا أُعملت (تقول) عمل (تظن) ، ولم يجز مثل ذلك فى غيرها .

١٨*-١ - ونظيره/ إعمال (ما) عمل (ليس) فى الحال التى يقوى فيها عمل (ليس) دون الحال التى يضعف فيها ، فكذلك حملت (تقول) على (تظن) فى الحال التى تقوى فيها دون الحال التى تضعف فيها . وشبه (تقول) لـ(تظن) من جهة أنّها تدخل على الجمل ومعناها فى الجملة فلا تنفصل منها إلا بالحكاية على ما بيّنا ، لأنّ القائل إنما يقول عن ظنّ أو علم ، فهى قريبة منها ، ولها حال تقوى فيها وحال تضعف فيها(٣) فحملت عليها فى حال قوّتها . ٤٣أ

١٩*-٢ - وتقول :(متى تقول زيداً منطلقا؟) ؛ لأنّه بمنزلة (متى تظن زيداً منطلقاً؟) على ما بيّنا . وكذلك (أتقول زيداً خارجاً؟) كل هذا يصلح فيه الإعمال للعلة التى بيّنا .

٢٠*-٣ - وتقول :(أأنت تقول : زيد منطلق؟) فلا تعمل للفصل بينها وبين حرف الاستفهام . فإن قلت :(أكلّ يومٍ تقول زيداً منطلقاً؟) أعملتَ ؛ لأنّه لا يعتد بالفصل بالظرف .

٢١*-١ - وقال الكميت :

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٢٢ = (١: ٦٢).

*-٢ نفسه ، ص ١٢٣ = (٦٢).

*-٣ نفسه ، ص ١٢٣ = (٦٢ - ٦٣).

(١) من الآية (٤٢) فى سورة آل عمران.

(٢) تكملة من الكتاب ، جـ ١: ١٢٢ = (١: ٦٢) ، وينظر شرح المفصل ، جـ ١: ٧٩.

(٣) ينظر ما تقدم فى الفقرتين (٧ ، ٩).

(٢٢٧) - أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِى لُؤَىٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا؟(١)

فأعمل (تقول) ؛ لأنّ حرف الاستفهام داخل عليها، وتقديره : (أتقول جهالاً بنى لؤى؟)· وقال عمر بن أبى ربيعة :

(٢٢٨) - أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَـدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا؟(٢)

فأعمل (تقول) لدخول (متى) عليه(٣)·

٢-مســائل من هذا الباب أيضا(٤):

---

٢٢ - ما حكم المصدر فى الإلغاء ؟ ولِمَ جاز فيه مع أنّه لا يقوم بنفسه دون عاملٍ فيه ؟

٢٣ - وهل يجوز (متى زيد ظنّك ذاهب؟)؟ وعلام انتصب (ظنّك) ؟

٢٤ - ولِمَ جـاز (متى ظَنَّك عمرو منطلق؟) ولَمْ يجـز (ظنّك عمرو منطلق)؟ وما نظيره فى الامتناع من (غير ذى شك (٥)زيد ذاهب) ؟ و(حقًّا عمرو منطلق)؟

٢٥ - وكَمْ وَجهًا يجوز فى (متى ظنُّك زيداً أميراً؟)؟

٢٦ - وهل يجوز (عبدُ اللّه - أظنّه - منطلق)؟ وعلامَ يعود هذا الضمير ؟ ولِمَ لاَ يجوز أن يكون لـ(عبد اللّه) ؟

***-١ الكتاب ، جـ ١: ١٢٣ - ١٢٤ =(١: ٦٣)·**

(١) تقدم برقم (٢٢٢)· وجاء هنا (بنى أمى) وهو تحريف·

(٢) تقدم برقم (٢٢٣)·

(٣) قال سيبويه بعد البيت السابق ، جـ ١: ١٢٤ = (١: ٦٣) : « وإن شئت رفعْت بما نصبت » يعنى أنه يجوز فى (أتقول زيداً منطلقًا ؟) (أتقول : زيدٌ منطلق) وقد ذكر السيرافى فى شرحه ، جـ ١: ٤٦٣ : أن المازنى غلّطه فى قوله : رفعت بما نصبت· وقد نقل ذلك الأستاذ عبد السلام هارون فى هامش الموضع السابق· ولم يعرض الرمانى لتلك المسألة ولا لتغليط المازنى لسيبويه· وقد خُرِّجَ قَولُ سيبويه السابق على أن الباء ظرفية أى رفعت فى الموضع الذى نصبت ، أو حالية ، أى رفعت ومعه الناصب أو زائدة ، أي رفعت ما نصبتَ· ينظر شرح السيرافى فى الموضع السابق ، وشرح الصفار ، ص٢٠٣-٢٠٤·

(٤) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٢٤ = (١: ٦٣)·

(٥) فى الكتاب طبعة بولاق وتحقيق هارون (غير شك) وفى شرح السيرافى ، جـ ١: ٤٦٤ نقلاً عن سيبويه (غير ذى شك) ؛ كما جاء فى شرح الرمانى · وكذا فى شرح الصفار ، ص ٢٠٤·

٢٧ - ولِمَ ضعف إلغاء المصدر فى (عبد الله أظن ظنى منطلق)؟ وما نظيره من امتناع الفعل مع (سقيا)؟

٢٨ - ولِمَ صار (ذاك) أحسن من (الظن) هذا مع اتّفاق المعنى حتى صار (زيد أظنّ ذاك عاقل) أحسن من (زيدٌ أظن ظنى عاقل)؟ ولِمَ جاز (زيد أظنّ ذاك منطلق) على أن (ذاك) إشارة إلى الظنّ ولَمْ يجز (زيد - ذاك - منطلقٌ) على هذا الوجه ؟ ولِمَ ترتَّب على ثلاث مراتب : (زيدٌ - أظنّ - منطلقٌ)• ثم (زيد - أظن ذاك - منطلق)، ثم (زيدٌ - أظن ظنى - منطلق)؟

٢٩ - وما مرتبة الهاء فى (زيد - أظنه - منطلق)؟

٣٠ - وما حكم (ظننت أنه منطلق)؟ فأين اسم (ظننت)[١] ؟ وأين خبره ؟ ولِمَ وجّهه[٢] على الاستغناء بخبر (إنّ) عن خبر الظن وَوَجّهه غيره على الحذف؟

٣١- وهل يجوز (ظننت عبدَ الله) بالاقتصار على مفعول واحد؟ ولِمَ جاز بمعنى (اتهمت) ولَمْ يجز بمعنى (حسبت)؟ وما فى (ظنين) من الدليل على هذا؟ ولم [لم] يجزْ مثلُ ذلكَ فى (حسبت) و(خلت) و(أرى)؟ وما وجه احتجاجه[٣]بأنّ من كلامهم أن يدخلوا المعنى فى الشىء لا يدخل فى مثله ؟

٣٢ - وما حكم (أيُّهم مررت به؟)؟ وهلاّ حُمِل على الفعل إذ هو بمنزلة اسمٍ بعد ألِفِ الاستفهام؟ وما فى تأخير الفعل فى قولهم :(أيُّهم رأيت) من الشاهد؟

٣٣ - ولِمَ قبح (أيُّهم زيداً ضرب؟) ولَمْ يقبح (أزيداً ضربت[٤]؟)؟

٣٤ - وهل حكم أخواتها[٥] من (متى) و(مَنْ) و(ما) كحكمها؟ وما الوجه فى (مَنْ أمةَ الله ضربها؟) و(ما أمةَ الله أتاها؟)؟

---

(١) فى المخطوط (ظننته) ، والأنسب ما أثبته.

(٢) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٢٥ = (١: ١٦٤).

(٣) ينظر المصدر نفسه ، ص ١٢٦ = (٦٤).

(٤) فى المخطوط (ضرب) ، والمثبت من الجواب.

(٥) يقصد (أىّ).

الجـــواب :

٢٢*-١ - المصدر الذى يكون فعله(١) يصلح فيه الإلغاء يجوز فى المصدر ما يجوز فى فعله من الإلغاء ، فتقول :(زيد - ظنى - منطلق) كما تقول :(زيد - أظن - منطلق) ؛ لأن كلًّ واحد منهما يقوم مقام الآخر فى المفهوم والإلغاء ، ولا بد / - إذا ألغى المصدر - من إلغاء ٤٣ب الفعل ؛ لأن المصدر لا يقوم بنفسه دون عامل يعمل فيه على قياس سائر الأسماء وليس كالحرف فِي الإلغاء ؛ لأنّه يجوز أن يلغى الحرف وحده ، إذ لا يعمل فيه عامل، ولا يجوز أن يلغى الاسم وحده ؛ لأنّه لا بدّ من عامل يعمل فيه مذكور أو محذوف فإذا ألغى المصدر فقد ألغى فعله معه ، كقولك :(متى ظنُّك زيد منطلق؟) فلم يعمل فى الجملة المصدر ولا فعله الذي نصبه.

٢٣*-١ - ويجوز (متى زيدٌ - ظنُّك - ذاهب؟) على (تظن ظنّك).

٢٤*-١ - وتقول :(متى ظنى زيدٌ منطلق؟) ولا يجوز (ظنى زيد منطلق) ؛ لأنّه فى صدر الكلام فلا يلغى هـهنا كما لا يلغى(٢) (حقًّا زيد ذاهب) ، ولا (غيرَ ذى شك زيد منطلق) ؛ لأنّ موضعَه التأخير إذ كان يؤكّد معنى الجملة وعامله غير متصرف(٣). وكلّ شيء له مرتبة فإنّه لا يجوز أن يزال عن مرتبته من غير علّة تقتضى جَوَازَ الاتّساع فيه.

٢٥*-٢ - وتقول :(متى ظنُّك زيدًا أميرًا؟) بالرفع(٤)، كما(٥) تقول :(متى ضربك زيدًا؟) ، ويجوز (متى ظنُّك زيدٌ أمير؟)(٦) ولا يجوز الرفع(٧) إذا ألغيت ؛ لأنّه إذا كان مُلغى فإنما يقع موقع فعله معاقبًا له.

***-١ الكتاب ، جـ ١: ١٢٤ = (١: ٦٣).**

***-٢ نفسه ، ص ١٢٥ = (٦٣).**

(١) فى المخطوط (الفعل) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٢) فى الكتاب ، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٦٤ (كما ضعف) وهو أنسب.

(٣) ينظر الهمع ، جـ ٣: ١٢٤ = (١: ١٩٢).

(٤) أى برفع (ظنك) على أنه مبتدأ وخبره (متى).

(٥) فى المخطوط (ثم) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٦) ذكر السيرافى فى شرحه ، جـ ١: ٤٦٤، أنّ المبرد اعترض على سيبويه وقال : إنه لا يجوز الإلغاء إذا تقدم الظن على المفعولين ، وذكر السيرافى أن حجة سيبويه للجواز أن الظن وقع حشوًا لأنه تقدم الاستفهام. وينظر الكتاب ، حيث جاء فيه « .... وهو فى متى وأين أحسن إذا قلت : متى ظنك زيد ذاهب... لأن قبله كلاما ».

(٧) أي رفع (ظنك) في الجملة السابقة.

٢٦*-١ - وتقول :(عبد الله أظنّه منطلق) على أنَّ الهاء كناية عن المصدر ، ولا يجوز أن تكون كناية عن عبد الله ؛ لأنك إذا أعملت الفعل فى أحد المفعولين فلا بدّ من الآخر فى باب الظن وأخواته. وإنّما جاز أن يكنى عن المصدر ولم يجر ذكره لدلالة الفعل عليه كما قالوا :(من كذب كان شرًا له)(١) فاضمروا الكذب لدلالة (كذب) عليه.

٢٧*-١ - ويَضْعُف إلغاء المصدر فى قولك :(عبدُ الله أظن ظنّى منطلق) ؛ لأن كل واحدٍ من الفعل والمصدر يقوم مقام الآخر فى الإلغاء حتى قد استمرّ الاستعمال به على ذلك فاقتضى المعاقبة ، فإذا جُمع بينهما كان على خلاف ما اقتضاه المعنى الصحيح لهما من المعاقبة. ونظير ذلك (سقيا لك) فى أنّه يعاقب (سقاك الله)(٢) ويستغنى بأحدهما عن الآخر ، إلاّ أنه لا يجوز الجمع بينهما فى (سقيا لك) ، ويجوز فى (زيد أظن ظنى منطلق) على ضعفه ؛ لأنّه قد انضاف إلى التعاقب فى (سقيا لك) معنى آخرُ يقوى الاستغناء وهو أنه فى موضع لا يكون إلا بالفعل ؛ لأنّ الدعاء كالأمر فى طلب الفعل ، وأنّ السقى مما يدعى به للإنسان. فلمّا كان فى موضع الدعاء ، وفى معنى ما يدعى به ، وقد استعمل على المعاقبة اقْتَضَى له ذلك ، إذ لا يجوز الجمعُ بينه وبين الفعل أصلاً ؛ لأنّه ليس بعد الضعف إلاّ امتناع الجواز. وفيه وجه آخر ، وهو أنّ الإلغاء يقتضى امتناع التأكيد كما أن الإلغاء يقتضى امتناع أن يكون فى صدر الكلام فهذا يؤكّد ما قلنا أوّلاً.

٢٨*-١ - وترتيب الإلغاء فى هذا الباب على ثلاثة أوجه : الأوّل :(زيد أظن منطلق) من غير إعماله فى المصدر ولا ضميره ، الثانى :(زيد أظن ذاك منطلق) لمخالفة لفظه لِلَفظ المصدر، وإن كان المعنى واحدًا فليس مما يصلح أن يعاقب الفعل ، الثالث : (زيد أظن ظنى منطلق). فهذه ثلاث مراتب فى الإلغاء ؛ ولهذا جاز (زيد أظن ذاك منطلق) ولم يجز (زيد ذاك منطلق) ؛ لأنّه لا دليل يبيّن أن (ذاك) إشارة إلى المصدر.

٢٩*-١ - ومرتبة الهاء فى (زيد أظنّه منطلق) على الضعف ، من وجهين : أحدهما : أنّه

***-١ الكتاب ، جـ١ : ١٢٥ = (٦٣).**

(١) ينظر الكتاب ، جـ ٢: ٣٩١ = (١: ٣٩٥).

(٢) ينظر ما سيأتى فى باب ٦٠:: ٢، ٣.

يعيّن به المصدر والمصدر يضعف هـهنا. الثاني : أنه يوهم الرجوع إلى الاسم الأول فتركه أبعد من إيهام الفساد.

٣٠*٢-٢ - وتقول :(ظننت أنّه منطلق) فسيبويه يذهب إلى أنّ خبر (أنّ) قد أغنى عن خبر الظن ؛ لأنّه يدل على معنى (ظننت زيداً منطلقاً) ، ويقوى هذا أن جواب القسم يجوز أن يغنى عن جواب الجزاء كقولك :(وَاللّهِ إنْ أتانى زيد لأُكرمنّه) فكذلك يغنى خبر (أنّ) عن خبر الظنّ مع أنّه إذا صحّ قياس الكلام من غير حذف لم يكن لنا أنْ نحمله على الحذف. وقال غيره (١): (الخبر محذوف كَأنّه قيل: / (ظننت إنطلاق زيد فى زمان أو مكان) كما يحذف الخبرُ من (لا رجَل) كأنّه قيل :(لا رجل فى زمان أو مكان) ، واعتلّوا لهذا بأنّ تقديرَ (أنّ) مع صلتها تقديرُ الاسم الواحد ، وهو المصدر ، و(ظننت) لا تعمل فى مفعول واحد ، فلا بدّ من تقدير محذوف وإلاّ فسد الكلام وانتقض على الأصول الصحيحة. ١٤٤أ

٣١*٣-٢ - وتقول :(ظننت عبد اللّه) فيجوز ذلك ، ولا يجوز (حسبت عبد اللّه) ؛ لأنّ (ظننت) تكون بمعنى اتهمت ، ولا يجوز مثلُ ذلك فى (حسبت) ؛ لأنّ مِنْ كلامهم أن يدخلوا المعنى فى الشيء. ولا يدخلوه فى مثله ، وهذه علّة وضعية ذكرها سيبويه ، والحجة فى صحتّها ما فى هذا من تقوية الأصل المطرد على النادر ليتمكن القياس على المطرد ويمتنع من النادر ، وهكذا ينبغى أن يكون ؛ لأنّ المطّرد بمنزلة المالك للشيء فى أن له أن يتصرف فيه التصرف الأتمّ ، والنادر بمنزلة المستعير للشيء فى أنّه إنّما يتصرّف فيه التصرف الأنقص وإلاّ خرج الشيء عن حقّه إلى فساد فيه وتناقض(٢) فى معناه ، و(ظَنين)(٣) يدل على (ظننت) بمعنى (اتّهمت) ؛ لأنه لا وجّه له إلا معنى (متّهم).

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ١٢٥ = (١: ٦٤).
*٢- نفسه ، ص ١٢٥ - ١٢٦ = (٦٤).
*٣- نفسه ، ص ١٢٦ = (٦٤).

(١) ممن ينسب إليه ذلك الأخفش» والمبرد. ينظر الهمع ، جـ ٢: ٢٢٣ = (١: ١٥٢) ، ومنهج الأخفش الأوسط، لعبد الأمير محمد الورد ، (بيروت : مؤسسة الأعلمى ، وبغداد - دار التربية ، ط ١ ، ١٣٩٥هـ) ص ٩٨، ٢٩٩. غير أنى وجدت الأخفش» فى معانى القرآن ، جـ ٢: ٤٠٠ يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه وكذا المبرد فى المقتضب ، جـ ٢: ٣٣٩. ولعل لهما رأيين فى هذه المسألة.

(٢) فى المخطوط (تناقضاً) ، ولعل الصواب ما أثبته.

(٣) فى الكتاب « وعلى هذا قيل : ظنين أى متهم ».

٣٢*-١ - وتقـول :(أيُّهم مـررت به؟) بالرفع ، ولا يجـوز النصب على(زيداً مـررت به)من قبل أن (أيّهم) بمنزلة ألف الاستفهام في طلب أن يليها الفعل ، ولا يطلب أن يعمل فيه الفعل فليس لها بحق الاستفهام إلا هذا . وإنّما حمل مع الألف على الفعل لأنّه يقدر بينه وبين الاسم فيجب عمل الفعل على جهة التبع لهذا المعنى ، فإذا امتنع ذلك في (أيّهم) رجعت إلى ما يجب لها مما ذكرنا وصار لا يعمل فيها الفعل إلا إذا فُرِّغَ لها ، وإلاّ صارت بمنزلة من قال :(زيداً مررت به) . ويوضح أنها بمنزلة الألف قولهم :(أيُّهم رأيت؟) من غير أن يجوز تقديم الفعل عليها كما لا يتقدم على الألف ، وكلُّ هذا يبين أن حقّها أن تحمل على الابتداء في (أيُّهم مررت به) .

٣٣*-٢ - وسبيل أخوات (أيّ) سبيلُها في هذا ، وهي :(متى) ، و(مَنْ) ، و(ما) .

٣٤*-٣ - ويضعف (أيُّهم زيداً ضرب؟) ؛ لأن(أيّهم) يطلب الفعل من غير أن تكون له قوة تقتضي التصرف . ولا يقبح (أزيداً ضربت؟) ؛ لأنّ الألف لما كان أمَّ حروف الاستفهام جازَ أن يذكر بعدها الفعل وأن يحذف فتدخل عليه مذكوراً ومحذوفًا ، وتحتمل ذلك لشدة طلبها له ، وكأنه إذا كان محذوفًا فهو مذكور معها ، لأنّه لا يخل به ذلك من أجل شدة اقتضائها له ، وليس كذلك (أيّ) وأخواتها ؛ لأنّها أسماء لها بحق الاسميّة الامتناع من طلب الفعل ، وبحق وقوعها موقع الألف فلها طلب الفعل ، فهي تنقص عن مرتبة الألف(١) فلا يصح بعدها الفعل إلا مذكوراً . وقد يجوز مقدراً على ضعف كقولك :(مَنْ أمةَ الله ضربها؟) و(ما أمةَ الله أتاها؟) و(متى زيداً رأيته؟) فأكثر ما يكون هذا في الشعر لما بيّنا .

---

*-١ الكتاب ، جـ١ : ١٢٦ = (٦٤)

*-٢ نفسـه ، ص ١٢٧ = (٦٤) .

*-٣ نفسـه ، ص ١٢٦ - ١٢٧ = (٦٤) .

(١) في المخطوط (الفعل) ، ولعل الصواب ما أثبته؛ لمناسبته للسياق .

٣٢-باب الاستفهام الذى يمنع العامل مما قبله(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الفعل من منع الحرف أن يعمل فيما قبله مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى الفعل من منع الحرف له أن يعمل فيما قبله ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - وما الحرف الذى يمنع العامل من عمله ؟ ولِمَ مَنَع حرفُ الاستفهام العامل ممّا قبلَه ؟

٣ - ولِمَ منع حرف الجزاء العامل أنْ يعملَ فيما قبلَه ؟

٤ - ولِمَ منع [أن] العامل مما قبله ؟

٥ - ولِمَ منعت (إنّ) العامل مِمّا قبلها ؟

٦ - وهلا منعت (لَمْ) و(لن)(٢) العامل مما قبلها ؟

٧ - وما حكم (زيْدٌ كَمْ مرّةً رأيت ؟) و(عبد الله هل لقيت؟)؟ لِمَ لا يجوز (زيدًا هل رأيت؟)؟

٨ - وما حكم (زيد هذا أعمرو ضربه أم بشر؟)؟

٩ - وهل يجوز (زيدًا الذى رأيت؟)؟ ولَمَ لا يجوز ؟

١٠- وهل يجوز (أزيدًا أنت رجل تضرب؟)؟ ولَمَ لا يجوز ؟

١١- وهَل يجوز (أكلَّ يومٍ ثوب / تلبسه ؟)؟ ولِمَ جاز ؟ ٤٤ب

١٢- وما الشاهد فى قول الشاعر(٣) :

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ١٢٧ = (١: ٦٤) « هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعًا ، لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ، ثم تستفهم بعد ذلك»·وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٤٦٩، وشرح الصفار ، ص ٢٠٧.

(٢) فى المخطوط (ان) ، والمثبت من الجواب.

(٣) هو قيس بن حصين بن يزيد الحارثى كما فى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١١٩ ، والخزانة ، جـ ١: ١٩٨، وقيل : قيس بن عاصم المنقرى· ينظر الكامل فى التاريخ ، جـ ١: ٣٨٠· وقيل: رجل من ضبة· ينظر فرحة الأديب ، ص ١٦٤.

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ(١)

ولِمَ لا يجوز نصب (نعم) ؟ وقول زيد الخير(٢) :

(٢٣٠) - *أَفِي كُلِّ عَامٍ [مَأْتَمٌ] تَبْعَوثُونَهُ*(٣)

ولِمَ لا يجوز نصب (مأتم).

١٣ - وما الشاهد فى قول جرير :

(٢٣١) - *أَبَحْتَ حِمَىٰ تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ*(٤)

وقولِ الآخر :

(٢٣٢) - * فَمَا أَدْرِى أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ*(٥)

١٤ - وهل يجـوز (مـا زيداً أنا الضـاربُ) و(أنت المِائَةَ الواهب)؟ ولِمَ لا يجـوز ؟ ولِمَ جـاز (الضارب) على معنى (الذى ضرب)؟ ولِمَ عملَ على هذا الوجه ولَمْ يَعمَلْ إذا كان معرفًا

---

(١) وسيأتى برقم (٢٣٣).
ومن مـواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٢٩ = (١: ٦٥) ، والمذكر والمؤنث ، للفراء ، ص ٨٩ ، ومجاز القـرآن ، جـ ١: ٣٦٢، والزاهر ، جـ ٢: ٢٩٣، والمذكـر والمؤنث ، لأبى بكر بن الأنبـاري، ص ٢٤٦، وإعراب القرآن ، جـ ٢: ٢٦٤، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٣، وشرح السيرافى ، جـ١:٤٧٤، والنكت ، جـ ١: ٢٥٩. وينظر معجم هارون ، ص ٥٤٩، ومعجم حداد ، رقم ٣٦٧٣.

(٢) ينظر شعراء إسلاميون ، ص ١٤٨، وشرح ديوان كعب بن زهير ، عنى به : عباس عبد القادر، (القاهرة - دار الكتب المصرية - القسم الأدبى ، ١٣٦٩هـ)، ص ١٣١. وزيد الخير هو زيد الخيل بن مهلهل من طيِّئ جاهلى وأدرك الإسلام وفد على النبى صلى الله عليه وسلم فى وفد طيِّئ وأسلم وسماه زيدَ الخير ، توفى نحو سنة ٩ هـ. ينظر الشعر والشعراء ، جـ ١: ٢٨٦ ، والخزانة ، جـ ٢: ٤٤٨.

(٣) وسيأتى برقم (٢٣٤) ، وعجزه :
عَلَى مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وَمَا رُضَا
ويروى (فى كل عام) و(مأتم تجمعونه) و (على مِحْمَرٍ عود أُثيب). وتبعوثوه : تهيجونه ، وفرس مِحْمَر : يشبه الحمار فى جريه ، ويقال للهجين : محمر ، والعَوْد : المسن ، وثوبتموه :جعلتموه ثوابا ، وما رُضا: أصله (رُضِى). فقلبت الكسرة فتحة لتقلب الياء ألفًا . وهذه لغة طيِّئ. ينظر المتع ، جـ٢:٥٥٧.
ومن مـواطن وروده : الكتـاب ، جـ١:١٢٩، ٤:١٨٨=(١:٦٥، ٢:٢٩٠) ، والنوادر ، ص٣٠٢، وأمـالى القالى ، جـ٣: ٢٤، وشرح السيرافى ، جـ١:٤٧٤، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١: ١٢١، والنكت ، جـ١:٢٦٠، وشرح المفصل، جـ٩:٧٦، والخزانة ، جـ٤: ١٤٨.

(٤) تقدم برقم (١٦٦) و (١٧٢) ، وسيأتى برقم (١٣٥)، وعجزه :
* وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ *

(٥) تقدم برقم (١٦٧) ، و(١٧٣) ، وسيأتى برقم (٢٣٦) وعجزه :
* وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا*

بالألف واللام(١) حتى جرى مَجرى (زيدٌ أنت ضاربه أمس؟) فى امتناع العمل ؟

١٥- ولِمَ عمل المصدر معرفةً كان أو نكرة ولَمْ يعملِ اسمُ الفاعلِ إلاّ نكرة ؟

١٦ - وهل يجوز (أذكرا أن تلد ناقتك أحبّ إليك أم أنثى؟)؟ ولِمَ لا يجوز ؟ ولَمَ جرى(٢) مجرى صلةِ (الذى) فى قولك :(أخَاهُ الذى رأيت زيد) مع أنّ (الذى) اسم ناقص يحتاج إلى متمم ، و(أن) حرف ؟(٣).

الجـــواب :

١*-١ - الذى يجوزُ فى الفعلِ من منعِ الحرفِ أنْ يَعملَ فيما قبلَه أنه [إن] كان الحرف(٤) له صدر الكلام لعلّة صحيحة امتنع الفعل من أن يعمل فيما قبله ، لئلا يخرج الحرفُ ممّا قد وجبَ لهُ. ولا يجوز أن يكون خلفًا من العامل ؛ لأنه لو فرغَ لَمْ يعمل ، فهو إذا كان مشغولاً وخلفًا أبعد من أن يعمل. فلو جاز (زيدًا أضربته؟) على أن يكون خلفًا من عاملٍ محذوف لجاز (زيدًا أضربت؟) إذا فرغته له ؛ لأنّ عملَه على جهة الخلف أضعف منه على جهة التفريغ.

٢*-١ - والحرف الذى منع العاملَ من عمله هو الحرفُ الذى له صدرُ الكلام(ينقل(٥)) الجملة عن معنى إلى معنى أو بأنه موصول. فألفُ الاستفهامِ نقلت جملةَ الخبرِ إلى الاستخبارِ فلها صدرُ الكلامِ ، و(ما) النافيةُ نقلتِ الإيجابَ إلى النّفْى فلها صدرُ الكلامِ ؛ لأنها نقلتِ الجملةَ. وليس كذلك الألفُ واللامُ لأنّهما للاسمِ المفردِ. وكذلك السينُ ، و(سوف) للفعل وحده ، وكذلك (لا) فى قولك :(ضربت زيدًا لا عمرًا) ؛ لأنها للمفرد فى العطف كما أن الواو للمفرد فى قولك :(ضربت زيدًا وعمرًا).

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٤٤ = (١ : ٦٤ ، ٦٦ ، ٧٢).

(١) هذا على رأي أخذ به الرمانى . ينظر ما سيأتى حول ذلك فى هامش الجواب.

(٢) فى المخطوط (ولم جاز ولم جرى) بإقحام (ولم جاز) فيما يبدو لى.

(٣) لم تُذكر علةٌ لذلك فى الجواب.

(٤) فى المخطوط (حرف)، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٥) فى المخطوط (تنقله) ، ولعل الصواب ما أثبته لمناسبته للسياق.

٣*-١ – وحرف الجزاء يمنعُ العاملَ مما قبله ؛ لأنّه دخل على الجملتينِ فعقدَ إحداهما[١] بالأخرَى ، فهو ممّا يدخلُ على الجمل لا على المفردِ.

٤*-٢ – و(أنْ) تمنعُ العاملَ مما قبلَها ؛ لأنّها موصولة ، والصلة لا تتقدم على الموصل ، كما لا يكون ذلك فى باب (الذى).

٥ – و(إنّ) تمنعُ العاملَ ممّا قبلها فلا يجوز فى قولك :(إنّ زيداً ضارب[٢] عمراً) (عمراً إنّ زيداً ضارب) للعلّة التى بيّنا من حكمها فى المنع[٣].

٦*-٣ – ولا تمنع (لَمْ) و(لَنْ) العاملَ مما قبلها لأنّها للفعل خاصة ، كقولك :(زيداً لم أضرب) و(زيداً لَنْ أضرب). والحروف تنقسم قسمين : أحدهما : ما يدخل على المفرد، والثاني: ما يدخل على الجملة. فكل ما يدخل على المفرد فإنّه لا يمنع العامل مما قبله إلاّ أن يكون ما دخل عليه صلة له نحو (أنْ) . وكل ما دخل على الجملة فإنه يمنع العامل مما قبله لئلا تختلط الجمل فيفسد الكلام. فأما ما دخل على المفرد فحكمه حكم المفرد فى أنّه لا يمنع كما أنَّ ما دخلَ على الجملةِ فحكمُه حكمُ الجملةِ فى أنّه يمنع واعتبار هذا بأنّ ما دخلَ على الجملةِ فإنّه يصلُح فيه الاسم مع الاسم تارة والاسم مع الفعل تارة ، كحرف الاستفهام ، وما دخل على المفرد فهو لازم له إلاّ ما عقد الجملتين كعقد (إنِ) التى للجزاء. فلو كانت (لن) و(لم) للجملة لَجَرَتْ مجرى (ما) فى الدخول على جملة من اسمٍ مع اسمٍ تارةٍ ، وتارةٍ على جملة من اسم مع فعل. وليس الأمر كذلك ،فإنّما هما للفعلِ خاصةٌ كما أنّ الألفَ واللامَ للاسم خاصةٌ وكما أنَّ (سوف) و(قد) للفعل خاصة.

[٣ –] و(أمّا) من الحروفِ التى تمنع العاملَ مما قبلها ؛ لأنها تشبه حرف الجزاء ، إذ كانت لا بد فى جوابها من الفاء إذا قلت :(أما زيداً / فضربتُ) و(أما عمراً فأهنت). ولا يجوز ١٤٥أ (اليومَ أمّا زيداً فضربت) تريد (أما زيداً فضربت اليوم) ، فلا يجوز التقديم للعلّة التى بيّنا.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٣٢ – ١٣٥ = (٦٧ – ٦٨).
*-٢ نفسه ، ص ١٣١ – ١٣٢ = (٦٧).
*-٣ نفسه ، ص ١٣٥ – ١٣٦ = (٦٨).
(١) فى المخطوط (إحديهما)، والصواب ما أثبته.
(٢) فى المخطوط (ضاربًا)، والصواب ما أثبته.
(٣) لم يبين شيئًا عنها فيما سبق.

٧*١- – وتقـول :(زيدٌ [١] كَمْ مرّةً رأيته؟) فلا يجوز فيه إلاّ الرفع وإن فرغت الفعل على ضعفه كقولك :(زيدٌ كم مرةً رأيت؟) وكذلك (عبد الله هل لقيت) ؛ لأنّ حرفَ الاستفهامِ قد منع العامل مما قبله.

٨*٢- – وتقول :(زيد هذا أعمرو ضربه أم بشر؟) فيجوز فيه وجهان : أحدهما : أن يكون (هذا) صفةً لزيد.فكأنّك قلت :(زيداً أعمرو ضربه أم بشر؟). ويجوز أن يكون (هذا) خبراً ، فكأنّك أضمرت مذكوراً ذكره غيرك ، فقلت :(أعمرو[٢] ضربه أم بشر؟) ؛ لأنهّ إذا كان جملة فهو قائم بنفسه ككلام غيرك القائم بنفسه عن أن يحتاج إلى تتميم ، ولا يجوز (زيد [هذا]) من جهتك.

٩*٢- – ولا يجوز (زيداً الذى رأيتُ) ؛ لأنّه لا يتقدم ما فى الصلة[٣] على الموصول.

١٠*٢- – وتقول :(أزيدٌ أنت رجلٌ تضربه؟). ولا يجوز النصب فى (زيد) وإن فرغت الفعل له ، فلا يجوز (أزيداً أنت رجلٌ تضرب؟) ؛ لأنّ الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف ، لأنّ ما عملت فيه معها متمّم للموصوف ، كما أنّ الصلة (مع ما)[٤] عملت فيه متمم للموصول.

١١*٢- – ويجوز (أكلَّ يومٍ ثوب تلبسه؟) ؛ لأن العامل فى الظرف الاستقرار ، ولَمْ يعمل فيه الفعل الذى هو صفة[٥].

١٢*٣- – وقال الشاعر :

(٢٣٣)– *أكلَّ عام نعمٌ تحوونه*[٦]

فـلا يعمل (تحوونه) فى (نعم) ؛ لأنه صفـة له ، ويجـوز نصب (أكلَّ يومٍ[٧]) لأن العامل فيه

*١- الكتاب ، جـ ١: ١٢٧ = (١: ٦٤).
*٢- نفسـه ، ص ١٢٨ = (٦٥).
*٣- نفسه ، ص ١٢٩ = (٦٥).

(١) فى المخطوط (زيداً) ، وما أثبته يقتضيه السياق.
(٢) فى المخطوط (أزيد) ، والأنسب ما أثبته.
(٣) يريد معمولَ الصلة.
(٤) فى المخطوط (معها) ، ولعل الصواب ما أثبته لمناسبته للسياق.
(٥) فى المخطوط (صلة) ، والأولى ما أثبته.
(٦) تقدم برقم (٢٢٩).
(٧) كذا فى المخطوط ، والأولى (عام) لتقدمه فى البيت.

الاستقرار. والمعنى (أكل يوم[١] مستقر فيه حواية[٢] نعم تحوونه). ومثله قول زيد الخير :

(٢٣٤) - أَفِى كُلِّ عَامٍ مَأْتَمٌ تَبْعَثُونَهُ ... عَلَى مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وَمَا رُضَا[٣]

١٣*-١ - وقال جرير :

(٢٣٥) - أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ ... وَمَا شَىْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ [٤]

فهذا قد فرّغ الفعل ولَمْ يُعمله فى الاسم الذى قبله لأنه صفة له. ومثله قول الشاعر:

(٢٣٦) - وَمَا أَدْرِى أَغَيَّرَهُـمْ تَـنَـاءٍ ... وَطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا[٥]

١٤*-١ - ولا يجوز (ما زيداً أنا الضارب) ولا (أنت المِائَةَ الواهب)؛ لأن الألف واللام لا تخلو من أن تكون بمعنى (الذى) فلا يجوز التقديم لأنه فى الصِّلة ، أو تكونَ للتعريف فلا يجوز أن يعمل اسمُ الفاعل إذا كان معرفًا لأنّه يَخْرُجُ عن شبه الفعل بالتعريف كما يَخْرُجُ بكونه للماضى. وإنّما يعمل عمل المضارع إذ كان نكرة على معناه لا على معنى الماضى ، و(الضارب) إنَّما يحمل على (الذى ضرب زيداً عمرو)[٦] ؛ لأن الماضى أعرف من المستقبل ، والغرض التعريف فَطَلَبَ هذا الغرضُ ما هو أشدُّ تعلقًا به مما هو أعرف فلا يجوز أن يعدل عن هذا إلا بدليل.

١٥*-١ - والمصدرُ يعملُ معرفةً كان أو نكرَة كما يعملُ ماضيًا كانَ أو مستقبلاً ؛ لأنّه يناسب الفعل الماضى كما يناسب المضارع من جهة اشتقاقه منه ، والتعريف لا يمنعه أن يشتق منه فهذه منزلته. فأمّا اسم الفاعل فلا يجوز أن يعمل إذا كان معرفة عمل الفعل ولا إذا كان

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ١٣٠ = (١: ٦٦).**

(١) كذا فى المخطوط ، والأولى(عام) كما تقدم فى البيت.

(٢) فى المخطوط (جوابه) ، ولعل الصواب ما أثبته ، وقد جاء فى الخزانة ، جـ ١: ١٩٦ بعد إنشاد البيت «على أنه بتقدير (حواية نعم) ليصح الإخبار عن اسم العين باسم الزمان.... وقد قدره الشارح المحقق (حواية) بدليل (تحوونه)».

(٣) تقدم برقم (٢٣٠)

(٤) تقدم برقم (١٦٦) و(١٧٢) و(٢٣١).

(٥) تقدم برقم (١٦٧) ، و(١٧٣) ، و(٢٣٢).

(٦) يرى جماعة منهم المازنى والرمانى ، أن اسم الفاعل المقرون بال لا يعمل إلاّ إذا كان بمعنى الماضى. ينظر ارتشاف الضرب ، جـ ٣: ١٨٥، وحاشية الصبان ، جـ ٢: ٣٠١.

ماضياً ؛ لأنّه إنما يعمل بمضارعته الفعل الذى ضارعه على الوجه الذي يضارعه عليه وهو وقوعه موقعه على معناه ، فإذا خرج عن هذا لمْ يعمل.

١٦*١- ولا يجوز (أذكراً أن تلد ناقتك أحبّ إليك أم أنثى؟) ؛ لأنّه فى الصلة. ولكن يجوزُ الرفع ، فتقول (أذكرٌ أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنثى؟). ويجوز (أأن تلد ناقتك ذكراً أحب إليك أم أنثى؟)(١).

٢- باقى المسائل من هذا الباب *٢-:

١٧ - / وما حكم (أعبدَ اللّه أنت أكرم عليه أمْ زيد؟)؟ ولِمَ لا يحمل على الفعل إذ(٢) فى (أكرمُ) معنى الفعل كما فى (أعبد اللّه أنت مارّ به ؟)؟ ولِمَ لا يعمل (أفعل) فيما قبله ؟ ٤٥ب

١٨ - وما حكْم (أزيدٌ أنت له أشد ضرباً أم عمرو؟)؟ ولِمَ لا يجوز أن يعمل الضرب فيما قبله فى هذا ؟

١٩ - وما حكم (أعبد اللّه إن تره تضربْه؟)؟ ولِمَ لا يجوز إعمال الفعل فى الأول وإن طرحت الهاء من (تضرب) ؟

٢٠ - وما حكم (أعبدُ اللّه حين تضرب يأتى ؟)؟ ولِمَ لا يعملُ (تضرب) فى (عبد اللّه) هـهنا؟

٢١ - وما حكم (زيداً إذا(٣) أتانى أضرب)؟ ولِمَ لا يعمل الفعل الذى يلى(إذا) أو(حين) فى الأول ويعمل الفعل الثاني فيه ؟ وعلى أى وجهٍ يجوز عمله فى الأوّل ؟ وعلى أى وجهٍ لا يجوز ؟

٢٢ - وما حكم (أزيداً إن رأيت تضربْ؟)؟ ولِمَ لا يجوز إعمال الفعل الأول فى (زيد) ويجوز إعمال الثانى ؟ ولِمَ منع حرف الجزاء ما اتّصل به ممّا قبلَه(٤) ؟ ولِمَ لا يكون في (زيد) إلاّ

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ١٣١ - ١٣٢ = (١: ٦٦- ٦٧).

*٢- نفسـه ، ص ١٣٢ = (٦٧).

(١) ينظر ما تقدم فى هامش السؤال.

(٢) فى المخطوط (كما إذ) ، ويبدو لى أن (كما) مقحمة.

(٣) فى المخطوط (إذ) ، والمثبت من الجواب.

(٤) قوله : «ولم منع ... مما قبله » لم يرد عنه شيء فى الجواب عن هذه الفقرة. وتقدم الجواب عنه فى المجموعة السابقة ، فقرة(٣).

الرفع إذا قلت :(أزيد إن تر تضربْ؟) بالجزم ؟

٢٣ - وهل يجوز (القتال زيداً حين تأتى)؟ ولِمَ لا يجوز ؟

٢٤ - وما حكم (إن زيداً تره تضرب؟)؟ وما العامل فيه ؟ ولِمَ لا يعمل الفعل الثانى مع أنّه مفرّغ للأوّل ؟

٢٥- ولِمَ(١) جاز أنْ يلى (إنِ) الاسمُ ولَمْ يجز فى غيرها من حروف الجزاء إلا فى الضرورة ؟ وما الشاهد فى قول النمر بن تولب (٢):

(٢٣٧) - *لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ*(٣)

٢٦- وما حكم (أزيد إذا تر تضربْ؟) بالجزم إذا جوزى بـ(إذا) فى الشعر؟ ولِمَ جاز إعمال (تضرب) إذا رفع مع جزم الأول ؟

[٢١-] وما حكم (زيد إذا يأتينى أضرب) على حذف الهاء وجعل الفعل فى موضع الجواب ؟ ولِمَ وجب الرفع فى الأول على هذا؟

٢٧- وما حكم (أزيد إن يأتك تضربه؟)؟ ولِمَ لا تكون [الهاء] إلا لـ (زيد)؟

٢٨- ولِمَ جاز (زيداً لم أضرب) و(زيداً لن أضرب)؟ وما معنى قوله (٤):« و(لن أضرب) نفىٌ لقوله :(ما ضرب) كما أنّ (لم أضرب) نفى (ضربت)»؟ وهل هو علّة فى جواز التقديم ؟

٢٩- وما حكم (كلَّ رجلٍ يأتيك فاضرب)؟ وما الفرق بينه وبين (أيُّهم جاء ك فاضرب) حتى وجب الرفع فى (أىّ) والنصبُ فى (كلّ) ؟

---

(١) فى المخطوط (ولم لا) بإقحام(لا).

(٢) ديوانه ، ص ٧٢.

(٣) وسيأتى برقم (٢٣٨) ، وعجزه :

وَإِذَا هَلَكْتُ فعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

ويروى (إن منفس) ، والمنفس : المال النفيس.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٣٤ = (١: ٦٧) ، ومعانى القرآن للأخفش ، جـ ١: ٣٢٧، والكامل، جـ ٣: ٣٠٠، والمقتضب، جـ ٢ : ٧٤، وإعراب القرآن ، جـ ٢: ٥، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص١٢٤، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٨٥ ، والحجة ، للفارسى ، جـ ١: ٣٢، والمسائل المشكلة ، ص٤٦٣، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٧٧، ٣٢٦، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٦٠، والأزهية، ص ٢٤٨، والخزانة ، جـ ١: ١٥٢، ٤: ٤١٠، وينظر معجم هارون ، ص ٢٣٢ ، ومعجم حداد، رقم ١٦٦٦.

(٤) الكتاب ، جـ ١: ١٣٥ - ١٣٦ = (١: ٦٨).

٣٠- وهل يجوز (أيُّهم يأتيك تضرب) بالنصب[١]؟ وعلى أى وَجهٍ جاز؟ ولِمَ كان النصب فى قولك :(زيدًا إن أتاك تضرب)؟[٢]

٣١ - ولِمَ لا يكون (حين) و(إذا) خبرًا لزيد كما يكون فى قولك :(الحرُّ حينَ تأتينى)؟ وما فى ذلك من الشاهد على أنَّهما بمنزلة (إنْ) فى اقتضاءِ الجواب مع (زيد) ونحوه؟ وما معنى قوله [٣]« وهو عندنا غير جائز إلاّ أنْ يكون الأول مجزومًا فى اللفظ»؟ وهل الذى ليس بجائز[٤] منعُ الفعل أن يعمل فى الأول وهو مفرغ له فى موضع الجواب والأول غير مجزوم فى الحقيقة أو التقدير لما يلزم عليه من الرفع فى قولك :(زيد يوم الجمعة اضرب) إن تقديره كتقدير (زيد حين يأتيك اضرب)؟

الجـــواب :

١٧*-١ – وتقول :(أعبد اللّٰه أنت أكرم عليه أم زيد؟) فترفع الاسم ؛ لأن (أكرم) لا يعمل فيما قبله لضعفه ، فإن قال قائل : فأنت قد تعمل العامل إذا امتنع أن يعمل بنفسه على طريق التفسير لعامل يصلح من غيره ، فهلاّ أجريت هذا ذلك المُجرى إذ فيه معنى (أعبد اللّٰه تكرم عليه) قيل له : إنما يجوز أن يعمل على طريق الخلف من عاملٍ تفسيرُه ما يصلحُ أن يعمل فيما قبله كقولك :(بزيد مررت) فهو يعمل فى موضع (بزيد) ، ولم يمتنع من العمل من أجل ضعفه عن أن يعمل فيما قبله ، وإنّما امتنع من أجل أنّه لا يصل إلا بحرف ، فإذا كان معه الحرف صار يتعدى بالحرف ، وصَلَحَ أن يُفسِّر ما[٥]يتعدى بنفسه، وصَلَحَ أن يعمل فيما قبله على طريق الخلف ؛ لأنه من العوامل التى لا يمتنع أن تعملَ فيما قبلها ، وليس كذلك العامل

---

*-١ الكتاب ، جـ١ : ١٣٢ = (١: ٦٧).

(١) (بالنصب) مكرر في المخطوط.

(٢) قوله : ولم كان النصب ... الخ لم يأت له جواب ، والمثال الوارد في الكتاب جـ١ : ١٣٦= (١: ٦٨) «زيداً إذا أتاك فاضرب». وفي شرح السيرافي ، جـ١ : ٤٨٩ «يعني أنك إذا قدرت الفاء قبل (إذا) نصبت ، كأنك قلت (زيداً فاضرب إذا أتاك) وإذا قدرتها جوابا لم يصلح إلا رفع زيد».

(٣) ينظر ما سيأتي في هامش الجواب.

(٤) في المخطوط (ليس وهل بجائز) باقحام (وهل).

(٥) في المخطوط (ما له) ويبدو لي أنّ (له) مقحمة.

الضعيف عن أن يعمل فيما قبله ، لأنّه إذا لم يصلح أن يعمل فيما قبله لو فرغ له بنفسه كان
من أن يعمل إذا شُغِلَ بغيره على طريق الخلف أبعد ، / فمن هـهنا فسد أن يعمل (أكرم عليه) ١٤٦أ
فى هذا الموضع ، ولم يفسد أن يعمل (مارّ به).

١٨*-١ - وتقول :(أزيدٌ أنت له أشد ضرباً أم عمرو؟) فلا يجوز أن يعمل (الضرب) هـهنا؛ لأنه وقع موقع التمييز المتمم لما مَيَّز فلا يقتدم عليه معموله(١)؛ لأنه من تمامه. وشبّهه سيبويه(٢) بفعل التعجب فى (ما أحسن زيداً) فى أنّه وإن كان فعلاً فقد ضَعُفَ فى هذا الموضع حتى امتنع أن يعمل فيما قبله ؛ فكذلك المصدر قد ضَعُفَ فى هذا الموضع حتى امتنع أن يعمل فيما قبله.

١٩*-١ - وتقول :(أعبدُ اللّه إن تره تضربْه؟) فلا يجوز فيه إلاّ الرفْعُ ولو ألقيت الهاء فقلت:(تضرب) ؛ لأنّ حرفَ الجزاء إذا عمل فى الشرط والجواب امتنع الفعل أن يعمل فيما قبل الحرف ؛ لأنه حينئذ يكون داخلاً على الجملة ويصير بمنزلة حرف الاستفهام فى الدخول على الجملة.

٢٠*-٢ - وتقول :(أعبدُ اللّه حين تضربُ يأتى؟) فلا تعمل (تضرب) ؛ لأنه مضاف إليه متمم للمضاف ، وما اتّصل به فهو من تمامه ، فلا يتقدم عليه.

٢١*-٢ -وتقول :(زيداً إذا أتانى أضرب) فتعمل الفعل الذى فى موضع الجواب ؛ لأنّه مطلق ليس بمضافٍ ، ولكن إن قدرته فى موضع الجواب رفعت الأول ، وكان الأحسنُ أن تذكر الهاء فتقول :(زيد إذا أتانى أضربه) وإن لم تذكرها جاز على ضعفه. وإنما لم يعملِ الفعلُ الأولُ وعَمِلَ الثانى فى(٣) (حين) و(إذا) ؛ لأن الأول مضاف إليه ، وكلّ مضاف إليه فلا يعمل فيما قبل المضاف ، فأمّا الثانى فهو مطلق ليس بمضاف إليه ، فلذلك صلَح أن يعمل. وإنما يجوز عمله فى الأول على تقدير التقديم له قبل المعمول فيه ، فأما إذا قدِّر تقديرَ الجواب فإنه لا

---

*-١ الكتاب ، جـ١ : ١٣٢ = (١: ٦٧).

*-٢ نفسـه ، ص ١٣٢ - ١٣٣ = (٦٧).

(١) في المخطوط (ولا معموله) ويبدو لي أنّ (ولا) مقحمه.

(٢) ينظر الكتاب *-١.

(٣) لعله يريد بقوله (فى) : (مع) ، لقوله بعد ذلك : «وكل مضاف إليه فلا يعمل فيما قبل المضاف» ، فلم يقل: «فلا يعمل فى المضاف».

يصلح أن يقدّر على التقديم ويمتنع من الإعمال فى هذه الحال كما يمتنع لو كان مجزومًا.

٢٢*-١ – وتقـول :(أزيداً إن رأيت تضـربُ) فـتنصب (زيدًا) إذا رفـعت الفـعل الذى فى موضع الجواب ؛ لأنّه على تقدير:(أتضرب زيدًا إن رأيت؟) ، فإن جزمت لم يجز إلاّ الرفْعُ ؛ لأنه يبطل هذا التقدير مع الجزم.

٢٣*-١ – وتقول :(القتالُ حين تأتى زيدًا) ، ولا يجوز التقديم فتقول :(القتال زيداً حين تأتى)؛ لأنّه معمول المضاف إليه ، من تمامه ، فلا يتقدّم على المضاف.

٢٤*-٢ – وتقول :(إن زيدًا تره تضربْ. فلا يعمل فيه إلاّ الفعل المشغول عنه دون المفرَّغ له، لأنّ المفرغ له لا يقعُ الموقعَ الذى يصلح أن يعمل فى (زيد). والمشغول عنه هو الذي يقع هذا الموقع ، لأنّه على تقدير (إن تر زيدًا تضربْ) وليس على تقدير (إن تضرب زيدًا تر) ؛ لأنّه فى موضع الجواب ، والجواب لا يقع بعد (إن) يليها ، لأنّه موقع الشرط ، والكلامُ على حقيقته وأصله إلاّ أن يعرِضَ عارض على طريقِ النادر فيخرج عن أصله ثم يعود إليه.

٢٥*-٢ – ويجوز فى (إنْ) أن يليها الاسم دون غيرها من حروف الجزاء ؛ لأنّها أم حروف الجزاء ، فيجوز هذا كما جاء فى القرآن ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (١)، وقال الشاعر :

(٢٣٨) – لَا تَجْزَعِى إِنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِى(٢)

٢٦*-٣ – وتقول :أزيدٌ إذا تر تضرب؟) فيجوز مثل هذا فى الشِّعر(٣) إذا جزم بـ(إذا)؛ لأنها حينَئذٍ تجرى مجرى (إن) وإن كانت حرفًا و(إذا) اسمًا ، فقد جرت مجراها إذا جزم بها. وكذلك إن رفعت الفعل فى موضع الجواب فهو بمنزلته(٤) فى (إن)(٥).

---

*-١ الكتاب ، جـ١: ١٣٣ = (١: ٦٧).
*-٢ نفسـه ، ص ١٣٤ = (٦٧).
*-٣ نفسـه ، ص ١٣٤ = (٦٨).
(١) من الآية (٦) في سورة التوبة.
(٢) تقدم برقم (٢٣٧).
(٣) ينظر المغنى ، ص٩٨ ، وشرح أبياته ، جـ٢ : ٢٢٢ . كما ينظر ما تقدم في باب ١٩:١٨م٣.
(٤) في المخطوط (بمنزلة) ولعل الصواب ما أثبت .
(٥) ينظر الفقرة (٢٢) السابقة.

٢٧*-١ - وتقول :(زيد إن يأتك تضربْهُ) فترفعُ ؛ لأنك قد أعملت حرف الجزاء فى الشرط والجواب ، ولا يكون الهاء إلاّ لزيد ليصحّ أن تكون الجملةُ خبرًا عنه(١).

٢٨*-٢ - وتقول :(زيدًا / لَمْ أضربْ) و(زيدًا لن أضربَ) ففى جواز تقديم المفعول فى هذا وجهان : أحدهما: ما ذكره سيبويه(٢) من أنّه على طريق الجواب لقوله :(زيدًا ستضرب) فتقول :(زيدًا لن أضرب) ، وإذا قال :(زيدًا ضربت) قلت مجيبًا له :(زيدًا لم أضربْ). فتقدم المفعول لتؤذن بأنّه جواب ، فلهذه العلّة صلَحَ هذا الكلامُ. الوجه الثاني: أنّ الحرف لما دخل على المفرد صلّح تقديم ما عمل فيه المفردُ كما يصلح تقديمه لو لم يكن معه الحرف ؛ لأنّه ليس للحرف اعتراض فيما عَمِلَ فيهِ المفردُ ، وإنّما له اعتراض عملٍ علَى ما عمل فيه ، لأنّه من أجل ضعفه لا يتقدّمُ عليهِ ما اتّصل به ، ويتقدم عليه ما اتصل بالذى اتصل به كالألف واللام فى (الرجل) إذا قلت (اليومَ القادمُ عندى)، إذا كانتِ الألفُ واللامُ بمعنى التعريف لا بمعنى (الذي)(٣) صلَحَ أنْ يتقدّمَ ما اتّصلَ بالمتصل بها عليها ؛ لأنّ (القادم) هو العاملُ فى الظرف ، وهذا يوضحُ أنّه ليس للحرف الداخل على المفرد سبيل على المتصل بما اتصل به على ما شرحنا ، فقد صحّ فى (زيدًا لن أضرب) و(زيدًا لم أضربْ) علّتان كلاهما يوجبُ صحّةَ الحكمِ به. ٤٦ب

٢٩*-٣ - وتقول :(كلَّ رجلٍ يأتيك فاضربْ) بالنصب ؛ لأنّه ليس ههنا فعل فى تقدير المجزوم ، وإنّما الفعلُ صفةٌ للنّكرةِ، والفاء دخلت على شبه الجزاء من جهة إيجاب الثانى بالأوّل كما يجب فى الجزاءِ، ودخولها فى الصفة كدخولها فى الصلة إذا قلت :(الذى يأتينى فله درهم)، فكما لم تمتنع من الخبر لم تمنع(٤) من العمل. وتقول :(أيُّهم جاء ك فاضربْ) فلا يجوز

---

*-١ الكتاب ، جـ١ : ١٣٥ = (١ :٦٨).

*-٢ نفسه ، ص ١٣٥ - ١٣٦ = (٦٨).

*-٣ نفسه ، ص ١٣٦ = (٦٨).

(١) الرماني هنا موافق لسيبويه في أن الجملة لا تكون خبرًا إلا بالهاء . ينظر الكتاب ، *-١. وجاء في شرح السيرافي جـ ١ : ٤٨٨ ، أن بعضهم قد أنكر ذلك على سيبويه لأن في (يأتك) ضمير يرجع إلى المبتدأ فيصح الإخبار بدون الهاء.

(٢) ينظر الكتاب *-٢.

(٣) ينظر ما ذكر في هامش فقرة (١٤) في أجوبة المجموعة الأولى.

(٤) في المخطوط (تمتنع) . ولعل المراد ما أثبت.

إلاّ الرفع ؛ لأنّ (أيًّا) من حروف المجازاة. وليس كذلك (كلّ رجل) ، ويوضحُ هذا أنه يجوز أن تسقط الفعل الأول فى (كل رجل)(١) ؛ لأنه [ليس] على معنى الشرط والجواب ، فبان أن الفاء لا تمنع الفعل من عمله فى هذا ؛ لأنها زائدة لا عمل لها فهى بمنزلة (أما زيدًا فضربت).

٣٠*-١ - وتقول :(أيُّهم يأتيك تضربُ) إذا كانت (أى) بمعنى (الذى) كأنك قلت :(الذى يأتيك تضربُ).

٣١*-٢ - و(حين) و(إذا) لا يكون خبرًا لـ(زيد) ونحوه ؛ لأنّ ظروف الزمان لا تتضمن الجثث لو قلت :(زيدٌ يوم الجمعة) لَمْ يكن لهذا معنى يستفاد منه(٢) ؛ لأن (زيدًا) لا يختص وقتًا دونَ وقتٍ(٣). وتتضمن ما لم يكن جثّة كقولك:(الحرّ حين تأتى) و(الحر يوم الجمعة) ؛ لأن فيه معنى الفعل الذى يختص الوقت. وفى هذا حجةٌ تميّز ما يجوز أن يجرى مجرى (إنْ) مما لا يجوز ، فـ(إذا) و(حين) مع الجثة تقتضى الفعل الذي يقع موقع الجواب ، فتجرى حينئذٍ مجرى (إنْ) وليس كذلك مع غير الجثة ؛ لأنها تستغنى بالفعل الأول فى قولك :(الحر حين تأتى) ، فتجرى حينئذٍ مجرى (يوم الجمعة) ولا تجرى مجرى الجزاء ، فلهذا ذكرها سيبويه. ولهذا قال سيبويه(٤): « وهو عندنا غير جائز إلاّ أن يكون الأول مجزومًا فى اللفظ». يعنى أنّ الرفع غير جائز على إبطال عمل الفعل المفرغ إلاّ أن يكونَ الفعلُ الأوّل فى تقدير المجزوم فى اللفظ فيصلح حينئذ أن يرفع على أن يجعل الفعل الثانى فى موضع الجواب للأوّل على تقدير الجواب، وقد فسرنا هذا قبلُ بأنه إذا كان هكذا فالأحسن ذكر الهاء معه ، ويجوز حذفها على ضعف(٥).

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٣٦ = (١: ٦٨).
*-٢ نفسه ، ص ١٣٦ - ١٣٧ = (٦٩).
(١) فى المخطوط (اي) ولعل المراد ما أثبته.
(٢) فى المخطوط (مثله) ولعل الأنسب ما أثبته.
(٣) فى المخطوط (وقتًا) والصواب ما أثبته.
(٤) لم يرد هذا القول في طبعة بولاق ، ولا فى تحقيق هارون ، وقد أورده الأستاذ هارون في هامش ص١٣٧ عند نهاية الباب . و قال : «لعله من قول الأخفش» . كما قال السيرافى فى شرحه ، جـ١:٤٩١ «وفي آخر هذا الباب قول لست أدرى لمن هو» ثم أورد النص نفسه . بينما أورده الصفار على أنه من كلام سيبويه ، ينظر شرحه ، ص٢١٩. وينظر ما تقدم حول ذلك في هامش باب ٢١: ٧.
(٥) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٢١).

٣٣-بـاب الأمــر والنــهى(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى فعل الأمر والنهى من حمل الاسم عليه مع شغله عنه مما لا يجوز.

[مســائل هذا الباب]

١ - ما الذى يجوز فى فعل الأمر والنهى من حمل الاسم عليه مع شغله عنه؟

٢ - وما الذى لا يجوز؟ ولِمَ ذلك؟

٣ - ولِمَ لا يكون الأمر والنهى إلاّ بالفعل ؟

٤ - ولِمَ كانا فى حمل الاسم على الفعل أقوى من الاستفهام؟

٥ - وما حكم (زيداً امررِ به) و(زيداً اشترِ له ثوبًا) و(خالداً لا تشتم أباه) و(بكراً لا تمرر به) و(زيداً ليضربه عمرو)؟

٦ - ولِمَ جاز أن يعمل ما بعد لام الأمر فيما / قبله ؟ ٤٧أ

٧ - وهل يجوز فى هذه الأسماءِ الرفعُ ؟ ولِمَ جاز ؟

[٢-] ولِمَ لا يجوز (زيدٌ فاضربه) كما جاز (زيداً فاضربه) ؟

٨ - وهل يجوز (الهلالُ فانظر إليه)؟ وعلى أى شىء يجوز؟

٩ - وهل يجوز (هذا زيد فحسن جميل)؟

١٠- وما الشاهد فى قول الشاعر(٢) :

(٢٣٩) - *وَقَائِلَةٍ : خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ*(٣)

---

(١) العنوان كما في الكتاب ، جـ١ : ١٣٧ (٦٩:١) . وينظر الباب في شرح السيرافي ، جـ١ : ١٢أ ، وشرح الصفار ، ص٢١٩.

(٢) لم أهتد إلى معرفته.

(٣) وسيأتى برقم (٢٤٢) . وعجزه :

* وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا *

ويروى (فانكح فتاتها) . وخولان : حيٌّ باليمن ، وأكرومة الحيين : أي مكرمَة الحيين ، حى أبيها وحيّ=

١١ - وما الشاهد فى قوله جلّ وعزّ :﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ (١)؟

١٢ - ولِمَ جاز (كلُّ رجل يأتيك(٢) فله درهم) ولَمْ يجز (كل رجُلٍ فله درهم)؟

١٣- وما الشاهد فى قول عدى بن زيد(٣) :

(٢٤٠) - *أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ*(٤)

وكم وجهًا يجوز فى رفع (أنت فانظر)؟ ولِمَ لا يجوز على إضمار (هذا أنت)(٥)؟ ولِمَ قدّره تارة على (أنت الهالك) وتارة على قولهم :(شاهداك) أى (ما يثبت لك شاهداك)؟ فهل يجىء من هذا التقدير (الموعوظ أنت) ومن التقدير الأول (أنت الهالك)؟ وما الذى يدلّ على كلٍّ واحدٍ منهما؟ وما نظيره من وقوله جلّ وعزّ: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾(٦)؟

= أمّها . والخلو : التي لا زوج لها.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ١ : ١٣٩ ، ١٤٣ (١ :٧٠ ، ٧٢) ، ومعانى القرآن، للأخفش ، جـ١:٧٦، ٨٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٤ ، وشرح السيرافى ، جـ٢ : ٣أ ، والإيضاح، ص ٩٦ ، وكتاب الشعر ، جـ٢٧٩ ، ٢٩٤ ، والأزهية ، ص٢٤٣ ، والخزانة ، جـ١ : ٢١٨ ، وينظر معجم هارون ، ص ٤٢٦ ، ومعجم حداد، رقم ٣١٩٥.

(١) من الآية (٢٧٤) في سورة البقرة.

(٢) فى المخطوط (يأتك) والمثبت من الكتاب ، جـ١ : ١٤٠ = (١:٧٠).

(٣) ديوانه ، ص٨٤.

(٤) وسيأتى برقم (٢٤٣) ، وعجزه :

أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

ويروى (لك فانظر) و (أنت فاعلم لأي حال) و (لك فاعمد لأى حال تصير) ، وعلى الأولى والأخيرة لا شاهد فيه.

ومعنى أرواح مودع أم بكور : أرواح يودّعك أم بكور ، أي أنك هالك لا محالة.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ١ : ١٤٠(١ : ٧٠) ، كتاب الاختيارين ، للأخفش الصغير : على بن سليمان (ت٣١٥) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، (بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ٢، ١٤٠٤هـ)، ص٧٠٣ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص١٢٥ ، وشرح السيرافي ، جـ٢ : ٤أ ، وكتاب الشعر ، جـ١ : ٣٢٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١ : ٤١٤ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٨٦ ، والنكت ، جـ١ : ٢٦٦ ، وشرح أبيات المغنى ، جـ٤ : ٣٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٧١ ، ومعجم حداد ، رقم ٩١٥.

(٥) لم ترد علة لذلك في الجواب . وجاء في الكتاب ، جـ١ : ١٤١= (١ : ٧١) «لا يكون على أن تضمر (هذا) لأنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ، ولا تحتاج إلى ذلك وإنما تشير له إلى غيره...».

(٦) من الآية (٢١) فى سورة محمد (صلى الله عليه وسلم).

١٤- وهل يجوز (زيدًا فاضرب) على أنّ العامل هذا الفعل المذكور؟ ولِمَ أجازه أبوالحسن(ت٢١٥) مع دخول الفاء من غير فعلٍ آخر تكون عطفًا عليه؟ ولِمَ جازَ بِمنزلة (أمَّا بِزَيدٍ فامرر) مع أن فى(أما) معنى الجزاء وليس [ذلك] فى الأمر؟ وهل يلزمه (فاضرب زيدًا) فى الابتداء؟

١٥- وما حُكْمُ الدعاء ؟ ولِمَ جرى مجرى الأمر والنهى ؟ وما حكم (اللهم زيدًا فاغفر ذنبه) و(عمرًا ليقطع اللّه يده) و(بكرًا لا يجزه اللّه خيرًا(١)) ؟

١٧ - وما الشاهد فى قول أبى الأسود الدؤلى(٢) :

(٢٤١) - *أَمِيرانِ كَانَا آخَيَانِى كِلَاهُمَا*(٣)

١٦- وما حُكْمُ (أمّا زيدًا فَجَدْعًا له وأمّا عمرًا فسقيًا له) ؟ وما تقديره؟ ولِمَ عَمِلَ المصدرُ فيما قبله فى قولِك :(أمَّا زَيدًا فضربًا)؟

١٨- وما حكم (أما زيد فسلامٌ عليه [وأما] الكافر فَلَعْنَةُ الله عليه)؟ ولِمَ وجبَ رفعُهُ ولَمْ يُحمل على الفعلِ مع المصدر؟

١٩- وما فى قولِه جلّ وعز: ﴿ الزَّانِيَةُ والزَّانِى فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾(٤) ، ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (٥)؟ ولِمَ رُفِعَ الاسمُ فى الأمرِ ولَمْ يُحمل على الفعل ؟ وما تقديرُه؟ وما نَظيرهُ منْ ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِى وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ﴾ (٦)؟

٢٠- وما وجهُ مُضَارعةِ حُرُوفِ الاستفهامِ لحروفِ الجزاءِ ؟وهل ذلك منْ وجهَين : طَلَبِ الفِعل ، وصِحَّةِ الجوابِ فى كلِّ واحدٍ منْهُما؟

---

(١) اقتصر في الجواب على المثال الأول .

(٢) ديوانه ، ص ٤٦.

(٣) وسيأتي برقم (٢٤٤) ، وعجزه :

فَكُلاً جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّى بِمَا فَعَلْ

ويروى (أميرين كانا صاحبىّ) و (فكلٌ جزاه الله عني بما عَمِلْ) ، وعلى الرواية الأخير لا شاهد فيه.
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ١ : ١٤٢ = (١: ٧١) ، وشرح السيرافي ، جـ٢ : ٥أ ، وطبقات النحويين ، ص٢٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١ : ٨٨ ، والنكت ، جـ١ : ٢٦٨ ، وشرح المفصل ، جـ٢ : ٣٧ ، ٣٨ . والخزانة ، جـ١ : ١٣٨.

(٤) من الآية الثانية فى سورة النور.

(٥) من الآية (٣٨) في سورة المائدة.

(٦) من الآية (١٥) فى سورة محمد.

الجـــواب :

١*-١ - الذى يجوزُ فِى فِعلِ الأمرِ والنّهيِ حملُ الاسم عليه مع شغلهِ عنه على أنّه الاختيارُ ووجهُ الكلامِ ؛ لأنهما لا يكونان إلاّ بالفعلِ ، فاقتضاؤهما للفعل أشدُّ منَ اقتضاءِ حرفُ الاستفهامِ ، إذ كانَ الاستفهامُ قد يخلو منَ الفعلِ ، ولا يخلو الأمرُ والنهى منَ الفعلِ.

٢*-٢ - ولا يجوزُ ادخالُ الفاءِ معَ رفع الاسم ؛ لأنه يصير بمنزلةِ (زيدٌ فقائم). ويجوز إدخالها مع نصب الاسمِ فى قولك :(زيداً فاضرِبْهُ) ، لأنه بمنزلة (ائت زيداً فاضربه)، وكذلك لو قَدَّرته على (اضرب زيداً فاضربه) وجعلت (اضرب زيداً) الأوَّلَ كأنّهُ ضربُ آخرُ. كأنك قلت :(اختصّ زيداً بالضربِ فاضربهُ) فهذا يصحُّ دُخولُ الفاء فيه ، ولا يجوز (زيدٌ فاضربه) على أنّ (زيداً) مبتدأ ، وقولك :(فاضربه) خبر ، لما بيّنا من أنّه بمنزلة (زيدٌ فقائم).

٣*-٣ - وإنما لَمْ يكنِ الأمرُ والنهى إلاّ بالفعلِ لأنّ حقيقتهما تقتضى ذلك ، إذ حقيقةُ الأمرِ طَلَبُ الفعلِ منَ المأمورِ بطريقةِ (افعلْ) ، والنّهى طلبُ فعلِ الانتهاء من المنهيِّ بطريقة (لا تفعلْ) فإنْ قال قائل :(تراك زيداً) أمرٌ وليس بفعل ، قيل له : ليس هذا بأمرٍ ، وإنما يدُلُّ على معنَى الأمرِ كما أن ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ (١) ليسَ بأمرٍ وإنما يدلُّ على معنى الأمرِ. فقد بان أنّ الأمر والنّهى لا يكونانِ إلاّ بالفعلِ.

٤*-٤ - وَحَمْلُ الاسمِ على الفعلِ فى الأمرِ والنهى أقوَى منه فى الاستفهامِ / لأنّ الأمرَ ٤٧ب والنهيَ أشد اقتضاء للفعل بأنّهما لا يكونانِ إلاّ بفعلٍ وليس كذلكَ الاستفهام ، فهما ، وإنِ اشتركا فى طلبِ الفعل ، فأحدهما أشدُّ طلبًا له منَ الآخرِ ، إذ الاستفهام قد يخلو من الفعل ، والأمرُ والنهيُ لا يخلو(٢) منَ الفعلِ.

٥*-٢ - وتقول :(زيداً امررْ بهِ) و(زيداً ليَضربْهُ عمروٌ) فكلّ هذا يختارُ فيه النّصبُ للعلّةِ الّتى بيّنا.

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ١٣٧ ، ١٤٤ = (١: ٦٩ ، ٧٢).**

*-٢ **نفسه ، ص ١٣٨ = (٦٩).**

*-٣ **نفسه ، ص ١٣٧ = (٦٩) .**

*-٤ **نفسه ، ص ١٣٧ - ١٣٨ = (٦٩).**

(١) من الآية (٢٣٣) فى سورة البقرة. وينظر ما تقدم في باب ٢٧: ١٠م٢.

(٢) كذا فى المخطوط والأولى (لا يخلوان).

٦*-١ - وجاز تقديمُ الاسمِ على لامِ الأمر لأنها نظير (لا) فى النهيِ إذا قلت :(زيداً لا تشتُمْ) فهو كقولكَ :(زيداً لتضربْ) ويجوز(١) تقديم الاسم فيها لأنّها مما يقَعُ الأمر(٢) به فى حشو الكلام إذ كانت قد تدخل على المُفرَدِ لا علَى الجُملةِ(٣).

٧*-١ - وكل ما ينصب فى الأمرِ والنهى ممّا شُغِلَ الفعل عنه فإنّهُ يجوز فيه الرفعُ بالابتداء ، وجعلُ الأمرِ فى موضع الخبرِ ، لأن المبتدأ لما كان يطلب ما فيه الفائدة مما يصلح فيه صدق أو كذب ، وكان الأمرُ فيه فائدة صلَحَ أنْ يقع موقع الخَبَر لهذه المقارَبَةِ الشّديدة ، وكذلك النهيُ. وسبيلهما فى هذا كسبيل الاستفهام فى نحوِ قولك :(زيدٌ كَمْ مرةً رأيْتَهُ؟).

٨*-١ - وتقول :(الهلال فانظر إليه) ، فيجوز على الحذف من قولك :(هذا الهلالُ فانظر إليه) ولا يجوز على غير الحذف ، كما لا يجوز (زيدٌ فقائم)(٤).

٩*-١ - وتقول :(هذا زيدٌ فَحسَنٌ جَميل) كأنك قلت :(انتبه له فهو حسنٌ جميل) ، فتوجبُ تنبيهَهُ على أنَّه حسن جميلٌ بعد تنبيهه على أنّه زيد.

١٠*-٢ - وقالَ الشاعرُ :

(٢٤٢) - وَقَائلةٍ : خَوْلَانُ فانْكِحْ فَتَاتَهُمْ ... وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَاهِيَا (٥)

فهذا على قوله :(هذه خولانُ فانكحْ فتاتهم). ولا يجوز أن يكون مع الرفعِ على غيرِ الحذفِ ، لأجل دخول الفاء(٦).

١١*-٣ - وفى التنزيل﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ بِاللَّيلِ وَالنَّهارِ سِرًّا وَعَلانِيةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٣٨ = (١ : ٦٩).
*-٢ نفســه ، ص ١٣٩ = (٦٩ - ٧٠) .
*-٣ نفســه . ص ١٤٠ = (٧٠).

(١) فى المخطوط (ولا يجوز) ، ولعل المراد ما أثبته ، لأنه قوله (لا يجوز تقديم الاسم)يناقض قوله السابق (وجاز تقديم الاسم ...).
(٢) فى المخطوط (النفى) ، ولعل المراد ما أثبته ، لأنّ الكلام عن لام الأمر.
(٣) ينظر ما تقدم ،في باب ٣٢ :٦.
(٤) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٢).
(٥) تقدم برقم (٢٣٩).
(٦) يروى عن الأخفش والفراء وجماعة ، أن الفاء هنا زائدة وأن ما قبلها مبتدأ ، والجملة المقترنة بها خبر المبتدأ . ينظر المغنى ، ص١٧٩.

رَبِّهم ﴾ (١) فدخلت الفاء فى الخبرِ لأنَّهُ بمنزلةِ الجزاء.

١٢*-١ - وكذلك تدخل فى الخبر لأنَّهُ بمنزلة عطفِ فعلٍ على فعلٍ. فيجوز(٢) :(كلُّ رجُلٍ يأتيك(٣) فله درهم) ولا يجوز (كلُّ رجلٍ فَلَهُ درهم) ؛ لأنه ليس فيه فعلٌ فيشبه الجزاء.

١٣*-٢ - وقال عدى بن زيد :

(٢٤٣) - أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ   أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ(٤)

ففى رفع (أنت) ثلاث(٥)أوجه (٦): الأول : على إضمار الرافع ، لأن سَبَبَهُ مرفوعٌ كما يجبُ إضمارُ الناصبِ إذ كان السببُ منصوبًا ، فكأنه قال : (انظر أنت فانظر). الثانى : على حذف الخبر ، وتقديره (أنت الهالك) ، وَدليلُه أنَّه لمَّا قال :(أرواحٌ مودِّع أم بكورُ)دَلَّ على انقطاعِ الرواحِ حتى لا رواحَ بعده ، أو البكورِ حتى لا بكورَ بعده يصح منه فدلَّ على هلاكه ، وقدَّره (أنت الهالك بهلاك رواحك أو بُكُورِك حتَّى لا تصحّ أصلاً فانظر لأىّ ذاك تصير؟). الثالث : على حذف المبتدأ ، وتقديره (الموعوظ أنت) ، ودليله : أنَّه لما ذكر ما يقتضى تعاقب الرواح والبكور من(٧) علمٍ بالانقطاعِ لا محالة كان فى ذلك ما يعظه ويزجره عن إهمال الأمر فيما يقتضيه هذا الذى ذكره ، وفى ذلك وعظ قد ظهر ، فكأنه قال : الموعوظ أنت بذاك الذى ذكر فانظر لأى ذاك تصير؟. ولهذا قدره سيبويه فى أحد التقديرين على قولك :(أنت الهالك) ، وفى التقدير الآخر على (شاهداك(٨))، أى (ما يَثْبُتُ لك شاهداك) ، فَحَذَفَ (ما يَثْبُتُ لك) وهو فى موضع المبتدأ. ونظيره﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ (٩)، ودليله ما طَلَبَ منهم من الفعلِ فأجابوا بهذا القولِ الذى

***-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٤٠ = (١ : ٧٠).**
***-٢ نفسه ، ص ١٤٠ - ١٤١ = (٧٠ - ٧١).**

(١) من الآية (٢٧٤) في سورة البقرة.
(٢) فى المخطوط (ويكون) ولعل الأنسب ما أثبته.
(٣) في المخطوط (يأتك) وكذلك في السؤال . ينظر التعليق عليها هناك .
(٤) تقدم برقم (٢٤٠).
(٥) كذا في المخطوط ، والأولى (ثلاثة).
(٦) ينظر التعليق على آخر الفقرة رقم (١٠) ، وهناك أوجه أخرى ينظر عنها شرح أبيات المغنى ، جـ٤:٣٩-٤٠.
(٧) فى المخطوط (على) ولعل المراد ما أثبته.
(٨) ينظر الكتاب ، جـ١ : ١٤١ = (١ : ٧١).
(٩) من الآية (٢١) فى سورة محمد.

يقتضِى إذا كان جوابًا أنّهم عليهِ ، وأنّ أمرهم الذى هم عليه طَاعةٌ وَقَوْلٌ معرُوفٌ. الثانى : تقديره (طاعة وقول معروف أمثل) ، ودليله أنّه طَلَبَ منهم الْفِعل فظهر ما يقتضى الإجابة وأنّها أمثل وأولَى من تركِ الإجابة / فصار تقدير (طاعة وقول معروف [أمثل]) أو (أولى) أو (أصلح). ١٤٨أ

١٤*-١ – وأجاز الأخفش (ت٢١٥) (زيدًا فاضربْ(١)) على أنّ العاملَ هذا المذكورُ، وكذلك (بزيدٍ فامرر) وشبَّهَهُ بقولهم :(أمَّا بزيد فامرر). وبينهما فرق ، وهو أنّ (أمَّا) فيها معنَى الجزاء. فَيصلُحُ أن يدخل الفاءُ على شبْهِ جواب الجزاء ، كأنّه يجب الثانى بوجوب الأول كما يكون فى الجزاء وليس كذلك (زيدًا فاضرِبْ). وفيه عندِى ضعف فى القياس ولكنّ وجهه أنه يجوز (زيدًا فاضرِبْهُ) بإجماعٍ. ومن الأصول أنّه إذا حذف السبب الذى شغل العامل تعدَّى الفعل إلى المفعول فيجيء من هذا أن يجوز (زيدًا فاضرب)، هذا طريق الحجاج لأجازة هذه المسألة ، ولكن يُعترض عليها أنّه يلزم حذفُ الفاءِ معَ حذف ما شُغِلَ به الفعلُ إن احتيج إلى إعمالِ الفعلِ. وللأخفش(٢) أن يقول : فإنى لا أحذف إلاّ ما اشتغل به الفعل فقط وأُقرُّ باقِيَ الكلامِ على حاله ؛ لأنّه لا يمتنع هذا فيكون فيه النظر من هذه الجهة. وجملة الأمر أنه ضعيف فى القياس ؛ لأنّ يلزم عليه (فاضربْ زيدًا). وهذا لا يجوز بإجماعٍ.

١٥*-٢ – وحكمُ الدعاءِ كحكمِ الأمرِ والنهيِ ، لأنَّهُ طَلَبٌ للفعل من المدعوِّ كما يُطلب الفعل من المأمور ، فسبيلها سبيل واحدٌ فى اقتضاء الفعل ، فتقول على ذلك :(اللهمَّ زيدًا فاغفر له) ، كأنكَ قلت :(اللهم ارحمْ زيدًا فاغفر له).

١٦*-٢ – وتقول :(أما زيدًا فجدعًا له وأما عمرًا فسقيا له)، كأنَّكَ قلت :(أما زيدًا فجدعَ

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ١٤١ هـ ٥.**

*-٢ **نفســه ، ص ١٤٢ = (٧١).**

(١) جاء في هامش الكتاب «قال : أبو الحسن : تقول : (زيدا فاضرب) ، فالعامل (اضرب) هذه ، والفاء معلقة بما قبلها . ويدلك على أن هذه هي العاملة قولك : (بزيد فامرر) ، كما تقول : (أما بزيد فامرر) فهذه الفاء أضافت الفعل الذي معه الفاء إلى زيد» . وفى شرح السيرافي ، جـ٢ : ٢أ : أن الفاء في المثال المذكور جواب لفعل محذوف تقديره (تأهب فاضرب زيداً)، فلما حذف الفعل قدم المفعول عوضًا عنه . كما قدم في نحو (أمّا زيدًا فاضرب). ولم يشر السيرافى إلى شيء عن رأي الأخفش ، وينظر البحر المحيط ، جـ١ : ١٧٦ ، والمغنى ، ص١٨٠.

(٢) في المخطوط (والأخفش) ولعل الصواب ما أثبته.

اللَّهُ وأما عمراً فسقى اللَّهُ) ، وإنّما جاز أن يعمل المصدر فيما قبله إذا قلت :(أما زيداً فضربًا) ؛ لأنّهُ فى موضع الأمر ؛ فليس بموصول ، ولو كان فى موضع (أن) لم يجز أن يعمل المصدر فيما قبله ؛لأنّه موصول ، [نحو] (ضربُ زيدٍ عمراً صواب)، ولا يجوز (عمراً ضرب زيد صواب) على التقديم.

١٧*-١ - وقال أبو الأسود الدؤلى :

(٢٤٤) - أَمِيرَانِ كَانَا آخَيَانِى كِلاَهُمَا فَكلاً جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّى بِمَا فَعَلْ(١)

فنصب (كلاً) ؛ لأنّه فى موضع الأمر ، كأنّه قال :(جزى اللَّه كلاً عنِّى بما فعل).

١٨*-١ - وتقول :(أمّا زيدٌ فَسلامٌ عَلَيهِ وأمّا الكافرُ فلعنة الله عليه) فترفع الاسم المقدّم ؛ لأنّ المصدر مرفوع. فإذا لَمْ يعمل فيه فعلٌ وهو على معنى الدعاء فى قولك: (لعنة اللَّهِ على الكافرِ وسلامُ اللَّهِ على زيد) لم يجز أن يعمل فى الاسم المقدَّمِ إذا شغلت المصدر عنه بضميره ؛ لأنّه إذا لَمْ يُعْمَلْ فى المصدر فترك عمله فى الاسم أوجب.

١٩*-٢ - وفى التنزيل :﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِى فاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾(٢) ،﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما ﴾(٣) ،﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا ﴾(٤). فكلُّ هذا رفع على حذف الخبر ، لا على أنّ الأمر فى موضع الخبر لما ذكرنا من أنّ الاختيارَ الحملُ على الفعلِ. وتقديره :(فيما يتلى عليكم الزانيةُ والزانى) ، أو (فيما فرض عليكم) ، أو (فيما كتب عليكم). وكذلك كلُّ ما جاء من هذا النحو. ولا يحمل على الشذوذ عن القياس(٥) وله وجهٌ حسن يتوجه

---

*-١ الكتاب ، جـ١: ١٤٢ = (١: ٧١) .

*-٢ نفســه ، ص ١٤٢ - ١٤٣ = (١: ٧١) .

(١) تقدم برقم (٢٤١).

(٢) من الآية الثانية في سورة النور.

(٣) من الآية (٣٨) فى سورة المائدة.

(٤) من الآية (١٦) فى سورة النساء.

(٥) يرى الفراء والمبرد أن (ال) في الآيتين الأولى والثانية بمعنى الذي ، وأن الفاء دخلت على الخبر ، لأن الكلام فى معنى الجزاء. ينظر معاني القرآن جـ١ : ٣٠٦ ، والكامل ، جـ٢: ٢٦٥ ، وشرح السيرافي ، جـ٢ : ٥ ب ، والبسيط ، جـ١ : ٥٧٣ ، ويعزى ذلك أيضا إلى الكوفيين عموماً والزجاج . ينظر الهمع ، جـ٢ : ٥٦ = (١ : ١٠٩).

وما ذُكِرَ ينطبق على الآية الأخيرة ، وقد تقدم نحوه في الفقرة رقم (١١) غير أن الرماني خرجها هنا على حذف الخبر وهو في كلا الحالين تابع لسيبويه . ويظهر أن سيبويه يجيز فى نحو هذه الآيـــة =

عليه فى التأويل. ومثله ﴿ مَثَلُ الجَنَّةِ الَّتِى وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ ﴾(١) ، وتقديره (فيما يُقصّ عليكم مثل الجنّة الّتى وُعِدَ المتقون)(٢) ثم قيل :(فيها كذا فيها كذا).

٢٠*١- – وحروفُ الاستفهامِ تضارعُ حروفَ الجزاء من وَجْهين :أحدُهما : طلب الفعل ، والآخر: صحة الجواب فيهما ، إلاّ أنّ ذلك فى الجزاء يلزم فى كلٍّ موضع ، ولا يلزم فى الاستفهام فى [كلّ] موضع.

---

*١- الكتاب ، جـ١ : ١٤٤ = (١ : ٧٢).

= الوجهين . وينظر شرح السيرافى ، جـ٢ : ٣ب ، ويتضح من ذلك أن كلا الوجهين لم يشذا عن القياس غير أن عدم التقدير أولى من التقدير.

(١) من الآية (١٥) فى سورة محمد.

(٢) وهناك آراء أخرى ، منها : أنّ (مَثَل) مبتدأ ، و(فيها) خبر ، وأعيد الضمير مؤنثا لأن (مثَل) هو الجنّة ، ومنها أن (مثل) زائدة ، و(الجنة) مبتدأ و (فيها) الخبر. ينظر البسيط ، جـ ١ : ٥٧٢.

٣٤-بـاب حـروف النـفى(١)

الغرض فيه : أن يبين مـا يجـوز فى الفعل من حمل الاسم عليـه مع شغله عنه فى حروف النفى مما لا يجوز .

مسـائل هذا الباب :

١ - / ما الذى يجوز فى الفعل من حمل الاسم عليه فى حروف النفى ؟ وما الذي لا يجوز؟ ولِمَ ذلك ؟ ٤٨ب

٢ - ولِمَ كان الجزاء أقوى ثم الاستفهام ثم حروف النفى ؟ ولِمَ لا يجوز فى كلّ ما طَلَبَ الخبرَ كما يطلبه حرفُ النفى ما يجوز فى حرف النفى ؟ فلِمَ لا يكون الوجه (إنّ زيداً عمراً ضربه) إذا كانت (إنّ) فى هذا تطلب الفعل على طريق الإثبات كما تطلبه (ما) على طريق النفى فى قولك :(ما زيداً ضربته)؟

٣ - ومَا الشاهد فى قولِ هدبةَ بنِ خَشْرَم (٢):

(٢٤٥) - * فَلَا ذَا جَلَالٍ هِبْنَهُ لِجَلَالِهِ * (٣)

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ١٤٥ = (١: ٧٢): « باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهى وهى حروف النفى» وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٦ب ، وشرح الصفار ، ص٢٢٨.

(٢) ينظر الأغانى ، جـ ٢١: ١٧٩، والخزانة ، جـ ٤ :٨٦ وفيهما خبر وفاته حيث قتل قصاصاً نحو سنة ٥٠هـ بسبب قتله ابنَ عمه وكان هدبة شاعراً راوية.

(٣) وسيأتى برقم (٢٥٢)، وعجزه :

* وَلَا ذَا ضَيَاعٍ هُنَّ يَتْرُكْنَ لِلْفَقْرِ*

ويروى صدره (فلا تتقى ذا هيبة لجلاله) وعليها لا شاهد فيه. وضمير المؤنث فى (هبنة) يرجع إلى (نوائب الدهر) فى بيت سابق.

ومن مواطن وروده: الكتاب ، جـ ١: ١٤٥ = (١: ٧٢)، واشتقاق أسماء الله ، ص ٢٠١ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٨٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٨١ ، والنكت ، جـ١:٢٦٩، والأمالى الشجرية ، جـ ١: ٣٣٤، وشرح المفصل ، جـ٢ : ٣٧.

وقول زهير(١) :

(٢٤٦) - * لَا الدَّارُ غَيَّرَهَا بَعْدِى الْأَنِيسُ ...* (٢)

وقول جرير(٣) :

(٢٤٧) - * فَلَا حَسَبًا فَخَرْتَ بِهِ لِتَـيْمٍ* (٤)

٤ - وما حكم (ما) على مذهب أهل الحجاز ؟ ولِمَ لا يجوز فيها إلا الرفع ؟

٥ - وما الشاهد فى قول مزاحم :

(٢٤٨) - *وَقَالُوا : تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى* (٥)

وكيف يجيء على مذهب بنى تميم ؟ ولِمَ جاز فيه على مذهبهم وجهان ولَمْ يجز على مذهب أهل الحجاز إلا وجه واحد.

٦ - وهل يجوز فى (ليس) أن يجرى مجرى (ما) في الإلغاء ؟ ولِمَ جاز ذلك فى قول بعضهم؟

---

(١) شرح ديوان زهير بن أبى سلمى (ت ١٣ق٠هـ)، لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١) ، تحقيق أحمد زكى العدوى ، (القاهرة وبيروت - الهيئة العامة للكتاب ، ١٣٨٤هـ ، مصور عن ط٠دار الكتب ، ١٣٦٣هـ)، ، ص ١٤٦، توفى نحو سنة ١٣ قبل الهجرة.

(٢) وسيأتى برقم (٢٥٣) وهو بتمامه :

لَا الدَّارُ غَيَّرَهَا بَعْدِى الْأَنِيسُ وَلَا بِالدَّارِ ، لَوْكَلَّمَتْ ذَا حَاجَةٍ ، صَمَمُ

ويروى (غيّرها بُعدُ الأنيس).

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٤٥ = (١: ٧٣) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٨٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٨٢.

(٣) شرح ديوانه ، ص ١٦٥.

(٤) وسيأتى برقم (٢٥٤) ، وعجزه :

* ولاَ جَدًا إِذَا ازْدَحَمَ الْجُدُودُ *

ويروى (ولا حسب فخرت به كريم ولا جدّ ....) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه. وجوّزَ يونس أن يكون التنوين فى (فلا حسبًا) على الرواية الأولى للضرورة وبناء عليه لا شاهد فى البيت إذ الشاهد فيه نصب (حسبا) بفعل محذوف كما سيأتى. ينظر شرح السيرافى ، جـ ٢: ٧أ ، وشرح المفصل ، جـ٢:٣٦.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٤٦ = (١: ٧٣) ، والأصول ، جـ ١: ٣٩٨، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس ، ص ٨٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٨٣ ، ٥٦٨.

(٥) تقدم برقم (١٢٧)، و(١٣٦) وسيأتى برقم (٢٥٥) ، وعجزه :

* وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ *

وهل يجيء على هذا المذهب (ليس زيدًا ضربته) ؟ وما الشاهد فى قول حميد :

(٢٤٩) - * فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِى مُعَرَّسِهِم* (١)

وقولِ هشام أخى ذى الرُّمة :

(٢٥٠) - * هِىَ الشِّفَاءُ لِدَائى لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا* (٢)

وما الشاهد فى قوله بعضهم :(ليس الطيبُ إلا المسكُ)؟

[٢-] وما حكم (إنى زيد لقيته)؟ ولِمَ [لَمْ] يحمل على الفعل إذا المعنى (إنى لقيت زيدًا)؟

٧ - ولِمَ نُصِبَ (كلّ) فى قوله جلَّ وعزّ: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾(٣)؟ وما مذهب ابن السراج (ت ٣١٦) فيه ؟ ولِمَ حمله سيبويه على (زيدًا ضربته)(٤) مع ضعف هذا ؟

٨ - وما حكم (قد علمت عبد الله تضربه)؟ ولِمَ لا يعمل فيه إلا (علمت)؟ وما شاهد من قولهم(٥) :(قد علمت لعبد الله تضربه)؟

٩- وما الشاهد فى قول المرَّار الأسدى (٦):

(٢٥١) - * فَلَوْ أَنَّهَا إِيَّاكَ عَضَّتْكَ مِثْلُهَا* (٧)

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ١٤٥ = (١: ٧٢).

(١) تقدم برقم (١٢٤) ، و(١٣٣) وسيأتى برقم (٢٥٨) وعجزه :

* وليس كلُّ النوى تلقى المساكينُ * .

(٢) تقدم برقم (١٢٦) ، (و (١٣٥) ، وسيأتى برقم (٢٥٧) ، وعجزه :

* وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ*

(٣) الآية (٤٩) فى سورة القمر.

(٤) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٤٨ = (١: ٧٤).

(٥) فى الكتاب ، جـ ١: ١٤٩ = (١: ٧٤) « ومثل ذلك :(قد علمت لعبد الله تضربه)» ولم يذكر أنه قول العرب.

(٦) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ١٥٠ = (١: ٧٥) ، وينسب لعبد الله بن الزَّبير الأسدى. ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٢٧ ، وفرحة الأديب ، ص ١٨١ .

(٧) وسيأتى برقم (٢٥٩) ، وعجزه :

* جَرَرْتَ عَلَى مَا شِئْتَ نَحْرًا وَكَلْكَلاَ*

ويروى (جررتُ) للمتكلم ، كما يروى (حززت) ، والضمير فى (فلو أنها) للمظلمة المفهومة من بيت سابق.

ومن مواطن وروده : شرح السيرافى ، جـ ٢ : ١٠أ ، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٣٢٩ ، والنكت ، جـ١:٢٧٢، وتذكرة النحاة ، ص ٥٤٥ .

الجــــواب :

١*١- – الذى يجوز فى الفعل من حمل الاسم عليه فى حروف النفى أنه إذا ولى حرفَ النفى الاسمُ مع شغل الفعل عنه بسببه أن يحمل على فعلٍ يُفَسِّرُهُ ، كما يكون فى حرف الاستفهام ، كقولك :(ما زيداً ضربته ولا عمراً قتلته)· وإنّما اختير ذلك لأن حرف النفى يشبه حرف الاستفهام فى نقل الجملة عن معنى إلى معنى يخرجه عن الإيجابِ ، فحرف الاستفهام ينقل عن الخبر إلى الاستخبار ، وحرفُ النفْيِ ينقل عن الإثبات إلى النفى·

٢*١- – ولا يجوز أن يجرى حرف التحقيق فى ذلك مجرى حرفِ النفى ؛ لأن التحقيق لا يحتاج إلى حرف وإنما يدخلُ تاكيداً · ولم يحتج إلى حرف لأنه الأصل فليس يحتاج إلى حرف ينقله عن معنى إلى معنى التحقيق ، وذلك كقولك : (إنى زيد لقيته)، فالوجه فى هذا الحمل على الابتداء كما يحمل عليه إذا قلت :(زيد لقيته) ؛ لأنه ليس هـهنا سبب يجعله بالفعل أولى·
والأسباب التي توجب أنَّ الحملَ علَى الفعلِ أوْلى على ثلاثِ مراتب : الأوّل(١) : مرتبة الجزاء ، فهو أقواها ؛ لأنه لا يكون إلاّ بفعلٍ ولا يصلح لهذا الاسمُ بعد حرف الجزاء ، ومثله باب الأمر والنهى · الثانى : باب الاستفهام ، فليس له قوّةُ الجزاءِ ؛ لأنّه قد يكون من غير فِعْلٍ ، كقولك:(أزيد أخوك؟) ، إلا أنّه يطلب الفعل إذا كان فى الكلام ، ويصح [بعده] جواب مجزوم كقولك :(أتأتينى ؟ أكرمْك)· الثالث : باب حروف النفى ، لأنها تشبه حروفَ الاستفهامِ فى أنَّها تنقلُ الجملة إلى ما ليس بواجبٍ ، فهى دون(٢) منزلة ما شُبِّهَتْ به·

٣*٢- – وقال هدبة بن خشرم :

(٢٥٢) – فَلَا ذَا جَلَالٍ هِبْنَهُ لِجَلَالِهِ وَلَا ذَا ضَيَاعٍ هُنَّ يَتْرُكْنَ لِلْفَقْرِ(٣)

فهذا شاهدٌ فى حمل الاسم على الفعل مع شغله عنه فى حرف النفى· ومثله قول زهير:

(٢٥٣) – لاَ الدَّارَ غيَّرَهَا بَعْدِى الأَنِيسُ / وَلاَ بِالدَّارِ ، لَوْ كلَّمَتْ ذَا حَاجةٍ ، صَمَمُ(٤) ١٤٩أ

*١- **الكتاب ، جـ ١: ١٤٥ = (١: ٧٢)·**
*٢- **نفسه ، ص ١٤٥ – ١٤٦ = (٧٢ – ٧٣)·**
(١) كذا فى المخطوط والأنسب (الأولى) وكذا الثانى ، والثالث ·
(٢) فى المخطوط (ما دون) ولعل الأولى ما أثبته·
(٣) تقدم برقم (٢٤٥)·
(٤) تقدم برقم (٢٤٦)·

ومثله قول جرير :

(٢٥٤) - فَلاَ حَسَبًا فَخَرْتَ بِهِ لِتَيْمٍ ... وَلاَ جَدًّا إِذَا ازْدَحَمَ الْجُدُودُ(١)

وتقديره : (فلا ذكرت حسباً) إلا أنّه ممّا لا يظهر فيه الفعلُ للاستغناء عنه بتفسيره.

٤*-١ - وحكمُ (ما) على مذهبِ أهلِ الحجازِ رَفْعُ الاسم فيها ، لأنَّها عاملة فلا سبيل لِلْفِعْلِ على اسمها ؛ لأنَّه لا يعملُ فى اسمٍ عاملانِ ، وهذا أصل جارٍ فى سائر أبواب العربية، إذ الإعراب إنما يتعاقب على حرف الإعراب ، ولا يمكن أن يكون فيه إعرابان مختلفان ، ولا معنى لإعرابين متّفقين ؛ لأنه لا بيان فيهما على هذا الطريق فليس إلاّ عاملٌ واحدٌ ، فتقولُ على هذا المذهبِ :(ما زيدٌ لقيته). فأما على مذهب بنى تميم فتقول :(ما زيداً لقيته) وقد بيّنا العلّة فى ذلك(٢).

٥*-١ - وقال مزاحمٌ العقيلى :

(٢٥٥) - وَقَالُوا : تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى ... وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ(٣)

بالرفع على مذهبِ أهلِ الحجازِ مَعَ إضمارِ الهاءِ فى (عارفُه). وأمّا على مذهبِ بنِى تميمٍ فالنصبُ على إضمارِ (عارف) ، ويجوز الرفعُ على مذهبِهم على :

* ... ... كلُّه لَمْ أصنَعِ* (٤)

وفيه ضعف لحذف الضّمير من الخبر ، ولكنَّه جائز لما بيَّنا قبل(٥).

٦*-٢ - ويجوز (ليس زيداً لقيته) على مذهب من قال :(ليس الطيبُ إلاَّ المسكُ) ؛ لأنَّه يجعل ليس بمنزلةِ (ما) ، وهو مذهبٌ ضعيف(٦) من أجل أنّه يكفى فيما يوجِبُهُ الشبَهُ مَنْعُ

***-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٤٦ = (١ : ٧٣).**

***-٢ نفســه ، ص ١٤٧ = (٧٣).**

(١) تقدم برقم (٢٤٧) ، وينظر ما ذكر هناك عن تنوين (حسبًا).

(٢) ينظر ما تقدم فى الفقرة (١).

(٣) تقدم برقم (١٢٧) ، و(١٣٦) ، و (٢٤٨).

(٤) تقدم برقم (١٦٢) ، و(١٦٨).

(٥) ينظر ما تقدم فى باب ٢٥: ٨، ١١، ١٢.

(٦) حكى أبو عمرو بن العلاء أن لغة بنى تميم إهمال (ليس) إذا انتقض نفيها بـ(إلا). وقد حاول بعض النحويين تخريج قولهم :(ليس الطيب إلا المسكُ) على إعمال (ليس). ولعلهم لم ينتبهوا إلى أن سيبويه قد ذكر معه قولهم (ما كان الطيب إلا المسكَ) بنصب (المسك) ليعلم أنه هو الخبر وأن الذين رفعوه مع (ليس) هم الذين نصبوه مع (كان) وأنه لا ضمير شأن مع (ليس) كما أنه لا ضمير شأن مع (كان). ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٤٧ = (١: ٧٣) ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٨ ب ، والنكت ، جـ ١:

التَّصَرُّفِ(١) كما يكفى فى (ما) أن تعمل إذا ترتَّبَ الخَبَرُ فى موضعهِ على أصله(٢). وأما قول هشامٍ أخى ذى الرُّمَّة :

(٢٥٧) - هى الشفاءُ لدائى لو ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْس مِنْها شِفَاءُ الداءِ مَبْذُولُ(٣)

فلا يحملُ على هذا المذهبِ الضعيفِ من قول بعضهم :(ليس الطيبُ إلاّ المسكُ) ولكنْ على الإضمارِ فى (ليس) كالإضمار فى ﴿ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ العَزِيزُ الحَكِيمُ ﴾ (٤). وكذلك قول حميدٍ :

(٢٥٨) - فأَصْبَحوا وَالنَّوَى عَالِى مُعَرَّسِهِمْ وَلَيس كلَّ النَّوى يُلْقِى المساكينُ(٥)

فهذا على الإضمارِ فى (ليس).

٧*-١ - وفى التنزيل(إِنَّا كلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)(٦)فاختلفوا فى وجه نصب (كلَّ) فحملَهُ سيبويه على (زيداً ضربته) فقال : هو عربى جيد(٧). بعد ما بيّن قبل هذا الموضع أن الاختيار فى مثله الحمل على الابتداءِ(٨) ، وكأنـه ذهبَ إلى أنّه قد يُخرج عن الأصل الذى ينبغى أن يطَّرد الكلامُ عليه للإشعارِ بوجه الجوازِ لخلاف ذلك الأصلِ المطّردِ كما جاز(استحوَذَ) على خلاف ما يَّردُ عليه الباب للإشعارِ بهذا المعنى فيحسن فيه على طريق النادر ، ولا يلزمُ مثل ذلك على جهةِ المطّردِ. وكان أبو بكر بن السراج (ت٣١٦) لا يرضى هذا المذهب ؛ لأنّه لا يحمل القرآن على وجهٍ ضعيف ، ويتأولُ النصبَ على أنّه بدل مما المعنى مشتمل عليه ، إذْ معنى ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾(٦) :(إنَّ كلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدرٍ) فيما يفهم منْ هذا الكلام ، كما أنَّ المعنى

---

*-١ الكتاب ، جـ١ : ١٤٨ = (١ : ٧٤).

= ٢٧٠ وتذكرة النحاة ، ص ١٦٨ ، ومغنى اللبيب، ص ٣٢٥ ، والهمع ، جـ ٢: ٨٠ (١ : ١١٥).

ومما هو جدير بالذكر أن الخبر فى (ما كان الطيب إلا المسك) قد جاء فى الكتاب مرفوعاً فى طبعة بولاق وتحقيق هارون ولا معنى لرفعه ، وقد نص على نصبه كل من السيرافى فى شرحه المتقدم ذكره، والأعلم فى النكت المتقدم ذكره أيضا . وينظر الأشباه والنظائر ، جـ ٣: ١٦٨ .

(١) ينظر ما تقدم فى باب ١١:١.

(٢) ينظر ما تقدم فى باب ١٩.

(٣) تقدم برقم (١٢٦) ، و(١٣٥)، و(٢٥٠).

(٤) من الآية (٩) فى سورة النمل.

(٥) تقدم برقم (١٢٤) ، و(١٣٣) ، و(٢٤٩).

(٦) الآية (٤٩) فى سورة القمر.

(٧) ينظر الكتاب ، *-١ وفيه « وهو عربى كثير».

(٨) ينظر نفسه ، ص ٨٢ = (٤٢) ، وفيه :« فالنصب عربى كثير والرفع أجود». وينظر المغنى ، ص ٦٦٢.

في ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[1] : (يسألونك عنْ قتالٍ فى الشَّهرِ الحرام). فهذا الذى ذكره لا خلافَ فى جوازه وحسنه[2]. والوجه الذى ذكره سيبويه أسبق إلى النفس[3].

٨*-١ – وتقول :(قد علمت عبدالله تضربه) للفعلِ الأولِ[4] على الاسم، لأنّ اللامَ قَدْ مَنَعَتْ مِنْهُ ، ولاَ سبيلَ للفعلِ الأخيرِ عليهِ ، لأنّ اللام لامُ الابتداء.

٩*-١ – وقال المرَّارُ الأسديّ :

(٢٥٩) – فَلَوْ أَنَّهَا إِيَّاكَ عَضَّتْكَ مِثْلُهَا ... جَرَرْتَ عَلَىٰ مَا شِئْتَ نَحْرًا وَكَلْكَلَا[5]

فهذا على (إنى زيداً ضربته) ، وهو يجوز على الوجهين : البدل[6]، وعلى (زيداً لقيته).

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٤٩ – ١٥٠ = (١: ٧٤ – ٧٥).

(١) من الآية (٢١٧) فى سورة البقرة.

(٢) أورد أبو بكر نبذة عن الاشتغال فى كتابه الأصول ، جـ ٢: ٢٥٢ – ٢٥٣ ولم يذكر هذا الرأى. كما لا أعلم أحداً نقله عنه غير أن ابن الشجرى عرض له فقال :« وخطر لى فى نصب (كل) ... أن يكون ... نصبا على البدل» ثم أورد عليه اعتراضين وأجاب عنهما. ينظر الأمالى الشجرية ، جـ ١: ٣٣٩ – ٣٤٠.

(٣) وهناك رأيان آخران ، أحدهما : أن (نا) فى (إنا) أولى بالفعل لأنها فاعل فى المعنى ، والآخر : أن الرفع يوهم غير الصواب حيث يلتبس فيه الفعل المفسِّر وهو (خلقناه) بالصفة. غير أن الرضى نفى أى تفاوتٍ فى المعنى سواء أجعل الفعل خبراً أم صفة. ينظر إعراب القرآن ، جـ ٣: ٣٩٨، والمحتسب ، جـ٢: ٣٠٠، وشرح الرضى ، جـ ١: ١٧٢ ، ١٧٤ – ١٧٥ ، والمغنى ، ص ٦٦٢، والهمع ، جـ٥:١٥٦=(٢: ١١٣).

(٤) يبدو لى أن هنا سقطاً لأنّ ما بعده لا يتناسب معه وقد تقدم فى الأسئلة ما يوحى بذلك حيث جاء فيها : « وما حكم (قد علمت عبد اللهُ تضربه)؟ ولم لا يعمل فيه إلا (علمت)؟، وما شاهده من قولهم (قد علمت لعبد الله تضربه)؟» . وجاء فى الكتاب حوله ما يلى :« ومثل ذلك قد علمت لعبد الله تضربه ، فدخول اللام يدلك أنه إنما أراد به ما أراد إذا لم يكن قبله شىء ، لأنها ليست مما يضم به الشىء إلى الشىء كحروف الإشراك فكذلك ترك الواو فى الأول هو كدخول اللام هنا ، وإن شاء نصب ...». وينظر شرح السيرافى ، جـ ٢: ٩ب .

(٥) تقدم برقم (٢٥١).

(٦) ينظر رأى ابن السراج المتقدم فى الفقرة (٧).

٣٥-/بـــاب البــدل(١)(٢) ٤٩ب

الغرض [فيه]: أن يبين ما يجوز فى الفعل من إعماله فى الاسم على وجه البدل مما لا يجوز.

١-مســائل هذا الباب :

١ - ما الذي يجوز فى الفعل من إعماله على طريق البدل ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - وما قسمةُ البدل ؟

٣ - ولِمَ جــازَ بدلُ الشـىء من الشىء وهو هـو ، وبلد الشىءِ منَ الشـىء وهو بعــضــه ، وبدل الشىء منَ الشىء والمعنى مشتمل عليه ؟ ولِمَ جاز بدلُ الغلطِ ؟

٤ - وما البدل الذى يجرى على معنى التاكيد ؟

٥ - وما البدل الذى يجرى على معنى البداء ؟

[٢ ، ٤] وما الشاهد فى ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾(٣).

٦ - وفى قول الشاعر(٤):

(٢٦٠) - * وَذَكَرَتْ تَقْتُدَ بَرْدَ مَائِهَا* (٥)

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ١٥٠ = (١: ٧٥) « هذا باب من الفعل يستعمل فى الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل فى الأول» ، وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ١٠ب، وشرح الصفار ، ص ٢٤٠.

(٢) ينظر تذكرة النحاة ، ص ١٨١ - ٢٧٨ فقد جاء فيه عرض لآراء عدد من النحويين حول كلام سيبويه فى ثلاثة أبواب تبدأ من هذا الباب ، وذلك من تقييد أبى جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير (ت ٧٠٨) شيخ أبى حيان الأندلسى (ت٧٤٥هـ).

(٣) من الآية (٢١٧) فى سورة البقرة.

(٤) هو جبر بن عبد الرحمن أو أبو وجزة السعدى. ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١:٢٨٥، وفرحة الأديب، ص ٧٢، والمقاصد النحوية ، جـ ٤: ١٨٣.

(٥) وسيأتى برقم (٢٦١) ، وبعده :

* وَعَتَكُ الْبَوْلِ عَلَى أَنْسَائِهَا*

ويروى (تذكرت نهيا وبرد مائها) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه. إذ الشاهد فيه إبدال (بردَ مائها) ==

٧ - وما البدَلُ من الشيءِ والمعنَى مشتملٌ عليه ؟ وهل يجوز (رأيت زيداً أباه) والأب غير زيد ؟ ولِمَ لا يجوز ؟

٨ - وما الشاهد فى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾(١) وقوله جلّ وعزّ: ﴿قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾(٢)؟

٩ - وما حكم (بعت متاعَك أسفلَه قَبْلَ أعلاه)؟ ولِمَ لا يجوزُ إلاَّ على البدلِ ؟

١١ - و(اشتريت متاعك أسفلَه أسرعَ مِنَ اشترائى أعلاه)· و(اشتريت متاعَك بعضَه أعجلَ مِنْ بعضٍ)· و(سقيت ابلك صغارَها أحسن من سَقْيِ كبارِها) فلِمَ لا يجوز جميعُ هذا إلاَّ على البدل؟

١٢ - وما حكمُ (سقيت إبِلَكَ صغارها أحسن من كبارها) و(ضربت(٣) [الناس] بعضهم قائمًا وبعضهم قاعدًا)؟ فلِمَ جاز فى هذا وجهان البدل واستئنافُ الاسمِ على الحالِ(٤) ؟

١٠ - وما حكم (اشتريت متاعك أسفله أفضل من أعلاه)؟ ولِمَ لا يجوز إلاّ بالرفع ؟ وما قسمة البدل فيما يحتمل من الحال والبدل؟ وما حكم (مررت بمتاعك بعضِه مرفوعًا وبعضِه مطروحًا؟ ولِمَ جاز فيه الوجهان ؟ وما الفرقُ بينما فى المعنَى ؟

١٣ - وما حكم (ألزمت الناسَ بعضهم بعضًا)؟ ولِمَ لا يجوز إلاَّ على البدل ؟ (وخوّفْت الناس ضعيفهم قويَّهم)؟ ولَمِ لا يكون إلاَّ على البدل؟

١٤ - وما حكم (دفعت(٥) الناس بعضهم ببعض)؟ ولَمِ لا يكون إلاَّ على البدل ؟ وما حكم

=من (تقتد) كما سيأتى فى الجواب · وتقتد : اسم موضع أو ركية بأرض الحجاز· وكذا نهيا : اسم موضع· وعتك البول : أثره· والأنساء جمع نسا وهو عرق يستبطن الفخذ·

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٥١ = (١: ٧٥) ، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٣: ٣٦٦ ، والأصول ، جـ ٢: ٤٨، وإعراب القرآن ، جـ ٢: ٣٤٨، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٩ ، ١٢٥، والنكت ، جـ ١: ٢٧٣ ، والتكملة والذيل والصلة، للصاغانى الحسن بن محمد (ت ٦٥٠) ، تحقيق إبراهيم اسماعيل الأبيارى ، وغيره ، (القاهرة - مطبعة دار الكتب ، ١٩٧١م)، جـ ٢: ٣١٣·

(١) من الآية (٩٧) فى سورة آل عمران · ولم يعرض فى الإجابة لبيان الشاهد فيها ولعله اكتفى باستشهاده بالآية فى أثناء الحديث عن أقسام البدل فى الفقرة الثانية من الجواب·

(٢) من الآية (٧٥) فى سورة الأعراف· وقد جاء ت فى المخطوط هكذا (قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم)· وهو سهو·

(٣) فى المخطوط (ضرب) ، وما أثبته من الجواب·

(٤) فى الكتاب ، جـ ١: ١٥٢ = (١: ٧٦) «فهذا لا يكون فيه إلا النصب»·

(٥) فى المخطوط (رفعت) والتصويب والمثبت من الجواب ·

(ميّزتُ متاعكَ بعضَهُ مِنْ بعضٍ) [و] (أوصلت القوم بعضهم إلى بعضٍ)؟ ولِمَ لا يكون إلاّ على البدل ؟

١٤ - وما حكم (فضّلتُ متاعَك أسفله على أعلاه)؟ ولِمَ جازَ فيهِ الوجهانِ؟ وما الفرق؟

١٥ - وما حكم (صككت الحجرين أحدَهما بالآخَرِ؟ ولِمَ لا يكون إلاّ على البدل؟

١٦ - وفى التنزيل﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾ (١)؟ وَلِمَ لا يكون إلاّ علَى البدل ؟

١٧ - وما حكم (عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض)؟ ولِمَ جاز فيه البدل؟ ولِمَ جاز رفع (بعضهم)؟

١٨ - وما حكم (عجبتُ مِنْ موافقةِ القومِ أسودِهم وأحمرِهم)؟ وهل يجوز رفع (أسودهم) و(أحمرهم)؟

١٩ - وما حكم (سمعت وقع أنيابه بعضها فوق بعض) وهل يجوز فيه الرفع؟ و(عجبت من إيقاع أنيابه بعضها فوق بعض) وهل يجوز فيه الرفع؟

الجـــــواب :

١*-١ - الذى يجوزُ فى الفعلِ مِنْ إعماله على طريقِ البدلِ أنْ يعمل فى الثانى عل تقدير وقوعه موقع الأول ، ولا يجوزُ أن يعملَ فى الثانى إذا كانَ غيرَ الأوّلِ والمعنى ليس بمشتملٍ على الثانى ؛ لأنّه إنْ كان الفعلُ قد تعلّقَ بالأوّلِ والثانى وجب دخولُ حرف العطف لاشتراكِ الثانى مع الأوّلِ . وإن كان الفعلُ إنّما تعلق بأحدهما صار ذكرُ الآخر لغوًا لا معنى له.

٢*-٢ - وقسمة البدلِ على أربعة أوجه(٢) : بدلِ الشىء من الشىء وهو هو ، وبدلِ الشىء من الشىء وهو بعضه ، وبدلِ الشىء منَ الشىء والمعنى مشتملٌ عليه ، وبدلِ الغلط. فالأول : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾(٣) ، والثانى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ

---

*١- **الكتاب ، جـ ١ : ١٥٠ ، ١٥١ = (١: ٧٥).**

*٢- **نفسه ، ص ١٥٠ - ١٥١ = (٧٥).**

(١) من الآية (٢٥١) فى سورة البقرة. وقد سقطت كلمة (الناس) من المخطوط.

(٢) ينظر البسيط ، جـ ١: ٣٩٠ - ٣٩٣ ، وشرح جمل الزجاجى ، جـ ١: ٢٨١ - ٢٨٤.

(٣) من الآيتين (٥٢ و ٥٣) فى سورة الشورى.

حجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾(١) ، والثالث: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾(٢)، والرابع :كقولك :(مررت برجلٍ حمارٍ) على الغلط.

٣*-١ - والأصلُ فى البدلِ أنْ يكونَ الثانى هو الأوَّلَ ، وكلُّ هذه الأوجهِ إليه ترجع. فمن ذلك / بدلُ الشيءِ مَنَ الشَّيْءِ ، وهو بعضه ، لأنّه قد يذكر لفظ الجميع والمعنى على البعض ٥٠أ
بدليلٍ يصحب الكلامَ فكأنّه قد ذَكَرَ البعضَ بلفظِ الجميعِ ثم أبْدَلَ منه. فأمّا ما المعنى مشتمل عليه فقد يجوز أن يقال :(سلِ القريةَ) فيفهم منه معنى (أهل القرية) ، فيجوزُ على هذا (سَلِ القريةَ أهْلَها) ، وكذلك (سُرِق زيد ثوبُه) على هذا التقدير يجوزُ. وأما بدلُ الغلطِ فهو على التّوهم أنّه متعلّق الفعلِ ثُمَّ يبدَلُ منه على هذا التقدير بأن يُرفَعَ ويوضَعَ موضعَه المتحقّق.

٤*-٢ - والبدل الذى يجرى على معنى التاكيد هو الذى يذكر فيه الاسم ويبين بالضمير كقولِه جلَّ وعزّ :(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)(٣).

٥*-٢ - والبدل [الذي] يجرى على معنى البداء(٤) هو الّذى يُستدرك معنى البيان بعد ما بُنِي الكلامُ على الإفهامِ.

٦*-٢ - وقال الشاعر :

(٢٦١) - وَذَكَرَتْ تَقْتُدَ بردَ مائِها   وعتكُ البولِ على أنسائها(٥)

فهذا البدلُ ممَّا المعنى مشتملٌ عليه ؛ لأنَّ التذكُّرَ للمكانِ إنّما هو من أجل طيبِه وطيبِ مَا فيه ، فكأنَّه قالَ :(وذكرتْ أحوالَ تقتدَ بردَ مائها).

٧*-٣ - وحقيقة البدلِ منَ الشّيْءِ والمعنى مشتملٌ عليه هو الذي يكونُ الثانى فيه غيرَ الأوّلِ ممَّا لو أُسْقِطَ الأولُ لأدى(٦) المعنى منْ غيرِ أن يَصحَّ تَعلُّقُ الفعلِ المتقدِّمِ بالأولِ إلاّ فى اللفظ

***-١ الكتاب ، جـ ١: ١٥٠ ، ١٥١ = (١: ٧٥)**
***-٢ نفسه ، ص ١٥١ =(٧٥)**
***-٣ نفسه ، ص ١٥١ - ١٥٢ = (٧٦)**

(١) من الآية (٩٧) فى سورة آل عمران.

(٢) ، (٣) من الآية (٢١٧) فى سورة البقرة. وقد مثل الرماني بالآية لبدل الاشتمال وللبدل الذي يجري على معنى التأكيد، وهذا الأخير غير واضح فيها فيما يبدو لي. وينظر عن البدل الذي يصلح فيه التأكيد الباب (٣٦).

(٤) ينظر البسيط ، جـ ١: ٤٠٨ ، شرح جمل الرجاجى ، جـ ١: ٢٨٣.

(٥) تقدم برقم (٢٦٠) ، وفى المخطوط (على آنائها).

(٦) فى المخطوط (لارا) ولعل الصواب ما أثبته.

فقط. ولا يجوزُ على هذا (رأيت زيدًا أباه) والأبُ غير زيد ؛ لأن الرؤيا تصلح أنْ تقعَ على زيدٍ وتصلُحُ أن تَقَعَ على الأب فلا يكون مثل هذا بدلاً ولكنْ يصلُحُ فيه العطفُ ، فتقولُ :(رأيت زيدًا وأباه).

٨*١- – وفى التنزيل ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾(١). فهذا بدل الشَّيْءِ من الشيْءِ وهو بعضه ؛ لأنَّ (مَنْ آمَنَ) بعضُ المستضعفين(٢).

٩*١- – وتقول :(بعت متاعَك أسفلَه قبل أعلاه) فهذا لا يجوزُ إلاّ على البدلِ ؛ لأن قولك : (أسفلَه قبلَ أعْلاه) لا يصح من أجْل أن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث.

١٠ – وقسمة البدلِ فى هذا الباب على ثلاثة أوْجُهٍ ، فمنها ما لا يصلح إلاّ على البدلِ ، ومنها ما لا يصلح إلاَّ على استئناف الجملة على الحال ، ومنها ما يجوز فيه الوجهان. فالذى لا يصلح إلاَّ على البدلِ هو الذى لا ينعقدُ فيه معنَى الجملةِ على الصحة كالمسألة التى تقدمت ، والذى لا يصحُّ فيه إلاّ استئنافُ الجملةِ على الحال هو(٣) الذى يكونُ الثانى فيه هو الأوّل وقد وقع بجميع الأولِ، كقولك :(اشتريتُ متاعَك أسفلُه أفضلُ من أعلاه). فالأفضل هو الأسفل من المتاعِ ، والشراءُ وقع بجميع المتاعِ. والذى يصلح فيه الوجهان هو ما صح فيه معنى البدل ومعنى الجملة على الحال ، كقولك :(مررت بمتاعِك بعضه مطروحًا وبعضه مرفوعًا) ، فكلا الوجهين يجوز فيه.

١١*١- – وتقول :(اشتريت متاعَكَ أسفلَه أسرعَ من اشترائى أعلاه) و(اشتريتُ متاعك بعضَه أعجلَ من بعض) و(سقيت إبلك صغارها أحسن من سقْيِ كبارها) فليس فى هذا إلاّ البدل ؛ لأنّه لا يَصلُحُ استئناف الجملة.

١٢*٢- – وتقول :(سقيت إبلَك صغارُهَا أحسنُ من كبارِها) فهذا يجوز فيه الوجهان ، وكذلك (ضربت الناسَ بعضَهم قائمًا وبعضهم قاعدًا). وتقول :(اشتريت متاعك أسفلُه فوقَ

***١- الكتاب ، جـ ١ : ١٥٢ = (١: ٧٦).**

***٢- نفسه ، ص ١٥٢-١٥٣ = (٧٦).**

(١) من الآية (٧٥) فى سورة الأعراف. وفى المخطوط(قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم) وهو سهو.

(٢) ينظر ما تقدم فى هامش السؤال عن الآية الأخرى المذكورة هناك.

(٣) فى المخطوط (و) ولعل الصواب ما أثبته.

أعـلاه) على مـعنى اشتـرائى جمـيعَ المتـاعِ إلاّ أنّه وقع الشـراء وأسفلُه فوق أعـلاه ، ولو أبدلت فقلت:(اشتريت متاعك أسفلَه فوق أعلاه) لكان الشراء لبعض المتاع إلا أنّه فى حال استقراره فوق أعلاه.

١٣*-١ – وتقول :(ألزمت الناسَ بعضَهم بعضًا) و(خوّفت الناسَ ضعيفَهم قويَّهم) فهذا لا يكونُ إلاّ على البدلِ لأنّ بِهِ صحةَ المعنَى. وتقول :(دفعت الناسَ بعضَهم ببعض) فيجرى هذا المجرى ، و(ميزت متاعك بعضَه مِنْ بعضٍ) فهذا وجه / الكلام فيه البدلُ ، وقد يجوز الرفع على معنى بعضـه من بعضٍ فى التشـاكل.و(أوصلتُ القومَ بعضَـهم إلى بعض) لا يكون إلاّ على البدل. ٥٠ب

١٤*-١ – فـأمّا (فضّلْت متاعَك أسفلَه على أعلاه) فيجوز فيه الوجهان، والفرقُ أنّ أحدَ الوجهينِ على معنى (فضلّت جميع متاعك على غيره فى حال ما أسفلُه على أعلاه)، والوجهُ الآخر أنّك فضلّت بعضـه ، وهو الأسفلُ ، على الأعلى فـالتفضيل له على الأعلى ؛ لا أنّ[1]، الأسفلَ فى موضع الأعلى.

١٥*-١ – وتقول :(صككت الحجرين أحدَهما بالآخَرِ) فليس فى هذا إلاّ البدل.

١٦*-٢ – وفى التنزيل ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾[2].[3]

١٧*-٢ – فهذا على البدل، ويجوز الرفعُ لا على الاستئناف ولكن على تأويل ما لم يسمَّ فاعله ، كأنك قلت :(عجبت من أن دُفِعَ الناسُ بعضهم ببعض).

١٨*-٢ – وتقول :(عجبت من موافقة الناسِ أسودِهم أحمرَهم) على البدل ، ويجوز الرفْعُ

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٥٣ = (٧٦).

*-٢ نفسـه ، ص ١٥٣- ١٥٤ = (٧٦).

(١) فى المخطوط (لان) ولعل الأنسب ما أثبته.

(٢) من الآية (٢٥١) فى سورة البقرة ، والآية (٤٠) فى سورة الحج.

(٣) يبدو أن بين الفقرتين (١٦) و (١٧) سقطًا ، لأن أسئلتهما جاء ت هكذا « وفى التنزيل ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾ فَلِم لاَ يكون إلا على البدل ؟ وما حكم (عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض)؟ ولم جاز فيه البدل؟ ولم جاز رفع (بعضهم)؟».
ولعل تكملة الفقرة(١٦) بعد الآية كالتالى :(فهذا لا يكون إلا على البدل ، لأن به صحة المعنى) وينظر الفقرتين (١٠) و (١٣) ولعل تكملة الفقرة (١٧) من أولها كالتالى (وتقول : عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض) فهذا على البدل .... الخ.

فتقولُ:(عجبت مِنْ موافقَةِ الناسِ أسودُهم أحمرَهم) بالحملِ على التأويلِ كأنّكَ قُلتَ :(عجبت من أن وافق الناسُ أسودُهم أحمرَهم)٠

١٩*-١ - وتقول :(سمعتُ وقْعَ أنيابِه بَعْضِها فوق بَعْضٍ) فهذا يجوز فيه الوجهانِ : البدلُ ، والحملُ على التأويلِ ؛ كأنَّكَ قلت :(وقعت أنيابُه بَعْضُها فوق بعضٍ٠ وكذلك (عجبت من إيقاع أنيابه بعضِها فوق بَعْضٍ) على البدلِ ، والرفعُ على (عجبت من أن أُوقِعتْ أنْيابهُ بعضُها فوقَ بعضٍ)٠

٢- مَسَـائِلُ مِنْ هَذَا الْبـاَبِ أَيْضًا(١):

٢٠ - ما الثانى الذى لا يجوز فيه [إلا] البدل ؟ وما الثانى الذى لا يجوز فيه إلاّ الابتداء ؟ وما الثانى الذى يجوز فيه الوجهان ؟

٢١ - وما حكم (رأيت متاعك بعضَهُ فوقَ بَعْضٍ)؟ ولِمَ جازَ فيه الوجهان ؟

٢٢ - وكَمْ وجها يجوز فى نصب (أحسنَ) من قولك :(رأيت متاعك بعضَه أحسنَ من بعضٍ)؟ ولِمَ كان الرفع فى ما الثانى فيه هو الأوّلُ أجودَ ؟ وما وجهُ قوله(٢) :« شبّهوه بـ(رأيت زيداً أبوه أفضل منه)» وهذا لا يجوز فيه البدلُ؟

٢٣ - وما الشاهد فى ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُسْوَدَّةٌ ﴾(٣) وفى قول العرب (خَلَقَ اللَّهُ الزَّرافةَ يَدَيْها أطولَ من رِجْلَيْها) وَفِى قَوْلِ عبدةَ بنِ الطبيب(٤):

(٢٦٢) - * فمَا(٥) كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ وَاحِدٍ* (٦).

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٥٣ = (٧٦)٠

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٥٤ = (١: ٧٧)٠

(٢) ينظر نفسه ، ص ١٥٥ = (٧٧)٠

(٣) من الآية (٦٠) فى سورة الزمر٠

(٤) شعر عبدة بن الطبيب (عبدة بن يزيد)(ت ٢٥)، شرح : يحيى الجبورى ، (بغداد - دار التربية للطباعة، ١٣٩١هـ) ، ص ٨٨ ، ووفاته سنة ٢٥هـ ، والأغانى ، جـ ١٤ : ٤٩٥٦ ، ٢٣: ٨١٨١، وفى الأغانى نفسه ، جـ ١٤: ٤٩٦٤ : أنّ القائل مرداس بن عبدة بن منبه ٠

(٥) فى المخطوط (ما) والمثبت من الجواب٠

(٦) وسيأتى برقم (٢٦٦) ، وعجزه : ==

وَقَوْلِ الآخر (١):

(٢٦٣) - * ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا * (٢)

٢٤ - وَقَوْلِه (٣):

(٢٦٤) - * إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايِعَا * (٤)

٢٥ - وكم وجهًا يجوز فى (جعلت متاعَك بعضَه فوق بعض)؟ فَلِمَ جعله فى النصب على ثلاثة أوجه(٥)؟ وما الأوجـه الثـلاثة؟ وهل هى الحـالُ ، والمفعـولُ الذى الثـاني فيـه هو الأوّلُ ، ومفعولُ مفعولٍ؟ وَلِمَ جاز فى (جعلت) أنْ يتعدّى إلَى مفعولينِ وجاز فيه ألاّ يتعدَّى إلاَّ إلى مفعول واحدٍ إذا كان بمعنى (عملت)؟ ولِمَ(٦) جاز أن يتعدى إلى مفعولين الثانى منهما هو الأول وإلى مفعولين الثانى منهما غيرُ الأوّلِ؟ وما الأصلُ فيه ؟

= * وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا *

ويروى (فلم يك قيس).

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١٥٦:١ = (١: ٧٧)، والأصول ، جـ ٥١:١، وشرح القصائد السبع، ص ٩، والجمل ، ص ٤٤ = (٥٦) ، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : إبراهيم بن السرى (ت ٣١١) ، تحقيق إبراهيم الأبيارى ، (بيروت - دار الكتاب اللبنانى ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ)، جـ ١: ٢٥٨ ، ٣٨٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٨٣ ، والمصون ، ص ١٥ ، والنكت ، جـ ١: ٢٧٥ ، وشرح المفصل ، جـ ٣: ٦٥ ، ٨: ٥٥. وينظر معجم هارون ، ص ٣٣٠ ، ومعجم حداد رقم ٢٥٨٠.

(١) هو عدى بن زيد. يظر ديوانه ، ص ٣٥ ، وفى الكتـاب ، جـ ١: ١٧٦ = (٧٧:١) ، أن البيت لرجل من بجيلة أو خثعم.

(٢) وسيأتى برقم (٢٦٥) ، وعجزه :

* وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا *

ويروى (إنّ حكمك).

ومن مواطن وروده : معانى القرآن ، للفراء ، جـ ٢: ٧٣ ، ٤٢٤، ومعانى القرآن ، للأخفش ، جـ٢:٢٨٣، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٤: ٣٦٠، والأصول ، جـ ٢: ٤٠، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٢٣ ، والنكت ، جـ ١: ٢٧٦، والخزانة ، جـ ٢: ٣٦٨، وينظر معجم هارون ، ص ٢١٣، ومعجم حداد ، رقم ١٦٤١.

(٣) لم أهتد إلى معرفة القائل.

(٤) وسيأتى برقم (٢٦٧) ، وبعده :

* تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا *

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١٥٦:١ = (١: ٧٨) ، والمقتضب ، جـ ٢: ٦٢، والأصول ، جـ ٢: ٤٨، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤٠٢ ، والنكت ، جـ ٢: ٢٧٦. وينظر معجم هارون ، ص ٤٩٧، ومعجم حداد ، رقم ٣٤٦١.

(٥) ينظر كتاب جـ١ : ١٥٧ = (٧٨:١).

(٦) في المخطوط (ولو)، ولعل الصواب ما أثبته.

٢٦ - ومن أيِّ وجوه الجعل هو فى ﴿ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ ﴾(١)؟

٢٧ - وهل يجوز الرفع فى (جعلت متعاعك بعضَه على بعض)؟ ولِمَ جاز ؟

٢٨ - وما حكم (أبكيت قومَكَ بعضهم على بعض) و(حزّنت قومك بعضَهم على بعض)؟ وما حكم (حزّنت قومك بعضهم أفضل من بعض)؟ ولِمَ كان الرفعُ الوجْهَ؟

الجـــــواب :

٢٠*-١ - الثانى الذى لا يجوز فيه إلاّ البدلُ هو الذى لا يكون بعده ما يصلح أن يكون خبراً عنه . والثانى الذى لا يجوز فيه إلاّ الابتداء هو الذى يكون غير الأول مما ليس المعنى مشتملا عليه. والثانى الذى يجوز فيه الوجهان هو الذى يكون بعدَه ما يصلح أن يكون خبراً عنه مع صحةِ معنى البدل فيه. مثال الأول (سقيت إبِلَكَ / صغارَها أحسنَ مِنْ سقْيِ كبارِها) ؛ ١٥١أ
لأن (أحسَنَ من سقى كبارها) لا يصلحُ أن يكون خبراً عن الصغار. مثال الثانى (رأيت قومَك أسلافُهم أفضلُ منهم) ، فهذا لا يجوزُ فيه إلاّ الابتداءُ ، لأنّ الثانى فيه غيرُ الأوّلِ مما ليس المعنى مشتملاً عليه. مثال الثالث (مررت بمتاعك بعضِه مطروحاً وبعضِه مرفوعاً) ، فهذا يجوز فيه الوجهان : البدلُ ، والاستئناف ، على الأصل الذى بيّنا.

٢١*-٢ - وتقول :(رأيت متاعَكَ بعضَه فوقَ بعضٍ) ، فيصْلُحُ أنْ يكون (فوق) فى موضع الحال ، فيكون من رؤية العين ، ويَصْلُحُ أن يكونَ فى موضعِ المفعولِ فيكونَ من رؤية القلْبِ ويجوز الرفعُ ، فتقول :(رأيت متعاعَك بعضُه فوقَ بعضٍ) فتكونَ الجملة فى موضع الحال إن كان من رؤية العين ، وفى موضع المفعول الثانى إن كان من رؤية القلب.

٢٢*-٢ - فإذا قلتَ :(رأيت متاعَك بعضه أحسن من بعضٍ) جاز فيه الأوجه الأربعة التى ذكرنا فى (فوق). إلا أنّ الرفع أجود ، لأن الثانىَ فيه هو الأول ، فقد جاء على شرطِ الابتداءِ والخبر ، فكأنَّهم شبهوه بـ(رأيت زيداً أبوه أفضل منه).

---

*-١ **الكتاب ، جـ١ : ١٥٢ ، ١٥٥ = (١: ٧٦ ، ٧٧).**

*-٢ **نفسه ، ص ١٥٥ = (١: ٧٧).**

(١) من الآية (٣٧) فى سورة الأنفال.

٢٣*-١ – وفى التنزيل ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ ﴾(١)، فهذا رَفْعٌ ؛ لأنّ الثانىَ هو الأوّلَ. وقد يجوز النصب(٢) كما قالوا :(خَلَقَ اللَّهُ الزَّرافةَ يدَيْها أطْوَلَ مِنْ رِجلَيْها). ومثله :

(٢٦٥) – ذَرِينى إنّ أمْرَك لَنْ يُطَاعَا   وَمَا أَلْفَيْتِنِى حِلْمِى مُضَاعَا(٣)

وكان الوجه (حلمى مضاع) ، والنصب جيّدٌ أيضًا ، وإن كان الرفع أجودَ. ومثله قول عبدة بنِ الطبيب :

(٢٦٦) – فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ وَاحِدٍ   وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا(٤)

٢٤*-٢ – وممَّا جاء فى الفعل شبه هذا قول الشاعر :

(٢٦٧) – إنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايِعَا   تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تجِيءَ طَائِعًا(٥)

ولو(٦) رفَع على أن يكون (تؤخذ) فى موضع الحال جاز ، كأنه قال : (أن تبايع(٧) مأخوذًا أو جائيًا طائعًا).

٢٥*-٣ – وتقول :(جعلت متاعَكَ بَعْضَه فوق بَعْضٍ) ، ففيه ثلاثة أوجه فى النصب : الأول : أن يكون بمعنى (عملت) لا يتعدى إلاَّ إلى مفعولٍ واحدٍ ، فيكون (فوق بَعضٍ) فى موضعِ الحال، وتكون (جعلت) كقولك :(جعلت أساس الحائط)، ، أى (عملته)(٨). الثانى : أن يكون (فوق بعض) فى موضع مفعولٍ هو الأول ، كقولك :(ظننت متاعَك بعضَه فوق بَعْضٍ) أو (علمت(٩))

***-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٥٥ – ١٥٦ = (١: ٧٧ – ٧٨).**

***-٢ نفسه ، ص ١٥٦ = (٧٨).**

***-٣ نفسه ، ص ١٥٦ – ١٥٧ = (٧٨).**

(١) من الآية (٦٠) فى سورة الزمر.

(٢) فى معانى القرآن ، للأخفش ، جـ ٢: ٤٥٦ « ونصب بعضُهم فجعلها على البدل » ولم يعيّن القارىء.

(٣) تقدم برقم (٢٦٣).

(٤) تقدم برقم (٢٦٥).

(٥) تقدم برقم (٢٦٤).

(٦) فى المخطوط (لولا) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٧) فى المخطوط (تبايعا) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٨) ورد فى الكتاب فى تحقيق هارون (كأنه قال : علمت). ونبه الأستاذ هارون أنّه فى طبعة بولاق (عملت). ويتضح مما جاء فى الشرح هنا أن المراد ما جاء فى طبعة بولاق.

(٩) فى المخطوط (عملت) ، ولعل المراد ما أثبته.

فيتعدى إلى مفعولين الثانى منهما هو الأول. الثالث : أن يكون (فوق بعض) فى موضع مفعول مفعول يوضحه (سَقَط بعضُ متَاعِك على بعضٍ) فـ(على بعض) فى موضع مفعولِ هذا الساقط الذى هو البعض الأول. ثم تقول : (أسقطت بعضَ متاعك على بعض) ، فيصير الفاعلُ مفعولاً ، و(على بعض) مفعولَ مفعولٍ إلاّ أنّه لا يتعدى إلا بحرف ، فهو مفعول بحرف الإضافة[1]، كقولك: (مررت بزيد) ، والمفعولُ الثانى فى هذا غير الأوّل كما هو في (أضْرَبْتُ زيدًا عمرًا) ، أى (جعلته يضرب عمرًا).فقد جاز فى (جعلت) ثلاثةُ أوجهٍ فى التعدى . منها أن يكون بمنزلة (عملت) الذى لا يتعدّى إلاّ إلى مفعولٍ واحدٍ ، ومنها أنْ يكون بمنزلة (ظننت) و(علمت)[2] الذى يتعدى إلى مفعولين ، الثانى فيه هو الأوّل ؛ وإنما جاز ذلك فيه ، لأنّ حقيقته تقتضى جواز الأوجه الثلاثة ، إذ حقيقةُ الجعل كونُ الشَّىْءِ على صفة القادر[3] عليه.

وكونه على صفة ينقسم ثلاثة أقسام : منها : أنه على صفة لا متعلّق لها كصفة / ٥١ب موجود. الثانى : كونه على صفة لها متعلق الثانى فيه هو الأول ، نحو (الرجل كريم) والكريم هو الرجل. الثالث : كونه على صفة لها متعلّق الثانى فيه غيرُ الأول ، كقولك :(ضاربٌ زيدًا) فـ(زيدٌ) غير الضارب فلما كانت هذه الأوصاف الثلاثة تكون للشىء قبل دخول (جعلت) احتمل أن يكون عليها بِجعلِ جاعلٍ ، واحتمل أن لا يكون عليها بجعلِ جاعلٍ غيره. فإذا أردتَ أن تَبيّن أنَّه حصل عليها بِجعلِ جاعلٍ اختلف حكمها بحسب متعلق الجعل على ما فسرنا. والأصل فيه كون الشىء على صفة القادر[3] عليه.

٢٦*-١ – وفى التنزيل ﴿ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ ﴾[4] فـ(على) موضع مفعول مفعولٍ؛ لأنَّه منقول من (صار الخبيث بعضه على بعض) إلى (صيره اللّه بعضَه على بَعضٍ).

٢٧*-١ – وتقول :(جعلتُ متاعَك بعضَه على بعضٍ) على البدلِ ، ويجوز الرفعُ ، أى (عملته وبعضُه على بعضٍ).

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ١٥٧ = (١: ٧٨).**

(١) فى الكتاب ، جـ ١: ١٥٧ = (١: ٧٨) « كما أن (مررت بزيد) الاسم منه فى موضع اسم منصوب ».

(٢) فى المخطوط (عملت) ، ولعل المراد ما أثبته.

(٣) فى المخطوط (يقارر) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٤) من الآية (٣٧) فى سورة الأنفال.

٢٨*١- – وتقول :(أبكيت قومك بعضَهم على بعضٍ) فلا يصلح فى هذا [إلا] البدل ، لأنّه من بكاء بعضهم على بعض. وكذلك (حزّنت قومك بعضَهم على بعضٍ) ليس فيه إلاّ البدل ، لأنّه من (حزن بعضهم على بعضٍ). فإنْ قلت :(حزّنت قومك بعضُهم أفضل من بعضٍ) فالرفع ؛ لأنّ الجملةَ حينئذٍ فى موضعِ الحال ، والثانى هو الأوّل ويجوز فيها البدلُ إلاّ أنّ وجه الكلام الرفعُ.

*١- الكتاب ، جـ١: ١٥٧ – ١٥٨ = (١: ٧٨ – ٧٩).

٣٦- باب من البدل الذى يصلح فيه التأكيد وحذف حرف الجـرّ(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الفعل من البدلِ الذى يصلح فيه الأوجه الثلاثة مما لا يجوز .

مسـائل هذا البـاب :

١ - ما الذى يجوز فى الفعل من البدل الذى يصلُح فيه أوجهٌ ثلاثة ؟

٣ - وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

[١-] وما حكم (ضُربَ عبد اللّه ظهرُه وبطنُه)؟ ولِمَ جاز فيه البدلُ والتأكيدُ والنصب على المفعول؟

٢ - وهل سبيل (ضُرِبَ زيد الظهر والبطن) تلك السبلُ؟ وما حكم (مفطرِنا سَهلُنَا [و] جبلنا) و(مُطِرْنَا السهلَ والجبَلَ) ؟ ولِمَ جاز فيه الأوجه الثلاثةُ ؟

٤ - وهل يجوز (هو ظهره وبطنه)؟ ولِمَ لا يجوز ؟

٥ - ولِمَ جاز (دخلت الدار) بمعنى (دَخَلْتُ فى الدار) ولَمْ يجز (دخلت عينَ عبد اللّه) بمعنى (دَخَلْت فى عينه)؟ ومِنْ أيْنَ صار (دخلْت) مع الأماكن نظير (لدن) مع (غدوة)[٢] ، ونظير (عسى) مع (الغوير)[٣]؟ .

٦ - وهل يجوز (مُطرنا الزرعَُ والضرعَُ) بالنصبِ والرفعِ على البدلِ والتأكيدِ؟ ولِمَ جاز ؟

[٣-] وهل يجوز (ضُرِبَ زيدٌ اليد والرجل) على الأوجه الثلاثة؟ ولِمَ أجازَهُ سيبويه على وَجهين

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ١٥٨ = (١: ٧٩) « هذا بابٌ من الفعل يبدل فيه الآخِر من الأول ويجرى على الاسم كما يجرى (أجمعون) على الاسم وينصب بالفعل لأنه مفعول » وينظر الباب فى شرح الصفار ، ص ٢٤٦، وتذكرة النحاة ، ص ٢٣٤.

(٢) ينظر ما تقدم فى الأبواب ١٧: ٢٣م ، و ١٩: بعد فقرة ٦ من الأسئلة.

(٣) ينظر ما تقدم فى البا ١٧: ٢٢ م٢ (هامش الأسئلة).

دون جهة المفعول ، ولَمْ يجزه ابن السراج (ت ٣١٦) إلاّ على البدلِ ؟

٧ - وما حكم (مُطِرَ قَوْمُك الليلَ والنهارَ)؟ ولِمَ جاز فيه النصبُ على وجهين والرفعُ على وجْهَينِ؟ وما وجه قولهم :(صيد عليه الليل والنهار)؟ ولِمَ قُدِّرَ على وَجهينِ (صيد الليل والنهار) ، وأن يكونَ (الليل والنهار) وقع موقعَ الصيد الكثير على الاتّساع؟ وما وجه قولهم :(هو نهاره صائم وليله قائم)؟ ولِمَ قدر على (هو نهاره نهار صائم وليله ليل قائم) ، وعلى الوجه الآخر أن يقع نهاره موقع نفسه بمعنى (كأن نهاره صائم)؟

٨ - وما الشاهد فى قول جرير(١) :

(٢٦٨) - * لَقَدْ لُمْتِنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السُّرَى* (٢)

وهل يحتمل (وما صاحب ليل المطيّ بنائم) ويحتمل (وما ليل المطى بليلِ نائم)؟

[٧-] وما معنى قوله(٣) :(فكأنّه فى كلّ هذا جعل الليل بعض الاسم أو جعله الاسم)؟

[٨-] وهل ذلك / لتقديره (صاحبَ ليل المطىّ) أول (بعض صاحب ليل المطىّ)؟ ٥٢أ

٩ - وقولِ الاخَرِ(٤) :

(٢٦٩) - * أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ* (٥)

---

(١) ينظر شرح ديوانه ، ص ٥٥٤ ، ونقائض جرير والفرزدق ، جـ ٢: ٧٥٤.

(٢) وسيأتى برقم (٢٧٦)، وعجزه :

* ونِمْتِ وَمَا لَيْلُ المَطِيِّ بِنَائِمِ* .

والمطى : جمع مطية ، وهي ما يمتطى ظهرها أي يركب.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٦٠ = (١: ٨٠) ، ومجاز القرآن ، جـ : ٢٧، ٢٩٧، ٢٧٩، ٣٣٩ ، ٢: ٩٦، والمقتضب ، جـ ٣: ١٠٥ ، ٤: ٣٣١ ، والكامل ، جـ ١: ١٣٥ ، ٢١٩، ٣: ٤١٠ ، والأضداد ، لأبى بكر ، ص ١٢٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٦، والنكت ، جـ ١: ٢٨٠، والخزانة ، جـ ١ : ٢٢٣، وينظر معجم هارون ، ص ٣٦٢.

(٣) كلام سيبويه الآتي مأخوذ من موضعين ، ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٦٠-١٦١ = (١: ٨٠).

(٤) هو الجَرَنْفَش بن عَبَدَة الطائىّ. ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى جـ ١: ٢٣٧.

(٥) وسيأتى برقم (٢٧٧) ، وعجزه :

* وَاللَّيلُ فِي جَوْفِ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ*

ويروى (فى قعر منحوت) ، والمراد بالمنحوت : تابوت. والساج: خشب يجلب من الهند.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٦١ = (١: ٨٠) ، والمقتضب ، جـ ٤: ٣٣١ ، والكامل ، جـ٣: ٤١٠، والأضداد ، لأبى بكر ، ص ١٢٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٨ ، ١٢٦ ، والمحتسب ، جـ ٢: ١٨٤ ، والنكت ، جـ ١: ٢٨٦ ، والإفصاح ، ص ١٣٤.

وهل يتوجّه فى التقدير (أمّا صاحبُ النهارِ ففى قيدٍ وسلسلة) وعلى الوجه الآخر أن يقع موقع الصاحب على معنى (كأن النهار فى قيدٍ وسلسلة بكون صاحبه فيه)؟

١٠- وهل يجوزُ (ضربت عبد الله ظهره) و (مُطِرَ قومك سهلهم)؟ وعلى أى شىء يجوز؟ ولِمَ لَمْ يكُن فيه إلاّ وجه واحد؟ وما الشاهد فى قوله (١):

(٢٧٠) - * فَكَأَنَّهُ لَهِقُ السَّرَاةِ ...* (٢)

١١ - وقول الجعدىّ(٣) :

(٢٧١) - * مَلَكَ الْخَوَرْنَقَ وَالسَّدِيرَ..* (٤)

[؟]- ولِمَ جاز (مَالِى بِهِمْ عِلْمٌ أمرهِم)(٥)؟

---

(١) هو الأعشى كما فى الكتاب ، (جـ ١: ٨٠) بولاق. أما الأستاذ عبد السلام هارون فلم يثبت نسبة الشاهد إليه فى تحقيقه ، جـ ١: ١٦١. وقال « إن البيت ليس فى ديوانه. ونص فى الخزانة ، جـ ٢: ٢٧٢ أنه من الأبيات الخمسين التى لا يعرف لها قائل » . وينسب لأبى حيوة النميرى بيت قريب من بيت الأعشى هو :

وكأنها نو جدتين كأنه ... ما حاجبيه معين بسواد

ينظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، جـ ٢: ٥٧٩.

(٢) وسيأتى برقم (٢٧٨) ، وهو بتمامه :

فَكَأَنَّهُ لَهِقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ ... مَا حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ

ولهق : أبيض ، السراة : أعلى الظهر.

ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٦ ، والمسائل المشكلة ، ص ٣٤٣، والحجة، للفارسى ، جـ ١: ٣٩١ ، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٧٧ ، ٥١٧ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٩٤ ، والنكت ، ص ٢٤٧ ، والخزانة ، جـ ٢ : ٣٧٠ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٢٧، ومعجم حداد، رقم ٧٦٣.

(٣) شعره ، ص ٢٢٧.

(٤) وسيأتى برقم (٢٧٩) ، وهو بتمامه :

مَلَكَ الْخَوَرْنَقَ وَالسَّدِيرَ وَدَانَهُ ... مَا بَيْنَ حِمْيَرَ أَهْلِهَا وَأُوَالِ

والخورنق والسدير : قصران بالعراق قرب الحيرة. ودانه : أي طاع له ، وأوال : قرية أو موضع مما يلى الشام.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٦١ = (١: ٨١) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٧ ، وشرحها ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٨٩ ، والنكت ، جـ ١: ٢٨١ ، وتذكر النحاة ، ص ٢٤٧-٢٤٨.

(٥) قوله : (ولِمَ جاز ... الخ) لم ترد عنه إجابة. وقد جاء فى الكتاب ، جـ ١: ١٦٢ = (١: ٨١) بعد البيت السابق :« يريد ما بين أهل حمير فأبدل الأهل من حمير ، ومثل ذلك قولهم (صرفت وجوهها أولها)، ومثله (ما لى بهم علم أمرهم) ».

١٢ - وما فى قول جرير[١] :

(٢٧٢) - مشَقَ الهواجرُ لَحْمَهنّ مع السرى   حتى ذَهــبْنَ كَلاكِلاً وَصُدُورَا؟[٢]

وعلام حمله سيبويه وخالفه أبو العباس (ت ٢٨٦) فحمله على (طبت بذلك نفسًا) وحمله سيبويه على (ذهب قدمًا) أى متقدمًا ؟ وما فى قولِ عمرو بن عمّارٍ[٣] :

(٢٧٣) -   * طَوِيلُ مِتَلٍّ[٤] الْعُنْقِ أَشْرَفُ كَاهِلاً* [٥]

فلِمَ حملَه على فَرْضِ (ذهب صُعُدًا).

وقوله [٦]:

(٢٧٤) -   * إِذَا أَكَـلْتُ سَمَــكًا وَفَرْضَــا* [٧]

---

(١) شرح ديوانه ، ص ٢٩٠.

(٢) وسيأتى برقم (٢٨٠). ومشق : أذهب. والهواجر : جمع هاجرة ، وهى شدة الحرّ فى منتصف النهار ، والسرى : السير فى الليل ، والكلاكل : هى الصدور، وجمع بينهما لاختلافهما فى اللفظ.
ومن مـواطن وروده : الكتـاب ، جـ ١: ١٦٢ (١: ٨١) ، وشـرح أبيـات سـيبـويه ، للنحـاس ، ص ١٢٧ ، وشرحـها ، لابن السـيرافى ، جـ ١: ٢٢٠ ، وشـرح عيون كـتاب سـيبويه ، ص ٩٤ ، والنكت ، جـ ١: ٢٨١، وتذكرة النحاة ، ص ٢٤٩ ، والمقاصد النحوية ، جـ ٣: ١٤٤.

(٣) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ١٦٢ = (١: ٨١) ، وجاء فى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١:٣٥٨ « قـال عمـرو بن عمـار النهدى ويروى لامرىء القيس » ، ولم أعثر على الشـاهد فى ديوان امـرىء القيس.

(٤) فى المخطوط (متك) وكذا فى الجواب وهو مخالف لما فى المراجع التى اطلعت عليها.

(٥) وسيأتى برقم (٢٨١) ، وعجزه :

* أَشَقُّ رَحِيبُ الْجَوفِ مُعْتَدِلُ الْجِرْمِ*

متل العنق : مـا انتصب منه ، والمتل الشديد ، والكاهل : مقدم أعلى الظهر مما يلى العنق ، وقيل غير ذلك . والجرم : الجسد.
ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٨ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٩٥ ، والنكت ، جـ ١: ٢٨٢ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٥٤.

(٦) فى الكتاب ، جـ ١: ١٦٣= (١: ٨٢) « قول رجل من عمان ».
وذكر الدكتور محمد على سلطان أن اسمه محمد بن ذؤيب الدارمى التميمى ، وأنه ليس من عمان وإنما نبزه بذلك دكين الراجز لبعض صفات فيه ، ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١ : ٤٠٣، هامش(٢).

(٧) وسيأتى برقم (٢٨٢) ، وبعده :

* ذَهَبْتُ طُولاً وَذَهَبْتُ عَرْضاً*

=

١٣ - وما فى قول عامر بن الطفيل(١):

(٢٧٥) - * فلأبْغِيَنَّكُمْ قَـنًا وَعُوارِضًا* (٢)

الجـــواب :

١*-١ - الَّذى يجوز فى الفعل من الأوجه الثلاثة هو أنّهُ إذا كان الاسم الثانى يشتمل عليه المعنى صلَحَ فيه البدل ، فإذا كان مع ذلك يعمّ الاسم الأوّلَ صلحَ فيه التأكيد كـ(أجمعين) ، فإذا كثُر حتّى لا يخل به حذفُ حَرْفِ الجرّ صلَحَ فيه النصبُ على المعفول. وكلّ ذلك قد اجتمع فى (ضُرِبَ زيدٌ ظهرُه وبطنُه) و(قُلِبَ عمرو ظهرُه وبطنُه).

٢*-١ - ويجوز (ضُرِبَ زيدٌ الظَّهرُ والبطنُ) ؛ لأنّ الألف واللام يصلحُ فيهما التعريف كما

---

*-١الكتاب ، جـ ١: ١٥٨ = (١: ٧٩).

= والفرض : ضرب من التمر.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٦٣ = (١: ٨٢) ، ومجالس ثعلب ، جـ ١: ٢١٧ (١٧٩)، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٢: ١٠٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٨ ، وشرح عيون كتاب سيبويه، ص ٩٥ ، والمخصص ، جـ ١١: ١٣٤ ، والنكت ، جـ ١: ٢٨٢ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٥٣.

(١) ديوانه، رواية أبى بكر الأنبارى ،(ت٣٢٨) ، عن أبى العباس ثعلب (ت٢٩١) ، بتعليق كرم البستانى ، (دار بيروت للطباعة ، ١٤٠٢هـ) ، ص ٥٥ ، وهو عامر بن الطفيل العامرى ، توفى سنة ١١ هـ ، وجاء فى تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ، جـ ١: ٨٢ بولاق « وأنشد فى الباب للطفيل الغنوى والصحيح أنه لعامر بن الطفيل » مع أن الذى جاء فى الكتاب هو « وليس هذا مثل قول عامر بن الطفيل » ولعل ذلك فى نسخة أخرى للكتاب.

(٢) وسيأتى برقم (٢٨٣) ، و(٤١٨) ، و(٤٢٢) ، وعجزه :

* وَلأُقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لاَبَةَ ضَرْغَدِ*

ويروى (فلا أنعينكم) و(والملا وعورضا ولأوردن). ومعنى لأبغينكم : لأطلبنكم ، ولا أنعينكم : لأذكرنَّ معايبكم. وقنا وعوارض : جبلان. والملا : المتسع من الأرض. واللابة الحرَّة . وضرغد : من مياه بنى مـرَّة.

ومن مـواطن وروده : المذكـر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٤٦٩ ، وشـرح أبيـات سـيـبـويه ، للنحـاس ، ص١٠٢، ١٢٩ ، والإيضـاح ، ص ٢٠٧ ، والحجة ، لأبى على ، جـ ٢: ٣٦٨، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٤٦ ، والنكت ، جـ ١: ٢٨٣ ، و٣١٣، وتذكرة النحاة ، ص ٢٥٦ ، والخزانة ، جـ ١: ٤٧٠ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٢٥ ، ومعجم حداد ، رقم ٧٦٨.

يصلح بالإضافة إلى الضمير(١)، ودليل ذلك قوله جلّ وعزّ : ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴾(٢)، والمعنى (هى مأواه) ، لأنّ الوعد إنّما هو لِمَنْ تقدّم ذكره فى ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ ﴾(٣) ، فلهذا جاز (ضُرِبَ زيد الظهرُ والبطنُ) بمعنى (ظهره وبطنه)٠ ومثلُهُ (مُطِرنا سهلنا وجبلنا) و(مُطِرْنَا السهلُ والجبلُ)٠ فالقياس فى هذا واحد لما بيّنا٠

٣*١- – ولا يجوز فيما لم يَعُمَّ أو لم يكثر حتى لا يُخلّ به الحذف أنْ يجرى تأكيداً كأجمعين٠ ولا نصباً على المفعول ، كقولك (ضرب زيدٌ اليدُ والرجلُ) فهذا لاَ يجوز فيه النصبُ ولا التأكيدُ كـ(أجمعين)، إلا أن يراد بِهِ أنه إذا ضُرِبَ اليد والرجل فكأنه قد ضربَ جميعُه٠ فَعلى هذا أجاز سيبويه التأكيد ، ولم يجزه ابن السراج (ت ٣١٦) إلاّ على البدلِ ؛ لأنّه اليدَ والرجلَ لا يعم الأول(٤)٠

٤*٢- – ولا يجوز (هو ظهره وبطنه) بمعنى (هو على ظهره وبَطْنِه) ؛ لأنّه لم يكثر استعماله إلى حدٍّ لا يُخلّ به الحذفُ٠

٥*٢- – وتقول :(دَخَلْت الدار) بمعنى (دخلت فى الدار)٠ ولا يجوز (دخلت عينَ عبدِاللّه) بمعنى (دخلت فى عينه) ؛ لأنّ (دخلت) قد كثر فى الأماكن ، وكان الدخول معها حقيقة ، ولذلك شبّهه بـ(لدن غدوة) ، لأن(٥) (لدن) كثرتْ مع (غدورة) وكانت معها حقيقة ، إذ الغالب على (لَدُنْ) أن تكون مع الأوقات ، كقول :(لدن العشية) أو (ضحى) أو ما أشبه ذلك٠ وتجرى فى غير هذا كقولك: (لدن زيد) ، والأغلب الزمان كما بيّنا٠ وفى التنزيل ، ﴿ مِنْ لَدُنَّا ﴾(٦) أى (من

---

*١- **الكتاب ، جـ ١: ١٦٠ = (١: ٧٩ -٨٠) ٠**
*٢- **نفسه ، ص ١٥٩ = (٧٩)٠**

(١) الرماني هنا جرى على مذهب الكوفيين ، أما البصريون فلا يرون ذلك ويقدرونه على (الظهر منه)٠ ينظر: النحو الكوفى (رسالة المحقق) ، ص ٢٥٤ فما بعدها٠

(٢) الآية (٤١) فى سورة النازعات٠

(٣) من الآية (٤٠) فى السورة نفسها٠

(٤) ينظر الأصول ، جـ ٢: ٥٤ ، وقد جاء فيه « والتوكيد عندى يقبح إذا لم يكن الاسم المؤكّد هو المؤكّد ، لأن اليد والرجل ليستا جماعة زيد ... فإن أراد باليد والرجل أنه قد ضربت جماعة واجتزأ بذكر الطرفين فى ذلك جاز »٠

(٥) فى المخطوط (فلأن) ، ولا معنى لوجود الفاء فيما يبدو لى٠

(٦) ورد فى عدد من الآيات هى : (٦٧) فى سورة النساء ، و(٦٥) فى سورة الكهف ، و(١٣) فى سورة مريم ، و(٩٩) فى سورة طه ، و(١٧) فى سورة الأنبياء ، و(٥٧) فى سورة القصص٠

عندنا)· وشَبَّهَهُ أيضًا بـ(عسى) مع الغوير ؛ لأن له حالاً خاصةً ليست لنظائره ، وهو إخفاء السبب به وإجراؤه كالمثل ؛ لأنه جعلته كالذى يُتيقن فيه البؤس(١)·

٦*-١ – ويجوز (مطرنا الزرعَ والضرعَ) قد سُمِعَ بالنصب على الحذفِ ، ويجوز فيه الرفعُ على البدلِ وعلى التاكيدِ ؛ لأنه يعمُّ الأول·

٧*-٢ – وتقول :(مُطِرَ قومُك الليلَ والنهارَ) فيجوز / فيه النصب على وجهين : الظرفِ ٢٥ب ، والمفعولِ· ويجوز فيه الرفعُ على وجهين : البدلِ ، والتاكيدِ· وإنّما جاز فيه التاكيد لأنه يجعل الثانىَ كأنّه هو الأول· وقد ذكر عليه شواهد منها قولهم :(زيد نهاره صائم وليله قائم) ، تقديره: (نهاره نهار صائم وليلُه ليلُ قائم) فهذا أبقى(٢) بعض الاسم وحذف بعضه ؛ لأنّ المضافَ والمضافَ إليه بمنزلة شيء واحدٍ· وفيه وجه آخر ، وهو أن يكون جعله موضع الاسم على طريق التشبيه ، فجعل النهارَ كأنّه صائم بصَومِ صاحبه فيه ، والليل كأنّه قائم بقيام صاحبه فيه· وهذا معنى قول سيبويه : « ففى كلِّ هذا قد جعله الاسمَ أو بعضه »· وكذلك قولهم : (صيد عليه الليلُ والنهار) فكأنه قال : (صيد عليه صيد الليل والنهار) فحذف ، أو قال: (صيد عليهِ الصيد الكثير) وجعل (الليل والنهار)(٣) موضع الاسم على التشبيه ، كأنّ الليلَ قد صيد بما وقع فيه من الصيد ، وكأنّ النّهار قد صيد باشتغال جميعه بالصيد ، وهو بمنزلة قولك: (زيدٌ الأسدُ) على التشبيه أى (كأنه الأسد)·

٨*-٢ – وقال جرير :

(٢٧٦) – لَقَدْ لُمْتِنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِى السُّرَى ... وَنُمْتِ وَمَا لَيْلُ الْمَطِىِّ بِنَائِمِ(٣)

ففى هذا ثلاثةُ أوجهٍ فى التقدير · أحدها :(وما صاحب ليل المطىِّ بنائم) ، والثانى : (وما ليل المطىّ بليلِ نائم) ، الثالث : (كأنّ ليل المطىّ ليس بنائم) ، ويجعلُ الليلُ موضعَ الاسمِ على التشبيه·

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ١٥٩ - ١٦٠ = (١: ٧٩)·**

*-٢ **نفســه ، ص ١٦٠ = (٨٠)·**

(١) ينظر ما تقدم ، في الباب ٢٢:١٧٠م٢ هامش الأسئلة.

(٢) فى المخطوط (بقى) ، ولعل الأولى ما أثبته·

(٣) تقدم برقم (٢٦٨)·

٩*-١ - وقال الآخر :

(٢٧٧) - أمَّا النَّهَارُ فَفِى قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِى جَوْفِ مَنْحَوتٍ مِنَ السَّاجِ(١)

فتقديره (أما صاحب النهارِ ففى قيد وسلسلةٍ) [أو كـأنّ النهار فى قيد وسلسلة](*) بكونِ صاحبه فيه)٠

١٠*-٢ - وتقول :(ضُربَ عبد الله ظهرهُ) و(مطر قومكَ سهلُهم) فليس فيه إلاّ البدلُ ؛ لأنّه لا يعم الأوّلَ (ولم يكثر)(٢) حتى لا يخل به الحذف فى هذا الكلام٠ ونظيره قول الشاعر :

(٢٧٨) - وَكَأَنَّهُ لَهِقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ(٣)

١١*-٣ - وقال الجعدىّ :

(٢٧٩) - مَلَكَ الْخَوَرْنَقَ وَالسَّدِيرَ وَدَانَهُ مَا بَيْنَ حِمْيَرَ أَهْلِهَا وَأَوَالِ(٤)

فهذا يكون من البدل الذى المعنى مشتمل عليه ، كأنّه قال :(مَا بينَ بلاد حمير) ، ويجوز أن يكون من بدلِ البعضِ على أن يجعل (حِمْيَرَ) تعمّ جميع القبيلة ، ويَجْعَلَ أهلها بمنزلة صميمها وأشرافها فعلى هذا الوجه يكون من بدل البعض٠

١٢*-٤ - وأما قول جرير :

(٢٨٠) - مَشَقَ الْهَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلاكِلاً وَصُدُورَا(٥)

فحمله سيبويه على الحالِ ، وقدَّرَهُ علَى (ذهب قدمًا) ، و(ذهب أُخَرًا)(٦) أي(ذهب متقدمًا) و(ذهب متأخرًا) ، وهو مصدر وقع موقع الحال ، وفى البيت اسمُ جنسٍ(٧) وقَعَ موقع الحال٠

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٦٠ - ١٦١ = (١: ٨٠)٠

*-٢ نفســه ، ص ١٦١ = (٨٠)٠

*-٣ نفســه ، ص ١٦١ - ١٦٢ = (٨١)٠

*-٤ نفســه ، ص ١٦٢ - ١٦٣ = (٨١ - ٨٢)٠

(١) تقدم برقم (٢٦٩)٠

(٢) فى المخطوط (والأكثر) ، ولعل الصواب ما أثبته بناء على ما تقدم فى الفقرة رقم (٣)٠

(٣) تقدم برقم (٢٧٠)٠

(٤) تقدم برقم (٢٧١)٠

(٥) تقدم برقم (٢٧٢)٠

(٦) ينظر الكتاب *-٤٠

(٧) يقصد (كلاكلاً وصدورًا) - وينظر تذكرة النحاة ، ص ٢٥٢٠

(*) تكملة مستفادة من السؤال ومن فقرة الإجابة السابقة٠

وذهب أبو العباس (ت ٢٨٦) إلى أنه تمييز[١] بمنزلة (طبت بذلك نفسًا) ؛ لأنه اسم جنس جاء بعد مبهمٍ يحتمل الوجوه ، فاقتضاء التمييز كاقتضاء (طبت بذلك نفسًا) ، وكلا القولين عندى محتمل[٢]. وقول أبى العباسِ أسهل ؛ لأن التمييز فيه أظهر. ومثله قول عمرو[٣] بن عمَّار:

(٢٨١) – طويلُ متلّ العنْقِ أشرفُ كاهلاً أَشَقُّ رَحِيبُ الْجوفِ مُعتَدِلُ الْجِرْمِ[٤]

/ فهذا على الخلافِ ، قدّره سيبويه (ذهب صعدًا) أى (صاعدًا) وعلى مذهب أبى العباس ٥٣أ
كقولك :(طبت بذلك نفسًا). ومثله:

(٢٨٢) – إِذَا أَكَلْتُ سَمَكًا وَفَرْضًا ذَهَبْتُ طُولاً وَذَهَبْتُ عَرْضًا[٥]

كأنه قال :(ذهبت طويلاً وذهبت عريضًا) . وعلى القولِ الآخَرِ فهو بمنزلة (تفقّأت شَحْمًا وتَصَبّبْتُ عرقًا).

١٣*-١ – وأما قولُ عامرِ بنِ الطفيلِ :

(٢٨٣) – فَلَأَبْغِيَنَّكُم قَنًا وَعُوارِضًا وَلأُقبِلَنَّ الْخَيْلَ لَابَةَ ضَرْغَدِ[٦]

فليس من هذا ؛ لأن (قنا وعُوارضًا) مكانانِ ، فكأنه قال (بِقَنًا وعُوارض).

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٦٣ = (١: ٨٢) .

(١) ينظر النكت ، جـ ١: ٢٨١ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٥٠ ، ٢٥١، والمقاصد النحوية ، جـ ٣: ١٤٦.

(٢) يرى الأعلم أن سيبويه ذكر الحال وهو يريد التمييز ، وخطأ من تأول نصبه على الحال عند سيبويه. ينظر تحصيل عين الذهب ، جـ ١: ٨١ بهامش الكتاب (بولاق)، والنكت ، جـ ٢: ٢٨٢ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٥٠ ، ٢٥٨.

(٣) فى المخطوط (عمر) والمثبت من السؤال.

(٤) تقدم برقم (٢٧٣).

(٥) تقدم برقم (٢٧٤).

(٦) تقدم برقم (٢٧٥). وسيأتي برقم (٤١٨، ٤٢٢).